المنصف من الكلام على مغني ابن هشام

تأليف الفقير الى الله تعالى احمد بن محمد بن محمد
بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد
بن خلف الله بن خليفه
الشهير بالشمني
الحنفي

صورة ما كتبه هنا شيخنا المصنف مع ابيات آيه على اصله المنقول منه

للقيراطي

جلا ابن هشام من معانيه لنا عروسًا عليها غرة الدهر لا تفني
وابدى لاصحاب اللسان مصنفا يفدى بعين كلما دار في اذن
واهدى لهم من لفظه الذهب الذي قرى له الشمس المنيرة بالحسن
ولقبه مغني اللبيب فاصبحوا وما منهم الا فقير الى المغني

لابن نباته مرثي ابن هشام حين مات

سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة يجر على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح مسندا فما زلت اروي سيرة ابن هشام

لابن الدماميني

الا انما مغني اللبيب مصنف جليل به النحوي يحوي امانيه
وما هو الا جنة قد تزخرفت الم تنظر الابواب فيه ثمانيه

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله وكفى

قال سيدنا الامام العالم العلامة المفنن الصالح الزاهد
المعرض عن الدنيا المقبل على الاخرة تقي الدين احمد بن الشيخ الامام
الحافظ المحدث كمال الدين محمد بن حسن بن علي الشهير بالشمني الحنفي

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالاعجاز وجعله بيانا لكل شيء فهو مغني اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق والباطل وماز وحل ببنان البيان عقد المشتبهات فوقف عند ما حل وما جاز واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد فسعد من اقتدى بهديه وفاز صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه ومن حوى بيته من ازواجه الطاهرات وحاز **وبعد** فقد نظرت عند اقرائي لمغني اللبيب عن كتب الاعاريب ما كتبه عليه الشيخ سراج الدين محمد بن الصائغ الحنفي وسماه بتنزيه السلف عن تمويه الخلف وذلك الى اثنا الباء الموحدة والتعليق الذي كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن ابي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي اظهره بعد ذلك بالبلاد الهندية فاذا هي مملوة باعتراضات يتعين جوابها ومشحونة باشكالات لم ينغلق والحمد لله بابها وقد فتح الله تعالى باجوبة ما عظم من ذلك وتنوير ما اظلم من اشكال حالك فسالني بعض الاصحاب ان اقيد ذلك بكتاب وان اضم اليه حل الشواهد والابيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه وحققت مرغوبه سالكا سبيل الانصاف حائدا عن طريقي التعصب والاجحاف **وسميته** بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام واسال الله تعالى العصمة مما يعاب والهداية الى طريق الصواب

وسماه تحفة الغريب

قوله اما بعد حمد الله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية واختياري مخرج للثناء لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتهما ومنهم من منع اطلاق المدح على الثناء لاجل جميل غير اختياري بناء على انه مساو للحمد وقال ما قيل في اللؤلؤة مولد لا عبرة به وما في القرآن فخطأ او مأول بدلالته على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز وفي الكشاف الحمد والمدح اخوان قال التفتازاني من الشايع في لسانه انه يريد بكون اللفظين اخوين ان يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف الاصول من غير ترتيب فالحمد والمدح او اكبر بان يشتركا في اكثر الحروف فقط كالفلق والفلج والفلذ مع اتحاد في المعنى وتناسب لكن سوق كلامه هنا وصريح كلامه في الفائق يدل على ترادفهما انتهى وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختيار وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطيبي في شرح الكشاف والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني اسمائه الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم والله تعالى في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم الله هو من اسماء الله ولا ينعكس قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذفت الهمزة منه وفيه نظر لان الله والاله يختلفان

في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان احدهما في الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لدليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فلان الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة في الكلمتين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك موجب اجتماع مثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك معدول عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب واقول قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح التسهيل واطال فيه والجواب عن هذا لا نسلم ان لفظة الله بحسب الاصل مخالفة للفظة الاله بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين والدليل الذي عدل عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران الله في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله تعالى قال التفتازاني ان ذلك رجح الحكم بان اصله الاله على ما جوزه سيبويه من ان اصله لاه تستر واحتجب واختلافهما في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق احدهما من الآخر لان ذلك مناسبة في المعنى وهي شرط في الاشتقاق ولا نسلم ان كلمة الاله ثلاثية اللفظ بل رباعيته غاية الامر انها ثلاثية الاصول وحيث التعريف المنزل هذه اللفظة منزلة الجزء لم يكن نقل الحركة في كلمتين ~~ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وتسكين المنقول اليه لاجل تخفيف الكلمة بالادغام~~ مغتفر والاله الانفعال الاحسان وآل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه كذا في الصحاح وآله عليه السلام بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقياء المؤمنين فيدخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمده المصنف فانه لم يذكر الصحابة وفي حاشية التفتازاني ومعنى اهل الرجل خاصته وقرابته واهل البيت سكانه واهل الاسلام المسلمون وعن بعضهم الآل القرابة تابعها او لا والاهل القرابة كان لها تابع او لم يكن واصله عند سيبويه اهل كذا قال المصنف في ذريعة الآل وقيل اصله اول واختار هذا غير واحد من المحققين ولا يضاف الآل الا لمن له شرف من العقلاء الذكور ولا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر النحاس وابي بكر الزبيدي واجازها غيرهم وهو الصحيح وتقدحه تساله من غير روية والقرائح جمع قريحة وهي اول ما تستنبط من البير ثم قيل منه لفلان قريحة اي استنباط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والمراد بها هنا الطبايع ويجنح بفتح النون يميل والجوانح الاضلاع مما يلي الصدر والمراد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم احد المتجاورين على الآخر والذريعة بالذال المعجمة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث النبي عليه السلام باعتبار الهداية كالشيء الواحد افرد الخبر عنهما والاعراب في اللغة الافصاح بالشيء وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية في الاعراب وعلى ما ذكر في شرح الالفية لولد مصنفها علم باحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم في ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتاخير ليحترز بذلك عن الخطا في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه انتهى ولا يخفى ان العلم بالاحكام التصريفية غير داخل في التعريف الاول وداخل

في التعريف الثاني ويقال ايضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال ايضا على ما يقابل
البنا وهو الاثر الظاهر او المقدر الذي يجلبه العامل في اخر الاسم او ما يشبهه والمراد هنا الاول من المعاني الاصطلاحيه
واضافة العلم اليه اضافه بيانيه **قوله** الهادي الي صوب الصواب الهدايه عند اهل السنه على ما اشتهر في
النقل عنهم هي الدلاله على طريق يوصل الي المطلوب سوا حصل الوصول والاهتدا ام لم يحصل وعند المعتزله
الدلاله الموصله الي المطلوب والصوب نزول المطر والصواب نقيض الخطا ويحتمل ان يكون فيه استعاره بالكنايه
وفي تفسيرها مذاهب احدها ما يفهم من كلام السلف وصححه بعض متاخري الخلف ان لا يصرح بذكر المستعار
بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنيه استعارة السبع للمنيه كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه اعني الاظفار
لينتقل منه الي المقصود كما هو شان الكنايه فالمستعار هو لفظ السبع الذي لم يصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنيه وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ثانيها
ما صرح به صاحب المفتاح وهو ان يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعا لا حقيقه بواسطة قرينه وهي ان ينسب
اليه شي من اللوازم المشبه به كالمنيه المراد بها السبع ادعا بجعل لفظها مرادفا لاسم السبع واضافة شي من
لوازم السبع اليها وهو الاظفار ثالثها ما ذهب اليه صاحب التلخيص وهو ان يضمر التشبيه في النفس ولا يصرح
بشي من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر
متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فالتشبيه المضمر في النفس استعاره بالكنايه واثبات ذلك الامر للمشبه
استعاره تخييليه اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعير المطر للصواب ولم يصرح بذكر المستعار
بل اقتصر على لازمه وهو الصوب لينتقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر الصواب واريد به المطر بجعله مرادفا
له ادعا واضيف اليه شي من لوازم المطر للدلاله على ذلك وهو الصوب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب
بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه به واثبت اذا للمشبه الصوب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه
المضمر في النفس استعاره بالكنايه واثبات ذلك اللازم استعاره تخييليه ويحتمل ان لا يكون في الكلام استعاره بان
يكون الصواب شبيها بالصوب والتقدير صواب كالصوب ثم قدم المشبه به على المشبه واضيف اليه كقول الشاعر
وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الما اي اصيل كالذهب على ما كاللجين بضم اللام وفتح الجيم اي الفضه
ويحتمل ان لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب بمعنى الجهة مجازا مرسلا هذا ولذلك واقعة من هدايه الاعراب
الي الصواب وهي اني كنت وانا شاب حاضرا في درس مدرس وكان بيني وبينه مودة بعيد من شيمهما ان احدهما متصوف جاهل والاخر
متفاضل عنده طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من اسمايه تعالى الغرور فقال له قوله تعالى وغركم بالله الغرور فقال له
الاخر لو كان كما قلت لكانت التلاوه بضم الغرور فاعجبني ذلك منه وغلطت على الجاهل القول **قوله** من ارجا
قواعده كل حالك الارجا بالمد جمع رجي بالقصر وهو الناحيه والقواعد جمع قاعده وهي في اللغة الاساس
صفه غالبه من القعود بمعنى الثبات او بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هي الاصل والضابط والقانون

امر كلي ينطبق على جزئياته ليعرف احكامها منه والحالك الشديد السواد قيل ولا يستعمل الا تابعا وفي الكشاف
يقال في التوكيد اسود حالك وحانك واصفر فاقع ووارس وابيض يقق ولهق واحمر قاني ووديجي واخضر
ناضر ومدهام واورق خطباني وارمك رمكي **قوله** شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا في ساعد استعاره
بالكنايه على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الاجتهاد استعاره بالكنايه والمكني عنه
او المشبه به على ما سبق من الخلاف في تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام فيكون في الساعد استعاره تخييليه وفي
شمرت ترشيح وقوله ثانيا صفه لمحذوف اي تشميرا ثانيا او وقتا ثانيا والترصيف الضم من رصفت الحجارة
اذا ضممت بعضها الي بعض **قوله** معضلات مسايل الاعراب فانتسجتها في معضلات استعاره بالكنايه على
مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في مسايل الاعراب استعاره بالكنايه والمكني عنه او
المشبه به على ما مر هو امان معضله فيكون في المعضلات استعاره تخييليه وفي انتسجتها ترشيح **قوله** ومعضلات
هو بكسر الضاد جمع معضله او معضل من اعضل الامر اذا اشتد يستشكلها الطلاب اي يعدونها مشكله صعبه
الادراك وفي الشرح وعندي ان معناه يطلبون اشكالها بكسر الهمزه اي ازالة التباسها يقال اشكل الامر وشكل
اذا التبس فالهمزه فيه للسلب يعني في اشكل الذي الاشكال مصدره وليس الضمير المجرور في عايدا الي يستشكلها
بما توهمه بعض الفضلا من المعاصرين للشارح فاعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزه في اشكلت للسلب ان يكون
في استفعل لذلك فان الهمزه في افعل للقطع وفي استفعل للوصل ولان الهمزه حدثت في استفعل لكونها للوصل
ولم يحلق الله تعالى في المضارع همزة وصل فليس في قوله يستشكلها همزة انتهى ومنشا هذا الاعتراض كما علمت
سو الفهم وغلبة الوهم نعم يرد على الشارح انه اذا كان المعنى يطلبون اشكالها والاشكال مصدر اشكل الامر
اذا التبس ممن اين اتى معنى الازاله والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس بل اشكل الامر اذا التبس
ثم قال وشكلت الكتاب اي قيدته بالاعراب ويقال ايضا اشكلت الكتاب بالالف كانك ازلت عنه الاشكال والالتباس
وهذا نقله من كتاب من غير سماع انتهى والتنقيح التهذيب قال في الصحاح وتنقيح الشعر تهذيبه يقال خير الشعر
الحولي المنقح وتلقيح العظم استخراج مخه تقول نقحت العظم وانتقحته بمعنى **قوله** فدونك كتابا تشد الرحال فيما
دونه في الشرح هذه الفا الفصيحه اي اذا كان الامر كذلك فدونك كتابا اي خذ كتابا هو مفعول وفيه اقامة الظاهر
مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس ان يحليه بلام العهد لكن نكره تفخيما ويحتمل ان يكون المفعول محذوفا اي
فدونكه وكتابا حال موطيه واقول وضع الظاهر موضع المضمر وان سلم كونه للتعظيم فانما يكون له اذا كان
ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالالقاب المشعره بالمدح وكتاب ليس كذلك فان قلت فما فايدة وضع الظاهر
هنا موضع المضمر على هذا التقدير قلت التوصل الي التنكير الدال على التعظيم ثم الفا الفصيحه هي الداخله على جملة
مسببه عن جملة غير مذكوره كالفا في قوله تعالى فانفجرت اذ التقدير فضرب فانفجرت او ان ضربت بها فقد انفجرت
وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحه انما هو على التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح انه على
التقدير الاول وقيل في تسميتها فصيحه على التقديرين وهو قول الاكثر وفي حاشيه التفتازاني ووجه فصاحتها
انبا وها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع وذوق لا يمكن التعبير عنه

في عمل يديه ؟

والربيع بعض الفصول

قوله اذ كان الوضع في هذا الغرض اعلم ان المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها طرفه ونهايته تسمى
غاية ومن حيث انها حاصلة منه تسمى فايده ومن حيث انها مقصود فاعله ولاجلها اقدم على الفعل تسمى غرضا
وعلة غائية وهذه لا توجد في افعاله تعالى وان جئت فوايدها وكثرت وفي الشرح اذ تعليليه ومتعلقها
اما مذكور وهو اسم الفعل او شذا او يقف على سبيل التنازع واما محذوف اي وقع ذلك اي المقدم ذكره
من شد الرحال ووقوف الفحول واقول ينبغي ان تكون المقدر المحذوف نفع بلفظ المضارع ولا يظهر
تقديره ماضيا الا لو قال المصنف شدت ووقفت بلفظ الماضي ويكون مراده بيشد ويقف الماضي فليتامل
قوله ولم ينسج ناسج على منواله النسج الحياكة والمنوال الاخشاب التي يحاك الثوب عليها وينسج بكسر السين وضمها
وفي منواله استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في الضمير استعارة
بالكناية والمكني عنه او المشبه به ثوب بديع الصنعة وتكون المنوال استعارة تخييلية والنسج ترشيحا والمقدمة بكسر
الدال من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت الشي جعلته مقدما قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب
الاول لغوي بمعنى الافصاح والثاني اصطلاحي بمعنى النحو واضافة القواعد اليه اضافة بيانية او بمعنى تطبيق
المركب على القواعد النحوية والشذرة بمعجمتين القطعة من الذهب يلتقط من المعدن بلا اذابة او اللولوة الصغيرة
قوله بل كقطرة من قطرات بحر في الشرح والانسب بغرضه من التدرج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس
فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر وجه حسن للاتيان هنا بجمع القلة المنكر وهو قطرات واقول
لعله انما اتى به ليلا يكون السجعة الثانية اقصر من الاولى فان احسن السجع ما تساوت قرائنه ثم ما طالت قرينته
الثانية فاتى به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يعم وانما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كما
ان القطرة لها نسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر على ان قوله المنكر فيه نظر لان كل جمع بالالف والتا
هو جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كعدود عدات وتمرة تمرات
ونطعة ونطعات ام لم يجب بل جاز سكونه وفتحه وضمه لغرفة وغرفات او جاز سكونه وفتحه ولسرة لسدرة
وسدرات فان قيل قد عرفوا جمع التصحيح بانه ما سلم فيه بنا الواحد وما تحرك ثانيه حالة الجمع بعد سكونه
حالة الافراد لم يسلم فيه بنا الواحد قلت المراد بانه لم يتحرك ثانيه ولم يعرض له التغيرات الابعد تجي الالف والتا
فتعريف جمع التصحيح صادق عليه لذا قال الجاربردي قوله واضع فرايده على طرف الثمام الفرايد الدرر الكبار
او التي نظمت وفصلت بغيرها والثمام بمثلثة مضمومة وميم مخففة نبت ضعيف له خوص او شي يشبه الخوص
استعار الفرايد للفوايد استعارة تحقيقية وهي استعمال المفرد فيما شبه بمعناه الاصلي مما يمكن ان يشار اليه اشارة حسية
او عقلية واستعار الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسايل استعارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه بمعناه الاصلي
تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد كما يقال للمتردد اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى والخيم بكسر المعجمة
وسكون المثناة التحتية السجية والطبيعة والحسد ان يتمنى زوال نعمة المحسود اليه يقال حسده يحسده حسودا قال
الاخفش وبعضهم يقول يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشي وحسدتك الشي بمعنى
كذا في الصحاح وعثار الطبع وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة وزلة القدم خروجها عن الموضع الذي ينبغي

كما وقع في بعض النسخ

قرارها فيه والشريد الطريد والقاصي بالمهملة البعيد والكلب بفتح الكاف والمثلثة القريب والجواد الفرس الجيد
ونبوه سقط والصارم السيف القاطع ونبوه لا يعمل في الضريبة وتخبو تطفي والمر مفعول لقي ونبلا تمييز
وان نعد معايبه فاعل لقي ويجوز رفع المر على انه فاعل لقي وان تعد معايبه بدل اشتمال منه قوله فانها لم توضع
لافادة القوانين هذا استيناف مبين لسبب كثرة الكلام في كتب الاعراب وكلمة ايضا لا تستعمل الا مع شيين
بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما عن الاخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها
وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الكلام رجوعا وعلى الثاني اخبر بما تقدم راجعا الى
الاخبار عنهم بذكر الثلاثة قوله ويكررون ذكر الخلاف فيما اذا اعرب فصلا الا هي محل اذا ظرف للخلاف
او ليكررون واله محل بدل اشتمال من الضمير المجرور بفي والتقدير في جواب اله محل او بدل من مفعول يكررون
اعني ذكر او بدل من الخلاف والمال السامة واستقصى الشي طلب اقصاه وغايته قوله فعليك بمراجعة الشرح
اي استمسك بها فالبا ليست بزايده كما ظنه الرضي اسمي واقول في الصحاح ويقول على زيدا وعلى بزيد معناه
اعطني زيدا وتوهم عليك زيدا اي خذه وهو يقتضي ما قاله الرضي من ان البا فيه زايدة ولم ار من فسر اسم الفعل هذا
بما فسره به الشارح وعبارة الرضي واما الافعال حملها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي معناها الا ان البا
تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول والمنهل بفتح الاول
والثالث محل الشرب او الما الذي يورد منه والمنهل في قول كعب كانه منهل بالراح معلول اسم مفعول من انهله
ينهله اي رواه اولا والسايغ السهل الدخول في الحلق وتصدر تتدرج قوله والعجب من مكي بن ابي طالب هو مكي
ابن ابي طالب بن حموش بحا مهملة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلثمايه
وقيل سنة اربع وخمسين وانتقل الى قرطبه وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا في علوم القران والعربية توفي
في المحرم سنة سبع وثلاثين واربعمايه بقرطبه قوله والامر الثالث اعراب الواقعات كالمبتدا او خبره والفاعل
ونايبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف وفي الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا
حرفا فلا اعراب له اصلا واقول لا فايدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار ايضا مستدرك لانه
لا يكون الا حرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجر بالاضافة قلت انما يقولون في هذا مضافا ومضافا اليه لا
جارا ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البنا حتى يكون ذكر المبنيات مستدركا
بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان مبنيا او غير مبني ولا باس بذكر شي من ترجمة المصنف رحمه الله
فنقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمايه
واخذ النحو والتصريف عن ابن المرحل وغيره والقراآت عن الشيخ تاج الدين التبريزي المشهدي وغيره ولم ياخذ عن ابي حيان غير انه سمع منه ديوان
زهير بن ابي سلمى وتوفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمايه وترك ولدين احدهما محب الدين وكانت وفاته
سنة تسع وتسعين وسبعمايه والاخر عبد الرحمن والحوفي بفتح الحا المهملة وسكون الواو هو ابو الحسن علي بن ابرهيم بن سعيد
من قرية يقال لها شبرا النخلة من اعمال الشرقية عمل من اعمال مصر وهو العمل الذي قصبته مدينة بلبيس وريفه يسمى حوفا
دخل مصر وقرا على ابي بكر الادفوي وغيره وصنف اعراب القران وغيره توفي في ذي الحجة سنة ثلاثين واربعمايه
والخطل بالخا المعجمة والطا المهملة المفتوحتين الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب والله اعلم

التعدي

يوم السبت خامس ذي القعده

وسمع من العلامي يدر الدين ...
وابن سيد الناس واحد ...
من ابي نظوف والعلامه ...
السبكي

الباب الاول حرف الالف قوله وقد رتبتها على حروف المعجم في الصحاح والمعجم
النقط بالسواد مثل التاعليه نقطتان يقال اعجمت الحرف والتعجيم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي
الحروف المقطعه التي يختص اكثرها بالنقط من بين ساير حروف الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما يقول
مسجد الجامع وصلاة الاولى اي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام
مصدرا مثل المخرج والمدخل اي من شان هذه الحروف ان تعجم انتهى قال التفتازاني في حاشية الكشاف
بعدما ذكر ما في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام اي ازالة العجمه وذلك بالنقط وفي الشرح انما تم
ذلك اذا كان جعل الهمزة للسلب مقيسا ومسموعا في هذه الكلمة انتهى واقول يمكن ان يكون في قول
التفتازاني وقد يقال ايما الى ما في الشرح حرف الالف المردة قوله افاطم مهلا بعض
هذا التدلل هذا البيت من معلقة امرئ القيس وعجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجملي وفاطم بالفتح
مرخم فاطمه على الاكثر وهو ان سوى المرخم ونحوه وهي فاطمه بنت العبيد بن ثعلبه العذريه صاحبة امرئ القيس
ومهلا بمعنى امهلي واصله انها لا مصدرا مهل حذف زائده وجعل بدلا عن اللفظ بالفعل وهو الناصب لبعض
وقيل ناصبه محذوف تقديره امهلي وقيل اتركي والتدلل بالمهمله من الدل بالفتح بمعنى الغنج وازمعت بالزاي
والعين المهمله قال الخليل ازمعت على امر اذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال
ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشي اذا قطعته وبضمها
اسم للقطيعه والاجمال الاحسان وفي الشرح والمعنى لحمل النداء هنا على القريب القرينه وهي ظاهره واقول
هي خطابه عقيب النداء الصاحبه بالمعاتبه فان مثله لا يصدر الا بين متخاطبين يكونان جميعا في باب الاخر
قوله وهذا خرق لاجماعهم وذلك انهم اتفقوا على ان الهمزه لنداء القريب واتفقوا على ان نداء القريب ليس مختصا
بها قوله في قراءة الحرميين امن هو قانت المراد بالحرميين نافع وابن كثير وقرائتهما في هذه الاية وكذلك
قراءة حمزه بتخفيف الميم قال ابن عطيه في تفسيره بعد ان صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة في الايه
للاستفهام التقريري والوجه الثاني ان يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف فانه يقول لصاحب
هذه الاوصاف بل هل يستوي قال وهذا معنى صحيح الا انه اجنبي عن معنى الايات بعده وقبله وفي التعليق
وفيه نظر فان المامور بالقول في الايه السابقه وهي قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا المخاطب بقل يا عبادي
وبقل اني امرت ولا شك ان الصفات المذكوره في قوله امن هو قانت اناء الليل ساجدا وقايما يحذر الاخره ويرجو
رحمة ربه يمكن جعلها للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو الاجدر بها فما قبل الايه وما بعدها مناسب لها لا اجنبي عنها
واقول مع ان ابن الصايغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظرا فيما قاله ابن عطية وانما هو بيان لوجه اخر
على كون الهمزه للنداء وذلك ان قول ابن عطيه ان معنى الايه على جعل الهمزه للنداء اجنبي عما قبلها وما بعدها انما
هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكوره كما صرح به واما على تقدير ان يكون لموصوف معين هو
النبي صلى الله عليه وسلم المخاطب بما قبل الايه وما بعدها فهو وجه اخر ليس في كلام ابن عطيه تعرض له قوله ويبعده
انه ليس في التنزيل نداء بغير يا قال ابن الصايغ الابعاد بمجرد هذا لا يظهر فكم في القران من مفرد لم يقع
الا في محل واحد نحو ضيزى الزبانيه العهن نعم لو ارد ذلك بان النداء بالهمزه في كلام العرب

قليل لا يجيء ولكان به غنيه انتهى وفي الشرح هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث في كلمة قرانيه تتردد بين معنيين
لاحدهما نظير في القران دون الاخر واقول الاولى ان يقول بين معنيين ولا نظير لها في القران ولم ترد تلك الكلمة
فيه لاحدهما وورد فيه للاخر لان قوله لاحد المعنيين نظير في القران دون الاخر غير مطابق لما نحن فيه لان كلا
من الاستفهام ونداء القريب نظير في القران اللهم الا ان يريد لاحد المعنيين معبرا عنه بتلك الكلمة نظير في القران
وليس للاخر معبرا عنه بها نظير فيه فانه حينئذ يطابق قوله اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته في الشرح
قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طلب الفهم الى المتكلم بالكلام الاستفهامي
واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين
استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيسقط
عندهم كذبهم انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس معناه
طلب الفهم مطلقا سواء كان للطالب او لغيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام قال التفتازاني في
المطول في باب الانشاء وانواعه على ما ذكرها المصنف خمسة لانه اما ان يستدعي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني
التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول
امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفا فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا
فالامر فانت تراه كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول امر في ذهن الطالب واما ثانيا فلان المعنى الحقيقي
للفظ يقصد منه اولا وبلا واسطة معنى اخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب
حصوله من الاقرار المطلوب باداة الاستفهام معنى حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود منها ثانيا
وبواسطة الاقرار لا اولا وبلا واسطة قوله اذ المقدر عند من جعلها للاستفهام امن هو قانت خير ام
هذا الكافر اي المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك في التعليق وفي هذا التقدير نظر لان ام متصله وقد صرح
في الكلام على ام انها اذا كانت مسبوقه بهمزة استفهام لزم ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد علم ان الاستفهام
في الايه مجازي كما سبق انتهى واقول سياتي لنا هناك ما يحقق ان مراده ان ام المتصله المسبوقه بهمزه
لا للتسويه قد يكون الهمزه معها للاستفهام الحقيقي لان الهمزه معها اما للاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في
عبارة المصنف ان يقول اي المخاطب بتمتع بكفرك قوله ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت
وذلك بان تجعل الهمزه فيه لطلب التصديق والمعادل انما يكون مع طلب التصور قوله وامتناع ان يؤتى لها بمعادل
لانها لا تكون الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله
الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع
موقع الهمزه فيناقض المعادل وتنافى النقض بما ذكرت لان لقائل ان يمنع اتصال ام في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعه
فاستفهم اولا ثم اضرب واستفهم ثانيا فالتقدير بل اتزوجت ثيبا ولا نقض انتهى واقول الدليل على كون ام
في الحديث متصله من وجهين احدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد
قام ام عمرو لان المفرد بعد ام دليل كونها متصله وثانيهما ما قاله ابن مالك في التوضيح وهو مصنف على صحيح البخاري

ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن لا بعد علمه بتزوجه اما بكرا او اما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين
فاذا كان تطلبه باي فالموضع اذن موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل وثبت بذلك ان ام المتصلة قد تقع بعده كما تقع
بعد الهمزة انتهى والجواب عن المفصل ان الاتيان بهل معادل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم **قوله**
وقد قالوا في قوله تعالى افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك او لم يوحدوه ويكون
وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني هذا التقدير الثاني صرح به صاحب الكشاف فقال ويجوز
ان يقدر ما يقع خبرا للمبتدا ويعطف عليه وجعلوا وتمثيله افمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له وهو الله
الذي يستحق العبادة وحده شركاء قال ابو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمر في قوله وجعلوا لله اي وجعلوا له
وفيه حذف الخبر عن المقابل واكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل اقول وضع الظاهر هنا موضع المضمر له
نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء لله لانه اسم للمستحق للعبادة وحده وفي الشرح ولم يلح
لي وجه اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير التقدير الثاني دون الاول اقول لاح لي
انا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط
في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني وعدم حصولها في التقدير الاول قال اهل المعاني نحو زيد يكتب ويشعر
مقبول للمناسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطي ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء والشعر وعابوا
على ابي تمام قوله ، لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم ، وقالوا لا مناسبة بين مرارة النوى
وكرم ابي الحسين حتى يعطف احدهما على الاخر بالواو **قوله** وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء
العذاب يوم القيمة اي كمن ينعم في الجنة قدره ابن عطية كالمنعمين وقدره الزمخشري كمن امن العذاب
وقدره الجرجاني كمن لا يصيبه العذاب وفي الشرح الظاهر ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو
معنى المقدر ولا معنى اذن لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر التقدير محذوفا اي ثابت وذلك
يدل على انه مقدرا نفسر بقوله كمن ينعم في الجنة انتهى واقول مثل هذا التركيب اعني ادخال حرف التفسير
على الخبر كثير في عبارات المصنفين **قوله** وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا على العكس
مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار ذكر في الكشاف وعين ثلاثة اوجه في قوله تعالى كمن هو خالد في
النار احدها ان يكون خبر المبتدا محذوف كما ذكره المصنف وثانيها ان يكون بدلا من كمن زين له سوء عمله وما
بينهما اعتراض لبيان ما تمتاز به من هو على بينة في الاخرى لا بحاره المساواة بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى
هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدا محذوف الخبر اي مما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها ان يكون
يكون خبرا لمثل الجنة وتقديره امثل اهل الجنة كمثل من هو خالد في النار فعري من حرف الانكار وحذف ما حذف منه
تصويرا لمكابرة من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة من سوى بين الجنة والنار واعلم
ان ما ذكره المصنف من اية او غيرها بعد ذكر حكم مثالا له لا يقتضي تعينه لذلك الحكم فاحفظ هذا ولذا ذكر الله فانه
ينفعك في الجواب عن تشغيبات كثيرة **قوله** وله نا خصت باحكام اي ولكون الالف اصل ادوات الاستفهام
انفردت من بين ادواته باحكام لا توجد تلك الاحكام في غيرها من ادواته فالباء داخلة على المقصور فان قلت

الذي

الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شي باخر هو قصره على الاخر لان معناه جعله بحيث يخص الاخر ولا يعمه وغيره
قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت
فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد
لان تخصيص شي باخر في قوة تمييزه لاخر به فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا حتى صار حقيقة واما
ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا ويكون احدهما المذكور صلة للمضمن ويقدر للمضمن
فيه اخرى فيقال في نخصك بالعبادة مثلا نميزك بها مخصصا اياها بك وفي الشرح يعني اي المصنف ان هذه الاحكام
لا تثبت لغيرها من ادوات الاستفهام وكان الصواب او الاولى ان يقول ولهذا خصت بها احكام كما ستراه قريبا
انتهى واقول يريد بالصواب ما نقله عن بهاء الدين السبكي ان الصواب دخول الباء على المقصور عليه وبالاولى
ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشايع العرفي دخولها في المقصور وثم قال نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه
الاحكام ثابتة للهمزة منفية عن غيرها من ادوات الاستفهام كما اعترف به يكون الاحكام مقصورة لان المقصور هو
الثابت المذكور المنفي عن غيره فيكون دخول الباء على الاحكام هو الصواب او الاولى **قوله** بدا لي منها معصم الخ
ذكر ابن يعيش عن ابن الدهان ان قبله بيتا وهو ولما التقينا بالثنية سلمت ونازعني البغل اللعين عناني والمعصم
اليم موضع السوار من الساعد وجمرت رميت جمار المناسك قال في الصحاح والجمرة واحدة جمرات المناسك وهي ثلاث
جمرات يرمين بالجمار والجمرة الحصاة والبنان اطراف الاصابع **قوله** طربت وما شوقا الخ هذا مطلع قصيدة في
مدح اهل البيت ورثائهم وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور **قوله** ارادا وذو الشيب
يلعب في الشرح ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف منه حرف النفي للقرينة
اي وذو الشيب لا يلعب انتهى واقول ان المصنف لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة وانما مثل به لكون المثال
لا ينفي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي يذكر لايضاح قاعدة
والشاهد جزئي يذكر لاثباتها **قوله** ثم قالوا تحبها الخ قبل هذا البيت ، ابرزوها مثل المهى تهادى بين خمس كواعب اتراب
والمهى بقر الوحش استعير هنا للنساء مبالغة في تشبيه عيونهن بعيونها وفي الصحاح وجاء فلان يتهادى بين اثنين اذا
جاء يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله وكذلك المراة اذا تهادت في مشيتها من غير ان يماشيها احد وقيل تهادى
والكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود والاتراب اللدات يقال هذه ترب هذه اي لدتها **قوله**
وقال المتنبي احيى وايسر الخ المتنبي هو احمد بن الحسين بن الحسن ابو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلثمائة
ونشا بالشام واكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية واتصل بالامير سيف الدولة ابي الحسن بن
حمدان ثم مضى الى مصر ومدح بها كافور الخادم ثم خرج منها وورد العراق وقرى عليه بها ديوانه قال حمزة بن علي العلوي
كان المتنبي وهو صبي ينزل في جواري بالكوفة وكان ابوه يعرف بعبدان السقاء يسقي لنا ولاهل المحلة ونشا هو محبا للادب
تطلبه وصحب الاعراب في البادية سنين بعد ذلك وقد تعلم الادب ولزم اهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب وادعى انه علوي
حسني ثم ادعى النبوة وذلك ببادية السماوة فخرج اليه امير حمص لولو من قبل الاخشيد به فقاتله واسره وحبسه بالشام
الى ان تاب ثم اطلق بعد ما اشرف على القتل قال ابن ايوب خرج المتنبي من بغداد الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان
سنة اربع وخمسين وثلثمائة **قوله** والاعراب كما ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملتقطه من كتاب

عبدان بهمله مفتوحه فساكنه بعد ساكنه

اي لقبح وجهين اخرين ادعمـا انه اخبر عن نفسه اي عيش بانهمـا ان احيا انعل بتفضيل دي الكلام تقدم بالخير
وحذف مضاف اليه والاصل بافضل احيا ما لا ثيت وايسرما لا ثيت قال وانما استعمل ذلك في الشعر لو ملت في النثر افعل
والدم الناس زيد لقبح **قـوله** الثاني انها ترد لطلب التصور كجواز يدقام ام عمرو ولطلب التصديق يعني ان
الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور واخري لطلب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والتصور
ادراك غير ذلك وهذا عند الاوايل من الحكما ومقتضي عبارة المتاخرين ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم
ويختار الامام الرازي انه المجموع المركب من ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن تصور النسبة وطرفيها
قال السعد في حاشية المطول والتحقيق انها اي الهمزة في قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب التصديق ايضا
فان السايل قد تصور الدبس والعسل وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شي اخرا صلا بل بقي تصورهما على ما كان فان
قيل التصديق حاصل له حال السوال فكيف يطلبه اجيب بان الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقا في الاناء
والمطلوب بالسوال هو التصديق بان احدهما مطلقا معينا كالعسل مثلا في الاناء وهذان التصديقان مختلفان
الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق
حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهي **قوله**
وهل مختصه بطلب التصديق ظاهر سياق كلامه ان معناه ان هل لا ترد الا لطلب التصديق فتكون الباء داخلة علي
المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان هل منفرده من بين ادوات الاستفهام بطلب التصديق فقط لا تتصف به غيرها
لان ما عداها من ادوات الاستفهام اما لطلب التصور فقط واما لطلب التصور مرة والتصديق اخري فالباء
في كلام المصنف داخلة علي المقصور قال التفتازاني في حاشية العضد معني اختصاص زيد بالقيام انه من بين
الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا تتصف به غيره فالباء داخلة في المقصور قال الله تعالى يختص برحمته من يشاء وقد
يراد انه يختص من بين الاوصاف بالقيام لا تتصف بغيره اي مقصور علي القيام لا تتجاوزه الي القعود فالباء داخلة
في المقصور عليه والاستعمال العربي هو الاول انتهي **قوله** وبقيه الادوات مختصه بطلب التصور يعني لا ترد
الا لطلب التصور فالباء داخلة علي المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام
منفرد بطلب التصور فقط لا يتصف به غيره فالباء داخلة علي المقصور ايضا كما عرفت وفي الشرح وفيه ما مر من
دخول الباء علي المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط
كما صرح به النحاة ثم قال وانما استشكل عدهم ام من ادوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف
علي مدخول الهمزة مثبت مشاركته لما قبله في كونه مستفهما عنه بمقتضي العطف واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام
جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة الي هذا البحث لا يجدي المصنف نفعا في دفع النقض الوارد عليه
هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان ام من ادوات الاستفهام انتهي واقول قد علمت ان الباء فيه يحتمل ان تكون
داخلة علي المقصور ولعلهم انما عدوا ام من ادوات الاستفهام ان سلم انهم عدوها منها لان المتصلة ملازمة لمعناه الحقيقي
او المجازي سابقا عليها والمنقطعة مقارنة في الغالب لمعناه متاخرا عنها ولم يريدوا انها موضوعة للاستفهام وفي
كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام لانها ليست موضوعة له **قـوله** وعلي
النفي نحو الم نشرح ادخلها ابطالا منفيه في الشرح التمثيل بالاية الثانية للنفي بهو ظاهر فان الثانية وجوديه

لا نا فيه لا يقال الاستفهام فيها للانكار فهو في معني النفي لانا نقول انما تكون في معني النفي ان لو كان ابطاليا وانما هو
توبيخي فلا نفي لا بحسب الصورة ولا بحسب المعني انتهي واقول ليس هذا الذي اورده بلا يقال موجه لان الكلام
في ان مدخول الهمزة نفي واذا كان معني الهمزة الانكار كانت هي بنفسها نفيا لا مدخولها ثم انه يمكن ان لا تكون التمثيل بالاية
مبنيا علي تقدير ان تكون لما وجوديه وذلك بنا علي ما سيذكره المصنف عن الزمخشري وجماعة من ان العاطف بعد
الهمزة يعطف الجملة التي بعده علي جملة مقدرة بينه وبين الهمزة وتقرير ذلك ان يقال ان مدخول الهمزة فعل
منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير الم تعلموا كذا وقلتم حين ما اتيكم فيكون الايه مثالا لدخول الهمزة
علي منفي لكنه مقدر وهذا هو معني تقدير صاحب الكشاف انعلم كذا وقلتم حين كان كذا وعبارته لما نصبت يقلتم واصابتكم
في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره اقلتم حين ما اصابتكم وان هذه نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريع وعطف
عليه ما مضي من قصة احد من قوله ولقد صدقكم الله وعده ويجوز ان يكون معطوفا علي محذوف كانه قيل افعلتم كذا وقلتم حين كان
كذا **قوله** وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك الا ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل علي الاثبات وعلي
النفي دون باقي الالفاظ الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه ام لانها ليست موضوعة للاستفهام وان كانت لا تفارقه
في الغالب **قـوله** فيقولون لمقدس في قلم سيبويه والنضر بن شميل اذكر هنا في الشرح كان ينبغي ان يقول المقدر في
كذا وكذا كذا وكذا فما في حرف العطف في الموضعين وليس حذف حرف العطف من ذلك مقيس في تركيبه واقول لما
كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما تركه المملي علي الكاتب اسما الرمع حسابها فيقول مثلا دار كتاب فرس
من غير عطف **قـوله** فان قيل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه اسهل منه لقايل ان يقول الحذف كثير في
الكلام وتقديم بعض المعطوف قليل لا يكون الا في الشعر **قـوله** واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قايم
علي كل نفس بما كسبت قال ابن الصايغ اي مانع من تقديرا لا مدبر للموجودات فمن هو قايم علي كل نفس بما كسبت
علي الاستفهام التقريري المقصود به ثبوت الصانع والمعني انتفي المدبر فلا احد قايم علي كل نفس بما كسبت لا
يمكن ذلك بل المدبر موجود فالقايم علي كل نفس هو هو انتهي وفي الشرح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدر
اهم ضالون فمن هو قايم علي كل نفس بما كسبت لم يوحدوه والهمزة للانكار التوبيخي **قوله** وقوله في ايئنا لمبعوثون او
اباونا الاولون فيمن قرا بفتح الواو ان اباونا عطف علي الضمير في مبعوثون اعترضه ابو حيان وتبعه السفاقسي
بان الهمزة انما تدخل علي الجملة لا علي المفرد ولو دخلت علي المفرد المعطوف لكان العامل في المعطوف عليه عاملا فيما
بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فتعين ان يكون اباونا مبتدا خبره محذوف
اي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه **قوله** فقال في قوله تعالي افغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار علي الفا العاطفة
جملة علي جملة ثم توسطت الهمزة بينهما في الشرح هذا مشكل لان دخول الهمزة علي الفا هو نفس توسطها بين الجملتين
فكيف يعطف توسطها علي دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب والتراخي ونص ما في الكشاف دخلت همزة الانكار
علي الفا العاطفة جملة علي جملة والمعني فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه
ولا اشكال فيه انتهي واقول لا اشكال ايضا في كلام المصنف لان ثم فيه لمجرد التدريج من غير اعتبار ترتيب قال
الرضي وقد تكون ثم والفا لمجرد التدريج في الارتقا وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر علي الاول وذلك اذا تكرر الاول
نحو بالله فالله ونحو قوله تعالي وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ولقايل ان يقول ان التدريج فيما نحن فيه

قوله يمكن الجواب بان هذا ... ان ... تقدير ... يتعين في ... ويمكن ان يعتبر بعينه ...

لنفا بشهادة منيلهم له وما نحن فيه تكرير معنى بل الجواب ان المصنف نقل ما في الكشاف بنصه على وجه الاختصار لبعضه
والمعطوف عليه بثم في الكشاف هو المعطوف عليه بها في كلام المصنف وان كان محذوفا فيه قوله ولهذا عطف ووضعنا
على الم نشرح هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها وضعنا بدون واو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل
العلة في عطف وضعنا على الم نشرح تاويله بالاثبات وذلك يقتضي انه لو لم يكن موولا به لم يصح العطف وليس كذلك
لجواز لم يجئ زيد والرسنه واحيب بانا لا نسلم انه جعل العلة في عطف وضعنا على الم نشرح تاويله بالاثبات
بل جعلها تاويله بالخبر والمعنى ولكون الهمزة التي للابطال مع النفي بمنزلة خبر مثبت عطف وضعنا على الم نشرح
باعتبار انه جملة خبرية **قوله** الستم خير من ركب المطايا الخ في الصحاح قال الاصمعي المطية التي تمطى في سيرها
قال وهو ماخوذ من المطو اي المد والندى الجود وفلان اندى من فلان اذا كان اكثر خيرا منه والراح جمع راحة
وهي الكف **قوله** ائفكا الهة دون الله تريدون الهة مفعول به قدم على الفعل للعناية وافكا مفعول له قدم على المفعول به
لان الاهم توبيخهم بانهم على الباطل ويجوز ان يكون مفعولا به والهة بدل منه على انها افك في نفسها للمبالغة والمراد بها
عبادتها بحذف المضاف ويجوز ان يكون حالا بمعنى افكين **قوله** اطربا وانت قنسري الخ طربا منصوب بمحذوف
اي اتطرب طربا والقنسري بقاف مكسورة ونون مشددة مفتوحة او مكسورة وسين مهملة ساكنة ويروى
بقاف مفتوحة وشناة من تحت ساكنة وسين مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفي الصحاح والدواري الدهر يدور
بالانسان احوالا واشد عجز البيت وفي الشرح والدواري صيغة مبالغة من دار يدور زيدت فيه الياء ايضا للمبالغة
كقولهم في مبالغة خارج واحمر خارجي واحمري **قوله** ومعناه حمل المخاطب على الاقرار والاعتراف بامر
قد استقر عنده ثبوته او نفيه يعني ان المقرر لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب
من ذلك الحكم فالهمزة في قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني للتقرير بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم
لا بانه قال ذلك كذا قال التفتازاني في مطوله وقال ايضا التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب
والالجاء اليه وللتحقيق والتثبيت وكلاهما مناسب في قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وفي قوله تعالى هل ثوب
الكفار ما كانوا يفعلون بالمعنى الثاني وفي الشرح ان قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف احد المترادفين على
الاخر وفايدته تقرير المعنى في الذهن وما وقع لبعض اهل البيان من ان ذلك تطويل لا لفايدة غير مسلم انتهى
واقول ليس كل عطف مرادف على اخر يكون لتقرير المعنى وانما يكون لذلك في مقام يقتضيه والذي وقع
لبعض اهل البيان ان نحو عطف مينا على كذبا في قول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا مما ليس الغرض منه تقرير
المعنى وتوكيده تطويل اي زايد على اصل المراد لا لفايدة وانت تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مرادف
تطويلا بل عطف ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده **قوله** ويجب ان يليها الشي الذي تقرره به هكذا قال غير واحد
من ائمة المعاني انه يجب ايلاء المقرر به والمستفهم عنه الهمزة ولكن في كتاب سيبويه على ما نقل في الشرح ان التقديم في
نحو ازيدا لقيت ام بشرا احسن وانك لو اخرت فقلت القيت زيدا ام بشرا كان حسنا وفي مقرب ابن عصفور والاحسن
توسط الذي لا تسال عنه ويجوز تقديمه وتاخيره وقال الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما
وليها سوا ليكون الهمزة مع ام بتاويل اي والمفردان بعدها بتاويل المضاف اليه اي ايهما عندك ام عمرو بمعنى عندك

حـ ـطه
اي توسطه بين ما يسال عنه
وبين ام ويجوز تقديمه على
ما يسال عنه وما خيره عن ام

٨

واي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد
عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا لكن المعادلة احسن انتهى كلام المصنف فليتامل فان قلت
كلام المصنف في الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره انما هو مع المعادل قلت
كلام المصنف فيما هو اعم من ذلك فانه قال في تمام عند الكلام على بيت المتنبي ان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد
الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر **قوله** ولانه عليه السلام قد اجابهم بالفاعل لا يقال لم لا يجوز
ان يكون اجابهم بالفعل فانه مذكور في الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لانا نقول مطابقة الفاعل في الجواب للفاعل في
السوال تدل على انه المقصود بالجواب دون الفعل وايضا اشارتهم الى الفعل في السوال تمنع من سوالهم عنه **قوله**
فان قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي اعتبارا بقم لشان مبني المقول في
الشرح هذا مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا
اي ما صرح به ولم يحك فيه خلافا ان لا يوافق على الاعتذار المذكور لكنه قد وافق على صحته بقوله والاولى ان يحمل الاية
على الانكار انتهى واقول ليس هذا الاعتذار مبنيا على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ايلاء المقرر
به الهمزة معناه اذا امكن ايلاوه اياها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحال لما اقتضت ان يذكر فيه
الاثبات بصورة النفي قصدا الى الدلالة على ان المقر على يقين بما اقر به وانه لم يتلقن ذلك من تقرير المتكلم وكان الفعل
المنفي لا يمكن لغة تقديمه على النافي لم يل المقرر به هنا اداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت اقام زيد
مقررا مخاطبك بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به صح الهمزة لعدم امكان ايلائه اياها فالوا ولم يتم
هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل اولى للهمزة الا بالقرينة فليتامل **قوله** فان قلت ما وجه حمل الزمخشري الهمزة
في قوله تعالى الم تعلم ان الله على كل شي قدير على التقرير عبارة الكشاف في هذا المقام لما بين لهم انه مالك امورهم ومدبرها
على حسب مصالحهم من نسخ الايات وغيره وقررهم على ذلك بقوله الم تعلم اراد ان يوصيهم بالثقة به فيما هو اصلح لهم مما
يتعبدهم به وينزل عليهم وان لا يقترحوا على رسولهم ما اقترحه اباء اليهود على موسى ولا يخفى ان هذه العبارة ظاهرة
في ان المراد الم تعلم في الم تعلم ان الله له ملك السموات والارض لا في الم تعلم ان الله على كل شي قدير وان المقرر بها معنى
التثبيت على انه تعالى مالك الامور ومدبرها على حسب المصالح لا بمعنى الحمل على الاقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام
المصنف فليتامل **قوله** والاولى ان يحمل الاية على الانكار التوبيخي او الابطالي في الشرح وجه ذلك ان المنكر للنسخ
قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاند فالاستفهام توبيخي لان عدم علمه واقع
وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فالاستفهام ابطالي واقول يتبين بهذا التوجيه الجواب عن ما استشكله
ابن الصايغ من ان المصنف ذكر في التوبيخي انه يقتضي ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم والواقع بعد الاداة هنا عدم
العلم بان الله تعالى على كل شي قدير بحذف سائر ما هو كالذي هنا انتهى **قوله** وذكر بعضهم معاني اخر لا صحة لها في الشرح اي
مانع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة القراين ما يناسب المقام
غير ما ذكر من المعاني الثمانية انتهى فان قلت مراد المصنف بقوله لا صحة لها انها لم ترد في كلام من يحتج به قلت لا
يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنه اي من استعمال الهمزة للتهديد والوعيد الم نهلك الاولين

وفي الاستفهام اعني
الم تعلم ان الله على
كل شي قدير و
ح

والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المصنف **قوله** وعلى ذلك تخريج اللغز في القاموس اللغز بضم اللام والمعجمة
المفتوحة او المضمومة او الساكنة وفي الصحاح الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز والجمع الالغاز مثل
رطب وارطاب واصل اللغز جحر لليربوع بين القاصعا والنافقا يحفر مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله
يخفي مكانه بتلك الالغاز **قوله** لقرعن على السن الخ السن واحدة الاسنان وقرعها ضربها بطرف الانملة والمراد
باليوم هنا مطلق الزمان والاخلاق جمع خلق بمعجمة مضمومة ولام ساكنة او مضمومة بمعنى السجية **قوله** يعود
الفضل منك على قريش الخ الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة
ابن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع وقال الفراء به سميت قريش وتفرج بضم الى مضارع فرج الغم اي كشفها
والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهما وهي الغم الذي ياخذ بالنفس وابن مامة وابن سعدي من اجواد العرب المشهورين
واما ذكر الشقين ولم يكتف بالثاني لانه هو محل الشاهد ليعلم ان الروي منصوب **ايا قوله** ايا جبلي نعمان
نعمان بفتح النون واد في طريق الطايف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والصبا ريح مهبها المستوي من
موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار كذا في الصحاح وضمير نسيمها للمحبوبة او للنسيم الاول مراد به الريح
وبالنسيم الثاني النفس الضعيف والغرض من ذكر البيت بيان ورود ايا لنداء البعيد لا الرد على الجوهري في قوله
ان ايا تكون لنداء القريب ايضا لان الرد عليه لا يتاتى بذكر مثال وردت فيه للبعيد على ما لا يخفى **قوله** فاصاخ الخ
اصاخ استمع والحيا بالقصر المطر والخصب **اذن قوله** فالصحيح انها الناصبة لان مضمرا بعدها قال الرضي
وكثر الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعا ويقوي كونها غير ناصبة بنفسها ان ولن اذ لا يفصل بين
الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا يضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر **قوله** قال
سيبويه معناها الجواب والجزا وقال الشلوبين في كل موضع الشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر
الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بيا النسبة فقال ابو علي عمر بن
محمد بن عمر المعروف بالشلوبيني الاشبيلي كان اماما في النحو ولد باشبيلية سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفي
سنة خمس واربعين وستمائة وهذه النسبة الى الشلوبين وهي بلغة اهل الاندلس الابيض الاشقر قال ورايت جماعة
من اصحابه وكلهم فضلا ولم يزل اخباره ما تاتينا وفي الشرح المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر
ملفوظ او مقدر سوا وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتدا ليس جوابا عن شي والمراد بكونها
للجزا ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزا لمضمون كلام اخر **قوله** اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزا
اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال **قوله** لئن عاد لي عبد العزيز الخ الضمير في مثلها ومنها وقبلها
عايد الى خطة الرشد في البيت قبله وهو • عجبت لتركي خطة الرشد بعد ما بدا لي من عبد العزيز قبولها • وفي الشرح
الضمير في مثلها عايد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن علي فقال
اتمنى ان اكون كاتبك فلم يجبه واعطاه جايزة والمعنى ان عاد عبد العزيز لمثل المقالة التي قالها فانا لا اتركها اضيا
بخلافها وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم ابو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لم يل الخلافة بل ولي امرة
مصر من اخيه عبد الملك ودخل عليه فيها رجل يشكو صهرا له فقال ان ختني فعل بي كذا وكذا فقال له عبد العزيز
ومن ختنك بفتح النون فقال ختنني الختان الذي يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال

والخطة بضم الخا الثاني
الامر والقصة كذا في
الصحاح ؟

ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغي ان تقول من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس حتى اعرف النحو واقام في
بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة الاخرى وهو من افصح الناس توفي سنة ست وثمانين
وقيل سنة خمس وقيل سنة اثنتين وقيل سنة اربع قال المدايني وقع الطاعون بمصر فخرج عبد العزيز بن مروان وكان
اميرها بوصد الى قرية له ما قام بها وقدم عليه رسول من قبل اخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز ما اسمك قال
طالب بن مدرك فقال عبد العزيز اوه ما اراني راجعا الى الفسطاط يعني مصر فمات في تلك القرية وفي الشرح عبد العزيز
هذا هو احد الخلفا الامويين انتهى واقول لم يل الخلافة احد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف
هذا البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لان يخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب
للسابق واللام التي قبل ان مصاحبة للقسم مدلول به قبل وهو حلفت برب الراقصات الى منى يعول الفيافي نصها وذميلها
والراقصات صفة الابل ويغول يهلك والفيافي جمع فيفا وهي المفازة والنص والذميل ضربان من السير انتهى واقول
لا نسلم ان المصنف مثل بهذا البيت بنا على المشهور وانما مثل به تبعا لبدر الدين بن مالك بنا على ما ذهب اليه الفرا وابن مالك
من جواز جعل الجواب المذكور للشرط المتاخر وان لم يسبق ذو خبر وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى لئن
بسطت الي يدك لتقتلني ما انا باسط يدي اليك لاقتلك سلمنا انه مثل به بنا على المشهور لكن لما كان الجواب المحذوف
للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن في جواب ان الملفوظة غاية ما في الباب ان ذلك الجواب
محذوف هذا وقد مثل الرضي بالبيت لوقوع اذن في جواب قسم قبلها وهو ظاهر **قوله** لو كنت من مازن الخ مازن
ابو قبيلة من تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن ايضا في بني صعصعة بن معوية وفي بني شيبان واستباح
الشي استاصله وبنو اللقيطة سموا بذلك لان امهم التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد اضرت بهن السنة فضمها اليه
ثم اعجبته فخطبها الى ابيها وتزوجها وذهل بضم المعجمة واسكان الهاء والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم المعجمتين جمع
خشن بفتح الاول وكسر الثاني ثم هو جمع نمر والحفيظة بالحا المهملة والظا المعجمة الخصلة التي يحفظها اي يغضب واللوثة
بالمثلثة وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقي في الرواية الصحيحة ضم اللام وهو يعرض بقومه ليغضبوا
ويهتاجوا لنصرته **قوله** نحو ان يقال اتيك فتقول اذن اكرمك اي ان اتيتني اذن اكرمك لا يقال هذا التفسير يوجب
اهمال اذن لوقوعها حشوا لانا نقول الموجب لاهمالها وقوعها حشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها
حشوا في المعنى دون اللفظ **قوله** بشرط تصديرها عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها
قال الرضي ويعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها
خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وان اذن اكرمك الموضع الثاني ان يكون جزا للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن
اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني
منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها ما لا يسع بل يقع متوسطة في
غير هذه المواضع نحو يقال اذن زيد عمرا وليس الرجال اذن زيد **قوله** لانه لو بهم شطيرا الخ الشطير هنا الغريب واهلك
بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضي وقد جا المضارع منصوبا في هذا البيت مع كونه خبرا عما قبلها فتاول ان الخبر هو اذن
اهلك لا اهلك وحده ويكون اذن مصدرية كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي ويجوز ان يكون الخبر محذوفا اي اذل
ثم ابتدا قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا **قوله** وابن بابشاذ هو الامام ابو طاهر بن احمد بن بابشاذ مات

سنة تسع وستين واربعمايه حكي ابن خلكان عنه انه كان يوما في سطح جامع مصر ياكل شيا وعنده بعض اصحابه
يحضره قط فرمى اليه لقمة فاخذها في فيه وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرمى شيا فاخذه وذهب به ثم عاد فعل ذلك
مرارا فاتبعوه فاذا هو يدخل الى خربة فيها شبه بيت خراب في سطح ذلك البيت قط اعمى واذا هو يضع الطعام
بين يديه فلما راى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم وبابشاد كلمة عجمية معناها
الفرح والسرور **قوله** او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف جعل بعدم العاطف علة لجواز الرفع
والنصب وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض
والنصب باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها **ان المكسورة**
الخفيفة قوله وان من اهل الكتاب الا ليومنن به اي وما احد من اهل الكتاب الا ليومنن به فحذف المبتدا
ونعت صفته في الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع الى عيسى وضمير موته يرجع الى المبتدا
المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة
ظرفا وجملة حذف موصوفه وحذف موصوف الجملة فانه لا يقع الا في الشعر قلت انما ذلك اذا لم يكن المنعوت
بعض مجرور بمن او في وهو هنا كذلك لانه بعض مجرور بمن فيجوز انتهى واقول هذا وهم لان المجرور بمن او في الذي
يشترط في المنعوت ان يكون بعضه يشترط فيه ان يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك في التسهيل وصرح
به ايضا غيره حتى الشارح عند الكلام على لا التي ما بعده له غير وظاهر ان المجرور بمن في الاية ليس كذلك على تقدير
ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما يكون كذلك على تقدير ان يكون الجار
والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه ويكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون هذا مراد
المصنف بان يكون قوله اي وما احد من اهل الكتاب الا ليومنن بيانا للمعنى لا للاعراب فان قلت قال المصنف
في الكلام على الواو في قوله الثامن الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما
مررت باحد الا قايم نص على ذلك ابو علي وغيره ونقل ايضا في الباب الثاني عن الاخفش انه لا لا انفصال بين الموصوف
والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قايم قلت ونقل فيه ايضا عن الزمخشري وابي البقا انهما
يريان جواز ذلك بل قال التفتازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جريان الاستثنا المفرغ في
الصفة مثل ما جاني رجل الا راكب انتهى لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على انه يمكن ان يقال ما سيقوله المصنف
ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب معلوم وفي
الكشاف ليومنن به جملة قسمية واقعة صفة لمحذوف تقديره وان من اهل الكتاب احد الا ليومنن ونحوه وما
منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفي حاشية التفتازاني فلكون ليومنن جملة خبرية مولدة بقسمية
انشايية واقعة صفة بلا تاويل والاستثنا مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدا مقدم الخبر او فاعل
للظرف ولو جعل الظرف صفة مبتدا محذوف والاستثنا في موقع الخبر لم يبعد انتهى وقال ابو حيان ليس ليومنن
صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفايدة وليس المجرور محط الفايدة
فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام والا واردها هما الخبران انتهى وقال الزجاج حذف احد لانه مطلوب في كل نفي يدخله
الاستثنا **قوله** وقيل في هذه ان المقدر وان لم ينفع في الشرح لا يخفى ان على هذا الراي ليست حقيقة الشرط

ضرورة ان الامر الواحد لا يكون شرطا بالشي ونقيضه واقول ان اراد الشرط الاصولي وهو على ما في اصول
ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة السببية فاذكر من الضرورة حق لكن لا يفيده لان الكلام في مدخول ان
وهو ليس بلازم ان يكون شرطا بهذا المعنى نحوا بها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانا حج وقد يكون سببا نحو ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد ابي فانا ابنه وان كان النهار موجود
فالشمس طالعة وان اراد الشرط النحوي وهو ما يقع بعد ان ونحوها معلقا عليه مضمون جملة اخرى فالضرورة غير
محققة لصحة قولك ان جا زيد وان لم يجي اكرمك ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية
ووقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو وانما معناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا انك تقدر المحذوف
هو العاطف فقط فما سبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف مفرده قليل انتهى واقول فيه نظر اما اولا
فلانا لا نسلم ان هذه هي ان التي يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية وانما هي ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قد رها
معطوف عليها وتلك لا يقدر لها بل يكون مقرونة بالواو وقد يكون غير مقرونة بها وقد اشار التفتازاني في نحو هذا
الى ذلك حيث قال في مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المذكور على جوابه مما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد
الشرط المذكور اولى بالاستلزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان
شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين وقد ذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور
وقال الخبري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية
ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزا الكلام متعلقا به معنى وقد يجي بعد تمام الكلام واما ثانيا فلانه لا
يتعين ان يكون ما ذكر معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو وغير تقديرها محذوفة واما ثالثا
فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي واو الحال لا العطف ولذلك الجملة عند تجردها عن الواو في محل نصب على
الحال قال التفتازاني في المطول وقد تستعمل ان في غير الاستقبال اذ جي بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد
الوصل والربط ولا يذكر لها جزا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها ليم **قوله** وقيل انما قال ذلك
بعدان عمهم بالتذكير ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول مامورا
بالذكرى نفعت او لم تنفع فما معنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين احدهما ان الرسول قد استفرغ مجهوده
في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى الا عتوا وطغيانا وكان يزداد في تذكيرهم حرصا وحزنا عليه فقيل
له ما انت عليهم بجبار فذكر بالقران من يخاف وعيد واعرض عنهم وقل سلام وذلك ان نفعت الذكرى وذلك بعد
الزام الحجة بتكرير التذكير الثاني ان يكون ظاهره شرطا ومعناه ذما واستبعادا لتاثير الذكرى فيهم **قوله**
وقرا سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم قال ابن الصايغ هذا تخريج ابي الفتح لهذه القراة
وقد اعترض عليه بانه يناقض القراة المشهورة ان الذين بالتشديد وخرجها المعترض على انها المخففة من
الثقيلة بتقدير عملها في الجزين النصب وقد اجاب بعضهم عن الاعتراض بالتناقض بان المثلية في القراتين لم يتواردا على محل واحد انتهى واقول يعني ان المثلية المثبتة هي المثلية في العبودية والمنفية هي المثلية في الانسا
قوله من اهل العالية في الصحاح هي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما ورا مكة وهي الحجاز وما والاها والنسبة
اليها عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس **قوله** اعتبا طا هو بمهملتين اي لا لعلة يقال عبطت الناقة واعبطتها

اذا ذكرها وليس باهله **قوله** ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي فان اصله لكن انا حذفت الهمزة ثم
ادغمت النون في النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون في النون فقيل لكنا
واثبات الالف وصلا فيه فصيح خلاف انا اذا اثبت الفه في الوصل فانه ليس بفصيح لان الالف يدل على ان الاصل
لكن انا ولولا الالف يلزم الالتباس بالمشددة وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين احدهما
وقوع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون اسم لكن ويكون هو الله ربي خبره لان حذف
ضمير الشان المنصوب بغير ان المفتوحة المخففة ضعيف بل قال الرضي في بحث الحروف المشبهة اذا كان فعلا
مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة وثاني الوجهين
انهم رسموا عليه بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن المخففة وانا مبتدا وهو مبتدا ثان والله
مبتدا ثالث وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول والعايد على الاول
هو الياء ويجوز ان يكون اسم الله بدلا من هو **قوله** خلافا للكوفيين اي خالف خلافا فاللام للتبيين كما في سقيا
له ويكون خلافا مفعولا مطلقا او قول ذلك مخالفا او ذا خلاف ويكون خلافا حالا والظاهر كلامه ان الخلاف
راجع الى اعمال المخففة من الثقيلة وهو غير سديد لانه يقتضي ان الكوفيين قايلون بالمخففة من الثقيلة غير
قايلين باعمالها وهم لا يقولون بها ولا باعمالها وما قيل انه ان المخففة يقولون انه ان النافية وح فينبغي رجوع
قوله خلافا الى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور ردا لقولهم انها غير عاملة صريحا وقولهم انها النافية ضمنا رضي
الشرح ويمكن ان يجاب عنه يعني عن ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى هذه المسئلة فقط وهو قوله
ان يكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية انتهى **قوله**
لنا قراءة الحرميين وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم قراءة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما
فالمانع ما لانه مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا لكفاه في الاستدلال
ولم يات عليه اشكال ثم ان المصنف في بحث لما ذكر ان قراءة ابي بكر محتملة لان يكون ان نافية وكلا مفعولا باضمار
ارى ولما بمعنى الا وانت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتاتى بقراءة ابي بكر استدلال بل ولا بقراءة الحرميين ايضا لان
للكوفيين ان يقولوا ان ان نافية وكلا منصوب بارى محذوفا واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم فان
قلت هنا لامان فايهما التي بمعنى الا قلت الاولى واما الثانية فهي لام قسم مقدر ذكره في شرح التسهيل لابن
ام قاسم لا عمل لان عند الكوفيين ولا هي مخففة من ان بل هي النافية واللام بعدها بمعنى الا ويجعلون النصب في وان
كلا بفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى الا انتهى فان قلت
اي شي خبر ان في الاية على تقدير تخفيفها واعمالها وتخفيفها قلت فيه وجهان احدهما ليوفينهم وما مزيدة
فاصلة بين لام ان ولام القسم وثانيهما ان الخبر ما وهي نكرة اي لخلق او جمع **قوله** والا لكون الفعل ماضيا
ناسخا اما كونه ماضيا فلان الماضي اشبه بالتاكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول بها مفردا دون المضارع
واما كونه ناسخا فلكون مقتضى ان عليها وهو تاكيد الجملة الاسمية لا تزحزح بها بعد ذلك الناسخ **قوله** شلت
يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة

الزبير

الزبير والشلل فساد في اليد يقال شلت يده تشل بالفتح واشلها الله وقبل هذا البيت

يا عمرو لو نبهته لوجدته لا طايشا رعش الجنان ولا اليد ، وعمرو هذا هو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام
لما وجده نايما في وادي السباع تحت شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه بها وقتله وذلك عند انصرافه من الجمل قبل
الوقعة رحمه الله وهذه هي التي كان اهل المدينة يقولون عنها من اراد الشهادة فليتزوج بعاتكة وذلك انها كانت جميلة
وكانت تحت عبد الله بن ابي بكر الصديق فاحبها حبا شديدا ثم شهد الطايف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمي بسهم فمات
منه في المدينة فتزوجها زيد بن الخطاب سنة اثني عشرة فقتل عنها فتزوجها الزبير بن العوام فقتل عنها فرثته
بهذا الشعر وقيل هو لصفية زوجة الزبير **قوله** ما ان ابيت بشي انت تكرهه اذا فلا رفعت
سوطي الي يدي **قوله** ما ان طبنا جبن الخ في الصحاح المراد بالطب هنا العادة والجبن بسكون الباء وضمها صفة الجبان
والمنايا جمع منية وهي الموت لانها مقدرة يقال منى له اي قدر والدولة في الحرب ان تدول احدى الفئتين على الاخرى
يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول والدولة بالضم في المال يقال صار الفي بينهم دولة يتداولونه يكون مرة لهذا
ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال ابو عبيدة الدولة بالضم اسم الشي الذي يتداول بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال
بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن سلام الجمحي سالت يونس عن قول الله تعالى كي لا يكون دولة فقال
قال ابو عمرو بن العلا الدولة بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتاهما تكون في الحرب
والمال قال يونس اما انا فوالله لا ادري ما بينهما **قوله** بني غدانة ما ان انتم ذهبا الخ غدانة بضم المعجمة بعدها
مهملة وبالنون حي من يربوع والصريف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف في الصحاح هو الجر وفي القاموس هو
الجر وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا **قوله** يرجي المرء ما ان لا يراه الخ يرجي بتشديد الجيم
وكسرها ويعرض يحتمل ان يكون من عرض له امر اي ظهر وان يكون من عرضت له الغول بفتح الراء وكسرها
اي تعرضت له والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر يقول ما خطبك ثم استعمل في الامور الشاقة
قوله ورج الفتى للخير الفتى الشاب والسن بالمهملة والنون هنا العمر وخيرا مفعول يزيد والمعنى اذا رايت شخصا
كلما زاد عمره زاد خيره فرجه للخير **قوله** الا ان سرى ليلي فبت كئيبا سرى بمعنى سار والكئيب المنكسر من الحزن ويناي
بمعنى يبعد والنوى الوجه الذي ينوي به المسافر من قرب او بعد وهي مؤنثة لا غير وغضوب بالمعجمتين على وزن صبور
اسم امراة **قوله** وقبل مدة الانكار قال الرضي هي مدة تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد
انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه على خلاف ما ذكر فاذا قيل جاءني زيد فتقول من يقصد تكذيبك
وان زيدا ما اتاك ازيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه اتاك او تقول ذلك من يشك
ان زيدا جاءك ويستبعد ان لا يجيئك فكانه يقول من شك في هذا وكيف لا يجيئك انتهى ولم يذكر قبل مدة الانكار من
مواضع المكسور الهمزة بل ذكره من مواضع مفتوحها **قوله** وزعم ابن الحاجب انها تراد بعد لما الايجابية وهو
يشهد كلام الرضي صريح في ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد لما هي المشهورة نحو لما ان جلست
فتحا وكسرا والفتح اشهر انتهى وابن الحاجب هو ابو عمرو عثمان بن ابي بكر بن يونس المصري المالكي كان والده
حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي وكان كرديا واشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل الى دمشق ودرس بجامعها

في زاويه المالكيه ثم عاد الي القاهره واقام بها ثم انتقل الي الاسكندريه للاقامة بها فتوفي في شوال سنه ست واربعين وستمايه وكانت ولادته باسنا من قرى الصعيد سنه سبعين وخمسمايه **قوله** ابو الغضب ان ذنا قبيه الحج حزنا بالحا المهمله والزاي بمعني تقطعنا وحازم بمهمله وزاي اسم رجل **قوله** وهذا الجواب لا يرفع السوال وفي بعض النسخ لا يدفع بالدال والمال واحد وبعض النسخ سقط منه هذا الكلام والسوال هو ما وجه دخول ان شا الله في اخباره تعالي يدل على هذا ان الزمخشري سال هذا السوال واجاب بما اجاب المصنف وذكر لون هذا الجواب لا يدفع السوال هو ان المشيه على هذا الجواب في اخباره تعالى بدخولهم جميعا فيقال ما وجه ذكرها فيه والجواب ان وجهه الاشعار بان بعضهم لا يدخل لموت يحصل له اشار الى هذا البيضاوي في تفسيره وفي الشرح ووجه ما قال ان الله تعالى قد وعد اوليك المومنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم تحقيق مشيته لان لا يموت احد منهم قبل الدخول اذ لو شا موت احد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف في وعده تعالي وهو محال ولقايل ان يقول انما يلزم تحقق مشيه الله تعالى ان لا يموت احد منهم لو وعد جميع اوليك المومنين بالدخول لو كان الوعد من غير تقييد بمشيه الله تعالى ان لا يموت احد منهم واما مع تقييده بذلك فلا **قوله** او ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا او من كلام الملك الذي اخبره في المنام في الشرح يعني والشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه وفيه نظر لانه لا يفيد دخول في كلام الله زيادة من كلام غيره ~~وانما قيل ان هذا~~ من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه يحكي اسمي وقوله على هذين التقديرين لم يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكايه عن غيره ويجوز ان يكون الكلام حكايه عن الغير بلفظه ان لا يمنع مانع منه وسياتي للشارح انه يجوز ان يكون ذلك ويعلم في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم من كلام عيسى ردفه الكلام المحكي بعظيما الله تعالى فيرد عليه ما اوردته ههنا ثم قال وهذا لا يدفع الاشكال لان رويا الانبيا وحي فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيه وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيه بوقوعه اسمي وقوله ما قاله من عدم دفع الاشكال مبني على ان هذا الشرط على احد هذين التقديرين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عليهما للتبرك وحاصل هذين الوجهين ان ان شا الله في الايه من كلامه تعالى حكايه عن النبي او الملك القايل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المصنف وهو ان علق ذلك للشرط ثم صار يذكر للتبرك فان حاصله ان ان شا الله في الايه من كلامه تعالى على غير طريق الحكايه ليتبرك به عباده فليتامل **قوله** اذا ما انتسبنا لم تلدني لييمه هذا صدر بيت عجزه ولم تجدي من ان تقري به بدا وفي الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه وبعال البد العوض واللييم الذي الاصل الشحيح النفس وانما خص الام بالذكر لانها اذا لم تكن لييمه ما لاب دني لان العرب لا يزوجون من دونهم وقد يتزوجون من هو دونهم **قوله** ان المفتوحه الهمزه الساكنة النون بعد لفظ دال على معنى غير اليقين قال ابن الصايغ يرد عليه ان الواقعه بعد الظن قد تكون مخففه من الثقيله وان الناصبه قد تقع بعد فعل اليقين من غير افعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد واقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان احد الموضعين اللذين تقع فيهما ان المصدريه لا لبيان الموضع الذي لا تقع فيه الا ان المصدريه فلا يرد الاعتراض الاول وان اللام في اليقين

للعهد اي اليقين الناصب الجزم فلا يرد الاعتراض الثاني والحق ما قال الرضي ان فعل اليقين الذي يقع بعده ان المخففه هو فعل العلم وما يودي معناه كالتبين والتيقن والتحقق والانكشاف والظهور والنظر الفكري وعلى هذا فالجواب عن الثاني بالمنع ووقوع الناصبه بعد فعل اليقين **قوله** ونصب نحو وما كان هذا القران ان يفترى وذلك ان ان مع صلتها في تاويل مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل ابو البقا خبر كان في الايه محذوفا تقديره وما كان هذا القران ممكنا ان يفترى فيكون ان مع صلتها فاعلا بهذا المحذوف وفي الشرح ولو قيل بان كان تامه وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افترا هذا القران لم يلزم حذف ولا افتقار الى تاويل واقول فيه نظر اما اولا فلان جعل كان تامه يصير معه الكلام قبل ذكر البدل مشعرا بنفي القران وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البدل الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسه اي تعلق لا بالكليه ولا بالجزييه كالحسن مع زيد في اعجبني زيد حسنه ولا ملابسة بين القران والافترا **قوله** في قراة حمزه ولا تحسبن الذين كفروا هي بالتا الفوقيه وفتح السين **قوله** والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد هذا يعني المقدمه المحذوفه التي هي احدى الدليل وتقديرها بعد الصغرى المذكوره وهو ان الداخله على المضارع تخلصه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع ورده ابن الصايغ بان معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعه لهذا التخليص كالسين فلا يتم النقض بنون التوكيد فانها موضوعه للتاكيد ونشا عن ذلك انها لا تكون الماضي ولا للحال لعناية عن ذلك ~~تعليم~~ لاستغنا كل من الماضي والحال عن التاكيد اما الماضي فلعدم احتمال التاكيد واما الحال فلانه موجود يمكن المخاطب في الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته **قوله** كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه الضمير المنصوب بانها عايد الى المفتوحه الهمزة الساكنة النون وعرض من هذا الكلام التنظير لتبعيه تاثير ان الشرطيه في اللفظ بالاعراب لتاثيرها في المعنى في التعليق وقد يقال ليس بين تاثير الاداه لتخليص المعنى الى الاستقبال وتاثيرها لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف واقول لا دلاله في عبارة المصنف على التلازم ولو سلم فالتاثير اللفظي لازم لوجود التاثير المعنوي لا لماهيته ولا لازم لوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد يثبت لبعضها فقط لكون الجسم ذا ظل في ~~الارض~~ الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراده كالهوا **قوله** والمنع في ذلك ابو حيان سبقه اليه هذا الرضي فانه قال ولا توصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر الموول به ان مع الفعل ما افادان مع ذلك الفعل والا التبس الموول به الامر ان معنى بما رحبت وبرحبها شي واحد والمعنى علمت انك قايم وعلمت قيامك شي واحد والمصدر الموول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان تم اليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ولهذا يتبين بهذا ان صلته ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في ان المشدده وفي لو ولا يجوز اتفاقا اسمي **قوله** والجواب عن الاول ان فوات معنى الامر به في الموصوله بالماضي والموصوله بالمضارع عند التقدير بالمصدر لا يقدح لقايل ان يمنع فوات معنى المضي والاستقبال عند التقدير بالمصدر والسند ما نقلنا عن الرضي من ان معنى بما رحبت وبرحبها واحد وفي الشرح

ولابي حيان ان يفرق بان الدلاله على الزمن عند التاويل بالمصدر لم يفت بالكليه والفايت انما هي الدلاله
الوضعيه فقط والا فالزماني مدلول عليه التزاما ضروره ان الحدث لابد له من زمان بخلاف معنى الامر
فانه فات بالكليه ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني واقول مع انه كلام ابن الصايغ ليس بتام
لان الذي الزم به المصنف ابا حيان انما هو فوات نفس المعنى في الاستقبال ولا شك على هذا الفرق في عدم
الدلاله عليهما عند التاويل بالمصدر وضعا والتزاما فليتامل ثم قال في الشرح على انا نقول الموصول بالامر
او النهي عند التاويل بالمصدر انما يأول بمصدر ماخوذ من الماده التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان
قم او بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه فلم يفت الا الدلاله بالصيغه فقط وعلى ذلك جرت
عاده صاحب الكشاف انتهى واقول ذكر هذه العلاوه عقب ذكر ما ينتصر به لابي حيان مشعر بانها مما
ينتصر به له وليس كذلك وانما هي جواب عن قول ابي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه قوله اذ لا
يفهم الدعا من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا ورد عليه سلام عليكم فانه مصدر مفهم للدعا وليس مفعول
مطلق واجيب بان اصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلاله على الثبوت قوله وعن
السابق انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهيه بالانشا قال ابن الصايغ ان الانشا
اذا قدر بها بالمصدر بل ابن الجمله ان هي ذلك الا مفرد لا يمتنع تعلق الافعال كلها بها لم ان سلم ذلك في الكراهه
والتعجب فما نفعل في بقيه الافعال ان طردت الحكم فلا معنى لنفي التعلق عن هذين فان قال فهاتي كلام المستدل
قبلهما وقعا على سبيل التمثيل انتهى وفي التعليق اي مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكراهه بالانشا اي
اعجبني الامر بالقيام وكرهت الامر به وقد اسلفنا ان الموصوله بامر او نهي يقدر مع صلتها بمصدر طلبي
ماذا فعلت ذلك هنا لم تظهر مانع انتهى قوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدريه كي قال ابن الصايغ كي حرف جر
او حرف مصدري او يقع لذا تارة ولذا اخرى واعترض على القول بمصدريتها في المكان الصالح له لجوابه
انها مع ذلك عريقه في الجر شبيهه بكردفه ما لحقت بها خلافا ان انتهى قوله في لا يقربان ما السور هذا وقع
في بعض النسخ وفي بعض اخر منها في قوله هن الحراير لا ربات اخمرة سود المحاجر لا يقربان ما السور
وضمير هن عايد الى اللاتي في البيت الذي قبله هذا البيت وهو هلي على عزة الرحمن وابنتها لبنى وهلي على ابنها الا
والحراير جمع حره بضم المهمله وهي الكريمه وخلاف الامه والاخمر جمع خمار بكسر المعجمه قال في القاموس وكل
ما ستر شيا فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يبدو من النقاب قوله ونقله اللحياني عن بعض
بني صباح من ضبه اللحياني بكسر اللام وسكون الحا المهمله قال في الصحاح ولحيان ابو قبيله من العرب وهو
لحيان بن هذيل بن مدركه وصباح بفتح الصاد المهمله وتشديد الموحده وفي اخره حا مهمله وضبه بمعجمه
مفتوحه وموحده مشدده ابو قبيله ايضا وهو ضبة بن اد عم تميم بن مر قوله اذا ما غدونا الخ هذا البيت
لامرئ القيس وغدونا من الغدو وهو نقيض الرواح قال في الصحاح والرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل
وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا وهو نقيض قولك غدا يغدو غدوا ومحطب بكسر الطا المهمله اي يجمع الحطب
قال ابن الصايغ حكى ابن سيده في كتابه ان القراد ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن ابي علي انكار

ذلك وان الروايه هلم الى ان يأتي الصيد نحطب قال وعلى تقدير صحه الروايه فيمكن تاويلها على انه حذف اليا
تخفيفا كما حذفت من قوله تعالى والليل اذا يسر لكنها في الايه في غايه من الحسن لقصد مشاكله الفواصل قوله
وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه منصوب لكن للضروره لا يجزم قال ابن الصايغ ويمكن ان يكون
السكون فيه لاجل الادغام الجايز في الكلام روي عن ابي عمرو بن العلا الادغام في يعلم بينهم ونحوه قوله
وقد يرفع الفعل بعدها كقراءه ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعه في الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع
مسندا الى ضمير الغايبين عايدا الى من رعايه لمعناها بعد رعايه لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس
واقول انما يتجه هذا النظر لو استدل المصنف بهذه القراءه على رفع المضارع بعدها وهو وهم وانما مثل
بها له والتمثيل يكفي فيه احتمال المثل به لما مثل له احتمالا صحيحا ولانه لذلك وقد سبقه الى ذلك ابن الصايغ
لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي واولت هذه القراءه على ان ناصبه وعلامه نصب الفعل حذف
النون وحذفت الواو لالتقا الساكنين وهذا الجمع مراعاة لمعنى من انتهى ثم قال في الشرح فان قلت لو كان
كذلك لرسم بالواو والالف على ما يعرف في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر
في علم الخط وانما هو سنه متبع وكم فيه من اشيا خارجه عن قياس الخط المصطلح انتهى واقول رسم المصحف
الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف العثماني وقراءه ابن محيصن لا يلزم موافقتها له لانها من الشواذ
خارجه عن السبع بل عن العشره والقراءات التي يلزم ان تكون على وفقه هي القراءات السبع وقال ابن الصايغ فان
اعترض على ذلك بما ثبت في المصحف بدونه اجيب بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو في نحو سندع
الزبانيه واقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام في حذف واو الجمع لا مطلق الواو قوله ان يقران
على اسما وعليكما الخ ويح كلمه رحمه وويل كلمه عذاب وقال اليزيدي هما بمعنى واحد تقول ويح لزيد وويل له فترفعهما
على الابتدا ولك ان تقول ويحا لزيد وويلا له كانك قلت الزمه الله ويحا وويلا ولك ان تقول ويح زيد وويل زيد
بالاضافه فتنصبهما ايضا باضمار فعل وقبل هذا البيت يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجه لي خف محملها تستوجبا نعمه عندي بها ويدا قوله شذ اتصالها بالفعل لانها لابد ان يفصل بينها
وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعا بقد او لو او حرف تنفيس او نفي بلا او لن او لم قوله ولا تدفنني في الفلاه الخ
هذا البيت لابي محجن الثقفي بكسر الميم وسكون الحا المهمله وفتح الجيم واختلف في اسمه فقيل مالك وقيل عبد الله
وقيل اسمه كنيته اسلم حين اسلمت ثقيف وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وكان من الشجعان في الجاهليه والاسلام
شاعرا كما حدث عنه ابو سعد البقال وقبل هذا البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمه تروي عظامي في الممات عروقها
روينا في المجالسه للقاضي ابي بكر المالكي الدينوري عن عمرو بن مهاجر قال كان سعد بن ابي وقاص يوم القادسيه على ظهر بيت
وهو شاك من خراج كان به لم يشهد القتال وابو محجن في الوثاق عنده امر به سعد وكان قد حبسه لاجل شرب الخمر
فانشد ابو محجن لما راى الحرب كفى حزنا ان تطعن الخيل بالقنا واترك مشدودا علي وثاقيا
اذا شيت عناني الحديد واغلقت مغاليق من دوني تصم المناديا فقالت له امراته اطلقك ان ترجع حتى
اعيدك قال نعم فاطلقته فركب فرسا لسعد بلقا وحمل على المشركين فجعل سعد يقول لولا ان ابا محجن في الحديد لقلت

انه ابو محجن وانها فرسي فلما هزم المشركون جا ابو محجن فاعادته في الحديد واخبرت سعدا بالخبر فقال
سعد والله لا حبسته في الخمر ابدا فقال ابو محجن والله لا اشربها ابدا **قوله** لان الخوف هنا يقين وجه
اطلاقه عليه انه من لوازم اليقين وقد فسر به قوله تعالى فان خفتم ان لا يقيما حدود الله وقيل هو في الاية بمعنى
الظن وفي الشرح وقد يقال لا يلزم من تيقن العاقل انه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند
هذا الشاعر لان اشتهاره بشربها وشغفا لانه في محبتها امر مشهور فلعل ذلك حمله على ان خاف ولم يقطع ما يتيقنه
غيره ولذلك لم يبر بدفنه الى جانب الكرمه رجا ان ينال منها بعد الموت **قوله** وقع بعد فعل اليقين او ما نزل
منزلته وقد سبق تفسير اليقين واما المنزل منزلته فهو الظن بتاويل ان يكون غالبا مقاربا للعلم وانما دخلت
المخففه بعد ذلك للايذان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمحققه
التي فايدتها التحقيق انسب **قوله** زعم الفرزدق الخ هذا البيت لجرير والفرزدق لقب همام بن غالب
ابن صعصعة الشاعر المشهور ومربع بكسر الميم وفتح الموحده وفي اخره عين مهمله لقب وعوعة بن
سعيد راويه جرير **قوله** بانك ربيع الخ في الصحاح والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنه فربيع
الشهور شهران بعد صفر لا يقال فيه الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الاخر واما ربيع الازمنه فربيعان
الاول الفصل الذي ياتي فيه النور والكماة والثاني الفصل الذي تدرك فيه الثمار ومن الناس من يسميه
الربيع الاول وسمعت ابا الغوث يقول العرب تجعل السنه ستة ازمنه شهران منها الربيع وشهران صيف
وشهران قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتا انتهى والمراد في هذا البيت ربيع
الازمنه لا ربيع الشهور والغيث المطر والمربع بفتح الميم الخصيب واسناده الى الغيث مجاز والثمال بالكسر
الغياث يقال فلان ثمال قومه اي غياث لهم يقوم بامورهم **قوله** وهو عندي وجه لانه اذا قيل كتبت اليه
ان قم فليس قم نفس كتبت في الشرح فهم رحمه الله ان الجماعه ارادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت
نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشي المكتوب وقم هو نفس ذلك الشي قال
الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم
تفسير للمفعول المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم ولذلك قوله كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيا
هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى واقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشاف
ان في قوله ان اعبدوا الله ان جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسَّر والمفسر اما فعل القول واما فعل الامر وكلاهما
لا وجه له اما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله
ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله واما فعل الامر فمسند الى ضمير الله فلو فسرته باعبدوا الله ربي وربكم لم يستقم لان الله لا يقول
اعبدوا الله ربي وربكم ثم قال فان قلت فما تصنع قلت يحمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما
امرتني به ما امرتهم الا بما امرتني به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربي وربكم فانت تراه
كيف صرح بان ان تفسير للفعل السابق عليها هذا وقد ذكر الرضي عدم تفسيرها ان بعد قال ولا مانع لو ارتكب مرتكب ان

المسماة بالمفسرة زايدة في مفعول ما هو بمعنى القول بمعنى امرته ان قم اي قال له قم بتاويل امره يقال له وتقدير قال
بعده وان زايدة وهذا يطرد في جميع الامثلة انتهى **قوله** فلا انه غلط من جعلها واخذه عوام ان الحمد لله
قال ابن الصايغ ان القايل بان ان في هذه لانه تفسيرية لم يشترط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها
على الجملة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة او لمفرد والجملة يصح ان تكون مفسرة للمفرد نحو ان مثل عيسى عند الله
كمثل ادم خلقه من تراب وقد يحمل كلام هذا القايل على انه اراد بالجملة المفسرة ما ارادوها اذا وقعت بعد ضمير
الشان فانها خبر وهي مفسرة وذلك نحو نطقي الله حسبي ويجوز دخول ان على هذه الجملة على انه لم يسم هذا القايل
نعرف طبقته في العلم انتهى واقول اذا لم يعرف هذا القايل ولا حاله في العلم كيف يجزم بانه يرى انها
تكون مفسرة للمفرد ويصح كلامه بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة دون ان ان في الاية جواز تفسيره
بالجملة مع ان واما قوله وقد يحمل كلام هذا القايل الخ فبعيد لان ظاهر ما حكاه المصنف عنه ان كلامه في ان
المفسرة لا في الجملة المفسرة **قوله** ورده ابو عبد الله الرازي هو الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري
الطبرستاني الاصل الرازي المولد المعروف بابن الخطيب فاق اهل زمانه في علم الكلام وعلم الاوايل قال
في كتابه المسمى تحصيل الحق انه اشتغل في الاصول على والده ووالده على ابي القاسم سليمان بن ناصر الانصاري
وهو على امام الحرمين وهو على ابي اسحق الاسفرايني وهو على ابي الحسين الباهلي وهو على ابي الحسن الاشعري
وهو على ابي علي الجبايي اولا ثم رجع عن مذهبه ونصر اهل السنه توفي الرازي سنة ست وستماية بمدينة هراة
قال ابن الصايغ واتى الرازي غرضه من الرد فلم يعقبه وكانه ارتضاه ويقال لما الهام الله تعالى العباده
بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان اعبدوا انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان الالهام مفسر في الكتب
الكلاميه بالقا معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق القول والامر واما ثانيا فلان الالهام هنا من الا يلهم القول
ولا الامر وهو التحالي **قوله** ويقال له في هذا الضابط هلا او وقع في بعض النسخ وفي بعضها ويقال في الضابط
وعلى الاول يجوز رفع الضابط على انه مبتدا خبره ان لا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الا حال
من حروف القول وفي الشرح انها حال من الضمير المستكن في فيها واقول ما قلناه اولى وان كان الضمير
المستكن في فيها عايدا الى حروف القول لان فيما قلناه يبقى الحال صاحبها وعامل فيها الفعل وفيما قاله لم يظهر صاحبها
وعامل فيها الظرف ويجوز جر الضابط على انه صفة اسم الاشارة وقوله ان لا يكون فيها خبر مبتدا محذوف والجملة
منه ومن مبتدايه مقول للقول قال التفتازاني في حاشيه الكشاف وعن المصنف بعض ما حب الكشاف ان
الاصل ما امرتهم الا بما امرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه
معا امرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولا يتاتى جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يمكن كذا ان
يجعل فعل القول في معنى فعل فيه معنى القول فيجعل ان مفسرة له ان جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور وصلته مثل
امرتك بهذا ان قم نظرا ما في طريق القياس فلان احدهما يغني عن الاخر واما في الاستعمال فلا يوجد انتهى كلامه
قوله ولا يجوز في الاية ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى هذا قال

الزمخشري واجاب عنه ابو حيان بانها يصح ان يكون تفسيرا لامرتني الملفوظ به على ان يكون ذلك
من كلام عيسى على اضمار فعل اي عنى ربي وربكم لا على انه من جملة اعبدوا وقال السفاقسي وفي جوابه
خروج عن الظاهر بما قبله ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله على اضمار فعل والزمخشري نا الزم المحذور
على ظاهر اللفظ انتهى وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة
والسلام اردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا
المسيح عيسى بن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعا
لعيسى عليه السلام عما يذكرونه وتعظيما لما ارادوا بمثله وقال ابن الحاجب في اماليه واذا حكي حاك كلاما
فله ان يصف المعبر عنه بما ليس في كلام المتكلم المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه
الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة اخرى وكانه تعالى قال له مرهم بان يعبدوني ربهم
بان يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب ونظيره
في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون وكذا قول الشاعر
الم تراني يوم جو سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا اي مالك وسياتي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا
يمتنع ايضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما امر به
ولا اشكال انتهى واقول قد سبقه ابن الصايغ الى الوجهين الاولين وقال بعضهم في كل منهما وقد علمت
ان في كل خروجا عن الظاهر وانه الزمخشري بما الزم المحذور على ظاهر اللفظ قوله ودعوى الزمخشري فانه جاز
ذلك ذهولا عن هذه النكتة استبعد ابو حيان ما قاله الزمخشري بوجه اخر وهو ان عطف البيان اكثره
بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاقسي بان عطف البيان وان كان في الاعلام اكثر فذلك لا يمنع ما
جوزه الزمخشري في غيرها وقد اجاز ابو علي في قوله تعالى شجرة مباركة زيتونة ان يكون زيتونة عطف بيان
على انما ذكره الزمخشري من حيث المعنى حسن جدا انتهى والزمخشري هو ابو القاسم محمود بن عمر بن
محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي جاور بمكة زمانا فقيل له جار الله وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض
الاسفار وكان يمشي في خشب ولد بزمخشر سنة سبع وستين واربعمايه وتوفي بجرجانية خوارزم سنة
ثمان وثلاثين وخمسمايه وزمخشر قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية هي قصبة خوارزم وفي الشرح
لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها بنا على ان ما ينزل منزلة الشي لا يلزم ان يثبت
جميع احكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذا لكني والضمير لا ينعت ومع
ذلك لا يمتنع نعت المنادى انتهى واقول سبقه ابن الصايغ الى هذا بعينه قوله واما الثاني فلان
العبادة لا يعمل فيها فعل القول قال التفتازاني في حاشية الكشاف ولذلك لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب
العبادة ايضا لا يقال وفي الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا ما امرتهم بالعبادة ولا شك
ان الامر بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عن الزمخشري ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال على معنى الامر
على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا واقول ان الطلب يراد به المصدر اعني المعنى القائم بالطالب

ونهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهذا مراد التفتازاني ويراد به احد انواع الكلام فالامر وبهذا
الاعتبار يكون مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وحينئذ فلم يتواردا على محل واحد قوله وقد فاته
هذا الوجه هنا فاطلق المنع الا ان هذا الوجه الى تاويل القول بالامر وهنا الى بدلية ان اعبدوا من ما
وانما قيد الفوات بها لانه تاويل القول بالامر لم يفته في بدلية ان اعبدوا من الضمير ولا في كونه عطف
بيان منه وفي الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بمعناه ليس هو ولا بشي على ما يرشد اليه قوله
اي قول صاحب الكشاف لان العبادة لا تقال واقول سبقه الى ذلك ابن الصايغ وجوابه ان
فوات تاويل القول وكون القول بمعناه واحد والمنع بناء على احدهما منع بناء على الاخر قوله ودعوى الزمخشري
منع ذلك قال ابن الصايغ هذا التعقب سبقه اليه ابو حيان في البحر المحيط وهو بناء على ان المبدل منه في
نية الطرح لفظا لا معنى وهو محل بحث لم ينهض الرد فيه بالسماع وهو منازع في القياس انتهى قوله والعايد
موجود حسا فلا مانع في الشرح اعترض هذا في الرد عليه قوله في المفصل وقولهم ان البدل في حكم
تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه
لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول
لم يسد كلامك قوله فان فقدت لا امتنع الجزم قال ابن الصايغ انه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين
وابي عبيدة الجزم فكيف منعه هنا وما بالعهد من قدم واقول هذا عجيب فانه لم يدع هنا الاجماع
على امتناع الجزم ولا ذكر بعض الكوفيين فيما تقدم الاجماع على الجزم ولا انه القول المعتمد عليه حتى يعترض
بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان يقتضي ان الجمهور لا يجزمون بها
ويلفي لصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور قوله اما والله ان لو كنت الخ العتيق يقال بمعنى الحر وبمعنى
الكريم وجواب القسم محذوف تقديره لقاومتك قوله وبوما توافينا الخ قال السيرافي قايله ارقم بن علباء
اليشكري وقال المصنف باعث اليشكري قال وباغت بقول من بغته بالامر اذا فاجاه ويشكر يقول من مجامع
شكل والموافاة الاتيان وفي الصحاح والقسام الحسن وفلان قسيم ومقسم الوجه وانشد البيت وتعطو
تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل ورق والسلم بفتحتين شجر يعظم وله
شوك قوله في رواية من جر الظبية انما قيد به ليكون الكاف جارة وان زايدة واما في رواية من نصبها فكان
مخففة من الثقيلة واعملت في الظاهر وفي رواية من رفعها فكان مهملة او اعملت في ضمير محذوف اي كانها ظبية
قوله فاهلها حي اذا انت كانه الخ المعاطاة المناولة والليجي باللام المضمومة وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة
المغطي وهو مبني للفاعل واسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قوله مسئله ولا يعني
لان الزايدة غير التوكيد كساير الزوايد في التعليق فيه نظر فقد صرح في من الزايدة بانها ترد للتنصيص على العموم
كقولك ما جاءني من رجل فانه بدون من ظاهر في الاستغراق وبها نص فيه وقد اثبت للزايد معنى غير التاكيد وقد
صرحوا بان لا في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو زايدة مع ان الكلام بدونها محتمل لنفي المجي في حالتي الاجتماع والافتراق
ونفيه في حالة الاجتماع ومع وجودها تعين المعنى الاول انتهى واقول ليس مما ذكره معنى غير التاكيد فان
التنصيص على العموم بعد احتماله تاكيد لذلك العموم وكذلك التنصيص على نفي المجي حالتي الاجتماع والافتراق بعد

وفيه نظر

بنعهما عبارة الكشاف ... وهو عندي اوجه ... ما هذا في قوله ... وقد ذكرنا

احتماله ما كيد لذلك النفي لان التوكيد تقويه الكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه وفي شرح الرضي قيل فايدة
الحرف الزايد في كلام العرب اما معنويه واما لفظيه فالمعنويه تاكيد المعنى كما في من الاستغراقيه والباء في خبر
ما وليس فان قيل يجب ان لا يكون زايدة اذا افادت فايده معنويه قيل انما سميت زايده لانه لا يتغير
بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيا لما لم تغاير فايدتها العارضه
الفايدة الحاصله قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ التاكيد اسما كانت او لا زوايد ولم
يقولوا به وبعض الزوايد يعمل كالبا ومن الزايد تين وبعضها لا يعمل كما في نهما رحمة واما الفايدة اللفظيه
فتزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمه او الكلام بسببها تهيا لاستقامه وزن شعر او لحسن السجع
او لغير ذلك من الفوايد اللفظيه ولا يجوز خلوها من اللفظيه والمعنويه معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحا وقد يجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى **قوله** وليس في كلامه تعرض
للفرق بين القصتين قال ابن الصايغ يلغني بن المعرض لها سلوكه في قصة ابرهيم الخاليه عن ان وكلامه
في قصه لوط التي فيها ان واقول هذا في غاية البعد فان قول ابي حيان فقال يعني الزمخشري دخلت
ان في هذه القصه ولم تدخل في قصة ابرهيم الخ نص في ان هذه العباره وجدت من الزمخشري وفي الشرح
لم اقف على وجه الفرق بينهما لاحد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في ايه هود على مجي الرسل لوطا عليه السلام
امور هي مساته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجي قومه يهرعون اليه لم يات بان لمنافاة معناها
لهذا المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبه في هذه الايه من حيث هو مجموع وليس شديدا لاتصال بمجي
الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جز واحد من الزمان وردت في ايه العنكبوت لانه لم يرتب فيها
على مجي الرسل غير مساة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجي فاتي بان اسعادا لهذا المعنى انتهى
واقول ان القصتين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما قصتا ابرهيم
ولوط لا القصتان التي فرق الشارح بينهما وهما قصتا لوط فليتامل **قوله** ليس في السورة التي فيها سي بهم
يعني مع ان وانما قيدنا بذلك لانها في سورة هود ايضا في قصه لوط سي بهم لكن بدون ان **قوله** الا ان ما
بعد الواو اي واو القسم كذا نقل عن المصنف بقوله وهو السبب في الجواب تفسير لما بعد الواو ووقع في بعض النسخ الا ان
ما بعد لو وا لمالكذا وجد **قوله** بل في سورة هود وليس فيها لما اي ليس في قصة الخليل التي في سورة هود لما
ليس في سورة هود في قصة الخليل لما كما انما ولقد جات رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما **قوله** احدها
توارد المفتوحه والمكسورة على المحل الواحد وا لاصل التوافق قال ابن الصايغ اذا استقر ان المكسورة شرطيه
والمفتوحه تكون مصدريه والمعنى فيهما مختلف ووقع التردد في المفتوحه هل تقع شرطيه ولا فلا استدلال
بتوقيها في موضع وقعت فيه الشرطيه لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين واقول بل يتم اذا لاحظنا قاعدة
معلومه وهو ان الاصل في الكلمات الوارده في المحل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان اراد بالتوافق الترادف
فهو مم وان اراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب اخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته فالاصل ان يكون معناهما
متفقين لا مختلفين فهو ايضا مم انتهى واقول يريد معنى اخر وهو ان الاصل في اللفظين الواردين
على محل واحد ان يتوافقا في المعنى بان يراد من احدهما ما اريد من الاخر ومنع هذا مكابرة **قوله**

هو السبب م

او ليس في قصه الخليل التي في سوره هود لما ٩

ابا خراشه الخ هذا البيت لعباس بن مرداس الصحابي وابو خراشه بمعجمه مضمومه وبعضهم يكسرها كنيه شاعر
صحابي اسمه خفاف بمعجمه مضمومه وفاين خفيفتين بن ندبه بنون مفتوحه على المشهور ثم موحده بينهما
مهمله وهي امه والنفر الرهط والضبع بالضاد المعجمه والبا الموحده هنا السنه المجدبه وفيه ايهام بالحيوان
المعروف وما كلهم استعاره بعيه لسنا صلهم وقال ابن الاعرابي الضبع هنا الحيوان المعروف واذا ضعفوا عاثت
فيهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفا جواب شرط مقدر وان مقدريه والمعنى لا تفتخر علي لان كنت
ذا نفر فان قومي لم تستاصلهم الشدايد وعدم السبب الذي هو الجواب في الحقيقه
واقام السبب مقامه انتهى ولا يخفى ما فيه من التعسف **قوله** ولو كانت المفتوحه مصدريه لزم عطف المفرد
على الجملة لان المكسوره شرطيه وهي مع ما بعدها جمله والمفتوحه مصدريه وهي مع ما بعدها مفرد وفي الشرح وهذه
الملازمه ممنوعه على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقه وهو مبني على جواز ان يكون المصدر معمولا لفعل محذوف
اي ان قمت ووقع اتباعك فانما عطفت جمله على جمله انتهى لا يقال ينبغي ان يقدر ووقع لونك مبتعجلا لان كان
هنا معدومه معوض عنها ما فيراعى معناها في التقدير لانا نقول لما كان محط الفايده هو خبرها كان لا محذوفه
المعتبر في التقدير وهذا وجواب المنع ان ذلك هو الاصل ويقدر الفعل خلافه **قوله** قال بعضهم في ان يوتى احد
مثل ما اوتيتم فالمراد النفي فجعل ان للنفي واو بمعنى الا اي لا يوتى احد مثل ما اوتيتم الا ان يحاجوكم اي الا اذا حاجكم
في لو نكم لا تتبعونه ورجع الضمير في يحاجوكم جمعا على معنى احد فانه عام لانه نكره في سياق النفي كقوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين واعترض عليه بان ان لا تجي للنفي في كلامهم **قوله** وقيل انما المعنى ولا تومنوا بان يوتى
احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض في حاشيه التفتازاني يعني ولا تومنوا عامل
في ان يوتى لفظا معنى لا تظهروا تصديقكم بان يوتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب والرسول وان يحاجوكم ويغلبوكم بالحجة
يوم القيمه الا لاهل دينكم يعني انه عالم بذلك حاصل لكن لا تظهروه للمسلمين لئلا يزدادوا تصلبا في الدين ولا المشركين
لئلا يرغبوا فيه واو ترك في عطف يحاجوكم كلمة او على الواو لتفيد العموم مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا وفايدة
الاعتراض الرد عليهم مما حاولوا من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان لا اعتراض من
متكلم والمعترض فيه من متكلم اخر ليس بشي لانه في اثنا كلام هو قوله تعالى وقالت طايفه الى اخر المقولات فليعد من
اسمى وفي التعليق هذا كلام الزمخشري وقد تعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيه ما قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام
الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد وما بعا المستثنى بها نحو ما قام احد الا زيد الفاضل واقول لعل
الزمخشري لا يرى ذلك ويرى انه في غير الظرف والجار والمجرور لانا نعلم منهما ما لا يتسعون في غيرهما **قوله**
والصواب انها في ذلك كله مصدريه وقبلها لام العله مقدره في الشرح من جملة ذلك قوله ان غضب ان اذ نا قيلبة حزتا
فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطيه خطا وقد اشار فيما سبق الى ان المتعين او الراجح عنده فيه
كونها شرطيه وهو تناقض واقول الذي سبق هو قوله ويرجحه عندي امور وهذا لا يقتضي الا كونها شرطيه
صوابا عنده ولا ان غيره خطا بل جاز ان يكون غيره هو الصواب عنده لان مرجحاته اكثر من تلك المرجحات
او اقوى منها **ان المكسورة المشددة قوله** اذا اسود جنح الليل الخ جنح الليل بضم الجيم وكسرها طايفه
منه والخطى جمع خطوه بضم الخا وهي ما بين القدمين وحفافا جمع خفيفه واسد باسدان السيل قال في الصحاح

اسد جمع اسود واسد باسكان السين مقصور منه واسد بحذف **قوله** وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين
خريفا قال النووي في شرح مسلم ووقع في بعض الاصول والروايات سبعين وهو اما على مذهب من
يحذف المضاف ويبقي المضاف اليه على حاله والتقدير سير سبعين واما على ان قعر مصدر قعرت الشي
بلغت قعره والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لكاين في سبعين خريفا والخريف السنة انتهى وهذا الثاني هو
الذي ذكره المصنف وقد ذكر قبلهما ابن مالك وعبارته ويخرج على ان قعرا مصدر قعرت البير اي بلغت
قعرها وسبعين منصوب على الظرف اي ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاما انتهى والنووي رحمه الله ممن اخذ
عن ابن مالك **قوله** انه من يدخل الكنيسة الخ الجادر بالجيم والدال المعجمة جمع جودر وبضمها او بضم الجيم
وفتح الدال ولد البقرة الوحشية وهو هنا مستعار للفتوة **قوله** والمعنى يضا باياه لانهم ليسوا اشد عذابا
من سائر الناس في الشرح فيه نظر بعد صدر ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله وتا على
هذا كافر بلا اشكال ولا بدع ح في ان يكون اهل هذه الجريمة الشنعا اشد الناس عذابا ويويده ما في مسلم
اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون بدون من وهذا مما يقوي ما قيل الكسائي انتهى واقول ويبعد
ان يكون هو لا اشد عذابا من فرعون واضرابه ولعل حديث مسلم مخصوص من عدا امثال فرعون الذين
فسادهم ازيد من فساد المصورين **قوله** وعن المبرد انه حمل على ذلك قراه من قرا ان هذان لساحران في
الشرح حكى بعضهم ان ابا علي الفارسي رده بان ما قيل ان المذكور لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح
ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى
فتنازعوا امرهم بينهم وهو كلام حسن انتهى واقول لا حسن فيه فانه حمل على هذا المحمل جواب لاخبار بعضهم
بعضا او لاستخبار بعضهم من بعض عند اسرارهم النجوى حكاه الله تعالى لنا مكتفيا ما فيه من المحاسن ويويده
قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران
فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس عن اتباعهما **قوله** احدهما
ان يجي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في الشرح فان قلت كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية
لشذوذ مجيها بمعنى نعم قلت ان قيل ان يقال هو غاية لما استلزمه الشذوذ من معنى الخفا فكانه قيل قد خفي
حتى انه لم يطلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفا فقال انه لم يثبت واقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد
حتى هنا مسبب عما قبلها لا غاية له وعلى ذلك حمل التفتازاني ما وقع لصاحب الكشاف من مثل هذه العبارة **قوله**
او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا هذا ثالث الاجوبة عن الاعتراض الثاني على ان ان
في الاية بمعنى نعم وتقريره ان اللام دخلت على الخبر في الاية لوقوعه بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ لما يدخل
على الخبر بعده وهو ان المؤكدة ولم يذكر المصنف ضعف هذا الجواب كما ذكر ضعف الاول والثاني لان ضعفه
ظاهر مما سبق من اولها الامرين الذين اعترض بهما اولا لان مبنى هذا الجواب على ان ان في الاية بمعنى نعم وذلك
الاعتراض هو ان مجيها بمعنى نعم شاذ **قوله** والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين
في الشرح وجه ذلك ان التوكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكد والاعتنا به وحذفه يقتضي عدم الاعتنا بشانه

فتنافيا ولقايل ان يقول انما يتاتى هذا ان لو كان المؤكد باللام هو المبتدا المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكد نسبة
الخبر الى المبتدا سلمنا ان المؤكد هو المبتدا لكن لا نسلم التنافي لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل
وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقا التاكيد في نحو مررت بزيد وجاني اخوه انفسهما بالرفع على تقدير هما صاحباي
انفسهما وبالنصب على تقدير اعنيهما انفسهما ونحو ما يقال ان مراده ان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف
مقام ايجاز واختصار والجمع بين التاكيد والحذف جمع بين امرين متنافيين انتهى وقال ابن الصايغ ليس هذا
الرد بصحيح لان المحذوف على ضربين لان محذوف كالثابت ومحذوف كالمعدوم فان اراد الاول منع وان اراد الثاني
فسلم لكن التنازع فيه تسويته انتهى واقول ليس هذا الثاني للمصنف كما يفهم من قوله فان اراد وانما هو اعتراض
لابي علي الفارسي في كتاب الاغفال ذكره على قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران
قال المصنف في المغني في الشرط الثالث من شروط الحذف معترضا عليه وهو مخالف للخليل وسيبويه ايضا فان
سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما ونصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك
جماعه **قوله** وقيل اسم ان ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف قال
ابن الصايغ ضمير الشان موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذا فسر المبهم صار الكلام له موقع في النفس هذا كلام
الناس انتهى واقول لا نسلم ان المصنف قصد بالموضوع لتقوية الكلام ضمير الشان وبالحذف حذفه
بل قصد به ان والحذف حذف اسمها وبالضمير في ده ضمير الشان ولو سلم فيعني بوله الموضوع لتقوية الكلام
الذي الغرض من وضعه تقوية الكلام فاندفع ما قال ابن الصايغ لان ضمير الشان الغرض منه تقوية الكلام وان
كان موضوعا للابهام قال اهل المعاني فايدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه
معنى انتظره ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيا عظيما **قوله** ولانه لو ذكر عطف على قوله بعيدا **قوله**
اذ الضماير ترد الاشيا الى اصولها فان المعلق يرد عليه مثل بك وبه وفيك واقول مراده ان الضماير
ترد الاشيا التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة وما ذكر من لدن واخويه اصله غير مستعمل فلا
يرد اليه **قوله** اذ الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه يعني وصيغة نصب هذان وجرها مخالفة لصيغة رفعه
قوله وعكسه اليا في هذين بمعنى ما بيني اي وعكس الالف في ان هذان لساحران وانما كان هذا عكس ذلك لان
التاخير في هذا مناسب للمقدم وفي ذاك المقدم مناسب للتاخير وان اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله
وقيل هذان مبني لان هذان يقال جرا ونصبا عند البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثر
هذين جرا ونصبا ليس اعرابا فان مفهومه ان قول الاولين جرا ونصبا هذان لان مقول قول الاكثرين هذين
وليس اعرابا خبر ان ويدل عليه ايضا قوله الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه وح فالالف في هذان في الاية على
قول الاولين ارجح من اليا على قول الاكثرين لما ذكر من الاتيه ومناسبة الالف ساحران واليا في هاتين
عكس الالف مرجح على قول الاكثرين من الالف على قول الاولين لمناسبة يا ابنتي فليتدبر **قوله** فالاقسام
اذن عشرة في الشرح لا ينبغي للمصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد ورديه
المصنف فيما بعد على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام اما مثل قوله اما انت ذا نفر ولا من اقسام اما مثل اما انت
ولا من اقسام الا مثل الا تفعلوه انتهى ان المفتوحة المشددة **قوله** ومن هنا صح للزمخشري

ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها الحصر من حيث ان
الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب في انما بالكسر عند القايل به قايم في انما بالفتح قوله
هذا القطر مبني على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله انها فرع عن ان المكسورة وهو وهم وانما هي راجعة
الى قوله ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والمعنى ومن اجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد
قال الزمخشري انها مع ما تفيد الحصر كما تفيده المكسورة معها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة
وهو تضمن معنى ما والا او اجتماع حرفي تاكيد سلمناه لكن معنى كلامه ومن اجل ان المفتوحة فرع عن المكسورة
صح للزمخشري ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما اي قياسا بجامع بينهما فان قيل الصحيح انه لا تثبت اللغة بالقياس
وهذا اثبات اللغة به اجيب بعد تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك ان لا يسمي
مسكوت عنه باسم الحاقا له بمعين سمي بذلك الاسم لاجل معنى يدور التسمية معه كتسمية النبيذ خمرا الحاقا
له بالعقار لمعنى هو التخمير للعقل وتسمية النباش سارقا للاخذ خفية وما نحن فيه ليس كذلك قوله وقول
ابي حيان هذا شي انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه يعني من القياس الصحيح
على انما بالكسر في الشرح وقد رد دعوى ابي حيان ان هذا شي لم يقل به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك
الا في انما بالكسر بان ثبت ان غير الزمخشري قال بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون
المفتوحة فرع المكسورة واقول لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحا كان القول به كالمشهور
المعتد قايله نصح الرد به على ابي حيان قوله فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك
في عبارته جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثنا وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوعة لان
تنفي بها ما اوجبت للمتبوع لا لان تنفي بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه على تاكيد ما هو منفي
قبلها وقال التفتازاني وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغا الذين يستشهد بكلامهم قوله فان
النفي والا للحصر هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها فانما للنفي والا للحصر وفي الشرح عليه سوال وهو ان لا
ليست بمفردها للحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبر ان وانما هو متعلق بمحذوف صفة لما والخبر قوله
للحصر قوله والاصح انها اي ان موصول حرفي موول مع معموليه بالمصدر في عبارته تسامح واحسن منها قول الرضي
وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد
ولذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني ان زيدا اخوك اي زيد بيك فان يا النسبة اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت
معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية ام قوله وليس منه قول زهير هذا رد على ابن الشجري فانه جعل
بيت زهير منه واخال بكسر همزة المضارعة لا الاكثر وقد تفتح بمعنى اظن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال
قوله وزعم السهيلي هو ابو القسم عبد الرحمن بن الخطيب ابي محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان
وخمسماية بمدينة مالقة وتوفي بمراكش في شعبان سنة احدى وثمانين وخمسماية وكان مكفوفا قال ابن
خلكان وهذه النسبة الى سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس
الا من جبل مطل عليها قوله لما سياتي يعني بعد سطور حيث قال وسله ببيت زهير قوله لان الاستفهام معها

على حقيقته في الشرح يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها ام متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا الاستفهام
الحقيقي كما اذا كانت للانكار والتعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دايما وانما
المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة
ليست للتسوية يوجد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت وقد وقع للمصنف بعد هذا ان
الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي
مناف للمتصلة عنده انتهى واقول ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه
الحقيقي الى اي معنى كان مناف لام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار الابطالي مناف لها وهو
لا يقتضي ان خروجه الى اي معنى كان مناف لها والحق ان مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع
الصور بدليل انه يحكي عن الزمخشري في قوله تعالى ام كنتم شهدا جواز كون ام متصلة والهمزة فيه للانكار التوبيخي
وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا جواز كون احد معنى اي الامرين والهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب واحدا منهما
قوله وام الاخرى تقع بين المفردين يعني المفردين الذين يطلب تعيين احدهما سوا انضم الى الاول ما بعده كلاما في
مما ليس مسولا عنه او الى الثاني وهذا قال المفردين بالتعريف وان كان المناسب لقوله وبين جملتين التنكير قال المصنف
في اوضح المسالك وتقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسال عنه نحو انتم اشد خلقا ام السما او متاخرا عنهما نحو وان
ادري اقريب ام بعيد ما توعدون انتهى قوله نعت للطيف الخ الطيف هنا خيال المحبوب الذي يراه في النوم والمراع (؟)
الخايف وارقني اسهرني وام هي بالسهاد بها بعد الهمزة وفي شرح التسهيل لمصنفه ان ذلك لم يجي الا في الشعر وعادني عاودني
والحلم بضمتين وقد تسكن اللام رويا النايم قوله ودل على الارجح في من انها فاعل لمحذوف لان الاستفهام عن
الفعل اولى من الاستفهام عن الذات قوله لعمرك ما ادري الخ شعيث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السيد
في شرح الكامل شعيب بالموحدة وقال ابن سيده شعيث اما تصغير شعث او شعث او اشعث تصغير ترخيم وقد رواه
بعضهم شعيب وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وقال ابن اخرم قوله
الاصل اشعيث بالهمز فحذفه والتنوين في اخره في حذفهما للضرورة في الشرح واما ان الاصل شعيث بالتنوين ثم فقط
قال السيرافي عند انشاده هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه هجو وهذه القبيلة يقول لم يستقر على اب لان
بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم قلت ويحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم
القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بابن لا يمنع ارادة القبيلة لجواز رعاية الذكر في وصفه
باعتبار معنى قوله وسله ببيت زهير السابق في الشرح يريد ان بيت زهير الذي انشده اولا مثل البيت الذي
انشده اخرا من حيث وقوع ام فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية
ومفرد قلت قال المعترض ام هم نساء هو مفرد لكن يبقى النظر في تفرقته بين قوله تعالى انتم اشد خلقا
ام السما وبين بيت زهير فان ام وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فقدر جزءا يتم به الجملة في البيت دون
الاية فعلم اسهر واقول لا عمل لان ما بعد ام في البيت يجب ان يكون جملة لكونه معادلا للمسول عنه بالهمزة
الذي وقع في البيت ان يكون جملة لكونه معمولا في المحل لادري الذي هو من افعال القلوب التي تقع معانيها على مضمون
الجمل بعد اخذها الفاعل وان لم يكن معمولا له في اللفظ لتعليقه عن العمل في لفظه بالهمزة واما الاية فما بعد ام فيها

مفرد لعدم ما يقتضي كونه جمله ولا لكون المسول عنه بالهمزه فيها لذلك حتى يلزم كون معادله جمله فالسهاد الا يعطونه

على انتم واشد خلقا خبر غير مسول عنه دلينا مل قوله حتى جعله من النوع الاول الضمير المنصوب بجعل عايد الى بيت

زهير والمراد بالنوع الاول ام التي يتقدمها همزه التسويه قوله فان قلت بعد قال ذو الرمه الخ هذا السوال

وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل والرمه بضم الرا قال في الصحاح هي قطعه من حبل باليه والجمع رمم ورمام وبها

سمي غيلان ذا الرمه والمدرج بفتح الميم مصدر او اسم مكان من درج اي مشي والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى

راح رواحا نقيض غدا غدوا والرواح ايضا اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل والزوجه المنكوحه بعقد النكاح ويقال

لها زوج ايضا كما يقال لبعلها وجيره بكسر الجيم جمع جار والكنه جمع كنيب وهو الرمل المجتمع والكوم والدهنا موضع

ببلاد تميم يمد ويقصر وهو في البيت مقصور قوله مسله اذا عطفت بعد الهمزه باو فان كانت همزه التسويه

لم يجز قياسا لان ما يقتضيه او منافي لما يقتضيه التسويه لان او تقتضي احد الشيين او الاشيا والتسويه تقتضي نفس

الشيين او الاشيا قوله وقد اولع الفقها وغيرهم بان يقولوا سوا كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين

من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سوا علي قمت او قعدت انتهي

ولم يذكر غيره لذلك وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني او لم تنذرهم وهذا من

الشذوذ بمكان جزم المصنف رحمه الله بعدم صواب قول الفقها وبسهو صاحب الصحاح وشذوذ قراه ابن محيصن

بنا على ما يقتضي القياس من عدم الفرق بين همزه التسويه ومثلها بدون همزه وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز او

بعد سوا فلا يقال سوا علي قمت او قعدت لانه يكون المعنى سوا علي احدهما وذا لا يجوز لان التسويه تقتضي شيين

فصاعدا انتهي لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيين او الاشيا فمعنى سوا علي اقمت ام قعدت

سوا علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وام لانه جعل سوا

خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه ان سوا خبر مبتدا محذوف اي الامران سوا ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت

والجمله سادة مسد جواب الشرط الذي لا شك في تضمين الفعل بعد سوا وما في معناه الامر الي افاده الماضي

في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط انتهي وقال السيرافي في شرح الكتاب وسوا اذا دخلت بعدها

الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سوا علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام كان عطف

احدهما على الاخر باو كقولك سوا علي قمت او قعدت انتهي وهو يقتضي صحه قول الفقها وصاحب الصحاح وعدم شذوذ

القراه اعني موافقتها للقياس وفي الشرح ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقها سوا كان كذا او كذا في المعطوف بعد

همزه التسويه وكذا ما في الصحاح والغرض انه لا همزه في شي من ذلك وكانه توهم ان الهمزه لازمه بعد لفظه سوا اي او لفظ

جملتها فقدرت الهمزه اذ لم تكن مذكوره وتوصل بذلك الى تخطيه الفقها وغيرهم وهذا مدفوع بما مر انتهي واقول

لا نسلم ان المصنف اورد قول الفقها وصاحب الصحاح على انه من المعطوف باو بعد همزه التسويه بل انما ذكره استطرادا

بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزه التسويه لمناسبة بينهما بنا على قول الفارسي كما ذكرناه ونظير ذلك في الاستطراد ذكر

قول الفقها اقل الامرين من كذا او كذا لكن لما كان هذا بعيد المناسبه قال وهو نظير قولهم اقل الامرين من كذا او كذا

وقد اجيب عن هذا بان المبين الاول وهو احدهما فاجاز العطف لبس الامرين حتى يمتنع العطف باو وانما المبين

الاول وهو احدهما فاجاز العطف قوله تعطف الاول باو والثاني بام اذ المراد احدهما افضل من ابن الحنفيه ام

من ابن الحنفيه افضل من احدهما قوله وعند الكيسانيه هم صنف من الروافض وهم اصحاب المختار بن ابي عبيد ابيه

الكوفه من جهه عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفيه هو محمد بن علي بن ابي طالب من امراه منسوبه

الى حنيفه وهو حنيفه ابن لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وايل ابو حي من العرب قوله ولا يجوز ان يجيب بقول الحسن

او بقول الحسين مسل هذا معارض بلا اجازه من صحه الجواب بالمعين لانه جواب وزياده واقول لا معارضه

لان صحه الجواب بالتعيين في او لان المخاطب اذا اجابها لا ان جوابها باحدهما وهو يصدق على المعين وعدم صحته

في ام لانه لم يات بجوابها لان جوابها بنفس ما قبلها او بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع الحسن والحسين

افضل وانما عبر عنه باحدهما روما للاختصار لانه معناه قوله وفيه بحث كما مر في حذف الهمزه اشار بهذا الى قوله الا ان الذوه

ذلك ان يقول لا حاجه الى تقدير معادل في البيت لصحه قولك لا ادري هل طلابها رشد وامتناع ان يوقف لها معادل

قوله اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه في الشرح يرد عليه قوله تعالى والذين تبوءو الدار والايمان فان

المعطوف محذوف والتقدير والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرد شي

من ذلك انتهي واقول يمكن ان يقال ايضا مراده بالعاطف ما ليس بواو لما اشتهر من ان الواو انفردت من

حروف العطف بانها يعطف العامل المحذوف الذي بقي معموله كما في الايه قوله وانما المعطوف جمله انا خير وجه

المعادله بينها وبين الجمله قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسميه مقام الفعليه والسبب مقام المسبب

لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصرا وهذا معنى كلام سيبويه في الشرح هذا ماخوذ من كلام الزمخشري

لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال ام وكلام الزمخشري نص فيه وكلاهما يخالف الكلام سيبويه فانه قال في

الكتاب هذا باب ام منقطعه وذلك قولك اعمرو عندك ام عندك زيد فهذا ليس بمنزله ايهما عندك الا ترى

انك لو قلت ايهما عندك عندك لم يستقم الا على التكرير والتوكيد ويدلك على ان الاخر منقطع عن الاول قول

الرجل انها لابل ثم يقول ام شا يا قوم فكما جاءت ام ههنا بعد الخبر منقطعه كذلك تجي بعد الاستفهام وذلك انه

حين قال اعمرو عندك ظن انه عنده ثم ادركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك ايضا انها

لابل ام شا انما ادركه الشك بعد مضي كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحتي افلا تبصرون

ام انا خير من هذا الذي هو مهين كان فرعون قال افلا تبصرون ام انتم بصرا فقوله ام انا خير من هذا بمنزله

ام انتم بصرا لانهم لو قالوا انت خير منه كان بمنزله قولهم نحن بصرا فكذلك ام انا خير بمنزله ام انتم بصرا ثم قال

ومن ذلك ازيد عندك ام لا كانه حين قال ازيد عندك كان يظن انه عنده ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده

فقال ام لا فانت تراه قد حكم بان ام في الايه منقطعه وقرر انقطاعها بما رايت فكيف يحكم بان ما ذكر المصنف هو

معنى كلام سيبويه مع القول بان ام متصله انتهي ما في الشرح واقول انما يرد هذا لو كانت الاشاره في قول

المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان ام متصله عاطفه وان ما بعدها قائم مقام المعادل

لها وهو ممنوع وانما الاشاره فيه الى القريب وهو اقامه انا خير مقام تبصرون وانهم اذا قالوا انت خير كانوا عنده

بصرا وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه ويدل على ان الاشاره في كلامه الى اقامه انا خير مقام تبصرون

تصريحه في حرف بل بان سيبويه امتنع من جعل ام متصله في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير **قوله** فان
قلت فانهم يقولون اتفعل هذا ام لا او لا على ام لا تفعل هذا السوال وارد على قوله لم يسمع حذف معطوف
بعد عاطفه **قوله** قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا
وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمله هنا مذكوره لوجود ما يغني عنها في الشرح لو منع المصنف كون
المعطوف محذوفا في هذا المثال لاستغنى عن هذا الاعتذار يعني عن قوله واحرف الجواب الخ وذلك لان المعطوف
هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فتتجه على المصنف مواخذه
من جهة تسليمه للسايل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه في المثال المذكور ان ام متصله
ولذلك جعلها عاطفه والا فالمنقطعه غير عاطفه كما صرح به المغاربه وسيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعه
كما مر قريبا انتهى واقول ان حاصل جواب المصنف لا نسلم ان المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلامنا
فيه وانما المحذوف هنا بعض من المعطوف اقيم مقامه البعض الباقي فنبه على ان المحذوف بعض المعطوف
بقوله انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف اقيم مقامه البعض الباقي بقوله
واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمله مذكوره فليتامل **قوله**
الثاني ان تكون منقطعه سميت بذلك لان الكلام معها على كلامين بخلاف المتصله فانها مع الهمزه التي قبلها كالشي
الواحد المنقطعه لا اونعم لانه استفهام مستانف **قوله** وهي ثلاثه انواع في الشرح هذا الحصر في الثلاثه
منقوض بمثال سيبويه اعمرو عندك ام عندك زيد فان ام فيه منقطعه مع انه ليس شيا من تلك الانواع الثلاثه
واقول لا نقض فان مثال سيبويه داخل في النوع الثاني لان المراد في قوله مسبوقه بهمزه لغير الاستفهام
الحقيقي المعهود والمعهود هو الاستفهام المذكور في ام المتصله وذلك الاستفهام هو الذي للتسويه والذي يطلب به وبام
التعيين والهمزه في مثال سيبويه ليست لواحد منهما كما عرفت فيما نقلنا عنه **قوله** ومسبوقه باستفهام بغير الهمزه
اطلق المصنف المسبوقه بغير الهمزه وهو مقيد فانك لو قلت هل جاءك زيد ام عمرو كان ام استفهام فان كان ما بعد ام
داخلا في عموم ذلك الاسم نحو من عندك ام عندك عمرو او في عموم الحكم المنسوب اليه نحو اين زيد ام عندك عمرو
لم يجز لان معنى ام مع ما بعدها في الموضعين مستفاد مما قبلها وان كان ما بعد ام غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك
ام عندك جاز ولا داخلا في عموم الحكم المنسوب اليه نحو من عندك ام ضربك عمرو ومن يضرب ام من يشتم جاز **قوله**
ومعنى ام المنقطعه الذي لا يفارقها الاضراب هكذا وقع في بعض النسخ ووجهه ان المنقطعه يجوز وصفها بالذي
لا يفارقها فيحمل على صفه معنى والاضراب خبره وفي بعضها التي بدل الذي وهي اولى الا ان هذه اعجب
فيها اكتساب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو ام التانيث فانثت صفته وفي بعضها ومعنى ام المنقطعه
لا يفارقها الاضراب ووجهه ان لا يفارقها حال من المبتدا اعني معنى متوسطه بينه وبين خبره او حال من المضاف اليه
اعني ام او من ضميره المستتر في المنقطعه **قوله** قد بت يعيك الخ واسط بلد بالعراق اختطه الحجاج والغلس
ظلمة اخر الليل والرباب بفتح الراء وهو واحد من السحاب الابيض واسم امراه ولغير ابي عبيده ان يقول
ام في البيت منقطعه ومعناها الاضراب مع الاستفهام او يقول متصله والهمزه قبلها محذوفه **قوله**

والذي يظهر قولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركا ليس على الاستفهام لقايل ان يقول ان اراد مطلق الاستفهام
فممنوع لان الزمخشري وغيره جاءوا الموافق لجعله ام في هذه الايه فيما سبق لمجرد الاضراب نحو بل الايه على معنى
الاستفهام التوبيخي قال صاحب الكشاف ام جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزه الانكار وان اراد الاستفهام الحقيقي
فنفيه عن الايه لا ينفع البصريين لانهم ارادوا بمعنى الهمزه اعم من الحقيقي وغيره فان قلت لعل مراد المصنف
عند المصنف بمعنى الهمزه معناها الحقيقي قلت لو كان كذلك لم يلزمهم بالتاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات
والنور لان الاستفهام فيه ليس بحقيقي **قوله** ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات
في الشرح المحقق ان اهل البلدين متفقون على ان ام تجي للاضراب وانما الخلاف الخلاف في تسميتها منقطعه
امر لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشيه الكشاف بان ام الداخله على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل
وليست متصله ولا منقطعه فح لا يرد على البصريين شي مما قاله المصنف انتهى والاصمعي هو عبد الملك بن قريب
ابن عبد الملك صاحب اللغه والاخبار سمع من ابن عون وقره وشعبه وروى عنه ابو عبيد وابو حاتم السجستاني
والرياشي والصغاني وغيرهم قال الشافعي ما عبر احد عن العرب باحسن من عبارة الاصمعي وقال الاصمعي احفظ
سته عشر الف ارجوزه توفي سنه خمس عشره وقيل سبع عشره وقيل ست عشره ومايتين في عشر التسعين **قوله**
~~لو كان الامر كما في الشرح لما رد وافى وجه ام على القول بانها لا تسمى منقطعه وجها واسا وهو ان يكون حرف~~
اضراب **قوله** فرده الاصمعي وقال انه بالنصب يحتمل ان الاصمعي انما رده لاجل الروايه لا لاجل الاعراب
قوله لان ربما انها للبو والريمان بكسر الراء واسكان الهمزه مصدر رئمت الناقه على ولدها اذا عطفت عليه والبو
جلد حيوان يحشى على صورته **قوله** لان في رفعه اخلا بمعطي من مفعول لفظا وتقديرا في الشرح قد يلتزم ولا
محذور فيه لان الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر
له مفعول ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عايدا على ما لا على البو وبه يتعلق بمعطي على
انه مضمن معنى يجود فلا يكون مخليا من مفعول مع رفع ريمان انتهى واقول فيه اشعار بجواز عود الضمير من به
على البو دون ما وفيه نظر لانه يلزم خلو الصله من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ما مصدريه جاز ذلك على
ان كلام ابن الشجري انما هو على الظاهر وهو ان يراد بمعطي معناه من غير تضمين وفي حاشيه المطول وريمان
مروي مرفوعا بدلا من ما ومجرورا بدلا من الضمير المجرور في به ومنصوبا على انه مفعول معطي وعلى الاول يضمن
معطي معنى يسمح **قوله** والجر اقرب الى الصواب بل لا تعبير دون الريمان الذي هو عطيتها معمولا لمعطي بواسطة
ابداله من الضمير الذي هو معموله بواسطه حرف الجر وفي التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف
الرفع فانه عنده مفتقر الى تقدير الرابط واقول الضمير المجرور عايد الى ما فما يحتاج اليه الريمان من الربط على
تقدير الابدال من ما محتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير **قوله** وعلى الرفع محتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل
منه في الشرح هذا مبني على انه بدل بعض او اشتمال ولا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط
انتهى فان قلت يتعين انه بدل اشتمال لان البا في به للاستعانه بناء على ما هو الظاهر من عدم تضمين معطي
والضمير فيه عايد الى ما والذي يعطي العلوق مستعينه به هو انفها فيكون ابدال الريمان من ما بدل اشتمال قلت

ولا يفعل الرفع وحده صح اي لا احتاج الى الضمير بل يشارك في ذلك الجر على البدل من الضمير لانه عايد الى ما قوله
ما ينقم الحرب العوان مني الخ وقد يظن ان في هذه الابيات العيب المسمى في علم القافية بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروي
مما يقارب في المخرج وليس كذلك لان الروي فيها هو اليا ولم يختلف وينقم بكسر القاف وفتحها بلغ والحرب
العوان هي التي قوتل فيها مرة بعد مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في
الثامنة قوله لمثل هذه المقطعات والخرافات المقطعات جمع مقطعة وهو ما نقص عن عشر ابيات ويقال لها ايضا مقطوع
والخرافات بتخفيف الرا الاباطيل والاكاذيب جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهوته الجن
وكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق والراء فيه خفيفة
ولا تدخله الالف واللام لانه معرفة علم الا ان يريد به الخرافات الموضوعة من حديث الليل انتهى قوله لحصول العلم بكون
احدهما يعني بوجود احدهما معينا وهو الافتراق وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريريا وفي بعض نسخ الكشاف لحصول
العلم بكون اخوتها بالخا المعجمة والبا وهو ظاهر قوله احاد ام سداسي الخ هذا البيت مطلع قصيدة للمتنبي
والمنوطة المعلقة والتناد بمعنى تناد والتنادي بعضهم بعضا واصله التنادي بالياء حذفت لدلالة الكسرة عليها
قوله ايا شجر الخابور الخ هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجية ترثي اخاها وبعده فتى لا يحب الزاد الا
من التقى ولا المال الا من قنا وسيوف . وفي الصحاح الخابور بالمعجمة موضع من بلاد الشام قوله ويكون تقديم الخبر
وهو احاد على المبتدا وهو ليلتنا تقديما واجبا قال ابن الصايغ هلا جعل كل شي في موضعه فاعرب احاد مبتدا
وليلتنا خبره وسوغ الابتدا بالنكرة الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة سيبويه في نحو من ابوك
وكيف حالك واقول انما لم يجعله كذلك لان طريقة سيبويه انما هي في اسم استفهام تلاه بعده معرفة لا في
اسم تلاه قبله همزة استفهام مقدرة وبعده معرفة ولو سلم فالغرض الاخبار عن ليلته لا الاخبار عن واحدة او ست
في واحدة قوله ثم نظر الى طولها فشك تقدم ان ام المنقطعة تكون لمجرد الاضراب وتكون له مع الاستفهام وبيت
المتنبي على طريقة الانقطاع ام يحتمل الامرين فاشار الى الاول بقوله ثم نظر الى طولها فشك بمعنى في انها واحدة فجزم
بانها ست ليال في ليلة فاضرب بمعنى عن الاخبار بانها واحدة اضرابا مجردا عن الاستفهام واشار الى الثاني بقوله
او شك هل هي ست في ليلة ام لا فاضرب يعني عن الاخبار بانها واحدة واستفهم بمعنى عن انها ست في ليلة فالاحتمال الاول
اشبه كان في الاخبار بان ليلته واحدة وقع الشك بعد ذلك الاخبار واضرب فانه في الاحتمال الاول حصل له
بعد ذلك الشك جزم بانها ست في واحدة فاضرب عن ما اخبر به اولا واخبر بما جزم به ثانيا وفي الاحتمال
الثاني لم يحصل له بعد ذلك الشك امر شك في انها ست في واحدة جزم بشي فاضرب عن ما اخبر به اولا واستفهم
عن ما شك فيه ثانيا قوله وعلى هذا فلا همزة مقدرة يعني على تقدير كون ام منقطعة سوا كانت لمجرد الاضراب
او له مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها لان ام المنقطعة لا تسبق بالهمزة مالخ قوله ومن الاعتراض بجملة ام هي
سداسي فان قلت لم لا تكون المبتدا المذكور سداسي والمحذوف لاحاد صح ولا اعتراض قلت لان الحذف
من الثاني لدلالة الاول احسن من الحذف من الاول لدلالة الثاني وقد ترجم المصنف في الباب الخامس في الخاتمة
لذلك فقال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى قوله ومن الاخبار عن الليلة الواحدة

ليله قال ابن الصايغ في عبارته خلل حيث قال اخبار عن الليلة الواحدة بانها ليله وانما هو اخبار عن ليلته بانها
ليلة واحدة وقوله لا فايدة فيه ثم لان معنى ليلة واحدة على القسم الذي سيقل اليه انتهى وفي التعليق انما اخبر عن
ليلته انها واحدة والاخبار صحيح باعتبار انه لم يرد قوله استعمال احاد وسداسي بمعنى واحدة وست في الشرح
يحتمل ان المتنبي قصد التقسيم وان المعنى الاخبار عن ليله في انها لاجته بانها منقسمة الى واحدة واحدة اي ان كل جزء
من اجزايها متشابه لليلة واحدة ثم راى انها اطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الاجزاء منقسمة الى ست
ست في كل واحدة واحد من اجزا الليلة هذا ان جعلت ام منقطعة وان جعلت متصلة فالمعنى طلب التعيين لاحد
هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه انتهى قوله واستعمال سداسي والكثير فيهما في الشرح
مثل هذا لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب كلا بنا على ما نقله كثيرون من الائمة ولو كانت مخالفة الاكثرين
لحنا للزم ان يلحن كثير من العلما الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل انتهى واقول انما سمى المصنف هذا لحنا
في قوله لحنات على سبيل التغليب لوقوعه مع لحنين لا لانه لحن حقيقة قوله ساعدة بن جؤيه ساعدة في الاصل
اسم للاسد وجؤيه بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية اسم ام هذا الشاعر وهو في الاصل تصغير جؤوة
قال في الصحاح والجؤوة مثال الجعوة لون من الوان الخيل والابل وهي حمرة تضرب الى السواد قوله ذاك خليلي الخ
ذو عند اهل هذه اللغة موصول بمعنى الذي والسلمة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهي الحجارة
قوله وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر اخرج هذا الحديث احمد في مسنده والطبراني في الكبير من
حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحيح قال الازهري والوجه ان لا تثبت الالف في الكتابة لانها ميم جعلت
كالالف واللام قوله ال احدهما ان تكون اسما موصولا بمعنى الذي ونزاعه في حاشية التفتازاني وظاهر
كلامه يعني الزمخشري بل صريحه في المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك
اللام الموجودة في الذي لا انها تعد اسما لا حرفا لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا له والجمهور على ان اللام التي هي من
الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع براسه الا انه لدخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه
في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم قوله وهي الداخلة على اسما الفاعلين والمفعولين
في الشرح هذا اذا لم تكن للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها على ما
صرح به الرضي واقول في هذا ايضا اذا لم تكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كالمومن والصايغ بل كان بمعنى الحدوث
كما يشير اليه قوله بعد والصفات المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام
صاحب الكشاف والمفتاح يشعر بذلك في غير موضع قوله وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف في التعليق اما
دخولها على الجملة فظاهر في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الا على اسم مفرد واما دخولها على الظرف
فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي انشده فيمتنع كونها اداة
تعريف لامتناع جمعها مع المضاف انتهى واقول بل المراد بالظرف في قوله وربما دخلت على الظرف الظرف التام الذي
بمعنى الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف تعريف فيمنع ذلك دخولها على الجملة قوله صوت الحمار اليجدع هذا بعض
بيت وهو . يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع . والخنا بالمعجمة والنون والقصر اللفظ القبيح

والنطق التكلم بالحروف المفهمه والمراد به هنا خروج الصوت من فم الحيوان وفي الصحاح حمار يجدع متقطع الاذن
واما قول ذي الخرق الطهوي • اتاني كلام التغلبي ابن ديسق ففي اي هذا ويله يتترع • تقول الخنا وابغض
العجم ناطقا الى ربه صوت الحمار اليجدع • فان الاخفش يقول اراد الذي يجدع كما تقول هو اليضربك تريد
الذي يضربك وقال ابن السراج لما احتاج الى رفع القافيه قلب الاسم فعلا وهو من اقبح ضرورات الشعر
وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب في الجاهليه وقال تترع اليه بالشر وترع بمعنى ورجل ترع اي
سريع الى الشر والغضب وفي الشرح ويجدع بالدال المهمله من قولك جدعته اي حبسته وذلك ان الحمار اذا
حبس كثر تصويته واما اذا جعل من الجدع الذي هو قطع الانف او الاذن او الشفه فلا تظهر له معنى قوله
خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير فانهما اجازا دخول ال الاسميه في السعة على المضارع ولم يقصراه على
الشعر وفي ابن مالك ذلك على ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه وللشاعر هنا مندوحة بان يقول صوت
حمار يجدع • وفي الشرح وهذا يفضي الى عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعرا قادرون على
تغيير التراكيب والاتيان باساليب والمختار في تفسير الضرورة عندهم ما لم يرد الا في الشعر وذلك اعم من
ان يكون للشاعر عنه مندوحة او لا انتهى والاخفش هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة الامام النحوي البصري
ذو التصانيف الجليله وهو الاخفش الاوسط اخذ النحو عن سيبويه وكان اكبر منه سنا وزاد في العروض
بحر المتدارك وكانت وفاته سنه خمس عشرة ومايتين وقيل سنه احدى وعشرين ومايتين والاخفش هو
الصغير العنين مع سيبويه هما الاخفشان فانه ثلاثه هذا والاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد الحميد بن
عبد المجيد اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة والثالث الاخفش الاصغر وهو علي بن سليمان بن الفضل اخذ
عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا في علم النحو ولا صنف فيه توفي سنه خمس عشرة وقيل ست عشره
وثلثمايه فجاة ببغداد وابن مالك هو الامام الجليل ابو عبد الله الطاي ولد بجيان من الاندلس وقدم
دمشق وتصدر بها لاقرا العربيه وقدم حلب ايضا وتصدر بها واشتغل بفقه الشافعي وكان كثير العباده حسن
السمت اخذ عنه جماعه منهم الامام محي الدين النووي ولد سنه احدى وستمايه وقيل سنه ستمايه وتوفي بدمشق
ليله الاربعا ثاني عشر شعبان سنه احدى وسبعين وستمايه قوله وعبارة هذه ان يد الضمير يسدها
مع معمولها في التعليق وقد يورد عليه قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان ال في الانثى للعهد الذكري ولا
يصح حلول الضمير محلها مع دخولها اذ يمتنع ان يقال ليس هي على الفصيح وجوابه ان امتناع ذلك لخصوصيه
كون المجرور فاعلا والا فلا مانع من سد الضمير لو جر بغير الكاف فقيل مثلها قوله وفيه نظر لانك تقول لشاتم
رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر قال ابن الصايغ النقض بلا تشتم الرجل اخذه من
كلام ابن مالك في شرح الكافيه ثم قال ولعل ابن عصفور قصد بال التي للحضور ما يكون معها لفظ دال على
الحضور نحو اسم الاشاره ولفظ النداء ولفظ المفاجاه ومادة اللفظ في الان قوله ولان التي بعد اذا ليست
لتعريف شي حاضر حالة التكلم قال ابن الصايغ وجوابه ان الحضور فيه محلي بنظر الحضور في اسم الاشاره

في هذا من شيعته وهذا من عدوه انتهى واقول لقد يكون هذا جوابا للمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقا
وانما نفى الحضور حالة التكلم قوله ولان المصحوبة الداخله على الان انها زايده في الشرح يحتمل ان يكون
ابن عصفور لم يقصد ان ال المنطوق بها في الان لتعريف الحضور وانما اراد ال التي في هذا الظرف لتضمنه
اياها واقول مع ان ابن الصايغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما اولا فلان الذي تضمنه الان معنى ال لا
نفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو الان متناول للساعة والحين
ولا يراد ما اللام فيهما الا الملفوظه فكذا الان قوله ولا يعرفان التي للتعريف وردت لازمه فان قلت قد
ذهب قوم الى ان تعريف الموصول الذي فيه ال بال وهي لازمة قلت انما نفى المصنف المعرفه عن نفسه
لان تعريف بالنون ونفيها صحيح لانه لا يرى بمذهب ذلك القوم ولو سلم ان يعرف بالمشابهه الحكميه والبنا للمفعول
نفيها ايضا صحيح بنا على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتبار به او بنا على تقييد كلامه هنا بكلامه في ال
الزايده قوله او لاستغراق خصايص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا في الشرح هذا يصدق على الاستغراق
العرفي نحو جمع الامير الصاغه اي صاغة بلده او صاغة مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصايص
بل الشمول بعض ما يصلح له اللفظ واقول الاستغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة
والعرفي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تخلف كل في الاستغراق
العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقه ولو سلم فقد صرح ابن سينا وغيره من المحققين بان الغرض من تفسير الشي قد
يكون تمييزه عن شي معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه وبان التعريفات الناقصه يجوز ان تكون اعم من المعرف
ولتنبا الادبا يشعرونه بذلك قوله ومنه ذلك الكتاب اي ومما اللام فيه لاستغراق خصايص الافراد الكتاب من قوله
تعالى ذلك الكتاب وهذا على انه خبر ذلك وان اللام فيه ليست للعهد قوله وقوله والله لا اتزوج النسا ولا البس الثياب
ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما في الشرح ولمانع ان يمنع كونهما في مثال اليمين الا ولي للتعريف الماهيه بل
هي للاستغراق ومما استدل به من وقوع الحنث بتزوج واحدة من النسا ولبس واحد من الثياب متنازع فيه فقد ذهب
الشافعي انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث فيما صرح به الرافعي في الطلاق كما نقله الشيخ بها الدين السبكي بنا على ان معنى
الجمع باق مع اداة العموم وليس مسلوبا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بها الدين فمن نظروا الى الجمع ولم ينظروا الى جمع القلة
حتى لا يحنث الا باحدى عشرة مثلا انتهى واقول ليس القول بانه لا يحنث الا بالثلاث قولا بان اللام فيهما للاستغراق
والا لما حنث الا بجميع النسا وجميع الثياب وانما هو قول بانها للجنسية الجمعيه فليتامل وفي تلويح التفتازاني في اصول
الحنفيه والجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس وهذا ما ذكره ايمة العربيه في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض
للجنس للقطع بانه ليس القصد الى عهد او استغراق ولو حلف لا يتزوج النسا ولا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث
بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاثه في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير ادم كان ذلك حقيقة
الجنس بتحققه ولم يعتبر معنى الجمعية افراده والواحد هو المتيقن فيعمل به عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوي العموم

فيكون مراده ولا يعرف ال التي للتعريف وهي لازمة الموصول وردت لازمة

تحنيثه لا يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه ومن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة
لا يثبت الا بالنية فصار كانه نوى المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة تخص في الاثبات كما اذا حلف ليحمل
يحصل البر بثوب واحد وتعم في النفي مثل لا يحل لك النساء اي واحدة منهن فعلى هذا الوجه حرف اللام معمول
لدلالته على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كلي لا يمنع شركة
الكثيرين فيه ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره
في الذهن فيكون اللام معمولا والجمعية باقية من كل وجه والتمسك في اثبات كون الجمع مجازا عن الجنس بالتمسك بوقوعه
في الكلام لقوله تعالى لا يحل لك النساء انتهى كلامه قوله وبعضهم يقول ان هذه اي ال الجنسية التي لا يخلفها كل لا
حقيقة ولا مجازا انها لتعريف العهد قال ابن مالك في شرح الكافية ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف
الماهية لقول القائل اشتر اللحم فان قائل هذا انما خاطب من هو معتاد مقتضى حاجته فقد صار ما بعثه لاجله
معهودا بالعلم فهو كالمذكور المشاهد انتهى وقال التفتازاني في التلويح وزعم ان اللام بالاجماع للعهد ومعناه
الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد سواء كان المعهود مذكورا
صريحا او كناية او لم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما في صفة المنادى واسم الاشارة او لم يكن حاضرا بل كان معلوما
للمخاطب نحو ركب السلطان واغلق الباب واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يفتقر الى اعتبار الافراد
وهو تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يفتقر اليه وح اما ان يوجد قرينة البعضية كما في ادخل السوق
وهو العهد الذهني ولا وهو الاستغراق فالعهد الذهني هذا المعنى والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى قوله
والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق التحقيق ما قاله السيد في
حاشية المطول ان من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا الفرق عنده بين
هذا المعرف وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا
وهو ان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة والمعرف بال
هذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقا على الواحد فانما اريدت الحقيقة ولزم من الاطلاق عليها
باعتبار الوجود التعدد ضمنا واما من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس
وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة
معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا
يدل على ذلك بجوهره بل بالالة قوله مع اشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين لقائل ان يقول لا نسلم
اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد جعل سيبويه ذا الجمة من قولهم يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة
اعرف من المضاف الى ذي الالف واللام وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من مجموعهما وذكر المصنف في الجهة السادسة من الباب الخامس ان ابن مالك قال في نحو مررت بهذا الرجل ان

ان اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان يكون اخص من
متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدي
ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى قوله وفي النعت ان لا يكون اعرف من
المنعوت لان الحال يقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاده
من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة قوله واجاب بانه اذا قدر بما قدرت الجنسية لتعريف الحضور في هذا
الجواب نظر لان مرادهم من ان لا يكون النعت اعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطاري على مدلول النعت
مرتبة ادنى من مرتبة التعريف الطاري على مدلول المنعوت او من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالاشارة
اعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضور او عهد قوله فالاولى كالتي في
الاسما الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة في الشرح فيه نظر فانها قد تحذف فيقال لذي ولذان
ولذين ولتي ولاتي حكاه في التسهيل وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقري صراط لذين قرا
ابي بن كعب وابن السميفع وابو رجاء بتخفيف اللام فان جمعا او واحدا اقول ان هذا الحذف لقلته وعدم
سماعه في باقي الاسما الموصولة التي فيها ال وهي اللاي واللواتي واللا واللوا واللواء واللات والاولى لم
يعتبره المصنف وقال كالتي في الاسما الموصولة بصيغة العموم هذا ان اريد بالاسما الموصولة كل فرد منها
واما ان اريد مطلق الاسما الموصولة بنا على ان مثل هذا الجمع للاطلاق الصالح للكل والبعض من غير ظهور في احدهما
على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا طلقتم النسا وقوله تعالى والمطلقات يتربصن فلا منافي بينه
وبين حذف ال في بعض الاسما الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصائغ يرد على القول بان تعريفها بالصلة يعني
وان لم يقل ان تعريفها بالصلة قال غير زائدة بل معرفة ويقال له وهي لازمة ايضا فاين ما ادعيته الان الا ان
انتهى واقول يعني بما ادعاه في ان لا نقول فيه ولا نعرف ان التي للتعريف لازمة وقد قررنا كلامه هناك في
بما لا يرد عليه هذا الذي ذكره قوله وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها في الشرح فيه نظر لان
العلم بالغرض هو مجموع اللفظ الالف واللام وما بعدهما فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد لمعنى
واقول بعد تسليم ان العلم بحسب الغرض هو المجموع من ال وما بعدها المراد بال الزائدة هي التي لا تدل
على تعريف سواء جعلت جزءا من لفظ او لا دلت على معنى غير التعريف او لم تدل على شي اصلا قوله كالنضر والنعمان
واللات والعزى النضر في الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والنعمان في
الاصل اسم للدم ثم نقل الى النعمان بن المنذر ملك العرب واللات اسم صنم لم اقف على ما نقل عنه والعزى في الاصل
تانيث الاعز ثم نقل الى صنم كان لبني كنانة وقيل الى سمرة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا بنوا عليها بيتا
واقاموا عليها سدنة فبعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت واحرق السمرة وهو يقول
يا عز كفرانك لا سبحانك اني رايت الله قد اهانك وتمثيل المصنف بالنعمان لما قارنت ال فيه لنقله موافق لتمثيل ابن
مالك به في شرح التسهيل لذلك وقد اعترض عليه بانه مثل به في الخلاصة لما ال فيه للمح الصفة وهو ما نقل مجردا من
ال قوله كالسموال مثله اليسع والسموال بالمهملة والميم المفتوحتين بعدها واو ساكنة ثم همزة اسم لابن عاديا الملك

وهو من شعر العرب واليسع قال في الصحاح يسع من اسما العجم وقد ادخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان علي
نظايره نحو يعمر ويزيد ويشكر الا في ضرورة الشعر قوله على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله اراد
بالمجرد المجرد من الواحد احترز بقوله صالح لها عن المنقول من فعل نحو يشكر ويزيد فانه لا يصلح لال الا في الضرورة
واراد باصله المنقول عنه سوا كان مصدرا او اسم عين او غيرهما قوله باعدام العمرو الخ العمر بفتح العين لغه
في العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم وهو ايضا اسم لواحد عمور الاسنان وهو اللحم الذي بينها و الشنف
وللنخل الطويل نحو عمرو والعلم منقول من احد هذه الاشيا والقصر جمع نصر وهو فل بيت من حجر قوله رايت
الوليد الخ هذا البيت لابن ميادة شاعر مقدم وميادة امه وقبله همت بقول صادق ان اقوله واني على رغم
العدول لقايله، والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الاخر
سنه خمس وعشرين وماية وكان فاسقا متهتكا لهجا بالشرب والغنا جبارا عنيدا فقام المسلمون مع ابن عمه
يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من ارزاق الجند واخذ دمشق وكان الوليد
بناحيه تدمر متصيدا ثم جهز العساكر اليه فحاربوه واسلموه وذكروه وذلك في جمادى الاخرى سنه ست
وعشرين وماية والاعبا جمع عب بالكسر المهمله وسكون الموحدة بعدها همزه وهو الحمل والكاهل الحارك ما بين
فروع الكتفين بالحلة السلام تميم كاهل مضر وعليها المحمل كذا في الصحاح قوله على زيدنا يوم النقى الخ الابيض
هنا السيف والماضي القاطع والشفرتان حدا السيف واليمان نسبه الى اليمن والالف عوض عن يا النسب فلا
تجامعها وحكى سيبويه ان بعضهم يقول يماني قوله ولقد جنيتك اكموا الخ جنيت الثمرة قطعتها والمراد هنا
اعطيتك او جنيت لك فحذف الجار واوصل الفعل بالمجرور والاكمو جمع كما وهو نبت معروف يقال لواحده
كمو وجمعه كمؤة على غير قياس والعساقل جمع عسقول بضم العين وهي الكماة الكبار البيض وبنات اوبر
كماة صغار مزغبة على لون التراب قوله ورده السخاوي هو المقري الكبير شارح المفصل والشاطبيه ابو الحسن
علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي الملقب علم الدين اشتغل بالقاهرة على الشاطبي ثم اشتغل الى دمشق
واشتهر بها وكان للناس فيه اعتقاد عظيم قال ابن خلكان رايته بدمشق والناس يزدحمون عليه في الجامع
لاجل القراة ولا يصح لواحد منهم نوبه الا بعد زمان ورايته وهو راكب على بهيمه يصعد الى جبل الصالحين وحوله
اثنان وثلاثه وكل واحد يقرأ في موضع غير الاخر والكل دفعه واحده وهو يرد على الجميع توفي رحمه الله بدمشق
ثاني عشر جمادى الاخرة سنه ثلاث واربعين وستماية وقد نيف على تسعين سنه والسخاوي نسبه الى سخا بليده
بالغربيه من اعمال مصر وقياسه سخوي ولكن الناس اطبقوا على سخاوي قوله لانه ولا من فيه التنوين لان الاجماع
التنوين ولم يسقط الجر منه او يقال لان سقوطه من غير المنصرف انما هو للدلاله من اول الامر على ان سقوط التنوين منه
لمنع الصرف لا لغيره وهذا بنا على ان سقوط الجر من غير المنصرف تبع لسقوط التنوين منه لا بالاصاله كما قاله بعضهم
لانه لو لم يكن تبعا له لما عاد في قوله اعد ذكر نعمان لان الضرورة انما تبيح بقدر الحاجة وهي هنا اعادة التنوين لاجل
الوزن دون الجر قوله وابن اللبون اذا ما لز الخ ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية

السخاوي

ولز بضم اللام وتشديد الزاي شد والقرن بالقاف وفتحتين حبل يقرن به البعيران والبزل بضم
الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل
قوله ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف في الشرح يعني ولو كان نكرة لصرف اذ ليس فيه الا
وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا فطلب ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف
ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في احمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا للصفة الاصلية
لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن اوبر مثل ذلك فيه فان اوبر صفة في الاصل يقال هذا
اوبر اي كثير الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبارا للصفة الاصلية مع
الوزن ويمكن ان يكون اللام فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف تمشي على راي الاخفش القايل بان مثل احمر علما
اذا نكر بعد التسمية صرف والمبرد لا يلزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفى ان الاعلام الاعجميه يجري على جزيها
الثاني حكم ما لو كان علما وحده كابن وهبيرة من ابن اوبر وابي هريرة ولا يستشكل قولنا اذا جعل اوبر علما من جهة
ان الكلام فيما اذا كان جز علم انتهى واقول في تخريج الشارح قول المبرد هذا على قول سيبويه في المسالة
الخلافية بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسلة في اسم وجد فيه علمية سبقها كون ذلك الاسم صفة وتاخر
عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ابن اوبر علما في وقت من الاوقات بل يرى انه مع ال معرفا بها وبدونها نكرة بل
الجواب عما رد به المصنف قول المبرد ان يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة
لجواز ان يكون ممنوع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان طردوا الاسميه على الصفة الاصليه لا يخرجها عن كونها
علة لمنع الصرف كاسود للحيه وادهم للقيد وهذا الجواب جار على ما يراه يمشي على قول سيبويه وغيره فليتامل عليه
قوله الجما الغفير الجما من الجم وهو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر اي الجماعة الكثيره الساترة قوله
كتب الرشيد ليله الى القاضي ابي يوسف هكذا يذكر هذه الحكاية في المجاميع الادبية وهي مذكورة في المبسوط
وهو كتاب في فقه ابي حنيفه على خلاف هذا وهو وذكر ابن سماعة ان الكسايي كتب الى محمد بن الحسن فتوى
قد فعها الى نقراتها عليه ما تقول القاضي الامام فيمن قال لامراته وذكر البيتين فكتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا
تقع واحده وان نصب تقع ثلاث لانه اذا رفع ثلاثا فقد تم الكلام بقوله انت طالق ثم ابتدا والطلاق عزيمة ثلاث
واذا نصب ثلاثا فكانه قال انت طالق ثلاثا ثم ابتدا والطلاق عزيمة قوله فان ترفقي يا هند الخ الرفق ضد
العنف يقال رفق بفتح الفاء يرفق بضمها وفي الصحاح الخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفق وقد خرق بالكسر يخرق
خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس خرق كفرح وخرق ككرم والايمن من اليمن وهو البركة والاشام من الشوم
وهو ضدها قوله ولا يكون للجنس الحقيقي قال ابن الصايغ يقال له ما المانع من ان يكون معنى الكل المجموعي
لا كل فرد فرد ويصير المعنى ان مجموع افراد الطلاق ثلاث لان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث انتهى واقول
ليس الكل المجموعي معنى من معاني اللام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام بمنزلة كل في بعض
معانيها وهو الكل الافرادي ان يكون بمنزلته في البعض الاخر وهو الكل المجموعي ومن لم اللام التي للجنس الحقيقي علمها كل

حقيقة مرادهم كل الافراد بدليل ما يمثلون به لذلك وقد صرح به التفتازاني في مطوله فقال ان المفرد اذا دخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض ثم علم انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى مجموع افراد الطلاق ولا مجموع افراد الطلاق الذي من الثلاث بما لا يخفى اللهم الا ان يراد بمجموع افراد الطلاق في عقد واحد **قوله** فعلى العهدية يقع الثلاث يعني اذا علم ان العهدية مراد الشاعر يقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له اهذا كلام من يعقب على دين الاماميين ان قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فانما تقع الواحدة انتهى كلامه ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة اذا لم يعلم ان المراد الثلاث والحق ان كلام المصنف انما هو بالنظر الى ما تقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نية او قاعدة شرعية كما يفصح عنه قوله اخرا هذا ما تقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شيء اخر **قوله** واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق وح يقتضي وقوع الثلاث لقائل ان تقول انما يقتضي كونه مفعولا مطلقا وقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول او للطلاق الثاني واللام للعهد واما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس فلا يقتضي ذلك **قوله** ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وح لا يلزم وقوع الثلاث في الشرح فيه نظر لان الكلام محتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد ايضا بان يجعل للعهد الذكري واقول قد سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان المصنف لم يلزم الواحدة على تقدير الحال من الضمير في عزيمة وانما نفى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث وذلك على تقدير ان يكون اللام للعهد وباحتمال الواحدة وذلك على تقدير ان لا يكون له **قوله** وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوى وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلو لم تكن ال في الماوى نايبة عن الضمير لخلت الجملة الواقعة خبرا من عايد على المبتدا **قوله** ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن اما قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة من عايد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا بها والوجه مرفوع بها ايضا فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل فكيف في الشبيه به واما عدم قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا جر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذاك الى جعل اللام نايبة عن الضمير لان في الصفة ضميرا مرفوعا بها عايدا على موصوفها واما قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن اذا رفعا فلانهما في الاصل بدل بعض جريا مجرى التاكيد بكل اذ المعنى ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتاكيد بكل لا بد في كل منهما من عايد على المتبوع واما عدم قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن اذا لم يرفعا في هذا التركيب فلانهما يكونان ح منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر فيه الى عايد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نايبة عن الضمير **قوله** وقال الزمخشري في وعلم ادم الاسماء كلها عبارة الزمخشري اي اسما المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الاسما لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله تعالى واشتعل الراس شيبا انتهى قال التفتازاني في حاشيته انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه انبيوني باسماء هولاء ولم يجعل المحذوف مضافا اي مسميات الاسما

لينتظم تعليق الانباء بالاسما فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد نقل ان يكون ال نايبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الجحيم هي الماوى يوجب ان يحمل كلامه هنا على ان الاصل اسما المسميات فان الاسما اريد بها اسما معروفة معهودة فاتى بالتعريف اللامي قايما مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه انتهى ملخصا من كلامه انتهى **اما بالفتح والتخفيف** **قوله** اما ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق اي مفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا **قوله** اذ الحي اذ مغرم بك هايم هند الهند ديات عجزه **قوله** وانك لا تخلو هواك ولا خمر ووقع في بعض النسخ هذا البيت بتمامه والمغرم اسم مفعول من اغرم فلان بكذا اذا اولع به ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا في الصحاح والهائم اسم فاعل من هام على وجهه هيمانا وهيمانا ذهب من العشق او غيره **قوله** وقد يدعى في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الم والا وان ما نافية في الشرح قد ذكر مثل ذلك ابن قاسم لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض واقول لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما للنفي لان المراد التقرير بما بعد النفي وتقرير الشخص بان يفعل فعلا لم يفعله بعد حمل له على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذبا في اقراره والحمل على الفعل هو معنى الطلب وفي المطول ما يوافق ما قاله المصنف مع زيادة وهو واما العرض فمولد من الاستفهام اي ليس بابا على حدة فالهمزة فيه همزة استفهام دخلت على النفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه وهي في التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات وفيه ايضا ومن مجي الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفي لا بالنفي وهكذا الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن انتهى **قوله** ما ترى الدهر قد اباد معدا الخ اباد اهلك ومعد هو معد بن عدنان ابو العرب والسراة بفتح السين السادات وفي الصحاح وجمع السري سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة وفي القاموس انه اسم جمع **اما بالفتح والتشديد** **قوله** رات رجلا الخ عارضت [illegible] ارتفعت ويضحى يبرز للشمس وهو بفتح الحا المهملة وفي الماضي بكسرها وفتحها ويخصر بالخا المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد اذا المه البرد في اطرافه **قوله** وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد قال الرضي اعلم ان اما موضوعة لتبيين التفصيل مجمل نحو قولك هولاء فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم الى اخر ما تقصد ولاستلزام شي لشي اي استلزام الشرط الجزا كما في الظروف المتضمنة والمعنى الثاني اي استلزام الشرط الجزا لازم لها في جميع مواقع استعمالها انتهى وهو موافق لظاهر كلام المصنف وفي الشرح قال الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات التي تفعل التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا ابو حيان ونقل عنه بعض اصحابه انها حرف اخبار يتضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهي من اغرب الحروف لقيامها مقام اداة شرط وجملة شرطية ولكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل لان زيدا ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه وصرح غير واحد من النحاة بان اما ليس بحرف شرط بل فيها معنى

الشرط وعلى هذا فكلام المصنف معترض وقد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعه للشرط والاضافه تكون بادنى ملابسه اشتهر ما في الشرح **قوله** فبدليل لزوم الفا بعدها قال الرضي انما وجب الفا في جواب اما وان لم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه لما وجب حذف شرطها لم تطلع ناسب ان يطلع في الجزا الذي هو ابعد منها من الشرط ولما لم يطلع في الجزا وجبت الفا **قوله** ولو كانت زايده لصح الاستغنا عنها قال ابن الصايغ لا يمتنع ان تكون زايده وقد لزمت بل ان هذا الامتناع لم من زايد ملزم كالتا في اخر صيغه التعجب وهي افعل به واقول صحة الاستغنا عن الزايد اعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزايد هو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزايد دخوله في الكلام كخروجه وليس المراد من صحة الاستغنا عن الزايد جواز حذفه حتى يقال ان الزايد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا نفهم من صحة الاستغنا الا جواز الحذف الا ترى الى قوله فان قلت قد استغنى عنها فان معناه قد حذفت **قوله** اما القتال لا قتال لديكم هذا صدر بيت عجزه ولكن سيرا في عراض المواكب والعراض بكسر العين المهمله وبالضاد المعجمه في اخره الشق والناحيه **قوله** من يفعل الحسنات الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان **قوله** وربما صح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتدا لم يصح على الصحيح يعني من قولي العلما في هذه المسله ومقابل الصحيح الوجهين في مذهب الشافعي قال ابن الصايغ لمخص من كلامه ان الفا لا تحذف الا مع القول وقد ثبت في الصحيح انه عليه السلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون واقول جاز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه الفا تبعا للقول والتقدير فاقول ما بال رجال فالاولى النقض بقوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كاني انظر اليه اذ ينحدر في الوادي وبقول عايشه رضي الله عنها واما الذين جمعوا بين الحج والعمره طافوا طوافا واحدا وبقول البرا ابن عازب اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يول ولذلك قال ابن مالك في التسهيل ولا بد مع اما من ذكر الفا الا في ضروره او ندور ثم قال ابن الصايغ وتمثيله للحذف تبعا بمسله الحاج عن غيره كان الاليق ان يمثل بمسله النسب الى فعل فانك تحذف منه الفا تبعا لحذف التا وفي فعيل لا تحذف واقول انما نظر بمسله الحاج لظهورها في ان الشي قد يصح بطريق التبعيه ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسله النسب الى فعيله لان تبعيه حذف الحرف في الحذف امر اعتباري غير حقيقي فلقايل ان يقول عليه لا نسلم ان اليا حذفت تبعا للتا لم لا يجوز ان يكون حذفهما معا من غير ان يتبع احدهما الاخر **قوله** هذا قول الجمهور لا شان هذا الى حذف فا جواب اما تبعا لحذف القول المستغنى عنه بمقوله **قوله** وزعم بعض المتاخرين في حواشي بعض النسخ انه الشيخ جمال الدين ابن الزملكاني احد مشايخ الشام **قوله** لا تحذف في غير الضروره اصلا يعني لا استقلالا ولا تبعا لمدخولها اذا كان قولا **قوله** وعلى هذا فالوقف على قوله الا الله لان والراسخون في العلم يقولون منقطع عما قبله فاتم مقام القسم الثاني قال التفتازاني والحق ان اريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على الا الله وان اريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والماول فالحق العطف **قوله** وقد تاتي لغير تفصيل اصلا يعني لا لفظا ولا تقديرا وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله واما التفصيل فهو غالب احوالها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل في الشرح قوله وقد تاتي لغير تفصيل اصلا مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها

والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا لها او لاحدهما الى ذلك فهي على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى كلام المصنف هنا ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم انتهى الى هنا كلامه انتهى واقول وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى كلام ابن مالك وغيره وكلامه في المغني بالنظر الى ما هو الصحيح وهو انها قد تتخلف عن التفصيل **قوله** ويفصل بينها وبين الفا بواحد من امور سته يعني ولا يفصل باكثر منه لان الضروره داعيه الى الفصل بين اما والفا لاستكراه دخول اداة الشرط على فا جوابه وهذه الضروره تندفع بالواحد فلا يزاد عليه **قوله** احدها المبتدا قال الرضي اصل اما زيد فقايم مهما يكن من شي فزيد قايم اي ان يقع في الدنيا شي يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شي في الدنيا وما دامت الدنيا فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمه المذكوره لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفا بين المبتدا والخبر لان فا السببيه ما بعدها لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامه بعض الجزا موقعه شيان مقصودان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقه في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام بعض الجزا موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشي اخر وحصل ايضا الفا متوسطه في الكلام كما هو حقها **قوله** والثالث جمله شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح في الشرح جعل المصنف الجواب لاما داخلة عليه الفا وجملة الشرط فاصله بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الاخير لوجهين احدهما ان القاعده انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل لاولهما الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها لان في حواشي التسهيل للمصنف قلت ظاهره امتناع حذف جواب اما للاجحاف وقد اجازه الزمخشري كما سيقف عليه قريبا ولقايل ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا كيف والجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفا المذكوره داخله على الشرط الثاني تقديرا اشتهر ما في الشرح واقول فيه نظر لما تقدم ولان قوله فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه غير مستقيم وانما هو مدلول عليه بجواب الاول فقط واما انما فلانها اذا كانت اما موضوعه للشرط او متضمنه لمعناه وهي بمنزله ان يكن من شي وقد وليها ان كان من المقربين وهو شرط اخر لزم اجتماع شرطين تحقيقا بحسب الظاهر وكان منع ذلك مكابره الا ان يكون المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا وبعدهما جواب واحد فحينئذ يكون المنع موجها وقوله بل الجواب المذكور للثاني الخ هو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفيه حيث قال فان كان للجواب شرط اتصل بجمله الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الايه التقدير مهما يكن من شي فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح وريحان ثم قدم الشرط على الفا فالتقى فاان فحذفت الثانيه منهما حملا على اكثر الحذف في نظايره انتهى لان في كلام الرضي ما يوافق كلام

المصنف ويستدل به عليه حيث قال وقد تقع جملة الشرط مع الشرط من جملة اجزا الجزا مقام الشرط لقوله تعالى واما
ان كان من المقربين فروح اي ان يكن شي فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما
استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جوازا ما ان جيتني اكرمك بالجزم وقد وجوب
اما ان جيتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربني فاكرمك انتهى وفي التعليق
في كلام الرضي مانع فان صدره يقتضي ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جعل جملة الشرط من جملة اجزا
جزا الشرط الاول فيكون بقيه اجزا جزايه هو جواب الثاني واخر كلامه يقتضي ان الجواب المذكور للاول
لا للثاني واقول لا تدافع في كلامه فان صدره بحسب الاصل وقيل وقوع الشرط المذكور مع جملته مقام
الشرط وتجزئه بحسب وقوع ذلك وهذا يقع التوفيق بين كلام المصنف وكلام ابن مالك قوله والرابع
اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب قال الرضي ويتقدم على الفا من اجزا الجزا المفعول به والظرف نحو فاما
اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون
لازما لليتيم وذهابا لازما ليوم الجمعة وكذا يتقدم الحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما
ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فاني ضاربك ولا يستنكر عمل ما بعد الفا السببية
فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل هذه الاغراض
المهمة انتهى قوله لان اما نايبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل يتقدم من المصنف وجهان
احدهما تقديم العامل بعد الفا والاخر تقديره مثل ما دخلت عليه الفا وهذا الذي ذكره المصنف علة الاول
واما علة الثاني فهو ان المفسر يكون متقدما على المفسر والعامل ان يقول ما ذكره المصنف انما يمنع تقديم
الفعل متقدما على الفا والمعمول معا ولا يمنع تقديره متقدما على الفا وحدها فينبغي ان يقال لما كان القصد من
نحو اما زيدا فاضربه ان يكون زيد ملزوما للضرب والضرب لازما له على ما قررناه فيما سبق لم يكن التقدير اما اضرب زيدا
فاضربه ولا اما زيدا اضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب لزيد لان الدال على لزومه انما هو وقوعه بعد
الفا وهو على هذا التقدير لم يقع بعدها بل انما وقع بعدها مفسره وفي شرح الالفية لولده معنيها ولا يفصل بين
اما والفا بفعل لان اما قايمة مقام حرف شرط وفعل شرط ملازم لها فعل لتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقاؤها مقامه قوله
وهذا اهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع يعني ولاجل انه ليس فعلا يشبه الحرف اعني ما النافية لم يعملها
بنو تميم في المثال المذكور في الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل مشابهة الحرف يوجب اعتقاد
مباشرته لفعل اخر فهلا اعتقد ذلك في ما مع عدم مشابهتها للحرف فيه انتهى واقول اذا شبه شي بشي وناب شي عن شي
يكون التشبيه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنايب حكم المشبه به والمنوب عنه لا حكم نفسه الا ترى ان ما اشبهت
ليس اخذت حكم ليس والمفعول به لما ناب عن الفاعل اخذ حكم الفاعل فلهذا اعتبر في ليس مباشرة الفعل لشبهها بالحرف ولم
يعتبر في ما مباشرتها الفعل لنيابتها عن الفعل فتامل فانه من المباحث قوله واحتاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال
الخبر لان الغرض لهم من قولك اما زيدا فاني ضارب مثلا لما كان جعل خبران لازما لمعموله قدم المعمول على الفا المقدمة

على ان يكون ما يقال بعمل ما بعد ان فيما قبلها كما لم يقال بعمل ما بعد الفا فيما قبلها والمبرد هو ابو العباس محمد بن
يزيد بن عبد الاكبر اخذ الادب عن ابي عثمان المازني وابي حاتم السجستاني واخذ عنه نفطويه وكان كثير
الامالي حسن النوادر وكثير المناظرة مع ابي العباس احمد الملقب بثعلب صاحب كتاب الفصيح وثعلب يميل الى
لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان واذا اجتمعا حكم للمبرد في الظاهر الا ان يعرف الباطن توفي المبرد سنة
ست وقيل خمس وثمانين ومايتين ببغداد قوله الاول انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب قال الرضي
الوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هو ضعيف قليله
قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجما الغفير
واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينه ولا يجوز فيه الا الرفع قال الرضي اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له
بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد اي مالكهم وذلك كما روي الكساي اما قريشا فانا افضلهم اي
اغلبهم في الفضل قوله والتي في البيت هي ان المصدرية وما المزيدة قال ابن الصايغ قد تقدم عند الكلام على ان
ان الارجح عنده ثبوت ان الشرطيه ورجحه بامور منها دخول الفا بعدها واستشهد بهذا البيت وقد رجع هنا فالنقض
بذريه والرجوع الى الحق خير من التمادي على الغي انتهى واقول انه لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطيه ارجح عنده
وانما قال ويرجحه عندي امور وذكرها ولا يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول ان يكون ذلك القول عنده ارجح من
غيره بل جاز ان يكون غيره ارجح منه لان مرجحاته اكثر واقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير هذا في اخر
الكلام على ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون فانه لما لم يسبق للمصنف البت فيما سبق بشاهد على كون ان شرطيه وانما
ساقه شاهدا على مجي الفا بعدها وصرح بعد ذلك باستظهار ان الصواب انها مصدرية فلا رجعة قوله اما المكسورة
المشددة قوله وقد تفتح همزتها من شواهد ذلك قوله تلقحها اما شمال عرية واما صبا جنح العشي هبوب قوله
والشمال الريح تهب من ناحية القطب والعرية البارده والصبا ريح مهبها القوم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار
وجنح الليل بضم الجيم وكسرها طايفة منه قوله سقته الرواعد الخ هذا البيت للنمر بن تولب وقد حذف سيبويه انه
حذف منه اما اولا واما ثانيا والرواعد جمع راعده يقال رعدت السحاب وارعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف
شديد ايام مطر الصيف قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال قال الاعلم وصف وعلا في دمنه مخصبه
في جبل حصين لا يوصل اليه والاطلال ملازمة له لا يفقده ولا يحتاج الى ان يسهل منها لا يسهل الوعل بفتح الواو مع
العين وكسرها تيس الجبل قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك يعني وصف الوعل بالري على كل حال لان مدخول ان الشرطيه
مشكوك فيه غير مجزوم بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبهذا اتضح قول ابن الصايغ ان هذا انما هو على القول بالمفهوم
وفيه كلام انتهى وفي الشرح لا نسلم ان المقصود وصف الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله
بحسب الواقع فاخبر اولا بانه وقع من سقي سحايب الصيف له وذلك مقتض لريه منها ثم اخبر بان سحايب الخريف ان
سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دايما فمع الاتيان باما التي هي لاحد
الشيين لا يلزم ذلك انتهى واقول لا نسلم ان اما في هذا البيت لمجرد احد الشيين بل هي للتفصيل المشتمل على دح
مع الاتيان بها يلزم الري دايما قوله وقال ابو عبيدة ان في البيت زيادة ورد هذا بان زيادتها لم تثبت بعد العاطف

وثبت حذف اما وما **وابو عبيده** هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع
العلوم منه وقال ابن قتيبه كان مع معرفته ربما لم يكسر البيت اذا انشده وكان يخطئ اذا قرا القران نظرا
وكان يبغض العرب والف في مثالبها وكان يرى راي الخوارج توفي سنه تسع ومائتين وولد سنه عشر ومايه
قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفه فالاولى وان العطف انما هو بالواو التي قبلها
وهي جاييه لمعنى من المعاني لمستفاده باو وقال الرضي ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفه لان الاولى داخله
على ما ليس بمعطوف على شي والثانيه مقترنه بواو العطف ولا يصلح ان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف
كونها بمعنى او العاطفه ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدريه هو معنى ما المصدريه والاولى تنصب المضارع بخلاف
الثانيه **قوله** وانفهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفه في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن
الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جا اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان يكون مجموع الحرفين سقله
حرفا في موضع وبعضه حرفا في موضع اخر كما في ايا وعلى هذا لا يتم ما قاله فتامله انتهى واقول يريد الشارح
ان هذا التعليل الذي استدل به المصنف اعم من الدعوى لان الدعوى ان اما الثانيه ليست بعاطفه وانما العاطف
الواو المقارنه لها والدليل وهو ملازمتها للواو في الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما
كما قال ابن الحاجب ويمكن ان يقال ان قوله لملازمتها غالبا الواو العاطفه لا يصدق الا بان العاطف مجموع الواو واما
وانما يصدق بملازمتها الواو من غير تقييد لكونها عاطفه فيعني كلامه ان اتيانها ملازمه للواو العاطفه لا يصلح ان يكون عاطفه
والابدال له كونها غاير لو كان معناه فلزم ان لا تكون عاطفه وهو ثم **قوله** يا ليتها امنا شالت نعامتها الخ
هذا البيت لسعد بن قرط بن سيار وكان عاقا لامه وكانت به باره والنعامه جماعة القوم وشالت نعامتهم ذهبوا
وتفرقوا وقيل تحولوا عن دارهم وقيل قل خيرهم وولت امورهم والمعنى ليت امنا فارقتنا بالموت وفي الشرح النعامه
باطن القدم وشالت نعامة فلان كنايه عن موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعامة قدمه قال المصنف في
حاشيه التسهيل عند قوله وربما استغني عن واو واما لا احفظ ذلك الا مع كخفيف كلمة اما على البدل كو ياليتها
امنا البيت **قوله** وعطف الحرف على الحرف غريب اي غير موجود قال الرضي قال الاندلسي اما الاولى مع الثانيه
حرف عطف وقد نبه بها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعه بينهما عاطفه لاما الثانيه على الاولى حتى تصير حرفا
واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانيه على ما بعد الاولى وهذا عندي بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفه واما
مفيدة لاحد الشيين غير عاطفه والواو تحولها الى جنسها لانها تقدر **قوله** ولاما خمسة معان يعني بحسب
القرائن والامور الخارجيه واما بحسب الاصل فمعناها احد الشيين او الاشيا قال الرضي وهذه المعاني تعرض
في الكلام لا من قبل اما واو بل من قبل اشيا اخر فالشك من قبل جهل المتكلم والابهام والتفصيل من حيث قصده الى
ذلك والاباحه من حيث كون الجمع محصلا به فضيله والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك **قوله** ووهم ابن الشجري
فجعل من ذلك اما يعذبهم واما يتوب عليهم بيان وهمه من وجهين احدهما ان معنى التخيير والاباحه بامما

وبا وانما يكون بعد ما يدل على الطلب كما صرح به غير واحد من النحاة وما نحن فيه ان اما التخييريه اذا وقع الفعل
بعدها يكون معه ان قال ابو البقا في اعرابه اما ههنا للشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت اما للشك جاز ان
يليها الاسم وان يليها الفعل فان كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه ان كقوله تعالى اما ان تلقي **قوله**
وانتصابهما على هذا على الحال المقدره وهي الحال التي يكون حصول مضمونها متاخرا عن حصول مضمون عاملها لان معنى
الهدايه نصب الدليل ولا شك في تاخر الشكر والكفر عنه ومن الحال في قوله تعالى طبتم فادخلوها خالدين ويجوز ان
يكون صاحب الحال السبيل ووصفه بالشكر والكفر مجاز والمعنى بينا السبيل مقسوما الى هذين القسمين والعدول في
الايه عن كافر مع انه مطابق لشاكر الى كفورا اما للمحافظه على الفواصل واما للاشعار بان الانسان لا يخلو عن الكفران
في الغالب وانما المواخذ به المتوغل فيه **قوله** ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره
لفظ الشرط يطلق على تعليق امر باخر وعلى نفس المعلق عليه والمراد به في اداة الشرط المعنى الاول وبضميره العايد
العايد من يفسره المعنى الثاني على حد قول الشاعر اذا نزل السما بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا حيث اراد
بالسما المطر وبضميره العايد اليه من رعيناه النبت ويسمى هذا في فن البديع بالاستخدام **قوله** وقد قيل ذلك ان حقا
وان كذبا هو صدر بيت للنعمان بن المنذر وعجزه فما اعتذارك من قول اذا قيلا **قوله** الا ان اما مبني الكلام معها
من اول الامر على ما جي بها لاجله من شك وغيره يعني ان الفرق بين اما واو في هذه المعاني الخمسه ان اما التكرير بها
بدل الكلام معها من اول وهلة على ما اتي بها لاجله من شك وغيره بخلاف او فان الكلام معها اولا دال على الجزم
ثم يوتى باو داله على ما جي بها لاجله قال بدر الدين بن مالك وغالب استعمالها ان يكون طاريه للشعور من اول
وهلة بقصد التخيير او الاباحة او التقسيم او الابهام او الشك انتهى وقال الرضي مبنى الكلام مع اما على احد الشيين
او الاشيا واما او فان يقدم اما على المعطوف عليه نحو جاني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز
ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او
تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا
جاني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثنا بقولك الا زيدا **قوله** وقول المثقب العبدي فاما ان تكون الخ
في الشرح المثقب بضم الميم وفتح الثاء وكسر القاف المشدده والعبدي بفتح المهمله وسكون الموحده واظن انه نسبه
الى عبد شمس انتهى واقول انما هو بضم الميم وفتح المثلثه وكسر القاف قال صاحب الصحاح في فصل الثا المثلثه
من حرف البا الموحده والمثقب بكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس سمي بذلك لقوله ارين محاسنا وكنن اخرى وثقبن الوصاوص للعيون
انتهى وقال في باب الصاد المهمله والوصاوص البرقع الصغير قال المثقب العبدي ظهرن بكلة وسدلن اخرى وثقبن الوصاوص للعيون
والكله الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البق والبعوض وغث اللحم يغث ويغث غثاثه وغثوثه فهو غث وغثيث
اذا كان مهزولا واتقيك وتتقيني اما صفة عدوا مراعا بها المعنى فالاصل تتقيك وتتقيه واما جواب سوال كانه قيل فماذا
يكون اذا اتخذتك عدوا فقال اتقيك وتتقيني **قوله** ثم بدا له الخ اي نزل وعهدها ما يعهد منها **او قوله** احدها
الشك قال المصنف نافي عند قوله تعالى ولبثنا يوما او بعض يوم من اسماء المحققين او ولا حد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها

في الخبر مثل جاءني زيد او عمرو فانه يحتمل التشكيك والابهام على السامع والمبالغة في تفخيمه لقوله تعالى وما
امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب قوله المعاني الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين الشاهد
في او الاولى في الشرح لا ادري لم امتنع كون الشاهد في او الثانية بحسب المعنى وان احد الفريقين منا ومنكم
لثابت له احد الامرين كونه على هدى وكونه في ضلال مبين واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة
على معنى احد الشيئين او الاشياء فان معنى احد الشيئين او الاشياء في جميع معاني او ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله
المصنف في التنبيه الاتي فلا يلزم من كون معنى الاية ان احد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان يكون او فيها للابهام
بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وهذا معتبر في الثانية والاولى فلا حاجة الى اعتباره في او
الثانية لان اعتباره في احدهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون
الاولى قلت اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين
محليهما الا ترى انه لو قيل وانا او اياكم لعلى هدى لكان للابهام وفي الكشاف والمعنى وان احد الفريقين من الذين
يتوحدون الرازق من السماوات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى
احد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك
وفي درجه بعد تقدمة ما قدم من التقرير البليغ دلالة خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال
المبين ولكن التعريض والتورية اوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين
على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء والضال كانه منغمس في ظلام
مرتبك لا يدري اين يتوجه انتهى وقال ابو حيان او على موضوعها لكونها لاحد الشيئين او الاشياء وخبر انا
او اياكم هو لعلى هدى او في ضلال مبين ولا يحتاج الى تقدير لان المعنى ان احدنا لفي احد هذين الامرين كقولك
زيد او عمرو في القصر او في المسجد ومن جعل خبرا لانا محذوفا لدلالة لعلى هدى وهو خبر اياكم عليه وجعل خبر اياكم محذوفا
لدلالة المذكور وهو خبر انا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا انتهى قوله نحو دانهم الاولى
السحق بالضم البعد وكذا السحق مثل عسر وعسر وقد سحق الشيء بالضم فهو سحيق اي بعيد واسحقه الله اي ابعده
قوله نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا في الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه الاية الشريفة لما كانت او فيه للاباحة
مع ان قول الناهي وكيف يصح قول المصنف وتلخيصه انها تدل للنهي عما كان مباحا وهذا في الاية غير ممكن لانه
لان طاعة الاثم او الكفور في الاثم لا تباح اصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقده ومن ان
اطاعة الاثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها انتهى واقول توهم الشارح ان المراد بالاباحة هنا الاباحة
الشرعية التي هي احد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع وانما المراد
بها الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا وقول المصنف عما كان مباحا يعني
بحسب افادة الكلام وذلك لانه لم يكن فيه قرينة التحريم ولا شك انه لو قيل اطع اثما او كفورا افاد الكلام الاباحة وذلك
علمنا انه لم يكن ثمة اباحة وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى او كصيب من السماء واما قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا

وذهب كثير من المحققين الى انها لاحد الامرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي فانه قيل ولا تطع
واحدا منهما وبه يشعر كلامه في المفصل وذكر بعض الزمخشري هاهنا ان ذلك من قبيل كونها مستعارة للتساوي وغيره
الشك ومبناه على تعلق المفعول بالنفي دون المنفي فانه قيل اعص هذا او ذاك فانهما متساويان في وجوب العصيان
وذكر في سورة الانسان ما يشير الى ان ذلك من قبيل دلالة النص حيث قال انما ذكر بادلالات الناهي عن طاعة احدهما
يكون عن طاعتهما انهى وذهب الكوفيون الى انها بمعنى الواو وانما يصح اذا اعتبر عطف النفي على النفي لا المنفي على
المنفي انتهى قوله وفاقا للسيرافي هو بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة الى مدينة سيراف في
من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان وهو ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بالقاضي
سكن بغداد وولي القضاء بها نيابة عن ابن معروف قرا اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج وكان حسن الاخلاق
معتزليا لكنه لم يظهره وكان لا ياكل الا من كسب يده وهو النسخ وكان ابوه مجوسيا فاسلم توفي رحمه الله تعالى في
رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة قوله والمقدار اي بيان المقدار وهو مجرور بالعطف على التشبيه قوله الجرمي
هو بفتح الجيم وسكون الراء نسبة الى جرم وهي قبائل نزل بواحدة منها فنسب اليها وهو ابو عمر صالح بن اسحق من البصرة
قدم بغداد واخذ النحو عن الاخفش ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه واخذ اللغة عن ابي عبيدة وكان ورعا
دينا عالما بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين ومائتين قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى البيت توبة بالمثناة
من فوق منقول من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن الحمير بضم المهملة وفتح الميم وتشديد اليا المكسورة صاحب ليلى
الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من اشعر النساء وهاجت النابغة الجعدي ودخلت على عبد الملك
ابن مروان وقد اسنت فقال لها ما راى توبة فيك حتى احبك فقالت ما راه الناس فيك حتى ولوك الخلافة وتابعها
من بعد وكانت في ثبات قوله جاء الخلافة الخ فاعل جاء ضمير الممدوح وقدرا اي مقدرة من غير سعي قال ابن عصفور في شرح
الجمل دليله ويحتمل ان تكون او فيه للشك فانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما اراده وطلبها او قدرت له من غير
طلب اعتنا من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز وقبله اصبحت للمنبر المعمور مجلسه زينا وزينة قبل الملك والحجر
قوله وكان سيان الخ سرحت الابل اسرحها بالفتح فيهما اذا رعيتها وسرحت هي اذا رعت يستعمل متعديا ولازما والسوح
جمع ساحة وهي الناحية او الفضاء بين الدور وعير يرعاها عدم النبات فيها قوله واما قدرنا فان شانية لئلا يلزم الاخبار
عن النكرة بالمعرفة لان ان مع صلتها في تاويل مصدر معرف وفي الشرح ولقائل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة
مغتفر مع الضرورة وما نحن فيه شعر ولا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال بجوازه مطلقا يعني في النظم
والنثر في باب كان واخواتها واقول يمنع من كون سيان اسم كان ان المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء
لا عن الاستواء بالسرح وعدمه قوله وقول الراجز انها اكمل الخ اكمل مثناة من فوق على وزن افعل وتنام براء مكسورة
وتات علمان لرجلين وخوير بن ملبه خوير تصغير خارب وهو اللص وينقفان بمثناة من تحت فنون ثقاف
قفا من النقف وهو كسر الهامة اي الراس وفي الشرح الراجز الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا
يقولون الراجز الا ان كان المقول من هذا البحر وما انشده من مشطور السريع الموقوف كقوله يا صاحبي رحلي اقلا عذلي

كان قوله

قلقيب بلنه لا مانع من ان يكون من الرجز بان يكون من عروضه الاولي وضربها الثاني الذي على وزنه مفعولن وقد دخله الخبن اللهم الا ان يكون قبله او بعده ما ينفي ذلك قوله قالت الا ليتما الخ بعده وزن البيتين ؛؛

فكملت مايه فيها حمامتها واسرعت حسبه في ذلك العدد وقبلها واحكم كحكم فتاه الحي اذ نظرت الي حمام سراع وارد الثمد يحفه جانبا نيق وتتبعه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد ومعناه كحكم هنا في زرقا اليمامه والحمام ذوات الاطواق كالفاخت والقمري والقطا والثمد بالمثلثه والميم المفتوحتين الما القليل الذي لا ماده له والنيق بكسر النون بعدها مثناه من تحت اعلاه مقات الجبل ونقدا اي تحسب وحسبوه بتشديد السين اي عدوه وكانت هذه المراه تري من مسيره ثلاثه ايام وكان لها قطاه واحده فمر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الي حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه فنظروا الي ذلك القطا وردا على الما فاذا هو ست وستون قوله قوم اذا سمعوا الصريخ الخ الصريخ صوت المستصرخ والسافع بالسين المهمله الاخذ بالناصيه ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصيه وانما كانت او هنا بمعنى الواو لان بين تقتضي الاضافه الي متعدد وفي الشرح ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد بين فريق ملجم او فريق سافع فيكون او لاحد الامرين وبين مضافه الي متعدد قوله لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن العهده بمجالسة احدهما في الشرح هذا مشكل فاي عهده على المخاطب مع ان الامر للاباحه لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك واقول لا اشكال فان المصنف يري ان الامر مع الواو ليس للاباحه وان هذا هو المعروف من كلام النحويين وهذا رد بهذا الكلام على ابن مالك ان او التي للاباحه حالة في محل الواو ورد على قول الزمخشري ان الواو تاتي للاباحه نحو جالس الحسن وابن سيرين بانه لا يعرف لنحوي ولو سلم فمراده بالعهدة نعلم ما اريد بهذه الصيغه ~~امرو هذا الذي نعم فايدة العدد لكه عند من يقول ان الواو للاباحه واما~~ قوله وانه انما جي بالعدد لكنه دفعا لتوهم اراده الاباحه قال الصفار في الفه لله في الحساب ان بذلك تفاصيل ثم تجمل فيقال ذلك لذا امر وهذا الذي هو فايدة العدد لله عند من يقول ان الواو للاباحه واما من يقول انها لا تاتي للاباحه فيقول جي بالعدد لكنه يعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان اكثر العرب لم يحسنوا الحساب وليعلم ان المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثره فانه يطلق لها وقوله تعالي كامله صفة مولده لافادة المبالغة في محافظة هذا العدد او صفه مبينه وكاسه فان العشره تمام مرتبه الاحاد او صفه مقيده تفيد كمال بدلية العشره من الهدي قوله وقال في ذلك صاحب الايضاح البياني هو قاضي القضاه جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني صاحب تلخيص المفتاح قدم دمشق من بلاده مع اخيه قاضي القضاه امام الدين وناب في القضا عن اخيه ثم ولي خطابه دمشق فاقام بها مده ثم ولي قضا القضاه بالشام ثم قضا القضاه بالديار المصريه ثم عزل عنها واعيد الى قضا الشام توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبع مايه قوله ولا تعرف هذه المقاله لنحوي في الشرح بل هو معروف لبعض النحاه فقد قال السيرافي في شرح الكتاب ومما تقع فيه الواو واو بمعني ما كان من التخيير بمعنى الاباحه رجل امر رجلا ان يجالس ذوي النبل والريب واراد ان يعدل به الي مجالسه غيرهم فقال دع مجالسة اهل الريب وجالس الفقها او القرا واصحاب الحديث او قال جالس الفقها والقرا واصحاب الحديث فذلك كله بمعني هذا كلامه وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل ان او تاتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت

كيف دل ذلك على ان او في الاباحه بمنزلة الواو مع تفريق جماعه من ... بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك او ابن سيرين قلت الصواب ان لا فرق فانه اذا اتي بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معني العامل وهو اباحه المجالسه وكان قبل اعتقد لا مجالستهما ومن ابيحت له المجالسه لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان معني كون الشي مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا ابيح شيان جاز لنا فيهما اربعة اوجه ولا لذا المعنى اذا اتي باو وكلهم يقول ذلك مع او وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحه انما استفيدت من الامر والواو جمعت بين الشيئين في الاباحه انتهي ما في الشرح قوله واعادة العامل يعني مع النفي او حرف النهي قوله وابن برهان هو بفتح الموحده وسكون الرا ابو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي سمع به عصره ولد سنه اربع وتسعين واربعمايه وتوفي سنه سبع وستين وخمسمايه قوله ماذا تري في عيال الخ عيال الرجل من يعوله اي ينفق عليه ويقوم بمصالحه وواحد العيال عيل بفتح المهمله وتشديد اليا والجمع عيايل مثل جياد وجيايد وبرمت بفتح الموحده التحتانيه وكسر الرا بمعنى سيمت وبعدا مستلزم في كل نصب على الحال اي لم احصر عدتهم في حال من الاحوال الا في حال استعانتي بعداد قوله وقراة ابي السمال هو بسين مهمله مفتوحه وميم مشدده ولام وفي الكشاف اوكلما الواو للعطف على محذوف معناه اكفروا بالايات البينات وكلما عاهدوا وقرا ابو السمال بسكون الواو على ان الفاسقون بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا او نقضوا عهد الله مرارا انتهي قال السفاقسي يجعل او في قراه ابي السمال عاطفه الجمله التي بعدها على صله الموصول الذي هو اللام في الفاسقون ميلا الي جانب المعنى فانه قيل الا الذين فسقوا او نقضوا وان لم يصح تقدم وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معموله واو في مثل هذه المواضع بعينه ساوت الامرين في الوقوع مع ان الثاني ابعد والتوبه لا يقع معها على انها بمعني بل وقد اثبتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها هنا القرينه اعني قوله بل اكثرهم لا يومنون مرتقيا الي الاغلظ فالا غلظ قوله فقال الفرا بل يزيدون فان قلت كيف جاز الاضراب في كلامه تعالى قلت قال الرضي انما جاز لانه تعالي اخبر عنهم بانهم مايه الف بنا على حزر الناس مع كونه تعالى عالما انهم يزيدون ثم انه اخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب انتهي قوله نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيين الواقع احدهما هذا بيان لوجه النظر وحاصله ان التخيير لا يصح الا بين امرين لم يقع واحد منهما والامران هنا وقع احدهما فلا تخيير بينهما وانما قلنا وقع احدهما لانهم كانوا ازيد من مايه الف على ما نقلناه عن الرضي وقلنا ان التخيير لا يصح الا بين امرين لم يقع واحد منهما لانه لا يكون الا بعد الطلب والطلب يستدعي مطلوبا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر ان التخيير على هذا المنسيه من ان يقول الرائي هم مايه الف وان يقولوا او يزيدون لم يقع واحد من هذين القولين وان وقع ابهم الشك لان المراد انهم بهذه الحيثيه لان ذلك قيل فيهم وابن الشجري هو الشريف ابو السعادات هبه الله بن علي الحسني البغدادي كان اماما في النحو والادب كامل الفضايل ولد في رمضان سنه خمسين واربعمايه وتوفي في رمضان سنه اثنين واربعين وخمسمايه ودفن بالكرخ من بغداد ولما حج الزمخشري جا الي ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب على ما مر في المتن ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط ماثور فلعل سيبويه ممن لا يعتبره واقول ان كون التخيير والاباحه باو ولا يكونان الا بعد الطلب امر مقرر عند النحاه لا يختلفون فيه خلافا سوى قول ابن مالك ان او التي للاباحه مسبوقها غير الطلب قال السفاقسي في قوله تعالى او كصيب من السما قال الزجاج للتخيير وقيل للاباحه وضعف القولان بان او انما تكون للاباحه

او التخيير في الامر او في معناه لا في الخبر انتهي ولا نسلم انه لا طلب هنا لان قوله في تفسير هذا القول تخيير بينهم المشاه
التخيير في اوله يدل على انه هنا طلبا للتخيير لكن بطريق التقدير ثم في الشرح والظاهر ان المصنف اشار الى وجه
النظر بقوله ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما يعني ان حال هولا المرسل اليهم داير بين ان يكونوا مايه
الف وكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم ازيد منها وبين ان يكونوا ازيد من ذلك فلا يسوغ الاخبار عنهم بانهم
مايه الف ولقايل ان يقول صاحب هذا الراي لا يلزم ان عدد هولا منحصر في هذين القسمين بل يجوز
ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيا منهما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا رام الراي كان له ان يقول هم مايه
الف وكان له ان يقول ازيد من مايه الف بريد انهم ليزيدون لكثرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص على انه [illegible]
الموجود الواقع انتهي ما في الشرح واقول هذا المعنى صرح به صاحب الكشاف ومن تبعه وعبارته اي اذا راها
الراي قال هي مايه الف او اكثر والغرض الوصف بالكثرة انتهي قوله ذكر ابن جني هو ابو الفتح عثمان بن جني
الموصلي النحوي قرا على ابي علي الفارسي وكان ابوه جني مملوكا روميا لسليمن بن فهد الازدي وقرا ديوان المتنبي
على صاحبه وشرحه وكان قعد اول امره للاقرا بالموصل فاجتاز عليه ابو علي وهو في حلقته فقال له تزببت وانت
حصرم فترك الحلقة ولازمه حتى تمهر كانت ولادته بالموصل قبل الثلثين والثلثمايه ووفاته في صفر سنه
اثنين وتسعين وثلثمايه قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم وتشديد النون بعدها يا انتهي وفي الشرح
في غير هذا الموضع هو باسكان اليا وليس منسوبا وانما هو معرب كني له في شرح المفصل للاسفندري قوله
ومثل نحو ان يكون غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى في الشرح فان قلت كان من حقه ان
ياتي بالعاطف فيقول ونحو قالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل ان تكون الواو عاطفة من كلام المصنف
والتمثيل بقالوا كونوا هودا او نصارى فان قلت التلاوة انما هي بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله
في احاديث منها قوله عليه السلام حين سيل عن الحمر ما انزل علي فيها شي الا هذه الايه الجامعه الفاذه من يعمل مثقال
ذره خيرا يره لذا في مواضع من صحيح البخاري قوله قال وهذا اولي من التعبير بالتقسيم في الشرح لم اتحقق
الى الان الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا وجد نافيه لول التقسيم تاتيا في محل
يسوغ الاتيان ما شيت من الواو واو ولكن استعمال الواو اجود انتهي واقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ان
التقسيم جعل الشي اقساما وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الاقسام سوا كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف او كلا
كقولنا بيتان صدور رماح او سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيين او اكثر وذلك لا يستدعي تقدم
ما يتناول وبعبارة اخرى التقسيم يقع في كلي المذكورات او كلها والتفريق يقع في المذكورات نفسها قوله كما الناس
مجزوم عليه وجازم البيت لعمرو بن براقة الهمداني يسلون الهم وبراقة امه واسم ابيه منبه وصدر البيت
وننصر مولانا ونعلم انه ومعني مجزوم عليه وجازم مجني عليه وجان قوله وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح
العدو بالشين المعجمه اي اصوبته الى جهته وكني بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر قوله اذا المعنى وقالت

فهو اعم من التقسيم عموما مطلقا

اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى يعني فلف بين القولين ثقه بان السامع يرد الى كل فريق قوله
قال الصفار اي عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة القايل ان يقول لما كان اللف بطريق الجمع كان المناسب
ان يكون التقسيم لذلك لان رد السامع مقول كل فريق الى صاحبه فيما اذا كان الامران مقولين دفعة او لا يفيد الا
مقوليه احد الامرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول احدهما لكن بعضهم هذا
بالتعيين وبعضهم ذاك بالتعيين قوله الثامن ان تكون بمعنى الا في الاستثنا وهذه ينتصب المضارع بعدها
باضمار ان قال الرضي بمعنى او في الاصل لاحد الشيين او الاشيا فاذا قصدت مع افاده هذا المعنى الذي هو لزوم
احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد او
سيبويه يقدرها بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شي واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده مقدر في
وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل وعند من تفسيره بالى ما
بعده بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى وقال ابن مالك تقديرها بالا وحتي في موضع او تقدير لحظ فيه المعنى
دون الاعراب والتقدير الاعرابي ان يقدر قبلها مصدر وبعدها ان الناصبه للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف
باو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وقال ابنه فان قلت فلم نصبوا الفعل بعد
او حتى احتاجوا الى هذا التاويل قلت لتفرقوا بين او التي تقتضي مساواه ما قبلها لما بعدها في الشك وبين او التي
تقتضي مخالفه ما قبلها لما بعدها في ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله باو في مقام الشك في الفعلين
تارة وفي مقام الشك في الثاني منهما فقط اخرى فاذا ارادوا المعنى الاول رفعوا ما بعد الواو واذا ارادوا المعنى الثاني
نصبوا ما بعد او ليوذن النصب بان ما قبل او ليس مثل ما بعدها في الشك بتحقق الوقوع او رجحه ولم يجز ان يكون
الناصب او لعدم اختصاصها فتعين ان يكون ان مضمره قوله وكنت اذا غمزت الخ الغمز بالمعجمه والزاي بعد د
عمرت الشي بيدي والقناه الرمح وقيل كل عصى مستويه وقيل كل عصى مستويه او معوجه وكعوب الرمح النواشز
في اطراف الانابيب والبيت من قصيده لزياد الاعجم في هجا شاعر كان بينه وبينه مهاجاه وقيل له الاعجم للكنة كانت
في لسانه ومعنى المعنى اذا اشتد على جانب قوم رايت ملينهم حتى يستقيموا اذ لو انقد الكسر لم يستقم بعد وقيل
المعنى من لم يصلح له الملاينه تولينا ه بالمخاشنه الا ان يستقيم ومثل المعنى اذا هجوت قوما ابيدهم بالهجا الا ان
يتركوا هجاي قوله ومنها قول اخر سياتي بعني في باب الشرط من هذا الكلام قوله والتاسع ان يكون بمعنى الى
قال بدر الدين ابن مالك او التي ينتصب المضارع بعدها ان كان ما قبلها مما ينقضي شيا فشيا فهي بمعنى الى والا فهي
بمعنى الا قوله لاستسهلن الصعب الخ المنى جمع منيه وهو ما يتمناه الانسان والامال جمع امل وهو الرجا والمراد
هنا المامولات وانقياد ها حصولها وفي الشرح وانت خبير بان جعل او على بابها لعطف احد الشيين او
الاشيا ممكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا او الى نحو لاقتلنه او يسلم ولالزمنك او تقضيني حقي وهذا البيت
اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمره ماوله مع صلتها بمصدر وتعطف هذا المصدر على مصدر متصيد من الفعل
المتقدم اي ليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن لزوم مني او قضا منه وليكونن استسهال مني او ادراك للمني انتهي

واقول قد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير الاعرابي في هذا الباب وذكرنا عن الرضي ان او التي بمعنى
الا او الى مفيده لاحد الشيئين او الاشيا مع القصد الى مراخ ودهو هذا مخصص امكان كونها لاحد الشيئين او الاشيا
بمعنى جعلوها فيه بمعنى الا او الى فيه نظر اللهم الا ان يريد بمجرد احد الشيئين او الاشيا **قوله** نبه المحققون ان
او موضوعه لاحد الشيئين او الاشيا وهو الذي يقوله المتقدمون قال السعاقسي قال السهيلي وابن الصايغ او لاحد الشيئين
او الاشيا وانما وقعت في الخبر المشكوك من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لا انها موضوعه للشك
ولهذا يكون في الخبر من غير شك اذا اريد الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى اصلها لان المخير انما يريد
احد الشيئين واما التي زعموا انها للاباحه فلم يوخذ الاباحه من لفظ او ولا معناها وانما اخذت من صيغه الامر مع
قراين الاحوال انتهى **قوله** ومن العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغه افعل التخيير والاباحه ومثلوه بخذ من مالي
درهما او دينارا وجالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين واقول لا عجب
فان كلا من التخيير والاباحه قد يضاف الى صيغه الامر وقد يضاف الى او ولا يكون التخيير بها ولا الاباحه الا مع
صيغه الامر ولا صيغه الامر التخيير به ولا الاباحه لشيئين او اكثر الا مع او بعدها ولا معناها فلزم اتحاد مثاليهما
فحيث مثل بالمثالين للصيغه قطع النظر فيهما عن او وحيث مثل بهما لاو قطع النظر فيهما عن الصيغه قال التفتازاني في
التلويح ان التخيير والاباحه قد يضافان الى صيغه الامر وقد يضافان الى كلمه او والتحقيق ان كلمه او لاحد الامرين
او الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلاله القراين انتهى **قوله** اذ حصول ذلك مع تباعد
ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد لا شان بذلك عايده الى اشتباه السلام بالتوديع **قوله** والحق ان الفعل الذي
قبلها على معنى حرف الشرط في الشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدره اي لاضربنه مقدرا حياته او
مقدرا موته والمعنى لاضربنه على كل حال ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجاعه
انتهى **قوله الا بفتح الهمزة والتخفيف** احدها ان يكون للتنبيه قال ابن الحاجب تسميه حروف التنبيه
بهذا الاسم اولى من تسميتها حروف الاستفتاح لان اضافه الحرف في التسميه الى المعنى المختص به في الدلاله اولى من
اضافته الى امر ليس من دلالته والتنبيه من دلاله هذه الحروف بخلاف الاستفتاح الا ترى ان حروف الاستفهام
وحروف التحضيض ونظايرها لا ترى الاستفتاح بها ولم تسم حروف الاستفتاح انتهى **قوله** وافادتها التحقيق من جهه
تركيبها من الهمزه ولا وهمزه الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى وهذا
الذي قاله هو قول صاحب الكشاف وعبارته والا مركبه من همزه الاستفهام وحرف النفي لاعطا معنى التنبيه على تحقق
ما بعدها والكونها بهذا المنصب لا تكاد تقع الجمله بعدها الا مصدره بنحو ما يتلقى به القسم قال التفتازاني يريد ان الهمزه للاستفهام
بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمه تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه
كلمه لا مثل الا ان زيدا قايم وكذا الكلام في اما والا لتنزيلهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما انتهى وقال السعاقسي
بعد ما ذكر كلام الزمخشري واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه الا غير صالح للنفي لو
قلت لا ان زيدا منطلق لم يصح فيه لا ان زيدا منطلق وليس من تركيبهم بخلاف اليس ذلك بقادر لو قلت ليس ذلك بقادر

مع ربما لانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا للقسم واجاب عن كون
الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ اخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي
بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه لا ينقض عليه لان كلامه يقتضي الا تركيبه
انتهى **قوله** لا تكاد تقع الجمله بعدها اسم يكاد الجمله وتقع خبرها تقدم على اسمها تحمل الضمير ولا يصح ان يكون اسم
يكاد ضميرا عايدا على الا لانه يلزم ان يكون خبر يكاد غير رافع لضمير اسمها وهو ممتنع **قوله** وطلايعه طليعه الجيش
مقدمته ومن طلع قبله **قوله** اما والذي لا يعلم الغيب غيره هذا صدر بيت عجزه وتحيي العظام البيض وهي رميم
ووقع في ليس من النسخ هذا البيت بتمامه وبعده لقد كنت اختار الجوى طاوي الحشا محافظة من ان يقال لئيم
في الصحاح رم العظم يرم بالكسر فهو رميم وانما قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم لان فعيلا وفعولا قد يستوي
فيهما المذكر والمونث والجمع مثل رسول وعدو وصديق انتهى وفي الكشاف الرميم اسم لما بلي من العظام والرمه
والرفات فلهذا لم يونث والجوى خلو البطن ويروى القرى وهو الاحسان الى الضيف والحشا بالحا المهمله والشين
المعجمه ما اشتملت عليه الضلوع والطاوي الجايع من طوى بالكسر يطوى بالفتح طوى جاع واللئيم الذي لا اصل التسميح
النفس **قوله** والثاني التوبيخ والانكار اي التوبيخ على النفي والانكار عليه وفي الشرح المفيد للانكار التوبيخي
هو الهمزه لا مجموع الا والنفي لمفاد بلا باق على حاله نفي السنين عدم الطعان وعدم الفرسان وعدم الارعوا امر
ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك ووجه بانهما حرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فان الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ
واقول الهمزه تفيد الانكار التوبيخي وكلمه لا تفيد النفي فمجموع الا يفيد الانكار التوبيخي على النفي وهو مراد
المصنف وفيه نظر لان ظاهر كلامه ان كل وجه من هذه الوجوه الاتيه حرف واحد دال على ما ذكر له لا حرفان
على ما يشهد له قوله وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم اذ لا يكاد احد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع
النفي **قوله** الا طعان الخ الطعان مصدر طاعن بالرمح والعاديه من العدو وهو الاسراع اي مسرعه الى الحرب او من
العدوان وهو الظلم اي ظالمه لخصومها والتجشو بالجيم والشين المعجمه خروج النفس من الفم عن امتلا المعده والتنابيه
جمع تنور وهو ما يخبز فيه **قوله** الا ارعوا الخ ارعوى فلان عن القبيح اي كف عنه والشيبه الشباب من قولهم
شبت النار اي توقدت وهو زمان الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمسين وثلاثين او اربعين سنه بحسب الاوجه
والالام اللوم والمشيب قال الاصمعي هو دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن **قوله** الا
عمر ولى الخ يراب مساه كنيه فراسا لنه بهمزه مفتوحه فموحده اي يصلح واثات مثلثه من همزتين دواخر تاما نبت
اي فسدت **قوله** وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وجه الرد ان معنى البيت هو الاستفهام
عن انتفا الاصطبار فيكون لا فيه حرفا واحدا لا على الاستفهام عن النفي وفيه نظر لجواز ان الهمزه فيه للاستفهام سوا
كان ثم فيه منقطعه بان يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم اضرب عنه واستفهم عن الجمله او متصله بان يكون طلب تعيين
احد هذين الامرين وفي الشرح وفي كلام المصنف نظر من وجهين الاول انه اخبر بان الاستفهام عن النفي
معنى لا وليست الا استفهاما عن النفي اصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزه وحدها الثاني ان الاستفهام
متى كان مفادا بالهمزه والنفي مفادا بلا لزم ان يكون مجموع الا كلمتين والكلام انما هو في الحروف المفرده بالاصاله او التي حصل

لها بالترتيب معنى تعد به في المفردات واقول الجواب عن الاول ان الهمزة في كلامه بمعنى المنفي والهمزة
اذا كانت للاستفهام ولا للنفي فان مجموعهما للاستفهام عن المنفي ولا يخفى ما فيه وعن الثاني بعد تسليم انها لم
تعمل لها بالترتيب معنى تعد به من المفردات انا لا نسلم ان المصنف نما ذكر الحروف المفردة بالاصالة والتي
حصل لها بالترتيب معنى تعد به من المفردات بل ذكرها ايضا غير ذلك لكن على سبيل التبعية لها لا على سبيل الاصالة
بان يترجم له **قوله** وعلى هذا يكون في الشرح يكون معطوفا على محذوف يدل عليه السياق والتقدير
وعلى هذا يتصل الكلام فيكون وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان بنينا على هذا
فيكون الفاء رابطة للجواب لكن يقدح فيه فان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء ويكون صالحا لو وقع شرطا
فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في الاية
خبر مبتدا محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فلم لم دخلت الفاء ومثل هذا في ترتيب المصنف
متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا واقول في كلامه نظر اما اولا فلانا ان
سلمنا ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط فلا نسلم ان كل ما نظر فيه الى معنى الشرط ياخذ حكم صريح الشرط واما
ثانيا فلانا لا نسلم ان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء منه بل اذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا يجوز فيه
اثبات الفاء وعدمها قال ابن الحاجب في كافيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء وان كان
مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء وقال الرضي المضارع المجرد والمصدر بلا يجوز فيهما الفاء وتركه
اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يوثر الاداة في معناهما تاثيرا ظاهرا اما التاثير في
نعلت واما تركه فلانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على الصحيح والاداة خصصتهما بالاستقبال فهو نوع
تاثير قال وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فمذهب سيبويه تقدير مبتدا فيه لتكون الجملة اسمية وقال
المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدا لم يدخل
عليه الفاء قال الرضي وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع سقط هذا التوجيه المذكور للايتيسيه
ثم قال وان تبت كما ان عبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير
الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة انتهى واقول هذا الكلام الاخير ظهر يعني
قول الشارح فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا **قوله** والجملة صفة على اللفظ يعني فيكون
في محل نصب وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها كذا
عامله محله لها **قوله** ولا يكون مستطاعا خبرا او نعتا على المحل يعني على محل المرفوع ولذا لا يجوز نصبه نعتا على محله
المنصوب لان لا تعمل على ان تعمل اسمها المبني رفع ونصب لذا قال الرضي **قوله** ويختص الا هذه بالفعلية
الخبرية وسيصرح المصنف به بعد هذا قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التحضيض معناها
في وجهها ذلك اصرفت الى دخول الفعل بعدها وقال الرضي ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها
كثيرا ما تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات

وقلما استعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب
منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض انتهى **قوله** الا رجلا جزاه الله خيرا الخ قال السيرافي في بيت المثلثة
ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن من بات الشيء اي استخرجه ورد بان بعده
ترجل لمتي وتقم بيتي واعطيها الاداوة ان رضيت ~~والقصيدة كلها بالمثناة الفوقية~~ وفي الصحاح المحصلة
المرأة التي تحصل تراب المعدن وانشد هذا البيت وقال كله تضمين يعني فيه العيب المسمى بالتضمين وهو افتقار
اخر البيت الى ما بعده ورواه برفع رجل ثم قال ويروى الا رجلا بتقرصات لي رحلا ويروى الا رجل يعني الا من رجل
وفي الشرح الذي يظهر في توجيه الرفع ان يكون رجل فاعلا بفعل محذوف تفسيره المذكور اي الا يدل
رجل وفي توجيه الجر ان يكون على تقدير الا ولا له رجل فحذف المضاف وابقي المضاف اليه على حاله كما في قراءة
من قرا والله يريد الاخرة بالجر اي ثواب الاخرة انتهى ويبيت بالمثناة الفوقية مضارع بات والله بكسر اللام وتشديد
الميم الشعر المجاوز شحمة الاذن وتقم بالقاف المضمومة بمعنى من قممت البيت كنسته والاداوة المطهرة وتضا
ثوبه خلقه قال الازهري والبيتان لاعرابي لم يرد التحضيض وانما اراد ان يتزوج امراة بمتعة **قوله** والا على
هذا للتمني لان ما بعدها ليس بمضارع ولا ماض معنى وانما هو دعا **قوله** لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة
وانما قصده طلبه في الشرح فيه نظر لان الدعا يشعر بالطلب في بعض المقامات يعني طلب غير المدعو
به لقول السايل رحم الله امرا اعانني وهو ههنا كذلك انتهى واقول فرق بين اشعار الكلام بشي وبين كونه مقصودا
منه وكلام المصنف في الثاني لا في الاول ولا شك ان حذف الفعل الدعائي على شريطة التفسير واتساع الكلام معه
بالا يقتضي الاعتنا بالدعا والقصد اليه وان اشعر بطلب الرجل المدعو له وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة
العاشرة من الباب الخامس وذكر اضمار الخليل واضمار غيره اولى لان اضمار الخليل يقدر فعل غير مذكور واعترض
على اضمار غيره بتلا به امور واجاب عن الاول منها والثاني دون الثالث وهو ان طلب رجل هذه صفته اهم من الدعا
له **قوله** فيرد وده لقوله تعالى وان امرؤ هلك ليس له ولد لان ليس له ولد صفة امرؤ وقد فصل بينه وبين موصوفه
بجملة هلك المفسرة وفي الشرح فيه نظر لاحتماله ان يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر في هلك كما صرح
به بعض المعربين انتهى واقول الذي صرح به هو ابو البقا فانه قال ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر
في هلك انتهى لان صاحب الكشاف لم يرض له فانه قال ومحل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ورد انفه
ابو حيان على ذلك وقال التفتازاني لان المعنى وان كان على التقدير لكن ذو الحال امرؤ وهو نكرة غير مخصوصة
واما ضمير هلك وهو مفسر غير مقصود وربما يدعي انه لا ضمير فيه لانه تفسير للفعل فقط **قوله** ثم الفصل بالجملة
لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا يكون صفة لانها الشاية وفي الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع
الفصل بالجملة لجواز ان لا تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجلا اي الا رجلا مقولا له جزاه الله خيرا **الا بالكسر والتشديد**

قوله وانتصاب ما بعدها في هذه الاية ونحوها بها على الاصح هذا مذهب المبرد والزجاج وممن
صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك ووجهه ما قاله الرضي ان الا مقومة لمعنى الاستثناء ومحصلة له والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي وان الا نائبة عن استثني كان حرف النداء نائب عن انادي وقال البصريون
العامل الفعل المقدم او معناه بتوسط الا لانه هي تتعلق به الفعل معنى وقد جا بعد تمام الكلام فشابه المفعول
قوله ويبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاني احد الا زيد قال الرضي قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب
الضمير والجواب انه لم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه انتهى قوله
وانه يخالف البدل منه في النفي والايجاب هذا الاعتراض لثعلب وقد اجاب عنه السيرافي بانه بدل
في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف والصفة فيهما نحو مررت برجل
لا كريم ولا لبيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو يقوم زيد لا عمرو واجاب عنه ايضا ابن عصفور بان الا مع ما
بعدها بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد فكانك قلت ما قام غير زيد قوله الثاني ان يكون بمنزلة
غير لا يريد ان الا بمنزلة غير من كل وجه ولا منزلتها في الاسمية لما في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى
لا فارض ولا بكر انه لا قائل باسمية الا التي بمنزلة غير وانما يريد انها بمنزلة غير في مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا
او صفة قال الرضي اصل غير ان تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير
زيد واما بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به واصل الا التي هي ام ادوات الاستثناء مغايرة ما بعدها لما
قبلها نفيا او اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت الا على غير في الصفة فصار ما بعد الا مغايرا
لما قبلها ذاتا او صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا او اثباتا وحملت غير على الا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا
لما قبلها نفيا او اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا او صفة الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غيرا
اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الا قوله لو قلت قام رجال الا زيد لم يصح
اتفاقا هكذا وقع ذلك الاتفاق في غالب النسخ واعترض عليه بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات
لا يستغرق وهو ليس متفق عليه وانما هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازاني في التلويح واما من جهة ان المستثنى
يجب دخوله في المستثنى منه وهو ايضا ليس متفق عليه فان بعض الاصوليين والمبرد يكتفون بجواز دخول المستثنى
في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات
لا يستغرق لكن لما كان القول باستغراقه في غاية من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق قوله ويرده
انهم لا يقولون لو جاني ديار الرسم ولا لو جاني من احد الرسم ولو كانت بمنزله النافي لجاز ذلك يمكن الجواب
عن هذا بان التفريغ والبدل في الاستثناء اتسع فيهما ما لم يتسع في ديار ومن الزايدة ولا يلزم من امتناع وقوع
ديار ومن الزايدة بعد لو امتناع وقوع التفريغ والبدل في الاستثناء بعدها وانما قلنا انه اتسع في التفريغ والبدل
ما لم يتسع في ديار ومن الزايدة لان ديارا يشترط فيه صريح النفي ومن الزايدة شرطها صريح النفي او النهي او الاستفهام

بهل والتفريغ والبدل في الاستثناء يشترط فيهما كون الكلام غير موجب وفسر غير الموجب بالنهي والاستفهام
والنفي الصريح او المأول وقال ابن الصايغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا في الثاني على قول من جوز دخول
لو في حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي ولو سلم عدم الجواز فقد يقال ان لو وان افادت النفي فهي مع ذلك
تفيد ان جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها وكما يمتنع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب
يمتنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب انتهى وفي الشرح للمبرد انه يقول لو جعلنا على اجرأ أي ديار
مجرى النفي الصريح واجزنا التفريغ فيه قال الله تعالى فأبى اكثر الناس الا كفورا وقال ويابى الله الا ان
يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال ابى ديار المجيء وابى من احد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا انتهى
وقال الرضي اجاز المبرد رفع اسم الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشي لامتناع غيره وهذا كما اجرى
الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى
عدم اجراء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت انتهى قوله وابن الضايع
هو بضاد معجمة وعين مهملة علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي قال ابو حيان سمعت عليه دروسا
من كتاب سيبويه وكان قد اخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل امعن فيه وجمع بين
شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق
توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة قوله قلت وليس كما قالاه لان المعنى يصح بدون كون الا بمعنى غير
التي يراد بها البدل والعوض لان الوصف بالا في الاية مؤكد صالح للاستغناء عنه ولانه لو كانت الا في الاية بمعنى
غير التي يراد بها البدل والعوض لكان معنى الاية لا يصح معناه اذ لو كان فيهما الهة بدل الله وعوض منه لفسدت
السماوات والارض وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما الهان هو الله تعالى والاخر لم يفسدا وذلك باطل قوله انتهت قال
اناخ الجمل بركه والبلدة الاولى الصدر والثانية الارض وبغام الناقة بغين معجمة والموحدة التحتية وبالميم صوتها الذي لا تفصح
به قوله لو كان غيرنا سليمى منا ديكون فيه الا داة والدهر نصب على الظرف وهو خبر كان والصارم السيف
القاطع والالد المدلى من السيوف ما كان ذا ماء ورونق قوله وهو لا يجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد هذا جواب
عن سؤال مقدر هو ان مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالا جمعا او شبهه
لان رجلا نكرة في سياق لو الجارية مجرى النفي فتعم فكل رجل يكون شبه جمع قوله ونظيره في ذلك الجمل والظروف
فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها يعني الا اذا كان الموصوف بعضا من مجرور بمن او بفي متقدم
عليه فالاول نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنه قوله تعالى ومنا دون ذلك اي ومنا فريق دون
ذلك والثاني كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اي لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم
فحذف الموصوف وهو احد وكسر حرف المضارعة من تاثم وابدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو
الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف قوله والثاني انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء قال
الرضي مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال كقوله ما اتاني احد الا زيد

والجواب عن هذا ان معنا لا ينبغي عدا المفهوم لان معناها لو كان فيهما عدد من الالهة دونه او به يبطل لانه وحده تعالى افسد السماء والارض وذلك ظاهر

ان يكون الا زيد بدلا وصفه وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت وقوله عليه السلام
الناس كلهم هالكون الا العالمون قوله نحو زعندي درهم الا دانق الدانق بدال مهملة ونون مكسورة وقد تفتح
وقد يقال داناق بالف بعد النون وهو سدس الدرهم فان قيل كم مقدار ما اعترف به قايل هذا الكلام
اجيب بانه درهم كامل فان قيل ينبغي ان يكون درهما ينقص سدسا لان ما بعد الا وهو دانق مطابق في
الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا طابق ما قبلها فالوصف مخصص واذا كان
الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا اجيب بان الدرهم لما كان ستة دوانق لم يطابق ما
بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصصا قوله وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة
الاية ولمثال سيبويه يعني ان كون الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثنا مخالف لقول النحاة في قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ان الا صفة ولتمثيل سيبويه بالا الصفة بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا فان
كلا من الاية والمثال لا يصح الاستثنا فيه قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان نجمان معروفان قريبان من
القطب الشمالي وعمل الا هنا للاستثنا على لغة من يلزم المثنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضي قال الاندلسي
منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته والتقدير الا ان يكون الفرقدان ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد
الحروف التي تذكر في نواصب المضارع انتهى قوله والوصف هنا مخصص وذلك لان معنى ما قبل الا كل اخوين
يفارقان فما قبل الا مطابق لما بعدها في التثنية قوله حراجيج الحراجيج الطويلة بمهملة فراء فجيمين بينهما
مثناة تحتية جمع حرجوج بضم المهملة وهي الناقة الطويلة والخسف الذل وترمي عطف على مناخة والمراد بالبلد
هنا الارض والقفر المفازة لا ماء فيها ولا نبات قوله وابن مالك وحمل عليه كذا وقع في غالب النسخ بواو قبل حمل
وانما لم يذكر ابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن
مالك حمل بغير واو قوله اري الدهر الا منجنونا باهله هذا صدر بيت عجزه وما صاحب الحاجات الا معذبا
والمنجنون الدولاب الذي يدور بما عليه والتقدير الا يدور دوران منجنون والا معذبا اي معذبا لذلك
المصنف في اوضح المسالك قوله ثم ان ثبت روايته فيتخرج على ان اري جواب لقسم مقدر معنى لا يكون حذف لا
الثانية على القياس وفي الشرح وقوله فيتخرج خبر مبتدا محذوف يعود الى الرواية اي ان ثبت روايته فهو يتخرج
على حد قوله ومن عاد فينتقم الله منه واقول قد عرفت ان مثل هذا الكلام عند قوله وعلى هذا يكون فلا تطول
باعادته قوله ويقال غلط قال الاصمعي ذو الرمة غلط اذ لا يقول جاء زيد الا راكبا قوله ومناخة حال يعني
من الضمير في سفك وقد جاء بالرفع ايضا على انه خبر مبتدا محذوف اي الا هي مناخة قوله وهذا فاسد لبقا
الاشكال يعني الذي لاجله جعلت الا في البيت زايدة وهو وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب فان قيل
ليس الاشكال باق فان الاستثنا المفرغ يصح في الايجاب اذا حصلت الفايدة وكان المستثنى فضلة كما صرح به
ابن الحاجب واذا كان مناخة حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه عمل ما قبل الا فيما بعدها مناخة
ان كان مناخة حالا من الضمير في سفك لان على الخسف متاخر عن سفك وصرح جمع بان ما قبل الا لا يعمل فيما
بعدها الا اذا كان المستثنى منه او صفته ويلزم تقدم الحال على عاملها المعنوي ان كان مناخة حالا سفك ح

من المستثنى الجامد والمجرور قوله ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكر في شرح التسهيل من اقسام الا
قوله لم يعد ابن مالك من اقسام الا ولا قال والا على اقسام وذكر ابن مالك الاسم الا بتصرفه وانما قال
عند الكلام على تعريف المستثنى بانه المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما بمعناها بقولي
بالا متعلق بالمخرج واحترزت بذلك من الا التي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم
كقوله تعالى الا تنصروه والزايدة على مذهب الاصمعي وابن جني انتهى الا بالفتح والتشديد قوله
هلا كان هو اي الشان فان قيل قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان ضمير الشان موضوع لتقوية
الكلام فلا يناسبه الحذف اجيب بان ذلك في الحذف استقلالا لا اتباعا وهنا الحذف تبع لكان قوله
وعلى الاول فهي بدل من كتاب ويجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف اي هو ان لا تعلوا قوله واللام متعلقة
بيهتدون ويجوز ان يتعلق بيصدهم وان يتعلق بزين الى قوله نحو قرات القران من اوله الى اخره الي
القرينة هنا ذكر الاخر وجعله غاية وفي الشرح القرينة هنا كون الكلام مسبوقا بحفظ القران كله وقوله
مناف لخروج الغاية انتهى وما قلناه اولى لتناوله نحو بعته هذا الحايط من اوله الى اخره ومما دلت القرينة
على دخول ما بعدها قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والقرينة هي العلم بانه لا يسرى به الى بيت المقدس
ولا يدخله قوله او على خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل القرينة هنا ما يتصل عن هذا النص وهو النهي عن
الوصال والمنع منه فلو لم تخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه هنا غاية للصيام لكونه ممتدا لا للاتمام لانه
فعل الجزء الاخير وهو لا يمتد والمغيا لا بد ان يكون ممتدا قوله وكونظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت
هنا في حكم ما قبلها لوجب الانتظار حالة الميسرة ايضا وذلك يؤدي الى عدم المطالبة وتفويت حق الداين قوله
وذلك اذا ضممت شيا الى اخر يعني في كونه محكوما به على شي او محكوما عليه بشي او متعلقا بشي سواء كان من
جنسه او لم يكن قوله ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال لان زيدا لم يضم الى اخر في شي مما ذكرنا انه يضم اليه
فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز الى زيد مال اعتراضا على كون الى بمعنى مع مع كونه قال ولا يجوز الى
زيد مال تريد مع زيد مال ولو كانت الى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما جعلناه لبيان ما احترز عنه بقيد
الضم لانه وقع احترازا به في كلام الفرا فانه قال وانما تجعل الى كمع اذا ضممت شيا الى شي كقول العرب الذود الى
الذود ابل وان لم يكن ضم لم يكن الى كمع فلا يقال في مع فلان مال الى فلان مال انتهى قال الرضي والتحقيق ان
الى هذه يعني التي قيل انها بمعنى مع للانتهاء نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مضيفوها وقوله تعالى
الى المرافق اي مضافة اليها وقولهم الذود الى الذود ابل اي الذود مضافة الى الذود انتهى والذود من الابل ما بين
الثلاث الى العشر وهي مونثة لا واحد لها من لفظها وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة وفي الجنى الداني وتاول
بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وابقا الى على اصلها والمعنى في قوله من انصاري الى الله من يضيف نصرته الى
نصرة الله وانه في هذا ابلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك ولا بد بخلاف

الي فان نصره ما دخلت عليه محققه واقعه مجزوم بها اذ المعنى علي النصمين من نصف نصرته الي نصره فلان

انتهي قوله بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل يعني بعد فعل تعجب او اسم تفضيل من الحب

او البغض ففي العباره ادنى تسامح وقد يقال المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما تبعنا كلامه هذا لما

قال ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه تقول وللتبيين على المتعلقه في تعجب او تفضيل بحب او بغض مبينه

لفاعليه مجرورها قوله فلا تتركني بالوعيد الخ الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفي الصحاح والقار

القير وقيرت السفينه طليتها بالقار قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الي يوم القيمه

انما قال يمكن لاحتمال ان يكون الي في الايه للانتها وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو ما يتعدى بالي قوله محذوف

وقلب لانه حذف الحال اعني مغافا وادخل الباعلى غيرما حقها ان تدخل عليه لانه ادخلها على الضمير الذي كان

مستترا في مطلي ورفع القار بمطلي وكان حقها ان تدخل على القار وترفع الضمير بمطلي قوله وقال ابن عصفور

هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال الرضي ان معنى مطلي به القار اجرب كانه والتاريه تعدي بالي قال

الله تعالى وكره اليكم الكفر وفي الشرح ولو قيل ان الي متعلقه بمحذوف هو حال من اسم كان جا في

قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي اي كانني في حالة كوني مبغضا

الي الناس بسبب الوعيد جمل اجرب طلي به القار اي جعل فيه او الصق به ويدل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده

من الصفات الموجبه للكراهيه لكان وجها انتهي واقول هذا بعينه هو التاويل الذي نقله المصنف عن

بعضهم الا ان ذلك التاويل فيه قلب وما اول الشارح لا قلب فيه والحال المقدره في ذلك التاويل مغافا وفي تاويل

الشارح مبغضا قوله تقول وقد عالت الخ عاليت علوت والكور بضم الكاف وبالرا الرحل وسقى بالمثناه

التحتيه المضمومه والسين المهمله الساكنه والقاف المفتوحه ويروى بفتح المثناه التحتيه والواو مضارع روي

بكسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى ايركبني فلا يمل ولوي قوله ام لا سبيل الخ الرحيق من اوصاف الخمر

والسلسل بمهملتين وكلاهما بمعنى السهل الدخول في الحلق وفي الشرح معنى اشهي الي احب الي وقد عرفت ان

الي المتعلقه بما يفهم حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا يكون الي في البيت مبينه

لفاعليه مجرورها وليست مما نحن فيه واقول قد قدرنا فيما سلف ان الي التي للتبيين متعلقه بفعل

تعجب او اسم تفضيل من نحو الحب او البغض والتي في البيت ليست كذلك بل متعلقه باسم تفضيل من الشهوه

قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللغه تحرك اليا في الاصل اجاب ابن الصايغ عن هذا بان سكون اليا في هوي

عارض للاستثقال واصلها الحركه واقول في هذا الجواب نظر لان سكون العارض للاستثقال هو

سكونه عن الحركه الاعرابيه وما نحن فيه ليست هي له في الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست معربه

اي بالكسر والسكون قوله واذا قيل اي والله ثم اسقطت الواو جاز سكون اليا وفتحها وحذفها

اما سكونها فقال الرضي للمبالغه في المحافظه على حرف الايجاب بكون اخرها عن التحريك والحذف وان

٣٦

كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجراهما مجري كلمه واحده فالضالين كما في ها الله وهو ايضا

من خصايص لفظة الله اسمي واما فتحها فتبيينا لحرف الايجاب واما حذفها فللساكنين قوله وعلى الاول

فيلتقي ساكنان على غير حدهما اي على غير حد التقايهما لان الحد لالتقا الساكنين لاجل جواز التقايهما

ان يكونا في كلمه ويكون الاول منهما حرف لين والثاني منهما مدغما في اخر نحو دابه وخويصه وحروف اللين

الالف والواو واليا السواكن سوا كان قبلها حركه من جنسها او لم يكن اي بالفتح والسكون قوله

الم تسمع الخ عبد مرخم عبده والردن الحسن والغني وذات اسم امراه والشعر بدل بطر الي انه اسم لعربه ونغر وين

نظر الي انه جمع نغيره والهديل بالمهمله صوت الحمام قوله وقد تمد الفها حكى ذلك الكسائي وقال بعضهم يجوز

مدها اذا بعدت المسافه فيكون المد فيها دليلا على البعد قوله وحرف تفسير وهي اعم من ان المفسره لانها تدخل

على الجمله والمفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شرطا تقدم الكلام عليها وقد يتوهم ان اي التفسيريه

اسم فعل معناه عوا وافهموا قوله لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دايما ولا عاطفا ملازما لعطف الشي على مرادفه

انما قال دايما لان الواو تصلح للسقوط في بعض الاوقات اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر او

بين الصفات نحو الي الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبه في المزدحم وانما قال ملازما لان العاطف قد

يعطف الشي على نفسه نحو وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وقد يعطف الشي على مرادفه نحو

والفي قولها كذبا ومينا قوله وترميني بالطرف الخ ترميني بالطرف اي تشير الي به وتقليني اي تبغضني

يقال قلاه قلا وقلا بكسر القاف مع القصر والمد قوله لان اذا ظرف لقول يعني وفاعل تقول المخاطب فلا بد ان

يكون الفاعل فيما اضيف اليه اذا قوله اذا كنيت باي الخ كنيت سترت والبا في باي للمصاحبه او الاستعانه وهي

متعلقه بمحذوف دل عليه تفسره وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب على الحال من فاعل كنيت ولا يجوز ان يكون متعلقه

بتفسره المذكور لانه يلزم تقدم معمول الصفه على موصوفها لان تفسره المذكور صفه لفعل ولا ان يكون متعلقه بكنيت

لان ايا ليست مكنيا بها عن شي لان الكنايه في الفعل الذي قبلها لانها وفعل منصوب بتفسر المحذوف بنا على انه

منزل منزله اللازم او على التنازع بينه وبين المحذوف واعمال الثاني وهو المحذوف كما هو المختار عند البصريين قال ابن

الصايغ وفي قوله وان تكن باذا الخ ما يفسره مناقشه وهي ان المفسر ليس باذا بل ما بعدها وجوابها ان البا فيه للمصاحبه

اي بفتح الهمزه وتشديد اليا قوله سطرت نصرا الخ هذا البيت للفرزدق وسطرت بمعنى تكبر ونصر بالمهمله

هو نصر بن سيار ملك العراقين والسماكان كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وللاخر السماك الرامح واستهلت

صبت والمراد بالرجع ماطره والضمير لانها يعود على الامر من اللذين احدهما نصر والاخر السماكان قوله وموصوله

نحو لننزعن من كل شيعه ايهم اشد التقدير لننزعن الذي هو اشد قال سيبويه وعلة بنايها ان الصدر لما

حذف صار اي مشبها لاخواته الموصوله قال الرضي وذلك لان شيا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع

اليها فبادني سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما حذف

من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف قال وقال سيبويه ايضا الاعراب مع حذف الصدر لغة
جيدة وقد جاء في الشواذ ايهم اشد بنصب اهم وذلك انه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف احد جزءيها
وبقي ما هو معتمد الفائدة وهو الخبر **قوله** وخالفه الكوفيون يعني خالفوا سيبويه في ان اي في نحو الاية
موصولة على قراءة الضم اذ كان ايا الموصولة اذا اضيفت وحذف صدر صلتها بني على الضم لان ان ايا
يكون موصولا ولا يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ايا الموصولة معربة دائما **قوله** فانه سلم انها تعرب
اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت قال الرضي قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل
يرجح جانب على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد
قوله وزعم هؤلاء اي مخالفو سيبويه وهم الكوفيون وجماعة من البصريين **قوله** ويرد اقوالهم ان
التعليق مختص بافعال القلوب هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب يونس جواز التعليق في غير افعال
القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع رد على الخليل وقوله وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب
رد على الكسائي والاخفش في قولهما تجوز زيادة من في الايجاب والعبارة فيها لف ونشر غير مرتب **قوله**
وقول الشاعر هو فاعطف على ما عل يردى وجملة يردي في محل نصب على الحال وهو رد على الجميع او هو مبتدأ
وجملة يردي خبره والجملة مستانفة للرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يعلق بيان للرد على يونس وقوله
ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته للرد على الخليل وقوله ولا يستانف ما بعد الجار للرد
على الكسائي والاخفش لانهما قالا ان ايا وما بعدها جملة استفهام مستانفة **قوله** وجوز الزمخشري وجماعة
كونها موصولة مع ان الضمة اعراب في الشرح لا اعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على ان الزمخشري جعل
ضمه اي في هذه الاية اعرابية على الصفة المذكورة والذي في الكشاف بنصه واختلف في اعراب ايهم اشد فعن الخليل
انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وسيبويه على انه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلته
حتى لو جيء به لاعرب وقيل ايهم هو اشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا
اي لننزعن بعض كل شيعة وكان قائلا يقول من هم فقيل ايهم اشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة ايهم
هل هي ضمة اعراب او بناء انتهى واقول لا نسلم ان قول المصنف مع ان الضمة اعراب من كلام الزمخشري
وانما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه واضافة هذه المقالة مع غيرها الى الزمخشري وغيره لا يقتضي انها من
كلام الزمخشري لجواز ان تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز ان يكون المصنف اطلع عليه في غير الكشاف كحواشيه عليه
ولو سلم فيجوز ان يكون المصنف اخذه من قوله ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة الى اخره فان قوله هذا
بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع اي في الاية على الحكاية وعن سيبويه على البناء كالنص على ان المراد جواز ارتفاعها على الاعراب
على تقدير الموصولية **قوله** وفيه تعسف ظاهر هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأ في المكتنفين بالموصول
وفي الشرح والظاهر ان لا تعسف لان كلا من هذه الامور التي جمعت جار على القواعد واقول
ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد حتى يقال ان كلا من هذه الامور التي جمعت جار على القواعد وانما

المراد به كثرة الاعتبارات والتقديرات وان كان كل واحد منها جاريا على القواعد وكثيرا ما يطلق على ذلك
تعسف **قوله** ولا اعلمهم استعملوا ايا الموصولة مبتدأ في الشرح هذا الكلام ان كان من تمام الاعتراض
على الزمخشري فمشكل لان ايهم على رايه خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من احكام اي الموصولة فهو غير
مناسب لانه ادخال امر اجنبي بين امور متناسبة واقول هو جواب عن ايراد يرد على المصنف في تقريره
كلام الزمخشري بانه حذف من الاية مبتدأ ان مكتنفان لاسم موصول وذلك الايراد هو ان هذا مبني على كون اي
خبر المبتدأ محذوف وليس ذلك بمتعين لجواز ان تكون مبتدأ محذوف الخبر فاجاب بان ايا الموصولة لا تكون مبتدأ
قوله وهذا باطل برسم الضمير متصلا باي فيل عليه كم في الرسم من اشيا خارجة عن القياس فيجوز ان يكون
هذا منها **قوله** والخامس ان يكون وصلة الى نداء ما فيه ال نحو يا ايها الرجل وذلك لانهم استكرهوا اجتماع اداتي
التعريف فيما ولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم محتاج الى ما يزيل ابهامه يصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي
الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا انقطع عن الاضافة واسم
الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا
يحتاج الى الوصف بخلاف اي فكان ادخل في الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا اي بل لزم ان يردف بما يزيل ابهامه
وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي ومجموعه ونحوهما وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف
بذي اللام نحو يا هذا الرجل **قوله** ويرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه قال ابن الصائغ ابو الحسن الاخفش يقول
بوجوب الحذف هنا لان ما بعد اي عوض عن ذلك المحذوف والحذف للعوض كما حذف **قوله** ولما ان يجيب عنهما
بان ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع اذا كان بمعنى موصولا وجب حذف عائده ووجب كون صلته جملة اسمية وفي الشرح
وللقائل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في لا سيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها توصل بظرف
وبجملة فعلية واقول هذا عجيب من الشارح لان الذي نقض به المصنف انما هو ما في لا سيما زيد بالرفع لا ما في لا
سيما مطلقا حتى يقال ان ما في لا سيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية **قوله** ولا يكون اي غير مقطوعة عن الاضافة
مضاف اليه البتة يعني لا لفظا ولا معنى وهذا رد اخر على الاخفش في قوله ان ايا يكون نكرة موصوفة لان قوله
ذلك يقتضي انها عند الاضافة لفظا ومعنى **قوله** ارايت اي سوالف الخ السوالف جمع سالفة وهي ناحية مقدم العنق
من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة والقلت بفتح القاف وسكون اللام وفي اخره مثناة النقرة يقال قلت العين
لنقرتها والترقوة العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق وهو فعلوة ولا يقل ترقوة بالضم كذا في الصحاح واللوي
بكسر اللام والقصر وزنه ود بفتح الزاي موضعان وبرزت خبر اي والجملة علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام **قوله**
وهي حال مقدرة في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود
يقع في ثلاثة ايام بعده اي بعد الوصال والمعنى ما سرتني يوما بوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في
ثلاثة ايام بعد ذلك اليوم فان الاخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور ولك ان تقول ان قدرت الحال بين المنقول
انتهى واقول هذا التقدير يقتضي ان ثلاثة معمول لصدود ويلزم على ذلك تقديم معمول المصدر عليه وهو

لا يجوز نعم قال الرضي الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه **قوله** وفيه بعد اي في عطف الجملة
الثانية في البيت على الاولى بفاء محذوفة لان ذلك ان سلم ثبوته في سعة الكلام ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي
قوله لحلو ترعى من ضمه ذي الحال في الشرح يجوز ان يكون التقدير لم ترعى بل انه مثل تصدود فيحمل
الى بعل اذ **قوله** ولها اربعة استعمالات وفي بعض النسخ اربع بغير تاء وجه الاولى ان استعمالات جمع لاستعمال
والثانية انه جمع لاستعمالة فان قيل قوله احدها والثاني والثالث والرابع يرجح الاولى اجيب بانه يجوز
ان يكون انث اولا باعتبار وذكر ثانيا باعتبار اخر **قوله** واذ قال ربك للملائكة في الكشاف واذ نصب باضمار اذكر
ويجوز ان ينتصب بقالوا انتهى قال ابو حيان والذي ذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا بها لا يجوز اذ لا يوجد من
كلامهم نحو احببت اذ قدم زيد وتخريج ما ورد مما يوهم ذلك على ان يكون اذ ظرفا لمحذوف يدل عليه المعنى اي اذكروا
حالكم او قصتكم اذ انتم وقد جاء بعض ذلك مصرحا به قال الله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال
التفتازاني واذ نصب باضمار اذكر بقرينة المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة استعماله
معه فان قيل هو من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا جوزوا كونه مجرورا باضافة الظرف اليه مثل يومئذ
وبعد اذ نجانا الله ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل اذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية
لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يابى المفعولية ايضا اذ لا يوجد في الكلام شيء مثل هذا على اذكر
الحادث يوم كذا ام الاحسن ان يجعل هذا الامر عطفا على محذوف قبله اي اشكروا النعمة في خلق الارض والسماء واذكروا ما
على تقدير انتصابه بقالوا فهو ظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة **قوله** والرابع ان يكون
مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة
المؤكد الى التاكيد انتهى وفي شرح الرضي واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظرف مضاف الى المضاف
في المعنى اي جملة محذوفة بدله منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت
وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه
بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد
بالوقت الاوان لان قوله اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت اي برهة الزمان ويوم الزمان
لم يكن ذلك بالسهل هذا كلام ابي علي قال الرضي والذي يقوى في ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر
مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم
يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة هذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة
معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيسهل
المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت كنا حينا لما اوهمت حذف المضاف
اليه وابدال تنوين حينا منه لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتمكن فلما قصدوا التنبيه
التباس تنوين العوض في يومئذ وحينئذ وساعتئذ بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة علي

الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل حقيقة
في اللفظ ما الحاجة الى جميع انواع الازمنة متعددا تحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين لقوله وانت اذ صحيح
فجيء به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ما يلي الظروف المبدل منها لان بدل الكل
مع تمامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين **قوله** ونحو
اذ انتبذت ظرف لمضاف الى المفعول محذوف ~~ولو حذفت الى وقيل ظرف لمضاف مفعول لكان حسنا فان القصة~~
هكذا رايناه في نسخ معتمدة واللام في المفعول للعهد والمعهود المفعول الموجود في الاية اعني مريم وفي الشرح الذي
ثبت في النسخ التي رايناها وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفت الى وقيل ظرف لمضاف
مفعول لكان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان
محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان
حسنا انتهى **قوله** ومن الغريب ان الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله عبارة الزمخشري في الكشاف وقرئ
لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه او بعثه اذ بعث فيهم فحذف
لقيام الدلالة او يكون اذ في محل الرفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما اي لمن من الله على المؤمنين
وقت بعثه انتهى قال التفتازاني مبنى الوجهين على ان كلا من اذ واذا جاء مستعملا ظرفا واسما بمعنى الظرفية هاهنا
المبتدا محذوف اي منه او بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه او الظرف
ان قدر بعثه وكما في المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا عليه اي اخطب اكوان الامير وقت كونه حاصلا اذا وجد
قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على الابتداء ومن من الله خبره اي من من الله وقت بعثه على طريقة نهارك صائم
واذا مرفوع على الخبرية اي اخطب اوقات الامير وقت كونه قائما وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفيه
اذا انتهى **قوله** ولا نعلم بذلك قائلا ما يرد عليه انه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى
عدم صحته على ان في شرح اللب وضوء المصباح ما يقتضي ان لذلك قائلا وهو واذ واذا لا يلزمان الظرفيه نص على ذلك سيبويه
في الكتاب واجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو يعني وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فوقع اذا هنا مبتدا وخبرا انتهى
لكن في نسبة هذه المقالة الى سيبويه نظر فان ابن جني وهو امام مطلع نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبه
الى غيره وايضا الرضي امام مطلع ولم ينسبها لسيبويه بل قال وعن بعضهم ان اذا التي ما بعده يقع اسما مرفوعا نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر على شاهد على ذلك من كلام العرب انتهى
نعم سيذكر المصنف في بحث اذا في الرابع من الامور التي ترد فيها لا ذكر ان العامل في اذا ما في جوابها من فعل او
شبهه ان ابا الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف اذا ووقوعها مبتدا وذكر ذلك ابو البقا ايضا عند قوله تعالى فاذا نقر في الناقور
قوله وكان حقه ان يقول اذ كان في الشرح عدل عنه لئلا ليفيد ان كلا من اذ واذا جاء مستعملا ظرفا واستعمل اسما غير ظرف
انتهى واقول يفهم من قول المصنف بعد هذا قياس الزمخشري اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا **قوله** ثم
ظاهره ان المثال يتكلم به لا يعني ان كلام الزمخشري ظاهر في ان اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما يتكلم به وان
كان محتملا احتمالا مرجوحا انه لا يتكلم به بان يكون مراده في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وفي

وبيان انه نظير نهارك صائم ان من من الله خبر عن الوقت في الحقيقة خبر عما اضيف الوقت اليه وهو بعثه كما ان صائم خبر عن النهار وهو في الحقيقة خبر عمن اضيف النهار اليه

الشرح ويظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في
قولهم واقول انما قال في قولك لانه لو قال في قولهم لزم ان تكون العرب به تكلموا وهو عدم تكلمهم بنظيره
طلبني عدول الزمخشري عن قولهم الى قولك دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا **قوله** والمشهور ان حذف الخبر
في ذلك واجب اي والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب في كلامهم هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدا افعل
تفضيل مضافا الى مصدر وبعده حال لا يصح ان تكون خبرا عن ذلك المبتدا وانت خبير بان فيما نقلناه انفا عن الفارابي
جوابا عن هذا الاعتراض وهو قوله وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفيه اذا **قوله** ولكن جوز
عبد القاهر كونها في موضع رفع بناء على تقدير زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي ونحو ضربي زيدا وذلك
لكثرة وقوع ما المصدرية زمانا ولعدم وقوع الزمان مسندا اليه الفعل نحو وما الليل المطي بنائم فلا يكون التقدير اخطب اوقات
ما يكون الامير بعد ان يكون قائما يجعل الوقت اخطب كما في نهاره صائم ولا يجوز على هذا التقدير ان يكون اذا ظرفا لخبر محذوف
لما سياتي في فصل خروج اذا عن الظرفية **قوله** وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
في الشرح فيه نظر اذ لا مانع من ان يتاول هذا بما تاول به الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيقال انه من تنزيل المستقبل
الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بمانع عن ذلك انتهى واقول لاجل هذا قال المصنف وقد
يحتج من غير جزم ويستفاد عن الرضي عند قوله ومما حملوه على التعليل ما اذا عطفته الى هنا انه لكن كون التنفيس ليس
بمانع عن تنزيل المستقبل منزلة الماضي **قوله** اي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب فان ومعمولاها في محل رفع
على الفاعلية معنوا ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في امر صعب اشتراكهم في تحمل اثقاله **قوله**
وانما يرتفع السوال على القول الاول اللام في السوال للعهد والمعهود هو السوال المفهوم من قوله فانه لو قيل لن ينفعكم
اليوم وقت ظلمكم الخ وتقرير ذلك السوال ان اذ لو كانت ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان التعليل
مستفادا اذا ذكرت معناها في موضعها لكنه مستفاد وفي الشرح يعني بالسوال ما اورده في المغني بعد هذا
من الاشكال وهو ان اذ لا يبدل من اليوم لاختلاف الزمانين انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان بعده او لا بالسوال
وما ثانيا باشكال الاية يشعر بمغايرتهما واما ثانيا فلانه لا مخرج لقوله فانه لو قيل لن ينفعكم الخ ولا لربطه على ما قبله
بالفا واما ثالثا فلان قوله وبقي اشكال الاية يشعر بتمام ما سبق والشروع في خلافه وبان ما سبق لا يختص بالاية بل يعمها
وغيرها **قوله** لاختلاف زمني الفعلين يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وان يريد الاصطلاحيين وهما
ينفع وظلم وبما قاله عرفت الجواب عن فائدة ضربته اذ اساء للتعليل وهو ان زمن الضرب والاساءة واحد **قوله** لان
معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها يريد بالاحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة وكان ولكن وليت ولعل والمعنى
ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم معمول خبر ان المفتوحة الهمزة لانها فرع عن احدها
وهو ان المكسورة الهمزة والا كان الفرع اقوى من اصله فيما هو فرع فيه **قوله** ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
لان تقدم معمول الصلة على الموصول تقدم جزء من الشي لترتب الاجزاء عليه وهذه العلة بالنظر الى نفس ان والتي
قبلها بالنظر الى انها فرع عن ما لا يتقدم عليه معمول ما في حيزه وفي الشرح يجب على المصنف احد الامرين اما ان يسقط
العلة الثانية ويعلل الاحرف الستة او يسقط العلة الاولى وذلك لان العلة في امتناع تقدم معمول خبر الاحرف الخمسة

عليها ان لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لا هذه العلة فانها مسلوبة العدد
بدليل اعجبني انك محسن وفي بعض النسخ انك ... نقول ان اراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام
وان اراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها ليدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة
في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لا هذه العلة فانها مسلوبة العدد بدليل اعجبني انك
امرين كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط انتهى واقول فيه نظر
من وجوه الاول ان قوله العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام ممنوع لم لا
يكون العلة في ذلك انها من العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقدم معمول الخبر لتقدم الخبر الثاني ان المختار
انه اراد خصوص الخمسة قوله فلا معنى لذكرها في هذا المقام ممنوع بل له معنى وهو اعطاء حكمها في فرعها كما بيناه
انفا الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم بالنسبة الى المفتوحة امرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها
موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز ان تكون العلة الامرين كما بيناه وما المانع من ان تكون في
كلمة جهتان مقتضيتان لاجراء حكم من الاحكام عليها **قوله** ومما حملوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون
هذا افك قديم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف لم يحمل الرضي هاتين الايتين على التعليل بل
قال واما قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا وقوله فاذ لم
تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا
اكرمه وهو في اذا مطرد ويجوز ان يكون من باب والرجز فاهجر اي مهما اضمرته فيه اما وانما جاز عمل المستقبل الذي
هو سيقولون واووا وفاقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان
وقوع المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيدا فمنطلق من ان الغرض المعنوي هو قصد الملازمة
حتى بان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها فلذلك القصد للمبالغة
انتهى واعلم ان ما في قوله تعالى وما يعبدون الا الله يجوز ان تكون موصولا اسميا في محل نصب بالعطف على
الضمير المنصوب في اعتزلتموهم والخطاب من بعضهم لبعض والاستثنا متصل لانهم كانوا يعبدون الله
ويعبدون الاصنام وان تكون موصولا حرفيا والتقدير واذ اعتزلتموهم وعبادتهم الا عبادة الله وان تكون نافية
وتكون الجملة للاخبار من الله تعالى عن الفتية بتوحيدهم معترضة بين اذ وجوابها التحقيق اعتزالهم **قوله** فاصبحوا
قد اعاد الله نعمتهم الخ وقريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وسموا بذلك لتقرشهم
اي تكسبهم وقيل غير ذلك وهذا البيت للفرزدق من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة
ونعمتهم هي الملك **قوله** ان محلا الخ السفر يكون الفا جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم مفرد
موضوع لمعنى الجمع عند سيبويه والخلاف في كل ما يجي من تركيبه لفظ يقع على المفرد كشرب في شارب وركب في
راكب واما ما لا يجي كالغنم والرهط فلا خلاف في انه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع والسافر الذي خرج للسفر
والمهل بفتح الهاء التؤده وعدم العجلة **قوله** وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليلية حرف وفي الشرح عدم
الصحة في اية الاحقاف واذ لم يهتدوا به فسيقولون واية الكهف واذ اعتزلتموهم قد يظهر للتنافي بين المضي
والاستقبال واما في البقية فتكون التعليلية فيهما ليست بظرف محل نظر انتهى واقول لو كانت اذ

في البيت الاول ظرفا لكانت ظرفا لاعادا اذ لا معنى لظرفيتها لاصبحوا ولو كانت ظرفا لاعادا لا يتغير ذلك
انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها مثلهم بشر وهو خلاف المراد من مدحهم
بعدم المماثلة مطلقا ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفيه لكانت ظرفا لمهلا اذ لا معنى لظرفيتها للسقي على
ما لا يخفى ولو كانت ظرفا لمهلا يلزم تقدم معمول المصدر عليه وهو ممتنع ولو كان المعمول ظرفا كما هو المشهود
وفي هذا المعنى لزوم كون اذ ظرفا لمهلا من نفي كونها ظرفا للسقي نظر لجواز ان تكون ظرفا له لا من الجاد
والمجرور داعي في السقي فليتامل قوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم بمعنى عند كم لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم
القيمة لم يختلف الزمان وليس المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في نفس الامر وقت وقوعه
منهم وهو قبل يوم القيمة فيختلف الزمان قوله وليس هذا التقدير بعيدا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا هذا
اشارة الي جواب سوال يقع ههنا وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغنا
عنها باذ وهو مناف لما تقدم في الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظروف التي يضاف الى اذ ولا يستغنى عنها قوله
واذا لم يقدر اذ تعليلا فيجوز ان يكون ان وصلتها تعليلا والفاعل مستتر يعني واذ ظلمتم بدل من اليوم لانهما في
حكم اسم سوا ولان المراد بالظلم ثبوته عندهم اولان التقدير بعد اذ ظلمتم قوله وهي الواقعة بعد بينا او
بينما قال الرضي اصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فيقدر جلست بينكما مكان فراقكما ويقدر جلست بين
خروجك ودخولك زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يعني لما قصد اضافته
الي الجملة ~~والاضافة الي الجملة كلا اضافة~~ وهو ملازم للاضافة ~~الي المفرد~~ زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن اقتضا
واشبعوا الفتحة فتولدت الالف ليكون الالف دليل عدم اضافته للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يولد في
بالوقف كما في انا والظنونا انتهى قوله استقدر الله الخ استقدر اي طلب تقديره والمياسير جمع ميسور
بمعنى اليسر روي ابو بكر محمد بن القاسم الانباري بسنده الي هشام بن الكلبي قال عاش عبيد بن شرية الجرهمي
ثلثماية سنة وادرك الاسلام فاسلم ودخل علي معوية بالشام وهو خليفة فقال حدثني باعجب ما رايت
فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول

الشاعر

يا قلب انك من اسما مغرور ۝ فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ما تخفيه من احد ۝ حتى جرت لك اطلاقا محاضير
فلست تدري وما تدري اعاجلها ۝ ادني لرشدك ام ما فيه تاخير
فاستقدر الله خيرا وارضين به ۝ فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء في الاحيا مغتبط ۝ اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير
يبكي الغريب عليه ليس يعرفه ۝ وذو قرابته في الحي مسرور

قال فقال لي رجل اتعرف من يقول هذا
الشعر قلت لا قال ان قايله هو الذي دفناه الساعة وانت الغريب تبكي عليه ليس يعرفه وهذا الذي خرج من قبره
امس الناس رحما به واسرهم بموته فقال له معوية لقد رايت عجبا فمن الميت قال هو عثير بن لبيد العذري اطلاقا
واطلاقا جمع طلق بفتحتين قال جرى الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين والمحاضير جمع

تحضر بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس تراب القبر وهو في الاصل مصدر رمست الميت وارمسته
دفنته ورمست قبر فلان اذا كتمته وسويته مع الارض والاعاصير جمع اعصار وهو ريح يثير الغبار ويرتفع
الي السما كانه عمود وقال هي ريح فيها سحاب ذات رعد وبرق قوله وانما عاملها محذوف مفسر للضمير
هو بينا وبينما ولذا قال الضمير في قوله بدل منهما قوله والثاني التحقيق لقد وجهت عليه الاية في الشرح
يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم ولا يريد بها قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لقوله بعد هذا وعلى
القول بالتحقيق في الاية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل ولا جملة معترضة في واذ قال ربك للملائكة قوله
وليس القولان بشي ~~لان الاصل عدم الزيادة~~ يريد بالقولين المعنيين الاخرين اللذين ذكرا لاذ وانما كانا ليسا
بشي لان الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه احدهما يمكن ان يكون من المعاني السابقة
قوله مسئله يلزم اذا الاضافة الي جملة في الشرح نحو ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية
وبالرفع على الفاعلية واذ مفعول انتهى واقول يتعين رفع الاضافة لانها لازمة لاذ واذ ملزومة لها
لانه كلما وجدت اذ وجدت الاضافة المذكورة او ما هو عوض عنها وهذا شان اللازم مع ملزومه انه كلما وجد
الملزوم وجد اللازم ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة وليس كذلك لانه ليس
كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ قوله اما اسمية نحو قوله واذكروا اذ انتم قليل اطلق المصنف الاسمية
ولم يقيدها بان لا يكون خبرها ماضيا لان ذلك قيد في حسن اضافة اذ وهو ذكر ما يضاف اليه اذ سوا كانت
الاضافة حسنة ام لا قال الرضي واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح
اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فيلاوه الماضي اولى ولا يرد عليه اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه
داخل على يقوم المفسر لهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه
ولا يخلص له الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني اذا زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال انتهى قوله
اذ هما في الغار في الشرح يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا
مضارعا لئلا يؤدي الي التركيب المستقبح على ما مر انفا انتهى وفي التعليق ويحتمل ان يقال انما استقبحوه مع
التلفظ بالفعل انتهى قوله وفيهما وفي ابدال الثانية نظر ضميره فيهما عايد الي كون الثالثة بدلا ثانيا وكونها
ظرفا للثاني اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث غير الاول بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة من الاولى
وقوله ثم لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب بيان اخر لوجه النظر في ابدال الثالثة من الاولى وقوله ومعنى
ثاني اثنين الخ بيان لوجه النظر في كون الثالثة ظرفا لثاني اثنين متصل في كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من جهتين
وظهر ان قوله ثم لا يعرف ان البدل يتكرر معناه والمبدل منه واحد نقلا اعتراض ابن الصايغ بان تكرار البدل في غير
الاضراب معروف نحو لا يريبهم الا الفتى الا العلا فان الاول مختار فيه الاتباع على البدل والثاني بدل ايضا انتهى ووجه
ان الا الفتى الا العلا ليسا بدلين من الاول فان المراد دانما الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى لذا اعربه المصنف في
اوضح المسالك واعلم انه لم يجوز في الثانية ان يكون ظرفا لاخرجه لان المراد به اخراج الرسول من مكة ولم يكن ذلك
وقت كونهما في الغار ولا ان يكون ظرفا لثاني اثنين لانه قيد لاخرجه لكونه حالا من مفعوله وكذا يمتنع ان يكون
ظرفا لقيده قوله هل ترجعن ليالي الخ في الشرح الافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن الملتف اذ جمع

فى وهو الحال او الضرب من الشي وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصصها بالجملة التي بعدها صفة
لها وعامل اذ منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الرونق وشبه حال تلك العيون
المتملئة في الحسن انتهى واقول الظاهر ان الاثنان جمع فن وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له
ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لاعراب هذا البيت مع تعرضه للابيات الاخر قوله ولا تكون اذ الثانيه خبرا عن
نحن لانه زمان ونحن اسم عين قال الرضي اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة
له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني
ان تعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو اليوم خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شي بزمان
هو في غيره حاصل مثله انتهى وزاد ابن مالك موضعا اخر نحو احدهما المبتدا عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر
كذا ثانيهما ان يكون اسم الزمان مسؤلا به عن خاص نحو في اي الفصول نحن وانما لم يذكر الرضي هذين الموضعين وذكرهما
ابن مالك لان كلام الرضي في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سوا كان منصوبا على الظرف او مجرورا
بفي لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سوا انتصب على الظرف او جر بفي وفي الشرح لا
مانع من ان تكون اذ الثانيه خبرا عن نحن على ان تكون قايما مقام مضاف محذوف وهو المخبر عنه في المعنى كما في قوله
اكل يوم ثوب تلبسه اي تجدد ثوب والتقدير في البيت اذ ما الفنا اذ ذلك اي اذ ما الفنا كاين في زمان وجود العاقر ولقايل
ان يقول لا يحتاج الى الحذف بها لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين
ما في البيت انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان ما اثبته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان
الذي نفاه المصنف ان تكون اذ الثانيه خبرا عن نفس نحن والذي اثبته الشارح ان تكون خبرا عن مضاف محذوف
اقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون ما في البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذلك زمان خاص مجرور
بفي افاد الاخبار به بخلاف ما في البيت قوله والخبر المقدر يعني الذي يتعلق به اذ الثانيه وهو متالفون قوله
او الحال من اخواننا محذوف يعني حدثت تلك الحال واقيم هذا الظرف مقامها يدل على ان هذا مراده الاعتراض الذي
الذي سيشير اليه قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال اعترض على ان دون ظرف لحال محذوفه اقيم هو مقامها
باعتراضين احدهما ان اخوانا نكرة وتنكير الاسم يمنع ان ينتصب عنه حال واجيب بان ذلك اذا لم
تتخصص النكرة وهنا تخصصت بتقدم الحال عليها وثانيهما ان الحال خبر في المعنى عن صاحبها فيمتنع كونها قوله
ظرف زمان وصاحبها اسم عين كما يمتنع ذلك في الخبر واجيب بان دون هنا ظرف مكان لا ظرف زمان
لمية موحشا طلل هذا صدر بيت عجزه يلوح كانه خلل ومية اسم امراة والموحش الذي لا انيس به والطلل
والطلل ما شخص من اثار الديار والخلل بكسر المعجمة جمع خلة بكسرها ايضا وهي بطانة كانوا يغشون بها اجفان
السيوف منقوشة بالذهب او غيره وهي ايضا سيور تلبس ظهور سيتي القوس وفي الشرح والجلل من الاضداد
يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني انتهى واقول الذي يطلق على العظيم والحقير انما هو الجلل بالجيم المفتوحة
والمعروف في البيت انما هو بالخا المعجمة المكسورة قوله ولا لونه هو بالرفع معطوف على فاعل يمتنع والضمير عايد على صاحب
الحال وهو اشاره الى الاعتراض الثاني وقوله لان دون ظرف مكان اشاره الى جواب به كما ان قوله ولا يمنع اشارة الى

الاعتراض الاول وقوله لتاخره اشاره الي جوابه قوله وقالت الخنسا الخ الخنسا بالمعجمة المفتوحه والنون الساكنه
والسين المهمله وفي اخره همزه ممدوده اسم امراة كانه ماخوذ من الخنس وهو انخفاض الانف والحمى المنوع الذي
لا يقرب منه وعز غلب وبز سلب وبعد هذا البيت ومن ظن ممن يلاقي الحروب بان لا يصاب فقد ظن عجزا
قوله ورد بان بناها لوضعها على حرفين لما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ في يوميذ بزوال افتقارها
الي الجمله مشعرا ان العله في بنايها هو افتقارها الي الجمله رد ذلك بانا لا نسلم ان العله في بنا اذ شابهها الحرف في
الافتقار بل العله في ذلك مشابهتها له في الوضع على حرفين سلمناه لكن المراد الافتقار المعنوي لا في اللفظ وهو
موجود في اذ عند حذف ما اضيفت اليه سلمناه لكن لا نسلم زوال افتقارها عند حذف الجمله الي لفظها لان التنوين
في يوميذ عوض عن لفظ الجملة والحذف للعوض كلا حذف قوله وبقوله نهيتك الخ هذا رد لاستدلال الاخفش
على ان كسر اذ من يوميذ كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الرد ان اذ في هذا البيت مكسوره ولم يضف
اليها شي فلو كانت الكسره في يوميذ للاضافه لم تكن اذ في هذا البيت مكسوره والطلاب بكسر المهمله بمعنى الطلب وعاقبة
كل شي اخره نعم في اخر الشان وهو متعلق بنهيتك وهذا على انها العاقبة وفي الشرح وبعافيه حال من الكاف
الاولى او الثانيه والمعنى حاله كونك ملتبسا بعافيه والاسميه حال ماتيه من الكاف ايضا ويحتمل ان يكون بعافيه ظرفا
لغوا يتعلق بالفعل من نهيتك اي نهيتك في حال عافيه والاسميه حال من التا انتهى وهو بنا على انه بالفا قوله وضيا مبتدا
خبره حيث جوز ابن الحاجب ان يكون حيث مبتدا وضيا خبره على المبالغه اي المكان الذي تحل فيه ضيا او ذو
ضيا وهو مبني على ان حيث ظرف اذا قوله ان تكون للمفاجاه يقال فاجاه بالذا همزه بعد الجيم فجاه ممدوده
اي هجم عليه بغتة قوله فتختص بالجمل الاسميه وقيل تدخل على الاسميه والفعليه وقيل على الاسميه والفعليه المقرونه
بقد قوله ولا تحتاج الى الاجواب يعني في صدر الكلام لانها للدلالة على ان ما بعدها تعقب ما قبلها قوله ومعناها الحال
يعني باعتبار ما قبلها قوله ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
اجاب الشلوبين عن ذلك بانه يمكن ان يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان فلا حاجة
في كسران بعد اذا الى ان اذا حرف انتهى وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان عمرا منطلق فاذا انطلاق
عمرو انه منطلق والمحذوف مبتدا وان وما بعدها مفسرة له داله عليه قوله وظرف مكان عند المبرد قال الرضي
فعلي قوله يجوز ان يكون خبرا للمبتدا الذي بعدها ولا يجوز ان يكون مضافه الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا
تضاف من ظروف المكان الي الجمله الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواقع اذا المفاجاه اذ لا معنى
لقولك فبالمكان السبع بالباب وفي الشرح وفيه نظر لجواز ان يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل
بالمبتدا بين البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف قوله وظرف زمان عند الزجاج قال الرضي فعلي
قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عن ما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت
حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثه ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد
مسده اي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب للدلاله قرينه خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان

مضافا الى الجملة وعاملها محذوف اى ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو حينئذ مفعول لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح انتهى **قوله** والثالث
الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة في الشرح لم اقف للزمخشري على كلام صريح في
انه يقول ان اذا الفجائية تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف انها اسم للزمان لا ظرف قال
في سورة قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ما نصه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق
فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها
فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت
تخيل سعي حبالهم وعصيهم وقال في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون واذا للمفاجأة اى ثم فاجأتم وقت
كونكم بشرا منتشرين في الارض انتهى وظاهر كلامه في هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا
به لفعل المفاجأة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير في خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجأت وجود
السبع بالباب ولم ار في الكشاف في الاية التي ذكرها المصنف شيئا من ذلك وانما فيه فان قلت ما الفرق بين اذا
واذا قلت الاولى للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط ولعل المصنف عثر على ما
حكاه عنه في كلام اخر انتهى وقوله ~~فيما نقله الشارح عن الزمخشري في سورة قوله تعالى فاذا حبالهم الاية~~
~~بان اذا الفجائية ظرف زمان وذلك انه قال انها الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا له وهو هو الظرفية نعم يرد~~
~~عليه انه فيما اخرجها لا اذا من الظرفية ولا تخرج على الصحيح~~ **قوله** قدم على البرامكة هو جمع برمكي نسبة الى برمك
وهو جد يحيى بن خالد كان من مجوس بلخ وكان يخدم النوبهار وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النيران
ثم ان ابنه خالدا ساد وتقدم في دولة العباسية حتى تولى الوزارة لابي العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع
اليه المهدي ولده هرون الرشيد وجعله في حجره فلما استخلف هرون قلد يحيى الامر ودفع له خاتمه وجعل
اصدار الامور وايرادها اليه الى ان نكبهم وقتل ابنه جعفرا وحبسه وابنه الفضل في الرقة القديمة الى ان مات
فجاه سنة تسعين ومائة ودفن في شاطئ الفرات **قوله** فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه قال الرضي
تبعا للاندلسي ان الكسائي قال لا يجوز الا اياها وفي الشرح واظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائي
لو انكر الرفع لكان سيبويه سبيل الى ان يخطئه في الحال بما ورد في القران من الرفع **قوله** حازم هو بمهملة وزاي مكسورة
القرطاجني بقاف مفتوحة وراء ساكنة وطاء مهملة والف وجيم مفتوحة ونون فياء للنسبة الى قرطاجنة الاندلس
لا قرطاجنة تونس مات سنة اربع وثمانين وستمائة **قوله** اذ قال في منظومته في النحو هي منظومة امتدح بها الملك
المنصور صاحب افريقية وضمنها مسائل من علم النحو ولعله اتى فيها على جميع ابوابه ه ومطلعها
الحمد لله معلي قدر من علما ❊ وجاعل العقل في سبل الهدى علما ❊ ومنها في المدح ❊
ادام قول نعم حتى اذا اطردت نعماه من غير وعد لم يقل نعما **قوله** والعرب قد تحذف في اخر الابيات العرب بفتح
العين وسكون الراء خلاف العجم وهم سكان الامصار وكذلك العرب بفتحتين واما الاعراب فسكان البادية وعنت
تصدت والنجاء كالبعثة وزنا ومعنى وكذلك بكسر الهاء بغتة ~~وربما في اخر البيت تحذفه الياء~~ والوجه معروف وقد يطلق بمعنى

الطريقة

الطريقة واراد بالحقيقة الحق في لون الضميرين مرفوعين والاول مرفوعا والثاني منصوبا والغم بفتحتين
سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا ويحتمل ان يكون شبه وجه الحقيقة اى طريق الحق بصورة لها غمم على
طريق الاستعارة بالكناية ويكون اثبات الغمم استعارة تخييلية وذكر الوجه ايهاما اي تورية لان له معنيين قريبا
وبعيدا واريد البعيد منهما وان يكون شبه الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية ويكون اثبات
الوجه استعارة تخييلية وذكر الغمم ترشيحا ولا تورية في الوجه لان المراد به المعنى القريب وهذا على مذهب
صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا غيره من المذاهب فيها في شرح الخطبة فان قلت سيقول
المصنف ان الغمم كناية عن الساتر وهذا التقرير يقتضي ان يكون حقيقة مرادة قلت ليس بين الكناية
وارادة المعنى الحقيقي منافاة فان الكناية استعمال اللفظ في لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعيت صعبت
والحتف الموت ويقال ان هذه الواقعة كانت سبب علة سيبويه التي مات بها والغمم بضم المعجمة جمع غمة
وهي الكربة وحمى بضم المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهي سم العقرب واصلها حموا وحمى واختصما اما بضم
المثناة مبني للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير المصدر والالف للاشباع واما بفتحها مبني للفاعل والالف ضمير
الفاعل عائد الى سيبويه والكسائي والمنتحب بكسر الحاء المهملة الباكي اشد البكاء وضمير اهله الاول يعود الى
عمرو الاول وهو سيبويه وضمير اهله الثاني يعود الى علي الثاني وهو ابن ابي طالب رضي الله عنه ودما الاول
بكسر المهملة جمع دم بفتحها تقصره العرب ودما الثاني بفتح المهملة مفرد والالف فيه للاشباع او دما الاول بفتح
المهملة والثاني بكسرها والانقاس بالنون والقاف والسين المهملة جمع نقس بكسر النون وهو المداد والطرس
الصحيفة وسحب بمهملتين سال وسجم وانسجم مثله والتنافس الرغبة وشجاه احزنه والمحنة البلية وابرح اشد
حزنا والشجو الحزن واعلم ان بين البيت الذي اوله تحجوه ابن زياد والبيت الذي اوله واصبحت ابياتا
عديدة لم يذكرها المصنف **قوله** وعمرو وعلي الاولان سيبويه والكسائي اما **سيبويه** فعمرو بن عثمان
ابن قنبر ابو بشر طلب الاثار والفقه ثم صحب الخليل وبرع في النحو وهو مولى لبني الحرث بن كعب وكنيته
ابا الحسن وتفسير سيبويه بالفارسية رائحة التفاح قال ابراهيم الحربي سمي بذلك لان وجنتيه كانتا كانهما
تفاحتان قال المبرد كان سيبويه وحماد بن سلمة اعلم بالنحو من النضر بن شميل والاخفش وقال ابن عائشة
كنا نجلس مع سيبويه في المسجد وكان شابا جميلا نظيفا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة سنه وقال ابو بكر
العبدي النحوي لما ناظر سيبويه الكسائي ولم يظهر سال من يرغب من الملوك في النحو فقيل له طلحة بن طاهر
فشخص اليه الى خراسان فمات في الطريق وذكر بعضهم انه مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح لذا قال الذهبي وقيل سنة
اربع وتسعين ومائة وقيل ان سنه كانت اثنين وثلاثين سنة واما **الكسائي** فعلي بن حمزة الاسدي ابو الحسن
من اولاد الفرس واستوطن بغداد وكان يعلم بها الرشيد ثم الامين قرا على حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم
ابن موسى قلت للكسائي لم سميت الكسائي فقال لاني احرمت في كساء وقيل لما قرا على ابن حمزة كان يلتف فقال
اصحاب حمزة له الكسائي وعن حرملة قال سمعت الشافعي يقول من اراد ان يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي

وقال ابن الانباري كان واحد الناس في القراءات يكثرون عليه فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو وهم
يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادي مات سنة تسع وثمانين ومائة وقال قبل ذلك **قوله**
المرسل في قتله الحسين بين المرسل هنا مسلم لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة في كتب اليه انسانا
لكتب وردت عليه من اهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معوية ارسل عمر بن سعد في جماعة من اهل الكوفة
لقتال الحسين فابطا عمر عن قتاله فارسل شمر بن ذي الجوشن وقال له ان تقدم عمر بن سعد وقاتل والا فاقتله
وكن مكانه وذهب اليه وكان ما كان من قتل الحسين ويجوز ان تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة
في زمن قتله الحسين وذلك ان معوية لما مات كان على الكوفة النعمن بن بشير الانصاري فقدم مسلم بن عقيل من
المدينة الى الكوفة يبايع الناس للحسين فقال النعمن بن بشير يا معاشر المسلمين ابن بنت رسول الله احب
الينا من ابن بنت بحدل يعني يزيد فبلغ ذلك يزيد فارسل ابن زياد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير **قوله**
والضم لغضب وزنا ومعنى والعجام مقادي الشرح والضم ايضا بمعنى حقدا وحسدا والوصف منهما
كالاول وكلاهما سايغ في البيت فان جعلته من الحسد كان تاكيدا لفظيا وان جعلته من الحقد كان صفه
واما الضم الواقع في القافية فهو نقل ويمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة **قوله** واصله ابو في الصحاح والاب
اصله ابو بالتحريك لان جمعه اباء مثل قفى واقفاء ورحى وارحاء فالذاهب منه واو لانك تقول في التثنيه ابوان
وبعض العرب يقول ابان على النقص وفي الاضافة ابيك فاذا جمعت بالواو والنون قلت ابون وكذلك
اخون وحمون وهنون انتهى **قوله** واذا بقينا مثله يعني باعتبار اصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف
قوله وهكذا نقل لسيبويه فان اصل اب عند الفرا ابو بسكون الوسط وعند سيبويه ابو بفتحه **قوله**
ان بيت فخارج عن القياس ان هذه وصليه فلا تحتاج للجواب وفايدة الاتيان بها الاشعار بالتردد في ثبوت
مثل هذا التركيب **قوله** وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورايت لان معنى مفاجاة الشي وجدانه ورويته
فجاة **قوله** لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة فان قلت هذا لا يطابق قول ابن الخياط ان الناصب
اذا لما فيها من معنى وجدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعاني هنا الالفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل
وليست اسمه **قوله** ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل ومفعول اخر يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعيه
الى عامل لهذا المنصوب فقط وما يدعو الحاجة اليه يقدر بقدرها على ان فلان من وجد ورأى لازم معناه في اذا
متعد لواحد يقول وجد فلان مطلوبه يجده وجدا بالضم لغة عامرية ورآه اي ابصره **قوله** ويشهد له
قراءة الحسن اياك يعبد في اعراب السفاقسي والجمهور بفتح النون وقرئ بكسرها وهي لغة وقرئ بالياء مبنيا
للمفعول واستشكلت لان اياك ضمير نصب ولا ناصب له وخرجت على ان ضمير النصب وقع موقع ضمير الرفع
اي انت ثم التفت بالاخبار عنه اخبار الغايب فقيل يعبد واستغرب وقوعه في جملة واحدة وشبهه قول
الشاعر انت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والارحبي المعلف اسمي دا قول بهذا التقدير ظهر

ان يعبد في هذه القراءة بالمثناة التحتية وسقط ما في الشرح وهو لا يتحقق الا ان قلت نعبد بالتاء الفوقية
وهذا ظاهر اذ المعنى انت تعبد او بالياء التحتية وهذا يحتاج الى خلاف اي انت الاله يعبد والظاهر الاول
انتهى **قوله** او زعم ان اذا فعل على وجدت وانها رفعت عبد الله يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم
وقد ذكر المصنف هذا المثال فيما سبق وهو الذي رده الكسائي حين ناظر سيبويه قال الرضي والكوفيون
يجوزون خرجت فاذا زيد القايم بنصب القايم على ان زيدا مرفوع بالظرف لان اذا المفاجاة عندهم ظرف
مكان واما نصب القايم فقالوا لان اذا المفاجاة يدل على معنى وجدت فيعمل عمله والتقدير خرجت فوجدت
زيدا القايم فالقايم ثاني مفعوليه قال الزجاج شنعا عليهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت
انا طاير قيل لها طيري قالت انا جمل ان قالت اذا كساير الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا فان
اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين بل يجوز فاذا عمرو قايما على ان اذا خبر عمرو وقايما حال واما
مع المعرف فلا يجوز عند البصريين الا الرفع انتهى **قوله** ونظيره قراءة علي لئن اكله الذيب ونحن عصبة بالنصب
اي نوجد عصبة او نرى عصبة يعني ان نظير هذا المثال في كونه من حذف الخبر الفعلي وابقا مفعوله هذه
القراءة فانها حذف منها الخبر الفعلي وبقي منصوبه على الحال وانما حمل الاية على النظير دون المثال لتصريحهم
بان هذه القراءة من باب حذف الخبر وابقا منصوبه على الحال وما نحن فيه من ابقا منصوبه على المفعولية قال
ابو البقا وقرئ في الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه ان يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال اي ونحن
نتعصب او نجتمع عصبة وقال بدر الدين بن مالك ومتى صح جعل الحال خبرا للمبتدا لم يجز ان يسد مسد خبره
وان حذف منها فعلى وجه الجواز حكى الاخفش زيد قايما وخرجت فاذا زيد جالسا وروي عن علي رضي الله عنه
ونحن عصبة اي ونحن نرى او نكون عصبة انتهى **قوله** واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم
اذ قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم الا ليقربونا احترازا عما لو قيل ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما
نعبدهم خبرا عن مبتدا محذوف فانه اذا قيل ذلك لم تكن الاية مما الكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر الفعلي وبقي
مفعوله ثم انه اذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم لا يتعين ان يكون هذا المقدر خبرا عن المبتدا بل جاز ان يكون
بدلا من اتخذوا وان يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الاخيرين ان الله يحكم بينهم وهذا على ان يكون المراد
بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوديهم بان يكون عائد الموصول محذوفا ويكون التقدير والذين
اتخذهم اولياء تعين الوجهان الاخيران وكان على المصنف ان يقول وجعل هذا المقدر خبرا وفي الشرح
وانما قيد الاية بما ذكر ليكون على وفق مثاله وهو حذف خبر المبتدا اذا كان فعليا والا فاذا قلنا ان الذين اتخذوا
مبتدا ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الاية عن ان يكون من قبيل ما يتكلم
فيه البتة واقول اذا ذكر قيد في الكلام كان للاحتراز عما يقابله والذي يقابل تقدير الجملة فعلية هو تقديرها
اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا لا خبرا مثل **قوله** واما سيبويه فقال هذا قبيح الاشارة هذا الى ما انبني عليه

انتصاب الضمير على الحال قوله ومنه قولهم تفرقوا ايادي سبا وايدي سبا اي ومن انتصاب المعرفة على
الحال بتقدير مثل وسبا في الاصل مهموز غير ممدود وهو اسم رجل هو ابو عامة قبايل اليمن وهو سبا بن يشجب
بالشين المعجمة والجيم ابن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان قال الرضي معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب
واليه اسم قبيلة جا اولا في قوله تعالى لقد كان لسبا وقوله تعالى وجيتك من سبا والايدي كناية عن الابنا
لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف مضاف
وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا انتهي قوله وانما
سكنت اليا مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال اي لثقل ايادي وايدي بتركيبهما مع سبا وكون
اخرهما ... في الشرح فان قلت اذا كان ايدي سبا وايادي سبا مركبين فهما مبنيان فليست
اليا منهما محلا للنصب بل المجموع هو محل النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال ايادي
سبا وايدي سبا بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولكن يرجح البنا على انه مركب تركيب خمسة عشر
والاعراب بنا على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبا لانه غير منصرف ولم يظهر الفتحة على اليا استعمالا
للتركيب الاصلي وعليه يمشي ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافي انتهي ما في الشرح فان قلت ما
يريد المصنف بالتركيب الاصلي في قوله في حواشيه استعمالا للتركيب الاصلي قلت يريد التركيب الذي بين
ايدي وايادي وبين سبا فانه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا المركب قوله كاني معدي كرب
وقالي قلا المركب الاول علم على رجل والثاني على بلد قوله فالغالب ان يكون ظرفا للمستقبل في التعليق
قد عاب المصنف في الباب السابع الذي عقده للتحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم
اذا ظرف لما يستقبل من الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك
وفي الشرح يعني ظرفا للحدث المستقبل اي المستقبل زمانه وانه دفع لكون هذا معارضا لما عليه المعربون
من قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان واقول لا حاجة الي
هذا التاويل لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان او مكان متضمن معني في باطراد وكانه قال فالغالب ان
يكون اسما موضوعا للزمان المستقبل وعلى هذا فاللام في المستقبل متعلقة بما في ظرفا من معنى الوضع على ان تقدير
ما قدره الشارح لا يدفع ايهام ان اذا ظرف مظروفه الزمان وانما يدفع ذلك التصريح بالمقدر والحق ان المصنف
جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده خلافه فاندفع ما في التعليق قوله ويكون الفعل بعدها
ماضيا كثيرا قال الرضي لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان
كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثال ان قوله خلافا للاخفش
في الشرح الاخفش يجوز كونه مبتدا ولا يمنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المصنف لا يفيد هذا واقول
عبارة المصنف محكية ان الاخفش يخالف في ان الاسم في نحو اذا السما انشقت فاعل لا مبتدا وذلك يحتمل وجهين
احدهما ان يقول كونه فاعلا او مبتدا والاخر ان يقول بانه مبتدا لا فاعل لكن عدم ما يمنع انه فاعل يرجح
الاحتمال الاول قوله اذا باهلي الخ الباهلي منسوب الى باهله وهي قبيلة من قيس عيلان بالعين

المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم والمذرع بالذال المعجمة والعين المهملة هو الذي امه اشرف
من ابيه قوله ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة قال الرضي لما كان حدث اذا الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع
لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط
ولكونه بمعنى متى انتهي قوله استغن ما اغناك الخ ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اما بالجيم
اي اظهر الجمال بالتعفف واما بالحا المهملة اي تحمل المشقة قوله وزعم
ابو الحسن في حتى اذا جاوها ان اذا جر بحتى وقد تبعه في ذلك ابن مالك وجوزه الزمخشري مع الوجه الذي سيذكره
المصنف عن الجمهور قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الغاية وسيق الذين كفروا الي جهنم
الي وقت مجيهم لها وهي على هذا لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها فيكون قوله فتحت استينافا وجواب سوال
كانه قيل ما جري اذ ذاك فقيل فتحت ابوابها انتهي قوله فنعم نصب خافضة رافعة ... ظرف
لما دل عليه ليس لوقعتها كاذبة اي اذا وقعت لم تكذب او ظرف لخافضة ورافعة اي اذا وقعت خفضت ورفعت
او ظرف لرجت واذا الثانية تكرير للاولي وبدل منها او ظرف لما دل عليه فاصحاب الميمنة اي اذا وقعت بانت
احوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعافية والعاقبة اي ليس لوقعتها الكذب او صفة لمحذوف اي لا يكون
حين تقع نفس تكذب على الله او تكذب في نفيها كما تكذب الان فاللام بمعنى في كما في قوله تعالى يا ليتني قدمت
لحياتي اذا كان المعنى لحياتي في الدنيا او ليس لاجل وقعتها نفس كاذبة فان من اخبر عنها صدق واللام للتعليل وقيل
التقدير ليس لها حالة كاذبة اي مكذوب فيها وخافضة رافعة خبر مبتدا محذوف اي هي خافضة قوما ورافعة
اخرين قوله والمنصوبين حالان وصاحب الحال اما الضمير في كاذبة واما فاعل وقعت قوله ونابت ما المصدرية
عنها اي عن الاوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف قوله ثم نابت الحال عن الخبر لان الخبر هنا
ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معنى جاني زيد راكبا جاني زيد في وقت ركوبه قوله لان الزمان لا يكون محلا
للزمان بيان لزوم كون الزمان محلا للزمان على تقدير اذا في المثال الاول في موضع نصب وتقدير نصب يوم
الجمعه في المثال الاخر ان افعل التفضيل كما تقرر في بابه بعض ما يضاف اليه فلو كان خطب في المثالين وقتا لانها
اي الوقت وقد اخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذي هو اخطب حالا
في وقت وجود الامير قايما في المثال الاول وفي يوم الجمعه في المثال الثاني قوله وبعد غد الخ بعد غد ظرف
لتروحون مقدرا ويا لهف نفسه تحسرا على ما فات واصحاب جمع صحب كافراخ جمع فرخ قوله وان حتى في نحو
حتى اذا جاوها حرف ابتدا داخل على الجملة باسرها ولا عمل له في التعليق قال ابو حيان كان بعض الاذكيا يستشكل
مجي هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط وبيان الغاية
في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالتقدير المعنوي لا الاعرابي في اية الزمر مثلا وسيق
الذين كفروا الي جهنم زمرا الى ان فتحت ابوابها وقت مجيهم فينقطع السوق انتهي وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم
ويجوز ان تخرج على ان حتى بمعنى الفا كما قدرها الكوفيون في قولهم سرت حتى ادخل المدينة برفع ادخل تقديره

كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت وقد خلت قال في البسيط فانك قلت في قولك اجلس حتى اذا جاء زيد اعطيتك
اجلس فاذا جاء زيد انتهى **قوله** وجوابها محذوف لتفهيم المعنى قال ابن ام قاسم ويجوز ان يكون الجواب فاصحاب
الميمنة وما بعده اي فاصحاب الميمنة ما اعظمهم وما انعمهم واصحاب المشئمة ما احقرهم وما اشقاهم **قوله**
وذلك لقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم في الشرح يعني ان هذا اخبار بقضية وقعت في الزمان
الماضي فتكون اذا له قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن ان يقال في هذه الاية ان
المراد حكاية حالهم حين ابتدءوا في الفعل واذا ان لذلك فان المحاوج موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل
لاذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما اول به على الحال ولست اناله انتهى واقول المعنى على ما
اول به على الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتمامه فتكون المحل لاذا بهذا
الاعتبار **قوله** واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها في الشرح هذا اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة
والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثنا عشر رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل
نزول الاية فتكون اذا فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شانهم وقد يقال
والمعنى حاله هولاء انهم اذا راوا تجارة او لهوا انفضوا منهم ما ذكر ولو اتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار
عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار
بان ذلك شانهم وقد بدهم وكيف وهولاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق
ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذي تماديه عادة وديدنا من الخصال الذميمة القبيحة انتهى ما في الشرح **قوله**
وندمان الخ الندمان هنا النديم وتزيد بالزاي والحاسي بمعنى موتنه قال الله تعالى بكاس من معين بيضاء
وقال ابن الاعرابي لا تسمى الكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز ان
لا تكون اذا هنا للماضي بان تكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا واقول سبقه الى هذا ابن الصائغ
قوله لان قسم الله قديم هذا تعليل لقوله لا اخبار ولعل مراده ان يقول ان اراد القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام
ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف الملفوظة المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى انه مخلوق له تعالى
ليس من تاليفات المخلوقين وان اراد النفسي فقد تقرر ايضا ان الكلام النفسي صفة واحدة في الازل ليست منقسمة
فيه الى اقسام الكلام التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها عند حدوث التعلقات
نعم ذهبت الكرامية وبعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع
ذلك قديم وقد ذهب العضد في كتابه المواقف وقد سبقه الى ذلك محمد الشهرستاني في كتابه نهاية الاقدام
الى ان المعنى في قول الاشعري وغيره كلام الله معنى قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ
ومفهومه بل في مقابلة العين والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم
المرتب الاجزاء فانه بديهي الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس مرتب الاجزاء كالقائم بنفس الحافظ من
غير ترتب الاجزاء والترتيب انما يحصل في التلفظ لاحتياجه الى الالة اما القائم بذاته تعالى فلا ترتيب فيه حتى

ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء لعدم احتياجه الى الالات قال التفتازاني في بحث الاستثناء في حاشيته
العضد وفيه نظر لانا لا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء او غير مرتبها انتهى ومثل ان يقال
في جواب الترديد السابق نختار انه اراد القسم اللفظي لكن اراد بالقدم ما ليس بحادث لا ما لا اول لوجوده بقرينة
ذكره في رد القول بان ثم اخبار عن قسم باق او نختار انه اراد القسم النفسي وهو قديم في حد ذاته ومع قطع النظر
عن عروض قسميته عند حدوث التعلق **قوله** لان الحال والاستقبال متنافيان يعني فلا يتصف بهما ذلك الكون
المحذوف في جعل اذا ظرفا له اتصافه بهما اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا التي هي ظرف
مستقبل ظرفا له وفيه نظر لان الحال المنافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المفسر باجزاء متعاقبة من اواخر
الماضي واوائل المستقبل لا الحال الذي اريد هنا وهي الفضلة المبينة لهيئة ما هي له لان هذه تجامع كلا من الازمنة
الثلاثة وذلك انها تجب مقارنتها لزمان وقوع مضمون عاملها وزمان وقوع ذلك المضمون قد يكون ماضيا وقد
يكون حالا وقد يكون مستقبلا ويجاب عنه بانهما متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا الذي مر تجرد صدر الجملة
الحالية المصدرة بمضارع مثبت من علامة الاستقبال **قوله** يعني انه ظرف لاحدهما يعني لا قسم او للكون محذوف هو
حال من الليل والنجم **قوله** والصحيح انه لا يصح التعليق بالقسم الانشائي بغير سواء كان المراد باذا الحال او الاستقبال
وهو يرد للكون اذ مراده به الحال ظرف للفعل القسم الانشائي كما ان قوله وانه لا يمتنع التعليق بما يناسب لقوله ولا لكون
محذوف هو حال من الليل والنجم **قوله** لان القسم قديم لا زمان له هذه المقدمة في تعريف الدليل وصغراه محذوفة
للعلم بها وتقدير الدليل القسم الانشائي هنا قديم والقديم لا زمان له وقد اسمعناك من قريب ان الحق عند اهل الحق
ان الكلام اللفظي ليس بقديم والازلي صفة قديمة لا تكثر فيها وانقسامه الى الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما
لا يزال وعند التعلق وفي الشرح ليس ما قاله خاصا بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلامه تعالى قديم لا يوصف
بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل
خبري في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له واقول اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى
لا ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلامه تعالى لان الفعل الخبري مخبر عنه والمخبر عنه متعلق بالزمان كما عرفته فهو
به **قوله** واوضح منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد غدا قال ابن الصائغ اذا قدرت صائدا به مريدا فان غدا معمولا له
وهو لا يريد مريدا غدا مع ان الكلام يستقل بمريد وان اراد مريدا الان فالارادة التي تقدرها على الفعل لا تتاخر
الفعل عنها ام لم يظهر وصحيحه تقدير مريدا على تقدير تقدير الشهر واقول اراد مريدا الان قوله الارادة التي
تقدرها على الفعل لا يتاخر الفعل عنها قلنا الذي لا يتاخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان
عند قصد اكتسابه الفعل بعد سلامة الاسباب والالات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحي توجب تخصيص احد
المقدورين في احد الاوقات على ان الظاهر ان مريدا هنا بمعنى قاصدا واما وصحيحه تقدير مريدا فقد اشار اليها المصنف
بقوله فانصب قمتم في اذا قمتم الى الصلاة بارادتم وفي التفسير ذكر قمتم واريد به اردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل
المسبب عنها للايجاز والتنبيه على ان من اراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا ينفك الفعل عن الارادة **قوله** مسألة
في ناصب اذا مذهبان قال الرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان
يكون جزاءه على ما قال بعضهم لانه لا يجوز في غير الظروف كما تقول ايهم جاء فاضرب بنصب ايهم واما العامل في اذا

فالالتزون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان يفصل فيقول ان يضمن
اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جيتك بمعنى اجيك وقت
غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزا وان لم يكن جزا في الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو
مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقرا ولا يجوز ان يكون
وصفا اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير ولم يات في كلام تخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير
الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا انه صفة
قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين اذا كانتا في المعنى
بمنزلة كلمة واحدة معنى ووقوعهما معا جز كلام يجوز ان يعمل اولاهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز
العكس فلم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها متقدم من وجه متاخر من اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم
يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف واما كلم الشرط والشرط فليسا ككلمة واحدة اذ لا
يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب
بعضهم انتهى قوله لان اذا عنده لا غير مضافة قال ابن الحاجب في شرح المفصل والكوفيون اذا ومتى سواء في كون
الشرط عاملا وتقديرا لاضافة في اذا لا معنى له وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها
كما حصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس انتهى قال الرضي وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا
لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يلزم تخصيصها التخصيص في نحو متى قام زيد وهو غير متخصص
اتفاقا انتهى قوله كما يقوله الجميع اذا جزمت في الشرح وسببه ان الاضافة من خصايص الاسماء فنافى الجزم قوله حد
ان الشرط والجزا عبارة عن جملتين مرتبطتين بالاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة قال ابن الصايغ وجوابه
ان الاصل كذلك لكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني قوله بدا لي في الجهة التي في ديوان
زهير وفيه ولا سابق شيئا باثبات يا المتكلم في سابق ورفع شي وقبله ثاني وقد خلفت تسعين حجة خلفت بها عن
منكبي بدا ليا قوله ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيه قال ابن الصايغ هذا في السبق الزماني مسلم والسبق
ممنوع هنا واما في السبق الذي بمعنى الفوات فغير مسلم اذ لا منع ان يقال لا افوت الفعل وقت مجيه قال الزمخشري
في قوله تعالى ام حسب الذين يعملون السيات ان يسبقونا اي ان يفوتونا يعني ان الجزا لاحقهم لا محالة قوله الثالث
انه يلزم ان يكون اذا جيتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل في طرفين متضادين استدل ابن الحاجب بهذا على ان
العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جيتني اليوم كان
سببا لاكرامي لك غدا كما تقول ان جيتني اليوم فقد جيتك امس اي ان المعنى ان جيتني اليوم يكن جزا لمجيئي اليك امس قوله الشامل
وعمل العامل في طرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيك يوم الجمعة سحرا فيراد هنا بالاعم من الاخر
له ولغيره شمول الكل لجزئيه او الكلي لجزئياته ولا يراد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الاخر من غير

عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك ففي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين
طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شي منهما بصادق على شي من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان
يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه انتهى واقول قوله اللهم الى اخره يقتضي ان سحرا يعني اول الفجر ليس مباينا
ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شي مما يصدق
عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شي مما يصدق عليه الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق
سحر على شي من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شي من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء
مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة
فليتامل قوله متى تردن يوما سفار الخ سفار اسم بير لبني مازن بن مالك مبني على الكسر وهو حجة للحجازيين على بنا
فعال اذا كان علما للمونث على الكسر ولاكثر التميميين على بنايه على الكسر اذا كان في اخره را وادهم بصفيه ادهم وهو الاسود
والمستجيز بالجيم والزاي طالب الما لابله وماشيته والمعور بالعين المهملة والرا اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته
عنه قال ابو عبيدة يقال للمستجيز الذي يطلب الما اذا لم تسقه قد عورته والبيت للفرزدق قوله والرابع ان
الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية في الشرح وجواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جوابها اذا
كان صالحا ولم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها مقدر يدل عليه الجواب وقال
ابن الصايغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوابها او ما دل عليه الجواب او ما اغنى عنه الجواب ذكر هذه الاقسام الثلاثة
الامام ابو محمد بن بري في مصنفه في اذا قوله وورد ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف في التعليق وفي كلامه تدافع فان في اوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه
صفة وفي اخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ما نصه
فان قلت بم تعلق قوله في انفسهم قلت بقوله بليغا اي قل لهم قولا بليغا في انفسهم موثرا في قلوبهم او يتعلق بقوله
قل لهم اي قل لهم في معنى انفسهم الخبيثة قولا بليغا او قل لهم في انفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارا لهم بالنصيحة
لانها في السر انجع وعلى الاول فمعمول الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف انتهى واقول لا
تدافع في كلامه فان اخباره اولا بصلوح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا
بمنع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم المعمول على موصوف الصفة او نقول اخباره اولا بصلوح عمل
الصفة انما هو في الجملة واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو في شي مخصوص واما تجويز الزمخشري تعلق في انفسهم
ببليغا فقد ضعفه ابو البقا وغيره بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف قوله لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر
هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج الاعلى كجواز زيادة الفا في خبر المبتدا ~~لانها لو لم تكن زايدة لكانت سببية فيكون~~
~~عسر اليوم مسببا عن النقر وهو ليس مسببا~~ قوله واما قول ابي البقا انه يكون مدلولا عليه بذلك قال ابو البقا
اذا ظرف وفي العامل فيه اوجه احدها هو ما دل عليه ذلك لانه اشارة الى النقر ويومئذ بدل من اذا وذلك مبتدا والخبر
يوم عسير اي نقر يوم والثاني هو ما دل عليه عسير اي تعسر ولا يعمل فيه نفس عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها
والثالث يخرج على قول الاخفش وهو ان يكون اذا مبتدا والخبر فذلك والفا زايدة واما يومئذ فظرف لذلك وقيل بدل

[illegible]

من ذلك ويوم مبتدأ ويوم عصيب خبره والجملة خبر ذلك انتهى وابو البقا هو عبد الله بن ابي عبد الله الحسين بن ابي البقا
العكبري الاصل البغدادي المولد والدار الفقيه الحنبلي النحوي الفرضي الضرير اخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره وولد
سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفي سنة ست عشرة وستمائة ببغداد والعكبري بضم العين المهملة وفتح الموحدة نسبة الى
عكبرا بليدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم ان الضمير المنصوب بان في عبارة المصنف عايد الى الجواب
فيكون المدلول عليه بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام ابي البقا صريح في ان المدلول عليه بذلك العامل
في اذا وانه مع ما بعده هو الجواب وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب قوله واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله
فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب لما حكم بمنع اتحاد السبب والمسبب ورد
عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب لجزايه وقد جعل هنا نفسه فاجاب بانا لا نسلم ان الجزا هنا نفس الشرط وانما
الجزا محذوف اقيم هذا المذكور في مقامه وتاوله ابن دقيق العيد بان التقدير فمن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصدا
فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا ورد بان المقدر حال مبينة وهي لا يجوز حذفها كما صرح به الزندي في شرح الجمل
واجيب بمنع ان المقدر حال بل هو تمييز ويجوز حذف التمييز اذا دل عليه دليل نحو ان يكن منكم عشرون صابرون اي
رجلا انتهى ويمكن ان يقال لم يرد بتقدير نية وقصدا في الاول وحكما وشرعا في الثاني ان هناك لفظا محذوفا بل اراد
بيان المعنى ومغايرة الاول للثاني وتاوله بعضهم على ارادة المعهود المستقر في النفوس فان المبتدا والخبر وكذلك
الشرط والجزا قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير وارادة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم وقد يكون
للتحقير وذلك بحسب المقامات والقراين فمن الاول قوله تعالى والسابقون السابقون وقوله عليه السلام فمن كانت هجرته
الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر انا ابو النجم وشعري شعري ومن الثاني قوله عليه السلام ومن
كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه وفي التعليق وما ذكره المصنف من التاويل
في الحديث يتاتى في الاية التي ذكر كلام ابي البقا فيها فيقال نقر الناقور سبب لوقوع الاهوال العظيمة فيكون المعنى
فاذا نقر في الناقور فالاهوال الشديدة واقعة لكنه حذف واقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك انتهى واقول
لا نسلم ان نقر الناقور سبب للاهوال العظيمة ولو سلم فانما يقام السبب مقام المسبب الذي اشتهرت مسببيته عن
ذلك السبب وشهرة مسببية الاهوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالا على النقر وجعل النقر قايما مقام
مسببه تكلف يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجيد بخلاف الحديث قوله وليس هذا الجواب والا لاقترن بالفا
مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين في الشرح لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفا اقترانه هناك لان الشرط
هنا باق على اصله في بابها بخلاف اذا واقول عند ذكر الرضي مثل هذا عند قول المصنف ولو كانت شرطية
والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفا قوله وانما الجواب محذوف اي عمدوا الى الحجج الباطلة قال الرضي ويجوز
ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثل وان اطعتموهم انكم لمشركون ويجوز ان
يكون اذا لمجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها هذا صدر بيت عجزه
والشر بالشر عند الله مثلان ويروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره ولا مزية حينئذ قوله الا ان قرطا لا قرط
بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة اسم رجل والالة الحالة والاية المثل قوله وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا

الاشارة بهذا الباب الى باب الاشتغال وانما قيد به احترازا عن مثل وان احد من المشركين استجارك فان
استجارك مفسر للعامل في احد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل قوله لان ان ولام
الابتدا يمنعان من ذلك لان لهما الصدر قال ابن الصايغ جعل اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت
الصدرية على المختار ولعله يقول ذلك بعد هذا او في كتاب غير هذا انتهى قوله بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون
ليمسن هذا دليل على جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المذكور لذلك القسم او دليل على ان نحو انكم
لمشركون جواب لقسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذكور في قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن جواب
لقسم مقدر فكذا الجواب المذكور في نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون لان كلا من المذكورين مما يجاب به القسم لا
الشرط قوله لان هذه الاعمال لم تقع في ذلك الوقت هذا تعليل لقوله ولا يسوغ ان يقال الى اخره والمراد بذلك
الوقت وقت التمزيق قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفا اجاب الرضي عن هذا بانه
قال ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فا كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون قال ولا مانع من كون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم
انتهى قوله وقول بعضهم انه على اضمار الفا مردود بانه يعني بل هذا بنحو ورقه وهو ان الفا لا تحذف الا ضرورة قوله
وقول اخر ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف قال ابن الصايغ اي تعسف في تاكيد الضمير
المتصل المرفوع او المنصوب بضمير رفع منفصل انتهى قوله تخلف من غير ضرورة هكذا رايناه في كثير من النسخ
المعتمدة ووقع في نسخة الشارح بدل تخلف من غير ضرورة تكلف لا داعي اليه وفيه نظر بل الداعي قايم وهو ابقا اذا
على غالب امرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا
هوى قال الرضي قيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول
عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على جواب
الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان المعنى اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان
الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على
دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا متجردا فاي شي ناصبه قلت قال المصنف يعني ابن الحاجب ناصبه
حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شي هنا يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم
فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف
له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون
الزمان حالا من الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به فيخرج عن الظرفية اي
وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى
يكون القمر متسقا لا يحق وقت اتساق القمر وليس يبعد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى
العظمة والجلال له لانه لا يقسم بشي الا لحالة العظيمة متعلقة بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق

عند لعم
واقول قال المصنف لا يلزم هنا
الكتاب في ان لا الا بتدا
لان زيدا قائم اعلان زيد القائم وسلبت المصدرية
في حلفت اللام باعتبارها بعد ان يدل لا
عمرا ان زيدا القايم
على ما بعدها عمرا ان زيدا
انه يدل لا يمنع من
تفضيه هذا التحقيق ان اللام
مثل ان في المصدرية باعتبارها
قبل ان ... ما قبل ان وهو ... المصنف هاهنا

نحو لقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والطرف ههنا لا يصلح ان يكون لانشاء التعجب لما
لم يصلح هنا لكونه معمولا لا لانشاء القسم ما في العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم
الا بعظيم في معنى من المعاني انتهى **قوله** لان جواب والليل ثابت لا نه ما جواب والنجم ماض مستمر
الانتفا جواب والليل قوله تعالى ان سعيكم لشتى وجواب والنجم ما ضل صاحبكم وما غوى **قوله**
والسائل ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشا لتباين حقيقتيهما قال نجم الدين سعد جزا الشرط
يجب ان يكون قضيته خبريه متعلقه بالشرط لان الانشا ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا ان
ان دخلت الدار انت طالق للتعليق لا تعليق للانشا وقال التفتازاني في مطوله يجب ان ينبه ان الجزا
يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز
ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا وقال السيد في
حاشيته ان مثل اكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب
الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا اول بان يحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال واما
الاكرام فان تعلق على الشرط من حيث هو مطلوب حتى فانه قيل ان جاك زيد فاكرمه مطلوب فيلزم
مع ما ذكر من انتفا الطلب في الحال تاويل الطلبي بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده فان
الطلب حاصلا في الحال حتى فانه قيل اذا جاك زيد فوجد الاكرام اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل الطلبي
بالخبري وبالجمله لا يمكن جعل الطلبي جزا بلا تاويل **ايمن قوله** ويرده جواز
كسر همزته وفتح ميمه في ايمن اثنا عشر لغة ايمن بفتح الهمزه وضم الميم وبفتحهما
وبكسر الهمزه وضم الميم وايم بفتح الهمزه وكسرها مع ضم الميم وام بكسر
الهمزه وضم الميم ومن بضم الميم وفتحها وكسرها وم بالضم والفتح
والكسر **قوله** وقال قوم القوم الى اخره في الصحاح وقد يدخل
على ايمن اللام لتاكيد الابتدا تقول ليمن الله فذهبت في الاول
في الوصل وانشد البيت
والله تعالى اعلم حرف الباء
الباء المفرده

حرف الباء

الباء المفرده **قوله** اولها الالصاق في شرح اللب هو تعلق احد المعنيين بالاخر نحو به داء
اي التصق به ونحو مررت بزيد وارد على الاتساع **قوله** فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال ابن الصائغ اجود من ذلك ان
سيبويه جعله اصلا فانه قال انما هي للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهذا اصله واقول اجود من هذا
ان سيبويه قصرها على الالصاق حيث قال انما هي للالصاق **قوله** اذا تبعت على شي من جهة اوما يحسنه من نحو
او ثوب ونحوه لا يقال عطف الاعم على الاخص بأو غير مستحسن لما فيه من جعل الاعم قسيما للاخص لانا نقول
غير المستحسن عطف الاعم مطلقا على اخصه لا عطف الاعم من وجه وما نحن فيه من الثاني دون الاول ولو سلم
فاو ههنا للاضراب على مذهب الكوفيين وابي علي وابي الفتح وابن برهان القايلين بانها تاتي للاضراب مطلقا
وفي الشرح والظاهر ان الالصاق في الثاني مجازي اذ القبض على ما يحبس زيدا كالثوب الذي هو لابسه ليس قبضا عليه
نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الالصاق بما يجاوره ويقرب منه واقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ
وجوابه ان اللغه لم تبن على مثل هذه المضايقه حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لابسه ليس ماسكا لزيد **قوله**
وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد في الجني الداني وذكر ابن مالك ان البا في نحو مررت بزيد بمعنى على بدليل انهم
يمرون عليهم مصبحين وحكاه عن الاخفش في شرح اللب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرور ولا يكون مجاوزك
اياه فانك مررت فوقه في ايه السير واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلا **قوله** وبات على
النار الندي والمحلق هذا عجز بيت من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلا المجازي وصدره تشب لمقرورين يصطليانها
وتشب مبني للمفعول من شبت النار اشبها شبا اذا اوقدتها والمقرورين الذين اصابهما القر بضم القاف وهو البرد واحد
المقرورين الندي وهو اسم للجود والمطر والبلل والشحم والمقرور الاخر المحلق بالحا المهملة وكسر اللام وهو اسم الممدوح
قوله فاذا استوى التقديران في المجازيه فالاكثر استعمالا اولى بالتخريج عليه وفي بعض النسخ اولى بالترجيح يعني
ان الالصاق في مررت بزيد لما لم يكن حقيقيا ولذلك الاستعلا فيه ووجدنا استعمال حرف الالصاق مع المرور اكثر
من استعمال حرف الاستعلا معه كان الاولى جعل البا في مررت بزيد للالصاق المجازي دون الاستعلا المجازي لان الحمل
على الاكثر عند التردد بين معنيين اولى وفي الشرح فيكون الالصاق اولى بالترجيح لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال
البا بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلا الحقيقي وما ذكره الجماعه ليس فيه الا تجوز واحد وهو استعمال البا للالصاق
فيما لا يفضي الى نفس المجرور واقول التجوز بالبا في معنى مجازي لعلي لا يودي الا الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ
البا في ذلك المعنى وكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراده ما استعمال على في غير الاستعلا الحقيقي استعمالها فيه في
الجمله لتحقق المعنى المجازي لعلي قلنا استعمال على في غير الاستعلا الحقيقي في الجمله موجود ايضا على تقدير استعمال البا
بمعنى الالصاق المجازي فلا وجه لتخصيص التجوز من وجهين باستعمال البا بمعنى على فليتامل **قوله** ولقد امر على اللئيم يسبني
هذا صدر بيت عجزه فاعف ثم اقول ما يعنيني **قوله** فكان اولى بتقديمه اصلا في الشرح هذا يقتضي ان على في مررت
عليه بجعل بمعنى البا وفيه نظر اذ لا داعي الى اخراج حرف الجر عن معنى ليس حقيقيا له انتهى واقول ان كون البا مع المرور
للالصاق المجازي ما لا على كون على معه للاستعلا المجازي بمعنى ان حرف الالصاق مع المرور اكثر وقوعا من حرف الاستعلا
معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلا مع المرور على الالصاق وانما يقتضي حمل البا مع المرور على الالصاق المجازي لا على الاستعلا
المجازي **قوله** تمرون الديار ولم تعوجوا هذا صدر بيت عجزه كلامكم علي اذن حرام وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع

حرف البا

نحو لقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون لانشاء التعجب لم يصلح هنا لكونه معمولا لانشاء القسم باضمار العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى ما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني انتهي **قوله** لان جواب والليل نائب ذا بها وجواب والنجم ماض مستمر الاستمرار جواب والليل قوله تعالي ان سعيكم لشتى وجواب والنجم ما ضل صاحبكم وما غوى **قوله** والسائل ان الجواب خبري فلا يدل عليه الا انشاء لتباين حقيقتيهما قال نجم الدين سعد جزاء الشرط يجب ان يكون قضيه خبريه متعلقه بالشرط لان الانشاآت والنائبات لا تقبل تعليقا وقولنا ان دران دخلت الدار انشاء للتعليق لا تعليق للانشاء وقال التفتازاني في مطوله يجب ان ينتبه ان الجزاء

… ن اللام لما لدا الا بتك يقول ليمن الله مد هـ … الادب

في الوصل وانشد البيت

والله تعالى اعلم حرف الباء

الباء المفرده

حرف الباء **الباء المفردة قوله** اولها الالصاق في شرح اللب هو تعلق احد المعنيين بالاخر نحو به داء اي التصق به ونحو مررت بزيد وارد على الاتساع **قوله** فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال ابن الصايغ اجود من ذلك ان سيبويه جعله اصلا فانه قال انما هي للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهذا اصله واقول اجود من هذا ان سيبويه قصرها على الالصاق حيث قال انما هي للالصاق **قوله** اذا قبضت على شيء من جسمه او ما يحبسه من يد او ثوب ونحوه لا يقال عطف الاعم على الاخص باو غير مستحسن لما فيه من جعل الاعم قسيما للاخص لانا نقول غير المستحسن هو عطف الاعم مطلقا على اخصه لا عطف الاعم من وجه وما نحن فيه من الثاني دون الاول ولو سلم فاو ههنا للاضراب على مذهب الكوفيين وابي علي وابي الفتح وابن برهان القائلين بان او تاتي للاضراب مطلقا وفي الشرح والظاهر ان الالصاق في الثاني مجازي اذ القبض على ما يحبس زيدا كالثوب الذي هو لابسه ليس قبضا عليه

… معنى الالصاق المجازي ... لتخصيص ... بيهت باستعمال الباء بمعنى على ليتامل **قوله** ولقد امر على اللئيم يسبني هذا صدر بيت عجزه فاعف ثم اقول ما يعنيني **قوله** فكان اولى بتقديره اصلا في الشرح هذا يقتضي ان على فيه مريد عليه يجعل بمعنى الباء وفيه نظر اذ لا داعي الى اخراج حرف الجر عن معناه الحقيقي انتهي واقول ان كون الباء مع المرور للالصاق المجازي ... على كون على معه للاستعلاء المجازي بمعنى ان حرف الالصاق مع المرور اكثر دورا من حرف الاستعلاء معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الالصاق لما يقتضي حمل الباء مع المرور على الالصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي **قوله** تمرون الديار ولم تعوجوا هذا صدر بيت عجزه كلامكم علي اذن حرام وعاج بمعنى وقف ... دج

حرف البا

قوله وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا المعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيه حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة وتكون الباء التعدية معاقبة للهمزة لا تجمع بينهما

فلا يقال اذهبت بزيد قوله وقول المبرد والسهيلي ان بين المعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت معا حاله في الذهاب مردود بالاية بمعنى ذهب الله بنورهم وفي المغني الثاني رد جيد بانه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمجيء في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر البعد انتهى وفي الكشاف والفرق بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بماله اخذه فلما ذهبوا به اذن اذهب فان له بما خلق ومنه ذهبت به الخيلاء والمعنى اخذ الله نورهم وامسكه وما يمسك الله فلا مرسل له انتهى ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الاشارة الى الجواب عن الاية قوله واما ولو شاء الله لذهب بسمعهم جواب اما بمجرد نقدين ولا يرد به عليهما واقيم مقام هذا الجواب دليله وهو احتمال ان الفاعل ضمير البرق قوله رايت ذوي الحاجات الخ القطين بالقاف المفتوحة الخدم والاتباع يستوي فيه الواحد وغيره قوله الثالث الاستعانة ادرج ابن مالك في التسهيل باء الاستعانة في باء السببية وقال في شرحه باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الهاء لحسن ولكنه مجاز قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين تعالى كتب القلم وقطعت السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة واثرت على ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز قوله ونجرت بالقدوم في الصحاح القدوم الذي ينحت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفي القاموس القدوم آلة النجر مؤنثة قوله قيل ومنه باء البسملة هذا هو الوجه المرجوح من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب الكشاف والوجه الاخر انه متعلق البسملة بالقراءة تعلق الدهن بالانبات في قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأ وانما كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء في الملابسة والمصاحبة اكثر من الاستعانة ودلالتها على تلبس اجزاء الفعل بالتبرك اظهر ولان في التبرك باسم الله من التادب ما ليس في جعله بمنزلة الالة التي لا تكون مقصودة بالذات قوله الرابع السببية قال الرضي قد تكون للسببية وهي فرع الاستعانة قوله ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه هذه هي الباء التجريدية والتجريد ان تنتزع من ذي صفة اخر مثله مبالغة في كمال تلك الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف اي لقيت بلقاء زيد الاسد قال التفتازاني في من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق قوله قد سقيت اباهم بالنار هذا بيت من شطور السريع وبعده والنار قد تشفي من الاوار والاوار بضم الهمزة حرارة العطش قوله الخامس المصاحبة قال الرضي لا تكون بهذا المعنى الا مستقرا والظاهر انه لا منع من كونها لغوا قوله اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله سبحه حامدا له لان التسبيح ان تنزه عما لا يليق به والحمد ان تثبت له ما يليق به وفي الشرح فان قلت من اين يلزم الامر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشيء الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هندا جالسة قلت [illegible] لا يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المامور به ولا من فعل المتكلم المذكور كالمثال المذكور اما اذا كانت بعض انواع الفعل المامور به نحو حج مفردا او كانت من فعل المامور نحو ادخل مكة محرما فهي مامور بها وما نحن فيه للمصنف من هذا القبيل قوله واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة

على ان الواو زائدة وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك سبحتك يعني وعلى كل من القولين يأتي الخلاف المتقدم في فسبح بحمد ربك من ان الباء للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول او للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل وفي الشرح ان هذا الخلاف الذي ساقه لا يستدعي خلافا في معنى الباء الداخلة على الحمد في وقد اتى بذكرهما بجملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف في كونه جملة او جملتين لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على معنى الباء فما معنى ذكره هنا واقول لما كان سبحانك اللهم وبحمدك من قبيل فسبح بحمد ربك في تعلق الباء بالتسبيح واضافته الحمد الى ما يصلح ان يكون فاعلا ومفعولا ذكره عقبه على سبيل الاستطراد ونبه بما فيه من الخلاف في الواو وقول الخطابي قوله والوجهان في فسبح بحمد ربك اي الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري في فسبحه بحمده وهما التعلق بالفعل المذكور والنصب على الحال آتيان في فسبح بحمد ربك فالوجهان مبتدأ وفي فسبح بحمد ربك خبره ويحتمل انه من تتمة الكلام على فسبحه بحمده على معنى ان الوجهين المتقدمين في فسبح بحمد ربك من كون الباء للمصاحبة او للاستعانة آتيان في هذه الاية قوله فليت لي بهم الخ هذا البيت لقريط بن انيف شاعر اسلامي وهو من قصيدة مطلعها، لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا، ويروى شدوا وهو الغالب في نسخ المغني اي حملوا في الحرب من شد عليه في الحرب يشد اذا حمل ويروى شنوا وهو الصحيح من شن الغارة واشنها اذا فرقها من كل وجه والاغارة مصدر اغار على العدو والاسم الغارة قوله وهي الداخلة على الاعواض يعني سواء كانت ثمنا كالمثال الاول وغيره من كالمثال الثاني قوله وكما قال الجميع لن يدخل احدكم الجنة بعمله في الشرح ينبغي ان يكون مراده بالجميع اهل السنة والاولى ان اهل السنة والمعتزلة جميعا لا شك ان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له او الذي له ذنب ومات تائبا الدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتاتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث انتهى واقول ينبغي ان لا يحمل كلام المصنف على ظاهره ويكون مراده بالجميع المعتزلة واهل السنة بيان ذلك ان الاعمال الصالحة سبب عند المعتزلة لدخول الجنة لا سببا عاديا بل تجعل من ذلك لانهم يقولون ان قدرة العباد على خلق اعمالهم دون خلقها على الله تعالى واجازه بين هذه الجنة تتحقق نفي سببية عندهم عن الاعمال واثباتها الرحمة الله تعالى قوله ونظيره السماء منفطر به اي باليوم الذي يجعل الولدان شيبا والمعنى ان السماء على عظمها واحكامها تنفطر باليوم اي ذات انفطار به على ارادة النسب كما يقال امراة لابن اي ذات لبن قوله وما اوله البصريون فقال به خبيرا على ان الباء للسببية قال الرضي الثانية تجريدية نحو لقيت بزيد الاسد ولقدس واسال بسواله خبيرا قوله وفيه بعد اي في تاويل البصريين لان المجرور بالباء في الاية هو المسؤول عنه ولا يقتضي قوله سال تسبيه ان المجرور هو المسؤول عنه قوله ارب يبول الثعلبان براسه هذا صدر بيت عجزه لقد ذل من بالت عليه الثعالب، وروي الكسائي الثعلبان بضم المثلثة واللام والنون وهو ذكر الثعالب ورواه ابو حاتم الرازي بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروي عن بني ثعلبة انه كان لهم صنم وان ثعلبين قبلا ثم رفعا ارجلهما وبالا على ذلك الصنم وقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم واتى الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوي بن ظالم فسماه النبي صلى الله عليه وسلم راشد بن عبد الله قوله شربن بماء البحر الخ صدر بيت عجزه متى لجج خضر لهن نئيج والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وبالجيم المر السريع مع صوت وفي بعض النسخ البيت بتمامه

قوله الجنه

صدر بيت عجزه متى لجج خضر لهن نئيج وفي بعض النسخ البيت بتمامه

قوله الشديد الصوت بعد النون الموحدة بالباء والنبيح لهن ينبح حبشيات متى وردي ومع صوت المرالمريع
شرب الرتيف يبرد المحشرج هذا عجز بيت صدره ملثمت فاما اخذا بفردها وفي الصحاح لثمت فاما
بالكسرة قبلها وربما جاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد ملثمت فاما اخذا بفردها بالفتح والترتيف السلام
اذا ترف عقله وقيل الجموم الذي منبع من الماء وصل الجمر ترف من انائه ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين
المعجمة حسي يحفي والحسي في السر ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة امسكته فتحفر عنه فتستخرجه كذا
في الصحاح وقال ثعلب عن ابن الاعرابي الوز الطويل العنق الذي لا اذن له الضيق الفم قوله تراح ريش الخ تواح
اصله نواحي جمع ناحية ولدت اليانة للمفرده واللثه بكسر اللام وتخفيف المثلثة ما حول الاسنان من اللحم والامد
بكسر العين والميم مجد العمل وفي الشرح ووقع في المتن ما يقضي بقيد العصف بالمحرق ولم اقف عليه قوله
وقيل في شربن انه متضمن معنى روين قال ابن سيده وعندي انه لما كان شربن في معنى روين وكان روين متعدي
بالباء عدي شربن بالباء مثله لذلك قوله في القسم الاستعطافي هو القسم الذي جوابه طلبي كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى
قبيل الصبح او قبلت فاها قوله فالواجبه في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن
كالبغي وهو قول سيبويه وضعف بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ ربه
وبان مجازه قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واسحم بزيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليله والمطرد زيادتها في المفعول
انتهى قوله واما ان اصله بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا اذهب الفرا والزمخشري وابن خروف
الى ان احسن بزيد امر بان يصفه بالحسن من المخاطب مسند الى ضميره وذهب ابن كيسان الى ان المخاطب ضمير الحسن
فكانه قيل احسن يا حسن بزيد قوله ويوجه قولهم لكن بهند بترك التاء لموجب ما قاله الزجاج من ان لكن
متضمن معنى لكف ترك تانيث لكن اذا كان المجرور بالباء مونثا حقيقيا فلا تونث لكف اذا كان المجرور بالباء بعده
مونثا حقيقيا قوله فان احتج بالفاصل فهو يجوز لا موجب احتج بضم الهمزه والتاء المثناه الفوقيه مبني للمفعول يعني فان
قيل ترك التانيث في لكن بهند للفاصل لا لتضمن لكن معنى لكف اجيب بان ترك التانيث من الفعل للفاصل غاية
جائز لا واجب لقوله تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها وقوله تعالى وما تخرج من ثمرة من اكمامها بتانيث الفعل فيهما مع الفاصل
قوله فان عورض بقولك احسن بهند قلنا لا يلحق صيغ الامر يعني فان قيل ما استدللتم به على ان ترك تانيث الفعل
للفاصل غير واجب معارض بما يدل على انه واجب وهو قولك احسن بهند فانه يجب ترك التانيث فيه وما ذلك الا للفاصل فيكون
ترك التانيث للفاصل واجبا اجيب بانا لا نسلم ان وجوب ترك التانيث في احسن بهند للفاصل وانما هو لان صيغة الامر
لا تقبل التاء ولو كان معناها الخبر فقوله قلنا لا يلحق صيغ الامر جواب عن قوله فان عورض وفي الشرح تقرير المعارضة بان
يقال ما ادعيتموه من ان الفاصل يجوز ترك التانيث ولا يوجبه معارض بقولك احسن بهند فان احسن بمعنى الماضي والباء فاعله
والتانيث ممتنع فثبت ان الفاصل قد يوجب ترك التانيث في بعض الصور فلم لا يكون لكن بهند من هذا القبيل انتهى واقول
المعارضه مقابلة دليل بدليل مانع مدلول الدليل الاول وهي متحققة على تقريرنا لا على تقريره اللهم الا ان تحمل المعارضة على معناها
اللغوي دون الاصطلاحي الجدلي قوله وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفا وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار
بضمير المصدر ابن السراج هو ابو بكر محمد بن السري بن سهل اخذ الادب عن ابي العباس المبرد وغيره واخذ عنه السيرافي

والرماني وغيرهما توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلثمائة وفي الشرح لا نسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف
لا بضمير المصدر ولعل لكن بهند لا لكفا في حال كونه متلبسا بالباء واقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته لا نسلم
توقف الصحة على ذلك لجواز ان يكون الباء للحال قوله سحيم هو بمهملتين مصغرا اسحم بمعنى اسود مصغر ترخيم
قوله وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية لعمر في الشرح يحتمل كون اذ متعلقه بالفعل المقيد بالعلة المذكورة
وكونها متعلقة بمحذوف اي وهو ممنوع من الصرف يعني ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان
الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم في الشرح وفي المحكم خلاف ما قال المصنف ... بعد ولد
اذ لو كان كذلك لم يصرف قوله وزعم الربعي هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادي المنزل الشيرازي
الاصل اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج الى شيراز فقرا على ابي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع الى بغداد
وله سنة ثمان وعشرين وثلثمائة وتوفي سنة عشرين واربعمائة ببغداد والربعي بفتح الراء والموحدة نسبة الى ربيعة
قوله ولا معنى للبيت على تقديره في الشرح وقد يكون له معنى فان دهرا اذا ما اهل الجود فيه كان هذا شرفا لهذا
الدهر ولا سيما انه من تعليل فخر القبيلة من حيث ان واحدا منها شرف الدهر بان اصبح اهلا لوجوده فيه قوله
الم ياتيك والانباء تنمي الخ الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمي ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاة والابل
قوله مهما لي الليلة الخ السربال القميص والدرع او كل ما لبس وسيذكر المصنف هذا البيت عند الكلام على مهما
ويذكر تفسيره قوله ابن الضائع هو بالضاد المعجمة والعين المهملة وقد تقدمت ترجمته قوله والمسئلة من باب
الاعمال يعني من باب التنازع وذلك انما على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاعلا والثاني مفعولا واعمل
الثاني تضمر الفاعل في الاول واما الكوفيون فالكسائي يقول في مثل هذه المسئلة بحذف الفاعل والفرا يقول باضماره
منفصلا موخرا والباقون منهم يجيزونها قوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج قبله نحن بنو ضبة اصحاب الفلج وضبة
هو ابن اد عم تميم بن مر والفلج الظفر والفوز ولم يتكلم صاحب الصحاح فيه على سكون اللام قوله سود المحاجر لا يقران بالسور
هذا عجز بيت صدره هن الحراير لا ربات اخمرة وقد تقدم الكلام عليه وان المفتوحة الخفيفة قوله وقيل ضمن تلقوا
معنى تفضوا في الشرح وسكت عن تخريج وهزي اليك بجذع النخلة وتخريجه عليه وقد سبق الى السما فاما هذه فلم ار من تعرض
الى كون الباء فيها غير زائدة واما اية مريم ففي الكشاف والباء في بجذع النخلة صلة للتاكيد كقوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
او على معنى افعلي الهز به كقوله يجرح في عراقيبها نصلي يعني انه نزل هزي مع كونه متعديا منزلة اللازم كقوله وان تعتذر
بالمحل من ذي ضرعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يفعل الجرح في عراقيبها قوله تبلت فوادك الخ يقال تبله
الحب تبلا ... واتبله اي افسده والفواد القلب وقيل باطنه وقيل غشاوه والخريده بالخاء المعجمة والدال
المهملة الحسنا من النسا وقيل العذرا وتسقى بالسين المهملة والقاف وفتح اوله او ضمه والمراد بالضجيع الذي يضع جنبه على
الارض مع تلك الخريدة ويروى تشفي بالشين المعجمة والفا والمراد على هذا بالضجيع الذي اضطجع من مرض المحبة وعليه فالبا
غير زائدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقى لانه يكون
... وعليه ... زيادة ... انتهى واقول بل المراد بالبارد الريق وبسام
نعت له بصفة محله وهو الثغر على انه قيل في نهر جار انه جار ... قوله لكن بحسبي نحو لا الخ

في الشرح اي بعض من الحضور في صفه رجل مع ان طريقه الغيبه لكونه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله اتى وسياه بجوز فيه
الامران بطريق الخبر عنه والمخبر به نحو انا رجل تمت وانا رجل قام قوله الرابع الخبر وهو ضربان غير جمله
فيقاس نحو ليس زيد بقايم في الشرح لو مثل بنحو اليس الله بكاف عبده لكان اولى واقول انما لم يمثل به لان لقايل
ان يقول انه موجب بنا على ان الهمزه للانكار اي النفي ونفي النفي اثبات قوله ومنعكها بشي يستطاع هذا عجز بيت
صدره ولا يطمع ابيت اللعن فيها وقبل هذا البيت ابيت اللعن ان سكاب علق نفيس لا يعار ولا يباع
وابيت اللعن تحيه الملوك في الجاهليه ومعناه ابيت ان تاتي من الامر ما تلعن عليه وسكاب بفتح المهمله في اوله وبالموحده في اخره اسم فرس والعلق بكسر المهمله الشي النفيس قوله والاولى تعلق مثلها باستقرار محذوف
هو الخبر لعني انه الاولى ان يكون مثلها هو الخبر والبا زايده وفي الشرح ان اختياره هنا يعارض اختياره في الكلام على
الجمله الاعتراضيه حيث قال والاظهر ان البا متعلقه بالجزا وان الذين الثانيه معطوفه على الذين الاولى وجزا
سيه معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين
واقول انما ذكره هنا هو ان تعلق البا باستقرار محذوف هو الخبر اولى من زيادة البا وكون مثلها هو الخبر وما
ذكره في الجمله الاعتراضيه هو ان تعلق البا بجزا سيه اظهر من زيادة البا ومن تعلقها باستقرار محذوف ولا حاجه
الى ما في الشرح من انه يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا انه على تقدير جعل جزا سيه مبتدا يكون الاولى تعلق مثلها باستقرار
محذوف هو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا الامر المقدر فينتفي التعارض انتهى قوله بما رجعت خايبه ركابه
في الصحاح الركاب الابل التي يسار عليها الواحده راحله ولا واحد لها من لفظها قوله بما انبعثت بمزود ولا وكل
هذا عجز بيت صدره كاين دعيت الي باسا داهمه وكاين بالف بعد الكاف فهمزه مكسوره بمعنى كم والباسا
الشده والداهمه الاتيه بغته وانبعثت اسرعت والمزود بميم مكسوره فزاي ساكنه فهمزه مضمومه المذعور الخايف والوكل
بفتحتين العاجز الذي يكل امره الي غيره قوله لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغه لم ينتف اصلها فصفات
الذم هنا هي المزود والوكل والمبالغه فيهما هنا من جهة التجريد الذي هو حد قولهم رايت منه اسدا وهو ان ينتزع
من امر ذي صفه اخر مثله فيها مبالغه في كمالها فيه وفي الشرح ينبغي ان لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغه
بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها بالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف في محل نصب على الحال من الضمير في نفيت العايد على
الصفات قوله وليس بذي سيف وليس بنبال هذا عجز بيت صدره وليس بذي رمح فيطعنني به قوله
ان حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس والعين ان يؤكد اولا بالمنفصل ولولاه لالتبس التاكيد بالفاعل فيما
نحو تاكيد المستكن كقوله هند ذهبت نفسها واجري بقيه الباب عليه طردا له بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا
نحو رايته نفسه او مجرورا نحو مررت به نفسه او منفصلا نحو ما ضربني الا هو نفسه وبخلاف ما لو اكد بغير النفس
والعين من الفاظ التاكيد مرفوعا كان المؤكد او غيره لانتفا اللبس في اجمعين واخواته لعدم استعمالها لغير التاكيد
والحق بكل لما بينهما من الاشتراك في معني الاشتمال وفي الشرح ليس ذلك حقه على التعيين بل حقه احد الامرين اما التاكيد
واما الفصل نص عليه ابو حيان في الارتشاف ويمكن ان يقال اكتفي بالبا الزايده في الفصل كما اكتفي بالزايده في العطف نحو ما
قمتم ولا زيد انتهى واقول ذكر ابو حيان هذا في كتاب من لبنه لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه الي ذلك غيره او علم
له دليله ولا يلزم من القول بفصل لا الزايده في العطف القول بفصل البا الزايده في التاكيد لان البا على حرف واحد

ولا على حرفين قوله ما يستكفن منه من طوح اثنين من الاولى متعلقه بيستكفن والثانيه بيان لما قوله وهذا
الاخير يحمل الباب كله عليه عند الكوفيين في الشرح الاسانيد راجعه الى جعل الكلمه نايبه عن حركه لا الى شذوذ
الانابه ليلا ينافي اخر الكلام اوله قوله بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم في الشرح على وجهين
خبر عن المبتدا الذي هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر اخر ولا يصح فيه الجر على البدليه من مجرور على قوله ويقال
على الاول بجلي وهو نادر في الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالنون واجبه لا نادره نعم اذا كانت
بمعنى حسب لا بمعنى يكفي وقال ابن ام قاسم في الجنى الداني ما بجل الاسميه فلها قسمان احدهما ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي
فلحقها نون الوقايه مع يا التكلم فيقال بجلني والثاني ان تكون اسما بمعنى حسب فتكون اليا المتصله بها مجروره الموضع
ولا تلحقها نون الوقايه وقد ذكروا انها تلحقها قليلا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال بجل اسم
فعل قلت لا نسلم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ايراد هذا الحكم في هذا المحل وانما
موضع ايراده عند قوله اسم فعل انتهى ما في الشرح واقول اذا ال الاشكال الى انه كان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا
الحكم عند قوله اسم فعل فهي مناقشه سهله على انا لا نسلم ان موضع ايراد هذا الحكم عند قوله اسم فعل بل موضعه
هنا اذ لو قيل عند قوله لفهم منه انه نادر عايد الى الاول من قوله ويقال على الاول والجمله في محل نصب على الحال
اي يقال على الاول حال كونه نادرا بجلني فلو قوله بل قوله ودعم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته
انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه في الشرح محل هذا الكلام عند ابن مالك على انها لا تقع مسبوقه في القران الا للتنبيه
على انها امر واستيناف غيره فلا يتم توهيمه هنا لان الاتيين الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال بمعنى ان
شيئا منهما لا يحتمل ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكي ولا يكون الاضراب بعده ردا لكلام قبله لا
سطرق اليه الابطال بوجه فلا يكون الاضراب فيها لمجرد الانتقال من امر الى استيناف امر اخر واقول سبقه
الى ذلك ابن الصايغ فانه قال ما ذكره من الانتقال سبقه اليه ابن ام قاسم في شرح الالفيه وسبقهما الى ذلك ابو حيان
وفات الجميع ما مال اليه مفرد زمانه من ان الاتيين وقع الاضراب فيهما عن جمله القول لا عن الجمله المحكيه بالقول
وجمله القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم وهي كاذبه باطله لم يبطلها الاضراب وانما افاد الاضراب الانتقال
من اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصفهم وقع الكلام فيه من الايه والنبي صلوات الله عليهم قوله بل بلد مل الفجاج قتمه
هذا صدر بيت لرؤبه بن العجاج عجزه لا يشترى كتانه وجهرمه والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم
بفتح القاف والمثناه الفوقيه الغبار ولذلك القتم بفتح القاف وسكون المثناه والقتام والقتان تضم القاف والجهرم
بساط من شعر والجمع جهارم واراد روبه بها الكتان هنا الثياب وفي القاموس جهرم بلد بفارس والجهرميه
ثياب منسوبه اليه نحو البسط او هي من الكتان انتهى قوله ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جاره ووجهه ان الجر
المقدر بعد بل لا ببل على ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكوا الاتفاق عليه قوله وعلى قولهما فيصح ما زيد قايما
بل قاعدا وذلك لان ما انما عملت للنفي وما بعد بل على قولهما يصح ان يكون منفيا بعد النفي فيصح عمل ما فيه قوله ويزاد قبلها
لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب بمعنى ان لا تدخل قبل بل لا للعطف ونفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفي بها الايجاب
الذي قبلها وتصيره بها قطعيا في النفي بعد ما صيرته بل بحرف الاضراب كالمسكوت عنه محتمل النفي وعدمه وذلك هو حقيقة تاكيد
الاضراب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال
قطعيا في النفي واذا قيل لا الي بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع

الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل نفي قوله لا بل عمرو بعينه بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو
ولولم تجي بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه فيحتمل ان يثبت وان لا يثبت ولذا في اضرب زيدا لا بل عمرا
اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكوره لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب
عمرو هذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعه قبل بل ليست بزايده بل انها لتاسيس معنى لم يكن قبل
وجودها وهو خلاف ما في المتن ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفه ان قال ما ذا قيل
جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفه وهذا يقتضي ان لا تكون زايده فهو معارض لما
هنا فتامله انتهى ما في الشرح واقول بما قررناه كلامه هنا من ان المراد بزيادتها انها لا تدل للعطف ونفي بعدها
ينفق كلامه هنا مع كلامه في شروط لا العاطفه وكلام الرضي **قوله** وجهله البد الخ الاسفه بفتح الكاف الغيبه
الى السواد والاقول الغيبوبه **بلى قوله** وبعضهم لا يقول انها للتانيث يعني بايث الكلمه كالتاي
ثمت وربت لانها اميلت ولو لم تكن للتانيث لكانت زايده لمجرد التكثير كالف قبعثري وتلك لا تمال **قوله**
تختص بالنفي في الشرح حكى الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد بعدت بالوصل
بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا قال الرضي وهذا شاذ **قوله** في المحلي عن ابن عباس وغيره هو لو قالوا نعم
لكفروا **قوله** ولذلك امتنع ما صرح به من جعل ام متصله في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير في الشرح هذا معارض لما حكاه
في الكلام على ام عن سيبويه من انه يراها في هذه الايه متصله وانما الحق ما ذكره هنا وا قول قد قررنا هناك انه لم يحك عن سيبويه
ان ام في هذه الايه متصله وانما حكى عنه ان ام انا خير قام مقام ام تبصرون فراجعه وتامل **قوله** وتشكل عليهم ان بلى لا
تجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه في الشرح لا اشكال في الحقيقه فان هولاء راعوا صوره النفي المنطوق به فجعلت بلى حيث يراد
ابطال النفي الواقع بعد الهمزه وجوزوا الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزه وما دخلت عليه وهو ايجاب كما سلف ودعوى
الاتفاق مناقش فيها اما ان اراد الايجاب المجرد من النفي اصلا اورد ما تقدم اسلفنا ما حكاه الرضي فيبين الخلاف واما ان اراد
ما هو اعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف موجود مشهور وذلك المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون انتهى
واقول اراد الايجاب المجرد من النفي اصلا ولم يعتد بالبعض الذي اجاز استعمالها بعد الايجاب لقلته **قوله** في كتاب الايمان
هو بفتح الهمزه جمع يمين **قوله** ولبس هولا نقل السهيلي والجماعه ان عجيبوا عن الايه بذلك يعني بوقوع الجواب ببلى للايجاب
بيد قوله وهو اسم ملازم للاضافه الى ان وصلتها قال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد ان يجعل حرف
استثناء ويكون التقدير الا ان ذلك امه اوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها **قوله**
نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا ووقع في بعض طرق هذا الحديث بيد كل امه اوتوا الكتاب من قبلنا
ورد فيه ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل امه فحذفت ان وبطل عملها واضيفت بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين
لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجمله محصور في اشياء ليس بيد منها واقول لان ابن مالك ان يجيب عن هذا بمنع الحصر
قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح قال صحيح اسم هو صحيح وصحاح بالفتح
والجاري على السنه كثير من كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسميه هذا الكتاب والمعنيان صحيحان الا انه
تثبت روايه عن مصنفه فيصار اليها انتهى واقول ومصنفه هو اسمعيل ابو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في
الوسيط لا يقبل ما يتفرد به وان نقل عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد به وردوا بانه لم ينفرد به فان التبريزي والجواليقي

وغيرهما نقلوا ذلك وبالجمله فقد تلقت الامه كتابه بالقبول ولابن بري عليه حواش مفيده توفي رحمه الله سنه اثنتين وتسعين او في حدود الاربعمائة وقيل في حدود
ثلاث وتسعين وثلثمائة قال ياقوت في معجم الادبا كان من فاراب وهي من بلاد الترك وكان من ذكيا العالم اخذ عن الشيخ خاله لانه ابن عم العتبي خاله
خاله ابرهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعه ومضر واقام بها مده في طلب اللغه ثم عاد الى خراسان المبني على تقدير الاستفتا متصلا بهذا
فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرمه فاقام بنيسابور يدرس اللغه ويعلم الكتابه وكان حسن الخط ويذكر القدمه في الغرب الاول دون الثاني
مع ابن مقله ونظاره قال العطيمات متدليا من سطح داره وقيل انه تغير عقله فعمل له دفتين وشدهما كالجناحين
وقال اريد الطيران وقفز من علو داره فهلك قال وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقيه عن مسودته فبيضها تلميذه له
يقال له ابرهيم بن صالح فغلط في اشيا **قوله** انا افصح من نطق بالضاد في الشرح يريد انا افصح العرب لان الضاد
ليست في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس **قوله** ولا عيب فيهم الخ فلول السيف كسور في حده
والكتايب ما المثناه الفوقيه جمع كتيبه وهي الجيش **قوله** تربى من الرنين وهو الصوت في الشرح كان ينبغي ان يقول
من الارنان لان الفعل هنا رباعي واقول انما قال ذلك لان الارنان من الرنين ومراده بيان اصل المعنى في هذه
الكلمه **بله قوله** تذر الجماجم الخ الجماجم جمع جمجمه وهي القبيله وعظم الراس المشتمل على الدماغ
وضاحيا بارزا والهامات جمع هامه وهي الراس ومعنى بله الاكف على روايه النصب دع الاكف فامرها سهل
وعلى روايه الجر لترك الاكف منفصله وعلى روايه الرفع فكيف الاكف التي يوصل اليها بسهوله **قوله** من بله ما
اطلعتم عليه قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب اسقاط كلمه من وفي الشرح نص ابن التين في
شرح البخاري على ان بله في هذا الحديث تضبط بالفتح والكسر ووجه الكرماني لفظ المصنف واما وجه الفتح فقال
الرضي اذا كانت بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخره اي
كيف ومن ابن وعليه تخريج هذه الروايه فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدريه وهي مع صلتها في محل
رفع على الابتدا والخبر من بله والضمير المجرور يعود على الذخر **قوله** خارجه عن المعاني الثلاثه لقايل ان يقول
جاز ان تكون مصدرا بمعنى الترك مفيدا للتعليل والمعنى اعددت لعبادي الصالحين من اجل تركهم ما علمتموه من المعاصي
والشهوات فلا تكون خارجه عن المعاني الثلاثه **حرف التاء قوله** ووهم ابن خروف فقال في
توهم في المنسب لتي في الصحاح ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي وكانه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا
وانشد فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن والعاجن الذي اذا نهض اعتمد على
يديه من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا بيديه على الارض **قوله** ادلو قالوا اراينما كا جمعوا بين خطابين في الشرح
اي مع وجود تريد له فقد جاز ان مثله في افعال القلوب نحو علمتك منطلقا واعلمتماكما انفسكما واقول وجه
منع الجمع بين خطابين هو ما اشار اليه المصنف بقوله واذا امتنعوا من اجتماعهما في ياغلامكم الخ واما افعال القلوب
فقد اختصت باحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد مان يكونا ضميري خطاب او تكلم او غيبه فلا يقاس
عليها غيرها **قوله** وانه خطاب لاثنين احدهما المنادي والاخر المضاف اليه **قوله** وزعم الجلولي هو بفتح الجيم
وضم اللام الاولى وكسر اللام الثانيه بعدها يا للنسبه الى جلولا قريه بالجيم بفارس وهي نسبه على غير القياس **حرف**
الثاء ثم قوله لتوهم في جدث وجدف الجدث القبر وجمعه على اجداث واجدث **قوله** اراد ذا الصبى الخ
الهوى بالقصر العشق واراده النفس وفي الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت بقول اصبح مريدا للتي واسي

على عطوله

لا يقاس عليها في الجلوس في ابواب الفقه لعلها

٥٢

ما ركاله متجاوزا عنه تعالى عدا فلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه فاقول هذا يدل على ان عاد ما بالعين المهمله
وهو مضبوط في بعض نسخ المغنى وفي غيره بالمعجمه وقد انشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافيه ازاني ازمانيت
بت على هوى سمر اذا مبيت لصمت غاديا قال ابن القطاع عدا الى له اصبح اليك **قوله** والبيت على زياده الفا
قال ابن مالك في شرح عمدته وزعم الاخفش ان ثم فيه زايده والفاوي لان زيادتها لم يثبت ولان زياده ثم
وادا اولى انتهى وقال النيلي شارح الحاجبيه الذي اراه ان الفا للترتيب المتصل في الحلم وان الشاعر اخبر
بالحلم الثاني عقيب اخباره بالحلم الاول **قوله** مستدلا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحده ثم جعل منها
زوجها هلا ارتضاه في النسخ والايه ليست الا في الزمر والاعراف ولفظها في الزمر بدون هو وفي الاعراف بالواو
لا بثم ولفظها في الزمر خلقكم من نفس واحده ثم جعل منها زوجها وفي الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحده
وجعل منها زوجها **قوله** ان من ساد الخ هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا باثبات قد
هذه ثم الثانيه وهي ساقطه في كثير من النسخ المعتمده **قوله** الثالث ان الذريه اخرجت من ظهر ادم عليه السلام
كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه بالمعجمه والذريه نسل الرجل ذكرا كان او انثى واحدا كان او اكثر والذر جمع ذره وهي
اصغر النمل وحوا بالمد زوجه ادم عليه السلام والقصيرا بضم القاف وفتح الصاد المهمله الضلع الذي في اسفل الاضلاع
قوله ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الايه الاخيره والبيت انما لم يبين عموم هذا
الجواب بجعله في الايه الثانيه لان هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب في الاخبار ولا يعدل الى ذلك الا عند تعذر
اراده الترتيب في الحكم وهو في الايه الثانيه يصح ان يراد بها الترتيب في الحكم بان يكون سواه عطفا على الجمله الاولى
لا الثانيه **قوله** فالوالبو الصقر الخ الصقر بالصاد المهمله والقاف وشبيان حي من بكر والذري بضم المعجمه والعقر
الاعمال جمع ذروه بكسر المعجمه وضمها والحسب ما يعده الانسان من مفاخر ابائه وفي الشرح الان رد على ابن عصفور
ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الابن سابق
لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشي سابق لذلك الشي فيكون سياده الابن سابقه
لكل من سياده ابيه وسياده جده وسياده الاب سابقه لسياده الجد واقول يمكن ان يجاب عن ذلك بان دعوى
هذا الشاعر ان سياده الاب لما حصلت عند سياده الابن امتدت واستندت الى اول وجود الاب وكذا السياده الجد
لما حصلت عند سياده الاب امتدت واستندت الى اول وجود الجد فسياده الاب مترتبه على سياده الابن باعتبار
حصولها وسابقه عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الاب وسياده الجد مترتبه على سياده الاب
باعتبار حصولها وسابقه عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد **قوله** لهز الرديني الخ يقال
رمح رديني وقناه ردينيه نسبه الى ردينه وهي امراه كانت تقوم القنا تحت الهجر والعجاج الغبار والانابيب جمع
انبوبه وهي ما بين كل عقدتين من القصب **قوله** قال الطبري هو ابو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الامام
المجتهد صاحب التفسير والتاريخ كان اماما جليلا لم يقلد احدا ولد سنه اربع وعشرين بطبرستان وتوفي
سنه عشر وثلثمايه ببغداد والطبري نسبه الى طبرستان بخلاف الطبراني فان نسبته الى طبريه
حرف الجيم **قوله** والاعرابيت وقد قلت عليها الى في الشرح فيه مناقشه
لفظيه من جهه ان ذلك الالزام على جواب ان الشرطيه ومناقشه معنويه من جهه ان صدق الملازمه

بين كونها اسما بمعنى حقا او بدلا وبين الاعراب وذلك لان دخول اللام عليها ممنوع وسنده ما التي بمعنى شي نحو ما قلت
ما سبب البنا حينيذ وقلت مواقفها الجير الحرفيه لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها حقا واما عند من يجعلها
كابدا فالبنا مشكل واقول الدليل على الملازمه بين كون جير بمعنى حقا او ابدا وبين الاعراب عدم مشابهتها
للحرف حينيذ بوجه من الوجوه المقتضيه للبنا بخلاف ما بمعنى شي فانها مشابهه للحرف في الوضع وقوله ان سبب
بنائها موافقتها الجير الحرفيه لفظا ومعنى عند من يجعلها حقا فيه نظر فان العامل ان جير بمعنى حقا وابدا لا تثبت
موافقتها للحرفيه ولا مشابهه لها **قوله** اجل جير ان كانت رواء اسافله وبرودان كانت اسمت دعاثره
وهو عجز بيت لطفيل الغنوي وقيل لمضرس بن ربعي وصدره وقلن على الفردوس اول مشرب وبرودي وقلن على
البردي ويروي اول مشرب والفردوس قال في الصحاح اسم روضه دون اليمامه وقال في المحكم الوادي الخصيب عند
العرب وهو بلسان الروم البستان والبردي بفتح الموحده واسكان الراء قال البكري غدير لبني طالب وانشد البيت وقال
غيره واد ويقال نهر بدمشق والكبرى الداله والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المثلم وفي الشرح والغزلان تلك النسوه
قلن اول مشرب نشرب به يكون على ذلك البستان وقال نعم هذا نتفق ان خرب واسمت جوانبه ولم يمنع منه حده وما
على عمارته واستقامه احواله فهو بعيد لا سبيل الى الوصول اليه ولمن ذهب الى ان جير بمعنى حقا ان يمنع كونها
جوابا في البيت لاجل لاحتمال ان يكون المعنى نعم حقا والله انتهى واقول فما الذي يمنع البيت اما هو على رد رايه
ان كانت اسمت دعاثره واما على رد رايه ان كانت رواء اسافله فمعناه نعم هذا يقع ان رويت اسافله **قوله**
وقايله اسيت الخ الاسي الحزن واسي بتشديد اليا خبر مبتدا محذوف اي انا اسي والاشاره بهذا الى الحزن اي
التي تعلو من الحزن **قوله** جلل واسم بمعنى عظيم او يسير وفي الشرح لا ينبغي للمصنف عد هذا
لان الكلام في جلل المبنيه على السكون ولا يكون الا حرفا وعلى تقدير انه اراد ما هو اعم من المبنيه على السكون وهي
تشمل التي هي اسم لا ينبغي عدها لانه انما ذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف
وما تمس الحاجه الى ذكره من نعلى جامد واسم معرب تمتنع عن غيره من المعربات بمثل قط وقل وجلل
الاسميه ليس كذلك بل هي كزيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم لها يتفرد به عن الاسما المعربه وتجرد مواقفها الحرفيه لفظا
لا يقتضي ذكرها واقول مراد المصنف من قوله في صدر هذا التصنيف واعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها
من الاسماء والظروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمه الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد
بعد عقد الترجمه لحرف او ما تضمن معناه **قوله** قومي هم قتلوا اميم اخي الخ اميم مرخم اميمه على لغه من ينوي
المحذوف وقتلوا متعدي بنفسه ولا وفتلا اما صفه لمصدر محذوف اي عفوا عظيما او منصوب على اسقاط الخافض اي عن
عظيم **قوله** الا كل شي ما سوى الله جلل هذا عجز بيت من المتقارب صدره ىقا يبنى سعد رسم **قوله** رسم دار وقفت في طلله
الخ وبعده كدت اقضي الحياه من جلله وسم الدار اثرها اللاطي بالارض والطلل ما شخص من اثار الديار **قوله** وقيل اراد من اجله
وقيل اراد من عظمه في عيني لان مناسبا واقول في الصحاح بعد انشاد البيت اي من اجله ويقال من عظمه في عيني والجليل
العظيم انتهى وهو صريح في انه قيل ان الجلل في البيت بمعنى العظم الا ان الا على انه اسم جامد بما الكلام فيه بل على انه من الجليل
بمعنى العظيم **حرف الحاء** **قوله** حاشى ومنه الحديث في الشرح هذا الحديث مسند او في
مسند ابي اميه الطرسوسي **قوله** رايت الناس لج الفعال جمع الفعال الاسم ويكسر فاجمع فعل كقدح وقداح ومفعول

كانت

الذريه

لو يكون الا عالم

رايت بعده دون اي نقص منا او هو الجملة الاسمية والفا زايده على راي الاخفش **قوله** ويرده ان في معجم الطبراني انا كنا
فاطمة ولا غيرها وانا في سند ابن عمر من مسند احمد والطبراني هو الحافظ ابو القسم سليمن بن احمد بن ايوب بن
مطير تصغير مطر روى عنه الحافظ ابو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومايتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة
سنة ستين وثلثمايه باصبهان والطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري نسبة الى طبرستان وفي الشرح
ووجه الرد ان لا زايده بعد الواو ولتاكيد النفي فيصح ان يكون ما نافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي
ومقوله عليه السلام اسامة احب الناس الي وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان لا يكون لا نافية وغيرها فاسد
والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا يعارض ح بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة
قوله الثاني ان يكون تنزيهيه قال الرضي واذا استعمل حاشى في الاستثنا ففي معناه تنزيه الاسم الذي بعده
من سوء ذلك في غيره او فيه فلا يستعمل به الا في هذا المعنى وربما ارادوا به تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى
من السوء ثم يبرؤن من ارادوا تبريته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهره مما يعيبه **قوله** ودان
الدليلان ينفيان الحرفيه ولا يثبتان الفعلية قال الرضي وعند المبرد يكون حاشى تارة فعلا وتارة حرف جر واذا
دليته اللام تعين عنده فعليته واستدلاله على فعليته بتصريفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ
حاشى حرفا او اسما لقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وسبحلت اي قلت سبحان الله ولبيت
اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر واستدلاله بالتصرف فيه بالحذف نحو حاشى لله ليس بقوي لان الحرف الكثير
الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل انتهى وفي الشرح وحتم المصنف بانتفا الحرفيه اعتمادا على
الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشه اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه
نحو سوا فعل وسف افعل في سوف افعل واما الثاني فقد قال شارح اللباب لا نسلم دخول حاشى على حرف
الجر فان اللام في حاشى لله زايده عوضت عما حذف من حاشى قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن بعض
من كلمة بشيء يدخل على كلمة اخرى ليست محل الحذف انتهى واقول الجواب عن المناقشه في الاول بعد
تسليم ان سو وسف مقتطعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف وغيره ان لا يكون في الحرف فوجوده
في كلمة دليل على نفي الحرفيه منها الا ان يقوم دليل على انها حرف كما في سوف **قوله** ولا مانع من ان تاويل
في حاشى لله ولا يتشبرا الاتباع هذا التاويل الى تاويل حاشى لله ما علمنا عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله
قوله لانها انما تجر في الاستثنا ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة وفي الشرح فلها
منظور فيه اما الاول وهو انها انما تجر في الاستثنا فقد منع بما علم مما ذكره النيلي شارح الحاجبيه فانه قال حرفيه
حاشى لا تتوقف على الاستثنا ورد على ابن الحاجب تقييده حرفيتها بالاستثنا حيث قال في الكافيه في حروف الجر وحاشى في
الاستثنا وزعم انه يقال حاشى زيدا ان يقوم على الابتدا والخبر والمقدم والمتاخر فانه يقول على زيد ان يقوم
نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل والمستدرك به على ابن مالك واما الثاني والثالث فلابن عطية ان يقول
انما حكمت بالحرفيه حيث لا تنوين ولا لام وحاشى يستعمل اسما وحرفا فحيث يدخل عليها التنوين او يدخل هي على لام
الجر حكم بالاسميه وحيث انتفيا جاز الحكم بالحرفيه فلا يرد ما قاله المصنف انتهى واقول الجواب عن
النظر الى الاول ان كون حاشى لا يجر بها الا في الاستثنا هو المعروف المذكور في كتب النحو ويبنى عليه

الكلام دون ما قاله النيلي واما النظر في الثاني والثالث فماخوذ من كلام الرضي فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشى
الجار حرف وهو في نحو حاشى لله اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى لحاشى الحرفيه **قوله** وانما ترك التنوين في قراتهم ليناسب
حاشى لشبهها بحاشى الحرفيه لان معنى الحرفيه الاستثنا ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان **قوله**
ومحامله على ذلك بناؤها في الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنيه كونها اسم فعل واقول مراده ان حامله
على ذلك بناؤها مع انه لا سبب فيها للبنا الا نيابتها عن الفعل وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم **قوله** ويرده اعرابها
في بعض اللغات وفي الشرح وكان المصنف اراد ببعض اللغات التي اعربت حاشى فيها قراءة حاشى لله بالتنوين فانه
معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظر لجواز ان يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله
لسرعة تنزيل اسما الافعال **قوله** اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ هذا الكلام ليس بشعر
وانما هو نثر واصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وفي الشرح فان قلت المغفرة امر حسن لا ينبغي اخراج
عنه فلم استثني حاشى قلت نبه بها على ان الشيطان لشدة خساسته تنزه المغفرة ويعظم شانها ان تتعلق به
قوله حاشى ابا ثوبان الخ الغض بكسر المعجمه البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام وبالحا المهمله اللوم قال ابن مالك
كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وانما هما بيتان هكذا هما
حاشى ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم ٥ عمرو بن عبد الله ان به ضنا على الملحاة والشتم ٥ والبكمة الخرس
والفدامة العي **قوله** ان اباها وابا اباها هذا صدر بيت عجزه قد بلغا في المجد غايتاها **قوله** وفاعل حاشى
ضمير مستتر عايد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعله القول الاول للكوفيين والثاني مذهب بعض النحويين
ويرد عليهما انهما لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجري مجراه **قوله**
او البعض المفهوم من الاسم العام هذا مذهب البصريين وابن مالك في غير التسهيل وهو ان فاعل حاشى ساير
الافعال التي يستثنى بها ضمير عايد على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم
حاشى زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو
الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم قاله لان اطلاق البعض على الاكثر
قليل وهذا المذهب كما ترى انتهى واقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل
حاشى ونحوه بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض منه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه منه فليتامل
حتى **قوله** احدهما عام هي ما لا الحق الجاره المسبوقة بذي جزا والحق غير المسبوقة به بخلاف الشرط الثاني فانه خاص
بحتى الجاره المسبوقة بذي جزا **قوله** وقيل العله خشية التباسها بالعاطفه فان حتى العاطفة لا تدخل على الضمير ولو دخلت الجاره عليه
لالتبست بالعاطفه فان قيل يشترط في حتى العاطفة ان لا يكون المعطوف بها ضميرا اجيب بانه لم يشترطه الا ابن هشام
الخضراوي وهذه العله لغيره **قوله** كما في اليه فان بيان لما انه قبله الفرق بين دخولها على الضمير وقوله وهي فرع عن الى
فلا عمل للبيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله ان حتى فرع عن الى فلا تعمل عمله الى من قلب ازالها ما لا عمل الفرع مساويا
لاصله والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب ان لا تعمل عمله
الا في المعنى والعمل لا في غيرهما **قوله** بمعنى دخول ما بعدها **قوله** التي العمدة الاولى هذا البيت مثال لما
فيه قرينه تقتضي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فقوله فما تعلق يقتضي والقرينة هي قول الشاعر القاها فانه يقتضي ان نعله يلقيها

قوله واجاز الاخفش الرفع بعد النفي قال الرضي وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب
لم تتكلم به وقد غلط السيد في الشرح الذي يتطرق اليه اجرا ما قال الاخفش في الاستفهام ايضا بان يقدر اصل الكلام فاذا قيل
عن الاستفهام ثم ادخلت اداته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى فاصله كان سول شخص لآخر سرت حتى يدخل البلد فشك
انت في صدق المخبر فتقول انك المخاطب هل سرت حتى يدخلها اي هل ما اخبرك به هذا الشخص صحيح قوله والثالث
ان يكون فضله ولا يصح في نحو سيري حتى ادخلها الا ان يتسق المبتدا بلا خبر لان حتى حرف ابتدا والجملة بعدها مستانفة
فيخلو المبتدا عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه قوله الثاني ان يكون اما بعضا من جمع قبلها او كالجزء
الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها كذا في الشرح اراد ان يكون اما جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من
الكل والا فلو اريد بالبعض ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع
والا كان المشاة جزءا لا جزئيا واعلم ان الفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل الكلي
والكل هو المجموع او المركب من شيئين او اكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه قوله
حيث يصح دخول الاستثناء نقل عن المصنف رحمه الله تعالى انه قال اعني به المتصل قوله ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين
حتى افضلهما لانه لا يجوز الا افضلهما لان شرط الاستثناء المتصل تناول ما قبل اداته لما بعدها نصا وهذا ليس كذلك
قوله نهرناهم حتى الكماة الخ الكماة جمع كمي وهو الشجاع وفي الصحاح فانهم جمعوا كاميا على كماة مثل قاض وقضاة
قوله لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه كما قدمنا المراد بالجزء هنا ما يشمل الجزء والجزئي لان اهل
اللغة لا يفرقون بينهما كالمناطقة ويجوز انه لم يذكره لان في قوله كما قدمنا اشارة اليه قوله ولا تاتي بعدها
الا المفردات الاشياء بدليل ان كون المعطوف جزءا مما قبلها او كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون
مضمون احداهما بعضا من مضمون اخرى كما يقال الرجل زيد بما اقدر عليه حتى قتيت نفسي فاد ماله ... على زيد ...
حتى ... وقد نص علما المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى لقوله تعالى امدكم بما
تعلمون امدكم بانعام وبنين قوله وهذا هو الصحيح اي كون حتى لا تعطف الجمل قوله وزعم ابن السيد هذا هو
مقابل الصحيح والسيد بكسر المهملة وسكون المثناة التحتية من اسماء الذئب وابن السيد هو ابو محمد عبد الله بن محمد
ابن السيد البطليوسي سكن مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجلدين
ولد سنة اربع واربعين واربعمائة بمدينة بطليوس من جزيرة الاندلس وتوفي في سنة احدى وعشرين وخمسمائة
بمدينة بلنسية من جزيرة الاندلس ايضا قوله سريت بهم الخ سريت سرت ليلا وتكل تعب والمطي جمع مطية وهي
الدابة يمطو في سيرها اي يمد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الحبل قوله جود دينا الخ
البايس الذي اصابه بوس اي شدة وكان بالاساءة اي جعلها دينا قوله وقال في المثال جارة يعني قال ابو حيان
ان حتى في المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة
تشترط فيها ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كبعض منه قوله وحتى في البيت محتملة اي للجارة والعاطفة ولا يكون
تعينه للعاطفة كما قال ابن مالك قوله ان شرط الجارة التالية ما ينهم الجمع ان يكون بعضها بعضا او كبعض هذا
رد لقول ابي حيان لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض وتقدير ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم

قوله او عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الخ هذا البيت مثال لما قامت قرينة على عدم دخول ما بعد حتى فيما قبلها
فقوله ... ايضا ... في القرينة هو دعا الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير والحيا بالقصر المطر وقد يمد والدان
القاموس وعرب بعين مهملة مضمومة فراي مكسورة فمثناة تحتية معناه نسبت والمجد ... المقطوع
وعام بمهملة ودال بمهملتين الممنوع قوله وما يعمل في الاسما لا يعمل في الافعال وكذلك العكس فان قيل اذا قلت
اي رجل تضرب اضرب عملت اي فيه الجزم في الفعل والخفض في الاسم فان حاصل المضاف اليه هو المضاف على الصحيح
اجيب بان المراد ما يعمل في الاسما لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل اي الجر في الاسما ليس من جهة
عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسما من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط قوله
ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء في الشرح تخصيص هذه الاية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا
القسم غير محتمل كما اسلم حتى يدخل الجنة ولا يحتمل غير التعليلية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منها يحتمل الامرين
كالاية الاخيرة واقول صرح بالوجهين في الاية الاولى ابو البقا ... ويجوز ان يكون بمعنى كي وان يكون بمعنى الى وكذا
في الوجهين متعلقة بيقاتلونكم وجواب ان استطاعوا محذوف قام مقامه ولا يزالون ... قوله نعم هو ظاهر فيما
انشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة الخ يعني ان الراجح في حتى في هذا البيت ان يكون للاستثناء
المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى ان ... اعطائك معدودا من السماحة ممتد الى ان تعطيك
في حالة قلة مالك فاذا اعطيت في تلك الحالة ثبت سماحتك ويحتمل ايضا التعليل احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى ان
اعطائك من فضول المال ليس سماحة لاجل ان تعطي على الاعطا حالة الاقلال من المال وفي الشرح استظهر
مع ان احتمال الغاية مناسب واقول ... الظهور لا ينافي الاحتمال وانما ينافيه القطع قوله وفي قوله والله لا يذهب الخ
يعني ان ... حتى بمعنى الاستثناء في هذا البيت ايضا راجح ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحا اما الغاية فبان يكون
المعنى لا اتركها لا اخذ بثاري شيئا الى ان اقتل هدين الحيين واما التعليل فبان يكون المعنى لا اتركها لا اخذ بثاري شيئا
لاجل ان اقتل هدين الحيين وابيد بالبا الموحدة اهلك وبالد ... قبيلتان قوله لان ما بعدها ليس غاية لما
قبلها ولا سببا عنه يعني بحسب الظاهر وان كان يحتملهما احتمالا مرجوحا قوله ولكن ان تخرجه على ان فيه حذفا
اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون في الشرح ما ... التخريج على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف
وذلك ان تجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا اي كل مولود يولد مستقر على الفطرة
حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير ...
ذلك ... فان قلت فما فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحيه قوله ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا لان نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال
قوله ثم ان كانت حالية بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب لان الحال حقيقة وبين النصب نصب المضارع بان
المخلصة للاستقبال وبين كونه الحال الحقيقية تناف قوله وان كانت حالية ليست حقيقة بل كانت محكية رفع معنى
حكاية الحال ان يفرض الفعل الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم قوله والثاني ان يكون مسببا عما قبلها
بان يكون ما قبلها علة يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعدها سوا اتصل المضمونان نحو سرت حتى ادخلها
او لم يتصل ... الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام شيئا فانا وجدت السببية لانه ... الاتصال
اللفظي وهو تعلق حتى ... بما قبلها شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي ... لما فات من الاتصال اللفظي

للجمع وهذا ان يشترط في ما بينهما ان يكون بعضا او كبعض وتاليه لغير ما يفهم الجمع وهذا لا شرط في بالها ذلك وفي
الشرح واذا كان هذا شرطا فلم اهمله المصنف قد ذكر باشتراط في حتى الجارة واقول ان المصنف لم يهمله وقد قال
في حتى الجارة الشرط الثاني يعني من شرطي حتى الجارة خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون المجرور اخرا او ملاقيا
لاخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر والمسبوق بذي اجزاء يتناول التالي لما يفهم الجمع
والمجرور الاخر هو البعض والملاقي للاخر كالبعض **قوله** لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها
يدل على ذلك صحة استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولا يرجحان يقول
انما يشمل اسم القوم ابناءهم اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهنا قامت قرينة وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم واقول
المراد شمول اسم القوم للابناء في الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة الابناء الى
ضمير القوم لا تمنع شمول القوم للبنين لجواز ان يكون الضمير اخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبعولتهن
احق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو اخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وما يرجع اليه الرجعيات
وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالوارد الاسم الظاهر مخصصا **قوله** بخلاف المثال والبيت في الشرح يعني انه لا يمتنع
فيهما حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنيهم وجود يمناك ماض في الخلق الى ناس فلا دليل فلا حاجة
الى اعادة الجار وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل واي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان
فيض الجود في الخلق انتهى الى اليائس فلكون المحل صالحا لالى واقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال
محل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارة لا تقابل من كما تقدم
الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط ان يكون المجرور بها بعضا اخيرا
او كبعض والمجرور بها هنا وهو اليائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس بعضا اخيرا **قوله** فما زالت القتلى الخ
المج دجلة الشراب ونحوه من الفم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وحمرة
قوله دوا عجبا حتى كليب الخ هشل بنون وشين معجمة مفتوحتين اسم رجل والنهشل الذئب والصقر وكان
نهشل بن دارم التميمي يكنى بانهشل ومجاشع بجيم وشين معجمة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم
وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم والجشع اشد الحرص **قوله** يغشون حتى ما تهر
كلابهم الخ يغشون بضم الشاه التحتية وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون الواو وهرير الكلب صوته
دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المار لا يستغرب ايامهم وتمام هذا
البيت لا يسألون عن السواد المقبل **قوله** اولاد جفنة حول قبر ابيهم قبر ابن مارية الجواد المفضل بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول
قوله فمن رواه برفع تحل فالمعنى حتى حالت ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية في الشرح ليس هذا متعينا لاحتمال
ان يكون تحل للحال حقيقة بان يكون خبرا عن هذا في وقت كلام المتكلم **قوله** لقولك رأيت زيدا امس وهو راكب
في الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بما يلفظ واحد
من الجائز ان يكون هذا حقيقة ولا حكاية نعم لو اعمله بعاد هو راكب فرسا لتعين ذلك لان لا يكون الماضي فلون بما
جاء للحال والمراد حكاية الماضي واقول ليس الكلام في اسم الفاعل المعنى كاراكب وانما الكلام في جملة هو

راكب وتقريره ذلك انها جملة حالية والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فتكون في ذلك وقد حليت ولو سلم فاسم
الفاعل ظاهر في الحال وحقيقة فيه باتفاق فحمل عليه وقد وقع هنا قيد الفعل ماض والظاهر يمنع نقع قيد الفعل
ان يكون حالية وماضوية واستقبالية باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال للحال الماضية وقد جاء **قوله**
في الرفع نهيه العامل للعمل وقطعه عنه لان ما بعدها مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفي رفعه على الابتداء
قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه **قوله** ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل التعليق في افعال القلوب وما الحق بها
هو عدم عملها لفظا لا محلا لوقوع استفهام او لام ابتداء او نفي بما او ان او لا في معمولها والتعليق في حروف الجر ان تدخل
على غير مفرد او ما في تأويله او تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت اذا كانت الجملة مأولة بالمفرد من غير
حرف مصدري يجوز دخول الجار عليها كما في اسماء الزمان نحو حيث وحين عند ابن جني والزجاج وابن درستويه فلا تكون الجملة
بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان تلك الجملة باقية على جملتها غير مأولة
بالمفرد قلت يمكن ان يكون هذا مراده هنا لكن يرد عليه ما اورده المصنف من انهم اذا لم يعلقوا بعدها ان كسروها **قوله**
وطي يقول في الصحاح الطاء مثل الطاعة الابعاد في المرعى والواو منه اخذ طي بن ثال سيد ابو قبيلة من اليمن وهو طي
ابن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير **قوله** تشبيها بالغايات هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم
قال الرضي سميت بذلك لان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية في المنسوب اليه
فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمن القرء ذلك لوقوعها نسبية بذلك الاسم لا استغرابه
قوله اذا حيث القى الخ ام شعم بالقاف المفتوحة والشين المعجمة الساكنة والعين المهملة المفتوحة علم جنس للحية
والمنية والداهية **قوله** يجعل عليه الله اعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع
فيه لا شيئا في المكان في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفعل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه بقاء حيث على ما علم من ظرفيتها
واقول بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول وفي تعريب
~~السفاقسي لا اكرمه على ان حيث هنا ليست ظرفا ما تقول لان الله تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ثم اخلوا ان قال~~
~~الحوفي وغيره مفعول به على السعة وقال التبريزي حيث هنا اسم لا ظرف انتصاب انتصاب المفعول~~ قال والذي يظهر لي فيه
اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان يضمن اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله انفذ علما حيث يجعل اي
هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته والظرفية هنا مجاز قال السفاقسي تعقبه حسن كتب ما نصه عليه رسالاته
حذف في هذه الصناعة من ان حيث لا يتصرف واما ما اختاره ففيه نظر لان اشخاصهم لا ينقطع ولو قدر انفذ لانه
يقتضي انه انفذ في هذا المكان دون غيره ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق
على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف ولم يوضع بل فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد
قام في هذا الموضع الدليل القاطع انتهى **قوله** ويلزم حيث الاضافة الى الجملة في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل يلزم
وحيث مفعول اي الاضافة لازمة بحيث لا تنفك عنها او نصبها على المفعول وحيث فاعل اي حيث لازمة للاضافة
واقول نصب الاضافة لانه نصبها يقتضي ان حيث لازمة للاضافة وان الاضافة ملزومة لها وليس كذلك لانه كلما
وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو هذا عند قوله مسلوب الدلالة
اذا الاضافة الى جملة **قوله** ونطعنهم الخ طعنه بالرمح وطعن في السن يطعن بالضم وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح

وطعن في المفازه يطعُن ويطعَن اي ذهب قال ابو علي ويقال فيه بكسر الحاء وجمعها قِيَق وقوم يقولون فيه
بضم الحاء وجمعها قُيُق وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب والبيض هنا السيوف والمواضي القواطع والعمايم
لها على الراس قوله اذا ريدة لم هذا البيت لابي حيه بالمثناه التحتيه النميري واسمه الهيثم بن الربيع من
مخضرمي الدولتين اي ادرك الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحا جبانا كذابا وكان له سيف يسمى لعاب
المنيه ليس بينه وبين الخشب فرق توفي سنه بضع وثمانين ومايه قال طهرت ظبي في بيته فراغ عن سهمي فعارضه
السهم فراغ فعارضه السهم فاثال واسبرد وعارضه في صرعه وحدث جارله قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي
فظنه لصا فانتضى سيفه ووقف في وسط الدار وقال ايها المغتر بنا المجتري علينا بيس والله ما اخترت لنفسك خير
قليل وسيف صقيل اخرج بالعفو عنك قبل ان ادخل بالعقوبه عليك ان ادع والله لك قيسا لا تقم لها وما قيس تملؤ والله
تلك الفضا خيلا ورجلا فخرج الكلب فقال الحمد لله الذي مسخك كلبا وكفانا حربا والكني في الصحاح ريح بليده وبادله وبليدانه
لينه الهبوب وقال الاصمعي ما كان من الرياح نفح بهبوب وما كان لفح بحر والبيت في وصف جار والمراد بالخليل انه
الانف قوله اي اذا ريدة نعت لاسم حيث هبت وذلك لان ريده ما عمل محذوف يفسره نعمت قال ابن مالك اراد
اذا ريده نعمت له من حيث ما هبت فحذف هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين في حينيذ وقال ابو حيان
لا حجه في البيت لاحتمال ان يكون حيث مضافه الى الجمله بعدها وهي نعمت له ويرتفع ريده بفعل محذوف يفسره المعنى
والبعد برادا نعمت ريده قال وهذا اولى لانه ليس فيه الا حذف رافع ريده ودل عليه المعنى وفي تاويله حذف هذا
الرافع والجمله التي اضيفت اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليه ولم يثبت لها ذلك في غير هذا الموضع فيحمل عليه
قوله اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا لانه في الشرح الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسيره ما لا يعمل
مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف في الباب الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال ان قال وما لا يعمل
لا يفسر في هذا الباب عاملا لا يفيد الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين
على ان فيه متعلق بمحذوف يفسره صله الموصول وجعلوا وان احد من المشركين استجارك فاعلا بفعل محذوف
يفسره الفعل المتاخر مع انه لا يصح ان يعمل فيه الرفع على الفاعليه وهو مثار خلاف وسلم انه غير مخصوص بباب الاشتغال
بل من جعل حيث مضافه الى نعمت وجعل ريده فاعلا بمحذوف يفسره السياق لا نعمت مخصوصه ان قوله اتاه بريا ها
دال على ان الريده نعمت ايهم وانت خبير بان هذا الكلام الاخير هو ما نقلناه انفا عن ابي حيان قوله اما ترى حيث
سهيل طالعا فطالعا بمعنى حيث في النهاية ساطعا وفي شرح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى اذا
كان من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث مكانا زايدا في المعنى بمنزله مقام في قوله وتعيث عنه مقام الذيب
وان لم يجعل صله يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافه اي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا وكون ان يكون حيث
في البيت باقيا على الظرفيه وحذف مفعول ترى نسيا فانه قيل اما ترى حدث الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى وفي الشرح
جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافه غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان
يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل محذوف هو وعامله للدلاله عليه اي تراه طالعا انتهى وقوله ليس في اللفظ ما يقتضي
هذا المحذوف ولا يدل عليه وفي شرح الحاجبيه للنيلي من جر سهيلا نصب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه

ضعيفه والتقدير حيث سهيل طالع فيه وحذف مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز
ان يكون ظرفا لفساد المعنى انتهى قوله ودفنها يستقم الخ النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة يطلق
على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا قوله وهذا البيت دليل عندي على مجيها للزمان في الشرح
كان ذلك جاء من قبل قوله في غابر الازمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بمقدر او ما
مستقر صفه لنجاح وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان ايضا لاحتمال ان يكون المراد انما يستقم بقدر لك الله النجاح
في الزمان المستقبل انتهى واقول مراد المصنف ان حيث في البيت ظاهرة في الزمان ونفي الشارح القطع لا ينافي ذلك
حرف الخاء المعجمة خلا قوله لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معاني الافعال اليها
بل تزيل معناها عنها الجواب عن هذا ان تعديه الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك
الحرف وقد صرح المصنف بذلك في على الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به
لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج قوله الا في نحو قول لبيد الا كل شي الخ لبيد
هو ابن عقيل بن ربيعه بن مالك قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفه واقام
بها الى ان مات في اول خلافه معويه وهو ابن مايه وسبع وخمسين سنه وقيل في خلافه عثمان وهو ابن مايه واربعين سنه
ولما اسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو ما عاتب الحر الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح وقيل
الحمد لله اذ لم ياتني اجلي حتى اكتسيت من الاسلام سربالا والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى الهالك قوله قال
ابن خروف على الاستثنا في النهايه لابن الخباز انه شبهه قال ليس هذا باستثنا بل ما زايده وخلا اسم صفه لكل او لشي
حرف الراء رُبّ قوله في الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين في الكشاف
ما يقتضي ان هذه الايه من الثاني فانه قال فان قلت متى يكون وداده قلت عند الموت او يوم القيامه اذا
عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت هو وارد على
مذهب العرب في قولهم لعلك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على ما فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون
تقليله ولكنهم ارادوا لو كان الندم مشكوكا فيه او كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلا يتحرزون من التعرض
للغم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى في الايه لو كانوا يودون الاسلام مره واحده
فبالحري ان يسارعوا اليه فكيف وهم يودونه في كل ساعه وقيل تدهشهم اهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين
فان كانت منهم افاقه في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا ذلك قلت وقوله لو كانوا مسلمين حكايه ودادتهم وانما جي
بها على لفظ الغيبه لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لا فعلن ولو كنا مسلمين لكان حسنا قوله
وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض ولو كان غير
عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب لان اضافته من اضافه الوصف الى غير معموله وهي اضافه
محضه مفيده للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفه ورب لا تدخل الا على النكره قوله فيا رب الخ الاسد عين الناقه
والتمثال بالمثناه الفوقيه المكسوره اوله وبالمثلثه في ما بعده الصورة قوله ربما اوفيت في علم الخ هذا البيت
لجذيمه الابرش وكان به برص فكنت العرب عنه بالابرش اعظاما له وكان يعرف بالوضاح تعصف سريه اسرى
بها الغزاه اوابتغاء عارض له من حبشه في بعض مغازيه فكان ربيه ولم يكل ذلك الى غيره اخذا بالحزم والعلم هنا الجبل

والشمالات جمع شمال بفتح الشين قال في الصحاح والشمال الريح التي تهب من ناحية القطب وفيها خمس لغات شمل بالسكون وشمل بالتحريك وشمال وشمأل مهموز وشامل مقلوب والجمع شمالات قال جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وشمائل ايضا على غير قياس فانهم جمعوا شمالة مثل جمالة وجمائل انتهى قوله ولا يناسب واحدا منها التعليل في الشرح ان الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المنال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار طيا لا يصح انتهى واقول ان المصنف لم يقل التعليل حتى يقال ان القليل قد يناسبها الافتخار بغير جهة قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التعليل لا يناسب الافتخار وان كان القليل قد يناسبه بغير جهة قلته قوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل ثمال الناس يكسر المثلثة لغاثهم والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت • وما ترك قوم لا ابالك سيدا يحوط الذمار غير ذرب مواكل •

ويحوط يحفظ والذمار بكسر المعجمة ما يجب على الانسان حمايته والذرب بفتح المعجمة وسكون الراء اللخفيف واصلها يلدوه الحاد من كل شي والمواكل المتكل على غيره وفي التنقيح لا لفاظ الجامع الصحيح وابيض لا يجوز ان يكون في موضع جر برب يعني لان قبله ما يمنع منه وهو قوله وما ترك قوم لا ابالك سيدا يحوط الذمار غير ذرب مواكل يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو من عطف الصفات التي يوصف بها واحد ومنهم من جوز في ابيض الرفع والنصب انتهى وفي الروض الانف للسهيلي فان قيل كيف قال ابو طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استسقاءته عليه السلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شوهد ما كان من سرعة اجابة الله له فالجواب ان ابا طالب قد شاهد من ذلك ايضا في حياة عبد المطلب ما دله على ما قال روى ابو سليمان حمد بن محمد بن ابرهيم البستي النيسابوري ان رقيقة بنت ابي صيفي بن هاشم قالت تتابعت على قريش سنو جدب قد اقحلت الضرع وارقت العظم فبينا انا راقدة او مهدومة ومعي صنوي اذا انا بهاتف صيت يقول يا معشر قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه فحيهلا بالحيا والخصب الا فانظروا منكم رجلا طوالا عظاما ابيض له فخر يلتئم عليه الا فليخلص هو وولده وليدلف اليه من كل بطن رجل فليشنوا من الماء وليمسوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا فليستسق الرجل وليؤمن القوم قالت فاصبحت مذعورة فاقتصصت رؤياي فما بقي ابطحي الا قال هذا شيبة الحمد وتتامت عنده قريش ثم ارتقوا ابا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمدا فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد ايفع او قد كرب ثم قال اللهم ساد الخلة وكاشف الكربة انت عالم غير معلم ومسؤل غير مبخل اللهم امطر علينا غيثا مريعا مغدقا فما راموا حتى انفجرت السما بمائها قوله الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان • يلده بسكون اللام وفتح الدال واصله بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح تخفيفا وبالضم اتباعا للها والشامة نكتة سودا في الجسم تخالف لونه وفي الشرح ووصفها بالغرا غير مناسب لان غرا تانيث اغر وهو الابيض ولذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناه عامة بالمعطية وليس هذا شان الشامة وقد انشد الجاربردي هذا البيت • وذي شامة سودا في حر وجهه مخلدة لا تنجلي لزمان • وحر الوجه ما بدا من الوجه انتهى واقول الاغر اصله ما كان من الخيل في جبهته بياض ثم استعير للشريف والمشهور حتى صار عند العرب بمنزلة الحقيقة لذا قال التفتازاني ومعنى كون الشامة مجللة انها مغطية لجميع محلها ليست كبثرة يظهر بعضه من اثنائها دون بعض وانشاد ابن هشام هذا البيت في الجنى الداني • وذي شامة سودا في حر وجهه مجللة لا تنقضي لزمان •

قوله

تم بلغ الشرح
ابو حامد نفع الله
تعالى به كذلك

قوله ونبي جبيل الى ذويق بتصغيرهما والشاخ المرتفع وقنة الجبل بضم القاف وتشديد النون اعلاه والكلال الاعيا قوله وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل دويهية تصغير داهية وهي الموت قال الجاربردي واحيان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وبان المراد ان اصغر الاشيا قد يفسد الامور العظام يحتف النفوس فما يكون بالامر العظيم الذي لا يؤبه به انتهى وتمثيل المصنف بجبيل ودويهية للتكثير والتحقير ورجيل للتقليل مبني على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في جبيل ودويهية للتعظيم لا للتكثير على ما قيل ان التعظيم بحسب رفعة الشان والتكثير بحسب الكم كما قد يكون في المعدودات والموزونات والمشبهات بها وان التحقير بحسب انحطاط الشان والتقليل بحسب الكم قوله وينفرد رب يعني عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها اورد على هذا ابو حيان قول الشاعر اماوي اني رب واحد امه قتلت فلا اسر لدي ولا قتل والجواب ان المراد تصديرها في كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره الا ترى ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام ولو سلم فالمراد ما تفرد به رب في اختيار الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر قوله وغلبة حذف معداها المراد بمعدي رب الفعل الذي يجرورها مفعوله وفي الشرح المراد بمعداها الفعل الذي تعديه كان يقال لك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم اي قد لقيت قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول طرقت اتت ليلا والمرضع التي لها ولد ترضعه ويقال من الفعل يقال مرضعة كما رضعت من يرضعه والتمائم بالمثناة الفوقية في اوله جمع تميمة وهي التي تعلق على الصبي من العين والمحول الصبي تم له حول اي سنة وانما خص المرضع والحبلى لانهما ازهد النساء في الرجال قوله بل بلد ذي صعد واكام الصعد بضم المهملتين جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الاكمة معروفة والجمع اكم واكمات وجمع الاكم اكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام اكم مثل كتاب وكتب وجمع الاكم آكام مثل عنق واعناق وفي القاموس الاكمة التل من حجارة واحدة او هي دون الجبال او الموضع الذي هو اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجارة قوله وبانها زايدة في الاعراب اي غير متعلقة بشي كما هو شان الحروف الزوايد دون المعنى لافادتها التعليل والتكثير وفي الشرح وهذا ينتقض بمثل لعل اسم تظلم علينا حيث يكون لعل حرفا جارا ما انها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشي وهي مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة عند سيبويه للضمير نحو لولاك ولولاي ولولاه لا تتعلق بشي ومعناها مراد ثم مقتضى الكلام ان لا يكون رب معدية للفعل يساوي ذلك قوله اولا وغلبة حذف معداها واقول لا ترد لعل الجارة عند عقيل ولا لولا الجارة للضمير عند سيبويه لشذوذ الاول كما صرح به المصنف في اوضح المسالك ولعدم شهرة الثاني فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على تفسير الشارح معدي رب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها بيان لما انفردت به رب على قول الجمهور وقوله وبانها زايدة في الاعراب بيان لما انفردت به على قول الرماني وابن طاهر لما سيقوله المصنف في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان لون رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت ليست معدية بعامل قول الرماني وابن طاهر وان قول الجمهور انها حرف جر معدي وفاتهم في ذلك قوله وسن كسنيق الخ السن بكسر المهملة هنا الثور الجبلي والسنيق بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية

في اخره فان جلس بعد والسم بضم المهملة وتشديد النون بعد الوصف وفي الشرح كانا المراد بالمدلاح بالحا المهملة الكثير العرق ولم اقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رايت في القاموس ان دلح على وزن صرد الفرس الكثير العرق والمحي بشدة الجري والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها قوله قوله اي دواد ربما الحامل الاول منهم هذا مصدر بيت مجزوء وعجزه بيت الهاد وابو دواد بمهملتين ادلاهما مضمومة وبينهما واو كعنقه قال هو ابو محمد بن سلام الايادي بكسر الهمزة وكغفف اسمه التميمة والجامل الكثير الجمال وجمل القطيع من الابل مع رعاته وقيل من جمل الشحم ذا اذابه والمؤبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقنية وبكسرها اسم الابل والعناجيج بالعين المهملة وجيمين جمع عنجوج كعصفور جياد الخيل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها ولد الفرس والجمع امهار ومهارة والانثى مهرة والجمع مهر قوله وفيه تكلف لا تقضا به ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض مجوزا به عن المستقبل قال التفتازاني المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه ولانه لا يخلو عن حزازة اسمي وفي كلام المصنف نظر فانه لا يختلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها ربما المختصة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب الماضي لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل حرف

السين المفردة قوله ثم لو سلم في الشرح لا يحمل للواو وهنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها للعطف اي ثم لا نسلم انها في الاية للاستمرار ولو سلم فالاستمرار الى اخره قلت يلزم عليه حذف المعطوف بعني ثم بدون عاطفه وهو باطل واقول يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف بل لمجرد التدرج مما قبلها لما بعدها قوله يريد ان ذلك دابه الداب بفتح المهملة واسكان الهمزة وقد تفتح العادة والشان قوله اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل في الشرح قد يتوهم انتفاضه بنحو لو يطيعكم في كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى الماضي فلا انتقاض به واقول انما ذلك لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع قوله وزعم الزمخشري قال التفتازاني في مطوله دلالة السين على التاكيد من جهة انها في مقابلة لن قال سيبويه لن تفعل نفي سافعل قوله ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل اذ ليس الوعد بمجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعيد قوله وقد ازما هو بالهمزة في اخره ومعناه اشار في الصحاح اومات اليه اشرت ولا يقال اومت سوف قوله على الخلاف يعني المتقدم في السين المفردة حيث قال وزمن الاستقبال معه اضيق منه خلافا للبصريين قوله وليس مطردا قال التفتازاني في حاشية الكشاف ونوقض بحذر فانه ابلغ من حاذر وحيث بان ذلك اكثري لا كلي وبان ما ذكر لا ينافي ان يقع في البنا الانقص زيادة معنى بسبب اخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبان ذلك فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى كغرث وغرثان وصد وصديان لا كحذر وحاذر فان حذرا صفة مشبهة وحاذرا اسم فاعل وغرث وغرثان كلاهما صفة مشبهة سي قوله والسي بالشي عند الله مثال هذا عجز بيت صدره من يفعل الحسنات الله يشكرها قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره الا رب يوم صالح لك منهن ودارة جلجل اسم لغدير وقيل دارة جلجل هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحي احتملوا وتقدم الرجال وتاخر النساء فلما راى ذلك امرؤ القيس سار مع الرجال وقد غلوه ثم كمن في غابة من الارض حتى ورد النسا الغدير ونزلن يغتسلن فيه فجا امرؤ القيس ومن غوافلهن فقعد على ثيابهن ثم قال لهن وقد حبستنا

وراجعنا نعم لكن ناقته تشوين من لحمها واكلن ثم لما اردن الرحيل حملت كل واحدة منهن شيئا من متاع راحلته وزاده وحملنه عنيزة على غارب بعيرها وفي ذلك يقول ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل فظل العذارى يرتمين بلحمها وشحم كهداب الدمقس المفتل ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي تقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل والدمقس بكسر الدال وفتح الميم القز الابيض من الابريسم والغبيط ما الغين المعجمة الرحل وهو للنسا يشد عليه الهودج قوله فيه بالعقود الحج فيه بكسر الفا امر من وفي ولهاء منطق بها في الوقف دون الوصل فكيف قوله ولو كان جائزا لا تسع دخول الواو ولان الحال مفردة والواو لا يدخل عليها وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان شيئا عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال واقول كلام الفارسي لا يشعر بالفرق بين عدم دخول الواو وبينها عن عدم دخولها وكلام المصنف انما هو مبني على ذلك قوله ولو وجب تكرارها وذلك لانها اذا دخلت على مفرد خبرا وصفة او حالا وجب تكرارها نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع ولا كريم وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وفي الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار اللفظي غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا في معنى قولك قاموا لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه به وانما هو اولى منهم بذلك لانه المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى واقول انما الذي الزمخشري بتكريرها في الاية معنى لتفسيره دخولها متعددة وانها تعددت في اللفظ وذلك منتف في لا سيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قلما تقع لا الداخلة على الماضي الا مكررة بالحاكم تكرارها في الكلام الافصح قلت هي متكررة في المعنى لان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى وسياق هذه الاية وما فيها من الاقوال في محله لا ان شاء الله تعالى قوله ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء وسياتي هذه الاية وما فيها من الاقوال في الشرح تقدح فيه ادخالهم اياها بالواو ومعلوم انه لا يقال جا القوم والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف انتهى واقول لا يقدح فيه ادخالهم اياها بالواو لان مراد هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها نزلت منزلة اداة الاستثناء قوله وعلى هذا تكون استثناء منقطعا وذلك ان الاستثناء المنقطع ما صح به بدل الدين من مالك هو الاخراج بالا او غيرها ويدل لما دخل في حكم دلالة المفهوم سوى قوله وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب قال ابن مالك وقد صرح سيبويه ايضا بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية فاذا هي منتفية عن غيره فان الظرف في العرف ما تضمن في من اسما الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا قوله هو الذي سوى لك فهو القصد قوله او حالا لا لفظا اي معمولة له قوله مالك خير مكانه خيرا جبل على بسار الا اصبح من له الى منيته وما مات فاته لا يبالي به ويقصد يونس على الدة البقعة فيمنع من الصرف وقد لا ي على اراد الموضع ولا يمنع من الصرف وان مع معمولها فاعل الثبت بفعل قوله ولا يمنع الخبر به فهو وهم سوى بالمد والقنع بغير فتح الهمزة حرف العين المهملة عدا قوله ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجر فوجب القول بحرفيتها معه على قوله كمن تبدى الخ هذا البيت من لعروة بن حزام العذري في محبوبته عفرا وكفر بالمهملة نشاف والصابه بفتح المهملة رقة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة بضمها ايضا وهي التاسي وبكسرها جمع اسوة بكسرها ايضا والاسى الغم وهو محتمل هنا وانما الاسى بالفتح

نحو الحزن ولا يصح ارادته هنا **قوله** اي لتقضي علي نحو دنت وجعل مجرورها مفعولا قال ابو حيان الذي سمع ودنت الحرف منه وانتصاب الاسم اختار واستغفر وامر وكنى ودعا وسمى وزوج وصدق وانما جاز ذلك في هذه الافعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليها وان تعين الحرف وتعين محله ولا يجوز بريت القلم السكين خلافا لعلي بن سليمان انتهى واقول ينبغي على هذا ان يقال ان تقضي في البيت متضمن معنى قبل واهلك فتعدى بنفسه لانه ليس واحدا من هذه الافعال وفي الشرح فان قلت لم لا يكون على هنا اسما ويكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا فالفوق والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف اليه مقامها الا قليلا مثل جلست قرب زيد اي مكان قربه واقول لكونه قليلا لا يمنع من حمل البيت عليه بل من حمل الاية
قوله ولاذلك لاقعدن لهم صراطك اي على صراطك في الكشاف لاعترضن لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف لقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن اي على الظهر والبطن **قوله** وبات على النار الندى والمحلق هو من الحريث صدره تشب لمقرورين يصطليانها وقد مر الكلام عليه في الباء المفرده **قوله** نحو ولتكبروا الله على ما هداكم في الكشاف وانما عدي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه متضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وفي الشرح واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فان الحمد بعد تعديته التكبير بعلي فانه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وانما على الثانية ظاهرة في التعليل فلا نظيرتها الاولى قلت وقد منع ظهور شيء منهما انتهى ما في الشرح وفي حاشية التفتازاني وفي تقرير التضمين طريقان احدهما جعل الفعل المذكور حالا مثل التحمد والله مكبرين ليكون ما تعلق به الجار والمجرور مذكورا نصا وعكسه مثل لتكبروا الله حامدين واختاره يعني صاحب الكشاف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصودا من التعليم انسب من العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم **قوله** السادس من موافقة من قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان اي بني الاسلام من خمس وبهذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبني لا بد ان يكون غير المبني عليه ولا حاجة الى الجواب الرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من اركانه **قوله** لقول حميد بن ثور اي الله الا ان سرحة مالك الخ ثور بالثاء المثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة جمع عضه او عضهة او عضاهه وهي كل شجرة عظيمة لها شوك **قوله** وانما المراد تعلو وترتفع في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعداه بعلي وفي الصحاح ان حميد كنى بالسرحة عن امراة واذا كان كذلك لا يكون افنان العضاه كناية عن نسوة اخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى تروق على معناه من غير تضمين ويكون للبيت معنى صحيح انتهى ما في الشرح **قوله** وقوله الا انني الخ رزيته اي اصبت به وتوى اي هلك والمكان موضع بلاد السراة وتعفو تذهب الاثر والكلوم بضم الكاف جمع كلم بفتحها وهو الجرح **قوله** وتعلق على هذه اي التي للاستدراك والاضراب **قوله** والثاني من وجهي على ان تكون اسما بمعنى فوق قال ابن مالك وذلك في كونها قد لا تجد لها معربا ومبنيه وجزم ابن الحاجب بكونها مبنيه قال الحصول مقتضى البنا وهو مشابهة الحرف في لفظه واما معناه **قوله** غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها قد احمد ربيت والزام العطف

شاعر اسلامي معاصر لجرير والفرزدق عجزه تصل وعن قيض بزيزاء مجهل قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشيه ولا بكور هناك قال الاصمعي ومعنى من عليه من فوق الفرخ وقال ابو عبيدة من عنده والظمء بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها همزة ما بين الوردين اي الشربين مشتق من الظما قال ابو زيد وهو اخف من العطش تصل بكسر الصاد المهملة وفتح اوله اي تصوت احشاؤها من شدة العطش وقيل تصوت في طيرانها والصليل صوت كل شيء يابس والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفي اخره ضاد معجمة القشر الاعلى من البيض والمجهل بفتح الميم والهاء المفازة لا يهتدى فيها بعلم وقوله عن قيض متعلق على المجرور من والتقدير غدت من عليه من عن قيض **قوله** في غير باب ظن وفقد وعدم الاصل في التعدي الى ذلك هو باب ظن وحملوا فقد وعدم على وجد لانهما ضداه وانما جاز في باب ظن واتسع في غيره وحجب فيه تقدير مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل في غير باب ظن يكون غالبا بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد لسبق الفهم الى المغايرة بينهما وتعلق فعل الفاعل في باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان وظنه بصفات نفسه اغلب من علمه وظنه بصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحتج الى تقدير مضاف لا سيما ما تقتضيه **قوله** وفيه نظر في الشرح هذا النظر ذكره ابو حيان ايضا وقد يقال لا نسلم انه انما كان بمعنى شيء يصح حلوله في محل ذلك الشيء انتهى واقول الدليل على انه يصح حلوله محل ذلك الشيء انه بمعناه ولا محذور في التركيب وقد ذكر ذلك ابن الحاجب في امثله في الكلام على المترادف **قوله** وهذا كله الا ان هذا الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد **قوله** دليلا لك فان مراده انه ما يصاحب قوما فدل ان قومه لهم لا ومن ذلك هولا القوم قومه حيا اليه يسمعه من ثنائهم عليهم في الشرح فدل المصنف ما لا دليل عليه في البيت لانه قد دلهم بعد قوله فاذكرهم وقد رثاهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما غير قومه اي تذكرهم زاد هولا القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هولاء عن مرتبة قومه وفي الصحاح وذكرته بلساني وبقلبي وتذكرته واذكرته بمعنى انتهى **قوله** ولا عن حمل ذلك على ظاهره والاشارة بذلك الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد **قوله** قدت احيي الخ تعمي بالضاد المعجمة والحاء المهملة يصوتن والهام طير الليل الواحد هامة **من قوله** وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك الخ ذو الاصبع هو العدواني احد حكام العرب في الجاهلية وقيل له ذو الاصبع لان حية نهشته في اصبعه فقطعها عاش مائتي سنة واصل لاه ابن عمك لله ابن عمك فحذف اللام الجارة والتي قبل الاسم الشريف ولفظ الدين في الاصل مصدر دان يدين ثم اطلق على الدين نفسه والحسب ما يعده الانسان من مفاخر ابائه قال ابن سيده وانفل عنه وعليه زاد والديان الحاكم وقال ابن السيد السائس القيم بالامر وتخزوني بالخاء المعجمة والزاي اي تسوسني من خزى الرجل خزوا ساسه وقهره وسكن واو تخزوني لاجل القافية وقبل هذا البيت لي ابن عم على ما كان من خلق مختلفان فاقليه ويقليني ازري بنا اننا شالت نعامتنا فخالني دونه بل خلته دوني وفي الشرح وتخزوني يحتمل الرفع والنصب نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ولا انت مالكي فكيف تسوسني وليس له ملك فيساسه وعلى نصبه فالفتحة مقدرة وليس ذلك بضرورة وقد قرئ

في السواد الا ان يعفون او يعفو الذي باسكان الواو من يعفوا **قوله** وحكى الرماني عن ابي عبيدة ان احببت مراد به
البعير لحبا بالارض فلم يبرح في الكشاف احببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن كانه قال انبت حب الخير عن ذكر ربي
او جعلت حب الخير مجزيا او مغنيا عن ذكر ربي وذكر ابو الفتح الهمداني في ذات البيان ان احببت بمعنى لزمت من قوله
مثل بعير السوء اذ احبا وليس بذلك انتهى والرماني هو ابو الحسن علي بن عيسى النحوي المتكلم اخذ الادب عن ابن دريد
وابن السراج واخذ عنه التوحيدي والجوهري ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين وتوفي سنة اربع وقيل اثنتين
وثمانين وثلثمائة وهذه النسبة يجوز ان تكون الى الرمان وان تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط وقد ذكر انه ياسط
اليهم نسبة الى همدان قبيلة من قحطان **قوله** يحور بما كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة في الشرح يحتمل ان يكون
المعنى الا صادرا عن موعدة **قوله** والخامس براد فيه بعد في الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد
اسم ظرفي وانما تستعمل ظرفا مع نسبة الترادف الى الاسماء ولو كانت من اسما لاستغرق في المعنى
من معاني الحرفية وانما ليس براده بالمرادفة هنا حقيقتها بل مجرد التوافق في المعنى لانه يستعمل في حرف الواو
في الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم **قوله** يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان اخر من بعد مواضعه
ويدل ان الايتين الواردتين في مرواد تبينا حدهما بالاخرى **قوله** لتركبن طبقا عن طبق في الشرح يحتمل
ان يكون المعنى طبقا بعد طبق في الشدة عن طبق اخر دونه **قوله** ومنهل وردته عن منهل في الصحاح المنهل المورد
وهو عين ماء ترده الابل في المراعي ويسمى المنازل التي في المفازة على طريق السفار مناهل لان فيها ماء في الشرح يمكن
ان يكون معنى البيت وردته صادرا عن منهل اخر **قوله** واسي سراة الحي الخ يقال اساه بماله مواساة اي اناله منه وفي
الصحاح والسراه جمع سري وهو جمع عزيز وفي القاموس انه اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيه بعضهم
من بعض في الرباعة بكسر الراء اسرها المصنف والحمالة وهي ما يتحمل من دية او غيرها ونجوم الحمالة اقساطها المؤجلة وانما
سميت اقساط الكتابة والحمالة نجوما لان العرب كانوا يجعلون الاجال في الديون طلوع النجم فيقولون اعطيك حقك
اذا طلع النجم الفلاني **قوله** الشاهد في الاولى في الشرح لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف اي بقبول التوبة صادرة
عن عباده **قوله** بدليل يقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر في الشرح لو قال الاية لكان اشد لانه المناسب
لغرضه وهو لا يقبل قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا وقوله لا حاجة اليه لان غرضه بيان تعدي التقبل
بمن وهو تم بتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر **قوله** الجزع لا الجزع بفتح الصاد والحمام بكسر المهملة الموت والتي
بين جنبيك نفسك **قوله** اعن ترسمت الخ في الصحاح الخرقاء صاحبة ذي الرمة والمراد بها الصبابة الدمع **قوله** فلا ادري
الخ الدرية بمهملة على وزن صحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي وهي مهموزة **قوله** على عن يميني مرت الطير
السنح بضم السين المهملة وتشديد النون جمع سانح كراكع وركع والسانح ما مر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس
والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني **قوله** دع عنك نهبا صيح في حجراته هذا صدر بيت عجزه ولكن حديثا
حديث الرواحل والحجرات بفتح الحاء والجيم النواحي اي اترك ذكر المال واشتغل بالنساء التي في الرواحل **قوله** وقول
ابي نواس دع عنك لومي فان اللوم اغراء هذا صدر بيت عجزه وداوني بالتي كانت هي الداء وبعده
صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء وابو نواس بضم النون وواو مفتوحة بلا همزة الحسن بن هاني

ابو علي الحكمي الشاعر المعروف ولد بالاهواز ونشا بالبصرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى القطان
وقرا على يعقوب وكتب عن ابي زيد الغريب وحفظ عن ابي عبيدة ايام الناس قال ابو عبيدة معمر بن المثنى كان
ابو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين وقال الجاحظ ما رايت اعلم باللغة من ابي نواس مات سنة ست
وتسعين ومائة وقيل بعدها او قبلها وله نحو من ستين سنة ويحكى عنه حكايات غريبة رحمه الله تعالى **عوض**
قوله لقولهم لا افعله عوض العائضين في الصحاح ويقال لا افعله عوض العائضين كما يقال لا افعله دهر الداهرين
وفي حواشي التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض حالة الاضافة معرب لاتفاقهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه
عند عدمها **قوله** مبني ان لم يضف لقطعه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى وشبه الحرف في استغنائه الى غيره **قوله**
رضيعي لبان الخ رضيعي لبان حال من الندى والمحلق في قوله قبله تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى
والمحلق وقد تقدم شرحه في باب الاضافة والاسحم الليل او الرحم والمعنى اي تحالفا ونطقا الا قبل
قبل الولادة وقيل في الحم وقيل الرماد اي تحالفا عنده قال في الشرح لا اعرف احدا جعل الباء بمعنى عند في هذه
هذه العبارة من ابن جابر وانما قال لعلها جاءت من مجازية الظرفية لانهما لا يتحالفان في نفس الرزق ولا في
نفس الرماد بل عنده وبقربه **قوله** تقبل ظرف لمستغرق ما قبل انما يكون ظرفا لمستغرق على القول بان لا لنفي
الصدر لا على القول بان لها الصدر مطلقا واذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح واجيب بان عوض كما قال
الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه ابدا والبتة فيه من التاكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته فائدة
القسم قد يتقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا يتيك
وعوض ما اتيك انتهى وعلى هذا عوض في البيت متقدم على عامله قائم مقام الجملة القسمية بيان لنتحالفا **قوله** حلفت
بمايرات الخ اي بدما مايرات من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب نحو كتب وقد تسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد
من دون الله **قوله** ولو كان كما زعم لم تتجه بناؤه في البيت في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن الحاجب بان يكون معنى
قوله ان عوض قسم انه ساد مسد القسم وبناؤه متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة فان كان قوله وهو
اسم صنم ما وجه قلت انما اباه لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سادا مسد القسم وهو ممنوع
بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستخدام المذكور في البديع وهو ان
يراد بلفظ احد معنييه وبضميره المعنى الاخر انتهى وقوله لا يخفى ما فيه من التكلف والخروج عن الظاهر **عسى**
فعل مطلقا اي سواء اتصل بالضمير المنصوب او لم يتصل **قوله** لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب فانهما
راعيا عدم تصرف عسى وكونه بمعنى لعل قال الرضي واتصال الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك الا ان يعتذر عنه بان
الحاق الضمير به لكونه شابه الفعل لكونه على ثلاثة احرف كما قال ابو علي في ليس لما قال بحرفيتها **قوله** ومعناه
الترجي في المحبوب والاشفاق اي الخوف في المكروه قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه انتهى وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكون ذلك الا في المجهول
وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك
قوله وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم عسى الاولى

لاشفاق المخاطبين نظرا الى … والثانية لارجيهم … قوله واجيب بامور احدها انه على تقدير مضاف قال
الرضي هذا تكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر قوله ومثله ولكن البر من امن بالله في الشرح
هذه الايه تركيب واحد يجزي حذف منه المضاف للقرينة وما نحن فيه كلي ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات
اذ ليس الكلام في عسى زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفيما شابهه واقول مراد المصنف من ذكر المثال هنا
مجرد التنظير في حذف المضاف من الخبر قوله والثاني انه من باب زيد عدل يعني في الاخبار بالمصدر عن اسم العين
وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير ذو مضافه الى المصدر قوله
والثالث ان ان زايده قال الرضي فيه نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم ولزومه مطردا في موضع معاين
مع اي كلمه كانت بعيد قوله وليس بشي لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا في الشرح اما الرد بالاول فانما
يمشي على قول غير الاخفش والا فهو يرى ان الزايدة ناصبه واما الرد بالثاني فللخصم ان يقول لم من زايد يلزم
فلم يكن عدم سقوطه موثرا في زيادته انتهى واقول فيما نقلناه انفا من كلام الرضي الجواب عن هذا الثاني واما
الجواب عن الاول فظاهر قوله والقول الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت
عسى بمعنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله وهو مذهب الكوفيين قال الرضي قال الكوفيون ان يفعل في محل
الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء ما كان
بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم توقع
وترجى قيامه قوله ويرده انه يلزم … لازما يتوقف عليه فايدة الكلام وليس هذا شان البدل في الشرح ولهم
ان يقولوا اي مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض المواضع كما في مثل ذلك في بعض التوابع كالوصف …
اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه المقصود بالحكم قوله عسى الكرب الذي … البيت قاله هدبة بن خشرم العذري
قاله محبوسا قصاصا لقتله ابن عمه وكان معويه عرض على ولي القتيل سبع ديات فابى الا قتله فقتله وهو اول قتيل قتل
صبرا بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولما اراد قتله قال لاهله بلغني ان القتيل يعقل بعد سقوط راسه فان عقلت فاني
قابض رجلي وباسطها ثلاثا ففعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان فرج مبتدا ووراه خبره والجملة خبر يكون
واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراه خبرها لئلا يلزم تقديم … خبر عسى عليها لانها لا …
عن اسمها قوله اكثرت في العذل … العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة والالحاح
الملازمة قوله وقولهم في المثل عسى الغوير ابوسا الغوير بمعجمة مضمومة وواو مفتوحة بعدها يا التصغير ماء
لكلب والابوس بضم الهمزة جمع بوس وهو العذاب والشدة في الحرب واصل هذا المثل قالته الزبا
لقومها عند رجوع قصير اللخمي من العراق ومعه الرجال عليها الغرائر مخبات فيها الرجال وكان الغوير في طريقه اي لعل
الشر ياتيكم من جهة الغوير قوله والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابوسا واكون صايما لان في ذلك
ابقاها على الاستعمال الاصلي قال الرضي وقال بعضهم التقدير ان يكون ابوسا وان اكون صايما فحذف ان مع
الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقا معموله انتهى
وقيل التقدير ييأس ابوسا … لا يطابق لقوله … هذا التاويل … في الاسناد

الاسم اولى

لان فاعل ييأس ضمير الغوير وقال ابو علي جعل عسى بمعنى كان ونزله منزلته وقال ابن جني في الرسايل العسكريات
لا في علي ابوسا في قوله عسى الغوير ابوسا قال نعم كانه قال عسى الغوير يهلك … قوله عسى طي الخ
قال الرضي … عنده الماء … ان لكونها للاستقبال والغلات جمع غلة بضم الغين وهي حرارة العطش
والكلى جمع كلية او كلوة بضم الكاف والجوانح الاضلاع قوله يا ابتا علك او عساكا قاله رجل من حمير
وبعده وطالما عنينا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا قوله والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت
عساها نار كاس الخ يعني ولو كانت باقيه على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعدها
يعني في البيت جاريه مجرى لعل والضمير اسمها ونار كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفي الشرح وتحمل البيت
وجهين اخرين ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها مثل ان عسيت صايما والثاني ان يكون
ضمير النصب نايبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قايم على ما حكاه ثعلب … قيل يلزم على الاول الاخبار
بالمعرفة عن النكرة قوله واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين يعني نقصان عسى وتمامها الذي يكون الاخبار
في يقوم لان عسى فيه ان عمل يقوم متحملا للضمير كانت عسى ناقصه وزيدا اسمها وان يقوم خبرها وان عريت خاليا
عن الضمير كان زيد فاعل يقوم وعسى تامه مسنده الى ان يقوم زيد وفي الشرح فان قلت قد قالوا في باب المبتدا
يمتنع تقدم الخبر اذا كان جمله فعليه فعلها مسند الى ضمير مفرد عايد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف ساغ هنا واسم عسى
مبتدا في الاصل قلت المسله مختلف في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع في باب المبتدا ومنهم من
اجاز قال ابن عصفور وهو الصحيح قوله عل … يقال من علوه بسكون اللام وضم المهمله او كسرها قاله …
… يا رب يوم لي لا اظلله الخ اصل اظلله اظلل فيه فحذف الجار توسعا واوصل الضمير بالفعل وارمض بفتح الاول
والثالث اي اشتد حره مضارع رمض يرمض كعلم يعلم واضحى بفتح الاول والحا المهمله مضارع ضحي بكسرها اي برز
للشمس قوله ولا وجه لبنايه لو كان مضافا يعني لا وجه لبنايه على الضم لان علة البنايه على الضم شبهه بالغايات
وهو مستقبل حاله الاضافه وفي الشرح بل له وجه وهو اضافته الى المبني كما مر في سوالك وسياتي في غير واقول الاضافه
الى المبني علة لمطلق البنا لا للبنا على الضم والواقع في ذلك بسبب الاضافه الى مبني انما هو البنا على الفتح قوله والمعنى انه تصيبه
الرمضا من تحته وحر الشمس من فوقه هذا بيان لحاصل المعنى فان اسناد الحر من اسفل مسبب عن اصابة الرمضاء له
والبروز للشمس يجيب لحر الشمس من فوقه قوله اقب من تحت عريض من عل في القاموس القبب دقة الخصر وضمور البطن
قوله لجلمود صخر حطه السيل من عل هذا عجز بيت صدره مكر مفر مقبل مدبر معا والمكر بكسر الميم وفتح الكاف
من كر يكر والمفر بكسر الميم وفتح الفا من فر يفر والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والحط الالقا من علو قوله عل
وهي اصلها عند من زعم زيادة اللام قال الرضي اللام الاولى زايده عند البصريه اصلية عند الكوفيه لان الاصل عدم
التصرف في الحروف بالزيادة لان بناها على الخفة والبصريه نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلاعب بها وجواز زيادة التا
فيها نحو لعلت قوله لا تهين الفقير الخ قاله الاضبط جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو ثلاثمايه سنه وكنى بالركوع عن
انحطاط الحال وبعد هذا البيت ٭ وصل حبال البعيد ان وصل الحبل واقص القريب ان قطعه ٭
واقنع من العيش ما اتاك به من قر عينا بعيشه نفعه ٭ قوله وهما بمنزلة عسى … الضمير الذي عايد الى عل ولعل ولذلك

ثم بلغ كذلك
نفع الله تعالى
كتبه احمد …

الضمير في بهما ولا بهما وجوابهما وعقيل بضم العين المهملة وفتح القاف قوله على صروف الدهر الخ الصروف بضم
المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب وقيل في المال وفي الحرب بالفتح
واللمة الشدة والنزلات بفتح الفاء جمع نزلة وهي ما ينزل بها من شدائد النفس شداه وسلت فاترات للنفوس قوله
وساق البحث في ذلك يعني في الباب الرابع في اقسام العطف قوله لعل الله فضلكم الخ الرحم بضم الراء المرجع قال الله
واقرب رحما عند قوله قال الحريري لحن جماعة قال الحريري في كتابه درة الغواص قول بعض المولدين في
خبر مبتدا محذوف والجملة منه ومن مبتدا به مقول قال والحريري هو ابو القسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري
صاحب المقامات كان ذا ادب وحظ ولد سنة ست واربعين واربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقيل ادرك عشر
وخمسمائة بالبصرة والحريري نسبة الى الحرير لعمله او لبيعه قوله وان تعرب وعلى الجملة ولا تعرب اوله
مقابل لقوله ان تعرب تعرب الاسماء في الشرح ما يقتضي ان قوله ان تعرب امر واحد وقوله وتكلى اول وجه
نظرا لما اوله ولان الملاحظ ان تقول وان تحكي واما ثانيا فلان نطاق الاعراب داخل في تعريف الاسماء لا الاول
مقابلا له فان التحكي ولا الحكاية قوله قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك في الشرح غاية ما نعله
ابن مالك انه حذف المضاف لقرينة فان قلت ما القرينة قلت كونه عد هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها
مثلها ثم موافقة ابن مالك في الخطأ لانه لا عذر له في ارتكابه قوله ويفترقان من وجه ثان وهو ان لدن لا تكون الا
فضلة على انها الوجه الاول هو ما اشار اليه انفا من ان عند لمكان الحضور ولدى لغايتها مطلقا ولدن لغايتها اذا كان
المحل محل ابتداء غاية وفي الشرح فان قلت كون يقال علم من لدن زيد بناء على المفعول ونيابة الظرف عن الفاعل
قلت انما يجوز نيابة الظرف غير المتصرف لا خفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض قوله وهي مبنية في لغة الاكثر
قيد به لان قيسا يعربونها وبلغتهم قرات من لدنه بضم اللام وكسر النون قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من اخواتها
ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبني للشبه الوضعي وحملت لدن عليه قوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب
ولا تجزبت صدره صريع غوان راقهن ورقنه والصريع المصروع على الارض والغوان جمع غانية وهي التي غنيت
بجمالها وحسنها وراقه الشيء اعجبه والذوائب جمع ذؤابة بالذال معجمة ومن قلبوها في الجمع واوا كراهة وقوع الف الجمع بين
همزتين قوله والنصب على التمييز وفي شرح الرضي قال لدن مثل نون ساكنة بفتح ونضم وتكسر ثم قد تحذف نونه فشابهت
حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصارت لدن غدوة في اللفظ
كراقود خلا فتنصب غدوة تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان
كانت معرفة اما تشبيها بالتمييز واما لانها الوحدة فيا لتنوين لم تكن منصوبة فيما تجردت قوله وسبحان هو بفتح
المهم واسحان الموحدة وتحته الالف واسمه ابو بكر حرف الغين المعجمة غير قوله انهم معناه اي
معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ معناها اي معنى الاضافة قوله وقولهم لا غير لحن في الشرح لا نسلم ذلك فقد قال ابن
الحاجب لا غير وتابعه على ذلك جماعة حوا كلامه ومنهم المحققون وقال الزمخشري في المفصل لا غير وليس غير قال الاندلسي
واما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فلذلك الا ان غيرا في موضع نصب
فيه ليس واسم ليس مضمر ولا مظهر لانها هنا للاستثناء انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل لب
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل والعجب انه رحمه الله تعالى يبوح هنا بان هذا الذي

لحن ثم استعمله في كثير من كلامه وكان مستنده في ذلك هو قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما
يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع انتهى
قوله وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته هكذا وقع فيما رايناه من النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه قوله قال
ابن خروف يحتمل الوجهين يعني الاعراب والبناء وابن خروف هو ابو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاندلسي شيلي
شرح كتاب سيبويه والجمل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقيل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى حضرموت
قوله لان المعرف الجنسي قريب من النكرة يعني سواء كان اسما موصولا او معرفا باللام او بالاضافة وذلك لان المعرف
الجنسي في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ كالمعرفة قال السفاقسي ورد بانه على خلاف ما علم ان المعرفة لا تنعت الا
بالمعرفة والمراعى في ذلك اللفظ لا المعنى قوله ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها لان المراد بها حينئذ غيرا
معنا ولهذا قال ابن السراج ان غيرا تتعرف اذا كان المغاير واحدا نحو الحركة غير السكون قوله وترده الاية
الاولى في الشرح انما ترده لو اعترف ان غيرا في الاية الاولى صفة والامر الجائز ان يقول انه بدل قوله الثاني
ان تكون استثناء قد سلفنا في حرف الا الكلام على كون غير للاستثناء فليراجع ثمة قوله فيعرب باعراب الاسم التالي
الا في ذلك الكلام وذلك لان الاسم الذي بعدها لما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذي كان يستحقه
للاستثناء عليها قوله ويؤيده قراءة النصب هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي ووجه التاييد ان نصبه الاظهر ان يكون
على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف والحال في المعنى صفة قوله الا في غير السبع اي القراءات
السبع وفي بعض النسخ السبعة اي القراء السبعة قوله لانه لا وجه لها الا الوصف يعني وعلة حسنه مفقودة وفي الشرح
فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب نعتها كما صرح به غير واحد
والنكرة في الاية لم توصف فامتنع جعلها بدلا ولقائل ان يمنعه وقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد
من البدل ما ليس في المبدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الاية من هذا القبيل قوله وعلى التشبيه بظرف
المكان لشبهها في الابهام قوله ابن الباذش هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من علماء المغرب
قوله لم يمنع الشرب منها الخ الضمير للناقة المتقدم ذكرها والاوقال جمع وقل بفتحتين وهو الحجارة او بفتح الاول
وسكون الثاني وهو شجر المقل ذكره في شرح شواهد الكتاب الاوقال الاعالي ومنه الوقل في الجبل هو الصعود فيه
والمعنى لم يمنعها من الماء الا صوت حمامة في غصون ذات اوقال وقيل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت
حمامة فنفرت ويروى نطقت حمامة قوله وذلك في البيت الاول ادرى لانه انضم فيه الى الابهام الاضافة
لمبني تضمن غيره معنى لا يعني وتضمن الاسم معنى الحرف مقتض لبنائه وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم وقد تضمن
الا في البيت الثاني فان المفرغ فيه جاز ان يكون فاعلا جريا على ما يجري النفي كما في قوله تعالى وما لاحد عنده الا ان تتم نوره واما ثانيا
فلان تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا مجوز له والبناء في البيت من قبيل الجائز لا الواجب بدليل انه روي بالضم ايضا
ورواية الضم لا تقتضي ان البناء في رواية النصب من قبيل الجائز دون الواجب وانما تقتضي ان النصب في البيت
من قبيل الجائز دون الواجب والكلام في الاول دون الثاني قوله من شكل التراكيب اشارة الى ان الاشكال في
هذا البيت لتركيبه لا لمعناه قوله الحكمي بفتح المهملة والكاف هو ابو نواس وقد ذكرناه في من قوله بل لما اضيف اليه

مرفوع يغني عن الخبر لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي اضيف ضمير عايد على ما ومرفوع مبتدا مؤخر وقد حرفه بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط **قوله** انا ابن جلا اي انكشف امره وبان جلا علما علم جاء منه التنوين لانه محكي ادريد في قوله بنت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل ويحتمل ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه **قوله** ترى بالف الخ المعنى ترى عايد الى الكبد اي في قوله مالك عندي غير سهم وحجر وعير لبدا شديدة الوتر والكبد القوس التي يعلو مقبضها الكف **قوله** ابن الخشاب هو بمعجمتين وموحدة في اخر من نحاة بغداد المتاخرين وهو ابو محمد عبد الله بن احمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير والحديث والنحو توفي سنة سبع وستين وخمسمايه ببغداد **قوله** وهو ظاهر التعسف في الشرح يعني انه ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلوك وانا اقول ان ثبت بطريق معتبر مجي هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله ولا تعسف اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدا لقرينه وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع نحو زيد عدل وان لم يثبت عن العرب استعمال ما سوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول انتهى ما في الشرح وقوله مراده بالتعسف ليس الا اعتبار وجعله الظاهر لحذف المبتدا فيما نحن فيه وجعل ما سوف مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما استعمل التعسف في ذلك **قوله** من ابيات المعاني يعني من الابيات التي يسال عن معانيها **قوله** والجواب ان الهاء بغيره للسوي في الشرح ونظيره في وجه اخر وهو ان يقال المراد بالسوي العدل والانصاف لا معنى غيره وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره فالمعنى لم يعدله عدله بعدل غيره انتهى وقوله ليس محتاج مع كون العدل بمعنى السوي الى تقدير مضاف **حرف الفا**

الفا المفرده قوله احدها الترتيب وهو نوعان قال الرضي الفا تفيد الترتيب سوا كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على صفة تفيد ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاني زيد الاكل فالنايم اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوابه كقولك تقدم الاقرب فالاقرب فالابعد فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو **قوله** وذكري وهو عطف مفصل على مجمل قال الرضي الترتيب الذكري ان يكون المذكور بعد الفا كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها سوا كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها او لم يكن كقوله ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبيس مثوى المتكبرين وكقوله واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشا فنعم اجر العاملين فان ذم الشي ومدحه يصح بعد جري ذكره انتهى وبهذا تبين ان الترتيب الذكري ليس مختصا في عطف الخاص على العام كما هو ظاهر كلام المصنف **قوله** فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه في الشرح في التمثيل به لذلك نظر فان ضمير عنها اما للشجرة او للجنة وعلى الاول فلا لانه مثال لما يفيد الترتيب المعنوي لان اخراجهما من الجنة كان بعدها لا زلالهما عن الشجرة وعلى الثاني فمن التفصيل الذي يفيده المعطوف والذكر فانه هو الجنة الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فلا ونحو من التفصيل بعد الاجمال انتهى قوله الشاب

المنهي عنها الشجرة اي فحملها الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتهما عنها وعن هذه مثلها في قوله تعالى وما فعلته عن امري وقول الشاعر ينهون عن اكل وعن شرب وقيل فازالهما من الجنة بمعنى اذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبته فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة او من الجنة ان كان الضمير في عنها للشجرة قاله التفتازاني اذ لو كان للجنة لكان الاخراج قبل الازلال ومعه ولا يصح العطف بالفا الا بالتاويل **قوله** ونحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار فغسل فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على راسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين **قوله** بين الدخول فحومل هذا الشطر بيت لامرى القيس وهو قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل والسقط بكسر السين المهملة وسكون القاف منقطع الرمل حيث يستدق واللوى بكسر اللام والقصر رمل يلتوي والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحا المهملة موضع اخر **قوله** وهو في كل شي بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل قال الرضي اعلم ان افادة الفا للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزايه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي بالفا ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتدا كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر نظرا الى تمام الطور الاخير واستبعاده من الطور الذي قبله **قوله** الثالث السببية من الاطوار المتقدمه وفا السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة في الشرح قد اجاب ابن الحاجب في امالي القران عن الاية المذكورة وفي قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما ولعل المراد ان الا مر في الفا السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يتعقبه مسببه من غير تراخ ولو كانت الفا لا يدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزا لكن يجوز دخول ثم والواو فيهم جز السبب وقد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزيه مجاز ومنه ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمراره فكل المجموع ذو قوع الاسلام واستمراره حاله هو السبب التام لدخول الجنة انتهى وقوله لا تريد النحاة بالسببية التي هي معنى الفا السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها اعم من ذلك سوا كان سببا كان كانت الشمس طالعة فالعالم مضي او شرطا نحو ان كان لي مال فانا احج منه او غير ذلك نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرضي الفا التي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فا السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزا مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفا وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وفي قوله فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج ثم قال وقد تجي فا السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها لقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وقولك اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى تدخل على ما هو الجزا في المعنى انتهى وفي تلويح التفتازاني لا يقال قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لان الفا للوصل والتعقيب فيجب ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلاة مقدما على سائر الاعضاء فيجب الترتيب لعدم القايل بالفصل وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي ثم قال والجواب

لا نسلم ان المذكور بعد الفا هو غسل الاعضا ...

القاطع لاصل السوال منع دلالة الفا الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزا المضمون الشرط من غير تراخ وعلى جواز
تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو للقطع بانه لا دلالة في قوله تعالى اذا نودي للصلاة الاية على انه يجب السعي عقيب
الندا بلا تراخ وانه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي كما مر في الشرح واستدلال التفتازاني بالاية المجمع على عدم دلالة
الفا الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزا المضمون الشرط غير منتج لان السعي يجب عقيب الندا وجوبا موسعا فلا
يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب في اول الوقت ولا يجب اداوها فيه بل هو موسع الى اخر الوقت ولذا غير منتجة هذا
الاستدلال والاولى ان قول التفتازاني للقطع الخ ليس مستندا لا لابعاد المنع لانه لا يجوز في الجدل وانما هو سند
للمنع على ما لا يخفى على محصل ومع ذلك كلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير مسموع في الجدل قوله يا احسن الناس
ما قرنا الى قدم القرن الخصلة المجموعة من الشعر وفي الشرح ويجوز ان يكون ما زايدة وقرنا منصوب على التمييز
والغيا محذوف اي يا احسن الناس قرنا وما بعده الى قدم او على اسقاط الخافض اي من قرن الى قدم قوله ومثله
ما بعوضة فما فوقها في الكشاف وما هذه ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما
نحو اعطني شيا ما او صلة للتاكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة لانها عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب
ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليها او انتصب مثلا وبعوضة على انهما مفعولان لجري ضرب مجرى جعل قال
التفتازاني ولا خفا في انه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة الا بضم مثلا اليه فتسميته مثلا هذا مفعولا ومثلا حالا لا بعيد
جدا وتوهم هو حال موطية غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما يستقيم لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له
مثل انزلناه قرانا عربيا قوله وانت التي حببت الخ في الشرح شغب بشين وعين معجمتين على زنة فلس منهل
بين طريق مصر والشام وبدا بموحدة مفتوحة فمهملة على مثال قفا وهي موضع بين ملة والشام قال ابو عبيد البكري
في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه قوله وهذا معنى غريب لاني لم ار من ذكر في الشرح من حق النحاة ان لا
يذكروه مستندين الى انا لا نسلم ارادة الترتيب في البيت الاول لاحتمال ان تكون الى فيه بمعنى مع او يكون متعلقة
بمحذوف اي مضموما الى بدا والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول دون الجائز ان يكون
المحانات حصلت في ان واحد بعد حلولهما بهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في البيت الاول
لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بثم لا بالفا واقول كلام المصنف صريح في استدلاله
بالبيت الثاني على مجرد الترتيب في الاول قوله اي الذي صح هو بفتح الموحدة الخفيفة قوله والبيت لابن زيابة
هو بزاي مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فموحدة بعد الالف اسم ام الشاعر كما قال المصنف او اسم امه كما
قال المعري والحرث هو ابن همام الشيباني قوله وذلك لانه يريد بالهف نفسي في الشرح يعني ذلك الذي قدرناه
من قولنا انه لا الوم نفسي الخ فليس انما ارتكبناه لاجل انه يريد بالهف نفسي فاقام اياه مقام نفسه وفيه نظر
فان هذا التقدير يلزم جعل اللهف متعلقا بابيه انتهى في حاشية التفتازاني الشعر لابن زيابة في جواب
الحارث بن همام الشيباني حين قال ايا ابن زيابة ان تلقني لا تلقني في النعم العازب اي يا صرح اي من اجل هذا
الرجل فيما حصل لي من الاتصاف بهذه الاوصاف ويجوز ان يكون على قصد التهكم بمعنى انه لم يحصل له هذه الاوصاف بعده

واسه لو لاقيته وحده لابـ سيفانا مع الغالب اي معي في الصف لا دعا ظهور الغلبة له والبيت مع انه من الحماسة ومعناه
على ما ذكرنا في الشرح غلط فيه فقال زيابة هو الشاعر تظهر اللهف والحزن لاجل الحارث وسببه او زيابة اسم ابي المهجو
او الممدوح والحارث اسمه انتهى قوله الثاني من وجه الفا ان يكون رابطة للجواب قال الرضي الجزا ان كان مما يصلح
ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم
يصلح لان يقع شرطا فلا بد من رابطة واولى الاشيا الفا لمناسبتها للجزا معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزا متعقب
للشرط لذلك انتهى قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا لا يقال الجزا اذا كان مضارعا مثبتا مجردا عن حرف
استقبال ومضارعا منفيا بلا يصلح للشرط ويكون الفا فيه رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا
لانا نقول الربط على سبيل الوجوب لان الربط في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز لانا نقول المضارع المثبت
داخل في الجملة الاسمية بنا على مذهب سيبويه انه حينيذ خبر مبتدا محذوف وسيذكر ذلك المصنف والمضارع المنفي
بلا داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بنا على ما ذكره ابن الحاجب من ان المضارع المقرون بلا يدخل الفا عليه اذا كانت
لا فيه لنفي الاستقبال ولا يدخل عليه اذا كانت لمجرد النفي ودخل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال
لا يصلح لان يكون شرطا قوله احدها ان يكون الجواب جملة اسمية لا يقال هذا منتقض بنحو قوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون لانا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطية قوله
نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شي قدير جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والا فقد صرح في اواخر الباب الخامس
بان التحقيق ان نحو قوله تعالى من كان يرجو لقا الله فان اجل الله لات ليكون الجواب فيه محذوفا لان الجواب مسبب عن
الشرط واجل الله ات سوا وجد الرجا ام لم يوجد وانما الاصل فليبادر بالعمل فان اجل الله ات قوله الثانية ان يكون
فعلها انشائيا اي فعل الجملة الواقعة جوابا سوا كان ذلك الفعل انشائيا بنفسه نحو ان لقيت زيدا فلا تضربه ام بغيره
نحو ان اصبح ماؤكم غورا فمن ياتيكم فانما يكون انشائيا لكونه خبرا عن اسم استفهام وسوا ايضا كان الفعل مذكورا كما مثل
ام غير مذكور نحو ان قام زيد فزيد لا تومن وان لم يقم زيد فيا خيره رجلا وفي الشرح هذا ان مثل الجوابية
الفعلية التي فعلها انشاي فكان المناسب ذكرها [illegible]
فمن ياتيكم بما معين في موضعه الذي ذكر فيه ولا يذكر بعد الجميع لان الفعل فيه مذكور كما هو مذكور فيما قبله وليس فيه لورود
مما بعده فلا فعل بيح من الامور المناسبة قوله فان اطلق الخ الحنق بالمهملة الغيظ واللظى النار وتلهب بالمثناة الفوقية
لانه مسند الى ضمير اللظى وهي مونثة او بالمثناة التحتية على اكتساب المضاف وهو اللظى من المضاف اليه وهو الضمير
المذكر قوله وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبرا لمحذوف هذا جواب سوال يرد على قوله
ان الفا يكون رابطة للجواب حيث لا يصلح لان يكون شرطا تقرير السوال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت
الواقع جوابا فان الفا قد دخلت وهو يصلح لان يكون شرطا وتقرير الجواب ان الفا ليست بداخلة على المضارع وانما هي
داخلة على مبتدا اذ ذاك المضارع خبره فهي في الحقيقة داخلة على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطا وهذا
مذهب سيبويه وقال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيبويه اولى اذ المضارع صالح للجزا بنفسه
فلولا انه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفا وقد استوفينا الكلام على ذلك في شرح كلام الرضي في هذا فليراجع ثمة قوله
وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفا وقد تجامعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها

قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا واذا هي اذا الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة
مسد الفا لقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفا معها تعاونتا على وصل الجزا فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة
كان سديدا **قوله** ويقدم ما وقع يعني في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية نابت عن
فاعل كتب وللوالدين متعلق بها والجواب محذوف تقديره فليوص **قوله** ومنه حديث اللقطة فان جا صاحبها والا استمتع
بها قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفا من جوابها
فالاصل فان جا صاحبها اخذها والا يجي فاستمتع بها واللقطة بفتح القاف المال الملتقط **قوله** لذلك تربط شبه
الجواب بشبه الشرط المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما لما قبله وبشبه الشرط ما كان مضمونه ملزوما للمذكور
وذلك في المبتدا اذا كان اسما موصولا بفعل او ظرف او نكرة موصوفة بهما لان الموصول والموصوف كاسم الشرط
والصفة والصلة كالشرط والخبر كالجزا الذي تدخله الفا قال الرضي وكان حق الموصول في هذا ان لا يكون الا
مبهما كاسم الشرط لكن لكونه دخيلا في معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية
فان المراد بها جماعة مخصوصة فعل بهم الفتن اي الاحراق ولذلك كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى
كالشرط لكن لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان يكون بما تقدم معه الفعل كالظرف وان لا يكون مستقبل المعنى نحو
ان الذين فتنوا المؤمنين ولذا كان حق الخبر ان يلزمه الفا لكونه كالجزا لكن لما لم يكن جزا حقيقة جاز تجريده منها
مع قصد السببية **قوله** وقايلة خولان فانكح فتاتهم * هذا صدر بيت عجزه * واكرومة الحيين خلو كماهيا *
وخولان حي من العرب قبيلة باليمن والفتاة الشابة وفي الصحاح والاكرومة بضم الهمزة من الاكرام كالاعجوبة من
التعجب والمراد بالحيين هنا حي ابيها وحي امها والخلو بكسر المعجمة وسكون اللام الخالية وكما هي خبر بعد خبر وما كافة
قوله انت فانظر لاي ذاك تصير * هذا عجز بيت ثقفي بن عمر الحنيف صدره * ارواح مودع ام بكور *
والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكر اي ذهب اول النهار واسم الاشارة اعني ذاك مفرد في اللفظ
متعدد في المعنى لانه مشار به الى متعدد ولذلك اضاف اي اليه وهي انما تضاف الى متعدد **قوله** وقال ابن برهان
تزاد الفا عند اصحابنا جميعا يعني البصريين لانه منهم ويعني من عدا سيبويه لانه لا يقول بزيادتها **قوله**
تجزع ان منفسا اهلكته المنفس بضم الميم وكسر الفا المال الكثير ويروى ان منفسا والتقدير
على الاولى ان هلك منفس وعلى الثانية ان اهلكت منفسا وفي الشرح والفا الزايدة هي الثانية والاولى فا الجزا
لان الثانية لو كانت فا الجزا والاولى هي الزايدة لزم تقدم معمول الجزا على فايه لان الظرف اعني عند ذلك معمول
لاجزعي انتهى وقال ابو علي في البغداديات الفعل المحذوف والمذكور في البيت مجزومان في التقدير والجزم
الثاني ليس على البدليه اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان اهلكت منفسا اهلكته وشاع اضمار
الفعل بعد ان **قوله** وتاول المانعون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه في الشرح الفا على هذا للسببية لا
للعطف لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر **قوله** على ان التقدير انظر فانظر في الشرح والفا على هذا للعطف لا للسببية
تاكيد الاول بل هو تاسيس والمعنى انظر نظرا عقيب نظر **قوله** والبيت الثالث ضرورة يجوز ان يخرج على حذف
اما والتقدير اما اذا اهلكت ونحو ذلك فاجزعي قال الرضي وقد تحذف اما لكثرة الاستعمال نحو وربك فكبر
هذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا اذا ما انطرد ذلك اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به انتهى

وكان المصنف انما لم يحمل البيت على ذلك لانه سيقول بعد اسطر ان قول بعضهم في نحو بل اسه فاعبد ان اما محذوفة
فيه اجحاف الا انه لا يحمل عليه انه اجحاف وان منع من ذلك فانما منع منه في الاية دون الشعر **قوله** وما بينهما معترض في الشرح
ولا يمكن ان يكون الفا زايدة لانه بعد ذاك يبقى ما بعد بقي الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشا على الخبر وتقدم
المعطوف على بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزا معترض **قوله** او هذا
منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه في الشرح وهو شبيه بالاشتغال في كونه منصوبا بمقدر دل عليه المذكور وليس
الاشتغال حتى يقال ان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا او هو من الاشتغال وقبله اما مقدر اي
اما هذا فليذوقوه **قوله** لما اتقى الخ الجرم بكسر الجيم الجسم والضاحي البارز ويقربه بعجمتين بينهما موحدة اي
يذهب ويمحي وفي الشرح ويمكن ان يكون الفا عاطفة على محذوف والتقدير فيهما نزلت هذا في جاره **قوله** وفيه
اجحاف هو بجيم بعد مهملة يقال اجحف به الفاقة اي افقرته ولم تدع له شيا وفي الشرح ووجهه ان المصنف
اعمل اما بفاصل بينها لكن من شي محذوف جملة الشرط وقامت اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف
وهو امر ليس بالسهل قال وهذا امر لا ينتهض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا
مع ان الاصل ادعو اني ادف وجعل حرف النداء نائبا منابه ومع ذلك لم يمنعوا من حذفه انتهى واقول يمكن الجواب
عن ذلك بان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الا لدليل وفيه
بعد يعني من جهة ان الزيادة خلاف الاصل وعاطفة عند غيره والاصل فيه فاعبده انه في الشرح الظاهر انه في
هذا المثال فانه لم يقدح فيه بشي وقدح في الاول والثاني ولا شك ان في حذف المعطوف عليه مع تقديم المعمول على حرف
العطف بعدا واقول انما ارتضاه لان الجمع كالواسطي وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجمع في الفا
في نحو اما زيد فاضرب وفي الشرح ليس هذا قول الجمع لان منهم من يقول بان في هذا ما معمول لمحذوف مطلقا وعاطفة
عند مبرمان بمعنى جملا على المعنى والتقدير تنبه فعاجلت **قوله** عند ابي علي يعني الزجاج صرح بذلك الرماني
في المعاني وهو ابراهيم بن محمد بن السري اخذ عن المبرد وثعلب وحدث عنه ابو محمد بن درستويه قال كنت اخرط
الزجاج فلزمت المبرد وشرطت له كل يوم درهما الى ان نفرق الموت بيننا فما زلت اعطيه الدرهم الى ان مات وعلت
القاسم بن عبيد الله بن سليمان فانعمت المنون حين مات والده وولي الوزارة فصرت نديمه وحصل لي بسببه اموال
توفي رحمه الله سنة احدى عشرة وثلثمائة **قوله** ولا يحسن اسقاطها لتسهل دعوى زيادتها في الشرح ليس بين الزيادة
وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف لازما زايدا واقول لو سلم ذلك له كلامه على التلازم فانما يدل على التلازم
من حيث الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة وجواز السقوط فليتامل **قوله** وبعد نعدى في الشرح
بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم معمول لمحذوف والتقدير اقول بعد نقل هذا الكلام فنبه نعدي ان ابن
الشجري نقول القول بحذف اي منه والفا السببية وفي هذا تعجب وبهذا يلزم توجيه قول المصنف وبعد نعدى
سالني الم تسال الربع القوا فينطق هذا عجز بيت صدره وهل يخبرنك اليوم بيدا سملق والقوا بفتح
وبالمد وقد تقصر الخالي الذي لا انيس به والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس المصنف **قوله** ولو كانت للسببية
لنصب في الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة فقد يقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما في قوله تعالى لا يوذن لهم فيعتذرون
كما صرح به بعضهم الا ان لا تقع السببية النصب واقول الملازمة في كلام المصنف انما هي على الاكثر **قوله** الشعر عجب الخ

ضمير فيه ويعلمه المنصوب للسلم وضمير يعرب به ويحمد المنصوب للشعر وضمير به وقدمه للذي والحضيض القرار
من الارض عند منقطع الجبل في قوله او مجازية في الشرح كان ينبغي له ان يقول اولا احدها الظرفية
مكانية كانت او زمانية وهي اما حقيقية مثل كذا او مجازية نحو كذا والا فالمجازية ليست قسيما المكانية والزمانية
واقول في العبارة حذف والتقدير وهي اما حقيقية مكانية او زمانية او مجازية كذلك نحو له او مجازية قسيم
للحقيقة المفهومة من صدر الكلام وان مثل الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات ونهر حقيقية بالنسبة الى
الجنات مجازية بالنسبة الى النهر فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجاز كلاهما وجه عند القائل بمنع ذلك واجيب بانه يعد له
نعلق بمجازي الظرفية شامل لعلاقتي الظرفيتين اي في نعيم جنات ونهر قوله ونحو ولكم في القصاص حياة في الكشاف
هذا الكلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو ان القصاص الذي هو قتل وتفويت للحياة قد جعل مكانا وظرفا للحياة ومن اصابه
محز البلاغة تعريف القصاص وتنكير الحياة لان المعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة
وذلك انهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة او نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص
من القاتل انتهى قوله ومن المجازية بمعنى الحقيقية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في راسي الا ان فيهما قلبا لان الخاتم
والقلنسوة ظرف والراس والاصبع مظروف لكن لما كان المناسب ان يتحرك المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس
قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار قوله الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل قال الرضي في هذا وفي قول
الشاعر بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المطلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف قوله
بطل كان ثيابه في سرحة هذا صدر بيت لعنترة وعجزه يحذى نعال السبت ليس بتوأم والسرحة الشجرة العظيمة
ويحذى بالذال المعجمة يجعل له حذاء اي نعلا والسبت بكسر السين المهملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ والتوأم كل من
الولدين الذين ولدا واحدا ومعنى البيت انه شجاع طويل حتى كان ثيابه على شجرة عظيمة من طوله تام القوى لانه لم
يشاركه احد في بطن امه وانما خص نعال السبت لانه كان لا يلبسها الا اشراف الناس وملوكهم قال ابن سيده وانما
كانت في هنا بمعنى على لانه معلوم ان ثيابه لا تكون في داخل سرحة لان السرحة لا تشق فتستودع وهي بكمالها سرحة وليس
هذا كقولك فلان في الجبل لانه قد يكون في غار من غيرانه وليس عاليا عليه انتهى قوله ويركب يوم الروع الخ الروع الفزع
والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع ابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه وفي الصحاح الابهر عرق اذا
من القلب ثم يتشعب منها سائر الشرايين والكلى جمع كلية او كلوة قال الرضي والاولى انها في هذا البيت بمعناها لان
لهم بصارة في هذا الشان قوله الا عم صباحا الخ هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس وفي الصحاح
عم صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما تقول كل من اكل يأكل فحذفت الهمزة والنون تخفيفا
وصباحا نصب على الظرف والتمييز عن النسبة والطلل ما شخص من اثار الديار والعصر بضمتين وبضمة وسكون وبفتحة
وسكون الدهر وفي الشرح لا معنى لقوله ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال متى اريدت البعضية اذ لا يكون الثلاثون شهرا
بعضا لثلاثة احوال بل يكون بعض اربعة فالتمثيل لا يطابق لتخصيص ثلاثة بالذكر معنى طائل وان كانت في اول الماتن
التي يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن ان يكون من لابتداء الغاية اي كائن شهرا ابتدئت من ثلاثة احوال اي من

انقضائها فيكون المراد خمسة اعوام ونصفا وهو المعنى الذي ادعي فيه ان في بمعنى مع لكن بطريق اخرى غير تلك انتهى
واقول بل بطريق تخصيص الثلاثة بالذكر عند ارادة البعضية معنى طائل غير كونها اول مراتب وجود الثلاثين
شهرا وذلك المعنى هو تاتي الوزن بها والجناس في البيت دون دلالتها قوله وفيه نظر في الشرح الضمير يرجع الى القياس
او الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر من شيء لا تعين لبيانيته لزيادة اذ يجوز حينئذ ان تكون من
استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله من شيء بلا حذف ولا تعويض قوله اما ابو سعد الخ
دجا الليل بالجيم اظلم والبرندج بشاه كتبيه مفتوحة وراء مفتوحة فنون ساكنة فدال مهملة مفتوحة فجيم الجلد الاسود
وفي الشرح ولو جعل هذا البيت من قبيل التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة ولا بعض

حرف القاف

قد قوله قد على وجهين حرفية وستاتي واسمية وقد مبتدأ وعلى وجهين خبره ووجه وفيه مرفوع على انه
خبر قد واسمية معطوف عليه بناء على ان الياء في حرفيه واسميه للنسب ويجوز جرهما على البدل المفصل من وجهين
بناء على ان الياء فيهما المصدرية اي لكون حرفا والكون اسما فالثاني العاطف عليه والمعطوف معنى الكون فاعلا والكون مفعولا
وفي الشرح ينبغي ان يضبط حرفية واسمية بالرفع فيكون قد مبتدأ اخبر عنها بخبرين متعاطفين ولا يضبط بالجر على ارادة
بدل المفصل لان الحرفية والاسمية لا يصح ان يفسر بهما المفصل الذي هو الوجهان اذ الوجه هو كونها حرفا او كونها
اسما انتهى واقول ما ذكرنا يبين ان الرفع ليس بمتعين وان الجر ايضا جائز وفي كلام الشرح تصريح بان الوجه هو
كونها حرفا وكونها اسما وهو معنى كون الياء المصدرية فليتامل قوله وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب
لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها يحتمل ان يريد ان مجموع الامرين علة تامة للبناء وان
يريد ان كل واحد منهما علة لبنائها وفي الشرح وليس شبهها بقد الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها لا يراد ان بما ذكر الشبه
اللفظي الشبه المعنوي وهو مستفاد هنا بدليل ان الى المرادف للنعمة معرب مع مشابهته لالى الحرفية ولو سلم فمشابهة
الى الاسمية لالى الحرفية مشابهة لفظية وضعية لكونها على ثلاثة احرف ومشابهة قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة
لفظية وضعية لكونها على حرفين واقول المشابهة لقد في لفظها مشابهة لها في وضعها وكونها على حرفين مشابهة
للحرف في وضعه علة تامة للبناء وما ذكر من مشابهة الى بمعنى النعمة لالى الحرفية مردود بانه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان
الى الاسمية منونة بخلاف الى الحرفية والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الاولى وقد صرح غير واحد بان شبه
الاسم للحرف في الوضع ان يكون الاسم على حرف او حرفين قال بدر الدين بن مالك وانما بني الاسم لشبهه بالحرف في الوضع
فاذا كان الاسم على حرف واحد او حرفين فان الاصل في الاسماء ان تكون على ثلاثة احرف فصاعدا والاصل في الحروف
ان تكون على حرف واحد كباء الجر ولامه او على حرفين كمن وعن واعلم ان هذه مبتدأ وتستعمل خبره وعلى وجهين في
محل نصب على الحال ومبنية يجوز رفعه على انه خبر ثان ونصبه على انه بدل من محل على وجهين ولا يجوز جره على انه بدل
تفصيل من وجهين لان الياء فيه ليست للمصدرية ولا للنسبة بل لانه اصله مبنوي اسم مفعول من البناء قلبت الواو ياء
وادغمت في الياء قوله ومعربة وهو قليل ظاهر كلام المصنف ان بناءها في الاكثر واعرابها في القليل قول واحد وتوجيه البناء
ما علم ووجه الاعراب ما عارض وجه البناء من لزومها الاضافة وفي الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها مذهب
كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء ووجه الاعراب وان طلب ملازمتها للاضافة
قلت لو صح ذلك للبناء فيجي في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى قوله والمستعملة اسم فعل مرادفة

او بدل من الخبر

[illegible]

لكون الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت افعالا واللازم باطل ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان نزي اسم الفعل بمعناه كلاما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن هشام انها بمعنى تقول انتهى واقول لا نسلم الملازمة في قوله لو كانت مرادفة لها لكانت افعالا وسند المنع قول الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان اسماء الافعال ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قال وهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم انه مثلا اسم للفظ اسكت نهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما تقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ انتهى ولو سلمت الملازمة فمراد المصنف بمرادفتها للفعل انها دالة على ما يدل عليه لكن لان اسماء الافعال تدل على ما يدل عليه نفس الافعال قال التفتازاني وتحقيق اسماء الافعال ان كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه الا ان هذا وضع غير قصدي لا يقصد به اللفظ شيئا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعت لها اسماء اخر غير الفاظها يطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء الافعال فايه اسم موضوع بازاء لفظ استجب وما يراد فه من صيغ طلب الاستجابة الا انه لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل ليقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون امين مع انه اسم لاستجب كلاما تاما بخلاف استجب الذي هو اسم لاستجب الذي هو امر ولما كانت تسميته اسماء الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى انها اسماء المصادر السادة مسد الافعال وان جعلها اسماء الافعال تغير لها لانه قال الا انهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر السادة مسد الافعال مع انها التي لا افعال لها حيث تبنت هذه واعربت تلك انتهى قوله وقد في من نصر الخبيبين قدي يروي الخبيبين بلفظ الموحدة قبل علامة الجمع على انه جمع خبيب وفيه تغليب فان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وابوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت المراد به ابو خبيب ومن كان على رايه ويروى الخبيبين على صيغة المثنى والمراد به ابو خبيب وابنه خبيب قوله بددت تقول الخ في الصحاح الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما قوله ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر في معموله فالياء للاطلاق والكسر للساكنين في الشرح فلا دليل لغيره وهو مشكل بان حرف الاطلاق حرف مد متولد من اشباع حركة الروي ولا وجود له الا بعد تحريك الروي واذن لم يلتق ساكنان اصلا واقول هذا الاشكال مبني على ان الساكنين في كلام المصنف هما الدال والياء التي للاطلاق ليس ذلك متعين لجواز ان يكون مراده بالساكنين الدال والتنوين لان اسماء الافعال قد تنون للتنكير فكسر الدال من قد لالتقائها ساكنة مع التنوين ولحقتها الياء للاطلاق ثم في الشرح وانما القول في ذلك ما قاله سيبويه في باب وجوه القوافي في الانشاد ونصه واعلم ان الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك وليس الحاقهم اياه الحركة باشد من الحاقهم حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يفعلوا الا بحذف حرف فيه مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم تزل فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا اليها فان اصلها في التقا الساكنين الى حركة ما فانهم اذا اضطروا الى تحريكها في التقا الساكنين

بلغ كذلك
نفع الله تعالى به

كسرة فلذلك جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا اليها فان اصلها في التقا الساكنين الكسر ولو كانت في قوافي مرفوعة او منصوبة كان اقوى انتهى كلام سيبويه قوله اخالد قد والله اوطات عشوة الخ في الصحاح يقال اوطاتني عشوة بفتح اوله وضمه اي امرا ملتبسا وذلك اذا اخبرته بما او قعته به في حيرة او بلية قوله فقد واسه بين لي عناي الخ الوشك بفتح الواو وضمها وسكون المعجمة السرعة والصرد بضم الصاد المهملة وفتح الرا طاير معروف قوله انه الترحل الخ افد بالفا المكسورة والدال المهملة وبروى ازف بالزاي المعجمة بمعنى قرب ودنا والركاب بكسر الرا وتخفيف الكاف الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاي مضارع زال يزول بمعنى ذهب واستمال قوله اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له وقد يقال ان يقول ان التوقع وان استفيد من حال المخبر عن مستقبل ليس معنى وضعي للمضارع فينبغي ان يجعلوا له حرفا يدل عليه معه قوله واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا الاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كان الماضي بعد قد متوقع لذلك لقايل ان يقول بعد تسليم الملازمة لا نسلم بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك نعم انتفى انه لم يقل بذلك احد وفي الشرح و الملازمة التي ذكرها لا يتم الزامها على الخصم لانه يقول انها دخلت على الفعل الماضي باله على انه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المصنف وح منع الملازمة ظاهر لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه وافادتها اياه واقعا من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام للا بمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة اخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام ومصرحة البتة انتهى واقول المراد اثبات الاستفهام للا دالة عليه واقعا من غير المتكلم بها قياسا على اثبات التوقع لقد دالة عليه كذلك فالملازمة تامة قوله والثاني تقريب الماضي من الحال قال الرضي اذا دخلت قد على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة وفيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط بدون التوقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يكن متوقعا لركوبه انتهى وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في حواشي التسهيل بقد قامت الصلاة ثم قال الا انهم هنا معنى التقريب فقط بل هو متحقق مفهوم من اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة قد قامت معناه ان قيام الصلاة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة انها انما تقال قرب الدخول في الصلاة لا في حالة الدخول فيها فهذا معنى ظاهر يكشف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي افهمه هنا معنى التحقيق مبالغة كانه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا لما اشرفت اسبابه منزلة ما قد حصل البتة انتهى وهذا معنى قولنا عبارة الا ان فيه تجوزا وهو خلاف الاصل انتهى قوله في الشرح احدها انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال فلا معنى لتقريب الاسعال الا بحسب الوضع للصيغة فلا منافاة بين هذا وبين قوله انه صيغهن لا تفيد الزمان قوله ولا تتصرف فاشبهن الاسم في الشرح فيه نظر لان عدم التصرف ليس من لوازم الاسم فقد تتصرف في الصفات المشتقة من المصدر واقول مراده بالاسم هنا ما يقابل المشتق

لما كان مراد المصنف بعدم التصرف

وهو لما مدلا لا مايقابل الفعل والحرف **قوله** الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع
حالا لتقربه من الحال فتحصل المقارنة بين الحال وعاملها واعترض على هذا بان قد تقرب الماضي من الحال الذي
هو زمان التكلم وحقيقته اجزا متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل ولا تقربه من الحال الذي هو لفظ يبين
هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنا وح فلا يجب في وقوع الماضي حالا الا بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة
من الحال بالمعنى الاول ليحصل المقارنة بين الحال وعاملها بل ربما تبعد قد الماضي عن المقارنة كما في قولنا جاني
زيد في السنة الماضية وقد ركب وقد اجاب السيد بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد
الازمنة فهم منها استقبالها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في
معانيها الحقيقية وليس في ذلك مستبعد فقد مر جوابه حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان
ماضيا نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى
المجي متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجي فيفهم المقارنة بينهما
مكان ابتدا الركوب كان متقدما على المجي لكنه قارنه دواما انتهى **قوله** حلفت لها بالله في الصحاح فجر فجورا
اي فسق فجر اي كذب وحديث هنا بمعنى محادث لعشير يعني معاشر والعالي الذي يستدفي بالنار **قوله**
اذ المراد في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين في الشرح لا نسلم ان المراد ذلك اذ يجوز ان يكون المراد
بالحكم علينا في ارضه وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك واقول فلهم دليل على ما قاله المصنف لان حكمه عليهم
في ارضه ظاهر جلي لا فايدة في الحلف عليه **قوله** والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيه في الشرح واما البيت
فليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيه لان في ذلك تنغيصا لهم من قربه او نومهم الي قربا متى كان في ابتدايه كان عنه
مستثقل نومه ان يذهب بادني تحرك وانما المراد ان النوم بعد زمنه بحيث صار ثقيلا انتهى واقول
بعد تسليم انهم كانوا ربما ان النوم في ابتدايه يكون مستثقلا اذا كان بعد تعب بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة
العرب ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيه ليس مبنيا على الدعوي ابن عصفور وانما بناه ان نومهم
قبل مجيه بالقرب منه ولعل المصنف اراد قبل مجيه بالصغير فيفيد غرضه ولكن لم اقف عليه في شي من النسخ انتهى
واقول اراد المصنف بقوله قبل مجيه القبلية القريبة لانه ذكر هذا القول في مقابلة القول بان نومهم قبل مجيه
النها قبلية بعيدة وذلك قرينة على ما قلناه **قوله** الرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي قد اترك القرن
مصفرا انامله هذا صدر بيت عجزه كان اثوابه مجت بفرصاد قال التفتازاني ان اصل قد في المضارع للتقليل
وقد استعيرت هاهنا للتكثير لمناسبة التضاد كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء ومعني
مجت بفرصاد صبغت بماء الفرصاد وحقيقته مج الفرصاد عليه من مجت الريق والقرن بكسر القاف الكفو والفرصاد
التوت الاحمر وفي الصحاح التوت بتاءين ولا تقل التوث بثاء في اخره وتشديد في اخره في ذلك في حواشي النسخة
يقال ان مما قال بعض الاعراب من لم يشرب في بغداد في الرمان والتوت انتهى واعترض على المصنف بان سيبويه
لم يقل هذا وانما حرره ابو حيان عليه معارضا للعلامة ابن مالك وسبق ابا حيان الى ذلك الزمخشري وانما نص سيبويه
انها وانما قد جواب لقوله لما يفعل ثم قال وتكون بمنزلة ربما وانشد قول الهذلي قال ابن مالك

اطلاقه القول بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان فقال
لم يبين سيبويه الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيبويه
على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير فقط ويدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر
بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيكون قد بمنزلة ربما في التكثير **قوله**
قد اشهد الغارة الخ اشهد احضر والغارة الخيل المغيرة وفي القاموس اغار على القوم غارة واغاره دفع عليهم
الخيل والشعوا بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة والمد الغاشية المتفرقة وجرد بالجيم ما بين جرد شي
اي رقيقه ومعروقة اللحيين بالعين المهملة والقاف قليلة لحمهما واللحيان بفتح اللام منبت اللحية من الانسان وغيره
والسرحوب بضم المهملتين الطويلة على وجه الارض **قوله** وقد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام
في الاسمية الواقعة جوابا للقسم والاوجه يكون وحدها مثل ان واللام جميعا واقول بعد تسليم امتناع ان يفيد
حرف في المال مالا يفيده حرفان انه لا يريد ان قد مثل مجموع ان واللام كما توهم الشارح وانما يريد انها مثل كل واحد
منهما على الانفراد وذلك ظاهر **قوله** وقد مضى القول بالتقليل في الاولى يعني قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وذلك انه
مضى في المعنى الثالث انها للتقليل المتعلق **قوله** والتقريب والتوقع في مثل الثانية يعني قوله تعالى ولقد علمتم
الذين اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم له توقع في هذه الاية بخصوصها وانما تقدم له ذلك في مثلها وهو قوله
تعالى لقد ارسلنا نوحا قال في مثل الثانية **قوله** السادس النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب
تعرف لما كان هذا المعنى غريبا لم يعد فيما سبق وجعلت معان وذكر معني سادسا بعد ذكر الخمسة لاجل افادته ونظيره
ذلك قول الحنفية في اصولهم اصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا
انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحكام والقياس اصل من وجه لاسناد الحكم اليه ظاهرا
دون وجه لكونه فرعا للثلاثة لابتنائه على علة مستنبطة من مورد واحد من الثلاثة وابن سيده هو ابو الحسن
علي بن اسمعيل المرسي صاحب المحكم في اللغة وغيره كان اماما في اللغة والعربية وكان ضريرا وابوه ضريرا واشتغل في
اول امره على والده توفي سنة ثمان وخمسين واربعمائة وعمره نحو ستين سنة **قوله** وهو ان يكون كقولك للكاذب
هو رجل صادق يعني انه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه **قوله** والحق بالمجاز فاستعمالا يقال استعمالا جواب
لما ترك الذي في المصراع الاول وهو ما تركت تدلي لبني فهم فيكون جوابا للنفي المعنوي لانا نقول جواب النفي
في المعنى واستعمالا كما نبت في المعنى لا ينفي وفي الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم ان الفعل في قوله فاستعمالا منصوب بل هو
مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف وما المانع من هذا ما الخفيفة والثقيلة جايز في الضرورة واقول في
قوله مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا باشرته نون التوكيد مبني والخلاف في الذي لم تباشره وهذا الوجه اعني كون
استعمالا ليس منصوبا وانما هو مؤكد بالنون الخفيفة قاله الاعلم وقال ايضا والراجح عندي انه منصوب بعد الخبر المثبت
الحالي من الشرط اضطرارا لانه يودي الى معنى كما جاء على التقليل والنصب انتهى ثم في الشرح فان قلت فما وجه
النصب ان قيل به في البيت كما نقل المصنف فان القول بانه بنفس القاعدة مذهب لكوفي وهو لا يرتضيه فكيف يخرج
على طريق البصريين قلت يحمل النصب بان مضمرة على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني والمعطوف منظور فيه

وفي نسخ بعض النسخ البيت بتمامه

الى المعنى فانه قال ويكون لحوق بالحجاز فاستترا حتى وتخرج الرواه ايضا على ان الفعل منصوب بان مضمره وفي وصلها
في محل جر عطفا على الحق انتهى قوله قط وتختص بالنفي يعني في اللغة الشائع والا فقد وردت في الاثبات
على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه
قوله والثاني ان تكون بمعنى حسب في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندي ولذا
اولى في قولهم فحسب ان الفا زائدة انتهى وفي المطولات قط من اسما الا فعال بمعنى انته ولذا ما يتصدر بالفا
تزيينا للفظ وكانه جزا شرط محذوف وفي كتاب المسايل لابن السيد وانما صلحت الفاء في هذه لان معنى قوله بان تكون
اخذت درهما فقط اخذت درهما فانتهيت به فجعل فيه الفا عاطفه قوله حرف الكاف قوله
لحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه لان ما فيه لا تكون مصدرية لانها لا توصل بان المفتوحه ومعموليها
وفي الشرح ويحتمل ان ما في هذا المثال مصدريه وان وما بعدها فاعل لثبت مقدرا والفا عاطفه على محذوف
اي لاجل ثبوت عدم علمه سامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعد الفا لئلا يلزم تقدم
ما بعدها عليها وانما قلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفا لان سيبويه لا يرى بزيادتها انتهى قوله
اي تعجب ضبط في النسخ المعتبره بصيغة المضارع ويجوز ان يكون فعل امر وقد مر ابن الحاجب تعجب بصيغة امر
قوله وهو ظاهر يعني ان امر ان الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم قوله
واجاب بعضهم يعني عن ان قوله تعالى واذكروه كما هداكم من امر ان الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان
الكاف فيه للتشبيه لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا
كما احسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل الذي هو واحسنوا كما احسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكر
والهداية قوله وما ذكرناه في الاسن يعني قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا وقوله تعالى واذكروه كما هداكم
قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه الخ في الصحاح الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر انتهى وهو
مرفوع على الابتدا وجملة الشرط والجزا خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف مفسر باحبسنه لان فعل الجزا لا يعمل في
ما تقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا قوله ونصب الفعل بعدها لشبهها بها اي لشبه الكاف بكي في المعنى
الشرح يلزم على هذا اعمال عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع واقول ليس هذا بلازم على ما وقع في نسخة
الشارح وهو ونصب الفعل لشبهها بها في المعنى ولا على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بعدها لشبهها بكي في المعنى
لان كلا منهما لا يقتضي ان النصب بالكاف لظهور تعلق بها لشبهها لا بنصب وليس هذا بلازم على ما في بعض النسخ
وهو ونصب الفعل بها لشبهها بكي لان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبة نصبه الى اللام التعليلية
وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان مضمرة بعدها قوله واعلم انني الخ الشوان بفتح النون وسكون السين
العجمة السلان والحليم الذي عنده اناة وصبر وخبر المبتدا وما عطف عليه محذوف اي كاينان قوله اخ ماجد لم
هذا البيت لنهشل بن حري والاخ هو مالك بن حري قتل بصفين مع علي رضي الله عنه والماجد الكريم
ولم يخزني اي لم يذلني والمشهد مصدر ميمي ويوم مشهد يوم اجتماع الحرب وعمرو وهو ابن معدي كرب
وسيفه هو الصمصامة المشهور وخيانة السيف نبوه عند الضرب وكان سيف عمرو لا ينبو فاستوهبه منه عمر

ابن الخطاب فوهبه له فقيل لعمر انه غيره وانه بخل عليك بالصمصامة فذكر له عمر ذلك فغضب عمرو وقال هاته
فاخذه ودخل دار ابل الصدقة فضرب عنق بعير فابانه بضربة واحدة وقال انما اعطيتك السيف لا الساعد
والمضارب جمع مضرب وهو قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضاربه وليس للسيف الا مضرب
واحد اجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة قوله وانما يصح الاستدلال
بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية وقد ذهب السيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز
وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه والجمهور الى عدم جواز ذلك قوله ويحتملهما قوله تعالى كما بدانا اول
خلق نعيده لا باس بالتعرض للاية من وجهها فنقول في تفسير البيضاوي نصب يوم على المفعولية لاذكر
مقدرا او على الظرفية لا يحزنهم او لتتلقاهم او على الحالية المقدرة من العايد المحذوف في توعدون والطي ضد
النشر او المحو من قولك اطو عني هذا الحديث والسجل الصحيفة وللكتاب اي للكتب فيه او لما يكتب فيه وقرئ
السجل كالدلو والسجل كالعتل وهما لغتان فيه وقيل السجل ملك يطوي كتب اعمال بني ادم اذا رفعت اليه
وقيل كاتب كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القولين اسم للصحيفة المكتوب فيها وما في كما بدانا
كافة او مصدرية واول خلق مفعول لبدانا او لفعل يفسره نعيده او ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره
نعيده اي نعيد مثل الذي بداناه واول خلق ظرف لبدانا او حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدر
مؤكد لنعيده لانه وعد بالاعادة قوله ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد يعني بطريق الاستقلال
فيهما واما بطريق الاستقلال في احدهما والتبعية في الاخر فيجوز قوله ولا يكون مثل توكيدا لذلك لانه ابين منه
اي لان مثلا المضاف الى قولهم ابين من ذلك لان اسم الاشارة وهو المضاف اليه الكاف مبهم بحسب اصل الوضع
لانه موضوع لكل ما تصح الاشارة اليه والمضاف اليه مثل وهو قولهم لا ابهام فيه وفي الشرح ان الضمير في انه
ابين ان عاد الى مثل اقتضى ان التاكيد لا يكون ابين دلالة على المقصود من المؤكد ويمنع مثل قولك ضرب زيد
عمرا عمرا ولا يمنع مثل هذا احد واقول ان كون الحكم ابين من العبارة ليس بحسب اصل الوضع فانه فيه
وانما هو بحسب عدم علم المخاطب معناه الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب اصل الوضع قوله
كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك لان الاشارة بذلك الى كون التوكيد في هذا المثال ابين
من المؤكد واللام فيه للتعليل لا معدية للتوكيد اي لاجل ان التوكيد ابين من المؤكد امتنع ان يكون زيد من قولك
هذا زيد يفعل توكيدا لان العلم ابين من اسم الاشارة وفي الشرح قد منع ان امتناع التاكيد في نحو هذا زيد
يفعل لما ذكر وقال انما امتنع لان هذا تاكيد لفظي وهو اعادة اللفظ بعينه او تقويته بمرادف له وهذا زيد ليس
كذلك فان زيدا ليس لفظ هذا ولا مرادفا له واقول لا فرق في المعنى بين ما قال الشارح وما قال المصنف لان
عدم المرادفة بينهما ليس الا لان اسم الاشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فالمستعمل ساقط الا
هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد قوله ولا خبر المحذوف اي ولا يكون لذلك خبر المحذوف لما يؤدي اليه من
عدم ارتباط ما بعده بما قبله وفي الشرح ان اراد انه لا يكون ارتباطا اصلا فليس كذلك لان الارتباط بحسب المعنى

حاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف اي الشان
لذلك ثم استونف يقال الذين من قبلهم بيانا او تفسيرا للشان وان اراد انه لا يكون ارتباط لفظي ولا يضر مع وجود
الارتباط المعنوي انتهى **قوله** وللعاس التوكيد وهي الزايده قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف في سورة
البقره اي ومثل ذلك الجعل العجيب جعلناكم امة وسطا ان ذلك اشاره الى مصدر الفعل المذكور بعده
لا الى جعل اخر يقصد تشبيه هذا الجعل به على ما يتوهم من ان المعنى ومثل جعل الكعبة قبلة جعلناكم امة وسطا
واذا عرفت ان الكاف مقحم اقحاما كاللازم لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم انتهى **قوله** فلزم المحال وهو
اثبات المثل قال التفتازاني في حاشيه العضد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد
احد يدل بالظاهر على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل ان يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع ليس
هو الكلام ظاهرا في اثبات مثله تعالى ليف ونقيضه وهو نفي مثله قطعي انتهى **قوله** ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل
عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته ولذا بالغوا في نفي المثل عن احد قالوا ليس شي مثل
مثله والمراد انما هو نفي مثله **قوله** ومثل الكاف في الايه عند الحققين على ان الايه من باب الكنايه وبينوا
الكنايه فيها بوجهين احدهما انه نفي للشي بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد
اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه
اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله
تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكنايه قصدا الى المبالغه لانهم
اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون
ايفاعه وبلوغه محققه لا فرق بين قوله ليس كالله شي وقوله ليس كمثله شي الا ما تعطيه الكنايه من فايدتها وهما
عبارتان معقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثله عن ذاته **قوله** وقيل الكاف اسم موكد بمثل في الكشاف وللك
ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه اضافه الموكد الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة
اسما الزمان المبهمة في نحو حينيذ ويوميذ **قوله** فصيروا مثل كعصف ماكول هذا بيت من مشطور السريع الموقوف
والعصف ورق الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول اي كزرع وقد اكل حبه وبقي تبنه
قوله يضحكن عن كالبرد المنهم هذا من مشطور السريع المكشوف وقبله بيض ثلاث كنعاج الجم والبيض جمع بيضا
والمراد بالنعاج هنا بقر الوحش وكثيرا ما تشبه بها النسا في العيون والاعناق والجم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا
قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الميم الثانيه الذايب **قوله** فجوزوا في نحو زيد كالاسد
ان تكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافه هكذا وقع في اكثر النسخ وهو سبق قلم والصواب في بعضها
وهو والاسد مخفوضا بالاضافه **قوله** ما يرتجي وما يخاف جمعا الاجمع فعل ماض والالف التي في اخره للاطلاق
وفاعله مستتر عايد الى الممدوح ويرتجى ويخاف مبنيان للمفعول وما يرتجى مفعول جمع وفي الشرح واعلم ان الذي
تتعين الحرفيه مثل عجبني الذي لزيد لانه شايع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن لذلك لان فيه حذف

الصلة مع غيرها اي لا يمنع فصيحا شايعا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا واما البيت فالصلة فيه طويلة فلا
تتعين الحرفيه **قوله** وهذا تخريج للفصيح على الشاذ لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صدر
صلة غيرها شاذ والاشاره الى جازه ابن مالك ان تكون الكاف مع مخفوضها مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا
صلة للموصول **قوله** وصاليات ككما يوثفين قبله ولم يبق من اي بها تحلين غير رماد وحطام كنفين وعيد
ولد جاذل او وتدين والاي جمع ايه وهي العلامه وتحلين من حليت الرجل وصفت حليته والحطام اليابس والكنف
بكسر الكاف وسكون النون وعا يجعل فيه الراعي اداته ووعا هله ونحو ذلك التام ابدلت ذلا ذالا وعمت والجاذل بالجيم
والذال المعجمه المنتصب مكانه لا يبرح والصاليات الحجاره المحرقه ويوثفين مثناه تحتيه مضمومه ثم همزه مفتوحه
ثم ثلثه مشدده اي يجعلن اثافي للقدر وجابه على الاصل المرفوض نحو اكرم **قوله** ولا للما بهم ابدا دوا هذا
عجز بيت صدره فلا والله لا يلفى لما بي وقبله لقد تهم النصيحه كل ابد نجو النصح ثم ثنوا فقاوا والبيت لبعض الاسديين
قال ابن سيده واللدود ما يصب بالمسعط في احد شقي الفم بفتح اللام وجمعه الده وقد لده به لدا ولده ولدودا بضم
اللام وانشد البيت ثم قال واستعمله في العرض وانما هو في الاجسام كالدوا وانما **قوله** وحرف معنى حروف المعاني
هي الكلمات الموضوعه المقابله للاسما والافعال واما الحروف التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المباني **قوله**
ومعناه الخطاب وهي اللاحقه لاسم الاشاره اللغه الفصيحه في هذه الكاف ان يراعى بها حال المخاطب في الافراد
والتذكير والتانيث والتثنيه والجمع ومنها لغه اخرى وهي افراد الكاف مفتوحه في الاحوال كلها فلا يكون المقصود بها على هذه اللغه
التنبيه على مطلق الخطاب فقط ومنها لغه ثالثه وهي الافراد مع الفتح في المذكر ومع الكسر في المؤنث **قوله** وهذا هو الصحيح
الاشاره بهذا الى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا الى مجموع ما تقدم لان الكاف في اسم الاشاره حرف باتفاق
فلو كانت الاشاره بهذا الى مجموع ما تقدم لافاد الكلام ان في الكاف مع اسم الاشاره قولا بانها غير حرف واحترز بالصحيح
عن مذهب الخليل ان اللواحق في الضمير المنفصل ايا اسما اضيف اليها لانها في محل جر وعن مذهب الزجاج والسيرافي
ان ايا اسم ظاهر واللواحق ضماير اضيف اليها ايا وحكي ان اياك بمعنى نفسك وعن قول قوم من الكوفيين ان الضماير
هي اللواحق وايا دعامه لها لتصير بسببها منفصلا وعن قول اخرين منهم ان اياك واياه واياي بكمالها اسما ولا تركيب
فيها **قوله** والنجاك هو بنون مشدده وجيم مخففه وهمزه قبل الكاف ممدوده بعد نجوت من كذا انجو بمعنى استعلام
نعل للامر منه **قوله** وللارايت بمعنى اخبرني قال الصفا انه منقول من رايت بمعنى علمت لا بمعنى ابصرت قال لان زيدا في
قولك ارايت زيدا ما صنع مفعول اول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشا المنقول الى الانشا وقال الرضي انه منقول
من رايت بمعنى ابصرت او عرفت قال كانه قيل اذا ابصرته وشاهدت حاله العجيبه او عرفتها اخبرني عنها فلا تستعمل الا في
الاستخبار عن حاله عجيبه قال ولا تحمل الجملة المتضمنه معنى الاستفهام لانها مستانفه لبيان وقد يوتى بعده بالمنصوب الذي
كان مفعولا به كقوله ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف كقوله اننكم ان اتاكم عذاب الله كم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد من
اتيته بذلك المنصوب او لم تات من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها قال ولا محل للجملة المتضمنه معنى
الاستفهام لانها مستانفه لبيان الحال المستخبر عنها اذ لما قلت ارايت زيدا كانه قال عن اي شي من حاله تستخبر فقلت
ما صنع وهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع انتهى **قوله** والكاف ما علم لانها المطابقه للمسند اليه لا تستلزم ان كان

مذكراتهي مذكره وان كان مونثا فمونثه وان كان مثني فمثناه وان كان مجموعا فمجموعه والثاني في الاحوال كلها مفرد مذكر
مذكره قوله ويرده صحة الاستغنا عن الكاف نحو ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ارايت ان كان على الهدى او امر
بالتقوى ارايت ان كذب وتولى والفاعل لا يصح الاستغنا عنه الا عند الكسائي قوله وانها لم تقع قط مرفوعة وفي الشرح
اما بطريق الاصالة فسلم واما لم لا يجوزان تكون مرفوعة بطريق النيابة عن ضمير رفع فانه قول الاخفش لولاك
وانت قويها بطريق النيابة عن ضمير رفع فانه قول الاخفش لولاك لا يلزم الجمهور والكلام انما هو على مذهبهم
قوله وقد يلحق الفاظا اخر شذوذا كقولك ابصرك زيدا وليسك زيدا قائما وبعدك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو وقوله
كلاك بفتح الكاف وتشديد اللام قوله لسان السو هذا بالخ في الصحاح اللسان جارحة الكلام وقد يكنى به عن الكلمة والر
مونث حينئذ قال في الجمع السنة كحمار واحمره ومن انثه قال السن كذراع واذرع وهجت بدال المهملة الجيم
بفتحها وسكون المثناه التحتية وهو الهلاك قوله لقراه حمزه ولا تحسبن الذين كفروا بالمثناه الفوقيه وفتح السين
في قوله الى يكنجون الخ يعني يبلون والسلم بكسر اللام المهملة وفتحها الصلح وثبتت بني للمفعول من ثارت
الفيل وبالفتيل تلتب فاتله واللظى النار والهيجا الحرب يمد فاتى البيت وتقصر وجملة ما ثبت فاعلم حال من فاعل
كلا كلما تلظى لظى الهيجا تعظم حالا من فاعل قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي هذا صدر بيت عجزه
فتتركها شنا ببيدا بلقع وتطير بذهب سريعا مستعار من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروفه والشن
بفتح المعجمة القربة الخلق والبيدا بفتح الموحده والمد الارض القفر التي يبيد اي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض
القفر التي لا شي فيها قوله ولا تظهر ان بعدها الا في الضروره جعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعدها قليلا قوله
وقالت اهل الناس الخ المانع المعطي من منحه يمنحه بفتح النون في الماضي وفتحها وكسرها في المضارع وقال الناس مفعول
اول لما نحا ولسانك مفعول ثان له وتغر بالغين المعجمة اي تخدع قوله فاو ودت نارك الخ والضمير في داخله للدخول
المفهوم منه وفي البيت متعلق بداخل اي وهو داخل في البيت دخولا والضمير في داخله للبيت والجار والمجرور في
عن الضمير المرفوع في داخله خبر ثان قوله وا خراج ما الاستفهاميه عن الصدر في الشرح وقد ذهب بعض الى ان ما
لا يلزم صدريتها ونقل عن ابن المرحل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيها غير مصدرة وقال ابن مالك
في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح في قوله ماذا شاو دعلي ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير
فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا وجرا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول ام المومنين رضي الله عنها اقول ماذا واجاد
بعض العلما دخولها مميزا كقولك لمن قال عندي عشرون عشرون ماذا انتهي ثم قوله على وجهين خبريه بمعنى كثير
واستفهاميه بمعنى اي عدد في الشرح على وجهين فاول وخبريه مرفوع على انه خبر ثان واستفهاميه مرفوع عطفا
على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيهما الجر على ان يكونا من بدل التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله واقول يريد انه تقدم
عند قول المصنف وقد على وجهين حرفيه وتقدم لنا ثمن ايضا هناك انه يجوز فيهما الجر على ان يكونا من بدل التفصيل بان
تكون البا للمصدريه لا للتسبب قوله ويشتركان في خمسة امور الاسميه والابهام والافتقار الى التمييز والبنا ولزوم
التصدير اما الاسميه فلجرها بالحرف والاضافه نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت واما الابهام فلانها كنايه عن
العدد المبهم واما الافتقار الى التمييز فلابهامها واما البنا فلشبهها بالحرف في الوضع واما لزوم التصدير على غير الجار

خبرنا دان واستمال الاستفهاميه ظاهر وفي الخبريه لانها لانشا التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب
قوله وان مدره اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل في الشرح اذ لا معنى لقولك اهلكنا انهم اليهم لا يرجعون
والاعتراض مبني على حرف واحد وهو ان كلمه لم يعرفها في المبدل منه واذا كان مراد هذا القايل ان المبدل منه
هو جملة كم اهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض وغاية ما في الامر انه عبر عن الكل بالجزء
الذي هو صدر معتني به والقرينه وعدم استقامه الكلام على اراده هذا الجزء بعينه قوله الرابع ان تمييز الخبريه
مفرد او مجموع اما افراده فلمشابهة كم للمايه والالف في الدلاله على الكثره وتمييزهما مجرور مفرد واما جمعه
فلكونه في اللفظ تصريح بما يدل على الكثره قوله كم ملوك باد ملكهم الخ باد هلك والسوقه بضم السين المهملة وقوله
خلاف الملك يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث فقوله ملوك شاهد على جمع التمييز وقوله نعيم
على افراده قوله كم عمة لك يا جرير وخالة الخ الفدعا ملون لدال المهملة من الفدع بفتحتين وهو عوج
الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها او هو المشي على ظهر القدم او ارتفاع اخمص القدم
حتى لو وطي الافدع عصفورا ما اذاه او هو عوج في المفاصل كانها قد زالت عن مواضعها واكثر ما يكون في الارساغ
خلقه والرسغ بالفعل مفصل ما بين الساعد والكف وما بين الساق والقدم والانسي بكسر الهمزه وسكون النون
قال ابو زيد هو الايسر من كل شي وقال الاصمعي هو الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والزندين
والقدمين فما اقبل منهما على الانسان فهو انسي وما ادبر منهما عنه فهو وحشي والعشار بالكسر جمع عشرا وهي
الناقه التي اتي عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر والمعنى على هذه الروايه اعني روايه جر عمة وخالة
ان كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي قد حلبن على كره مني لان على تستعمل في الضرر كدعوت عليه قوله
ولا يكون مميز الاستفهاميه الا مفردا خلافا للكوفيين في الشرح وجه قول البصريين على ما قال ابن الحاجب انها
لما كانت كنايه عن العدد جعلت كنايه عن وسطه وهو من احد عشر الى مايه لانها لو جعلت كنايه عن احد طرفي
العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد واعترضه الحديثي بان حمله على الوسط دون غيره
ايضا تحكم قال والوجه ان يقال ثم الاستفهاميه لما كانت مقدره بعدد قرن بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب
فافرد مميزها ونصب تمييزه انتهي ما في الشرح واقول الجواب عن اعتراض الحديثي هو ان الحمل على الوسط
لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين وقد حظ من كل منهما قوله والخامس ان تمييز الخبريه واجب
الخفض وذلك على الاضافه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفرا على تقدير من لانه لما كثر دخول من
على تمييز الخبريه جاز حذفه لقوة الدلاله عليه قوله تمييزه يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر اما النصب
فظاهر واما الجر فلتطابق كم مع تمييزها في الجر كاين قوله ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما
دخل في التركيب اشبه النون الاصليه في الشرح انظر قوله لان التنوين بماذا يتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فهذا
التعليل قد ذكرت علته اولا بقوله ولهذا فما فائدة الثانيه والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا بالاتباع ويمكن
ان يكون الثاني بدلا من الاول لانه اتى به لانه ادل على المقصود من الاول انتهي واقول ليس الثاني تعليلا لجواز الوقف

بالنون حتى تكلف له بجعله بدلا من كاف وانما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركيب كاين من كاف التشبيه
واي المنونة فليتامل قوله ونوافق كاين لم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز قال الرضي التمييز بعد
كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي فمعنى شاكر رجلا لا بلد مثل لك رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم
من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه امحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين فلهذا لكتب
بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة له خطا انتهى قوله اطرد اليائس الخ قال طرد يطرد لغة بمعنى والياس القنوط
والرجا بالمد الامل قصره الشاعر للضرورة والم على وزن فاعل من الم بالم وحم قدر قوله وكاين لنا فضلا
عليكم الخ قال الرضي وقال يونس هو اسم فاعل من كان وقال المبرد انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها صيغة فاعل
فالكاف فالكلمة والهمزة التي كانت فاى جارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل
اليا الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لو قوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع اليا الساكنة
ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لا لتقا الساكنين وبقيت
اليا الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كما في المنقوص انتهى كلا قوله الثاني ان تكون
كلمة واحدة مركبة من كلمتين وزاد على هذا القول وعلى القول الثالث اشار في الاصل الى ما ذهب ثعلب قوله
اما مكان كذا ولذا وجد فعال طلى وجاذا اما تخفيف الكيم وفي الصحاح الوجد بالجيم والدال المعجمة نقرة في الجبل
يجتمع فيها الما والجمع وجاذ قوله عند النفس نعمى الخ في الصحاح النعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم الله به عليك
وكذلك النعمى وان ضممت النون مددت فقلت النعماء والبوسا بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر فلان النعمى واللطف
البونس من اسعاد والرفق والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة كلا قوله وفيه نظر هذا النظر في
تعليل كون كل سورة فيها كلا مكية بان اكثر العتو كان بمكة وفي كون كلا لا معنى لها الا الردع والزجر فقوله
ثم لا نظهر الى اخره بيان لوجه النظر في هذا الاخير وهو ظاهر وقوله لان لزوم المكية الخ بيان لوجه النظر
في الاول ومعناه ان ذلك انما يصح اذا كان كل العتو الصادر من الكفار الذين في زمنه صلى الله عليه وسلم كان بمكة لا
اكثره ولو سلم فانما يصح اذا امتنع الزجر عن عتو سابق والا جاز ان يكون العتو بمكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا
يلزم ان تكون السورة التي فيها كلا مكية وقوله وايضا انما يلزم ان يكون لانه التي فيها كلا مكية لا السورة التي
هي فيها كما هو المدعي لان من السور ما نزل ايات منه بمكة وايات منه بالمدينة قوله وايضا هذا عطف على ثم لا يظهر
والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا هذا لا دخل له في الاعتراض وانما هو لبيان فايدة قوله وزادوا
معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها على هنا للتعليل نحوها في قوله تعالى لتكبروا الله على ما هداكم وهي متعلقة بيصح
ولذا جعلها والية له قوله فان قول النضر لا تتاتى في اي الموسنين والشعرا انه المومنين هي رب ارجعون لعلي
اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة هو قايلها واية الشعرا هي قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي
سيهدين والنضر بالضاد المعجمة هو ابن شميل بضم المعجمة ابن خرشة بفتح الخا المعجمة والرا والشين المعجمة

البصري من اصحاب الخليل بن احمد قال ابو عبيدة ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيعه
من اهل البصرة نحو من ثلاثة الاف رجل ما فيهم الا محدث او نحوي او لغوي او اخباري فلما صار بالمربد قال
يا اهل البصرة يعز علي فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلجة باقلا ما فارقتكم قال فلم يكن فيهم من يتكلف ذلك
فسار الى خراسان فافاد بها اموالا وتوفي في ذي الحجة سنة اربع ومايتين بمدينة مرو وبها ولد ونشا
بالبصرة فلذلك نسب اليها قوله لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها
في الشرح انما امتنع كسرها بعد حقا اذا كانت حقا واقعة في ابتدا الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها
او مبتدا خبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض اي في حق واما اذا جعلت حقا متعلقة بالكلام
السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر ان حينيذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في محل الجملة كما
اذا قلت زيد الرمته حقا انه فاضل اي حق الزمه حقا وبهذا يدل لما قلناه انه اذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق
كسرت ان الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدا الخلق ثم يعيده استيناف
معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقري بفتح ان على ان المراد لانه او على انه منصوب بالفعل الذي نصب وعد الله
اي وعد الله وعد بدا الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد بدايته ويجوز ان يكون مرفوعا بما نصب حقا
اي حق حقا بدا الخلق لقوله احقا عباد الله ان لست جايا ولا داهبا الا على رقيب كذا في الكشاف انتهى قوله
ولان تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم هذا سبع في النسخ في هذا الموضع قبل قوله واما قوله
مالي وهو معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ووقع في نسخ منها قبل قوله والوارد منها في التنزيل
ثلاثة وثلاثون موضعا والاول هو الصواب وقال تفسير الحرف بالحرف قول ابي حاتم كلا بمعنى الا وقول
النضر والفرا كلا بمعنى اي ونعم والقايل ان يقول هذا انما يتوجه على الكساي متوجه على الجمهور لان كلا واحد من
الردع والزجر اسم ويمكن ان يقال انما يتوجه على الجمهور لو قالوا كلا حرف بمعنى الردع والزجر كما قال الكساي
حرف بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الردع والزجر فليتامل قوله ويحوج لتكلف دعوى
علة لبنايها قال الرضي انما بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما
يقول تحقيقا لضده قوله والا فلم لا نونت في الشرح وادخل المصنف لا على الفعل الماضي لتقطار معنى مع عدم
تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرارها قوله وقد يتعين للردع
بالمثناة الفوقية وفاعله ضمير كلا باعتبار الكلمة لقوله قبل هذا والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها قوله وقد
يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده في الشرح ان لم يكن قبلها ما يصح
رده فعندها ما يمكن الردع من انكاره وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز ان يكون
كلا ردعا لمن ينكر ان يكون احدى الكبر قوله وجوز الزمخشري كونه حرف الردع ونون كما في سلاسلا سلاسلا في الكشاف
وقرا ابن نهيك كلا سيكفرون بعبادتهم اي سيجحدون كلا سيكفرون بعبادتهم كقولك زيدا مررت بغلامه وفي محتسب
ابن جني كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الراي والاعتقاد كلا ولقايل ان يقول ان صحت هذه الرواية

نحو كلا التي للردع قلب الواقف عليها الفا نونا كما في قواريرا والضمير في سيكفرون للآلهة اي سيجحدون عبادتهم
ويقولون والله ما عبدتمونا واسم كان نون تمم يعني في الكشاف فما نقله المصنف عن الزمخشري ان كان هو الذي
في الكشاف فهو نقل بالمعنى لانه ما قال في قواريرا تعالى في سلاسلا قوله ورده ابو حيان بان ذلك الاشارة
بذلك الى التنوين قوله وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك اي ليس توجيه التنوين في سلاسلا
منحصرا عند الزمخشري فيما ذكره ابو حيان من الاوجه التي لا تاتي في كلا انما جوز الزمخشري في سلاسلا وجها
آخر لم يذكره ابو حيان ياتي في كلا ويصح به تشبيهها بسلاسلا وهو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق
وهو الحرف الذي يتبع الحركة اعني الحرف المزيد في راس الآية اي آخرها كان قوله ثم قدم حرف
التشبيه اهتماما به يعني ليكون الكلام من اول الامر بالتشبيه قال عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد
ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان
اهم وليس كذلك قوله وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في الترتيب الطارئ في حال التركيب الاسنادي
في الشرح وهذا ترتيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هو لا هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي
طرات في الاستعمال من غير ان يكون للوضع فيها مدخل قوله وهو قول بعضهم فيه رد على صاحب رصف المباني
حيث قال انه قول اكثرهم وقال ابن مالك في نسبة القول بالبساطة الى اكثرهم نظر فان الظاهر ان الخليل
يقول بالتركيب قوله بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن انما لم يقل
هو لا بان كان للتشبيه في هذه المواضع لان خبرها فيها نفس اسمها لان زيدا هو نفس القائم ونفس المستقر
والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال انها للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى
تغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل
الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك
تقول كانك تمشي وكانك مشي والاصل كانك رجل يمشي وكانك رجل مشى قوله فاصبح بطن مكة يحتمل
ان يريد ببطن مكة الذي يدفن فيه الاموات فيكون المراد مقشعرا متزلزلا كما تقشعر الرجل اذا اصابته قشعريرة
اي رعدة وان يريد به ارضها فيكون المراد مقشعرا متزلزلا او مجدبا من اقشعرت السنة اذا امحلت وهذا الاخير هو
الملائم لقول المصنف فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام لانه لها كالغيث قوله لانه ليس
في الارض حقيقة يعني ولا شبه الارض التي ليس هي بها قوله احدهما ان المراد بالظن فيه معنى في قوله بها لان الباقية طرية
قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا لم تكن
وبالآخرة لم تزل وقول الحريري كاني بك تنحط هو رابع المعاني الاربعة لكان وفي الشرح المراد وحملوا عليه قول
الحريري اذ هو متاخر عن تلك الطبقات بعد الخمسمائة والاولى هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون الضمير في قوله
وحملوا عائدا على النحاة المتاخرين لا على الكوفيين المتقدمين القائلين بان كان للتقريب او يكون عائدا عليهم والتركيب
المعهود وحملوا عائدا على النحاة المتاخرين حمل قول الحريري عليه على سبيل التغليب لوقوعه في صحبته ما هو

بلغ كذلك نفع الله تعالى به

منسوب اليهم على سبيل التحقيق وتحوط بتشديد الطاء المهملة مضارع احتوط بتحوط اذا انحدر من علو الى سفل بعده
الى اللحد وتنحط وقد ابلك الرهط الى ضيق من سم واللحد بفتح اللام الشق في جانب القبر واللحد بضم اللام
لغة فيه وتنحط تغوص والسم بفتح المهملة الثقب الضيق ومنه سم الخياط قوله وقد حذفت اعراب ذلك الاشارة
بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة قوله وقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان هذا في غير قول
الحريري واما في قوله فقال الياء حرف تكلم والباء زائدة في اسم كان قوله وقال المطرزي الاصل كانك ابصرك تبصر
وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء قال الرضي الاولى ان يقول بقاء كان على معنى التشبيه
ولا يحكم بزيادة شيء ويقول المعنى كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب
والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة انتهى والمطرزي هو ابو الفتح
ناصر بن ابي المكارم عبد السيد الفقيه الحنفي النحوي الاديب الخوارزمي المعتزلي ولد سنة ثمان وثلاثين
وخمسمائة بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشري فانه توفي في تلك السنة فاذا ذكر في حرف الالف وتوفي
المطرزي سنة عشر وستمائة قوله كان اذنيه الخ الشوف التطلع والتطاول والعامل في اذا معنى التشبيه الذي
في كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقاديم ريشه وهي عشر في كل جناح قوله وقد دخلت النون للعهد
فهي للمعهود عند الناس اي وما هو فيقول بجواز دخولها في السعة كل قوله اسم موضوع لاستغراق افراد
المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن لا يقال قد
اتت كل مضافة الى المنكر والمراد استغراق لاجزاء المراد كل قلب متكبر بترك تنوين قلب وقد اتت مضافة الى المفرد
المعرف والمراد استغراق الافراد لقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع
الا طلاق المعتوه لانا نقول المراد ان ذلك هو الاصل وعند خلو المقام عن القرائن واجاب تاج الدين السبكي
في شرح البيضاوي عن الآية والحديث بانهما من قبيل المعرف الجنسي وهو في المعنى كالنكرة قوله ومن هنا وجب في قراءة
غير ابي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد
القلوب كما عم كل اجزاء القلب وذلك لان المراد الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير
كل اخرى بعد القلب وجعل كل المذكورة مستعملة لاستغراق الاجزاء قال ابن الحاجب في اماليه وقرا باقي القراء
باضافة قلب الى متكبر فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد من التاويل لانك لما اضفت القلب الى متكبر
ومتكبر مفرد عند مضاف اليه كل لانه انما يعم اذا لم ينسب الى ما يبطل العموم فيه واذا بطل العموم فيما اضيف اليه كل وجب
حمل الكلية على اجزاء ذلك وجب ان يبقى على حكم الافراد كما في قولك اكلت كل رغيف زيد وكل رغيف انسان واذا
بطل العموم في ذلك بطل العموم فيما اضيف اليه كل لانه لو عم في الاول لعم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو
عم في الاول من غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم قوله كل قلب المضاف اليه باعتبارها
فوجب تاويل الآية لان المعنى الذي سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل
محذوفة مضافة الى متكبر كانه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور

المعنى المراد وبذلك يستغني العارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى هنا كلامه وفي الشرح وفي
كلام المصنف نظر لان كلا مضافه الى نكره وكذا ماذا الاجزاء على رايه ولان قوله لتعم افراد القلوب ايضا مشكل
فانها للعموم في افراد مدخولها المضافة اليه وكذا لنا اضافتها الى متكبر موصوف بجبار ليعم بالنسبة الى المتكبرين
الجبارين لا بالنسبة الى افراد قلوبهم انتهى واقول الجواب عن الاول ان الاجزاء من استغراق كل النحو
لاستغراق الافراد لاستغراق الاجزاء وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المفيده للعموم في افراد ما دخلت عليه افادته
العموم قوله وان الذي حانت بفلج حانت بالحا المهملة هلكت وفلج بفتح الفا والجيم موضع بين البصرة وضريه
مذكر موصوف لانه في الصحاح مثل الذي في البيت محذوف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم
وقيل صفه لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى مثل القوم فافرد الذي نظرا الى لفظ موصوفه وجمع الضمير العائد اليه
نظرا الى معناه قوله ثم قد ذكرت لك ان ذلك بكسر الكاف خطاب لامراة وكذلك الخطاب في بعد ذلكم وانما عبر عنها
بضمير جماعه الذكور للتعظيم لقوله تعالى فقال لاهله امكثوا قوله وليس قوله سيما لان التي نعت بها دال على الكمال
لا على عموم الافراد وعموم قوله فيما العموم لا افراد ما لكون نعتا في الشرح بل هو شيء ظاهر حسن وذلك لانه على قصد المدح
يكون تفضيلا على اهل الكمال واما على اراده العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر
الا انت نعلمت امرا زانيا هه على ناقص كان المدح من النقص وقال الاخر الم تر ان السيف ينقص قدره اذا قيل هذا
السيف امضى من العصا واقول كل التي نعت بها تدل على كمال المنعوت بالمعنى الذي تضاف اليه لا على كماله مطلقا
فلو قلت كل في البيت نعتا للكاف معناه ما اشبه الناس الكاملين في الانسانية بالقمر ولا ينقصها لما بالغة في الوصف في
الحسن فانه اشبه بالقمر من كل فرد من افراد الانسان لانه لم من ناقص في الانسانية اجمل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى
حسن تفضيل فرد على افراد نوعه من غير اشعار بكمال بعض الافراد ونقصها نحو زيد احسن الناس وما استشهد
به الشارح انما يدل على امتناع تفضيل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه لتفضيل سيف ذي نباهة على سيف مسهود
بعد بها وعلى امتناع فرد من نوع كامل على فرد من نوع ناقص لتفضيل سيف على عصا قوله يلبث حولا كاملا الخ
يلبث بفتح الموحده بعد اللام مضارع لبث بكسرها اي اقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون الموحده على غير
القياس لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول السنه والمنهج الطريق قوله مع انها في المعنى بمنزله
منزله ما لا تباشره لانها في المعنى بمثابة منزلة كل المضافة الى الضمير وتلك لا تباشر العامل قوله وكلها لا
تعمل فيها غالبا الا الابتدا في الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها ان تكون تابعه نحو جا القوم كلهم ذاكرتهم
كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها ان لا يعمل فيها الا الابتدا واقول مراده
كلها في كونها معموله لا بطريق التبعية قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل هذا عجز بيت صدره
تميد اذا مادت عليه دلاؤهم ويقع في بعض النسخ ذكر البيت بحاله يقال ماد الشي يميد اذا تحرك وفي الشرح
وكانه يصف منهلا اي انه يضطرب ويتحرك اذا تحركت عليه الدلا فيصدر عنه كل من تلك الجماعة اصحاب الدلا
وهو ناهل اي ريان قال ابو زيد الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد قوله فلما تبينا الهدى

في الصحاح اتقى يتقي اصله يوتقي على وزن افتعل فقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها وابدلت منها التا وادغمت ولما كثر
استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التا من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التا فيهما ثم لم يجدوا له مثالا في
كلامهم يلحقونه به فقالوا تقى يتقي مثل قضى يقضي قوله قال من مصبح في اهله البيت تمثل به ابو بكر رضي الله عنه
في مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشلي كان يرتجز به وهو بيت واحد من تام الرجز وبيتان
مشطوران ومعنى مصبح في اهله يوجد بينهم صباحا ويقال له انعم صباحا او يسقى الصبوح وهو شرب الغداة
والشراك بكسر المعجمه سير النعل قوله قل ان اتى الخ هذا البيت لكعب لانه الحدبا النعش الذي يحمل عليه الميت
قوله الا كل شي الخ هذا البيت للبيد بن ربيعه وقد مر في الخا المعجمه قوله وقول السموال اذا المرء لم يدنس الخ
السموال بسين مهمله وميم مفتوحتين وواو ساكنه وهمزه مفتوحه هو ابن عاديا اليهودي من شعرا الحماسه
وفي القاموس والسموال بالهمز طائر يكنى ابا براد وباب الخل وابن عاديا واللوم بضم اللام وسكون الهمزه صفه
تضاد الكرم والعرض بكسر العين المهمله وسكون الرا الجسد وفي صفه اهل الجنه انما هو عرق يسيل من اعراضهم اي
من اجسادهم والعرض ايضا النفس يقال اكرمت عنه عرضي اي صنت عنه نفسي وفلان نقي العرض اي بري من ان
يشتم او يعاب وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا في الصحاح قوله في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينه وفي الكشاف
رهينه ليس بتانيث رهين في قوله تعالى كل امري بما كسب رهين لتانيث النفس لانه لو قصدت الصفه لقيل رهين
لان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث وانما هي اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم كانه قيل كل نفس
بما كسبت رهن قوله كل رجل كل هذه زايده في الشرح لا نسلم زيادتها فان العموم في الرجل مراد كما انه كذلك في رغيف
اي ان كل رغيف لكل رجل هذا شانهما ولو كانت الثانيه زايده لم يحصل العموم في الرجل وهو مطلوب انتهى واقول
لو لم تكن زايده لكانت للعموم وقد اضيف الرغيفان اليها فتقيد رغيفهما بعمومها فتصير المعنى كل مترافقين
في كل فرد من افراد السفر هما اخوان وليس ذلك بمراد لعدم تناوله المترافقين في سفر واحد والكثير ليس بمفيد
لعدم تحقق المترافقين في جميع الاسفار قوله لها متنتان خظاتا هذا اول بيت لامري القيس وهو
لها متنتان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر والمتنتان جنبتا الظهر وخظاتا بالخا والظا المعجمتين قال الكسائي يقال
من خظا يخظو اذا تحرك وكان حقه خظتا كما يقال غزتا قوله اذ قيل ان خظاتا فعل دعا على بعض ما اذا قيل انه
مثنى خظاة وهو المكتنز وان اصله خظاتان فحذفت نونه للضرورة ولا يكون مما نحن فيه وفي الصحاح ويقال لحمه
خظا بظا اي مكتنز واصله يفعل وانشد البيت ثم قال ولعله خظاتان فحذف النون استخفافا ويقال اراد خظتا
فرد الالف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد لما تحركت التا انتهى قوله ووحد الضمير لان الرغيفين
لسانا ما معنى بل هما لدير لقوله تعالى وان طائفتان من المومنين اقتتلوا في الشرح فينبغي الا يتاتى بضمير الجماعه
لا بضمير الواحد واقول النظير بالايه انما هو لكون المثنى فيها وهو الطايفتان لم يرد به اثنان معينان وانما
اريد به الجنس ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعه في الايه الاتيان به في البيت لورود الضمير في الايه باعتبار غير الاعتبار
الذي ورد به في البيت لانه في الايه باعتبار الافراد وفي البيت باعتبار المجموع قوله ثم حمل على اللفظ اذ قال لها اخوان

في الشرح ثم حمل على المعنى اذ قال هما اخوان ونحن نسمي على اللفظ واما النسخه الاولى فظاهره لان معنى كل بحسب ما تضاف
اليه وقد اضيفت الى مثنى فيكون معناها مثنى فعاد اليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار واما النسخه الاخرى التي هي
ثم حمل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد مذكر فكيف يعود اليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ
وجوابه ان المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المثنى فهذا هو معناها لا انها بحسب ما تضاف اليه فالآل الامر الى الحمل
على معنى كل وهو الاثنينيه المستفاده من مدخولها المضاف اليه انتهى واقول لم ار هذه النسخه التي اهملها
الشارح واستظهرها مع كثره النسخ المحرره الحاضره عندنا قراينا لهذا الكتاب وزيادتها على عشر قوله وقوله
قوما اما بدل من القنا لان قومهما من سببهما اذ معناه مقاومهما في هذه الروايه فهو بدل اشتمال في الشرح ينبغي
ان يقول لان قومهما من سببها نصب ضميرا لمفرد المونث عايدا الى القناه اذ المراد ان يكون بين البدل والمبدل منه ملابسه
بغير الجزييه والكليه ليكون بدل اشتمال كما عرفته وقد انما ناسبه ان يكون تقويم القناه من سببها لا ان مقاومه
الرفيقين من سببها واقول مراد المصنف ان مقاومتهما من سبب تقاومهما بالقنا فكون بين القنا ~~ومقاومتهما ملابسه~~
ومقاومتهما ملابسه قوله او مفعول مطلق من باب صنع الله يعني في كونه مفعولا مطلقا محذوف العامل وان
كان الحذف في البيت على سبيل الجواز وفي الايه على سبيل الوجوب قوله ومعنى البيت ان كل الرفيقين في السفر اذا السفرا
رفيقين رفيقين فيهما فالا خوين في الشرح اطال المصنف في تقرير ما يزيل الاشكال الذي ادعاه وكله مبني
على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قوما من جهة الروايه ولعلها ليست كذلك فانما هي قوماها مثنيه قوم وهي المثنى
مضاف الى ضمير الرفيقين ولا اشكال حينئذ لا لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على هذا التقدير ان كل رفيقين في السفر
اخوان وان تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنه بالقنا وقد رايت في نسخه من ديوان الفرزدق هذا البيت
مضبوط الميم من قوما مفتوحه واحده وملكت هذه النسخه وضبط هذا البيت هو الذي كان باعثا لي على شرايها
انتهى واقول اصح من هذه النسخه التي راها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرحه الكبير
للجمل شاهدا على تثنيه قوم قوله وكلا اماس الى تقدم الكلام عليه في رب قوله وعلى هذه الروايه فالبيت مما نحن فيه
لان ما نحن فيه ان يكون كل مضافه الى مثنى وهي على هذه الروايه كذلك دون الاولى قوله جادت عليه الى الضمير
في عليه عايد الى النبت في قوله او روضه انقا يتمشى بها نبت قليل الذي من ليس يعلمه والعين مطرايام لا يقلع والديمه
بالمثلثه المفتوحه والدال المشدده الكثيره الماء والحديقه الروضه ذات الشجر والروضه الانف التي لم ترع والدمن
بكسر الدال المهمله وسكون الميم البعر وكلاهما بمعنى النفي والمعلم بفتح الميم الاثر يستدل به على الطريق يعني ان
الغيث ليس معه بعر ينتقص عليه وان الروضه لم تكن تعلم تطوه الاداب صفته لكنها قوله من كل كوما كثيرات
الوبر كوما لحم الناقه العظيمه السنام والوبر بفتح الموحده الصوف صاله وبر البعير فهو وبر بكسر الموحده فيهما
قوله وعليه اجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بموتيك نصحه في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع اراده الحكم
على كل واحد وليل ما الحمل عليه عند وجود مندوحه عنه خلاف الاولى لا سيما وقد تايد الافراد بقوله نصحه وبقوله
في عجز البيت وما كل موت نصحه بلبيب فحمل الاول على الامر الكثير معتقد بالاكثره وبمناسبه الصدر للعجز وكيف
يعدل عن ذلك مع عدم الملجي اليه واقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه انما جوزه بناء على جواز الاتيان

بضمير الجمع عايدا الى كل التي يريد بها الافراد قوله اخوتي لا تبعدوا الخ بعد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع
بعدا بفتحتين هلك ويعد بضم العين في الماضي والمضارع بعدا بضم الموحده وسكون العين ضد قرب وكلاهما
محتمل في البيت وامر وابالكسر اليم لثر دوا او عطفوا قوله وذلك في قولها امردا فاما قولها وردوا فالضمير لا خويها
انما خص مردا بالذكر ولم يذكر معه وردوا لابراز الضمير في مردوا واستتاره في وردوا لان الواو فيه علامه الجمع
والاعراب وليست بضمير فلا كلفه به لان المقصود بيان ان ضمير وردوا للاخوه لا الكل وفي الشرح انما خص امردوا
بالذكر لنصوصيته في مطلوبه اذ يحتمل في وردوا ان يكون مفردا لا جمعا والعبره باللفظ لا بالكتابه قوله فان
حمله على مراده القبيله فالجمع في مردوا واجب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون في الشرح لا نسلم ذلك لان الحي
وان اريد به القبيله مفرد لفظا دال على الجمع فهو كالفريق فلك رعايه لفظه ورعايه معناه واقول هذا
وهم لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على انه يجب مراعاه معناها اذا اضيفت الى نكره وان معناها بحسب ما يضاف
اليه لا في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا نظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد لفظا جمع
معنى كالحي بمعنى القبيله قوله وليس من ذلك وهب كل امه برسولهم اي ليس مما جمع فيه الضمير العايد على كل مع اراده
الحكم على كل واحد قوله كالجامل والباقر الجامل القطيع من الابل مع رعاته والباقر جماعه البقر مع رعاته قوله
ونظيره ولا تكونوا اول كافر فانه كافر نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان افعل التفضيل اذا اضيف الى
نكره وجب مطابقتها لصاحبه في الافراد والتثنيه والجمع وهنا لم يطابق فوجب التاويل بما قال المصنف او بان
المراد ولا يكن كل واحد منكم اول كافر به كقولك كسانا حله اي كل واحد منا قوله ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد
لابطال الملازمه ممنوعه لجواز ان يقال كافر بالافراد من غير ان يكون صفه لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى بان
يكون معنى ولا تكونوا ولا يكن كل واحد منكم لانا نقول المراد ولولا ان كافرا صفه لمحذوف مع ان ولا تكونوا
معناه ولا يكن مجموعكم على ما هو الظاهر لم يقل كافر بالافراد ~~من غير ان يكون صفه لمحذوف~~ فالملازمه صحيحه
قوله واستدل بن الانبار بقوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يعني بالاتيان بقوله تعالى وهمت كل امه
برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين وانما كان استدلاله بهما لان شيطانا مفرد لفظا ومعنى غير صفه لمحذوف
قوله ولو ظفر بها ابو حيان لم يعدل الى الاعتراض بشيء عنده في الشرح هذا احتمال مجيب بل الظاهر في حيان
انه ظفر بالايه وبالجواب عنها فان دليله ظهور لورفي الشان وهو نصب عينيه واقول جاز ان لا يكون
في كلام المصنف تحاملا بان يكون معنى كلامه ان ابا حيان لم يظفر بها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لا انها بجواب عنها
وليس معناه انه لم يطلع عليها واذا جاز ان يكون معنى كلامه ما ذكرنا حمل عليه قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع
في الشرح اذا كان المراد انه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استئنافا وصفه وحالا مقدره وسياق الكلام على ذلك
في الباب الثاني قوله والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها في الشرح
قد وقع في صحيح البخاري في باب الاقتدا بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث ابي هريره رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال كل امتي يدخلون الجنه الا من ابى قالوا ومن يابى قال من اطاعني دخل الجنه ومن عصاني فقد ابى فقد عاد

لم يطلع لذلك
لعدم الاطلاع به

الضمير من حيث كل المضافة الى معرفة غير مفيد قوله وانما لم يقدر ضميرا فان راجعا الى الكل ليلا يخلو مسؤولا عن ضمير
فيكون حينئذ مسندا الى عنه وقد توهم بعضهم في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون في مسؤولا ضمير يعود الى الحلف
اي فان قال تعالى لله الحواس عنه مسؤولا هو اي الحلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة
على غير من هي له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند
اللبس ولا لبس قلت بل اللبس حاصل [illegible] ذلك لانه مع ابراز الضمير يحتمل ان يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم
على رايهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميرا يتحمله مسؤولا يعود الى الحلف فالالتباس
حاصل واقول اللبس الذي لاجله يجب ابراز الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه
الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس باي شيء كان قوله والصواب ان المقدر يكون مفردا لانه يجب
الافراد فالاصح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع نعني فلا يكون غير هذين وفي الشرح قد تقدم في المتن
ان الصواب التفرقة بين ارادة الكل الافرادي والكل المجموعي واطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف
اليه مفردا نكرة فينبغي ان يحمل ذلك المفصل هنا واقول هذا الصواب الذي ذكره المصنف هنا انما هو بنا على
ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق على انه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال والذي
يظهر وبين العبارتين فرق قوله قال البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفي يعني بان تقدمت على النفي نحو كل
الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ او تاخرت عنه وكانت معمولة للنفي نحو ما كل الدراهم اخذت او ما انا اخذ
وما الدراهم كلها اخذت او ما انا اخذ ولم اخذ كل الدراهم ولم اخذ [illegible] كلها وما انا اخذ كل الدراهم وما انا اخذ
الدراهم كلها او تاخرت ولم تكن معمولة للنفي نحو ما كل متمنى المرء حاصلا وما كل سوداء تمرة قوله وافاد بمفهومه
ثبوت الفعل لبعض الافراد والمراد بثبوت الفعل اعم من اسناده الى فاعله ووقوعه على مفعوله ولو قال الشيء
من غير تقييد بالفعل لكان احسن لشموله الاسم المشتق والجامد قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه هذا
صدر بيت عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والمروي فيه رفع كل وجوز ابن جني نصبها باضمار فعل
يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال في الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها وقال في
القاموس سفنه يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفين وصاحبها
سفان وحرفته السفانة انتهى ومما اولع به بعض الطلبة ان السفن في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب
السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة وليس بشيء اذ لا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان
كما ذكرناه عن الصحاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازي ابلغ قوله لقوله صلى الله عليه وسلم
لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول ابي النجم قد اصبحت الخ في الايضاح
البياني واعلم ان المعتمد في هذا المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام عند المتكلم
وجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا والثاني

ما روي انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله
كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب
الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم
يكن الفعل مشغولا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية وليس في نصب كل هاهنا ما يكسر له وزنا وسياق
كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم
يعدل الشاعر الفصيح عن النصب السائغ الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال التفتازاني
ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير
لم تستعمل في كلامهم الا مبتدا او تاكيدا لا تقول جاني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم وبعد هذا البيت
من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطي او اسرعي افناه قيل الله للشمس اطلعي
حتى اذا واراك افق فارجعي ومعنى عن قنزع بعد قنزع والقنزع الشعر المجتمع في نواحي الراس وجذب الليالي
مضيها وفاعله ما في الاساس جذب الشهر اي مضت عامته وابطي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول
او تكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون مستطعا اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا تفاوت الحال عندي
بعد ذلك ولا ابالي وافناه اي ابا النجم او شعر راسه وقيل الله امره وارادته وقال اليمني معناه ان هذه المراة
اصبحت تدعي علي ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز ونحو ذلك من موجبات الشيخوخة وقال ذنبا لان المراد
به الجنس المشتمل على كل عيب ولم اصنع شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه
لافاد تخصيص النفي بالكل ويعود دليلا على انه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه
فلذلك رفعه ايذانا بانه لم يصنع منه شيئا قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والعدول لم اصنعه في حذف الضمير
للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل ان يقول لما كان
الضمير في كله عائدا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لا بد ان يكون المضمر هو ذلك الذنب الذي ليس
بمعين فقط لاعادة الضمير اليه ولا يكون نفيه نفيا لجميع الذنوب ولا يلزم ما ذكر من تنزيه نفسه من جملة الذنوب
لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي العموم بدخول النفي عليه ايضا
يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي
ليس بمعين فان قضاء الاول العموم دون الثاني ثم نقول يمكن ان يصح تخصيص المقدر كله بذلك الذنب
غير مصنوع لي وانما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزء [illegible] بعضه دون بعض وعلى هذا اما ان يكون
المراد بالكل الكل المجموعي وهو الغالب الظاهر من دخوله في التخصيص ولا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه
على السلب في عدم اقتضا شمول النفي جميع الاجزاء ويكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء فاستعمال الكلي باعتبار
الجزئيات [illegible] يظهر الفرق بينهما بانه ان رفعت الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبته لا يلزم ومع ان
الاستعمال على هذا الوجه في التخصيص قليل فانه يلزم صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب

الواحد فلا يكون ذلك الكلام منفيا انتهى قوله وقد صرح به الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق
في المعنى بين رفع كل ونصبه في الشرح وكلام سيبويه في الكتاب صريح او كالصريح في رد ما نقله بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص واختار الشيخ تقي الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه وحمله على ظاهره وعلله بان اللفظ اذا
ابتدى بكل ومعناها كل فرد تعاملها المتاخر في معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول يتشوق الى عامله تشوق
سامع المبتدا الى خبره فكان كلهم اصنع منصوبا ومرفوعا في المعنى سوا قوله والجواب عن الاية يعني قوله تعالى
والله لا يحب كل مختال فخور وقد اجاب العلامة التفتازاني عنها بان حال والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي قوله
والوجه الاول مقرر بان ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سوا كان فعلها ماضيا او مضارعا وكذا
الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا ولا مزية للاول على الثاني
باعتبار الكثرة قوله ان ما له عامة فلا يدخل عليها اداة العموم في الشرح لا نسلم امتناع دخول اداة العموم على
العام فقد مر في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكلا الاداتين ولا نزاع في صحة
دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن انتهى واقول ـــ يريد بما مر في كل هو ما
ادعاه بهاء الدين السبكي انه قال في شرح البيضاوي ان كلا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام واريد الحكم على
كل فرد فهل نقول ان الالف واللام هنا تفيد العموم وكل تاكيدها او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا
كل من الامرين محتمل وقال تقي الدين السبكي وقد يقال بان الالف واللام تفيد العموم في مراتب ما دخلته
وكل تفيد العموم في اجزا كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب
الجموع وافادت كل استغراق الاحاد فيصير لكل منهما معنى وهو اولى من التاكيد انتهى قوله وقولي كلما جشأت
وجاشت الخ في الصحاح جاشت نفسي غثت ويقال دارت للغثيان فاذا اردت انها ارتفعت من حزن او فزع
قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتي وفي الشرح لا يخلو عن نظر اذ لا مانع من جعله ظرفا للمقدر
وليس بناؤه على انه اسم فعل انتهى واقول ـــ الحامل لهم على جعله اسم فعل لا ظرفا لا بد من تقدير ان
معنى مكانك اثبتي لا انه مكانك ولو كان ظرفا لا بتي لفقدوا ذلك لان معناه اثبتي في مكانك وتحمدي ... للفعل
وقولي ... متعلق به والخبر محذوف ... ولا يحتاج الى رابط
كلا وكلتا قوله ان للخير وللشر مدى الخ المدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشي
والقبل مع القاف والموحدة تشتز من الارض يستقبلك ... بل جمع قبله بكسرها ايضا قوله
على حد ما في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفي
الكشاف فان قلت بين يقتضي شيئين فصاعدا فمن اين جاز دخوله على ذلك قلت لانه في معنى شيئين حيث
وقع مشارا به الى ما ذكر من الفارض والبكر فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين وانما هو للاشارة
الى واحد مذكر قلت جاز ذلك على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام قال التفتازاني وذلك لانه لما
كان تثنية اسما الاشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون اسما الاجناس بان يلحق باواخرها الف
ونون وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة ولذلك ... لم يجوزوا في اسما الاجناس ...

واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن
الجمع قوله فلا اخي وخليلي واجدي عضدا اهـ هذا صدر بيت عجزه في النائبات والمام الملمات
والخليل الصديق والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف والالمام الاتيان والنزول والملمة النازلة من
نوازل الدهر قوله فلاها حين جد الجري بينهما الخ هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجاريا وجد
الامر يجد جدا بكسر الجيم في المضارع وفتحها في المصدر بمعنى عظم في اعيننا وقوله تعالى جد ربنا اي عظمة ربنا
وقيل غناه وفي حديث انس كان الرجل منا اذا قرا البقرة وال عمران جد فينا اي عظم في اعيننا واتلعا كلا رابي
اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو او فزع قوله ان المنية الخ الحتوف بضم المهملة جمع حتف وهو
الموت يقال مات فلان حتف انفه اذا مات من غير ضرب ولا قتل ولا يبنى منه فعل والسواد هنا الشخص والجمع
اسودة ثم الاساود جمع الجمع قوله ثم الصواب في انشاده كلاهما بوني المحارم في الشرح لم يتبين لي معنى البيت
بتقدير ثبوت هذه الرواية اذ المحارم جمع مخرم بكسر الرا وهو منقطع انف الجبل وفي افواه الفجاج واقول
لا يتعين ذلك لجواز ان يكون محارم هنا جمع مخرمة بمعنى المفسدة من خرم بفتح الرا خرما بكسرها قال في الصحاح
خرمت الخرز اخرمه بالمبرد اذا ثقبته اي افسدته كيف قوله كي يجنحون الى السلم الخ تقدم الكلام عليه في
قوله وهو اسم له دخول الجار عليه بلا تاويل احترز بقوله بلا تاويل عن نحو عجبت من ان تمت قوله على كيف
تبع الاحمرين في الصحاح واهلك الرجال الاحمران اللحم والخمر فاذا قلت الاحامرة دخل فيه الخلوق قوله
ولا بدال الاسم الصريح في الشرح يريد بلا تاويل والا ورد نحو يعجبني ان تفعل الخير احسانك للفقرا قوله
لادوات الشرط هذا علة لقوله ولا كيف تجلس اجلس عند البصريين قوله وقيل يجوز مطلقا يعني سوا اقترنت
بما او لم تقترن بها قوله ويقع خبرا قبل ما لا يستغني اي قبل ما يحتاج الى ما نصبه بعد لا قوله ولا يتجه فيما يكون
حالا من الفاعل لان في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع قوله او ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث فما قيد به
لانه لو لم يقل بدلالتها على الحدث يكون كيف حالا مقدما على عاملها المعنوي وهو ممتنع قوله فان اجيب على
المعنى دون اللفظ اي عند سيبويه قيل صحيح او سقيم لان الجواب المطابق للفظ عنده ان يقال على خير او على شر
ونحوهما وعند السيرافي والاخفش على العكس اي ان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل على خير او على شر ونحوهما
لان الجواب المطابق للفظ عندهما ان يقال صحيح او سقيم قوله على انه لم يسمع في الجواب على ما في الشرح هذه
شهادة نفي وفي الاشباه الكبير اعلم ان معنى الاستفهام قد يسلب عن كيف فتستعمل على نفس الحال كما حكى قطرب
عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع اي الى حال صنعه وفي شرح الرضي واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج
عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر انتهى قوله وانما هي منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق بها وهي وما
بعدها بدل من الابل بدل اشتمال في الشرح اذا كانت الجملة من كيف وما بعدها بدلا من الابل والابل مجرور بالى
وقد تقرر ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه او نظيره على الخلاف فقد لزم تعليق حرف الجر عن
العامل وهو باطل واقول ـــ يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر في الشي اذا كان تابعا ما لا يغتفر فيه اذا لم يكن
كالذي في الشرح والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الاية للاستفهام وانها مضافة الى الجملة بعدها كما في قوله

بعض العرب انظر الى كيف يصنع اذ تعالى هي للاستفهام والجمله بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا
يخفى ان نظر معدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى معدى بالحرف الى الابل وبنفسه الى البدل فهو عامل في محل
الجمله نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام واقول يلزم على الاول تخريج القران على القليل
النادر الذي لم يحكه الا قطرب عن بعض العرب ويلزم على الثاني ان يكون الفعل الواحد في اطلاق واحد معديا
بنفسه وبغيره متعديا بنفسه قوله الى ما اشكلوا الخ في الشرح يجوز ان يكون كيف يلتقيان جملة استينافية مبنيه بها
على سبب التشاكي وهو استبعاد نيل الحاجتين قوله اذا قل مال المرء الخ لين القناه هنا كنايه عن ضعف الحال
قوله او بالعطف بالقائم الخ حيث بين العاطف والمعطوف في الشرح لا يصح التخريج على ذلك مع ما قدمه من
ان كيف مرفوع المحل على الخبريه اذ الاتمام يقتضي ان لا يكون له محل ويمكن ان يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف
والتقدير او توجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسيما لما تقدم حرف اللام قوله
مكسوره مع كل ظاهر قال الرضي اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لتعذر
الضمه والكسره على الكلمة التي هي في غاية الخفه لكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه لموافقة عملهما
وانما ابقي لام الجر الداخله على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك
وانما خص لام المضمر بذلك لئلا يلتبس اذ تغيير هذه اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير
لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه قوله الا مع المستغاث المباشر
ليا فمفتوحه قال الرضي وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث
والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعفاء يا قوم
والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه انتهى وقيد المصنف المستغاث بالمباشر لان
المستغاث الذي ليس يباشرها بل هو معطوف على مستغاث يباشرها لامه مكسوره نحو يا للكهول وللشبان
ويحصل الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث قوله واما قراءه بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض
للاتباع هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسوره مع كل ظاهر وتقرير السؤال ان هذه الكليه ينقضها هذه
القراءه وتقرير الجواب ان المراد انها مكسوره بحسب الاصل وذلك لا ينافي وقوعها غير مكسوره في بعض
المواضع لعارض والبعض الذي قرا هذه القراءه هو ابرهيم بن ابي عبله قوله فيا شوق ما ابقى وما لي من النوى هذا
هو بيت عجزه ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى وشوق مبنى على الضم وكذلك دمع وقلب وما ابقى صيغه تعجب
حذف منها المتعجب منه اي ما ابقاك وكذلك ما اجرى وما اصبى هو بالصاد المهمله والموحده من صبا يصبو اصبوة
وصبوا اي مال الى الجهل والفتوه او بالضاد المعجمه من ضني بالكسر يعني ضنا مرض وامناه المرض اذ نقله قوله
وهذا لازم له لا لابن جني لما سا ذكره بعد يعني في المعنى الحادي والعشرين وهو ان ابن عصفور يرى لام
المستغاث متعلقه بادعوا وابن جني يراها متعلقه بيا قوله ومن العرب من يفتح اللام الداخله على الفعل كانهم فعلوا
ذلك للفرق بين لام اللام التي تجزم الفعل وهي لام الامر واللام التي ينتصب الفعل بعدها وفي الشرح كانهم
فعلوا ذلك ذهابا الى ان صورة لام الجر المختصه بالاسم الظاهر على صورة الفعل ففتحوا اللام لتشابه ما
يدخل على الفعل واقول لام الامر مكسوره وهي داخله على نفس الفعل فكيف يكون فتحهم تلك اللام

لتشابه ما يدخل على الفعل ولعل مراده اللام التي في نحو ان زيدا ليقوم قوله احدها الاستحقاق وهي الواقعه
بين معنى وذات لم يقف ابن ام قاسم هذه اللام وانما مثل لها في الجنى الداني بالنار للكافرين وفي شرح التسهيل
بالجلباب للجاريه والجل للفرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين قوله ومنه وللكافرين النار اي عذابها
انما فصله عما قبله لان ذاك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملفوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر قوله وهذا
الشعر لحبيب في الشرح هو مما وقعت فيه اللام بين ذات ومعنى وكذا ادوم لكم ما دمت لي فيكون من القسم
الاول لا الثاني واقول مراده بالمعنى في قوله وهي الواقعه بين معنى وذات المصدر الصريح الذي يراد به
معناه بدليل ما ذكره من الامثله وما دمت ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى المشعور ولم يرد به معناه المصدري
وحبيب هو ابن اوس ابو تمام الطائي الشاعر شامي كان في مصر في حداثته يسقي الماء في الجامع ثم جالس
الادباء وكان فطنا فهما فلم يزل يعاني الشعر حتى قاله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم فحمله اليه فعمل قصايد
فقدمه المعتصم على شعراء ذلك العصر مات في اخر سنه احدى وثلاثين ومائتين وله اشعار وحماسة قوله
ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك لان اللام على تقدير الاستحقاق ان لا اختصاص عن المعاني الاخر يكون
لعشرين معنى وعلى تقديره عدم الاستحقاق يكون لاثنين وعشرين معنى وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم
والصحيح ما قاله سيبويه من انها للاستحقاق وهو معناها العام لانه لا تفارقها وانما جعلت للملك لانه ضرب من الاستحقاق
وقد يدخلها مع ذلك معان اخر انتهى قوله ويوم عقرت للعذارى مطيتي هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه
فيا عجبا من رحلها المتحمل ويوم مبني على الفتح لاضافته الى مبني وهو معطوف على يوم في قوله في البيت السابق ولا
سيما يوم وذلك يجوز فيه الرفع والجر ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا نحرت والعذارى بفتح الياء وكسرها جمع عذراء
وهي البكر من العذره بضم العين وهي البكاره ورحل البعير اصغر من القتب كذا في الصحاح والمتحمل بضم الميم الاولى وفتح
الثانيه اسم مفعول من تحمل بمعنى حمل وقد ذكرنا في حرف السين عند الكلام على سي تتمه عقر امرئ القيس للعذارى
مطيته قوله وتعلقها بفليعبدوا في الكشاف لايلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا امرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم
الرحلتين فان قلت فلم دخلت الفاء قلت لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا لايلافهم
على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحده التي هي نعمه ظاهره وفي
الشرح ادخال الفاء على فليعبدوا دليل على قصد الحكايه فلا يلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكي وليس لذلك وانما تعلقها
بالفعل فقط فينبغي ان يكون هذا على حذف مضاف اي وتعلقها بفعل فليعبدوا قوله وقيل بما قبله اي فجعلهم كعصف
ماكول لايلاف قريش في الكشاف والمعنى انه اهلك الحبشه الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب
ويحترموهم فضل احترام ولا يجترئ احد عليهم قوله وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت
وفي الشرح رد هذا بان جزاء الكفر يوم القيمه بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان يكونا هما
وطريق ذلك الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت العله الثانيه لانها المتمتن بها عليهم سلمناه لكن تكون
اللام للعاقبه وهذا القول وهو تعلق لايلاف قريش باخر السوره مذهب الزجاج قوله وتعلقه بالجواب

الوقف على الاتساع في الظرف لان الجواب مقرون بلام القسم ولام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ونظير ذلك
قول المصنف في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا في قوله ابدا ما مت لسوف
اخرج حيا ظرف لا خرج وانما جاز تقدم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف وفي الشرح وقد مر في
الفصل الثاني من الفصول التي عقدها المصنف لاذ اي لا لفظ المفرده ان ابن الحاجب قال في قوله تعالى
واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم ان اذا هذه غير شرطيه ولا محتاج الى جواب وعاملها ما بعدها
النافيه ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر لقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا ولعله يتاتى
له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج البيت عليه بان قلت انما جزم بذلك فيما النافيه ولما
غيرها من الادوات التي لها الصدر يشاركها في الصدريه فلولا ان حكم الجميع واحدا والتفريق غير متجه قوله
عوض لا نتفرق هذا بعض بيت تقدم في حرف العين في الكلام على عوض وهو رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم
داج عوض لا نتفرق قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع هذا عجز بيت صدره فيا رب ليلى انت في كل موطن
والاصل في رحمته او في رحمته لان الاسم الظاهر اذا خبر به عن ضمير جاز في العايد اليه ان يطابق الضمير
وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبه قوله ومن ذلك عنى ومن اللام التي للتعليل ولذلك الضمير في قوله ومنها
اللام الناصبه ومنها اللام الداخله عايد الى اللام التي للتعليل قوله ولا ما اللام بطريق الاصاله خلافا لاكثر الكوفيين فان
جمع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبه ثم ان بعضهم قالوا ناصبه بطريق الاصاله وبا قوهم قالوا ناصبه بطريق النيابه
عن ان قوله ليلا يعمل الفعل ما لنعمل المثلين اعد المثلين اللام الجاره والاخر لام لا قوله وقال المعري لم يعلم
هو باللام مفتوحه للقسم وبيا ه تحتيه مضمومه ونون مشدده للتاكيد والمقسم عليه محذوف المراد بالمقسم عليه
الجواب قوله اذا قلت مهلا في بالخ مهلا مفعول مطلق لمحذوف اي اهلك
ذا بمعنى صاحب وهو هنا اللبن واضافه الى الضيف لكونه شاربا له ومعنى يغني عن يجعله غنيا عن الطعام
محتاج الى ان يطعمه قوله وايلن عيشا نتقي بعد يوده هذا صدر بيت عجزه طابت ما يليه في ذلك البلد
وايلن بكسر الهاف والجده بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى بكسر الموحده والاصايل جمع اصيل وهو الوقت
بعد العصر الى المغرب ويجمع ايضا على اصل بضمتين واصال بالمد قبل الصاد قوله معيد قولها حرف زايد موله عن جار
ولكنه ناصب في الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزايده يعمل في الاسما الجر وقد عملت في الفعل
النصب ومعناهما التاكيد في الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا يعمل عوامل الاسما في الافعال ولا العكس لان الفعل
الكوفيين لا يرون صحه هذه الكليه واقول ولو كانوا يرون صحه هذه الكليه لا يلزم عليه عمل عامل
الاسم في الفعل لان عامل الاسم اللام الجاره الزايده وعامل الفعل اللام الناصبه الزايده وهذه غير تلك غايته
الامر انهما اتفقا في اللفظ قوله ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ
من نفيه في الشرح وذا اشكل فان التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة نفي
المسبب واقول بل استفيد التاكيد من اللام لانه استفيد مما تعلقت به واقيمت مقامه بعد حذفه
قوله يا عاذلاتي لا ترد من لح العذل بالذال المعجمه الملامه والعواذل جمع عاذله والامير المطاع واخبر به عن جمع

المونث وهو الضمير في لسن لان فعيلا يستوي فيه المذكر والمونث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملايكه بعد
ذلك ظهير اولان هناك مضافا محذوفا اي ليس عاذلتي بامير قوله وعلى هذا فهي عندهم حرف جر معد
في الشرح لكن يكون معديا وهم يقدرون قاصدا للفعل ونصبه وهذا ان تكون اللام للتقويه ولذا يطلق القول
بزيادتها لاطراد صحه اسقاطها والمصنف رجح صحه القول بانها متعلقه بالعامل بنا على انها ليست زايده
محضه ولا هي معديه محضه بل لها منزله بين منزلتين واقول اذا كانت اللام المقويه منزلتها بين الزايده
والمعديه لم يبعد اطلاق المعديه عليها قوله في قراه غير الكساي بكسر اللام الاولى وفتح الثانيه انما قيد بغير
الكساي لان قراه الكساي بفتح اللام الاولى ورفع الثانيه وقد جمع ابن الحاجب بين النفي في قراه الجمهور والاثبات
في قراه الكساي بان المراد بالجبال في قراه الجمهور ايات الله وشرايعه لانها بمنزله الجبال في الثبات والتمكن
وفي قراه الكساي الامور العظيمه التي ليست بمعجزات قوله وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم والاختلاف
ناعلى كان ومن ولى في الشرح المخرجون للايه على ذلك الوجه ثم ليس من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطا
ولا يوافقون على صحته وانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل لا مستكلم فيه قوله والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطيه في كل
هذا الكلام صاحب الكشاف وعبارته وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم مبالغ في الشده فعبر
نزال الجبال منه لا لتقلقه وشدته اي وان كان مكرهم مسوى لازاله الجبال معدا لذلك وقد جعل ان نافيه
واللام موكده كقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم انتهى قوله فيما جمع اليغلب جمع توي الخ يغلب بمثناه تحتيه وقيل بالمضارع
غلب وفي الشرح وليس ما ذكره في البيت وقول اي الذهرد استعنا الله لك لجواز ان يكون المعنى في البيت فيما جمع ماهلا
يغلب قوي وفي قول ابي الدرداء وما نامر به لتريدها قوله وتله للجبين في الصحاح وتله للجبين اي صرعه كما يقال
كبه على وجهه وفي الكشاف تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض قوله والحادي عشر ان يكون
بمعنى عند في الشرح هذه هي اللام المفيده للاختصاص والاختصاص على ما نقله ضروب اما ان يختص الفعل بالزمان
لوقوعه فيه نحو لليله لغره وذا ويختص به لوقوعه قبله نحو لليله لخمس خلون او يختص به لوقوعه بعده نحو لليله
لليله بقيت ومع الاطلاق يكون للاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينه نحو خلت لوقوعه بعده والقرينه نحو بقيت لوقوعه
قبله لذا قال الرضي انتهى قوله فلما تفرقنا الخ هذا البيت لمتمم بن نويره يرثي اخاه مالكا الذي قتله خالد بن الوليد
قوله السادس عشر موافقه عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اي ابن الحاجب ان اللام تكون بمعنى عن
مع القول قال الرضي يعني في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اذ لو كانت اللام
في ملت لزيد لكان يقال ما سبقتمونا الا ما سبقونا ثم قال الرضي ويجوز ان يكون اللام للتبليغ فاللام في قلت لزيد
وانما قيل ما سبقونا على الحكايه بالمعنى لا باللفظ قوله وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبه او يكون
اسم المقول لهم محذوفا ونقل عن القايلين بكون اللام في هذه الايه للتبليغ فاللام في قلت لزيد لما ورد عليهم انها
لو كانت كذلك لقيل ما سبقتمونا اجاب بعضهم بان ضمير الغيبه في سبقونا لمن دخل لام التبليغ وهم المومنون
الذين خاطبهم الكافرون بقولهم سبقونا التفات من الخطاب الذي في مدخول لام التبليغ واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم

القول لهم محذوف من سبقونا فقوله او يكون اسم المقول لهم محذوفا يعني من سبقونا الاسن الايه لان هذا
القول في مقابله القول بان في سبقونا التفاتا وكلاهما مبني على كون اللام للتبليغ وفي الشرح بعد قوله او
يكون اسم المقول لهم محذوفا كذا ثبت فيما رايته من النسخ والصواب ويكون اسم المقول عنهم محذوفا
اذ المجرور باللام هو المقول لهم وهو مذكور لا محذوف انتهى واقول توهم الشارح ان معنى قوله او
يكون اسم المقول لهم محذوفا انه محذوف من الايه فخطاه وليس كذلك وانما معناه انه محذوف من سبقونا
كما قررناه **قوله** وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم فالتاويل على بعض ما ذكرنا لانه سقط من الوجوه
السابقه كون اللام للتبليغ **قوله** لضرائر الحسناء الخ الضرائر جمع ضره بفتح الضاد على غير قياس وضرة المراه
امراة زوجها والبغي مجاوزه الحد والذميم بالمهمله القبيح وبالمعجمه ضد المحمود **قوله** والمحرب يغدو الخ
يغدو بالغين والدال المعجمتين من الغذا بكسر الغين وهو ما يتغذى به من الطعام والشراب وقد غذوت الصبي
بالطعام واللبن فاغتذى به ولا يقال غذيته واما الغدا بفتح الغين المعجمه وبالدال المهمله فطعام بعينه وهو خلاف
العشا كذا في الصحاح والسخال بكسر السين المهمله وتخفيف الخا المعجمه قال ابو زيد يقال لاولاد الغنم ساعه تضعه
امه من الضان والمعز جميعا ذكرا كان او انثى سخله والجمع سخل وسخال **قوله** فاللام مستعاره لما يشبه التعليل
كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد اعلم ان الاستعاره ان كانت في اسم الجنس اعني ما وضع لشي من حيث
هو لا باعتبار تعلق صفه به كاسد للرجل الشجاع وقتل للضرب الشديد فاصليه وان كانت في الفعل وغيره من المشتقات
او في الحرف فتبعيه اما بيان التبعيه في الفعل وغيره من المشتقات فلان المقصود الاهم منه هو المصدر فتقع الاستعاره
في المصدر اولا ثم تبعيه ذلك يقع في المشتق فيقدر في نطقت الحال والحال ناطقه بكذا الاستعاره في لفظ النطق
للدلاله ثم اشتق منه الفعل والصفه فيكون الاستعاره في المصدر اصليه وفي الفعل والصفه تبعيه واما بيان
التبعيه في الحرف فلان الاستعاره تقع في متعلق معناه اولا ثم تبعيه ذلك تقع في نفس الحرف وفسر السكاكي
متعلق معنى الحرف بما يعبر به عنه عند تفسيره مثل قولنا من معناها ابتدا الغايه وفي معناها الظرفيه وكي
معناها الغرض فان هذه المعاني ترجع اليها معاني هذه الحروف وليست نفس معانيها والا كانت اسما لا حروفا
فيقدر في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا الاستعاره في ترتب العداوه والحزن على الالتقاط لترتب علته
الغائيه عليه ثم استعملت اللام الموضوعه للدلاله على ترتب العله الغائيه فجرت الاستعاره اولا في العليه والغرضيه
وتبعيتها في اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فيقدر في الايه انه استعير العداوه والحزن
بعد الالتقاط لعلته الغائيه كالمحبه والتبني لمشابهه العداوه بعد الالتقاط بعلته الغائيه في الترتب عليه
والحصول بعده ثم استعمل في العداوه والحزن اللام التي كان حقها ان تستعمل في العله الغائيه فيكون الاستعاره
فيها تبعا للاستعاره في المجرور وهذا التفسير ماخوذ من قول صاحب الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على
طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبه والتبني غير ان ذلك لما
كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله **قوله** لله سبق على الامام ذو حيدة

بيت للهذلي في عجزه متشمخ به الظيان والاس وحيد بكسر المهمله وفتح المثناه التحتيه قال في الصحاح
والحيده العقده في قرن الوعل والجمع حيود وكل نتو في القرن والجبل وغيرهما حيده وحيد لها مثل بدره
وبدر وانشد قول الهذلي والمتشمخ الجبل العالي والظيان بالظا المعجمه والمثناه التحتيه المشدده ياسمين
البر والاس معروف **قوله** فيا لك من ليل الخ مغار بضم الميم وتخفيف الغين المعجمه والفتل بالفا والمثناه الفوقيه
وفي الصحاح اغرت الحبل فتلته فهو مغار ويذبل بالمعجمه علم جبل لا ينصرف للعلميه ووزن الفعل ويجري في البيت
للضروره **قوله** لعوهم لله دره فارسا وقالت في الصحاح والدر بفتح المهمله اللبن يقال في الذم لا در دره
اي لا كثر خيره ويقال في المدح لله دره اي عمله وقد لله دره من رجل وقال الرضي واما معنى قولهم لله دره
فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هاهنا كنايه عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما نسب اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشي العجايب فكل شي عظيم يريدون التعجب منه
ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله انتهى وقال
نجم الدين سعيد والدر مما يمثل به النحاه باضافته الدر الى ضمير الغايب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب
والى ضمير المتكلم **قوله** ومن يك امسى الخ القاموس الطلب الشديد والباء متعلقه برحلا لا بسكر لئلا يتقدم ما في
حيز الموصول الحرفي عليه **قوله** وملئت ما بين العراق الخ العراق بلاد يذكر ويؤنث ويقال هو فارسي معرب
ويثرب بالمثلثه مدينه النبي صلى الله عليه وسلم وفي الشرح ولا معنى لزياده لاحتمال ان يكون جاره بمعنى فعل الاجاره
واللام صله له كما في قوله يجرح في عراقيبها نصلي اي يجرح معنى يفعل الجرح **قوله** وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد
ومن وافقه فانهم قالوا معنى ردف تبع ولحق فتكون اللام زايده بين الفعل المعدي ومفعوله **قوله** اريد
لانسى الخ يجوز ان يكون يمثل بضم الفوقيه في ذلك مبنيا للمفعول ويجوز ان يكون بفتحها مبنيا للفاعل الاصل
يتمثل فحذفت احدى التايين **قوله** وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع
بالابتدا واللام وما بعدها خبره الخليل هو ابن احمد بن عمرو الفراهيدي النحوي البصري شيخ سيبويه
والفراهيد بطن من الازد روى عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان في الثقات ومولده سنه مايه
ولم يكن في العرب بعد الصحابه اذكى منه ولا اجمع وهو اول من استخرج العروض وكان من ازهد الناس
واشدهم تعففا واختلف في وفاته فقيل سنه سبعين ومايه وقيل سنه خمس وسبعين ومايه قال ابو بكر بن ابي خيثمه
اول من سمي في الاسلام احمد ابو الخليل بن احمد العروضي وكذا قال المبرد واعترض بابي السفر سعيد بن احمد
فانه اقدم واجيب بان اكثر اهل العلم قالوا انه بالياء وقال ابن معين يحمد وفي الشرح يقدر الفعل هنا بالمصدر
من غير حرف مصدري ليس بقياس والقول بانه حذف فهو موجود مقدر يرد عليه توهم الفعل مقدر بمصدر
اذ لو كان الحرف المصدري مقدرا لكان المؤول بالمصدر هو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حذفان يدفع
المضارع المنصوب بها ليس بمقيس على المختار **قوله** يا بوس للحرب الخ البوس بهمزة ساكنه وقد تبدل واوا الشده
وفي الصحاح والرهط ما دون العشره من الرجال لا يكون فيهم امراه قال الله تعالى وكان في المدينه تسعه رهط فجمع

ولبيان واحد من لفظه مثل ذود فالجمع ارهط واراهط فانه جمع ارهط والمراد بصفة الدماء التعجب
قوله لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق في الشرح والمضاف ايضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجر في
المضاف اليه هو المضاف وان قلنا العامل هو اللام المقدرة لزم ايضا تعلق الحرف الجار انتهى واقول اراد بان
المراد بالجار في قولهم الجار لا يعلق هو حرف الجر الموجود في اللفظ لا يلزم شيء مما الزمه به قوله ومن ذلك قولهم
لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام قال الرضي الدليل ان نحو
لا اب له ولا غلامين له مضاف انهما منصوبين وجا ايضا على قلة لكن لا الي حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم
وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع
واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معرفة اتفاقا واجاز
سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف
حقيقة باعتبار المعنى فقال لهم اللام لا تقطع بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا
مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة لئلا يتم الثاني وباتيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول
مضاف الى عدي الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقال لهم ما الذي حملهم في هذه
الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير ما تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع
مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا في نصب المضاف هذا الفصل ليس مضافا فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير
لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل
حاله كلا ولا غلامي لشخص نعته لك والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك مخلد
نصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جا الفصل باللام المقحمة بين المضافين
لا لهذا الغرض في المنادي وهو شاذ كقوله يا بوس للجهل ضرارا لاقوام وفي حاشية التفتازاني فان قيل
لو كان لا اباله على الاضافة لكان معرفة فيجب الرفع وتكرير الخبر قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف
كانه ليس بمضاف فلا يستنكر ترك الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة والخبر مقدر لكن على وجه العموم اي
لا اباك موجود وليس المعنى على نفي صفة وحال عن ابيه لانهم قصدوا بهذا الا فحام ان يكون معنى لا اباك ولا اب لك
سواء ان كان لا اب في الاول معرفة وفي الثاني نكرة فما يقال لا كان ابوك موجودا ولا كان لك اب يعرف المسند اليه
في الجملة الاولى وتنكيره في الثانية وان النحوي واحد قوله وجعل الاسم شبيها بالمضاف يعني حتى اعطاه حكمه في حذف
نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ قوله على لغة من قال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها بيت لرجل
من بلحارث وتمامه واما البيان ان ثم وامها وامها هي التي لو انالتنا بها يا ليت عينيها لنا وفاها بثمن نرضى به اباها
قوله ومنهم من يرد اخاك لا بطل من قولهم بحمل مجرور بالعطف على لغة من قال ومن يريد خبر مقدم واخاك مبتدا مؤخر وبطل
معطوف على يريد قوله وجعل حذف النون هنا معطوف على جعل ابا والحاليات لا غلامي له كان المعطوف عليه لبيان لا
اباله ولا اخاله قوله نزاعة للشوي اي للاطراف لان الشوي اسم لليدين والرجلين من الاد ميين وجلدة الراس

لانه ايضا جمع شواة وهي جلدة الراس قوله ولا يحولان هذا خبر مبتدا محذوف اي ولا هما يحولان وفي
الشرح قال في الصحاح والعادي العدو والا دبل الذي بوا هلكوا والا دبل ايضا الا دبل فيحتمل ان يقال انهما
يحولان عما هو مجاز للفعل في التحرك والسكون وان يحولهما لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك في الادبل ولانه وكان في
البيت بل هو ظاهر فيهما اذ المعنى ان هذا مبالغ في عداوتك وعداوة زوجك وان يكون الملتمس لاجل الزاد
مبالغا في الاكل وهو اللايق بمقصد الشاعر في التمدح بالكرم واقول اما عدو فان سلم انه يحول عن عاد
فلا نسلم ان عاديا مجاز لفعله في حركاته وسكناته لانه لم يستعمل من العداوة فلا يجري حتى يكون عاديا جاريا
لمضارعه واما ادبل فان سلم انه يحول عن ادبل للمبالغة فلا نسلم ان البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فاني
لست اكله وحدي يدل على ان مراده بالادبل المشارك له في الاكل لا المبالغ فيه ولذلك والمبالغة في الاكل صفة
مذمومة عند العرب وفي الشرح اخرج البخاري عن نافع قال كان ابن عمر لا ياكل حتى يوتى بمسكين ياكل
معه فادخلت رجلا ياكل معه فاكل كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المومن ياكل في معا واحد والكافر
ياكل في سبعة امعاء انتهى في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدو وادبل صفتين مشبهتين ونصب المعمول
على التشبيه بالمفعول قلت اما في عدو وذلك ممتنع لان الصفة المشبهة لا تكون معمولها الا سببيا واما
في التمثيل اكيلا فلذلك ولا شايع تقدم معمول الصفة عليها قوله وفي لانه معلقه مسفر كحذف صفة لعدد
في التعليق فيبغي اذا ضبط بحذوف صفة بالكسر ان يقال ان يحذوف بدل من مسفر لا صفة له وذلك لان مسفر
اريد به لفظه فيكون معرفة ويحذوف نكرة فلا يكون نعتا له نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان كان نكرة لانه قد
وصف بقوله صفة لعدد وعلى حد قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة واما ان ضبطا بالرفع على الخبر به
اي هو محذوف صفة لعدد فلا اشكال واقول لا نسلم ان مسفر اريد به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة
وانما اريد به لفظه معبرا به عن معناه ولذلك لم يذكر هذا في الشرح قوله وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما
دون الاخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك في الشرح كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المعمولان جميعا
مع كونهما متقدمين على العامل او متاخرين عنه قوله والضمير على هذا للتولية في الشرح لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون
الضمير عائدا للوجهة ولا يكون فيه تعدي العامل الى الضمير وظاهره معارض ذلك ان الظاهر هو ذو وجهة وليس الضمير
عائدا عليه انما هو عائد على الوجهة والمعنى ان الله تعالى مول كل ذي وجهة وجهته قوله هذا سراقة للقران يدرسه
هذا صدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وفي الشرح سراقة بضم السين المهملة اظنه سراقة بن مالك
ابن جعشم المدلجي من الصحابة نزل بقديد مات سنة اربع وعشرين والرشا بكسر الرا وبالشين المعجمة مع المد الحبل
قصره للضرورة واعاد الضمير عليه مرتبا على معنى الاله وعنده متعلق بذيب لما فيه من معنى الناخر والمعزان سراقة يدرك
القران متقدم والمرء متاخر عند اشتغاله بما لا يهم فتراه يتهم نفسه في السعي ودرجي الارشية في الابار انتهى وقبل عجزه
والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب والرشا جمع رشوة ورشوة بضم الراء وكسرها والجعل والجمع رشا ورشا ومعنى البيت
هجو رجل من القرابانه يرائي ويقبل الرشا وانما صيره ذيبا لحرصه على اخذ ما في حواشي التسهيل ولو زعم

ان القرآن مبتدا وان اللام زايده مثلها في عسى ان يكون ردف لكم لم يكن بعيدا وفي الشرح دقيقة يكون قوله هدى اوله خبرا
اول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم ار من ذكره قوله وفيه نظر
لان اللام المقويه زايده كما تقدم سعول المصنف في الباب الثالث ان المحققين انها ليست زايده محضه ولا
مقويه محضه قوله مثل ما ذكر في اللفظ باهر عوض منه كان بمنزله ما لم يحذف في الشرح يعني في قولك زيدا
ضربته وقد يقال لا نسلم ان الفعل المقدر لو عوض من المحذوف عاد به الا انه دال عليه ومفسر له ولا يلزم من
ذلك كونه عوضا منه قوله ولو كان عوضا البته لم يجز ذكره في الصحاح البته القطع ويقال لا افعله بته ولا
افعله البته لكل امر لا رجعه فيه ونصبه على المصدر وفي شرح اللب وقد يجي اللام لازما في بعض المصادر كقوله
لغيره كنحو لا افعله البته فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيه لازمه وفي الشرح قد يكون الشي عوضا ويجمع
كالتا في اقامه فانه مصدر اقام فحقه ان يجي على افعال مثل اقوام الا ان الواو قلبت الفا وحذفت لالتقا الساكنين
وعوض عنها التا فقيل اقامه ومع ذلك قد حذفها عند الاضافه قال الله تعالى واقام الصلاه لكن قد قيل هنا
انهم جعلوا المضاف اليها عوضا عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر عزمت على اقامه ذي صباح
لامر ما يسود من يسود ومثله في الكلام كثير واقول لقايل ان يقول لا نسلم ان التا في اقامه عوض عن
الالف المحذوفه وانما هي بالعوض عنها اذ لو كانت عوضا لم يجز حذفها قوله وزعم الكوفيون ان اللام في
السعلاة بقيه اسم وهو اله قال الرضي وحكى الفرا عن بعضهم ان اصل بالزيد يا ال زيد فخفف وهو ضعيف
لانه يقال ذلك فيما لا اله نحو يا للدواهي ويا للماء ونحوهما قوله نحو عن ابي في الشرح خبر مبتدا محذوف
وهي المذكور تاكيد للضمير في خبره ولو قدر مبتدا لزم الفصل بين خبره ومن وهو اجنبي ولو قدر فاعلا للخبر لزم
اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت والمنصوب المرجع قوله فيا شوق ما ابقى الخ تقدم الكلام عليه في حرف اللام
قوله واجاب ابن الضايع بانهما يختلفان معنى فان اللام الداخله على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخله
على المستغاث له لام التعليل قوله لقوله تعالى يبغونها عوجا هذه الجمله في محل نصب على الحال من الواو في يصدون
عن سبيل الله من آمن به والاصل يبغون لها عوجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون
على الناس ويوهمونهم ان فيها عوجا عن الحق بقولهم شريعه موسى لا تنسخ وبتغييرهم صفه الرسول صلى الله عليه وسلم وانهم
يحرشون بين المومنين لتختلف كلمتهم قوله والقمر قدرناه منازل اي قدرنا له منازل وقال الزمخشري وغيره
ان منازل ظرف وان الضمير قبله مضاف محذوف وعباره الكشاف ولا بد في قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه
لا معنى لتقدير نفس القمر منازل والمعنى قدرناه مسيره في منازل قوله واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون في الكشاف
والضمير في كالوهم او وزنوهم ضمير منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوا لهم او وزنوا لهم فحذف الجار
واوصل الفعل وان يكون على حذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل او الموزون ولا يصح ان يكون
ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اولوهم
اعطوهم اخسروا وان جعلت الضمير للمطففين انقلب الى قولك اذا اخذوا من الناس استوفوا
واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشر
والتعلق في بطلانه بخط المصحف وان الالف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابته فيه ركيك
لان خط المصحف لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط قوله

قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ... قصدت عجزه ولقد نهيتك عن بنات الاوبر وقد تقدم الكلام عليه
في حرف ال قوله فتولى غلامهم ثم الظليم الذكر من النعام والجمع ظلمان قوله اذا قالت حذام فانصتوها فهذا صدر
بيت عجزه فان القول ما قالت حذام وحذام بفتح الحا المهمله والذال المعجمه اسم امراه مثل قطام قوله
وملزمه ان يذكر هذا المعنى من معاني اللام ايضا في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يهمله بل ذكره من معاني الى ايضا
قال في التسهيل ومنها الى لانتها الغايه مطلقا وللمصاحبه وللتبيين واقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره وقد
انهم اعادوا الضمير المنصوب بيلزم على ابن مالك وجعلوا هذا الكلام اعتراضا من المصنف عليه وانما هو لبيان ما لزم
شرح كلام ابن مالك لا للاعتراض عليه والمعنى ويلزم هذا الشرح الذي ذكره لكلام ابن مالك في اللام ان يذكر هذا المعنى
من معاني الى ايضا قوله سعيا لزيد وجدعا له الجدع بسكون الدال المهمله قطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع
الشفه وبسكون الدال المهمله او المعجمه السجن والحبس واما بفتح الدال المعجمه فولد الشاه في السنه الثانيه وولد البقره والحافر
في الثالثه والابل في الخامسه قوله وليس بعده متعلق محذوف اعني كما زعم ابن عصفور لانه بعدي بنفسه في الشرح
تقدم الكلام على الجهه الخامسه من الباب الخامس عند قوله ... وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا جاز ان يقدره
ابن عصفور متاخرا ويقدره لذلك لا يمتنع من دخال اللام على معموله المقدم كما في قولك لزيد ضربت بل
الظاهر في هذا المقام ان يقدر متاخرا للاهتمام بشان الطرف المذكور للتبيين قوله
لكانت اللام المقويه ... قوله بل
المقدر ارادتي لزيد في الشرح ليس المراد بل يقدر المحذوف الذي يتعلق به الكلام لانه لو كان كذلك لكانت
لام المقويه لا لام التبيين وانما المراد بل يقدر الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي لزيد فتكون
ارادتي مبتدا ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر فتتعلق بمحذوف على ما هو المعروف واقول يدل على ان هذا
مراد المصنف قوله فيما بعد وانما يريدون بها انها متعلقه بمحذوف يبين للتبيين اذ لا يطلق الاستيناف
الا في الجمل قوله واما من قرا لذلك ولكن جعل التا ضمير المخاطب فاللام للتبيين فانه لا يجوز تعلقها بالفعل لعدم
الفايده ولانه يلزم تعدي فعل المخاطب الى ضميره قوله ويحتمل انها اصل قراه هشام بكسر الها وبالياء وبفتح
التا ويكون على ابدال الهمزه ياء لم يقرا هشام لذلك وانما قرا بكسر الها وسكون الهمزه وفتح التا نعم قرا كذلك ابن ذكوان
رفيق هشام وقرا بها ايضا نافع قوله وهوان نقدره جمع اللهاه في الصحاح اللهاه اللحمه المطبقه في اقصى سقف
الفم والجمع اللهى واللهيات واللهوات قوله شبهت يعني لمنايا بشي يبتلع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه
واثبت للمشبه شي من لوازم المشبه به المحذوف وهو اللهوات التي اريد بها الافواه فيكون ذلك التشبيه استعاره
بالكنايه وذلك الاثبات استعاره تخييليه وهي قرينه الاستعاره بالكنايه وهذا على مذهب صاحب التلخيص
في الكنايه والاستعاره التخييليه وقد ذكرنا المذاهب في شرح الخطبة قوله وحركتها الكسر قال التفتازاني تشبيها
لها باللام الجاره لان الجزم بمنزله الجر يعني في انهما مختص بنوع من الكلم وعامل قوله وسليم تفتحها سليم
صفة المصغر قبيله من العرب قوله واما بالكسر فانهما اتيناهم وليتمتعوا فمن قراها بالسكون جعل اللامين للتعليل
في الاستيناف واللام في ليكفروا يحتمل ان يكون لام كي وكذا التي في وليتمتعوا فمن قراها بالكسر والمعنى انهم يعودون
الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو

عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذ انجاهم الله ان يشكروا نعمه الله تعالى في انجايهم ويجعلون نعمه النجاة ذريعه
الى ازدياد الطاعه لا الى التلذذ والتمتع وان يكون لام الامر في قراءة من قرا وليتمتعوا بالسكون تشهد له ويكون قوله
تعالى اعملوا ما شيتم انه بما يعملون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك كفر النعمه
والتلذذ بها ولذلك جا التعليل ولما ان يجعل اللام للصيروره والعاقبه على ما يقوله الكوفيون او يجعل
للتعليل الوارد على طريق المجاز قوله في قراءة من سكنها هي قراءة ابن كثير وحمزه والكسائي وقالون عن نافع قوله
ويؤيده ان بعدها فسوف يعلمون لان المعنى فسوف يعلمون سوء الكفران والتمتع ووبال عاقبتهما وذلك يقتضي
ان الامر بالكفران والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الفا الداخله على هذه الجمله تشعر بشرط بعدت مضمونها عليه
والامر متضمن للشرط بالسياق او يقال ان قوله فسوف يعلمون مقتض للتهديد فيؤيد حمل الامر السابق على
التهديد ويصير الكلام متلايم الاطراف قوله واما متعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله
انزله في الشرح وكذا في قوله تعالى انا زينا السما الدنيا بزينة الكواكب وحفظا يجوز ان يكون مفعولا لفعل محذوف متاخر
والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما يقدر المحذوف متاخرا قصدا الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على الاهتمام
بالمذكورا انتهى اقول ليس معنى ذلك اللحن بحيث هو مقتضى تقريره بل هو اللازم منه ايضا والذي ذكره المعربون
في نصب وحفظا انه بفعل مقدر اي وحفظناها حفظا او بالعطف على زينة باعتبار المعنى كانه قيل انا خلقنا
الكواكب زينة وحفظا قوله نحو لتقض حاجتي في الصحاح وعنيت بحاجتك اعنى عناية فانا بها معنى على
وزن مفعول واذا امرت منه قلت لتعن بحاجتي قوله محمد تفد نفسك كل نفس الخ هذا البيت لابي طالب
ومحمد هو نبينا صلى الله عليه وسلم بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مره بن
كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانه بن خزيمه بن مدركه بن الياس بن مضر بن نزار بن معد
بن عدنان الى هاهنا اجمع الامه وما بعده مختلف فيه ولد عام الفيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشره
من شهر ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليلتين وقيل لعشر وبعث الى الناس كافه بشيرا ونذيرا وهو ابن اربعين
سنه واقام بمكه بعد النبوه ثلاث عشره سنه على الاصح ثم هاجر الى المدينه فاقام بها عشرا بالاتفاق والصحيح
ان عمره ثلاث وستون سنه وقدم المدينه يوم الاثنين لثنتي عشره خلت من ربيع الاول قال الحاكم وولد
يوم الاثنين وخرج من مكه مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينه يوم الاثنين وتوفي يوم الاثنين قوله وقال
في البيت الثاني انه لا يعرف قايله في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على ان الفعل مرفوع اصله يكون لانه
سكن النون لاجل الادغام الجايز فابدلها لاما وادغم ثم التقى ساكنان فحذف الاول للضروره وان كان
اثباته سايغا في السعه من باب التقا الساكنين على حده قوله ودامي الايد يخبطن السريحا الدوامي جمع
داميه وفي الصحاح الداميه الشجه التي تدمي ولا تسيل والايدي جمع يد وحذف منه اليا اكتفا بالكسره والسريح
بمهملتين السيور التي تخصف بها الواحده سريحه قوله على مثل اصحاب البعوضه الخ البعوضه هنا ماء لبني اسد
وفي الشرح وقال خمش وجهه بفتح الميم في الماضي يخمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه
كذا في القاموس والذي يظهر في البيت انتهى اقول لكن لا خدش مرادا هنا في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من

الوجنة وحر الرمل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح قوله قيل وهذا تخلص من ضروره بضروره
وهي اثبات همزه الوصل في الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزه في اول البيت لا في حشوه
لما استدل ابن مالك على ان حذف اللام من تبدك ليس بضروره لتمكن الشاعر من ان يقول ابذك لا يكك
على ان حذف اللام ليس بضروره وانما يكون عليه لو لم يكن ابذك ضروره لكنه ضروره فقد تخلص ابن مالك من
ضروره وهي حذف اللام بضروره وهي اثبات همزه الوصل في الوصل فاجاب المصنف بان اثبات الهمزه انما
يكون ضروره اذا كان في الحشو لا في اول الكلام وهي هاهنا واقعه في اول الكلام لانها واقعه في اول البيت لا في اول
المصراع الثاني من البيت وفي الشرح في اطلاقه المصرع مخالفه للاصطلاح المشهور فان التصريع فيه جعل العروض
الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والتقفيه جعل العروض الموافق للضرب في الزنه موافقا له
في الروي فانشده المصنف من قبيل المقفى لا المصرع لان عروض الرجز مستفعلن وهي هنا كذلك على زنة ضربه
الا انه دخله الخبن زحافا وليس لالحاق لا في الروي فقط قوله احدهما للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب
لما تضمنه من معنى ان الشرطيه اعلم ان المضارع انما انجزم بعد الطلب لان كل كلام لا بد من حامل للمتكلم عليه
فالحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب لمضمونه والحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم
لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه على
المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فلو نح معنى الشرط في
الطلب مع ذكر ذلك الشي ظاهرا قوله والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب بعني مدلولا عليه
بذلك الطلب قال الرضي ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم الى الفعل وليس بالمستبعد لانه كما
جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا قوله وايضا
فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير في الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك كل افعال
الانشا نحو نعم وبيس وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا ورب الطعمه وما اظرفه الى غير ذلك مما لا يحصى نحو
قصر الرجل بمعنى ما اقضاه وحسن اولئك رفيقا بمعنى ما احسنهم رفيقا كلها متضمن للحرف الذي حق الانشا
ان يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفه واقول المراد بالحرف في قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود
الظاهر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بموجود ح لا يرد افعال الانشا لانها ليست متضمنه
لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بموجود قوله وابطل ابن مالك بانه ان يكون
الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف
واقع في الشرح وما ذكره ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجواب ملازمه عقليه وهو ممنوع بل انما يقتضي الغالبيه
كما صرح به ابن الحاجب في اماليه حيث قال لا يشترط في الجواب ان يكون بينه وبين الشرط ملازمه عقليه وانما يقتضي الغلبة
دون المطول واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاه فلان الشرط لا يلزم ان يكون عله تامه لحصول
الجزا بل يكفي في ذلك توقف الجزا عليه وان كان متوقفا على شي اخر كقولك ان توضات صحت صلاتك وفي حاشية المدود
في الاسباب المعتبره في الاصول انه ان قد غلبت في السببيه ودلت على ترتب الثاني على الاول وانها استعملت في الشرط

الذي هو جزء اخير من العله التامه فيتعقبه الجزا قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب
الثاني مترتب على الضرب الاول بجعل جزاء ما بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى
قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة ففيه اشارة الى ان المومنين ينبغي ان يبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه
فيه فان قوله اقيموا الصلاه سبب لاقامتهم اياها لا تخلف بل لا اقامه عن ذلك القول وكذا قولك ان توضات
صحت صلاتك يشعر بمبالغه في اعتبار الوضوء في صحة الصلاه فيه دلاله المحمل وحده بخلاف قولك الوضو
شرط لصحه الصلاه فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط قوله وبا قيما له انه ليس المراد بالعباد الموصوفين
بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم في الشرح كانه والله اعلم اخذه من اضافة العباد الى ضميره تعالى فانه
يقتضي التشريف لهم وانما شرفهم لاخلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير مناف له في بعض
المواضع لقوله تعالى قل للمومنين يغضوا من ابصارهم واقول هذا المعنى ان لم يتات في نحو هذه الاية فالجواب
الاول متات فيه قوله وايضا فان الامر للمواجهه ويقيموا للغيبه بمنزلة كان يجب على تقديره ان يقال اقيموا
تقيموا بالخطاب لانه مقول للمخاطبين ولا يجوز ان يقال للمخاطبين يقيموا بالغيبه فان قيل يجعل يقيموا من
قول الامر الذي له الجواب من كلام واحد الامر لانه اذا جعلت يقيموا جوابا لاقيموا اقيموا
من قول المامور ويقيموا من قول الامر فان الامر والجواب من كلامين وهو فاسد كذا في امالي ابن الحاجب قوله
وليس بشي لان ذلك ليس من مناسبة بنا الفعل المعرب قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
اي للحدث المقترن بالزمان وفي العباره ادنى مسامحه قوله تؤكد مضمون الجملة المراد بمضمون الجمله هنا
النسبة الاسنادية المفسره بتعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون لنسبته خارج
تطابقه في احد الازمنه او لا تطابقه قوله ولهذا ادخلوها في باب ان عن صدر الجمله لانها تفيد ابتدا
الكلام مؤكدا من غير ان ادخلوها ان يكون بالفا وان يكون بالقاف والمعنى اخروها وفي الشرح واخرت
بابتدا الكلام من سل قام القوم كلهم اجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا في ابتدائه ثم قال وقد يعترض
بان ما قاله السكاكي ادعى ان سبب افادتها الحصر ان ان للتاكيد وما كذلك فاجتمع تاكيدان فافادت الحصر
ولا ينتقض بان زيدا القائم ولا بمثل قام زيد نفسه عينه لعدم توالي المؤكدين في المثال الاول وعدم كونهما ابتدا
في الثاني وقال ابن مالك قد يجمع بين لا وباء التوكيد للنفي نص عليه في توضيح البخاري وقد يعترض ايضا بمثل
لسوف يقدم زيد انتهى واقول في كلامه نظر اما اولا فلان مراد المصنف مؤكدين في قوله لانها تفيد ابتدا
الكلام مؤكدين مؤكدا لمضمون الجمله اعني النسبه الاسناديه يدل على ذلك قوله وفايدتها امران توكيد مضمون
الجملة وح لم يدخل جا القوم كلهم اجمعون ولا قام زيد نفسه عينه حتى يحترز عنها بابتدا الكلام لان التاكيد فيها
ليس لمضمون الجمله وانما هو لمفرد من مفرداتها ولا يرد ايضا قول ابن مالك لان ما لا تاكيد لمضمون الجملة لا لا لمضمون
ولا يرد ايضا لسوف يقدم زيد لان اللام فيه وان كانت مؤكده للنسبه الاسناديه الا ان سوف ليست كذلك
وانما هي مؤكده لما هو مضمون الفعل اعني معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكاكي لم يجعل السبب في افادة انما
الحصر ان ان للتاكيد وما كذلك وانما جعل سبب افادتها الحصر تضمنها معنى ما والا ونقل عن بعض النحاة في مناسبة

تضمنها ذلك ان ان للتاكيد وما كذلك وعبارته في المفتاح والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمينه
معنى ما والا ولذلك تسمع ايمة النحو يقولون انما تاتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون
لذلك وجها لطيفا يسند الى علي بن عيسى الربعي وانه كان من اكابر النحو ببغداد وهو ان كلمة ان لما كانت
لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافيه على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو
تضاعف تاكيدها فناسب ان تضمن معنى القصر لان قصر الصفه على الموصوف وبالعكس ليس الا تاكيدا
للحكم على تاكيد انتهى قال الامام في شرح البخاري ولا يخفى عليك ان المراد ان انما ههنا موضوعه للحصر وما
ذكر من الوضع لذلك لا ان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على اصلهما مرادتان بوضعهما قوله والجواب ان
الحلم في ذلك اليوم واقع لا محاله فنزل منزلة الحاضر في الشرح وقد يجاب ايضا بان اللام في هذه الايه
لمجرد التاكيد مسلوبة الدلاله على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام للعوضيه في الاسم الشريف وهو الله
وسلبت معنى التعريف واقول هذا بعينه سينقله المصنف عن الزمخشري في قوله تعالى لسوف اخرج حيا
وضعفه بان فيه خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة قوله ووجهه انه قد يقرب الماضي من الحال فيشبه
المضارع المشبه للاسم في الشرح وايضا فالفعل من ان زيدا لعسى يقوم ولنعم الرجل لا اشارة من وقوعه حالا فاشبه
المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال واقول يحمل هذا عند قول المصنف احدهما الماضي الجامد نحو ان زيدا
لعسى يقوم او لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هنالك لان المصنف علل هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتاتى
مع ذلك ان يعلل بمشابهته ما هو مشابه للاسم قوله الغرزني هو بالغين المعجمه المفتوحه والزاي الساكنه بعدها
نون مكسوره وما تحققه سالته قوله وقالوا انما هذه لام القسم فهي بعدم فعل القلب تمت بمعنى هو ان علمت
ان زيدا لقائم لان القسم وجوابه في محل رفع خبر لان وهي مع معمولها سدت مسد معمولي فعل القلب فلم
تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كما توسطت في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة
من خلاق ووقع في بعض النسخ بعد قوله علمت ان زيدا لقائم والصواب عندهما الكسائي وهشام
لانهما يريا انها لام الابتدا وهي تعلق فعل القلب الذي وقعت في حيزه قوله وفي امالي ابن الحاجب لام الابتدا
يجب معها المبتدا في الشرح كانه قصد بايراد كلام ابن الحاجب الاشاره الى انه مخالف للجماعه وهذا الكلام
الذي نقله عنه ليس بصريح في المخالفه اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتدا يجب ذكر المبتدا معها لفظا
وعلى هذا فالمخالفه ثابته ويحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتدا لفظا او تقديرا وحينئذ فلا مخالفه اذ
يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدا في الاصل والتقدير لزيد قائم واخر المبتدا وقدم الخبر وايلا اللام فقيل
لقائم زيد فقد وليها المبتدا تقديرا وان لم يلها لفظا ولا ينافي ذلك قوله يجب معها المبتدا واقول ثم يذكر
كلام ابن الحاجب للاشاره الى انه مخالف للجماعه انما ذكره لاحتماله للموافقه للجماعه وللمخالفه لهم اما المخالفه
فبان يكون مراده بوجوب المبتدا معها وجوب دخولها على نفس المبتدا واما الموافقه فبان يكون مراده بوجوب
وقوعها في جملة اسميه بان يدخل على نفس المبتدا او على خبره قوله والمشهور ان هذه لام القسم في الشرح

الظاهر ان الاشاره بهذه الي اللام القريبه التي حكاها عن بعضهم الداخله علي المعرف المقرون بقد ولا يكون الاشاره
بها الي التي يبدا الكلام عليها من قوله الثاني الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه شهوريه القول في نحو ليقوم زيد
بان لامه لام القسم وهو اما ممتنع عند الجمهور للخلو من نون التوكيد او قليل عند من اجازه كابن مالك واقول
جاز ان يكون الاشاره بهذه الي اللام التي يبدا الكلام عليها ويكون المعني والمشهور ان هذه لام القسم فيجب
لها ويراعي فيها ما يجب في لام القسم قوله وهو مقتضي ما قدمناه عن ابن الحاجب لان مراده منه اما ان لام الابتدا
يجب دخولها علي المبتدا واما انها يجب دخولها في الجمله الفعليه التي ليست خبرا لان قوله وحالا عن ذي الفعل
والاسم يستقيان بعد حذفهما لذلك اللام بعد حذف الاسم في الشرح يجوز حذف الفعل بعد قد لقول
الشاعر ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت ولم يجعلوا ذلك ضروره
نفيا ادعاه من عدم تبقيه قد بعد حذف الفعل نظر واقول بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضروره
مراده بقوله وحالا لا يحذف الفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك لا ينافي جواز حذف الفعل بعد قد لدليل
كما في هذا البيت قال المصنف في نكت قد ويحذف الفعل بعدها لدليل وانشد البيت قوله لان تكرار
الظاهر انما يقبح او صح بها في الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع
الظاهر رابطا في غير مقام التفخيم ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين واقول بعد تسليم
ابن الحاجب لم يستضعفه الا من جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف ايضا ان تكرار الظاهر علي انه رابط
انما يضعف او صح بها قوله وذلك لانه تقدير لاجل الصناعه دون المعني فكذلك ههنا في الشرح هذا الكلام يقتضي
استوا المقدر الملفوظ في المعني المقصود وان التقدير انما يدعي لحفظ نظام الصناعه وينبغي ان يكون ذلك و المستفاد
من الجمله الاسميه غير المستفاد من الجمله الفعليه بسبب افادة الاولي في مثل هذه تقوي الحكم وعدم افاده
الثانيه له واني يقال بان معناهما واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان واما النحاه فلا يفرق
بين الاسميه والفعليه فيه نظر واقول ان دلالة المستفاد من الجملة الاسميه مع المستفاد من الجمله الفعليه
بالثبوت والحدوث لا ينافي اتفاقهما في المعني المقصود لقيام زيد فانه المعني المقصود من قام زيد وزيد قام
والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان لا النحو قول صحيح لان هذا مسئله من علم البيان دون النحو
وذكر النحوي له لا علي انه مسئله من النحو لا ينافي ذلك وقد وافقنا الشارح في اطلاق اسم البيان علي مثل هذه
الابحاث بنا علي انه يطلق علي علمي المعاني والبيان والا فمثل هذه الابحاث انما هي من علم المعاني قوله واما
الاول فقد قال جماعه في نحو ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا وبقيت اللام هذا ليس
بقادح في الاول لان حاصله قياس عدم حذف المبتدا بعد لام الابتدا علي عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان
والقادح في ذلك اما ابدا عدم الجامع او اظهار الفارق وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعه في نكت الالفيه
الهمزه المشدده النون بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين قوله ولانه يجوز علي الصحيح
نحو لقائم زيد هذا معطوف علي قوله فقد قال جماعه لانه في معني لان جماعة قالوا وفي الشرح جوازه هذا ليس مما
الكلام فيه فانه لم يحذف منه شي اذ زيد مبتدا ولقائم خبره قدم عليه علي راي الجماعه او مبتدا وقائم خبر مقدم واللام

داخله علي المبتدا المقدر بنا علي ما جوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلي كل حال فلا حذف فلا وجه لايراده علي
تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعي حذف المبتدا في ولسوف يعطيك ربك واقول بعد تسليم انه لم يحذف
منه شي لايراده وجه وهو بيان الفرق بين قد وان لانها يجوز دخولها علي الخبر المقدم علي المبتدا ولا يجوز
في قد دخولها علي غير الفعل ولا في ان دخولها علي غير المبتدا والخبر الظرف فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان
امتناعه مع اللام قوله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع في الشرح يحمل كلام الزمخشري
علي ان مراده ان لام القسم الملاصقه للمضارع لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من المعني وح يستقيم الكلام ولا
يرد عليه شي مما ذكره قوله ام الحليس لعجوز شهربه هذا صدر بيت من قصيده لروبه بن العجاج وفي العباب
لعنتره بن عروس بالشين المعجمه وعجزه ترضي من اللحم بعظم الرقبه ومن قصيده لشظاظ اللص الذي يضرب
به المثل فيقال الص من شظاظ وعجزه علقتها الانقاض بعد القرقره وانشد ابن طريف صدر بيت شظاظ
رب عجوز من نمير شهربه قال الميداني زعموا انه مر بامراة من بني نمير وهي تعقل بعيرا لها وتتعوذ من شر شظاظ
وبعيرها سمين وكان هو علي قعود مهزول فنزل ثم استوي علي بعيرها وجعل يقول رب عجوز من نمير شهربه علقتها
الانقاض بعد القرقره والانقاض صوت صغار الابل والقرقره صوت مسانها والحليس تصغير الحلس وهو
كساء رقيق يكون تحت البرذعه وام الحليس كنيه الاتان والمراد بها ههنا امراة والشهربه الكبيره ومن للبدل اي
ترضي بدل اللحم قوله لهنك من برق علي كريم هذا عجز بيت صدره الا يا سنا برق علي قلل الحمي واصل لهنك
لانك قلبت الهمزه ها والسنا بالقصر الضوء وبالمد الرفعه والقلل جمع قله وهي من كل شي اعلاه قوله ودليل الاول
يعني بالاول اعتبارهم حكم صدريه اللام فيما قبل ان قوله نعيت بعدهم الخ عيرت بالمهمله والموحده بمعني بقيت
وناصب من النصب بفتحتين وهو التعب وانصب بكسر الهمزه علي الافصح وفي الشرح ومستتبع اسم مفعول اي
اطلب في طلبهم فاتبعهم في المعني الرحيل ولا ابقي بعدهم انتهي واقول الذي رايته في النسخ المقروه
انما هو بالباء الموحده علي انه اسم فاعل قوله ودليل الثاني يعني بالثاني عدم اعتبارهم حكم صدريه لام الابتدا
فيما بعد ان قوله ووهم بدر الدين ابن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التنزيل ان ربهم بهم يومئذ
لخبير قال بدر الدين في شرح الالفيه واما الخبر فيدخل عليه بشرطان لا يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا
متصرفا خاليا من قد انتهي واقول اذا كان مراده بمعموله المعمول غير الظرف والمجرور لم يرد عليه ما اورده
المصنف ولا ما اورده الشارح وهو قوله تعالي ان الانسان لربه لكنود وانه علي ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد
قوله اللهم الا ان يدل دليل علي قصد الاثبات يعني ولا يصير اللام لازمه بل تبقي جايزه علي اصلها قوله لمراه اي رجا
ان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام ما اسم موصول والعايد محذوف اي للذي هو متاع الحياة الدنيا ولا شذوذ
في حذف العايد المبتدا هنا لطول الصله قوله ان كنت قاضي نحبي الخ النحب المده والوقت ويقال قضي فلان نحبه
اذا مات وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله والمعني لو لم تتوبوا بوعد مثل قوله ويجب تركها مع النافي الخ في الشرح
هذا ايضا ذكره ابن مالك وقيده بان يكون اللبس مامونا والا ظهر لم يجب تركها مع النافي بان قيل ذاهبة لاجتماع

اللامين جا استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليمها وتركا للاستشهاد بهان ولا سوا قلنا ادعلون الثاني ما فلا
بجمع مثلان وقد مال حل على بانه اجتماعهما طرد الباب انتهى وقوله نفي
الخبر دال على ان ليست ما فيه لا له ظاهره اولو كانت نافيه لم ينف الخبر بعدها وذلا لا بعبر على الحمه يرت
دلام لنية في الظهور وقد يجلى فلا ادخب ترك الاسم على الخبر وجاز ذكرها مع عدم لتقويم ولا لنية
قوله اسي ابان لم اتان علم ولى صرفه خلاف من صرفه راى ان وزنه فعال ومن منعه
الصرف راى ان وزنه افعل يقول من ابان ماضي بين واختار هذا ابن مالك وجزم به في التوضيح وقال الفرا في الهمزة
والنحاه على عدم صرفه قال ونقله ابن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور الاعلاج جمع علج بكسر الاول وهو
الرجل من كفار العجم ويجمع ايضا على علوج والعلج ايضا العير وسودان جمع اسود كعميان جمع اعمى وقال الفرا جمع
الجمع قوله القسم الثاني يعني من السبع لامات التي ليست بعامله وانما اتى بلفظ القسم هنا لبعد ما بينه وبين
الاول مع وجود فصل بينهما قوله والتي من جيها العميد سدل المصنف في اخر الكلام على لكن المشدده النون
انه لا يعرف له قايل ولا تتمه وفي الصحاح العميد المعمود الذي هده العشق قوله وقيل اللامان للابتدا في الشرح
المراد باللامين اللام الداخله في قوله لعميد والداخله في قوله لمن اعلاج سودان ومنه علم في التصنيف ان الواقعه
في قوله لمن اعلاج سودان قد انقضى الكلام عليها فيما تقدم وذكر المصنف بعدها قسما اخر فالعود الى الكلام على تلك
اللام بعد ما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما فيه من التشويش ايهن وقوله لا تبعد ان يكون ان يراد
باللامين اللام الزايده التي ذكر انها تدخل في خبر المبتدا وخبر ان المفتوحه الهمزه وخبر لكن واللام التي زعم
الكوفيون انها بمعنى الا ولا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام اخرى
ولما استدل الكوفيون على مجي اللام بمعنى الا بقول الشاعر وما ابان لمن اعلاج سودان اجاب عنه هذا القايل
واجاب عن قول الشاعر ولكنني من جيها لعميد قوله وهذا المعنى على المعنى على القولين السابقين يعني
القول بان اللام للاستثنا والقول بانها للابتدا وان الكلام تم عند ابان وابتدى لمن اعلاج سودان وذلك لان المعنى
على القولين السابقين اثبات كون ابان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه قوله ومازلت من ليلى الخ
هذا البيت لكثير عزه هام ذهب من العشق وغيره والهايم من الابل الذي يصيبه داء فيهيم اي يذهب على
وجهه في الارض ولا يرعى والمعصى بضم الميم وفتح الصاد المهمله اسم مفعول من تصيبه بعد ته والمراد بفتح الميم
المذهب اسم مكان من اذ يرود جا وذهب قوله ومالها من موضعها وان من سبك المولى خبره
يعني واللام في ليس جواب قسم مقدر قوله الثالث لام الجواب يعني الثالث من السبع لامات التي ليست بعامله
اي قوله لم
قوله وقد جعلت قلوص ابني سهيل الخ القلوص بفتح القاف الفتيه من الابل كالجاريه من النسا والاكوار جمع كور
بضم الكاف وهو الرجل باداته او جمع كور بفتحها وهو الجماعه الكثيره من الابل والمرتع موضع الرتوع وهو اكل الماشيه
ما شات قوله وذلك لشبهها بان يعني في الصيغه والمعنى اما في الصيغه فظاهر واما في المعنى فلان اذ ما تي للتعليل
وهو قريب من معنى الشرط قوله غضبت على الخ في الصحاح والجزه يعني بكسر الجيم وتشديد الزاي صوف شاه في
السنه يقال اقرضني جزه او جزتين فيعطيه صوف شاه او شاتين وفي القاموس وخروف لصبور الذلد

يستحق وما الطهر الحسن
اللام كلاف عليها فانه ما الطهر الى ما هو فيه هنا
٩

من ولا دالضان او اداري وثوي وهي خرونه والجمع اخرنه وخرفان قوله لين كانت الدنيا الخ هذا البيت
لذي الرمه ويروى من ني بدل من ليلى وقبله بعادا واد لا لا على وقد رانت صميم الهوى قد كاد بالجسم يبرح
وفي الصحاح برح به الامر تبريحا اي جهده وضربه ضربا مبرحا وتباريح الشوق توهجه وهذا الامر ابرح من هذا
اي اشد وقاري خبر كان وتباريح بيان له او بدل منه قوله لين كان ما حدثته الخ القيظ بالقاف والظا
المعجمه شده الحر وفي القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل وباديا اي ظاهرا وهو حال
من فاعل اصم وللشمس تتعلق ببادياو بعد هذا البيت وارتب جمارا بين سرح وفروه واعرمن الخاتام معزي شماليا
قال الفرا هذان البيتان لامراه من عقيل والسرح قيل معرب سرك بالفارسيه والفروه ما يلبس في جلدة الراس
والثروه وقطعه بيان يجمعه بايسه والخاتام لغه في الخاتم قوله لم يرتب الخ الالمام النزول والبين الفراق
ويطلق ايضا على ضده وازدرب والثوا بالمثلثه المفتوحه والمد الاقامه مصدر ثوي بالمكان سوى اي اقام قوله
للدلاله على البعد او على توكيده على خلاف في ذلك وهو مبني على ان اسم الاشاره مع الكاف من غير لام للبعيد لما
قال ابن مالك فاللام لتوكيد البعد او للمتوسط كما قال ابن الحاجب فاللام لافاده معنى البعد قوله لا وتسمى
ح تبريه قال الاندلسي في شرح الجزوليه انما سميت لا هذه بالتبريه لانها تنفي الجنس فكانها تدل على البراه
من ذلك الجنس قوله فلا نوب مجد الخ في الصحاح المجد الكرم وفي القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكون
الا بالاباو واللوم بلام مضمومه وهمزه ساكنه ضد الكرم قوله نفا قليلا الخ الضمير المجرور بالبا عايد على زاد
المحبوبه ومعنى على لاجلي قوله لتضمنه معنى من الاستغراقيه لان لا رجل نص في نفي الجنس فان لا من رجل
وما جاني من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع وما جاني رجل فيجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان
وما جاني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان وانما لم يبن
المضاف والمشبه به لان الاضافه ترجح جانب الاسميه في الاعراب مع انهم جعلوا لا به اشيا شيا واحدا
قوله وقيل التركيبه مع لا تركيب خمسة عشر قال سيبويه وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت
فيه بمنزله اسم واحد كخمسة عشر قوله ولذلك جا بالفتح وهو الارجح قال الرضي واما جمع سلامه المونث فبعضهم
يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سما عانظرا الى ان التنوين للمقابله لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات
وهو منقوض بنحو يا مسلمات بتجرده عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهه
لتنوين التمكن والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودي الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
عدولا من علامه الفتحه في الحركه لساير المبني بعد لا التبريه بما كان معربا بالحركه قبل دخولها وهذا اولى بما قبله طردا
للباب على نسق واحد انتهى قوله وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وانه ترك
تنوينه للتخفيف قال الرضي الفتحه في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابيه فلا فالمبرد والاخفش وغيرهما
وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا يعمل فيما بعدها الا نصبه بغير تنوين ثم قال
وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزله اسم واحد لخمسة عشر فاول المبرد قوله نصبه بغير

تنوين انها تنصبه اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لان مع كونه معربا بالشاكله مركبه مع عامله قال ابو سعيد يعني السيرافي انما ركب مع عامله لافادة لا التبريه للاستغراق فما افادته من الاستغراق اليه في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة فكان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسوال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربه قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين انتهى ما قاله الرضي قوله وقال قوم لا زايده وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب في الشرح اي يكسب لهم الناس وهل جرم يعني كسب فيكون فاعله ضميرا يعود الى علمهم المفهوم من السياق اي كسب لهم علمهم النار وان وما في حيزها في موضع نصب على هذا ولهذا ما يقتصر المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمة ان ربنا وصار معناها حقا انتهى وقطرب هو ابو علي محمد بن المستنير النحوي البصري اخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين وكان يبكر الى سيبويه قبل التلامذة فقال له يوما ما انت الا قطرب ليل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر وكان يعلم اولاد ابي دلف العجلي توفي سنة ست ومايتين قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قايم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه قال الرضي ارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل في الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتدا وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنايه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتدا وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها وقال المصنف في حاشية التسهيل والذي عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان فتحة لا لا عمل لها اصلا لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جز كلمة ولهذا اجعل النصب في لا رجل ظريفا بالرفع في باب الفاصل لا على محل الاسم بعد لا قوله الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده لانه لا عامل اضعف من ان فلم يمنع اعتبار المحل لا قبل مضي الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه يمنع اعتبار المحل قبل مضي الخبر لا بعده قوله وانها يعني الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما في الشرح هذا الكلام لا يوفي بالاوجه الخمسة التي جوزها النحاة في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شي من الصور المذكورة اذ لا تشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد بالمغايرة ما عبارة الفتح والرفع انتهى ولا يقال المراد المغايرة بما هو اعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثاني مع فتح الاول لانا نقول يدخل ايضا ما هو ممتنع وهو نصب الاول مع فتح الثاني او رفعه او نصبه ورفع الاول مع نصب الثاني ويمكن ان يقال انه اعتمد في خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجايزة عند القوم في هذا المحل وجه الصور الخمس اما فتح الاسمين فعلى ان يكون لا في كل منهما نافيه ولا قوة معطوفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي موجودان او لنا او بالله اي كاينان او جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ثم حذف الخبر من الاولى استغنا عنه بالثاني واما رفعهما فعلى ان يكون الاول مبتدا والثاني كذلك وخبر الاول محذوف اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله او معطوفا على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرهما واحد مشترك واسما الثانية على انها بمعنى ليس وعلى ان يكون لا الاول اسم الاولى على انها بمعنى ليس والثاني اذ الملاية واما فتح الاول ونصب الثاني فعلى ان يكون لا الاولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتاكيد النفي ويكون الثاني معطوفا

على لفظ الاول منونا لا عرابه وان عطف على مبني على الا لان لفظه يشابه حركة حركة الاعراب ومثل هذا العطف جايز مطلقا عند سيبويه وضرورة عند الاخفش والخبر واحد مشترك لكونه خبرا عن اسمين واما فتح الاول ورفع الثاني فعلى ما مر في نصب الثاني الا انه معطوف على الاول محلا لا لفظا لان ذلك ولا ابن او ان تكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ فلك خبران احدهما للاولى مرفوع والاخر للثانية منصوب واما رفع الاول وفتح الثاني فعلى ان الاولى بمعنى ليس والثانية لنفي الجنس قوله ان يحملا الخ تقدم الكلام عليه في اذ قوله الثالثة ان تكون عاملة عمل ليس في الشرح كان مقتضى الظاهر ان يقول الثاني بالتذكير كما قال في الاول احدها لانه بصدد تفصيل الاوجه الخمسة التي قدم ذكرها لكنه انث على ارادة الحالة قوله من صد عن نيرانها الخ هذا البيت قصيدة لسعد بن مالك وقبله والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الجحيم والتخيل الخيلا والعجب والمرح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والنجدات جمع نجدة والوقاح الصلب وضمير نيرانها للحرب والنيران بكسر النون الاولى جمع نار وبراح جمع جار والبراح مصدر برح مكانه اي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من الارض لا زرع فيها ولا شجر قوله احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود في الشرح وقد يستشكل وجه الغاية هنا وفي قوله بعد ذلك انه ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر بوجوده ويجاب بما اسلفناه في ان المكسورة المشدده حيث قال ان حتى هنا بمعنى ثم شاذ حتى قيل انه لم يثبت انتهى وقول ما بعد حتى هنا ليس غاية لما قبلها بل مسببا عنه كما قررناه في بحث ان المكسورة المشدده قوله تعز فلا شي الخ تعز بالعين المهمله والزاي بمعنى تصبر وعلى الارض صفة شي او متعلق بباقيا والوزر بفتحتين الملجا قوله نصرتك اذ لا صاحب الخ الخاذل بمعنى التارك للنصره وبيوت انزلت والباه منزل القوم والكماه بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع قوله وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد القلب الخ في الشرح الظاهر ان في العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا انا باغيا يمكن ان يكون على حذف مضاف اي لا مثلي باغيا فيدخل لا النكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا وهذا تاويل يحتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر اشارة الى ان ثم تاويلا يخرج به البيت عن راي ابن الشجري وابن جني انتهى واقول الظاهر انه ليس في العبارة قلب وانه انما قال ظاهر قولهما لاحتمال ان يريدا بعمل لا في المعرفة عملها فيها لا بطريق الاصالة بل بطريق النيابة بان يكون حذف المضاف النكرة وانيب عنها المضاف اليه المعرفة كما قيل في لا التبريه في قولهم قضية ولا ابا حسن لها ان التقدير ولا مثل ابي حسن لها ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه ~~ثم تكلم المصنف بعد ذلك كما عبر عنه وعلى ظاهر قولهما~~ ظاهر قول النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين اخرين ذكرهما ابن مالك في شرح الكافيه احدهما ان الاصل لا ارى باغيا فلما حذف الفعل انفصل الضمير فانا معمول لم يسم فاعله وباغيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا ارى باغيا فانا مبتدا واري خبره وباغيا حال وحذف الخبر قوله وقال في توكيده بل امراه لان بل بعد النفي عند الجمهور لتقرير النفي الذي قبلها وجعل ضده لما بعدها ولما كان المقصود من لا رجل بالفتح نفي الجنس كان تقويته بان يثبت ما ينافي الجنس قوله وقال في توكيده على الاول بل امراه وعلى الثاني بل رجلان او رجال الاول هو احتمال نفي الجنس والثاني هو احتمال نفي الوحده وتقويته الاحتمال الاول بان يثبت ما ينافي الجنس فقط وتقويته الاحتمال الثاني بان يثبت ما ينافي الوحده قوله احدها ان تعقبها اثبات لجارية لا عمرو ذكر السكاكي في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني ان لا يعطف بلا الا بعد

ان شرط المنفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعه لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع لا
لان تفيد بها النفي في شي قد نفيته عنه وعلى هذا لا يجتمع العطف بها مع النفي ولا الاستثنا لانك اذا قلت ما زيد الا
قائم فقد نفيت عنه كل صفه وقع فيها النزاع هي كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت
لا قاعد فقد نفيت بها شيا هو منفي قبلها بما النافيه وكذلك اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما
عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد يقع ذلك في
كلام المصنفين لا في كلام البلغا الذين يستشهد بكلامهم فمن ذلك قول صاحب الكشاف في قوله تعالى فاذا عزمت
فتوكل على الله لان ما هو الارشد والاصلح لا يعلمه الا الله لا انت ولا من تشاوره وقوله ايضا في وارسلناك الا نذيرا
لا حفيظا ولا مهيمنا وقوله وتماثيل الا التصاوير لا غير فقول المصنف ان نفيها ثابت ان اراد بالاثبات الجمله
المستقله المبنيه كما يرشد الى ذلك تمثيله لم يجز العطف بلا بعد الاستثنا الذي بعد النفي وكان ذلك اختيارا لما قاله
السكاكي والجرجاني وان اراد ما هو مثبت سوا كان جمله مستقله او لم يكن جاز العطف بلا بعد الاستثنا ولم يكن
ذلك اختيارا لما قالاه لان الاستثنا بعد النفي اثبات قوله وزعم ابن سعدان هو بفتح السين المهمله علم منقول
عن نبت هو من افضل مراعي الابل وله شوك يقال له حسك السعدان يشبه به حلمة الثدي قوله واذا قيل جاني زيد
لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفه في الشرح هذا معارض بقوله في فصل بل من حرف البا انه لا
يزاد قبلها التوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي واقول قد حققنا في فصل بل انه
لا معارضه بين كلاميه فليراجع ثمه قوله والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاني رجل لا زيد ذكر هذا
الشرط ابو حيان وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر والابدي في شرح الجزوليه قوله واللبون نوق ذات لبن
يعني اللبون الذي في البيت لما في الصحاح عن ابي زيد انه قال اللبون من الشا والابل ذات اللبن قوله وتنو في جبل
قال في القاموس وتنوفا كجلولا ثنيه مشرفه قرب القواعل ويقال تنوفى بالتحتيه انتهى وعلى هذا فكون الشاعر
قصره للضروره وقبل هذا البيت دع عنك نهبا صيح في حجراته ولكن حديثا ما حديث الرواحل قوله وانما يكره
في لا توكلك ان تفعل قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما خوذك
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله قوله وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى المنبت بالمثناه
في اخره من انبت بمعنى انقطع والحديث وارد في الرفق في الاعمال الصالحه وان المبالغه فيها تودي الى ملالها
وتركها فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته فان اجهد راحلته وقفت فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو ابقى
راحلته قوله وقول الهذلي هو بالرفع معطوف على فلا صدق لانه في محل رفع على الخبريه وتمام قول الهذلي
ومثل ذلك بطل روي بالمثناه التحتيه على انه مضارع مبني للمفعول بمعنى يهدر دمه وروي بالموحده على انه ماض
مبني للفاعل بمعنى ذهب بغير شي قوله ولا زال منهلا بجرعايك القطر هو لذي الرمه وصدره الا يا اسلمي يا دار مي
على البلا والمنادى محذوف وقيل يا للتنبيه دونا لندا واسلمي امر من السلامه ومي اسم امراه وليس مرخم ميه وعلى الصحاح
والمنهل بضم الميم وتشديد اللام السايل بشده والجرعا رمله مستويه لا تنبت شيا والقطر المطر وجمع قطره قوله لا بارك الله
في الغواني الغواني بكسر النون المخففه في الضروره وهي جمع غانيه وهي الجاريه التي غنيت بزوجها او
غنيت بحسنها عن الحلي والزينه والمطلب بضم الميم وتشديد الطا وفتح اللام اسم مفعول او مصدر ميمي من الافتعال
من الطلب قوله حسب المحبين في الدنيا متعلق بحسب لا بالمحبين لانه لا فايدة فيه ولا بعد الجمع

العقبة ... نعم ظاهر الامر في نعت البخاري ... العقبه
... ابو حيان ولا يتم ... والذي قال الزمخشري لا على قراة فك فعلا ماضيا
واقول ... يتم على قراة اسما ايضا لانه ... له تفسيرا لاقتحام العقبه
في وما ادراك ما العقبه لا لا تقتحم العقبه فان قلت ... قال ان المعنى ولا تقتحم
العقبه ... ولا اطعم ... لا ... من ... اقتحام العقبه
بالفك والاطعام ... لا اقتحم لا فك ولا اطعم فان قلت ... وجه

لان معمول المصدر لا يتقدم عليه قوله لا هم ان الحارث الخ هذه الابيات الاربعه من مشطور الرجز ولاهم
اصله اللهم ولا عهده له حال من المستتر في خبر كان اعني في جاراته وهو خبر كان وفي جاراته في محل نصب على
الحال وفي الشرح يحتمل ان يكون المنفي هنا ماضيا لفظا مستقبلا معنى بان يكون ترك التكرار فيه شاذا واقول كون
الماضي هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان المراد تقبيح الافعال التي وقعت منه في الزمان الماضي قوله زنا بتخفيف النون
كذا رواه يعقوب واصله زنا بالهمز بمعنى ضيق وفي الصحاح ما يقتضي انه بتشديد النون فانه قال زنا عليه تزنيه
اي ضيق وقال لا هم ان الحارث ابن جبله زنا على ابيه ثم قتله قال ابن السكيت انما ترك همزه ضرورة انتهى وفي
الشرح جاز ان يكون اصل المخفف النون بالف منقلبه عن يا يقال زنا يزني اذا فعل الفاحشه الموجبة للجلد او
الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعداه بعلى اي تعدى على ابيه بالزنا والمراد انه زنا بامراة ابيه انتهى واقول
لا يخفى ما فيه من التكلف قوله وروي بتشديدها والاصل زنا بامراة ابيه فحذف المضاف واناب على عن البا
في الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على روايه التشديد فعل الفاحشه ولذلك قال والاصل زنا بامراة ابيه
وهذا لا حاجة اليه بل المراد التضييق كما صرح به الجوهري وعليه فلا حذف ولا انابة انتهى قوله وقال ابو خراش وهو
يطوف بالبيت ان تغفر اللهم الخ ابو خراش بكسر الخا المعجمه خويلد بن مرة الهذلي والجم الكثير والجار المجرور
اعني لك صفة عبد ولم بتشديد الميم نزل والمعنى واي عبد من عبيدك ما نزل بمعصيه وفي الشرح ولو جعل الفعل
مستقبلا بمعنى اي عبد لم يلم لامكن والظاهر الاول واقول ليس المضارع المنفي بلم مستقبلا في المعنى كما تقرر في كلام
النحاة وانما هو ماض قوله ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب في الشرح ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج وكيف
يرد عليه ويرد على الزمخشري بجامع ان التكرار اللفظي منتف فيهما وتكرير لا بحسب المعنى ثابت هنا فلا وجه لتخصيص
الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد منافيتهما جميعا انتهى واقول لا وجه لكون هذا ردا
لمقاله الزمخشري لان حاصل مقالته ان نفي الفعل بلا وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار لا وحاصل مقاله الزجاج ان نفي الفعل
بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار لا وظاهر ان لا اكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشري
فليتامل قوله وعن الكوفيين انها اسم لوجود خاصة الاسم فيها وهي دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة
الاسم كونه مجرورا لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم قوله كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل
زايدة وان كانت مفيده لمعنى وهو المضي فالانقطاع في الشرح الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما
دلالتها على المضي فقط والاستمرار والانقطاع موكول الى القرينه واقول هذا الكلام في الزايده واما الزايده
فلا تفيد شيا الا محض التاكيد قال الرضي اعلم ان كان تزاد غير مفيده لشي الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمه
في كلام العرب لقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب ولذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا
انها زايده غير مفيده للماضي والا فاين المعجزه وصبيا على هذا حال وقال ايضا وكان تكون ناقصه بمعنى ثبوت خبرها
مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص فكان للماضي ويكون للحال او الاستقبال وكن للاستقبال وذهب
بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل
عن ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله تعالى سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد
نايما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار الا وكان قياس ما قال ان يكون لن يكون

ايضا للاستمرار انتهى قوله سوا كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم اوليا او غايبا في الشرح في هذه العبارة العطف باو بعد همزة التسوية مرتين وقد قال المصنف في بحثها ان الصواب في مثله العطف بام

قوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها هذا صدر بيت للنابغة الذبياني عجزه • مردفات على اعقاب اكوار • والربرب القطيع من بقر الوحش والحور جمع حورا او احور والحور بفتحتين شدة سواد العين مع شدة بياضها او شدة سوادها واستدارة حدقتها ورقة جفونها وبياض ما حولها او اسوداد العين كلها مثل الظبا ولا يكون في بني ادم بل يستعار لها كذا في القاموس والمدامع هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض فيه والمردفات جمع مردفة وهي التي اركبت خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو موخر الشي والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته قوله واما الالفاظ فلم يقصد لذاته وذلك لانه ليس بنا لا خلاق الحسنة ولا يكون مامورا به الا لعارض كارهاب العدو ونحوه قوله وعكسه لا يفتننكم الشيطان اى على النوع السابق الذي هو مما اقيم فيه المسبب مقام السبب هذه الاية فانها مما اقيم فيه السبب مقام المسبب وذلك ان فتنة الشيطان لهم سبب لا فتتانهم فالنهي في الحقيقة لبني ادم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهي عن سببه الخاص للمبالغة في المقصود قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمعرضين لانه لما كان المعنى لا تتعرضوا فيصيبكم كان مفعولا لاصابة هو ما على التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا اظهارا للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة قوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط • هو للعجاج ويروى جاوا بضيح • والضيح اللبن المخلوط بالماء وقبله • بتنا بحسان ومعزاه تئط • تلحس اذنيه وحينا تنتحط • في سمهن منه كثير واقط • مازلت اسعى بينهم واختبط • حتى اذا جن الظلام واختلط • والاطيط صوت الجوف من الخوى والاختباط وطو الارض بشدة وجن الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث يجن كل شي اى يستره والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا اللبن الممذوق والمعنى وصفهم بالبخل وعدم اكرام الضيف قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها • هذا صدر بيت للنمر بن تولب العكلي وعجزه • ولا الضيف فيها ان اناخ محول • ويروى بدل اناخ اقام والدنيا القربى والباطن فيه وتلحينها بالمثناة الفوقية من لحاه يلحاه اذا لامه ومحول اسم مفعول من حوله نقله وهذا البيت من قصيدة اولها تابد من اطلال جمزة ماسل فقد اقفرت منها سراء فيذبل وجمز بالجيم والزاي اسم محبوبة الشاعر والاسل شجر ويقال كل شجر له شوك طويل فشوكه اسل ويذبل بالمعجمة جبل قوله وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري قال في الكشاف وقوله لا تصيبن لا يخلو من ان يكون جوابا للامر او نهيا بعد امر او صفة لفتنة فاذا كان جوابا فالمعنى ان اصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى ان علما بني اسرايل نهوا عن المنكر تعذيرا فعمهم الله تعالى بالعذاب واذا كانت نهيا بعد امر فكانه قيل واحذروا ذنبا او عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب او اثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن ثم قال فان قلت فما معنى من في قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعيض على الوجه الاول والتبيين على الثاني لان المعنى لا تصيبنكم خاصة على ظلمكم لان الظلم منكم اقبح من سائر الناس قوله وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة في الشرح لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على تقوى المخاطبين لها وهو ظاهر الا ان الزمخشري بريء

من عهدة ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية وليس بالذي ذكره المصنف انتهى قوله وقوله ان المقدر ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر يعني من لفظ ذي الجواب لا من لفظ الجواب وفي الشرح هذا مبني على مذهب غير الكسائي في مثله واما الكسائي فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس الملفوظ فقد اجاز لا تدن من الاسد يا كلك ولا تكفر تدخل النار على ارادة ان تدن يا كلك وان تكفر تدخل النار نظرا الى المعنى للقرينة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي في ذلك فلعل الزمخشري بنى عليه ونظر الى المعنى فقدر ما قدره وفي الطيبي اشارة الى ما قلناه انتهى واقول لم يظهر مما نقله عن الكسائي مخالفة لغيره في كون المقدر من جنس ذي الجواب لا من جنس الجواب لان المراد بكون المقدر من جنس ذي الجواب كونه من لفظه وفيما نقله عنه المقدر كذلك لان ان تدن من لفظه لا تدن لا من لفظه يا كلك وكذلك ان تكفر من لفظه لا تكفر لا من لفظه تدخل النار نعم قوله تقول لا تبعد الخ يقال بعد بضم العين بعدا بسكونها وضم ما قبلها ضد قرب وبعد بكسر العين بعدا بفتحتين هلك وقول الشاعر مكان لبعد لا تم الا ول ورواية البيت لا تبعد بالفتح بلام الثاني لانه مضارعه والاستفهام في ابن للانكار ولذلك وقعت لا بعده قوله ولا تشلل يد فتكت بعمرو الخ الشلل فساد في اليد يقال شلت يشل بفتح الشين والفتك ان ياتي الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والضيم الظلم وفي البيت التفات عن الغيبة الى الخطاب قوله اذا ما خرجنا من دمشق الخ دمشق بدال مهملة مكسورة فميم مفتوحة وقد تكسر قصبة الشام وتسمى ايضا جلق وجيرون وبالعذرا قال البكري سميت بدماشق بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها جيرون بن سعد بن عاد وقيل كان جيرون وبريد اخوين وبهما يعرف باب البريد وباب جيرون وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والجد بضم الجيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة الاول كذا في الصحاح والقاموس قوله وتلحينني الخ ازلا احبه بدل اشتمال من اللهو والابيت الجاد من دابه في علمه اذا جد في الشرح ويحتمل ان تكون لا نافية ويكون لوم محمولا على ترك اللهو لا على حبه ويكون مجموع المنسح جملة حالية اما من فاعل تلحي او من مفعوله وقصد الشاعر انه مبغض للهو لا محب له وان اللواحي تلومه على ذلك في حاله انه داع للهو جاد في الدعا اليه غير غافل عنه قوله ومما اختلف فيه لا هذا البيت انافيه ام زايدة لذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل في الشرح ينبغي ان يجعل قوله كما في محل نصب على انه صفة لمصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية اي اختلف في لا واقعة في مواضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف في لا الواقعة في هذا البيت ويكون قوله لذلك ما يدل الاحال اختلف لا بمعمول لاختلاف الثانية وقوله انافيه ام زايدة في محل جر على انه بدل اشتمال من لا باعتبار مضاف محذوف اي خلاف في لا جواب انافيه ام زايدة والرابط محذوف اي نافية هي قوله ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا يعني ان زيادة ما وكان كذلك في الشرح لا شك ان الزيادة وقعت صدرا في مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما ودان حيث لا يزاد شي منهما صدرا باولى من جوازه في لا بالقياس على البا حيث زيدت في الصدر واقول امتناع ذلك بالقياس على ما وكان اولى من جوازه بالقياس على البا لان لا اشبه بما في النفي والدخول على الجمل وبكان في الدخول على الجمل الاسمية بخلاف البا قوله وذلك لان زيادة الشي يفيد اطراحه في الشرح انما يفيد الزيادة التاكيد والتقوية وقد يكون بين اللفظ وقرينة نعم لا يلزم الزيادة غالبا استقامة الكلام عند طرح المزيد واقول مراد المصنف ان زيادة الشي بالنسبة الى صحة الاستغنا عنه وذلك ظاهر قوله ويجوز ان يعلق عليم بتاكل تعني سوا جعلت ما استفهامية او خبرية قوله والصواب انها نافية على الاول زايدة على الثاني في الشرح

انما تكون زايده على لسان اذا كان الضمير الذي قدره المصنف مفسرا بالمحرم وهو موهم لجواز ان يكون مفسرا بالمتلو فيكون الصواب
عدم زيادتها قال صاحب البحر واما الرفع فعلى اضمار مبتدا دل عليه المعنى والتقدير المتلو ان لا تشركوا وفي الشرح
هذا عجيب جدا فان الاول هو جعلها موصوله وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل الا تشركوا في موضع
نصب على انه بدل من ما فاذا جعلت ما نافية في هذا الوجه كان فاسدا لا مقتضيه ان عدم الاشراك متلو عليهم وهو
كذلك ولا يقتضي ان عدم الاشراك محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت ما معموله لحرم وليس الامر كذلك وسياتي
لهذا ان شاء الله تعالى بيان في الجهه الرابعه من الباب الخامس قوله احدهما الزياده قال الصفاقسي احدهما ان يجعل
مزيده لتاكيد معنى النفي سيما مع طول العهد وتخلل الفصل والمعنى ما صح وما استقام لبشر ان يوتيه الله الكتاب ثم
اترتب عليه ان يقول للناس كونوا عبادا لي ولا ان يامركم باتخاذ الملائكه والنبيين اربابا وليس المعنى ما كان لبشر
اتيا الكتاب اياه ولا قوله كونوا عبادا لي ولا امره بالاتخاذ قليلا مل دما شيهما ان يكون لا ما نفيه معطوفا هذا
النفي عليه ثم يقول قصدا الى ترتب هذا المجموع على الايتا بمعنى ما كان لبشر ان يوتي النبوه ثم يترتب على ذلك امره بعباده
نفسه ونهيه عن عباده الملائكه والنبيين مع استوا الكل في عدم استحقاق العباده وعدم الامر وان كان اعم من
النهي لكن فسر به لكونه انسب بالمقصود وادخل في الاستبعاد وادفق بالواقع وقراه الرفع لخلوها عن التكلف
اظهر في المقصود والخطاب على كل حال للعتاب قوله لات والثاني ان اصلها ليس بكسر اليا قال ابن ام قاسم
في شرح التسهيل وذهب ابن ابي الربيع الى انها ليس ابدل من السين التا ثم ابدل من اليا الالف فراهه ان تلتبس بحرف
التمني وفي الجني الداني ويقويه قول سيبويه ان اسمها مضمر فيها ولا يضمر الا في الافعال قوله وابدلت
السين تا في الشرح وهو ابدال شاذ كما في ست فان اصله سدس فابدلت السين تا وكذا الدال قوله والتا
التانيث اللفظه كما في ثمت وربت في الشرح معناه انه كان رب وثم صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان
يراد به اللفظه فيكون موثثا وقد جلت التا للتنصيص على ان المراد الثاني واقول ليس معناه ذلك وانما معناه
ان دخول التا في هذه الكلمات ليكون لفظها موثثا مع انها مراد بها معانيها اي لا تتصف بتانيث قوله والتا
زايده في اول الحين قال الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون
لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا انتهى وما يتمسك به على زيادة التا في اول الحين قول الشاعر
العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال ابن مالك وتخريجه ان المراد حين لات
حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا اولى من قول من قال انه اراد العاطفونه بها السكت ثم ابدلها تا انتهى
وقال ابن ام قاسم في تخريجه نظر واحسن من التخريج الثاني من زعم ان التا زيدت مع الحين انتهى ووجه النظر
ان في تخريجه حذف الناسخ وابقا معموله مع التا التي لحقتها للتانيث لفظه قوله واستدل ابو عبيده بانه وجدها
في الامام قال الزمخشري واما قول ابي عبيده ان التا داخله على حين فلا وجه له واستشهاده بان التاملين مه
تحين في الامام لا متشبث به فلم وقعت في المصحف اشيا خارجه عن قياس الخط انتهى وسبب كتب المصحف
صح ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لابي بكر رضي الله عنهما ان القتل قد استحر في القرا يوم اليمامه وقد خشيت ان يهلك
القران فاكتبه فدعا ابو بكر زيد بن ثابت وقال له انت كتبت الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نتهمك فاجمع القران واكتبه
فجعل زيد يتتبع القران من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الاضلاع ومن العسب حتى جمعه في مصحف فكانت تلك الصحف
عند ابي بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصه الى ان اقبل حذيفه بن اليمان على عثمان وكان الناس يقاتلون على
فتح ارمينيه فقال لعثمان يا امير المومنين ان الناس قد اختلفوا في القران فادرك هذه الامه فارسل عثمان الى حفصه

ان ارسلي الينا بالصحف فارسلت بها اليه وقد عا زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله
ابن عباس وعبد الله بن الحارث وقال انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد فلما نسخوها رد الصحف الى حفصه
وجمع الناس على هذا المصحف واكثر العلما على ان عثمان جعل اربع نسخ وبعث الى الكوفه واحده والى البصره واحده
والى الشام واحده وامسك عنده واحده وقيل جعل سبع نسخ وبعث واحده الى اليمن وواحده الى مكه وواحده
الى البحرين والاول اصح قوله فنص الفرا على انها لا تعمل الا في لفظه الحين قال الرضي قال الفرا وتكون مع الاوقات
كلها واتشد ولات ساعة مندم وهذا خلاف ما نقله عنه المصنف قوله وزعم الفرا ان لات تستعمل حرفا جارا
لاسما الزمان قال الرضي وليس بشي اذ لو كان لجر غيرا وان اختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع
لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به انتهى قوله طلبوا
صلحنا ولات اوان هذا صدر بيت لابي زبيد الطائي وعجزه فاجبنا ان لات حين بقا قوله الا رجل جزاه الله خيرا
هذا صدر بيت عجزه يدل على محصله تبيت وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزه والتخفيف قوله والثاني
ان الاصل ولات اوان صلح قال الرضي واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جمله يعني
طلبوا صلحنا ولات اوان طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا ثم حذفت الجمله وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين
من المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون لملاقاته سواكن كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجمله وبني على
الكسر بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه
وقال الزمخشري للتعويض في الكشاف وقرى حين مناص
كما ولات اوان فاجبنا ان لات حين بقا فان قلت ما وجه
الكسر في اوان قلت شبه بـ اذ في انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات
اوان صلح فان قلت فما تقول في حين مناص والمضاف اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان اصله
حين مناصهم منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم
بني الحين لكونه مضافا الى غير متمكن انتهى قال كما زعم لا يعرب لان العوض يتنزل منزلة المعوض منه فيه
بنايه وهو ممنوع قوله لان الزمن المستقبل سابق على
الحاضر لانه يجي بعده قوله اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي واحدا فالصورة
التي ذكرها واما اذا كان متعددا كالس الماضي وغدا المستقبل فان الماضي فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى قوله
ولو ان ما اسعى لادنى معيشه هذا البيت لامرئ القيس وما يحتمل ان يكون موصولا حرفيا او اسميا وان يكون كافه فان قيل لو كانت كافه للدت بسعيه
ايجب بانها انما تكون منفصله على احتمال انها غير كافه والموتل المؤثل الاصل قوله اي
فلم يدركوهم لذلك في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رايتها وقد استشكل بعض الطلبه بمصر واله في حلقة التدريس
عندي قراته اثبات اليا مع الجازم فاجبت بان ذلك سمع فيه القلب بجعل العين في محل اللام فيقول راا مثل راعه
وقد قرى في الشواذ ان راه استغنى بالف بعد الرا وهمزه بعد الالف ومضارعه حينئذ يرى بهمزه في الاخر بعد يا
فاذا دخل الجازم سكن الهمزه وساغ ابدالها يا لوقوعها ساكنه بعد كسر وقد خرج الامام ابو محمد عبد الله بن السيد
البطليوسي على ذلك قول الشاعر كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل تراا بهمزه بعد الالف فسكنت للجازم

انما تكون زايده على لسان ابي ان الضمير الذي قدره المصنف مفسرا بالمحرم وهو موهم لجواز ان يكون مفسرا بالمتلو فيكون الصواب عدم زيادتها قال صاحب البحر واما الرفع فعلى اضمار مبتدا دل عليه المعنى والتقدير المتلو ان لا تشركوا وفي الشرح
هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصوله وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوا في موضع
نصب على انه بدل من ما فاذا جعلت ناهيه في هذا الوجه كان فاسدا لا مقتضيا ان عدم الاشراك متلو عليهم وهو
كذلك ولا تقتضي ان عدم الاشراك محرم عليهم وانما تقتضيه ان لو كانت ما معموله لحرم وليس الامر كذلك وسياتي
لهذا ان شا الله تعالى بيان في الجهه الرابعه من الباب الخامس قوله احدهما الزياده قال الصفار في احدهما ان يكون
مزيده لتاكيد معنى النفي سيما مع طول العهد وتخلل الفصل والمعنى ما صح وما استقام لبشر ان يوتيه الله الكتاب ثم
امر يترتب عليه ان يقول للناس كونوا عبادا لي ولا ان يامرهم باتخاذ الملايكه والنبيين اربابا وليس المعنى ما كان لبشر
ايتا الكتاب اياه ولا قول كونوا عبادا لي ولا امره بالاتخاذ فليتامل دقائقهما ان يكون لا نافيه معطوفا هذا
النفي على ثم يقول قصدا الى ترتب هذا المجموع على الايتا بمعنى ما كان لبشر ان يوتي النبوه ثم يترتب على ذلك امره بعباده
نفسه ونهيه عن عبادة الملايكه والنبيين مع استوا الكل في عدم استحقاق العباده وعدم الامر وان كان اعم من
النهي لكن فسر به لكونه اسريا لمقصود وادخل في الاستبعاد واوفق بالواقع وقراه الرفع لخلوها عن التكلف
لظهور المقصود والخطاب على كل حال التفات قوله لات والثاني ان اصلها ليس بكسر اليا قال ابن ام قاسم
في شرح التسهيل وذهب ابن ابي الربيع الى انها ليس ابدل من السين التا ثم ابدل من اليا الالف لانهم كرهوا ان تلتبس بحرف
التمني وفي الجنى الداني ويقويه قول سيبويه ان اسمها مضمر فيها ولا تضمر الا في الافعال قوله وابدلت
السين تا في الشرح وهو ابدال شاذ كما في ست فان اصله سدس قا
التانيث اللفظه كما في ثمت وربت في الشرح معناه ان كلا من رب و
يراد به اللفظه فيكون مونثا ودخلت التا للتنصيص على ان المراد اللفظه
ان دخول التا في هذه الكلمات لكون لفظها مونثا مع انها مراد بها
زايده في اول الحين قال الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في
لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا انتهى ومما يتمسك به
العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال
حين ما من عاطف في حذف حين مع لا وهذا اولى من قول من قال انها
وقال ابن ام قاسم في تخريجه نظر واحسن من التخريج الثاني منهما
ان في تخريجه حذف الناسخ وابقا معموله مع التا التي هي التانيث لفظه قوله واستدل ابو عبيده بانه وجدها
في الامام قال الزمخشري واما قول ابي عبيده ان التا داخله على حين فلا وجه له واستشهاده بان التا ملتزمه
بحين في الامام لا متشبث به فكم وقعت في المصحف اشيا خارجه عن قياس الخط انتهى وسبب كتب المصحف
ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لابي بكر رضي الله عنهما ان القتل قد استحر في القرا يوم اليمامه وقد خشيت ان يهلك
القران فاكتبه فدعا ابو بكر زيد بن ثابت وقال انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمع القران واكتبه
فجعل زيد يتتبع القران من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الاضلاع ومن العسب حتى جمعه في صحف فكانت تلك الصحف
عند ابي بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصه الى ان اقبل حذيفه بن اليمان على عثمان وكان الناس يقاتلون على
فتح ارمينيه فقال لعثمان يا امير المومنين ان الناس قد اختلفوا في القران فادرك هذه الامه فارسل عثمان الى حفصه

ان ارسلي الينا بالصحف فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله
ابن عباس وعبد الله بن الحارث وقال انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد فلما نسخوها رد الصحف الى حفصه
وجمع الناس على هذا المصحف واكثر العلما على ان عثمان جعل اربع نسخ وبعث الى الكوفه واحده والى البصره واحده
والى الشام واحده وامسك عنده واحده وقيل جعل سبع نسخ وبعث واحدة الى اليمن وواحدة الى مكه وواحده
الى البحرين والاول اصح قوله فنص الفرا على انها لا تعمل الا في لفظه الحين قال الرضي قال الفرا وتكون مع الاوقات
كلها وانشد ولات ساعة مندم وهذا يخالف ما نقله عنه المصنف قوله وزعم الفرا ان لات تستعمل حرفا جارا
لاسما الزمان قال الرضي وليس بشي اذ لو كان لجر غيرها وان اختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع
لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به انتهى قوله طلبوا
صلحنا ولات اوان هذا صدر بيت لابي زبيد الطائي وعجزه فاجبنا ان لات حين بقا قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
هذا صدر بيت وعجزه يدل على محصله تبيت وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزه والتخفيف قوله والثاني
ان الاصل ولات اوان صلح قال الرضي واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جمله يعني
طلبوا صلحنا ولات اوان طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا ثم حذفت الجمله وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين
من المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون لملاقاته سواكن كما كسر دال اذ او تقول حذفت الجمله وبني على
الكسر لا على السكون ليلا يجتمع ساكنان ثم اتي بتنوين العوض ولا تعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه
الا اذا كان جمله فلا يدل الا في نحو من قبل قوله وقال الزمخشري للتعويض في الكشاف وقرئ حين مناص
بالكسر ومثله قول ابي زبيد الطائي طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان لات حين بقا فان قلت ما وجه الكسر في
اوان قلت شبه باذ في قوله وانت اذ صحيح في انه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات
اوان صلح فان قلت فما تقول في حين مناص والمضاف اليه قايم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان اصله
حين مناصهم منزله قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بني
الحين لكونه مضافا الى غير متمكن قوله ولو كان كما زعم لا عرب لان العوض ينزل منزله المعوض منه فيقطع
لان ذلك انما يلزم لو كان العوض تنوين اوان قبل بنايه وهو ممنوع قوله لو قوله لان الزمن المستقبل سابق على
الزمن الماضي على ما يتوهم المبتديون هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضي واحدا كالصوره
التي ذكرها واما اذا كان متعددا فاسبق الماضي وبعده المستقبل فان الماضي فيه سابق على المستقبل على ما لا يخفى قوله
ولو ان ما اسعى الخ هذا البيت لامرئ القيس وما يحتمل ان يكون موصولا حرفيا او اسميا وان يكون كافه فان قيل لو
لو كانت كافه للبت متصلا اجيب بانها انما كتبت منفصله على احتمال انها غير كافه والموثل المؤصل قوله اي
فلم يركموهم لذلك في الشرح هكذا ثبت في النسخ التي رايتها وقد استشكل بعض الطلبه بمهروالة في حلقه التدريس
عند قراته اثبات اليا مع الجازم فاجبت بان ذلك سمع فيه القلب بجعل العين في محل اللام فيقول راا كه مثل راعه
وقد قرئ في الشواذ ان رااه استغنى بالف بعد الرا وهمزه بعد الالف ومضارعه حينئذ يرآ بهمزه في الاخر بعد يا
فاذا دخل الجازم سكن الهمزه وساغ ابدالها بالوقوعها ساكنه بعد فتح وقد خرج الامام ابو محمد عبد الله بن السيد
البطليوسي على ذلك قول الشاعر فان لم تر القبلى سيدا لما نيا فقال الاصل ترا الهمزه بعد الالف سلبت الجازم

فالتقيا ساكنان فحذف لذلك ولا فهما وهو الالف ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفا واذا ثبت ذلك فلك ان
تضبط يرالوهم من قول المصنف فلم يرالوهم بهمزة ساكنة بعد الرا ولك ان تضبطه بيا مبدلة من الهمزة الساكنة
وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى واقول ليس هذا بغاية ما يقال في هذا ففي شرح التسهيل ما ياتي به الجواب ايضا
وهو قال بعضهم ان اثبات هذه الحروف مع الجازم لغة لبعض العرب في السعة وقيل ان ما ورد من ذلك بجزم
بحذف الحروف ثم اشبعت الحركات فنشا عنها الحروف الموجودة وفي اعراب ابي البقا في قراة قنبل انه من يتقي بالياء
ووجهت بانه اشبع حركة القاف فنشات اليا وبانه قدر الحركة على اليا وحذفت بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح انتهى
وذكر المصنف ايضا هذه القراة في الباب الرابع في اثنا الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين وغيرهما قوله
لو كنت من مازن الخ تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن قوله اذ المعنى لكني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شي
من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد حالا مع اقترانها بالواو
وفي جواز تقديم مثلها خلاف ثم الحال انما تاتي على ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف
للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة
لاستقام بلا تكلف واقول ما المانع من ان يكون صاحب الحال الاسم لكن وح يكون حالا متاخرة عن عاملها المعنوي
مقترنة بالواو قوله في هذه المواضع ونحوها منزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعني في تنزيله
في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم قوله وما رميت اذ رميت في حاشية المطول
للسيد اي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تاثيرا اذ
رميت كسبا وليس بشي لجريانه في جميع الافعال عند القايل بالكسب وعدم صحته عند من ينكره قوله وهو باطل بمواضع
كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملايكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شي قبلا ما كانوا ليومنوا الجواب عن
تلك المواضع ان لو قد تستعمل لا للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة على تقرير الجواب وجد الشرط
او فقد وتلك المواضع منه وستسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شا الله تعالى وقبلا جمع قبيل بمعنى كفيل اي كفلا بما
بشروا به وانذروا او بمعنى قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات او مصدر بمعنى مقابلة اي ولو اننا نزلنا اليهم الملايكة
كما اقترحوا فقالوا لو لا انزل علينا الملايكة وكلمهم الموتى كما قالوا فاتوا باباينا وحشرنا عليهم كل شي فلا جاات الواو اد
ماتي بالله والملايكة قبلا ما كانوا ليومنوا لسبق القضا عليهم بالكفر الا ان يشا الله الا في حال مشية الله تعالى ايمانهم
وهو استثنا متصل من اعم الاحوال وقيل منقطع قوله وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
قال القاضي بها الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام من شي من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التفحص انتهى وقال السيوطي رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت رايت الحافظ
ابا بكر بن العربي نسبه الى عمر بن الخطاب الا انه لم يبد له اسنادا انتهى وقال الحافظ زين الدين بن العراقي ومن خطه
نقلت لا اصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم اقف له على اسناد قط في شي من كتب الحديث وبعض الفقهاء ينسبونه
الى عمر بن الخطاب من قوله ولم ار له اسنادا الى عمر انتهى وفي الشرح وقد سال عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني
انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه
من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان

في حال من الاحوال

ه انتهى دني المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفا الجزا لانتفا الشرط في نحو نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض
العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزا لازم الوجود في جميع الازمنة
وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزا ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام
استمرار وجود الجزا على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دايما سوا كان الشرط والجزا مثبتين
نحو لو اهنتني لا ثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك انتهى وهذا ما وعدناك به
فيما سلف قوله ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل في الشرح اعترافه بان الشرط سبب
يابى هذا التقسيم فان السبب يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه الا تراه قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت
المناسبة فقدت العلية فحيث نفي المناسبة نفي السببية فلا يتاتى التقسيم المذكور واقول انما اعترف بالدلالة
لو على عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك تحقق السببية ولو سلم فلا يقتضي السبب ارتباطا مناسبا
لا يستلزم تعقل ذلك الارتباط وهذا التقسيم انما هو باعتبار تعقله قوله والثاني ان يكون الجواب مقدرا على
كل حال من غير تعرض لاولوية نحو ولو رد والعادوا لما نهوا عنه وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين
في الشرح لا مانع من ادعا امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الاية ولا نجد فيه ما يترتب عليه ولا داعي الى ما ارتكبه
من كون الجواب مقدرا على كل حال بل الظاهر خلافه واقول الداعي له الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم
الى الحياة الدنيا وعودهم لما نهوا عنه علم ان عودهم معلل بامر اخر وهو طبعهم على التكذيب والميل الى الفسوق وذلك امر
مستمر فيهم على التقديرين وقد اشار المصنف الى هذا بقوله فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على
التقديرين قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره قال ابن مالك في شرح الكافية يعني انك اذا قلت لو قام زيد لقام
عمرو يقتضي ان القيام من عمرو كان متوقعا لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذه العبارة تعرض
لكون الثاني صالحا للحصول بدون حصول الاول ولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سيبويه احترز
بقوله كان سيقع عن ان واذا فانهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك في ان وعلى سبيل الظن في اذا
واتي بالفعل المستقبل احترازا عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره واتي بالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن
ح لضرورة استقباله فهي مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت واقول فيه نظر لان قوله حرف
ليس متناولا لاذا ولا لما فكيف يحترز عنهما وقال بدر الدين بن مالك ان ما قالوه في تفسير لو بامتناع الثاني لامتناع
الاول عندي تفسير صحيح وهو الذي قصد سيبويه من قوله لو لما كان سيقع لوقوع غيره يعني انها تقتضي فعلا
ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته
وهو نحو ما قاله غيره قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفا تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه قال ابن مالك في شرح
الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام
زيد لقام عمرو محكوم بانتفايه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام
زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع

فالتي ساكنان فحذف لذلك ولا هما وهو الالف ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفا
تضبط بالموهم من قول المصنف فلم يأتك الموهم بهمزة ساكنة بعد الراء ولك ان تضبطه بياء مبدلة
وهذا غاية ما يقال في هذا انتهى واقول ليس هذا بغاية ما يقال في هذا ففي شرح التسهيل
وهو وقال بعضهم ان اثبات هذه الحروف مع الجازم لغة لبعض العرب في السعة وقيل ان
بعد حذف الحروف ثم اشبعت الحركات فنشا عنها الحروف الموجودة وفي اعراب الم يأتيك لابي البقاء
ووجهت بانه اشبع حركة القاف فنشأت الياء وبانه قدر الحركة على الياء وحذفت بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح
وذكر المصنف هذه القراءة في الباب الرابع في اثنا الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين وغيرهما قوله
لو كنت من مازن الخ تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن قوله اذ المعنى لكني لست من مازن بل من قوم ليسوا في شي
من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد في الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي عدد حالا مع اقترانها بالواو
وفي جواز تقدمها مثلها خلاف ثم الحال انما تاتي على ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف
للزوم تقدم الحال على عاملها المعنوي وهو ممتنع في مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة
لاستقام بلا تكلف واقول ما المانع من ان يكون صاحب الحال الاسم لكن وح يكون حالا متاخرة عن عاملها المعنوي
مقترنة بالواو قوله في هذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى ما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعني من ان لا الله
في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم قوله وما رميت اذ رميت في حاشية المطول
للسيد اي وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تاثيرا اذ
رميت كسبا وليس بشي لجريانه في جميع الافعال عند القايل بالكسب وعدم صحته عند من يثبته قوله وهو باطل بمواضع
كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شي قبلا ما كانوا ليؤمنوا الجواب عن
تلك المواضع ان لو قد تستعمل لا للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة على ترتب الجواب وجد الشرط
او فقد وتلك المواضع منه وستسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شا الله تعالى وقبلا جمع قبيل بمعنى كفيل اي كفلا بما
بشروا به وانذروا او بمعنى قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات او مصدر بمعنى مقابلة اي ولو اننا نزلنا اليهم الملايكة
كما اقترحوا وقالوا لولا انزل علينا الملايكة وكلمهم الموتى كما قالوا فاتوا باباينا وحشرنا عليهم كل شي قبلا جاتا الواو
ما في باسه والملايكة قبلا ما كانوا ليؤمنوا لسبق القضا عليهم بالكفر الا ان يشا الله الا في حال مشيه الله تعالى ايمانهم
فهو استثنا متصل من اعم الاحوال وقيل منقطع قوله وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
قال القاضي بها الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام من شي من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التفحص انتهى وقال السيد والذي نا رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت رايت الحافظ
ابا بكر بن العربي نسبه الى عمر بن الخطاب الا انه لم يبد له اسنادا انتهى وقال الحافظ زين الدين بن العراقي ومن خطه
نقلت لا اصل لهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم اقف له على اسناد قط في شي من كتب الحديث وبعض النحاة ينسبونه
الى عمر بن الخطاب من قوله ولم ار له اسنادا الى عمر انتهى وفي الشرح وقد سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني
انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة رضي الله عنه على حديث رفعه
من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان

في حال من الاحوال

لا يخاف الله ما عصاه انتهى وفي المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفا الجزا لانتفا الشرط في نحو نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض
مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزا لازم الوجود في جميع الازمنة
في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزا ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام
ذلك الجزا فيلزم استمرار وجود الجزا على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دايما سواء كان الشرط والجزا مثبتين
نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك انتهى وهذا ما وعدناك به
فيما سلف قوله ثم تارة يعقل بين الجزين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل في الشرح اعترض بان الشرط سبب
ياتي هذا التقسيم فان السبب يقتضي ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه الا تراه قال بعد ذلك الثاني انه لما فات
المناسبة فقدت العلية فحيث ما نفي المناسبة نفي السببية فلا ياتي التقسيم المذكور واقول انما اعترض بالدلالة
لو على عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك تحقق السببية ولو سلم فانتفا السبب ارتباطا مناسبا
لا يستلزم تعقل ذلك الارتباط وهذا التقسيم انما هو باعتبار تعقله قوله والثاني ان يكون الجواب مقدرا على
كل حال من غير تعرض لاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا وامثاله نعم ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين
في الشرح لا مانع من ادعا امتناع الشرط والجواب جميعا في هذه الاية ولا يحمد ترتب عليه ولا داعي الى ارتكاب
كون الجواب مقدرا على كل حال بل الظاهر خلافه واقول الداعي له الى ذلك ان المناسبة لما اقتضت ردهم
الى الحياة الدنيا وعودهم لما نهوا عنه علم ان عودهم معلل بامر اخر هو طبعهم على الكذب والميل للعود لكامن
مستمر فيهم على التقديرين وقد اشار المصنف الى هذا بقوله نعم امثاله نعم ثبوته بعلة اخرى مستمرة على
التقديرين قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره قال ابن مالك في شرح الكافية يعني انك اذا قلت لو قام زيد لقام
عمرو فمقتضاه ان القيام من عمرو كان متوقع الحصول لقيام من زيد على تقدير حصوله وليس في هذه العبارة تعرض
للكون الثاني صالح الحصول بدون حصول الاول ولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سيبويه حيث
بقوله كان سيقع عن ان واذا فانهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك في ان وعلى سبيل الظن في اذا
واتى بالفعل المستقبل احترازا عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره واتى بالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن
ح لضرورة استقباله بل مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت واقول فيه نظر لان قوله حرف
ليس يتناول لا اذا ولا لما فكيف يحترز عنهما وقال بدر الدين بن مالك ان ما قالوه في تفسير لو بامتناع الثاني لامتناع
الاول عندي تفسير صحيح وهو الذي قصد سيبويه من قوله لو لما كان سيقع لوقوع غيره بمعنى انها تقتضي فعلا
ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال لو تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته
وهو نحو ما قاله غيره قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفا تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه قال ابن مالك في شرح
الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام
زيد لقام عمرو محكوم بانتفايه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام
زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع

مايليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضي امتناع ما يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك
اعلاما بايجاب ولم يبين لقوله لو قام زيد قام عمرو فايده وقوله واستلزامه لتاليه اي يقتضي استلزام شرطها
لجوابها فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي
بعض النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلاث بمعنى الاولى في شرح التسهيل لابن ام قاسم
قوله بل ان صفاته تعالى لا نهاية لها يعني عدم تناهي صفاته هو عدم تناهي متعلقاتها يعني ان متعلقاتها
لا تنتهي الى حد ولا يتصور فوقه اخر لا يعني ان ما لا نهاية له يدخل في الوجود فانه محال قوله والجواب انه مفهوم
من قوله فان سيقع فانه دليل على انه لم يقع في الشرح ما قدره اولا يقتضي ان المراد بما سيقع الجواب وان المراد
بغيره هو الشرط الا تراه لما قدر اللام توقيته بمعنى عند قال اي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول وما قاله
ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف واقول ليس ما قاله ثانيا يقتضي ان ما سيقع هو الشرط
بل يصح ان يراد به الجواب كما قدره اولا وبيان ذلك ان الضمير في قوله على انه لم يقع عايد الى الشرط والمعنى
ان امتناع الشرط مفهوم من قوله كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترقب والمترقب لم يقع
وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط قوله في بيت ابي سلمة هي زينب بنت عبد الله بن عبد الاسد
المخزومي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لها اصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة اربع وسبعين وامها
ام سلمة احدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ماتت في امرة يزيد وهي اخر امهات المومنين موتا قوله الثاني
لهجت الطلبة بالسوال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا اللهج بالشي الولوع به
وفي المطول واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني
فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لاتحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل
الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج ان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة
لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح
الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشي
لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثنا نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت
فيه شرايط الانتاج واي فايدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الجواب ان قوله ولو علم الله فيهم
خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا قوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع
فهو دايم الوجود لما ذكر وانا اقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفا الاسماع كما هو مقتضى اصل
لو لان التولي هو الاعراض عن الشي وعدم الانقياد له تعالى بتقدير عدم اسماعهم ذلك الشي لم يتحقق منهم التولي
والاعراض عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفا التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا
لا نسلم ان انتفا التولي بسبب انتفا الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا اهلا بان سمعوا شيا ثم انقادوا له ولم
يعرضوا انتهى ما في المطول قوله والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك هذا تقدير النتيجة واما القياس
فتقديره ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا بعد ذلك قوله ولو تلتقي اصداؤنا الا اهدا

بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم وفي القاموس الرمس
القبر وفي الصحاح تراب القبر والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الرا العظام البالية ويهش
يرتاح والطرب خفة تلحق الانسان لسرور او حزن والمراد هنا الاول والصوت متعلق بيهش قوله وقول توبة ولو ان ليلى الا
توبة بالمثناة المفتوحة والواو الساكنة بعدها موحدة هو الخفاجي احد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين وليلى
الاخيلية صاحبته وقد ذكرناها في ادب والجندل الحجارة والصفايح الحجارة العراض والبشاشة طلاقة الوجه والانبساط وزقا
بمعنى صاح قال في الصحاح زقا الصدى يزقو ويزقي زقا اي صاح وكل صايح زاق والزقية الصيحة قوله لا يلفك
الراجيك الخ العديم الفقير بمعنى المعدم والايم بمعنى اللوم او بمعنى المعدم تنزيلا للوجود من لا مال له منزلة المعدوم
قوله وانما اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصيا في الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين والمراد بهم
الاوصيا امروا ان يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا
وشفقتهم عليهم وان يقدروا ذلك في انفسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى
وليخشوا على اليتامى من الضياع وقيل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيا
فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان يخشوا ربهم او يخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على اولاد
انفسهم لو كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون امرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفا اقاربهم
واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم ضايعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان
والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم
لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم
انتهى وفي حاشية التفتازاني يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف
وكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة واجاب بان كون حال الاوصيا والجالسين او الورثة وصفهم بمضمون هذه
الشرطية قضية معلومة واشار الى انه لا بد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاله ضرورة انه لا خوف
بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وهو الظاهر انتهى قوله ولهذا لا تقول
لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان في الشرح ليس امتناع هذا التركيب خاصا بانتفا كونها للتعليق في
المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساويه في جميع احكامه واقول لو كانت بمعناها لوقعت موقعها
قال ابن الحاجب في اصوله يقع كل من المترادفين مكان الاخر لانه بمعناه ولا حجر في التركيب قوله ولذلك انكر بدر الدين
ابن مالك وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين فانه قال ذلك فيما كتبه على التسهيل واما الذي في شرحه للالفية وزعم
بعض النحويين انه لو جا بلو للشرط في الماضي يكون للشرط في المستقبل وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي
وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر ه
ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي قوله فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه قال الرضي
وقال المصنف يعني ابن الحاجب بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب
والسبب قد يكون اعم من المسبب كالاحراق الحاصل من النار والشمس قال فلا يلزم من انتفا الاول انتفا
الثاني لان انتفا المسبب يدل على انتفا كل سبب وفيما قاله نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزا لازمه سوا كان
الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا

شرطا ولا سببا لقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال
هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لان لا للعلة التي ذكرها
بل لان لو موضوعة لتكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع
الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه انتهى وقال التفتازاني في
مطوله ليس معنى قولهم لولا امتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد
عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل
للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء
الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب
لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويستدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام ، الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر
في المنطق وكذا قول الحماسي ، ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر ، اي عدم طيران تلك الفرس بسبب
انه لم يطر ذو حافر قبلها واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ولو ونحوها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء
للشرط من غير قصد الى القصد بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب
العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق
يعني ابن الحاجب واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا
انتهى وقال السيد في حاشيته يفهم من ظاهر قوله واما ارباب المعقول فقد جعلوا وقوله واذا تصفحنا وجدنا
استعمالها على قاعدة اللغة اكثر ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الاية
الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في
استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد فتقول لا
اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فتستدل بعدم حضوره على عدم كونه في البلد ويسمي علماء البيان مثله بالطريقة
البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول قوله يوم ازاحوا الخ المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهو الازار
كقولهم ملحف وملحفة ومقرم وقرام وشد المآزر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو زمن
انقطاع الحيض قوله اري واسمع ما لو يسمع الفيل ، هذا عجز بيت من قصيدة لكعب بن زهير التي امتدح بها
النبي صلى الله عليه وسلم وصدره ، لقد اقوم مقاما لو اقوم به ، وبعده لظل يرعد الا ان يكون له من الرسول باذن الله تنويل
قوله قتيلة ما كان ضرك الخ قتيلة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وبالتصغير قال السهيلي الصحيح

انها بنت النضر لا اخته لذلك قال الزبير وغيره وكذلك وقع في كتاب الدلائل انتهى وقال الواقدي اسلمت قتيلة
يوم الفتح وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النضر صبرا بالصفراء بعد انصرافه من وقعة بدر فانشدته قتيلة بعد قتله
ابياتا منها هذا البيت فقال عليه السلام لو سمعته ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا
قال الزبير بن بكار وسمعت بعض اهل العلم يغمز ابياتها ويذكر انها مصنوعة وكان من جملة اذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم
انه كان يقرا اخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة
والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه وفي القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته او اوله والمحنق
اسم مفعول من حنقه اي غاظه فهو تاكيد للمغيظ قوله وربما فات قوما الخ جل الشيء معظمه والتاني التوقف والحزم
ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة ومن تعليليه لغات قوله تجاوزت احراسا الخ تجاوزت الشيء جزته والاحراس جمع
حارس كاصحاب مع صاحب وقيل جمع حرس كاحجار جمع حجر والحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر جماعة الناس
وحراص جمع حريص كظراف جمع ظريف وجاء ماضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروى بالمهملة من الاسرار
وهو الاظهار والاخفاء فلفظه مشترك بين هذين الضدين ويروى بالمعجمة وهو بمعنى الاظهار فقط قوله
فيعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن في الشرح الذي يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضمرة
جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها واقول ~~بل ان يكون هذا مراد المصنف وانما~~
~~وقع في العبارة ادنى تسامح~~ قوله ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فافوز مثله في الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل رسولا هكذا رايناه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض النسخ ما يوافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فتكون ولا
يخفى ان الاشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فافوز وعلى نسخة الشارح الى انتصاب فتكون
وتوجيه نسخة فتكون مذكور في الشرح وهو ان تكون منصوب بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف
على الاسم المقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فكوننا من المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجيهها غير ظاهر اذ لم
يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه فان قيل قال السفاقسي فافوز الجمهور بنصب الزاي وهو جواب التمني ومذهب
جمهور البصريين ان النصب باضمار ان بعد الفاء في جواب عطف المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب
بها على مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجرمي انه انتصب بالفاء نفسها اجيب
بان ما ذكره السفاقسي توجيه لنصب المضارع الواقع جوابا للتمني ومراد المصنف وجه غير هذا وهو النصب لا على انه
جواب للتمني بل على انه للعطف على اسم سابق قوله وقول ميسون ولبس عباءة الخ ميسون بميم مفتوحة ومثناة تحتية
ساكنة فسين مهملة بنت بحدل بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام تزوجها معاوية رضي الله عنه
ونقلها من البدو الى الشام وكانت تكثر الحنين الى اناسها والتذكر لمسقط راسها فسمعها ذات يوم تنشد
لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف ، ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف ،
واكل كسيرة في كسر بيتي احب الي من اكل الرغيف ، واصوات الرياح بكل فج احب الي من نقر الدفوف ،
وكلب ينبح الطراق دوني احب الي من قط الوف ، وبكر يتبع الاظعان صعب احب الي من بغل زفوف ،
وخرق من بني عمي نحيف احب الي من علج عليف ، فلما سمع معاوية هذه الابيات قال لها ما رضيت ابنة بحدل
حتى جعلتني علجا عليفا هكذا ذكر الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص والارواح جمع ريح والمنيف العالي

الشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا بفتحهما اي رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف وشف اي رقيق
ولس البيت بكسر الكاف اسفل شقة الخبا التي تلي الارض من ورائه يلبس جانباه والنقع الطريق الواسع بين جبلين وقيل الطريق
الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النسا وحكى ابو عبيد عن بعضهم ان الفتح فيه لغة والبكر بفتح
الموحدة الفتي من الابل والخرف بكسر الخا المعجمة الكريم السخي والنحيف المهزول والعجل ابن ولد البقرة والعليف الذي يعلف
ولا يرسل للرعي قوله فلو نبش المقابر الخ هذا الشعر لمهلهل بن ربيعة بن الحارث بن زهير بن تغلب بن وايل واسمه امرؤ القيس
وقيل عدي قال ذلك حين اخذ بثار اخيه كليب واسمه وايل وكنيته ابو الماجد ذكر ذلك ابو عبيد البكري في شرح امالي
القالي وبحير بصيغة المفعول والذنايب بمعجمة مفتوحة في اخره موحدة موضع والزبر بكسر الزاي اوله الذي عيب بحادثه
النسا ويجالسهن سمي بذلك لكثرة زيارته لهن والجمع ازدار وزيرة وازيار والمراد باي زير طيب والظاهران الشعثمين
موضع وفي شرح الامالي للبكري والشعثمان شعثم وشعيب ابنا معويه بن عامر بن ذهل بن ثعلبه واسم شعثم حارثه
والباقي باله نايب ظرفيه قوله اوانها حرف وضع للتمني قليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني في الشرح
والظاهر ان هذا الوجه هو مراد الزمخشري ويكون مذهبه ان لو قد ترد مفيده للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه
منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عنده بمجامعتها الفعل التمني تكون لمجرد المصدريه مسلوبة الدلالة على التمني ولا
منع الجواز ذلك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشري يوافق على مجي لو مصدريه قوله وفيه نظر وجهه
ان ذلك عند المحقق ليس بخارج عما تقدم بصريح مذهب ان ام قاسم في الجنى الداني وقال السفاقسي ولو على انقسم لو شرطيه
بمعنى ان وعلى انقسم متعلق بمحذوف اي ولو لم تشهد على انقسم وحذفت كان بعد لو كثير وقدره ابو البقا ولو شهدتم
على انقسم ودل عليه شهدا وقدره الزمخشري ولو كانت الشهادة وبالا على انقسم قوله لقولهم لو ذات سوار لطمتني
قاله كقوله لكان ولي لان الذي قاله حاتم الطاي حين لطمته جاريه وهو ماسور في بعض احيا العرب وذات السوار
الحره لان الاما عند العرب لا يلبسن السوار وجواب لو محذوف اي لهان علي قوله وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيده
اخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه امرا
الاجناد ابو عبيده بن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوبا قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لي عمر ادع لي المهاجرين
الاولين فدعوتهم فاستشارهم واخبرهم ان الوبا قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لامر ولا نرى ان
ترجع عنه وقال بعضهم معك بقيه الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوبا فقال عمر ارتفعوا
عني ثم قال ادع لي الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عني ثم قال
ادع لي من كان هاهنا من مشيخه قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم
على هذا الوبا فنادى عمر في الناس اني مصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيده بن الجراح وهو اذ ذاك امير الشام افرارا
من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيده وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر الله ارايت لو كان لك ابل فهبطت
واديا له عدوتان احدهما خصبه والاخرى جدبه اليس ان رعيت الخصبه رعيتها بقدر الله وان رعيت الجدبه رعيتها
بقدر الله قال فجا عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه قال فحمد الله عمر ثم انصرف قوله لو عدم الخ
المراد بالحبل هنا الذمه والعهد قوله لا يامن الله هو الخ يحتمل ان يكون لا نافيه فيكون ما بعدها مرفوعا وان يكون ناهيه فيكون مجزوما

مكسورا لالتقا الساكنين والبغي الظلم والتعدي قوله ومن الثالث اي لو لم تتم تاملون في الشرح هذا سهو والثالث
هو ان يلي لو خبر كان وفي الاية انما وليها اسم ان لا خبرها على هذا او تاييدا لاسم لا الخبر على راي المجيب عن الرد قوله
وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد في الشرح لا نسلم ان الجمع بينهما ممتنع فقد اجازه اماما العربيه الخليل وسيبويه وقد
مر الكلام فيه في فصل ان المكسوره المشدده وزاد في الباب الخامس في الخاتمه التي تكلم فيها على الحذف وشروطه قوله
لو بغير الما حلقي شرق الخ هذا البيت لعدي بن زيد وقبله ابلغ النعمان عني مالكا انه قد طال حبسي وانتظاري
وكان النعمان قد بلغه عنه شي فاحتال حتى وقع في يده فحبسه الى ان مات والشرق بكسر الرا صفه مشبهه من شرق بريقه
اذا غص والغصان بفتح العين المعجمة والصاد المهمله اسم فاعل من غصصت يا رجل تغص فانت غاص بالطعام وغصان
والغصه بضم العين المعجمه وتشديد الصاد المهمله ما يعترض في الحلق من ماكول والاعتصار بالعين والصاد المهملتين
ازاله الغصه بشرب الما قليلا قليلا قوله لو في طهيه الخ الطهيه بضم الطا المهمله وفتح الها وتشديد المثناه التحتيه
حي من تميم نسبوا الى امهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر المهمله وسكون اللام واعلم ان في كون هذا البيت والذي
قبله من الرابع نظرا لان الرابع هو ان يلي لو اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره ولم يل لو فيهما الا الجار والمجرور
فان قيل المبتدا في كل من البيتين والى لو في التقدير وان لم يكن واليا له في اللفظ لان الجار والمجرور في الاول
معمول الخبر وفي الثاني نفس الخبر ومراده يلي لو لفظا او رتبة اجيب بان هذا وان امكن حمل كلامه عليه لان
مبتدا ما بعده خبره ياتي ذلك في البيت الثاني لان فيه المبتدا ما قبله خبره ويمكن ان يقال ان قوله او اسم هو في
الظاهر مبتدا وما بعده خبره معناه او جمله اسميه بحسب الظاهر يشير الى ذلك قوله فيما بعد ان الجمله الاسميه
وليتها شذوذا قوله فهلا نفس ليلى شفيعها هذا اخر بيت للصمه وقيل لقيس بن الملوح وهو
ونبيت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها قوله وقال الفارسي هو من النوع الاول والاصل لو شرق
حلقي هو شرق في الجنى الداني وذكر ابن مالك ان لو قد وليها مبتدا وخبر كقول الشاعر لو بغير الما حلقي شرق
قال وهو مذهب الكوفيين وتاول ابن خروف هذا البيت على اضمار كان الشانيه وتاوله الفارسي على ان حلقي
فاعل بفعل محذوف يفسره شرق وشرق خبر مبتدا محذوف وفيه تكلف انتهى قوله ولو ولم الخ السوي بفتح السين
الفرجه ويكسرها الجانب قوله اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته هذا صدر بيت عجزه فقام بفاس بين وصليك جازر
وبلال هو ابن ابي برده عامر بن ابي موسى الاشعري والخطاب للناقه وابن ابي موسى نايب عن فاعل فعل محذوف
يفسره بلغته وبلالا منصوب بمحذوف اخر يفسره بلغته والتقدير اذا بلغ ابن ابي موسى بلغت بلالا بلغته والفعل
السيف وهو هنا الناقه والفصلان الاثنان عند مخرجها وفي الصحاح الاوصال المفاصل واحدها وصل والجازر
اسم فاعل من جزر الناقه نحرها قوله عدي اصطبار الخ الاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن
القلق والجزع نقيض الصبر والنوى البعد والبري نحت السهم ونحوه قوله ما اطيب العيش الخ الفتى الشاب
ونبو يبعد والحوادث مصايب الزمان والملموم المجتمع الاجزا قوله ولو انها عصفورة الخ مسومه اي معلمة
وفي الصحاح بدل مسومه من نمه والنمة شي يقطع من طرف اذن البعير ويترك معلقا يابسا وانما يفعل ذلك
بالكرام من الابل وعبيدا بضم العين وازنما بفتح الهمزة وسكون الزاي اسما حصنين وقيل اسما قبيلتين من بني يربوع وقيل
عبيد بطن من الاوس وازنم من بني يربوع قوله وان حيا الخ في الصحاح كان يقال لابي براء عامر بن مالك بن جعفر

كلاب ملاعب الاسنه فجعله لبيد ملاعب الرياح لحاجته الى القافيه فقال يرثيه وهو عمه ه

قوما تنوحان على الانواح وابّنا ملاعب الرياح ابا برا مدرة الشياح اسهر وفي الشرح ان صاحب الصحاح انشد ذلك

ذلك المصنف واقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كما ذكر واما النسخة التي راجعتها فليس فيها الا ما نقلته ثم رايت

في نسخة اخرى مثل ما في نسخة الشارح **قوله** وقد وجدت ايه في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري

كما لم يتنبه لانه لقائل فيه نظر لان لو في هذه الايه ليست بلو الشرطيه التي الكلام فيها قال ابن الحاجب في نظمه

لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب ه وقال الرضي في ما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فان لو بمعنى

ان المصدريه وليست بشرطيه لمجيها بعد فعل دال على معنى التمني **قوله** وقد وجدت ايه الخبر فيها ظرف وهي لو ان

عندنا ذكرا من الاولين في الشرح ولا دليل في الايه المذكوره على الزمخشري لاحتمال انه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل

ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل واقول لما كان ما تعلق به الظرف محذوفا على سبيل الوجوب واقيم الظرف مقامه

كان الاخبار بالظرف غيرا لاخبار بالفعل وبالاسم المشتق فصح الاستدلال به على من يقول يجب ان يكون الخبر

فعلا **قوله** لو يشا طار بها الخ هذا البيت لامراه من بني الحارث بن كعب ترثي شخصا وقبله ه

فارسا ما غادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكل ه والملحم بفتح الميم وسكون اللحميه وفتح العين المهمله بعدها الفا التا

النشاط واول جري الفرس ولا حق الاطال اي ضامر الجنبين قد لحقت اطله باحدهما من الضمر وقد جمع الشاعر

في موضع التثنيه والاطل ما جاء على فعل كابل وهو الخاصره وفرس قد بفتح النون وسكون الهاء اي جسيم

شرف وفضل بضم الخا المعجمه ~~وفتح الصاد المهمله جمع فصل بضم الخا المعجمه~~ وسكون الصاد المهمله وهي لغيف من الشعر

قوله تامت فوادك الخ في الصحاح تيمه الحب اي عبده وذلله فهو متيم ويقال ايضا تامته فلانه قال لقيط بن زراره

تامت فوادك واشد البيت وفي الشرح ولم ينشده الجوهري بلو وانما انشده بلم واقول لعل نسخة الشارح

من الصحاح كذلك واما النسخة التي راجعتها فاما هو فيها بلو **قوله** والغالب على المنفي تجرده منها في الشرح ظاهر العبارة

ان المنفي مطلقا سوا كان منفيا بلم او بما تجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا تدخل على لم اصلا ويمكن ان

تجعل الالف واللام في المنفي للعهد الذكري والمعهود اقرب شي الى هذا الكلام وهو المنفي بما وقد يقال كان الاولى

ان يقول والغالب على النافي تجرده منها فان اللام انما تتصل بحرف النفي ويتجرد هو عنها لا بالفعل المنفي وجوابه ان المنفي

صفه للجواب لا للفعل وحده **قوله** كقول جرير لو شيت قد نقع الفواد الخ نسب ابن بري هذا البيت لجرير

ونسبه صاحب الصحاح للبيد فانه قال وجده بالضم لغه عامريه لا نظير لها في باب المثال قال لبيد وهو عامري

وانشد البيت الا انه ذكر مكان حوايم صوادي ويمكن ان يكون هذا من توارد الخاطر بان يكون كل منهما قاله كما حكي

عن ابن ميّاده انه انشد لنفسه ه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند ه فقيل له اين يذهب بك

هذا للحطيه فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه ونقع الما العطش نقعا ونقوعا سكنه والحايم

الذي يدور حول الما ولا يصل اليه قالوا واللا يا بالتاء كالا فاعي في الصيف فتجي تطلب الما فاذا رأته اشبعت من

شربه وحامت عليه تنفسه لانها لو شربت في تلك الحاله هلكت ولا تزال تحوم حتى يذهب ثوران السم فتشربه

فلا يضرها والغليل بالمعجمه حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضي وشرطها بقد في صحيح البخاري

في باب رجم الحبلى بالزنا وفي باب الخمس ولفظ الاول قال لي عبد الرحمن بن عوف لو رايت رجلا اتى عمر فقال يا امير المومنين

هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا وفي وكان الاخير هو طلحه بن عبيد الله ووقع ذلك في فوايد

البغوي ولفظ الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جا مال البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا وهكذا **قوله**

لولا نجاوك قد نبات اولادي هذا عجز بيت صدره كانوا ثمانين او زادوا ثمانيه وقد تقدم الكلام عليه في لو

قال وقد يكون في جواب لو جمله اسميه مقرونه باللام او بالفا كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبه من عند الله خير

وقيل هي جواب لقسم مقدر قال الرضي في ما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبه من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو

وكون الاسميه جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى ولين اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون

علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسميه في الايه جواب لو

قال وانما جعل جوابها اسميه دلالة على استقرار مضمون الجزا الخ وقد ذكر المصنف هذه الايه في الكلام على لا **قوله**

قالت سلامه الخ عاده يكلن وذلك في محل نصب على الحال وانه ترك الاعدا اسم يكن وبعد مبني للمفعول من عذرته

صيرته معذورا او مبني للفاعل من اعذر الرجل صار ذا عذر **لولا قوله** وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف

ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك القول بان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف قول الكسائي

قاسه على المرفوع بعد لو في نحو لو ذات سوار لطمتني والقول بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفرا واما القول بانه مرفوع

بلولا لنيابتها عن الفعل فقال ابن ام قاسم في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد

حكاه الفراعن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو ولا بعده ولا يعطف بلا بعد النفي انتهى **قوله** او مبتدا لا خبر له

او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في نحو لو في الشرح هذا اللفظ وهو قوله او مبتدا لا خبر له الى قوله في نحو لو

ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان التصريح على انه فاعل بثبت محذوفا لا ينافي تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد

لولا بالابتدا وذلك انه قال بعد سوق الكلام بل رفعه بالابتدا ثم قال الذي هو الخ فتامل تجده واقول هذا اللفظ

موجود في نسخ كثيره وقد ~~وقع~~ لا اشكال فان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح كون

~~مبتدا لا خبر له او فاعلا بثبت انه يقع بعدها~~ **قوله** ولحن جماعه ممن اطلق وجوب حذف

بنفسه سيف يذيب الرعب الخ المعري هو ابو العلا احمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه

في صغره من الجدري وله بمعرة النعمان في شهر ربيع الاول سنه ثلاث وستين وثلثمايه

في سنه وتوفي في ربيع الاول سنه تسع واربعين واربعمايه وقبل هذا البيت ه

لن يعدو ما يسمى ثماله وللاذابه اسالة الجوانه والرعب بضم الرا وسكون المهمله الخوف والعضب

السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمه غلاف السيف **قوله** وليس بجيد لاحتمال تقدير مسك

ملك في تعلق بيد من حرف البا الموحده ان ابن مالك خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله

نحن السابقون يوم القيمه بيد كل امه اوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل امه

لا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري ايضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسكه وقال ابن مالك هذا

مستبعد في القياس على حذف ان فيها اخاف في المصدريه وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض

كلاب ملاعب الاسنه فجعله لبيد ملاعب الرياح لحاجته الى القافيه فقال يرثيه وهو عمه ه
قوما تنوحان على الانواح * وابّنا ملاعب الرياح * ابا براء مدرة الشياح * انتهى وفي الشرح ان صاحب الصحاح انشد كما
ذكر المصنف واقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك واما النسخة التي اراجعها فليس فيها الا ما نقلته ثم رايت
في نسخة اخرى مثل ما في نسخة الشارح قوله وقد وجدت اية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري
كما لم يتنبه لانه لقائل فيه نظر لان لو في هذه الاية ليست بلو الشرطية التي الكلام فيها قال ابن الحاجب في نظومه
لو انهم بادون في الاعراب * لو للتمني ليس من ذا الباب * وقال الرضي في ما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فان لو في معنى
ان المصدريه وليست بشرطيه لمجيها بعد فعل دال على معنى التمني قوله وقد وجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان
عندنا ذكرا من الاولين في الشرح ولا دليل في الايه المذكوره على الزمخشري لاحتمال انه يوجب بها تعلق الظرف بفعل
ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل واقول لما كان ما تعلق به الظرف محذوفا على سبيل الوجوب واقيم الظرف مقامه
كان الاخبار بالظرف غيرا لاخبار بالفعل وبالاسم المشتق فصح الاستدراك به على من يقول يجب ان يكون الخبر
فعلا قوله لو بشا طاربه الخ هذا البيت لامراة من بني الحارث بن كعب ترثي شخصا وقبله
فارسا ما غادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكل * والمعه بفتح الميم وسكون التحتيه وفتح العين المهمله بعدها هاء التانيث
النشاط واول جري الفرس ولاحق الاطال اي ضامر الجنبين قد لحقت اطله بما فيها من الضمر وقد جمع الشاعر
في موضع التثنيه والاطل احد ما جاء على فعل كابل وهو الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء اي جسيم
شريف وخصل بضم الخا المعجمه وفتح الصاد المهمله جمع خصله بضم الخا المعجمه وسكون الصاد المهمله وهي لفيفة من الشعر
قوله تامت فوادك الخ في الصحاح تيمه الحب اي عبده وذلله فهو متيم ويقال ايضا تامته فلانة قال لقيط بن زرارة
تامت فوادك وانشد البيت وفي الشرح ولم ينشده الجوهري بلو وانما انشده بلم واقول لعل نسخة الشارح
من الصحاح كذلك واما النسخة التي اراجعها فانما هو فيها بلو قوله والغالب على المنفي تجرده منها في الشرح ظاهر العباره
ان المنفي مطلقا سواء كان منفيا بلم او بما تجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا تدخل على …
تجعل الالف واللام في المنفي للعهد الذكري والمعهود اقرب شي اليه في هذا الكلام وهو المنفي بما وقد
ان يقول والغالب على النافي تجرده منها فان اللام انما تتصل بحرف النفي او يتجرد هو عنها لا بالفعل
صفة للجواب لا للفعل وحده قوله لقول جرير لو شئت قد نقع الفواد الخ نسب ابن بري
ونسبه صاحب الصحاح للبيد فانه قال وجده بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال
وانشد البيت الا انه ذكر مكان حوايم صوادي ويمكن ان يكون هذا من توارد الخاطر بان يكون
عن ابن ميادة انه انشد لنفسه * مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند *
هذا الحطيه فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه ونقع الماء العطش نقعه
الذي يد… وحول الماء لا يصل اليه قالوا ولا يا يا لنا قال الا قائمي في الصيف … يتطلب الماء
شربه وحامت عليه نفسه لانها لو شربته في تلك الحالة هلكت ولا تزال تحوم حتى يذهب
تلا ينصرها والغليل بالمعجمة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضي وشرطها بقد …

في باب رجم الحبلى بالزنا وفي باب الحسن ولفظ الاول قال لي عبد الرحمن بن عوف لو رايت رجلا اتى عمر فقال يا امير المؤمنين
هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا وفي رواية الشافعي وكان الاخر هو طلحة بن عبيد الله ووقع ذلك في فتاوى (?)
البغوي ولفظ الثاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا وهكذا قوله
لولا رجاوك قد قتلت اولادي * هذا عجز بيت صدره كانوا ثمانين او زادوا ثمانية وقد تقدم الكلام عليه في او
قيل وقد يكون في جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفا كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
وقيل هو جواب لقسم مقدر قال الرضي واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فالتقدير والقسم قبل لو
ولكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى ولئن اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون
علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو
قال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء انتهى وقد ذكر المصنف هذه الاية مثل الكلام على لام قوله
فالت سلامه الخ عاده يلن ولك في محل نصب على الحال وان تترك الا عدا اسم يلن ومعدم مبني للمفعول من عدمته
صيرته معدوما او مبني للفاعل من اعدم الرجل صار ذا عدم لولا قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف
ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك القول بان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف قول الكسائي
قاسه على المرفوع بعد لو في نحو لو ذات سوار لطمتني والقول بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفراء واما القول بانه مرفوع
بلولا لنيابتها عن الفعل فقال ابن ام قاسم في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد
حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو لاتيتك ولا يعطف بلا بعد النفي انتهى قوله او مبتدا لا خبر له
او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في نحو لو وفي الشرح هذا اللفظ وهو قوله او مبتدا لا خبر له الى قوله في نحو لو
ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان التصريح على انه فاعل بثبت محذوفا لا ياتي تفريعه على القولين بان رفع الاسم الواقع بعد
لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق الكلام بل رفعه بالابتداء ثم قال الخ فتامل انتهى واقول هذا اللفظ
موجود في نسخ كثيره وقد وقع لا اشكال فان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح كذلك
ان مع معموليها وفي قوله او مبتدا لا خبر له او فاعلا بثبت ان مع معموليها قوله ولحن جماعة ممن اطلق وجوب
الحذف المعري في قوله في صفة سيف يذيب الرعب الخ المعري هو ابو العلا احمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه
من جهة اعتقاده وكان عمي في صغره من الجدري وولد بمعرة النعمان في شهر ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلثمايه
وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنه وتوفي في ربيع الاول سنة تسع واربعين واربعمايه وقبل هذا البيت ه
ولدت فوقه حمر المنايا ولكن بعد ما مسخت نمالا * والاذابه اسالة الجوامد والرعب بضم الراء وسكون المهملة الخوف والعضب
بالعين المهملة والضاد المعجمة السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف قوله وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسك
بدل الاشتمال في الشرح وقد سلف في فصل بيد من حرف الباء الموحدة ان ابن مالك خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله
عليه الصلاة والسلام نحن الاخرون السابقون يوم القيمة بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل امة
فحذفت ان وبطل عملها وهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري ايضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسكه قال ابن مالك هذا
الحذف … انه نادر ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف ان فيهما اخوان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض

النحويين على حده فان قول الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها حولها لخبطتها انتهى واقول ان بيت المعري لا يتاتى
فيه هذا التوجيه لكونه من المولد من بخلاف الحديث وبيت الزبير دقول تلك المراه وهي امراة سمعها عمر رضي الله عنه
في خلافته وهي تقول تطاول هذا الليل واسود جانبه وارقني ان لا خليل الاعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه
لزعزع من هذا السرير جوانبه فسال عنها فقيل له ان زوجها غائب في الغزو فسال ابنته حفصه كم تصبر المراه عن
زوجها فقالت سته اشهر فجعل ذلك نهايه غيبة الرجل عن زوجته ومعنى ارقني اسهرني وزعزع حرك قوله ثم
قال سيبويه والجمهور هي جاره قال الرضي ولولا عنده حرف جر هنا خاصه قال يعني سيبويه ولا يبعد ان
يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ليس لها مع غيره فلولا الداخله على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عامله
نحو لولا انت ومثل ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافه الا غدوه فانها تنصبها قال الرضي وفي قوله
نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي
الجار والمجرور اي لولاك في موضع رفع بالابتدا كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زياده الجار
واذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير
واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم تغيير اثني عشر ضميرا رجح مذهب الاخفش
بان تغيير الضماير بقيام بعضها مقام بعض ثابت في هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف
الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب الاصل غير المستعمل وان قل انتهى قوله وقد اسلفنا ان النيابه انما
وقعت في الضماير المنفصله اسلف ذلك في حرف العين في الكلام على عسى قوله يعدون عقر النيب الخ هذا
البيت لجرير وهو ثابت في ديوانه والنيب جمع ناب وهي الناقه المسنه وضوطرى بالضاد المعجمه والطا المهمله المراه
الحمقى وقيل الضوطرى الضخم مثل الضيطر والمعنى تفخرون بعقر النيب المسنه ولم تفخروا بعقر الجاملين الا نسه والرجل الشجاع
المتلبس بسلاحه والمقنع الذي على راسه بيضه حديد قوله عاف تغير الا النوى والوتد هذا عجز بيت صدره
وبالصريمه منهم منزل خلق ووقع في بعض النسخ البيت بتمامه والصريمه رملة انصرمت من معظم الرمل والارض
المحصود زرعها والعافي الدارس والنوي بنون مضمومه فهمزه مساكنة فيا اخر الحروف حفيره تصنع حول الخبا لئلا يدخله
المطر قوله لوما قوله ويرده قول الشاعر لوما الاصاخه للوشاة لكان لي هذا موجود في كثير من النسخ ويقال
اصاخ اي استمع ووشى كلامه اي كذب فيه ولوما امتناعيه قوله لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا والمعنى
الثاني ظاهر مذهب سيبويه انها دخل على مضارع اللفظ فصرف معناه الى المضي وهو مذهب المبرد والاكثر الماضي
وذهب قوم منهم الجزولي الى انها دخلت على ماضي اللفظ فصرفت لفظه الى المبهم دون معناه ونسب الى سيبويه ووجهه
ان المحافظه على المعنى اولى من المحافظه على اللفظ والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول
الثاني لا نظير له انتهى قوله لولا فوارس الخ نعم بضم النون قبيله والاسره بضم الهمزه الرهط الادنون ويكون
جره عطفا على نعم ورفعه عطفا على فوارس والصليفا تصغير الصلفا وهي الارض الصلبه ويوم الصليفا يوم من
ايام العرب قوله ثأي يوي الخ بتقدم المثناه التحتيه وسكون الفا قوله وقد اجرت العرب الساكن المجاور
للمحرك مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن اعطا الجار حكم مجاوره فعل تخفيف الراء من الجاد وتقلها المجاور
خطا والمعتبران العرب اجروا الهمزة المتحركه من ام مجرى الراء الساكنه من يقدر والراء الساكنه مجرى الهمزة

الهمزة تحركها... قلبوا الهمزة القائم الالف همزة متحركة بفتحة اتباعا للفتحة الراء اليه ليلتقي القائم الالف همزة متحركة لالتقاء
الساكنان وهما الالف والميم فان قيل لا دلالة في كلام المصنف على قلب الالف بعد ذلك همزة اجيب وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء
بانه سيصرح به في اخر هذا البحث وفي التعليق في الكلام تناف لان قول المصنف يعني ولزم فتح ما قبلها يقتضي ان فتح في ولا الضالين بعد همزة ذلك القول
الراء متاخر عن كون الهمزة الفا او مقارن له وقوله ابي الفتح وقد اجرت العرب الى اخره يقتضي ان فتح الراء سابق عليه في المراة والكماة وقوله كانه لم يرد
لانه يقتضي انه مقارن لسكون الهمزه السابق على ابدالها الفا واقول ليس في كلام المصنف تناف مع كلام ابي الفتح لم يحرك الالف فهي لعدم
لان قول المصنف يعني ولزم فتح ما قبلها لا يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون الهمزه الفا او مقارن له وجاز ان يكون فتح التقا الساكنين وهذا ظاهر لبعض
الراء سابقا على كون الهمزه الفا ولزوم ذلك الفتح متاخرا عن كون الهمزة الفا او مقارنا له فليتامل قوله كان لم تر قبلي اسيرا همزة متحركة لالتقا الساكنين
يمانيا هذا عجز بيت صدره وتضحك مني شيخه عبشميه والعبشميه منسوبه الى عبد شمس قوله اي عيني ما لم تر اياه تميم لقول ابي الفتح وتسمية
اي بضم وله وله ثانيه مبني للفاعل قوله ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا في الشرح ينبغي كتابة يتع فيه كما لكنه لم يحرج
بري بالالف لا بالياء وقد اسلفنا في فعل لو ان ابن السيد البطليوسي خرجه على وجه اخر وهو ان يكون ترا مضارع
راء قوله واقيس من تخريجهما الخ في الشرح تعبيره باقيس يقتضي ان مذهب ابي الفتح وابي علي جاريان على القياس ولا شي
في تخريجهما بقياسي بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعى انه اقيس سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يقال
ان حركة الكاف لم تشرح اتباعا لحركة الراء التي قبلها ولحركة اللام التي بعدها وان حركة اللام من لم يقدر اتباع لحركة
الدال التي قبلها والهمزه التي بعدها انتهى واقول اذا كان معنى قول المصنف واقيس من تخريجهما اولى من تخريجهما
لم يرد عليه ما اعترض به قوله ثم الالف همزه متحركة لالتقا الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء
هذا سقط في اكثر النسخ ولا بد منه لانه من تمام قول ابي الفتح وتمام ما ذكره انه اولى من تخريجهما قوله فذاك ولم الخ
الامترا الشك والمرا الجدال قوله فاضحت مغانيها قفارا الخ المغاني بالمعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان
به اهله والقفار جمع قفر وهو المكان لا نبات فيه ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار الديار لاصقا بالارض
قوله ظننت فقيرا ذا غنى الخ فقيرا حال من النايب عن الفاعل وذا غنى مفعول ثان لظننت وضمير نلته للغنى
قوله احدها انها لا تقترن باداة شرط قال الرضي واختصت لما ايضا بعدم دخول اداة الشرط فلا تقول ان لما
تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصله قويه بين العامل الحرفي وشبهه
ومعموله قوله الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال اي حال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده
قال الرضي ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق
كما ذهب اليه النحاه واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم قوله ومثل ابن مالك
للنفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شي يا الهي قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم
فاحش جعل ابن مالك النفي في هذا البيت منقطعا وذلك لوجود اشيا لا تحصى قبل زمن التكلم بهذا
النفي ووجهه المصنف لان المنفي في البيت وجود شي مقيد بالقبليه عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجود شي
بعد ذلك فلا انت كتبت على هذا المحل لم رايت منقولا عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع هذا البيت
خطا واقول ان لو كان في الشعر لم يك شي يا الهي معكا وعنه ايضا وفيه نظر اذ يبعد ان يكون تقديره لم يك شي
قبلك ثم كان شي قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا نا خذ حدوث ذلك الشي مقيدا بالقبليه بل مطلقا اي لم

النحويين على حد فان قول الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها حولها لخبطتها انتهى واقول ان بيت المعري لا ينافي
فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين على ان الحديث وبيت الزبير وقول تلك المراة وهي امراة سمعها عمر رضي الله عنه
في خلافته وهي تقول • تطاول هذا الليل واسود جانبه • وارقني ان لا خليل الاعبه • فوالله لولا الله تخشى عواقبه •
لزعزع من هذا السرير جوانبه • فسال عنها فقيل له ان زوجها غائب في الغزو فسال ابنته حفصة كم تصبر المراة عن
زوجها فقالت ستة اشهر فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته ومعنى ارقني اسهرني وزعزع حرك **قوله** ثم

يا عظيم يا غفور يا رحيم انت الرب العظيم
الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وهذا شهر
عظمته وكرمته وشرفته وفضلته على الشهور وهو
الشهر الذي فرضت صيامه علي وهو شهر رمضان
الذي انزلت فيه القرآن هدى للناس وبينات
من الهدى والفرقان وجعلت فيه ليلة القدر
جعلتها خيرا من الف شهر فيا ذا المن ولا يمن عليك
من علي بفكاك رقبتي من النار فيمن تمن عليه
وادخلني الجنة برحمتك يا ارحم
الراحمين

... ان المحافظة على المعنى ... وهو الصحيح ... وهو المضارع الواقع بعد لو والقول
الثاني لا نظير له انتهى **قوله** لولا فوارس الخ نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة الرهط الادنون ويكون
جره عطفا على نعم ورفعه عطفا على فوارس والصليفا تصغير الصلفا وهي الارض الصلبة ويوم الصليفا يوم من
ايام العرب **قوله** في اي يومي الخ يقدر بضم الياء التحتية وسكون القاف **قوله** وقد اجرت العرب الساكن المجاور
للمحرك مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن اعطا للجار حكم مجاوره ... تخفيف الراء من الجار وثقلها المجاور
فطا والمعنى ان العرب اجروا الهمزة المتحركة من ام مجرى الراء الساكنة من يقدر والراء الساكنة مجرى الهمزة

الهمزة تحركها بالفتح ... الهمزة ثم قلبوا الهمزة الفا ثم الالف همزة محركة بفتحة اتباعا لفتحة الراء ليلا يلتقي الفا ثم الالف همزة متحركة لالتقا
ساكنان وهما الالف والميم فان قيل لا دلالة في كلام المصنف على قلب الالف بعد ذلك همزة اجيب ... وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء
بانه سيصرح به في اخر هذا البحث وفي التعليق في الكلام تناف لان قول المصنف يعني ولزم فتح ما قبلها يقتضي ان فتح ... الساكنين بين همزة ذلك القول
الراء متاخر عن كون الهمزة الفا ومقارن له وقول ابي الفتح وقد اجرت العرب الي اخره يقتضي ان فتح الراء سابق عليه في المراة والكماة وقوله ثم ... لانه يقتضي انه مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها الفا واقول ليس في كلام المصنف تناف مع كلام ابي الفتح لم تحرك الالف فيهن لعدم
لان قول المصنف يعني ولزم فتح ما قبلها لا يقتضي ان فتح الراء متاخر عن كون الهمزة الفا ومقارن له وجاز ان يكون فتح التقاء الساكنين وهذا كما في بعض
الراء سابقا على كون الهمزة الفا ولزوم ذلك الفتح متاخرا عن كون الهمزة الفا ومقارنا له فليتامل **قوله** كان لم ترقبلي اسيرا ... همزة متحركة لالتقاء الساكنين ...
يمانيا هذا عجز بيت صدره وتضحك مني شيخة عبشمية والعبشمية منسوبة الى عبد شمس **قوله** اي عيني ما لم تراياه تثنية لقول ابي الفتح ...
اري يفتح وله ولسر ثانيه مبني للفاعل **قوله** ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا في الشرح منقح كتابة يقع فيه ... بالتنبيه ...
ري بالالف لا بالياء وقد اسلفنا في نقل لو ان ابن السيد البطليوسي خرجه على وجه اخر وهو ان يكون ترى مضارع ... المصنف

٩٧

رأى **قوله** واقيس من تحريكهما الي الشرح تعبيره باقيس يقتضي ان مذهب ابي الفتح وابي علي جاريان على القياس ولا شيء
في تحريكهما بقياسي بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعى انه اقيس سوى نقل الحركة الي الساكن قبلها ويحتمل ان يقال
ان حركة الحاء لم تشرح اتباعا لحركة الراء التي قبلها ولحركة اللام التي بعدها وان حركة اللام من لم يقدر اتباع لحركة
الدال التي قبلها والهمزة التي بعدها انتهى واقول ... اذا كان معنى قول المصنف واقيس من تحريكهما اولى من تحريكهما
لم يرد عليه ما اعترض به **قوله** ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء
هذا يقع في اكثر النسخ ولا بد منه لانه من تمام قول ابي الفتح وتمام ما ذكر انه اولى من تحريكهما **قوله** فذاك لم الخ
الامتراء الشك والمراء الجدال **قوله** فاضحت مغانيها قفارا الخ المغاني بالمعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان
به اهله والقفار جمع قفر وهو المكان لا نبات فيه ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار الديار لاصقا بالارض
قوله ظننت فقيرا ذا غنى الخ فقيرا حال من النائب عن الفاعل وذا غنى مفعول ثان لظننت وضمير نلته للغنى
قوله احدهما انها لا تقترن باداة شرط قال الرضي واختصت لما ايضا بعدم دخول اداة الشرط فلا تقول ان لما
يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي واثره
ومعموله **قوله** الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال اي حال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده
قال الرضي ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيه الاستغراق
كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم **قوله** ومثال ابن مالك
للنفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا • وتبعه ابنه في شرحه على التسهيل وذلك وهم
فاحش جعل ابن مالك النفي في هذا البيت منقطعا وذلك لوجود اشيا لا تحصى ... قبل زمن التكلم فهذا
النفي وهم المصنف لان المنفي في البيت وجود شيء مقيد بالقبلية عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجود شيء
بعد ذلك هكذا كنت كتبت على هذا المحل ثم رايت منقولا عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع هذا البيت
خطأ وانما ذلك لو كان في الشعر لم يك شيء ثم كان الا ان معناه وعنه ايضا وفيه نظر اذ يقتضي ان يكون تقديره لم يك شيء
قبله ثم كان شيء قبله واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا نا حذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبلية بل مطلقا اي ثم ... ما يوجد

الهمزة بحركتها الى الفتحة ويعني الهمزة ثم قلبوا الهمزة القائم الا الف همزة متحركة بفتحة اتباعا للفتحة الى الياء للتقى القائم الا الف همزة متحركة لالتقاء
ساكنان وهما الالف والميم فان قيل لا ذكر لذلك في كلام المصنف على قلب الالف بعد ذلك همزة اجيب وكانت الحركة فتحة اتباعا للفتحة الرا
بانه سيصرح به في اخر هذا البحث وفي التعليق في الكلام تناف لان قول المصنف يعني ولزم فتح ما قبلها يقتضي ان فتح في ولا الضالين بهمزة كذلك القول
الرا متاخر عن كون الهمزة الفا ومقارن له وقول ابي الفتح وقد جرت العرب الى اخره يقتضي ان فتح الرا سابق عليه في المراة والكماة وقوله ولم
لانه يقتضي انه مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها الفا واقول ليس في كلام المصنف تناف مع كلام ابي الفتح لم يحرك الالف فيهن لعدم
لان قول المصنف يعني ولزم فتح ما قبلها لا يقتضي ان فتح الرا متاخر عن كون الهمزة الفا ومقارن له وجاز ان يكون فتح التقاء الساكنين وهذا ظاهر بعض
الرا سابقا على كون الهمزة الفا ولزوم ذلك الفتح متاخرا عن كون الهمزة الفا ومقارنا له فليتامل **قوله** كان لم تر قبلي اسيرا
يمانيا هذا عجز بيت صدره وتضحك مني شيخة عبشمية والعبشمية منسوبة الى عبد شمس **قوله** اي عيني مالم تراياه تبهم لقول ابي الفتح ومنها لا
ادري بضم وله ولم ثانيه مبني للفاعل **قوله** ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا في الشرح فينبغي كتابة يقع فيه كذا كذا ابدل لم يحج
بري بالالف لا بالياء وقد اسلفنا في نعل لو ان ابن السيد البطليوسي خرجه على وجه اخر وهو ان يكون ترا مضارع المصنف
را **قوله** واقيس من تخريجهما في الشرح تعبيره بما اقيس يقتضي ان مذهب ابي الفتح وابي علي جاريان على القياس ولا شي
في تخريجهما بقياسي بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعى انه اقيس سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يقال
ان حركة الحاء لم تشرح اتباع الحركة الرا التي قبلها والحركة اللام التي بعدها وان حركة اللام من لم يقدر اتباع الحركة
الدال التي قبلها والهمزة التي بعدها انتهى واقول اذا كان معنى قول المصنف واقيس من تخريجهما اولى من تخريجها
لم يرد عليه ما اعترض به **قوله** ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا للفتحة الرا
هذا يقع في اكثر النسخ ولا بد منه لانه من تمام قول ابي الفتح وتمام ما ذكر انه اولى من تخريجها **قوله** فذاك ولم الخ
الامترا الشك والمرا الجدال **قوله** فاضحت مغانيها قفارا الخ المغاني بالمعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان
به اهله والقفار جمع قفر وهو المكان لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار الديار لاصقا بالارض
قوله طلبت نعيرا اذا عني الخ نعيرا حال من النايب عن الفاعل وذا عني مفعول ثان لطلبت وضمير نلته للغني
قوله احدهما انها لا تقترن باداة شرط قال الرضي وخصت لما ايضا بعدم دخول اداة الشرط فلا تقول ان لما
تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه
ومعموله **قوله** الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال اي حال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده
قال الرضي ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق
كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم **قوله** ومثال ابن مالك
للنفي المنقطع بقوله وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شي يا الهي قبلكا وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم
فاحش جعل ابن مالك النفي في هذا البيت منقطعا وذلك لوجود اشيا لا تحصى قبل زمن التكلم بهذا
النفي ووهمه المصنف لان المنفي في البيت وجود شي مقيد بالقبلية عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا منقطع بوجود شي
بعد ذلك هكذا كنت كتبت على هذا المحل ثم رايت منقولا عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع هذا البيت
خطا وانما ذلك لو كان في الشعر لم يك شي يا الهي معكا وعنه ايضا وفيه نظر اذ يتعذر ان يكون تقديره لم يك شي
قبلك ثم كان شي قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا ناخذ حدوث ذلك الشي مقيدا بالقبلية بل مطلقا اي ثم

النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها حولها لخبطتها انتهى واقول ان بيت المعري لا يتاتى
فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين بخلاف الحديث وبيت الزبير وقول تلك المراة وهي امراة سمعها عمر رضي الله عنه
في خلافته وهي تقول تطاول هذا الليل واسود جانبه وارقني ان لا خليل الاعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه
لزعزع من هذا السرير جوانبه فسال عنها فقيل له ان زوجها غاب في الغزو فسال ابنته حفصة كم تصبر المراة عن
زوجها فقالت ستة اشهر فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته ومعنى ارقني اسهرني وزعزع حرك **قوله** ثم
ولا يبعدان



بمظيم بمظيم است ابر الله ... جبرك
عفوك الرب العظيم انه لا يغفر الذنب
العظيم الله العظيم
بسم الله الرحمن الرحيم ... المغفرة
اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت وعليك
توكلت
اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت فتقبل منا
انك انت السميع العليم

... الى سيبويه ووجهه
ان المحافظة على المعنى دون المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول
الثاني لا نظير له انتهى **قوله** لولا فوارس الخ نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة الرهط الادنون ويجوز
جره عطفا على نعم ورفعه عطفا على فوارس والصليفا بصفير الصلفا وهي الارض الصلبة ويوم الصليفا يوم من
ايام العرب **قوله** في اي يومي الخ يقدر بضم المثناة التحتية وسكون القاف **قوله** وقد اجرت العرب الساكن المجاور
للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطا للجار حكم مجاوره فعلى تخفيف الرا من الحار وتثقيلها المجاور
خطا والمعنى ان العرب اجروا الهمزة المتحركة من ام مجرى الرا الساكنة من يقدر والرا الساكنة مجرى الهمزة

يكتبنا الا في قبالة ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج الدين البلقيني والصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية بمعنى الاولية في حق الله عز وجل فعينت المعية فالمعنى لم يك شي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد الاعلى ابن ابي عمرة القرشي كان يدعو بهما في سوره قوله ولا يمتد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم يقول قمت فلم يقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما يقم لان معناه ما قمت الى الان في الشرح لم يظهر لي كون امتناع قمت فلما يقم مرتبا على امتداد النفي بعد لما اذ لا مانع ان يكون قيام المخاطب منتفيا بعقب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم واقول ظهر لنا بحمد ذلك من فضل الله تعالى وبيانه ان في الدلالة على قوله شي عقب اخر دلالة على حصول ذلك الشي بعد ان لم يكن

~~وان امتداد النفي الى حال التكلم جاز انقطاعه في الطرف الاخر وهو الطرف الذي يليه التكلم ينقطع تعلقه في الطرف الاول وهو الطرف الذي فيه مبدؤه ... معنى امتداد النفي بعد لما استمراره فلا ... الى زمن التكلم بالكلام الذي هي فيه وح لا يجمع بين لما وحرف التعقيب لدلالة لما على استمرار النفي في الماضي الى زمن التكلم واقتضاء حرف التعقيب انقطاعه في طرف المبدا ...~~

قوله وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل وليما النفي قد فعل يعني ان الاحكام الاربعة الخمسة التي فارقت بها لما لم وبيان هذه العلة في الاول ان فعل يكون شرطا فلذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا يكون شرطا فلذلك نفيه وهو لما يفعل وفي الثاني والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه لذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفي الرابع ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يفيده فنفيه كذلك وفي الخامس انه يجوز حذف مدخولها فلذلك المدخول لما قوله ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم وجوب لوجوب قال بها الدين السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وفي الشرح وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود لام التعليل قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفا عند ابن مالك وفي الشرح وقوع الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه وكان ينبغي ان اراد المصنف الكلام على وجه يقتضي ان قيد الاتفاق راجع لهذه وللفعلية الماضوية قوله وهو بمعنى سقطات في الصحاح عن هذا وهو وهي السقا يهي وهيا اذا تخرق وانشق وفي السقا وهي بالتسكين ووهية ايضا على التصغير وهو خرق قليل وفي المثل خل سبيل من وهى سقاؤه ومن هريق في الفلاة ماؤه يضرب لمن لا يستقيم امره ووهى الحايط اذا ضعف وهم بالسقوط انتهى وفي الشرح وكان حق وهى ان يكتب بالياء لانه فعل لامه يائي من ذوات اليا لكنه كتب بالالف لاجل الالغاز قوله قالت له بالله يا ذا البردين الخ غنث بغين معجمة مفتوحة فنون مكسورة فثلثة ساكنة فمثناة الخطاب قال في القاموس الغنث ان تشرب ثم تتنفس وفعله كعلم اهـ وقال ابن سيده قال الشيباني الغنث هنا كناية عن الجماع قوله فلما كثرت الميمات ... لا دليل في الشرح لقد تاتي هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك قد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن المنير وهذا من الغرب ان تتزايد امثاله ولا تنطق الا من لذلك ولا يحس اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وبيان اجتماع ثمان ميمات ان في امم ميمين وتنوينا قلب ميما لملاقاته ميم من وميم من وتنوينها قلبت ميما لملاقاتها ميم من وهذه النون قلبت ميما لملاقاتها ميم مع ميمات الثمانية قوله واذا كان فعلا فهلا كتب بالياء وهلا اماله من ماعدته الامالة في الشرح رسم

المصحف سنة متبعة فلم يقم فيه من اشيا خارجه عن قياس رسم الخط والامالة في التلاوة متلقاة بالرواية فلعل القاري لم يرووها الا مما له فلم تمس شي من هذين الوجهين واقول الامالة ونحوها لم تتلق بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القرا اذ في ذلك ابن الحاجب في اصوله قوله وفي تقديره نظر وجه النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذي قيل انه دال عليه قوله الثاني انه ينفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت في الشرح لا نسلم ان ما قدره ابن الحاجب ليس متوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيا بلما بناء على ان غيره متوقع لثبوته كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها قوله واما قراة النحويين فهما ابو عمرو بن العلا البصري احد الايمة من نحاة البصرة وابو الحسن علي بن حمزة الكسائي امام نحاة الكوفة لسن قوله لان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس في الشرح العلة خاصة بلن والدعوى عامة لها ولكم واقول ليس هذا علة لمجموع وانما هو علة لبعضها وهو ان ليس ~~اصلها لا خصوصا لن~~ لان لن هي المقصودة بالكلام هنا قوله بدليل جواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب هذا دليل على نفي ان يكون اصل لن لا ان وفي الشرح لا ينهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف وهذا اجاب ايضا عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى واقول ظاهر القول بان الهمزة حذفت للتخفيف والالف لالتقا الساكنين مع قول المبرد ان ما بعدها مبتدا حذف خبره يقتضي انه لم يعرض بالتركيب وضع مستانف قوله وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شي مسده في الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا للامتناع بتقدير فعل لفظ واجب الحذف لذلك يقدر ولا ينطق به وانما يرد عليه لونه حذف وجوبا بدون ساد مسده واقول الرد على المبرد انما هو بمجموع الامرين لا بكل واحد منهما قوله لن تزالوا الخ هذا البيت من عكر الخفيف واخفى صدره اللام لساكنه في ذلك وفي الشرح وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف ثم دعا بنا على جواز عطف الانشاء على الاخبار واقول ان لم يعينه كون المعطوف عليه دعا عينه كون لن تزالوا فان خبر الكائن لنفي الاستقبال ولا معنى هنا له قوله لم تقم عن مسلم منجبة المنجبة بالميم المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها باموحدة المراة التي تاتي بولد نجيب ضد المحمقة وهي التي تاتي بولد احمق قوله ولن يحل للعينين بعدك منظر يحلي يقبح من حليت المراة في عيني بالكسر تحلى واما حلا الشي في فمي فمضارعه يحلو قال في الصحاح حلي فلان بعيني بالكسر وفي عيني وبصدري وفي صدري يحلى حلاوة اذا اعجبك وحلا في فمي بالفتح وقال ابن مالك في حديث عبد الله بن عمر الاذرق العصبي وقول الملك له لن ترع ان ترع فيه اشكال لان لن يجب انتصاب الفعل بعدها وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما حذف قبل سكون المجزوم ثم اجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز ان يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهو لغة

بلغ كذلك

بعدما نقل عن القاموس وفي الترجيح ...

حكاها الكسائي ليت قوله فياليت الشباب الخ في الصحاح الشباب جمع شاب وكذلك الشبان والشباب ايضا الحداثة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وقد تقدم ان في كتب الطب ان الشباب لون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة اي قوية مشتعلة قوله والممكن قليلا في المطول ويجب ان لا يكون للتمني توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا قوله ولانه احتمال مرجوح لان حذف العايد المرفوع بالابتدا في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل في الشرح لا نسلم عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة بالصفة وقد صرح المصنف بمثله في فصل ما من حروف الميم في قول امرء القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل لعل قوله وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكي لعل اباك منطلقا وما وله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون في الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزئين كما نقله يونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمثل لعل اباك منطلقا فكيف يأول كلامه على الحذف نعم ان سمع مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التاويل والتاويل في كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يستند الي وثوق قوله وقد مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدا عقيل بضم المهملة وفتح القاف وقد مر ذلك في الكلام على لعل المشددة اللام قوله لعل ابي المغوار منك قريب هذا عجز بيت صدره فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة وهو من قول كعب الغنوي في رثاء اخيه وقبله وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب ويقال استجابه بمعنى اجابه وقيل التقدير لم يستجب دعاءه على حذف مضاف ويقال الاستجابة يتعدى الى الدعاء بنفسه قوله ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح يعني بفتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر قوله وهذا تكلف لندوره ولم يثبت تخفيف لعل وايضا انها لا تعمل في ضمير الشان وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذ وقيل يجوز ان لعل في البيت هي التي تقال للعاثر واللام للجر والكلام جملة تامة بنفسها والموصوف محذوف تقديره فرج او شبهه وهذا بعيد ايضا وقيل اراد الحكاية كذا في الجنى الداني قوله وجيران لنا كانوا كرام هذا عجز بيت لامرء القيس صدره فكيف اذا مررت بدار قوم قوله وقيل الاصل هم لنا يعني يتقدم المبتدا على الخبر ثم قدم الخبر على المبتدا قوله ثم وصل الضمير بكان الزايدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المنفصل الي جانب الفعل في الشرح القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا بعامله وكان الزايدة غير عاملة فاعتذار المصنف باصلاح اللفظ نشا منه فساد هذه القاعدة وقوله لا اعتذار عن خروج فرد من قاعدة انما ينشا منه اصلاح تلك القاعدة وتتميمها لا افسادها ثم في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الي جانب الفعل لا يضر اذا كان لغرض كما في قولك انما قام انتم ولو اتي هنا بالمنفصل الي جانب كان الزايدة لغرض التنبيه على زيادتها وانها غير عاملة لكان مستقيما وقوله لا بد ان يكون الغرض الذي استعمل اللفظ لاجله معتبرا عند العرب وذلك انما هو معلوم عنهم في نحو انما قام انتم لافادة الحصر لا في كان هم لافادة التنبيه على زيادة كان قوله لعلها اضاءت لك النار الحمار المقيدا هذا بعض بيت وهو اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا في بعض شروح المفصل ان غرض هذا الشاعر هجا عبد قيس بانه يشتغل بالحمار الفعل الشنيع او انه يستعمل [illegible] متعديا

كما في البيت قوله وفيها عشر لغات مشهورة في التسهيل وهي لعل وعل ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهملة ورغن بالمعجمة ولغن بالمعجمة ولعلت وفي الجنى الداني وفي لعل اثنتا عشرة لغة وذكر هذه الا لعلت وذكر عن ورعل وغن بالمعجمة قال واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها قال صاحب رصف المباني وهو اظهر لقلة وجود الغين بدلا من العين قوله احدها التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه في حاشية التفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي ومكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال قوله وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا في الكشاف قيل الصرح البناء الظاهر الذي لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقوه من صرح الشي اذا ظهر واسباب السموات طرقها وابوابها وما يودي اليها وكل ما اداك الى شي فهو سبب اليه كالرشا ونحوه وفي تفسير البيضاوي ولعله اراد ان يبني له رصدا في موضع عال يرصد فيه احوال الكواكب التي هي اسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية فيرى هل فيها ما يدل على ارسال الله تعالى اياه وان يري فساد قول موسى بان اخباره من اله السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله اليه وذلك لا يتاتى الا بالصعود الى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وكيفية استنبائه انبيائه وفي الصحاح وانما الخرقة فخلقه مولده وفي القاموس الافتراق الاختلاق من الكذب قوله والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما في الكشاف وقد جاءت على سبيل الاطماع في مواضع من القران ولكن لانه اطماع من كريم رحيم اذا اطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة يجري اطماعه مجرى وعده المحتوم وفاده به قال من قال ان لعل بمعنى كي ولعل لا يكون بمعنى كي ولكن الحقيقة ما القيت عليك وايضا من ديدن الملوك ان يقتصروا في مواعيدهم التي يوطنون انفسهم على انجازها على ان يقولوا عسى ولعل ونحوهما فجري على ذلك كلام مالك الملك ذي [illegible] على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتكل العباد وفي حاشية التفتازاني ولهاملان لعل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكريم او ليكون على دأب كلام العظما او لتنبيه العباد وبالجملة فلما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل به ذلك الحصول بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كانت اطماعا مثل لعلكم تتقون او لا مثل لعلكم تشكرون ورده المصنف يعني صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اتفقوا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كي اعوده ولا يصح لعلي اعوده قوله ولهذا علق بها الفعل في الجنى الداني وذكر الشيخ ابو حيان انه ظهر له ان لعل من المعلقات لافعال القلوب ومنه وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وما يدريك لعله يزكى قال ثم وقفت لابي علي الفارسي على شي من هذا قوله وفي الاية بحث سيجي يعني في الباب الرابع في اقسام العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهة الرابعة قوله لعلك يوما ان تلم ملمة هذا صدر بيت عجزه عليك من اللائي يدعنك اجدعا والملم نزل والملمة النازلة من نوازل الدهر والجدع بالجيم والدال المهملة قطع الانف او غيره من الاطراف وضبط بعضهم بالحاء المهملة [illegible]

المعجمة والراء من الخرع بفتحتين وهو الضعف وماضيه خرع بالكسر قوله نعولا لها قولا وفقا الخ رفيقا بالنا
من الرفق وفي بعض النسخ بالقاف من الرقة وفي الصحاح والزفير اول صوت الحمار والشهيق اخره لان الزفير
ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكا يقال اعول
اعوالا والاسم العويل قوله بدالي الخ تقدم الكلام عليه في اذا قوله وبدلت قرحا الخ هو لامرئ القيس
وكان يقال له ذو القروح وهي جراحات تخرج في الجسد وذلك ان اباه حجرا الكندي كان طرده
لاجل عشقه عنيزة وتشبيبه بها في اشعاره فلما قتل المنذر حجرا الى امرؤ القيس على نفسه ان لا ياكل لحما
ولا يشرب خمرا حتى ياخذ بثار ابيه فخرج الى قيصر يستنصر به على المنذر فاكرمه وانزله فعشقته ابنة
قيصر فكان ياتيها وكان الطرماح بن قيس الاسدي الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه فهرب
فادركه الطلب عند انقرة او دونها قال الجوهري وانقرة موضع فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة
مسمومة فالبسه اياها فتناثر لحمه ومات وكذا بتقدم الميم وفي بعض النسخ ابا ما والمنايا جمع المنية وهي
الموت والابؤس جمع بؤس وهو الشدة وفي الشرح فانه طلب لعل يختص بالممكن وتحول المنية شدة بحيث
لا تقع ليس بممكن ولكنه جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن قوله وليت كذا قال في الشرح بعد ما راسه
من نسخ هذا الكتاب من يروي ما بات الاخطا وهو اما ان يكون شيئا على انه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة
واما ان يكون منقلبا على انه مرفوع والرد عليه ما كان في الوقف على فاصل المرفوع نحو هذا قاضي ما بات اليا
ولا الوقت بمحرور قوله فجره اما بحذف تقديره كذا قال في الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كذا يصح كونه
خبرا عنهما اذ هو معتمد صالح للاخبار به عن الاسمين وغيرهما واقول … وعلى هذا جاز ان يتعلق عن كذا
المذكور قوله واما مرفوع فمعطوف على اما بحذف قوله ومرفوع على الوجهين مرفوع احد الوجهين نصب شرك
على انه اسم لليت محذوفة والثاني نصبه على العطف على اسم ليت قوله وان علقه بكذا فاما محذوفا على وجه منع
ذلك فلا اشكال … ذلك الوجه هو ان شركا بالرفع معطوف على حيدك وخبره محذوف تقديره لها قال لكن
قوله مشدده النون حرف تنصب الاسم وترفع الخبر في الشرح لا يحسن رفع مشدده على انه خبر لكن اذ
ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالا من الضمير المستتر في تنصب لانه يلزم عليه تقدم معمول
الصفة على الموصوف وايضا فالضمير لمذكر والظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف اي مفسر لكن وحاله
لونها مشدده النون حرف تنصب الاسم وترفع الخبر وقد اختار المصنف تخريج النصب في قولهم الدليل
لغة المرشد والاعراب لغة البيان على مثل هذا الوجه وقال الظاهر ان يكون ذلك على الحال بتقدير مضاف
في الاول ومضافين في الثاني والاصل يقتضيه الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف
المضافان على حد قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول ولما انيب الثالث عما هو الحال في الحقيقه
التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم قضية ولا ابا حسن لها فالاصل ولا مثل ابي حسن لها فلما
انيب ابو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح
على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا ثم ولا يكون فيه الا حذف مضاف واحد … قول
العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها … ما ذكر ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا

على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف في خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم
المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا انتهى وللمصنف تعليق على قولهم الدليل لغة ذكر فيه اربعة اوجه
اخر قوله ويفسر بان ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها في الشرح قد يستشكل بان الغرض
من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك
فاذن لا فايدة لهذا الحرف وجوابه ان فايدة الاتيان به الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده من الحكم
مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلا وافاد الحرف المخالفة في ابتداء
الامر اجمالا قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو
هو ابيض لكنه اسود اعلم ان النقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبري اخر في النسبة الايجابية او السلبية
فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة
كالسواد والبياض والحركة والسكون في الضدين الحقيقيين وكالاسود والابيض والمتحرك والساكن في الضدين
المشهورين والمتخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة كالحلاوة والبياض
والقيام والشرب واذا تقرر هذا علم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضا لقولنا ما هذا ساكنا اللهم الا ان يقال انه
مناقض بالمعنى اللغوي وهو مراد المصنف قوله منهم صاحب البسيط هو ابن ابي الربيع السبتي قوله وقال الفرا اصلها
لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين في الشرح طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة لملاقاة
ساكن لا قياس فيه فلو ادعي ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال
لكان فيه تقليل المخالفة القياس واقول هو وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس الا ان فيه زيادة في العمل
وهو نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها ومخالفة للاصل وهو نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا نظير
له والذي يحسم هذه المادة ان عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون لملاقاة ساكن انما هو في التركيب
بعد الوضع وما نحن فيه تركيب قبله وانما اختار حذف نون لكن لالتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكن له
كما في البيت الاتي ذكره قوله فلو كنت ضبيا الضبي اي من بني ضبة والزنجي بكسر الزاي وفتحها واحد الزنج كسرا وفتحا
والزنج جيل من السودان والمشافر جمع مشفر وهو من البعير كالجحفلة من الفرس وفي المطول واللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين نحو المشفر على شفة الانسان فان
اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف
من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل قوله ولكن من لا يلقي امرا الخ الامر هنا بمعنى الشيء ينوبه يصيبه والعدة بضم
العين المهملة ما اعد للحوادث من مال وسلاح والاعزل الذي لا سلاح معه قوله والمعنى من حيث العهد يقدم الكلام
عليه في اللام المفردة لكن ساكنة النون قوله وخفيفه باصل الوضع في الشرح يقدم انها يكون مخففة
من الثقيلة وانها تدخل على الجملتين فانظر ماذا تميز الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة قوله ان ابن ورقا
ورقا اسم رجل والبوادر جمع بادرة وهي الحدة والوقايع هنا جمع وقيعة وهي القتال والحرب نوب يقال وقعت
بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب قال المازني لانه في الاصل مصدر قال المبرد الحرب

ومذ قد لــ ليس قوله كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله قال الرضي قال
سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين بما اقتضى
لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى قوله له نافلات ما تغب الخ الضمير المجرور
عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم لان البيت من قصيدة للاعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع نافلة وهي العطيه
التي لا تجب وتغب بفتح اوله وكسر الغين المعجمة مضارع اغب من الغب بكسر المعجمة وهو ان ترد الابل الماء يوما وتدعه
يوما وفي الصحاح واغب فلان اتانا غبا وفي الحديث اغبوا في عيادة المريض واربعوا اي عد يوما ودع يوما
اودع يومين وعد اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت ان عطاياه صلى الله عليه وسلم لا تاتي يوما وتنقطع يوما بل تاتي
كل يوم والنوال بفتح النون العطا والنايل مثله قوله وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه في الصحاح واصل ليس ليس
بكسر اليا فسكنت استثقالا ولم تقلب الفا لانها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال وفي شرح
الرضي واصل ليس ليس كما يقال علم في علم والتزموا تخفيفها بالاسكان ولم يقلبوا ياءها الفا جاهوا القياس لتحاكيها
اخواتها في عدم التصرف قوله ولم نقدره فعلا بالفتح لانه لا يخفف قال الرضي ولا يجوز ان يكون مفتوح اليا اذ
الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا قوله الا في هيؤ اي حسنت هيئته ماخوذ من الهيئه قوله وزعم ابن السراج انه
حرف وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعه والصواب الاول بدليل لست ولستما وليسا
وليسوا وليست قال الرضي سيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو
كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين اليا عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته
اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثه وبمعنى
ما كان ولكونه رافعا وناصبا قوله وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم في الشرح ولا يرد على هذا ما ورد
على قائلي الخلاف بما عنه من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي فيحمل
على بعض من العموم فيحمل التعدد في الاستثنا غالبا لانه مما خلا وشبهه والاول ـــ وقد ذكرنا في حاشيه هذا الايراد
وبينا انه لا يرد هنا كاريفا قوله وهذه المسلة كانت سبب قراة سيبويه النحو حكى ابن السيد في كلامه
على الفاظ الموطا انه يروي ان سيبويه قال لحماد بن سلمه ما تقول في رجل رعف في الصلاه فقال له حماد كلا قل له
رعف انما هو رعف فخجل سيبويه وقال سابني علما لا يلحنني معه وانقبض الى الخليل شكا اليه فقال الخليل رعف
في الفصيحه ورعف لغه غير فصيحه ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب براعة سيبويه في صناعه النحو انتهى
وفي الشرح وما حكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما يدرك من النحو وهم العلن
التي فيها ان تقع لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل والاول ـــ ومثل هذه الحكايه عن سيبويه ما رواه الخطيب
في تاريخه من الفرا قال انما تعلم الكسائي النحو على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى اعيا ثم جلس الى قوم
ليستريح فقال قد عييت بالتشديد بغير همز فقالوا له لا تجالسنا وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت
من التعب فقل اعييت وان اردت من انقطاع الحيلة والتحير في الامر فقل عييت مخففا فقام من

فوره وسال عمن يعلم النحو فارشدوه الى معاذ فلزمه حتى انفد ما عنده ثم خرج الى البصره الى الخليل بن
احمد فقال له من اين اخذت علمك قال من افواه العرب من الحجاز ونجد وتهامه فخرج ورجع وقد انفد
خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابه سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس
موضعه يونس فجرت بينهما مسايل اقر له يونس فيها وصدره موضعه قوله نحو ادلج الناس في الصحاح
ادلج القوم اذا ساروا من اول الليل والاسم الدلج بالتحريك والدلجه والدلجه ايضا مثل برهه من الدهر
وبرهه فان ساروا من اخر الليل فقد ادلجوا بالتشديد والاسم الدلجه والدلجه قوله واجيب بان
المصدر في الايه والبيت نوعي على حذف الصفه اي الا ظنا ضعيفا والا اعتزاز عظيما في الطول اي ظنا
حقيرا ضعيفا اذ يقبل الشده والضعف فالمفعول المطلق هاهنا للنوعيه لا للتوكيد وهكذا يحمل التنوين على ما
يفيد النوع فالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وهو ما يحتمل الاستثنا
الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين فيخرج بالاستثنا وليس مصدر نظن يحتمل غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجه الى
ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك
ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد جعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت
شيا غير الضرب انتهى قوله هي الشفا لداي الخ هذا البيت لهشام اخي ذي الرمه والداء المرض وجمعه ادواء
والطفر الفوز والبذل بالمعجمة الاعطا قوله ابن المغيرة الخ المراد بالاشرم هنا ابرهه بن الصباح صاحب الفيل
الذي قصد تخريب الكعبه وقيل له اشرم لانه كان مشروم الانف قوله ومقتضى كلامه انه لو لا تقدره متصلا
لم يجز حذفه وفيه نظر في الشرح اما انه مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال فعلم حذف
لاتصاله واما ان فيه نظرا فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر ويثبت فيه عن النقل فيه هل هو كذلك
عند العرب ام لا حرف الميم قوله فاما اوجه الاسميه في الكشاف وما عام في كل شي
فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل قال التفتازاني اي يصح اطلاقه على ذي العقل وغيره
عند الابهام سواء كان للاستفهام او غيره واذا علم ان الشي من ذوي العقل والعلم فرق بمن وما فخص من بذوي
العلم وما بغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما لغير العقلا واستدل على اطلاق ما على ذوي العقول باطباق اهل العربيه
على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزله ان يقال الذي عقل
عاقل فان قيل هاهنا يجب ان تفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوي العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار
الصله اعني يعقل واما الموصول نفسه فيجب ان يعتبر مبهما مرادا به شي ما ليصح في موقع التفسير بالنسبة الى من
لا يعلم مدلول من وليقع وصفه بيعقل مفيدا غير لغو فليتامل قوله لما نافع الخ الكيب العاقل والجمع الباء ونفعه
مرفوع بيعيه والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبر يكن قوله ربما تكره النفوس الخ هذا البيت من قصيدة
لاميه بن ابي الصلت من بحر الخفيف والبيت مدرج اي صدره الميم الساكنه من الامر وقبله

اصبر النفس عند كل ملم ان في الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد يكشف غماؤها بغير احتيال
والملم النازل والغماء بالمد مثل الغم والغمه والفرجه بفتح الفا الخروج من الهم والعقال الحبل الذي تشد به
يد الدابه لمنعها عن القيام قوله وفي هذا انابه المفرد عن الجمع لانه اناب الامر عن الامور قوله وفيه وفي
الاول انابه الصفه غير المفرده عن الموصوف اذ الجمله بعده صفه له يعني وقد حذف وابقيت هي ولا
معنى للانابه الا ذلك ثم الظاهر انه يريد بالجمله قوله له فرجه لا الجار والمجرور وعلى من الامر لان اطلاق لفظ
الجمله لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور صفه
لذلك المحذوف وفي كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفه القايمه مقام الموصوف هي قوله من الامر فانه
قال ان النحاة اجازوا كونها موصوفه لئلا يلزم حذف الموصوف واقامه الجار والمجرور وهو من الامر مقامه
وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفه قال الرضي هذا قوله ولا منع ان يكون من متعلقه بتلبس وفي
للتبعيض فاني اخذت من الدراهم شيا وقوله له فرجه صفه الامر لانه غير معين ويجوز تضمين تلبس معنى تشبث
وتقبض قوله فانكرى تامه تمييز والجمله صفه هكذا وقع في النسخ التي رايناها والصواب ناقصه بدل تامه لانه
جعل الجمله صفه لها والموصوفه هي الناقصه قوله وقيل ما معرفه موصوله فاعل والجمله صله قال الرضي ويضعفه
قله وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبيس ولزوم حذف الصله بالجمله في نعما هي لا في نعم ... قوله
وقيل غير ذلك من الحمل الاتي واذا جا بعدها الواقعه بعد نعم فعل ففيه مذاهب وذكر القولين الذين ذكرهما
المصنف وثالثها انه اخر قوله والمفسر الاول راي الزمخشري وفيه ان ما حكيه للسمع العادل في الساق
ودال قرينه الشيطان الذي يقيض له في قوله نقيض له شيطانا فهو له قرين تشهد له قوله قال قرينه ربنا ما اطغيته
هذا ما لدي عتيد هو ذا شي لدي وفي ملكتي عتيد لجهنم والمعنى ان ملكا يسوقه واخر يشهد عليه وشيطانا مقرونا
به يقول هذا اعددته لجهنم وهياته لها باغوائي واضلالي وفي الشرح وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة
بعمله رجوعها الى كاتب الشمال والى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب الشمال هو سايقه وقيل قرينه من زبانية جهنم
الموكل بادخاله اياها والاشارح الى ما اعده من العذاب فاطلاق ما في هذا القول وفي ما قبله الاوتها الى الواقعين
في القول الثاني على بابها من استعمالها فيما لا يعقل قوله جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش قال الرضي ومذهب
سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكره غير موصوفه نادر نحو نعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك
مبتداة قوله وجوز ان يكون معرفه موصوله والجمله بعدها صله قال الرضي وفيه بعد لان فيه حذف الخبر
وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس فيه معنى الابهام اللايق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه وقال
الفرا وابن درستويه ما استفهاميه وما بعدها خبرها قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وما ادري من هو
قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشا الى انشا مما لم يثبت قوله
فانتصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري في الشرح ورد عليه ابن مالك ان ما ساويه التمييز في

... في الابهام ولا يميزه لان التمييز لبيان جنس المميز واجيب بمنع مساواة ما للمميز لان المراد بها شي له عظم
فبهذا الاعتبار حصل التمييز قوله واما من قرا السحر على الخبر فما موصوله والسحر خبرها ويقويه قراة عبد الله ما
جيتم به سحر قال الشارح ظاهر كلامه انه يتعين على قراة السحر بدون همزة الاستفهام ان يكون ما موصولة والسحر
خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان يكون ما استفهاميه مبتداه وجيتم به خبره وقوله السحر
خبر مبتدا محذوف اي هو السحر وما اعتضد به من قراة ما جيتم به سحر لا دليل فيه لاحتمال المذكور بعينه قايم
فيه ايضا واقول ذكر هذين الوجهين ابو البقا وعبارته ويقرا على لفظ الخبر وفيه وجهان احدهما استفهام
ايضا في المعنى ... هذا ما بمعنى الذي وجيتم به صلتها والسحر خبرها ويجوز ان يكون ما استفهاما والسحر خبر مبتدا
محذوف قوله مثلا ولاة السوء لج الكلب بتثليث الميم واسكان الكاف الليث والعنا بالمهملة التعب قوله
يا ابا الاسود لج الطارقات جمع طارق وهو الذي ياتي ليلا والذكر بكسر المعجمه وفتح الكاف جمع ذكرى قوله
واسا وراه عكرمه وعيسى عكرمه بكسر المهملة والرا هو ابو عبد الله مولى ابن عباس يروي عن مولاه
وعايشه وابي هريرة توفي سنه ست ومايه والعلامه في اللغة اثنى الهمام قال الشارح وعيسى هو ابن عمر الاسدي المقري
الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمداني مات سنه ست وخمسين ومايه قوله على با بام يشتمني الجيشمي
بالضم والامر لان يشتم جاء من باب نصر ومن باب ضرب واللييم خلاف الكريم وتمرع تفعل قوله اما قتلنا بقتلانا ...
السراه بفتح السين المهملة جمع سري وقيل اسم جمع واللوا بكسر اللام والمد العلم قوله وهو بعيد لان الذي غفر له
هو الذنوب وبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت في الشرح لا نسلم انه على تقدير كونها موصولة عباره
عن الذنوب بل هي عباره عن الغفران والمعنى بالت قوي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ولي سلمنا انها
عباره عن الذنوب لكن لا نسلم انه يبعد ارادة الاطلاع عليها مطلقا اذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم
مغفره الله تعالى وذنوبه لي مع وسعة رحمته قوله ولان ما الناقصه الواقعه في غير الاستفهام والشرط لا تستغني
عن الوصف الا في باب التعجب ونعم وبيس وفي نحو قولهم اني مما ان افعل على خلاف فيهن وقد ذكر في الشرح
هذا لا مدخل له في الاعتراض فان مدعى الامام ان ما الاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كونها اذا لم تقع استفهاميه
ولا شرطيه يجب وصفها الا في الابواب الثلاثه فان قلت يحتمل ان يكون مراده الواقعه في غير الاستفهام
الحقيقي فيتجه الاعتراض قلت لو اراد ذلك لانتقض بعود لعين لقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فان
الاستفهام فيه غير حقيقي ولم يوصف ما فيه بشي انتهى وفي اعراب السفاقسي ما زايده للتوكيد وزيادتها
بين الجار عن ومن والكاف ربما تجردها شي معروف في لسانهم وذهب بعضهم الى انها نكره تامه ووجهه
بدل منها كانه قيل فبشي ابهم ثم ابدل على سبيل التوضيح وقيل استفهاميه قال الرازي قال المحققون دخول اللفظ
المهمل الوضع في كلام احكم الحاكمين غير جايز وهنا يجوز ان يكون ما استفهاما للتعجب تقديره فباي رحمة انتهى
وما قاله من امتناع دخول اللفظ المهمل في كلام الله تعالى مسلم لكن لا نسلم ان زيادة ما ذكروها للتاكيد من قبيل
المهمل الوضع ولا يتعين زيادتها لانه يمكن تفهيم من جعله ما استفهاميه يستلزم ان يكون مضافه الرحمه ولا يجوز اضافة ما

الاستفهامية ولا غيرها من اسما الاستفهام الا ايا اتفاقا وثم على مذهب ابي اسحق بان قيل يجوز
ان يكون رجعه بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ماذكرتم قلنا كان يلزم اعادة همزة الاستفهام في
البدل وقد قال الزجاج في ماهذه انها صلة فيها معنى التاكيد باجماع النحويين قلت لا يتم
هذا الاجماع مع مانقل ابو البقا عن الاخفش وغيره انها لا تعنى شي وما قاله الرازي قد نقله الغزنوي
عن ابن كيسان انتهى مافي عرايب السفاقسي قوله واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها في الشرح
وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا فلما بلغني انه توجه قافلا من تبوك حضرني
وطفقت اتذكر الكذب واقول بم ذا اخرج من سخطه غدا ولا الف من ما مع ذا تركيبه مع ذا
فيعد هذا من قبيل الشاذ انتهى قوله الا تسالان المرء الخ هذا البيت اول قصيدة للبيد بن ربيعة
العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والنحب النذر والمدة والوقت وفي الشرح يجوز ان يكون المراد
بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب الاقليد وغير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد
اي ماذا يريد بسعيه في الدنيا والنحب هنا النذر لا الموت قوله فما مبتدا بدليل ابداله المرفوع منها
وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده في الشرح هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كله
اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدا ويحاول خبره والرابط محذوف اي يحاوله ومثله في الشعر جائز ويجب
بدل من المبتدا ويحتمل ان يكون ماذا كله في محل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوف فان قلت
يبطله رفع البدل قلت لا يكون نحيح بدلا بل يكون خبر مبتدا مضمر انتهى وفي شرح الرضي والقايل
ان يمنع مجي ذا موصولة مطلقا ويحكم بان ماذا صنعت بزيادتها وامارفع الجواب في قوله تعالى يسلونك ماذا
ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضي ام ضلال وباطل فلان مبتدا
والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعا كون ذا
فيها موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسوال
وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول
جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية واما ماذكر من حذف الضمير فقليل نادر وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول
كثير غالب ونحن نقول ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو الذي وحده من الصفة
وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات
للزومها لما الاستفهامية ومن لان ذا لا يكون موصوله الا وقبلها احدهما وكان الثقل الحاصل باتصال الصلة
بالموصول اكثر وكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدا في صلة ايهم
في السعة دون صلة غيرها لثقلها بالمضاف اليه قوله لقولك لماذا جيت لان الف ما الاستفهامية لا تحذف
مع وجود الجار قوله ماذا تعلب ماذا بال تسوتكم هذا صدر بيت عجزه لا يستفيق الى الديرين تحنانا

والخزر بضم الخا المعجمة واسكان الزاي بعدها را جمع اخزر وفي الصحاح الخزر ضيق العين وصغرها
ورجل اخزر بين الخزر ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بموخر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب
ابوها تغلب بن وايل والبال الحال ويستفيق بمعنى يفيق ومعنى يكفن من قولهم فلان ما يستفيق من
الشراب اي ما يكف عنه والديرين تثنية دير وفي الصحاح ودير النصارى اصله الواو والجمع اديار وفي القاموس
انه من ذوات اليا وفي الشرح والتحنان الشوق وهو منصوب على انه مفعول لاجله ان جعل يستفيق بمعنى
يفيق او على انه تمييز عن النسبة ان جعل يستفيق بمعنى يكف والاصل لا يستفيق تحنانا من والى الديرين متعلق
بتحنان المذكور ان جوزنا تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا او بمثله محذوفا ان منعناه ويجوز ان يكون
ما استفهاميه وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستفيق استينافا ويجوز ان يكون حالا انتهى والعامل ما
تضمنه الكلام من معنى الانكار اي انكر حالهن في هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف لجزيه
قوله دعي ماذا علمت الخ قال الرضي وقد جا ذا زايدة بعد ما الموصولة وانشد البيت وهذا غير ما قاله
المصنف ان ماذا بمجموعه اسم موصول قوله انورا سرع ماذا يا فروق هذا صدر بيت لزعبة الباهلي وهو
بالزاي المضمومة والعين المعجمة وعجزه وحبل الوصل منتكث حذيق ونورا بفتح النون وسكون الواو وفي
بفتح الفا اي وله اسم امراة وصفه مرخم فروقة بمعنى خايفة ومنتكث منتقض في اخر اي منتقض والحذيق بالحا
المهملة والذال المعجمة المقطوع قوله يقال سرع ذا خروجا اي سرع هذا الخروج هذا تفسير معنوي لان
خروجا منصوب على التمييز وفي الشرح واحسن من هذين التخريجين ان يكون نورا بمعنى منصوبا بفعل
محذوف تقديره انرت نورا وسرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير عايد الى نورا والجملة صفته وماذا مبتدا وخبره
والاستفهام تعجبي او انكاري قوله ان العقل الخ العقل هنا الدية وضميرها عايد اليه باعتبار انشاد
البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحبس حق يعقل ومعنى البيت ان طولبنا بالعقل
نطيق اداه وان حبسنا للقتل فعاما نحبس انفسنا لاذلك الحبس الذي هو للقتل قوله والاوجه في الاية انها
موصولة وان الفا داخلة على الخبر لدخول الفا في خبر الموصول تشبيها له بجزا الشرط لتشبيه الموصول بكلمة الشرط
وتشبيه صلته بجملة الشرط فان قيل الشرط وما شبه به يكون الثاني فيه مسببا عن الاول والا لما كان كذلك
وقد اجاب ابن الحاجب عن هذا بان تسببه الثاني عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثاني نحو الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق وقد يكون باعتبار الخطاب
بالثاني والاخبار به نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فان الاكرام في الامس ليس مسببا عن الاكرام في اليوم
وانما المسبب عنه الاخبار به اي ان اكرمتني اليوم اخبرتك باكرامي لك امس ومنه الاية فان المسبب فيها الاخبار
بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضي ولا يلزم ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفا لازما
لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء نحو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة
للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فوجود النعمة منه لازم لحصوله معنى فلا

يعرف بك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزا قوله وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي
استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم في الشرح يعني ان كون ما في هذه الاية شرطية زمانية ظاهر ويمكن
لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية وللمفعول المطلق على حد سوا فيحتمل ان يكون التقدير اي زمن استقاموا او
اي استقامة وقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم يعني انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية ويحتمل
ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير اعراب قوله وما باس لو ردت الخ في الشرح يمكن ان يقال ان باس
فعل ماض اصله بئس بكسر الهمزة تقول بئس فلان اذا اصابه بؤس اي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال شهد
باسكان الهاء في شهد بكسرها ولو مصدرية وهي وصلتها فاعل بئس والاسناد مجاز اذ المراد انها بئست بسبب
رد التحية ثم اسند الفعل الى الرد الملابس لها واصل عانها عينها او عانها على انه مقلوب العين ويحمد دينها قوله
ورد عليهم ابن مالك بحمل ما يكون لي ان ابدله لان ان ابدله مستقبل قوله واجيب بان شرط كونه للحال
انتفا قرينة خلافه يعني وهنا وجدت قرينة خلافه واجيب ايضا بان المعنى ما يكون لي تبديله ان
ابدله قوله وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم فان قيل جاز ان يكون بمعنى الذي ويكون
المراد به الماء الذي سقاه غنمهم اجيب بان الاجر على السقي الذي هو فعل لا على الماء لانه كان مباحا
قوله ومنه بما كانوا يكذبون انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله وليست هذه بمعنى
الذي الى اخره قوله ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت انما قال ومنه لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدم
بقوله اصله مدة دوامي حيا الى اخره وفي الشرح يمكن ان يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة عما تقدم
بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل ان تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمالا مرجوحا اي الا استطاعتي وقدر
استطاعتي واقول لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه
وهو الوجه هنا ايضا قوله اجارتنا ان الخطوب تنوب هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا انا غريبان ههنا وكل غريب
والخطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب مضارع نابه اي اصابه وعسيب
اسم جبل قوله ولو كان بمعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم يكن بعد به
كما قال ابن السكيت في الشرح ظاهر كلامه انها تدل على الزمان بطريق النيابة والتحقيق انها لا تدل
على الزمان اصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في امثال هذه التراكيب ما وضع
له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة واقول لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النيابة
الا انه حذف منها زمان مضاف يدل عليه القرينة واقيمت هي مقامه وابن السكيت هو ابو يوسف
يعقوب بن اسحق عرف بذلك لكثرة سكوته وصمته وكان يميل الى تقدم علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال
ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد الزمه بتاديب ولديه المعتز والمؤيد
ومن غريب ما وقع ان من شعره يصاب الفتى من عثرة بلسانه وليس يصاب المرء من عثرة الرجل
فعثرته في القول تذهب راسه وعثرته في الرجل تبرى على مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما
ايما احب اليك ابناي ام الحسن والحسين فقال والله ان قنبرا خادم علي خير منك ومن ابنيك

فقال المتوكل لا تراك سلوا لسانه من قفاه ففعلوا ذلك به فمات وقيل امر الاتراك فداسوا بطنه فحمل الى داره فمات
بعد غد ذلك اليوم لخمس خلون من رجب سنة اربع واربعين وقيل سنة ست واربعين ومائتين وكان اول كلام
المتوكل مع ابن السكيت مزاحا ثم صار جدا قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه الخ هذا البيت لابي قيس بن رفاعة
الاوسي شاعر جاهلي وقيل قيس بن رفاعة من قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني خطمة
من الاوس ثم بني معوية ايام الحر طعام طائر عظيم يقال له الزماح فيا كل من ذلك ولا يعرض له احد فاذا استوفى
حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان يقع على اطام يثرب ويقول حرب خرب فرماه رجل منهم بسهم
فقتله ثم قسم لحمه في الجيران فما امتنع من اخذه الا رفاعة بن مرار فلم يحل الحول على احد ممن اصاب من ذلك شيا
حتى مات وبنو معوية هلكوا جميعا فقالوا في المثل اشام من الزماح وبعد هذا البيت ه
ونحن محمد نا الحاذي ونطعم لحم السنام له هبر وترعيب وفي الصحاح طر النبت يطر بالضم طرورا نبت ومنه
طر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعناسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها
بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل
ايضا عانس وانشد البيت والهبر جمع هبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بالراء المهملة والعين
المهملة جمع ترعيبة بالكسر ايضا وهي القطعة من السنام قوله الا ترى ان العانسين هم الا من لم يتزوج والاناسيون
بقية الاقسام في الشرح يمكن ان يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وانما
ذكروا من حيث ما تقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه امرد او كونه بحداثة نبات الشارب فان قيل
ليس قسيما للشيب لصدق العانس عليه قلت يندفع مع الشيب صفة تكون باعتبارها قسيما والتقدير والشيب
غير العانسين واقول لا يخفى ما فيه من التكلف والاولى ان يقال ان في البيت تقسيمين والمناسبة انما تطلب في
ما وقع في كل تقسيم على انفراده وقد وجدت بين العانس وبين الذي طر شاربه من جهة طول مدة عدم التزوج في
العانس وقصرها في الذي طر شاربه قوله وفي البيت مع هذا العيب شذوذان اطلاق العانس على المذكر وانما
الاشهر استعماله في المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة في الشرح لم
ار التصريح بشذوذ اطلاق العانس على المذكر لاحد من اللغويين ولعل المصنف استند الى نقل معتمد واما
جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكر فالكوفيون يرون جوازه قياسا وان مثله غير شاذ واقول لا يلزم
من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبني على قلة وروده واما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها
غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة فشاذ عند البصريين وكلام المصنف مبني عليه قوله وتابعه ما ان شهلة الخ في الصحاح
وامراة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وفي القاموس انها ايضا العجوز والوجد من وجد في الحزن قوله وبرجح ان
فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه اي يرجح اسمية ما المصدرية على حرفيتها ان كونها حرفا فيه دعوى اشتراك
ما بين المعنى المصدري الحرفي وبين المعنى الاسمي الموصولي وكونها اسمانية تخلص من ذلك الاشتراك لان ما الاسمية
الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث فيكون اطلاق ما على الحدث باعتبار انه لا يعقل اطلاقا باعتبار
الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بني ادم قوله فاستبان ان السكيت

جلست ما جلس زيد تريد به المكان ممتنع مع انه لا يعقل فيه فانتقض قوله فان ما الموصولة الاسمية موضوعة
لما لا يعقل ونقرره لو صح ما لزم لصح نحو جلست ما جلس زيد تريد به المكان لانه مما لا يعقل لانه لا يصح **قوله**
وهذا خطاي القول بانه ليس بمكان **قوله** ولكونه لا يكون في موضع نصب لانه تقدره خبر كان وكونه لا موضع له
لانه قدره صلة ما سهول المصنف رحمه الله في اخر الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولعل مراده ان المصدر انما
ينسبك من ما وكان لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح واخرين ان كان الناقصة
لا مصدر لها **قوله** فانه يجوز مصدريه ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد عليها الضمير في الشرح
لم يتعرض في الكشاف الى معاد الضمير من فيه ما هو ولم يصرح بكون ما مصدريه او موصوله الا ان تقديره يقتضي
انه يجوز كلا منهما ولنا في الجواب عن اشكال المصنف ان نقول لا نسلم عود الضمير المذكور على ما المصدريه بل هو
عايد على تقدير مصدريتها الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي المعاجبه مثل تخرج عمر قومه في زينته والمعنى واتبع الذين
ظلموا اترافهم مع ظلمهم **قوله** اليس مدري لعل البان بالنبات زايده وهو فاعل البدري اعني عن خبر ليس **قوله** الوجه
الثالث ان تكون زايده هذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها بل في كثير منها الوجه الثاني وهو ليس بصواب
لان الثاني تقدم وهو ان تكون ما بعده ربه **قوله** قلما يبرح اللبيب الى قوله معنى النفي هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم
والى ما يورث متعلق بدعا ونقدد مثله لحبيبا **قوله** فاما قوله المراد في القاموس وكشداد المرار الحلي وابن سعيد
الفقعسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة العجلي وابن بشير الشيباني وابن معاد الحرثي شعرا **قوله** وقيل وجهها انه
تقدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون تقدم الفاعل في شعر ولا نثر في الشرح والذي قاله
سيبويه في الكتاب نصه وقد يجوز تقدم الاسم في الشعر قال صددت واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود
وهذا تصريح بان وجه الضرورة تقدم الاسم على ان نقله فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه وهل وجه الضرورة
الا قلما مقدرا اوانابها لاسميه عن الفعليه ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقدم الفاعل بان
البصريين لا يجوزون تقدم الفاعل في شعر ولا نثر وفي بعض تعاليق المصنف والصواب في البيت ان يقال
وداد عوض وصال وان كان سيبويه وغيره اورده لاجل معنى ان تسلط النفي على دوام الوصال يقتضي وجود
اصله وليس كذلك فانه لا وصال اصلا مع الصدود طال او لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقعه
او حذف مضاف للقرينه انتهى واقول ان اراد انه لا وصال مع الصدود في زمنه فمسلم لكن لا نسلم ان ذلك
مراد الشاعر وان اراد انه لا وصال مع الصدود مطلقا فممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتاخره عنه والظاهر
ان مراد المصنف انه لا فايده في قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود فليتامل **قوله** فهلا نفس ليلى شفيعها هذا
اخر بيت اوله ونبيت ليلى ارسلت بشفاعة الي **قوله** الثانيه الكافه عن عمل النصب والرفع وهي المتصله بان
واخواتها قال ابو حيان والذي نقرر في علم النحو ان ما الداخله على ان واخواتها كافه لها عن العمل وان فهم حصر
من سياق الكلام لا انها ولو افادت الحصر لافادته اخواتها الملغوفة بما **قوله** وتسمى المتلوه بفعل مهيئة المتلوه
مرفوع على نيابة عن فاعل تسمى ومهيئة مفعوله الثاني **قوله** فانها قد تفسر بالاعادة وقع في بعض النسخ هذا
بما يلحقه الضمير وفي بعضها بتذكيره وهو ظاهر لعوده على ضمير الشان ووجه الاول انه عايد

على ان ونسب الغصبيه اليها على سبيل المجاز **قوله** على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة متعين لكونه ضمير الشان في
الشرح لما قدم ان ضمير الشان بعد ان المخففة قد يفسر بالدعا كان ذلك مظنة لان يتوهم انه قايل بان اسم
ان المخففة يلزم ان يكون ضمير شان فدفع ذلك بالاستدلال الذي ورده بقوله على انا لا نسلم الى اخره واقول
ليس قول القايل لا نسلم استدلالا وانما هو منع وطلب للدليل كما تقرر ذلك في موضعه وعلى ان تعال انه استدلال
عند اللغويين وان لم يكن استدلالا عند الجدليين **قوله** ولا يصح ان يكون بمعنى الذي والعايد محذوف والعايد مستاد
في عنقي واطلعت ما على جماعة العقلا في الشرح ولا يضر فوات الحصر المستفاد بانما لحصوله بطريق اخر
فان تكون الذي يلزم من الفاضل ويرد على المصنف رسم ما في المصحف متصله بان اذ هو مانع من كونها
بمعنى الذي لانهما لا يتصلان خطا الا اذا كانت ما حرفا فان قلت قد يتمسك المصنف بان رسم المصحف
سنة متبعه ولا يجري على قانون الخط المصطلح قلت يا باه قوله في المثال الثاني من امثله الجهة الثانيه
من الباب الخامس وحمل الرسم يعني في المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد امكن هنا بجعل
ما حرفا كافا **قوله** قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد وقد
تقدم الكلام عليه في الالف من حرف الالف **قوله** وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم
طول الصله ويمكن الجواب عن هذا بان طول الصله بالصفه حسن حذف الضمير وسهول المصنف مثل هذا
بعد نحو ورقه ونصف عند قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل **قوله** وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين
في الجنى الداني واستدل الامام الرازي على ان انما للحصر بان ان للاثبات وما للنفي فان لا ثبات المذكور وما
لنفي ما عداه ورد بوجوه منها ان فيه اخراج ما النافيه عن ما استحقه من وقوعها صدرا ومنها ان فيه
الجمع بين حرف نفي وحرف اثبات بلا فاصل ومنها انها لو كانت نافيه لجاز ان تعمل فيقال انما زيد قايما
ذكر بعضهم هذه الاوجه ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساده انتهى وقد ذكرنا
في حرف اللام عن شمس الدين الكرماني انه قال في شرح البخاري ان المراد ان انما كلمه موضوعة للحصر وما
ذكر من الوضع لذلك لا ان الكلمتين والحاله هذه باقيتان على اصلهما مرادتان بوضعهما **قوله** وبعضهم
ينسب القول بانها نافيه للفارسي في كتاب الشيرازيات في الجنى الداني وذكر القرافي في شرح المحصول
ان ابا علي الفارسي نقل في مسايله الشيرازيات ان ما في انما للنفي وفي الشرح لعله يشير ببعضهم الى
الشيخ شهاب الدين القرافي لما مر انه حكى ذلك قال الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص رايت في
الشيرازيات ما لعل القرافي اخذه منه واقول هذا الذي ذكره بها الدين يقتضي ان القرافي ذكر انها
نافيه ولم ينسبه لاحد ولا يقتضي انه نسبه للفارسي في كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف وكتاب
الشيرازيات يشتمل على مسايل املاها ابو علي بشيراز وفي القاموس وشيراز بن طهمورث بني قصبة
بلاد فارس فسميت به **قوله** وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي هذا من بيت وهو انا الذايد الحامي الدمار
وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي والذايد من الذود معجمه فمهمله وهو الطرد والدمار بكسر المعجم ما يلزمك

حفظه وحمايته كذا في القاموس وفي المطول وهو العهد وفي الاساس هو الحامي لما اذا احمي بالوجه لسيم
وعنف من جاه وحرمه ولما كان غرضه ان يخص لدايع لا المدافع عنه نصل الضمير واخر اذ لو قال
وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم
وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه
كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا ما كيد ولا يجوز ان يكون ما موصوله اسم ان وانا
خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود
والمدافعه منه وليس يستحسن ان يقال انا الذايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما
وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل
غايب لان غيبه الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه ولو سلم فالمسند اليه بالحقيقة هو المستثنى منه
العام وهو غايب انتهى قوله وقد علمت سلمى الخ قائل هذا البيت لعمرو بن معدي كرب وقيل للفرزدق
وبعده شككت بالرمح حيازيمه والخيل تجري زيما بيننا ويقال قطر الفارس بفتح القاف وتشديد الطا
المهمله اي القاه على قطره بضم القاف وسكون الطا وهما جانباه وشككت بالسين المعجمة وكافين يقال شككته
بالرمح اي خرقته والحيازيم جمع حيزوم وهو وسط الصدر والزيم بكسر الزاي وفتح المثناة التحتية المتفرق
وفي الصحاح قال الاصمعي اللحم الزيم المتفرق ليس بمجتمع في مكان فيبدن قوله وقوله اي حيان لا يجوز
نصل الضمير المحصور بانما في الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان نصل الضمير بعد انما ممتنع وان
الزجاج اجاز الفصل ولم يوجه وان ابن مالك اوجبه عند الحصر بانما قالوا وسيبويه لا يرى انما
للحصر فلذلك منع الحصر بعدها قوله ربما اوفيت الخ تقدم الكلام عليه في رب قوله وقيل هو على حكاية
حال ماضيه مجاز امثل ونفخ في الصور يعني فلا اعتبار للحال الذي بالفعل المضارع ولا اعتبار المضي الذي بربما
وسنظيره المصنف بالايه انما هو في تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضيه
وفي شرح الرضي والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل
في الماضي والعذر عندهما في نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل اي لا يود لا اخر به
غالب عليها في القران ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا ونادى اصحاب الجنة قوله وصل التقدير
ربما كان يود قال الرضي وقال الربعي ربما كان يود فحذف كان لكثره استعماله بعد ربما والمشهور دخولها
على المضارع بلا تاويل كما ذكر ابو علي في غير الايضاح انتهى وفي المطول وقوله ربما يود الذين كفروا من تنزيل
المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان وحذف لكثرة استعماله بعد
ربما واما ما جعل ما نكره موصوفه بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب شي يود الذين كفروا اخبر وثبت
فلا يخفى انه من التعسف قوله ربما الجامل المؤبل فيهم صدر بيت عجزه وعناجيج بينهن المهار وقد
تقدم الكلام عليه في رب قوله كاسيف عمرو لم تخنه مضاربه هذا عجز بيت صدره اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد

وانما جمع كل ام الوليد في القاموس ... منه الاولاد على اعتبار تعدية ... فرجة منه باسم ... لله

وقد تقدم الكلام عليه في الكاف قوله فلان صدت لاجل هذا البيت في تحمس بيت وتحريره بضم المثناة الفوقيه
في اوله مضارع احار يحار بمعنى كلمة يعني فما احار جوابا اي ما رجعه والجواب محذوف اي لم تقدح ولا في نعلك
والمدلول بعد الياء سبب ذلك الجواب المحذوف واتيم المضارع وهو بري مقام الماضي قوله والظاهر ان اليا
والكاف للسببيه هكذا في بعض النسخ وفي بعضها للتعليل بدل للسببيه وهو المناسب لقوله ان كلا من الكاف
والباء ياتي للتعليل قوله لقولك في حيه وانا لما نضرب الكبش ضربه هذا صدر بيت عجزه على راسه تلقي اللسان من الفم
وابو حيه بالحا المهمله والمثناة التحتيه والكبش سيد القوم قوله وضنت علينا والضنين من البخل ضنك الت
قوله اعلاقه ام الوليد الخ في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما والعلاقه بالفتح
علاقه الخصوم وعلاقه الحب وانشد هذا البيت والوليد تصغير الولد وهو الصبي والافنان جمع
فنن وهو الغصن والثغام بمثلثة ومعجمة نبت في الجبل اذا يبس ابيض والواحده ثغامه والمخلس بالخا
المعجمة اسم فاعل من اخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه وفي الصحاح ان البيت للمرار يخاطب نفسه
وفي الشرح وعلى هذا فالكاف من راسك مفتوحه لا مكسوره وام الوليد مفعول المحذوف اي تعلق
ام الوليد علاقة قوله بينما نحن بالاراك الخ في القاموس الاراك لسحاب القطعة من الارض وموضع بعينه
قرب نمره وجبل لهذيل وشجر يستاك به قوله فبينا نسوس الناس الخ هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر
وسياسه الناس امرهم ونهيهم والسوقة الرعيه ونتصف بنونين اولاهما مضمومه مضارع انتصف
وروي اذا نحن فيهم سوقة نتنصف اي نخدم قوله والثالث والرابع هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب
وفي بعضها والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم له ذكر قوله وقوله مهلهل لو بابانين
مهلهل بكسر الهاء الثانيه وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعه اخو كليب قيل سمي بذلك لانه اول من هلهل الشعر
اي ارقه من قولهم هلهل النساج اذا رق نسجه وابانان جبلان يقال لاحدهما ابان وللاخر متالع
بميم مضمومه فمثناة فوقيه وفي اخره عين مهمله وزمل بالزاي المعجمه اي غطي يعني لو جا خاطب
المراه باهل هذين الجبلين لرحمها نفسها الشيخ وجهه حيث غطي نفقه بدمه قوله متى ما تاتي الخ تاتي
بمثناة مضمومه في اوله وخا معجمه في اخره مضارع مبني للمفعول من اخت الناقه اي اتيها وابن هاشم
هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسم هاشم عمرو وتراحي بمثناة مضمومه
فوقيه في اوله وحا مهمله في اخره مضارع مبني للمفعول من الاراحه وهذا الاتعاب والخطاب لناقته والمراد
نفسه والندي بفتح النون والقصر الجود وفي الشرح والنواضل جمع فاضله وهو اسم للدرجه الرفيعه
من الفضل كذا في القاموس قوله ربما ضربة الخ تقدم الكلام عليه في رب قوله ونصري وكانا الخ تقدم الكلام
عليه في الكاف المفرده قوله نام الخلي فما احس الخ الخلي الخالي من الهم وهو خلاف الشجي قال المبرد الخلي
مشدده والشجي مخففه وقد تشدد واحس مضارع احسست الشي وجدت حسه والرقاد النوم مطلقا وقيل

من نحوه في الليل وهو بعضر بكسر الضاد المعجمة اسم فاعل من قولهم حضرة الهم واحتضره والوساد بتثليث الواو والمخده
وشقي الخلي قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل هذا عجز بيت صدره الا رب يوم صالح لك منهما وقد تقدم
الكلام عليه في سي قوله وفي الهيتيات في الشرح الهيتيات في المسائل التي املاها ابو علي الفارسي بهيت
وهي بلد على الفرات اسمى قوله واذا قلت لاسيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع نصبه في الشرح تقدم انه
يمكن ان ينصب باعني مضمره وما نكره بمعنى شي اي ولا مثل شي اعني زيدا واقول ان مراد المصنف بقوله
وامتنع نصبه النصب الذي تقدم في قوله واما من نصبه فهو تمييز لا مطلق النصب ولا يرد عليه جواز نصبه
باعني مضمرة قوله وبعد اداه الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن في الشرح هذا تكرار خال عن
الفايده فان الكلام تقدم على زيادتها بعد الجازم قوله وقيل ما اسم نكره صفه لمثلا او بدل منه وفي نصب
مثلا وبعوضه في الايه اقوال احدها للفرا ان مثلا مفعول نضرب وبعوضه صفه لما اذا جعلنا ها نكرة بمثل
وتكون ماح وصفت باسم الجنس المنكر لابهام ما وضعف بان الصفه باسما الاجناس لا ينقاس الثاني
ان مثلا مفعول وبعوضه عطف بيان المثل وضعف بان الجمهور على ان عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث
ان مثلا مفعول وبعوضه بدل منه واختاره الرابع ان بعوضه مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكره
مقدم عليها الخامس ان مثلا مفعول اول ليضرب وبعوضه الثاني وضعف بان الصحيح تعدي ضرب
الي مفعول واحد فقط السادس ان بعوضه مفعول اول ليضرب ومثلا الثاني وفيه ما تقدم
السابع ان مثلا مفعول يضرب وبعوضه منصوب على اسقاط الجار اي ما بين بعوضه فما فوقها
وحكوا له عشرون ما ناقة جملا ونسبه ابن عطيه لبعض الكوفيين والمهدوي للكوفيين وغيرهما للكسائي
والفرا وانكره ابو العباس قوله وقرا روبه هو بضم الرا وسكون الهمزه بعدها موحده قوله وذلك عند البصريين
والكوفيين على حذف العايد مع عدم طول الصله وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين في الشرح والذي
ينبغي ان يقال الطول في الصله هنا موجود لا معدوم لان قوله فما فوقها من جمله الصله فلا شذوذ عند البصريين
كما انه لا شذوذ عند الكوفيين واقول في كونه من جمله الصله نظر لان ما في فما فوقها موصوله او موصوفه وهي معطوفه
على ما الاولى على ان بعوضه منصوب صفه لها او معطوفه على بعوضه على ان ما صفه لمثل او زايده وان رفع بعوضه
وما الاولى موصوله فالثانيه معطوفه عليها وان كانت ما الاولى استفهاميه فما الثانيه كذلك وتكون من عطف
الجمل قوله واختار الزمخشري كون ما استفهاميه مبتداة قال السفاقسي فيه غرابة ويبعد عن معنى الاستفهام
وقيل ما زايده او صفه وبعوضه خبر مبتدا محذوف اي هو بعوضه وتكون الجمله كالمفسره لما انطوى عليه الكلام
السابق واستحسن لعدم تكلفه قوله اما ترينا الخ ان شرطيه وما زايده وجواب الشرط محذوف تقديره
فهوا مر غير مستنكر ويدل عليه قوله انا كذلك الى اخره ص لا تفصل عقد ته للتدريب في ما
قوله ويضعف كونه مبتدا الحذف المفعول المضمر لان حذف المفعول المضمر العايد الي المبتدا من الجمله الواقعه خبرا

كون المراد به هنا الولد ه

عنه قليل قال الرضي حذف الضمير من الصله كثير وهو اكثر من حذفه من الصفه وحذفه من الصفه اكثر من حذفه
من الخبر ويشهد للمصنف هذا في الباب الرابع من الكتاب في الاشيا التي تحتاج الى رابط وتذكرها هناك
ان شا الله تعالى ما قيل في تعليله قوله ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد كما قال ابن عباس
قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب بماله يعني راس المال والارباح او ماشيته وما كسب من نسلها
ومنافعها او ماله الذي ورثه من ابيه والذي كسبه بنفسه او ماله التالد والطريف والتالد المال القديم الاصلي
الذي ولد عندك والطارف نقيضه وعن ابن عباس رضي الله عنه ما كسب ولده وحكى ان بني ابي لهب احتكموا
اليه فاقتتلوا فقام يحجز بينهم فدفعه بعضهم فوقع فغضب وقال اخرجوا عني الكسب الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان اطيب ما ياكل
الرجل من كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعني كيده في عداوه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن قتاده
عمله الذي ظن انه منه على شي انتهى قوله ويرجحها تعينها في فما اغنى عنهم سمعهم ولا ابصارهم اي ويرجح النافيه
في ها هنا لا تعين تعين النافيه في قوله تعالى فما اغنى عنهم سمعهم وانما تعينت النافيه فيه لقوله بعده ولا
ابصارهم قوله والارجح في وما انزل على الملكين انها موصوله عطف على السحر وقيل نافيه فالوقف على السحر في الشرح
لم يظهر لي ترجيح احد القولين على الاخر فتامله واقول انما كان ارجح لظهوره وعدم احتياجه الى ما
يحتاج اليه كونها نافيه وذلك انها اذا كانت موصوله معطوفه على السحر صح العطف وان كان المراد بهما واحدا
لتغاير الاعتبار ولان المراد به نوع اقوى منه وقيل معطوفه على ما تتلو وقيل على ملك فيكون في محل جر وهروت
وماروت عطف بيان للملكين على انهما ملكان انزلا لتعليم السحر ابتلا من الله تعالى وقيل رجلان
سميا ملكين لاجل صلاحهما ويؤيده القراءة الضحاك والحسن بكسر اللام الملكين وعلى هذه القراءة ايضا هروت
وماروت بيان لهما واما اذا كانت نافيه فيكون ما انزل معطوفا على ما كفر وهو تكذيب لليهود في هذه القصه
وهروت وماروت بدل من الشياطين لتاني وهما اسمان لقبيلتين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى
قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين فهما منصوبان على الذم ولما كان ترجيح كونها موصوله جزم كل
المعربين به وحكاية كونها نافيه بقيل ولهذا لم يذكره الزمخشري قوله والارجح في لتنذر قوما ما انذر اباوهم
النافيه بدليل وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير في الشرح لم يتضح لي كون هذا دليلا على ان ما نافيه فان النفي
في الايه ليس مسلطا على انذار ابايهم والمنفي هنا ارسال النذير الى هولا انفسهم ولم يجر في ذلك ذكر فكيف يكون هذا
دليلا
وان قلت كيف يكونون منذرين غير
منذرين لمناقضه هذا لما في الاي الاخر قلت لا مناقضه لان الاي في نفي انذارهم لا في نفي انذار ابايهم واباوهم
القدما من ولد اسمعيل وكانت النذاره فيهم فان قلت ففي احد التفسيرين ان اباهم لم ينذروا وهو الظاهر فما تصنع
قلت اريد اباوهم الادنون دون الاباعد قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب والنشب بالشين المعجمة قال في الصحاح انه المال والعقار وفي القاموس انه المال
الاصيل من الناطق والصامت قوله فالتقدير اي شي تمنع لا اي به تمنع مع ما فيه عدم اجتماع ما بمعنى اي به مع من اي به

ولهذا احترز المعربون
وحكوا كونها نافيه
بقيل ولم يذكره
الزمخشري ه

على ان يكون من لبيان جنس ما **قوله** واما على انها مفعول مطلق فالتقدير اي نسخ نسخ فاية مفعول مطلق ومن زايدة قال السفاقسي ورد لانه يلزم عود الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الا ترى انك لو قلت اي ضرب تضرب هندا اضرب احسن منها لم يجز لان منها عايد على هندا لا على اي ضرب الذي هو اسم الشرط ورد بان زيادة من مشروط بعدم الايجاب والشرط ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز ان قام من رجل اقم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين وقال ابو البقاء انه منصوب على التمييز والمميز ما اي اي شي ننسخ من اية **قوله** وقليلا في معنى النفي في الكشاف وقليلا ما تؤمنون فايمانا قليلا تؤمنون وما مزيدة وهو اي القلة ايمانهم ببعض الكتاب ويجوز ان يكون القلة بمعنى العدم قال السفاقسي واعترض بان كون القلة بمعنى العدم انما نقله النحويون في عوامل رجل يقول ذلك وقل رجل يقول ذلك وقلما يقوم زيد وقليل من الرجال يقول ذلك واما اذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت نحو قمت قليلا وقليلا ما قمت فلا يذهب الى انه بمعنى النفي المحض انتهى **قوله** قليل بها الاصوات الا بغامها هذا عجز بيت صدره انيخت فالقت بلدة فوق بلدة وقد تقدم الكلام عليه في الاول البسر والتشديد **قوله** وتسهل سا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظروف في الشرح الظاهر انه لا ينبغي ان تسهل عند المصنف ذلك ولاسيما انه صرح بان هذا الاتساع في تقدم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر والكلام في غيره بل في افصح كلام **قوله** والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين في الشرح بيان الجمع بينهما في الاية المذكورة وهي قليلا ما تؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول على محله وكلاهما على خلاف الاصل على ان لعاملان منع لونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد وليسند احيي الارض شباب الزمان يسمى ذا قولب المجاز يكون صفة للنسبة لكونها اسند فيها شي الى غير ما حقه ان يسند اليه او وقع فيها شي على غير ما حقه ان يوقع عليه او اضيف فيها شي الى غير ما حقه ان يضاف اليه ويكون صفة للكلمة لكونها نقلت عن معناها الاصلي الى غيره او لكونها نقلت عن اعرابها الاصلي الى غيره لحذف نحو القرية في قوله تعالى واسال القرية او لزيادة نحو مثل في قوله تعالى ليس كمثله شي اذا تقرر هذا فاعلم ان مراد المصنف من انهم لا يجمعون بين مجازين ان اهتمهم لذلك لا تسهم له وقد صرح بذلك في الرابع من الباب السادس وان مراده من المجاز هنا غير الكلمة المنقولة عن معناها الاصلي الى غيره بدليل ما ذكر من الامثلة فلا يرد عليه نحو احيا الارض شباب الزمان لان المجاز في احيى وشباب لنقلهما عن معناهما الاصلي الى غيره **قوله** ورد بان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا الغايات هي الظروف التي تقطع عن الاضافة وبنيت على الضم وذلك مسموع في قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واول ودون واسفل وعن عل وعن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها كيمين وشمال واخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من حذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها حالة الاعراب اما مجرورة بمن او منصوبة او لمخالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان حقها ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت

كما نقله عن ابي البقا

معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه او سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع وقوع الغايات اخبارا وصلات وصفات لنقصانها قال ابو البقاء العكبري وقد يعلم في توصف من قبل وهو ضعيف لان قبل اذا بنيت صارت صلة لا تنقطع من الاضافة لئلا تبقى ناقصة انتهى **قوله** ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل في الشرح هذا مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو وهم بل الصلة في كان اكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان تامة محذوفة وهي وفاعلها صلة الذين والتقدير عاقبة الذين كانوا من قبل **قوله** وقيل نصب عطفا على ان وصلتها ذكر ابو البقاء وجها اخر وهو النصب عطفا على اسم ان ويرد عليه ما ورد على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمعطوف بالظرف وفي الشرح من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثل له بعضهم بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقدح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا او تمتم حذف ثم عطف عليه اذا حكمتم او يقدر ويامركم اذا حكمتم فيكون على هذا الاخير من باب عطف الجمل قال ويجاب عن اية يوسف على طريقته في حذف الظرف والعطف عليه بان يقال التقدير فيما لم تعلموا من قبل هذا ميثاق الموثق ومن قبل تفريطكم فحذف الاول وعطف عليه **قوله** وقيل بدل من النسا وهو بعيد قال السفاقسي وقيل ما موصولة اي النسا اللاتي لم يمسوهن وضعف بان ما حينئذ يكون وصفا للنسا لانه قدرها بمعنى التي وما من الموصولات التي لا يوصف بها بخلاف الذي والتي **قوله** والجملة مفعول اي مجموع ما وصلتها بل فالجملة هنا بالمعنى اللغوي **من قوله** احدها ابتدا الغاية في شرح اللباب المراد من الغاية جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتدا النهاية وفي شرح الرضي وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه فالبا ههنا افادت معنى الانتهاء **قوله** بدليل من اول يوم قال الرضي واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلاة من يوم الجمعة وانا لا ارى في الايتين معنى الابتدا لان المقصود من معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشي الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشي الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان ولذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الايتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في كوجئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة انتهى **قوله** تحيرت من

حار زمان اي تحير بنى للمفعول من تحيرت الشي اذا عطفته وازمان جمع زمن ويوم حليمه يوم مشهود من ايام العرب قال صاحب القاموس وحليمه بنت الحرث بن ابي شمر ملك غسان وكان ابوها وجه جيشا الى المنذر بن ماء السما فاخرجت لهم مركنا من طيب فطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليمه بسر فضرب لكل امر مشهود انتهى ما في القاموس وتمام خبرهم انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو واصحابه وغفلوا بعض الغفله فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه وقيل انه ارتفع في هذا اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت ٭ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتايب ٭ والتجارب جمع تجربه مصدر قولك جربت الشي اذا خبرته وعرفته قوله وعلامتها امكان سد بعض مسدها قال الرضي ويعرف من التبعيضيه بان يكون هناك شي ظاهر هو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة او مقدر كما اذا قلت من الدراهم اي من الدراهم شيا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيضيه ابتدا الغايه لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدا الاخذ قوله الثالث بيان الجنس قال الرضي ويعرف بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما قال تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان بخلاف التبعيضيه فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض قوله نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من ايه ذكر السفاقسي في اعرابه غير هذا فانه قال ومن في من ايه للتبعيض وايه مفرد وقع في موقع الجمع اي اي شي ننسخ من الايات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمة فمن الله والمقصود بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط لو قلت من يضرب اضرب كان عاما واذا قلت من رجل اختص بجنس الرجال قوله مهما تاتنا به من ايه قال السفاقسي موضع مهما رفع بالابتدا او نصب باضمار فعل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال اي اي شي تحضر تاتنا به من ايه وضمير به عايد على مهما وفي بها عايد على معناها لان المراد بها اي ايه كما عاد على ما في قوله ما ننسخ من ايه او ننسها قوله وهي وعمومها في ذلك في موضع نصب على الحال في الشرح اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحاليه ظاهره وذو الحال ما لانها في محل نصب مفعول يفتح وكذا في ما ننسخ من ايه واما في مهما تاتنا به من ايه فالظاهر ان مهما مبتدا والحال لا تقع منه على الصحيح فيلزم ان يكون ذو الحال الضمير المجرور به او يجعل مهما من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا هنا مرجوح انتهى واقول وان كان الراجح كونه مبتدا مفعولا في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع الاتيان بالحال من المبتدا الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى قوله وذلك من نبا جاني ٭ هذا صدر بيت لا يرى العليل عجزه ٭ وصدره ... عن ابي الاسود قوله بعضي حيا وبعضي من نهابه ٭ هذا صدر بيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها بعض ولد الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وعجزه ٭ فما يكلم الا حين يبتسم قوله الخامس البدل قال الرضي وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله ولا ينفع ذا الجد منك الجد الصحيح المشهود فيه فتح الجيم وهو الحظ وروي بكسرها وهو الاسراع في الهرب وانكر ابو عبيد روايه الكسر وقال قد امر الله بالجد والعمل ولذلك لا ينفع واحتج ابن السيد بان المعنى على روايه الكسر ان العبد لم يبلغ بجده وعمله دخول الجنة الا بفضل الله تعالى قوله

ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى في الصحاح اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك وبمنك معناه عندك انتهى وفي الفايق انها للبدليه ثم قال ويجوزان يكون على معناها للابتدا ويتعلق بينفع واما بالجد والمعنى ان المجدود لا ينفعه منك الجد الذي منحته وانما ينفعه ان منحه التوفيق واللطف في الطاعه ولا ينفع من جده منك جده وانما ينفعه التوفيق منك انتهى واللطف ما يختار المكلف عنده فعل الطاعه او ترك المعصيه ويسمى الاول توفيقا والثاني عصمة وفي حاشيه التفتازاني وقد يتوهم ان فاعل ينفع ومنك الجد مبتدا وخبر اي لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون منك وليس بشي وفي الشرح لا يظهر انها اذا علقت بالجد انعكس المعنى لان المراد بالجد هو الحظ الدنيوي والغنا ولا شك انه غير نافع اذا كان بدلا من الطاعه سوا تعلق الجار والمجرور بالجد او بينفع انتهى واقول المراد من انعكاس المعنى عند تعلق من بالجد ليس هو مع كونها بمعنى بدل وانما هو مع كونها بمعناها الحقيقي الذي هو الابتدا على ما لا يخفى قوله واما فليس من الله في شي فليس من هذا لان المومن اذا اتخذ الكافر وليا من دون المومنين كان في شي بدل ولايه الله تعالى فلا يصدق عليه انه ليس في شي بدل ولايه الله تعالى في الشرح بل المعنى صحيح اذا قدرت ليس في شي بدل ولايه الله تعالى اي ليس في نافع معتد به بدل ذلك واقول كلام المصنف ليس على هذا التاويل وانما هو على ظاهر اللفظ وفي اعراب السفاقسي في شي خبر ليس ومن الله في موضع نصب على الحال لانه لو تاخر لكان صفه وفيه حذف مضاف اي فليس من ولايه الله ومن للتبعيض قوله في قول ابي نخيله ولم تذق من البقول الفستقا ٭ هذا عجز بيت صدره جاريه لم تاكل المرققا وابو نخيله بضم النون في كله تصغير نخله سمي بذلك لان امه ولدته الى جنب نخله واسمه يعمر بن حزام والفستق بضم الفاء الموقيه وبفتحها معرب پسته قوله وقال الجوهري ان الروايه النقول بالنون ومن عليها للتبعيض والمعنى على قول الجوهري انها ما ذاقت النقول الا الفستق في الشرح الذي رايته في الصحاح في ماده بقل بالموحدة ما نصه ظن هذا الاعرابي ان الفستق من البقل وهذا اوردني بالبا وانا اظنه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الروايه بالبا الموحده وان عنده ظنا ان الكلمه بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الروايه فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من اين جا الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه والبقل بفتح البا الموحده وسكون القاف ما نبت في بزره لا في اصل ثابت وبضم النون ما ينتقل به على الشراب انتهى واقول لم ار في النسخه التي راجعتها من الصحاح شيا مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف من نقلها بالبا الموحده ولا في نقلها بالنون وكان النسخ في ذلك مختلفه وفي الكلام على الشواهد لبعضهم قال الجوهري الروايه من النقول بالنون فتكون من للتبعيض وهو نظير ما قاله المصنف عنه قوله احد الحمامى الحم في الصحاح والحماض ايضا الحوامل من النوق واحدتها خلفه من غير لفظها ولا واحد لها من لفظها والفصيل ولد الناقه اذا فصل عنها ولا يقال صغيرا لا ... بنت الحماض ونحوها والغلبه بالمعجمه واللام وتشديد البا الموحده الغلبة قوله وانتصاب قيلا على الحكايه لانهم يقولون اذا قالوا قال في الشرح هذا انما يتم على تقدير الاطلاع على ان دابهم ذلك ... هذه العباره والوقوف على ذلك بعيد ولعله نكت الماخوذ من فلان قيلا وغير ذلك مما يكون فيه قيل مرفوعا لا منصوبا وجهه بدون اعتبار الحكاية ان يكون

هذا حديدك خاتما او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وما نحن فيه ليس واحدا من هذه المسايل ولو سلم فاعتراض المصنف هو مجموع كونه ليس بمشتق ولا منتقل ولا تظهر فيه معنى الحال ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والتنظير بما لا يناسب في الشرح قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الايه وقع منكرا حالا في الموضعين لا في اتحاد المعنيين قوله وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا او كثيرا وانما ذاك مستفاد من اسم الشرط العمومه كما مر ايه في الشرح ولقايل ان يقول وانه يفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العامل فيلزم عمومها قوله واستدل بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم قال الرضي والكوفيون والاخفش لا يشترطون كونها في غير الايجاب ولا دخولها على النكرات استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ومن في حيز الايجاب وهي داخله على المعرفه وهي عند سيبويه تبعيضية اي يغفر لكم من ذنوبكم شيا فالسر في قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا مناقضة واجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها انتهى قوله يكفر عنكم من سياتكم في الشرح في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سياتكم قرا نافع وحمزة والكسائي نكفر بالنون والجزم وقرا ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقرا الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف حذفها وقد وقع له ايضا في نقله في قوله تعالى في سورة الاعراف مما اغوتني ان تلاها بدون فا وهل مثل ذلك سايغ او لا هذه مسله مهمه اطنب فيها السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصلي قوله ويقال بنى الخ يقال بني تميم وبني تميم بمعنى زاد والعاشق بالشين المعجمة وبالخا المهملة الذي يضمر لك العداوة ويضمر بكسر الغاد وكعصا الرابع منادع غاربعيد صيرا بمعنى صير في الشرح واستدلال الكوفي بهذا البيت لا يتجه على الفارسي لجواز ان يكون ما شرطية وبعدم الشرط عنده مسوغ للزيادة لعدم النفي واخويه قوله وجوز الزمخشري في وما تاتيهم على قوله الايه كون المعنى ومن لدن هما مثلين نحو زيادتها مع المعرفه في الشرح لم ار هذا في الكشاف وفي تفسير سورة يس بل فيه في هذا المحل ما يقتضي ان ما من قوله وما كنا مثلين نافية ولعله وقع له ذلك في موضع اخر والله اعلم قوله وقال الجا العون المقدر بكذا كان هواي كان بن جنس المطر من مطر ظرف مستقر ويحل نصب على الحال من ذلك الضمير المستتر فيكان وقال الرضي واجيب بانه على سبيل الحكاية فانه سيل هل كان من مطر فقال حيث قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيده في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان وقول ابن الحاجب شي من مطر ومن للتبعيض وللتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا الا للعلل المعي

مفعولا ليكتبه وفي هذا الفعل ضمير مستتر نايب عن الفاعل يرجع الى الماخوذ اي ويكتب الماخوذ اقيلا بمعنى انه يعبر بالكتابة اقيلا على التضمين انتهى قوله السابع مرادفة الباء كقوله ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر انها للابتداء في الشرح ان اريد كون الطرف آلة فهي بمعنى الباء كما قاله يونس وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فهي لابتداء الغاية قوله وانا لما الخ تقدم الكلام عليه في ما قوله ومهما تكن عند امرئ الخ تكن بالمثناه الفوقيه كما هو مقتضى كلام المصنف فيهما او بالمثناه التحتيه كما هو مقتضى كلام صاحب الكشاف وشارحه اليمني فان صاحب الكشاف قال في قوله تعالى وقالوا مهما تاتنا به من ايه لتسحرنا بها والضميران في به وبها راجعان الى مهما الا ان احدهما ذكر على اللفظ والثاني انث على المعنى لانه في معنى الايه ونحوه قول زهير وانشد البيت وقال اليمني انه ذكر الضمير في يكن حملا على اللفظ في مهما وانث الباقي حملا على معناه لانه في معنى الخليقة والخلق والخليقة واحد والباء في الايه والبيت جا بعد التبيين بقوله من ايه ومن خليقه وقالها بالخا المعجمه اي حسبها قوله الثاني تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك عبارة هنا معنى تعبيره حتى يصح جعلها خبرا عن التقييد وبابيت الضمير نظرا الى لفظها قوله منزلة المجرور دخل يعني مع التي هي اسم لمكان الاجتماع او زمانه ولا يرد ما حكاه سيبويه من قولهم ذهبت من معه ولا قراة من قرا وهذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من لانه يجاب بان مع فيهما بمعنى عند قوله والسياق يقتضيه هو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه الا امم امثالكم اي في حفظ احوالها وتقدير ارزاقها واجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل ايه قوله وشذت قراة بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بنا نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال قال ابو البقا يقرا بضم النون وفتح الخا المعجمة على التسمية الفاعل ومن اولياء هو المفعول الاول ومن دونك الثاني وجاز دخول من لانه في سياق النفي فهو كقوله ما اتخذ من ولد ويقرا بضم النون وفتح الخا على ما لم يسم فاعله والمفعول الاول مضمر ومن اولياء الثاني وهذا لا يجوز عند اكثر النحويين لان من لا تزاد في المفعول الثاني بل في الاول ويجوز ان يكون من دونك حالا لان اولياء هو الثاني نعم التفتازاني وري يتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني من اولياء ومن للتبعيض قوله وتقديرها ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا تقديرا معطوفا على مخرج وحالا مفعولا ثانيا للتقدير لانه ولا يظهر عطف على ليس بمشتق وفي الشرح الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال وانما هما غالبان فلا يكون عدم اشتقاقه وعدم انتقالها مبطلا دعوى حاليتها مع انها يمكن ان تاول بمشتق واما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع انتهى واقول الحال وان كان ليس يلازم اشتقاقها وانتقالها لا تقع جامدة الا في عشر مسايل ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا اي كاسد او تدل على مفاعله نحو بعته يدا بيد او تدل على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول او يكون موصوفا نحو قرانا عربيا او داله على سعر نحو بعته مدا بكذا او داله على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة او داله على طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا او فرعا له نحو

للفاعل الا اذا كان الجار زايدا لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه
فعله قوله ولقد جاءك من نبإ المرسلين قال الرضي ويجوز ان يقال ان ضمير جاء للقران
وقوله من نبإ حال قوله واجيب بانهما غير متاملين في الظرفية في حاشية التسهيل للمصنف انهما قد يكونان
في الاختصاص فلهذا سهل دخول من عليها قوله فالمجرور بدل بعض لا بد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما ثبت
لان بدل البعض كبدل الاشتمال في انه لا بد فيه من ضمير لفظا او تقديرا يعود على المبدل منه قوله على جعل ثمانية عن
الا الذي وجه الله ثمانية عن الله ثمانية الاولى مجرور بالاضافة مفعولا وان جعلت ثمانية الثاني منصوب على انه
مفعول الثاني قوله وقد مر ان ثم لا يتعدى بمن هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها وسياتي ان ثم لا يتعدى بمن وفي
الشرح كانه نسي ان يوفي بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان ثم لا يتعدى بمن قوله
ويجوز ان الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال في الشرح لا بد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما
سبق ولقايل ان يقول ان بدل من يغني عن تقدير الضمير من قوله على خمسة اوجه هكذا وقع في كثير من النسخ
وفي بعضها على اربعة اوجه وهو مقتضى قوله ولا يستفيد جوابه له بان يقترن بها الواو خلافا لابن مالك بدليل
من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه في الشرح الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تتميم الكلام على كلمات
مفتقرة لذلك ما نصه ويكثر قيام من مقرونة بالواو مقام النافي مجابا بالا قصدا للايجاب انتهى وهذا نحو ومن يغفر
الذنوب الا الله ونحو ومن يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه اذ لو قدر ان التركيب كان في الاصل هكذا ولا
يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه فقامت من المذكورة مقام النافي لصح والمراد حاصل
وعلى هذا لا يتوجه نقض المصنف باية الكرسي لان من الاستفهامية وان اشربت معنى النفي لانها ليست قايمة مقام
النفي اذ لا يصح ان يكون الاصل لا ذا الذي يشفع عنده الا باذنه على انه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي انها لا تقوم مقام
النافي الا بشرط ان تقترن بالواو وكان المصنف اشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو
غير مستقيم وان اشار الى كلام اخر فهو متجه ولكن الشان في وجوده قوله واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدا وذا خبره
موصول والعايد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسما كون ذا زايدة ومن مفعولا استدل المصنف
في باب الموصول في الجهة الخامسة من الباب الخامس ان الالف في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة وما بعد لقيت
جملة حالية ويقال كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه قوله رب من انضجت الخ انضاج اللحم طبخه حتى يستوي
ومعنى انضجت قلبه غيظا كددته لاجل الغيظ او جددت غيظ قلبه على ان يكون غيظا تمييزا في الصحاح الغيظ
غضب كامن للعاجز يقال غاظه فهو مغيظ قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه وفي القاموس يقال غاظه وغيظه
واغاظه قوله فكفى بنا فضلا الخ تقدم الكلام عليه في الباء الموحدة قوله في واياك الخ الارحل بالحاء المهملة جمع رحل
وهو مسكن الرجل قوله تخرجها على الزيادة وذلك لم يثبت كما سياتي في الشرح يمكن ان تخرج بيت الفرزدق
على ان من موصولة حذف صدر صلتها اي كالذي هو مسطور براديه بعد المحل ممطور رفعا لا انه خفض لمجاورة
المخفوض قوله وقال الزمخشري ان مررت الى في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي والجنس

فموصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تامل في حاشية التفتازاني فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا
يجوز ان يكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا بناه على المناسبة والاستعمال اما
المناسبة فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة لنكارتها والعهد لتعينه يناسب الموصولة واما الاستعمال فلان
الشايع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل بعضا من الجنس كقوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا والموصول
مع العلم اذا كان بعضا من المعهود كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي الاية والقران يفسر بعضه بعضا وقد يقال
ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم بابعاضه فلا يكون باقيه على التنكير فيكون المعبر بها عن البعض نكرة موصوفة وعهدية
الكل تستلزم عهدية ابعاضه فيكون موصولة وهذا ايضا بعد تسليمه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة والا فلا امتناع
في ان يعبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد الى تعيينه وفي ان يعين بعض من الجنس الشايع فيعبر عنه بلفظ
المعرفة انتهى قوله ونعم من هو في سر واعلان هذا عجز بيت صدره ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه
وسدله المصنف والبيت الذي قبله في اواخر الباب الثالث قوله فلا يحتاج الى تقدير هو ثالثا يكون
مخصوصا بالمدح في الشرح ويحتاج الى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف وان كان
هو كلما اريد بها لفظها فهي علم [illegible] وصفت بقوله بالشر وهو ان العلم قد ينكر كما في قولك مررت
بسيبويه وسيبويه اخر اي ورجل اخر يسمى سيبويه قوله يا شاة من قنص لمن حلت له هذا صدر بيت
لعنترة عجزه حرمت علي وليتها لم تحرم والشاة هنا كناية عن امراة قيل اراد انها حرمت عليه لتزوج ابيه اياها
تمنى ان اباه لم يكن تزوجها وقيل اراد انها حرمت عليه للحرب التي بين قبيلها وقبيلته فتمنى عدم الحرب بين القبيلتين
ليتاتى له تزوجها قوله ال الزبير الخ الزبير هو ابن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنام المجد بفتح السين
اعلاه والقبيلة بنو اب واحد والاثرون معطوف على سنام المجد وهو من الثروة وهي العدد مهما قوله
ومهما لي الخ تقدم الكلام عليه في من الزايدة قوله وتبعه ابن يسعون هو بمثناة تحتية وسين مهملة ساكنة وعين مهملة
مضمومة فواو ساكنة فنون قوله وقد اوبيت الخ همزة مضمومة فواو ساكنة فبا موحدة مكسورة فمثناة تحتية مفتوحة
ساكنة للتانيث فعل مبني للمفعول من آبلته بالمد اي منعته شرب الماء والضاوية النحيفة والبارق السحاب ذو برق وشمت
البرق اذا نظرت الى سحابه اين يمطر قوله وانث ضميرها لانها الخليفة في المعنى هذا يقتضي ان يكون بالمثناة الفوقية
وقد تقدم الكلام عليه في من الزايدة قوله لما نسجتها من جنوب وشمال هذا عجز بيت لامري القيس صدره
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها وتوضح بضم المثناة الفوقية وكسر الضاد المعجمة موضع وكذلك المقراة بكسر الميم وسكون الدال
ما العفو بالارض من اثارها وفي القاموس والجنوب ريح تخالف ريح الشمال مهبها من مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال
بفتح الشين وكسرها الريح التي تهب من قبل الحجر او ما استقبلك عن يمينك وانت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين
مطلع الشمس وبنات نعش او من مطلع الشمس الى مسقط النسر الطاير ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ليلا ويقال
فيها شمال بميم ساكنة فهمزة مفتوحة وفي البيت نسج الريحين لها اختلافهما عليها واحدة تستر الاثار بالتراب والاخرى

نزيله ولابد عن اثرها عنها وقيل معناه لم تنحمر سبب محوها في نسج الريح بل له اسباب من السنين وترادف
الامطار قوله وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطيه ولا من ما الشرطيه وما الزايده في حاشية التسهيل
للمصنف ينبغي لمن قال بالبساطة ان تكتب مهمي بالياء ولمن قال اصلها ما ما ان يكتبها بالالف وفي الشرح
وكذا اذا قيل اصلها مه ما انتهي واقول من قال بان اصلها ما ما ومن قال بان اصلها مه ما اتفقا على اصل
اخر كلمة منها فينبغي ان تكتب اخرها على القولا لاول ينبغي على القول الثاني فلهذا لم يذكر المصنف ما قاله الشارح
قوله واسد الحاتم وانلهما بعط الا حاتم هو ابو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور
والسول بضم السين المهمله واسكان الهمزه ويخفف فيبدل واوا ما يساله الانسان وقبل هذا البيت ، ابيت هضيم
الكشح مضطمر الحشا من الجوع اخشي الذم ان اتضلعا ، واني لاستحيي رفيقي ان يري مكان يدي من جانب الزاد اقرعا
قوله ومهما تعلها او بدت براة هذا صدر بيت عجزه لم يرتلها بالسيف لست مبسملا ، وقوله لم يرتلها تعليل لترك
البسمله وبالسيف في محل نصب على الحال من المضاف اليه واشار بذلك الي ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سال
عليا رضي الله عنه لم لم تكتب في براة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسمله امان وبراة نزلت بالسيف
ولست مبسملا جواب الشرط وهو محذوف الفاء في معنى النهي اي فلا تبسمل قوله فان قيل قدر مهما واقعه
على براة بمعنى انه اذا جعل مهما مرادا بها براة يكون الضمير العائد على براة عايدا على مهما فيكون مهما مبتدا او مفعولا
لمحذوف يفسره تعل قوله ولنا اسم الشرط عام وبراة اسم خاص فضميرها لذلك فلا يرجع الي العام لقايل
ان يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه اريد به هنا خاص وهو براة فيصح رجوع ضميرها اليه
باعتبار ما اريد به ولو سلم فجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار تناوله لذلك الخاص
كضمير المطلقات طلاقا رجعيا في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه عايد على المطلقات الاعم من الرجعيه
وغيرها لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار الرجعيات قوله وبالوجه الذي يبطل به ابتداييه مهما يبطل كونها
مشغولا عنها العامل بالضمير وذلك ان عود الضمير على براة يقتضي خصوصه وعوده على مهما يقتضي عمومه فلا يصح
عوده على براة ليكون عايدا على مهما حتي يكون الفعل مشغولا بضميرها قوله ومهما تصلها مع اواخر سوره هذا
صدر بيت عجزه فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا واواخر جمع في موضع المفرد اي اخر سوره وقوله فلا تقفن الدهر
جواب الشرط وتثقل منصوب باضمار ان بعد الفا جوابا للنهي اي فتثقل يعني اذا وصلت البسمله باخر السوره فلا
تقف عليها وتبتدي بالسورة الاخري لان البسمله لاوايل السور لا لاواخرها قوله واما هنا فتعين كونها ظرفا لتعل
مقدرا اي وقت تصل براة او مفعولا به حذف عامله في الشرح لا تعين لذلك بل يجوز ان يكون عبارة
عن المصدر فيكون في محل نصب بتصل على انها مفعول مطلق معناي اي وصل تصل سواء كان باخر سورة او باخر ايه
وان ترك البسمله في براة مطلوب سواء ابتدات بها او وصلتها باخر سوره اي سوره كانت او وصلتها باخر ايه
من اي سورة كانت وقول بعض شارحي الشاطبيه ان المراد وصلها باخر الانفال تصور واسهي واقول انما قال بعض
شارحي الشاطبيه ذلك نظرا الي الغالب مع قوله لغة غنم وربيعه في الصحاح وغنم بالساكن ابو حي وهو

غنم بن تغلب بن وايل وفي الصحاح ايضا وفي عقيل ربيعتان ربيعه بن عقيل وربيعه بن عامر بن عقيل وفي
تميم ربيعتان الكبري وهي ربيعة بن مالك بن زيد مناه بن تميم ويلقب بربيعه الجوع وربيعه الصغري
وهي ربيعه بن مالك وربيعه ابو حي من هوازن وهو ربيعه بن عامر بن صعصعه وهم بنو مجد ومجد امهم نسبوا
اليها وفي الشرح وفي العرب ربيعه الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيله ولعلهم اصحاب
هذه اللغه قوله اذ هو ابني حرب داهوا نامعا ، الا هو اجمع هو هي مالقصر وهو هي النفس والواو للحال قوله
وقيل هي حال والخبر محذوف في الشرح ونحو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر اي داهوا ونا كاينه معا
وعلى هذا تتعلق معا بمحذوف وهذا تكلف لا داعي اليه انتهى قوله وفيه نظر ووجهه انا لا نسلم ذلك بل هما سواء قوله
وقد عادل بينهما الي اخره سند لهذا المنع الذي هو وجه النظر قوله لبث ويحكي الجدي بالشاه الحلبيه مثنيه بد
وهي بفتح النون وكسر الميم وبراي بضم النون وفتح الميم قوله اذا حنت الاولي سجعن لها معا حنت بالحا المهمله
والنون والاولي بضم الهمزة انثى الاول وهو صفة لمحذوف اي الحمامه الاولي وسجعن هدرن قوله واني رجالي الح
فاعل اي ضمير الدهر او الموت وبادوا هلكوا وستفز بفتح الفا والزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا استخفه
قوله متي اضع العمامه تعرفوني ، هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره ، انا ابن جلا وطلاع الثنايا ،
وقد تقدم الكلام عليه في غير هذا قوله اجيل بر قامتي حاب له زجل في الشرح اجيل بضم الهمزة مضارع اجلت
وحاب الظاهر انه بمعني ذات قال الجوهري وقيل انه حاب والمصنف فسره بفعل المثني ولم اقف عليه والزجل
بزاي وجيم مفتوحتين الصوت يقال سحاب زجل بفتح الزاي وكسر الجيم اي ذو رعد انتهى قوله شربن بماء البحر
تقدم الكلام عليه في الباب قوله منذ ومذ فقيل هما اسمان مضافان هذا القول لبعض البصريين
وقيل عند هولا لتضمنهما معني الحرف قوله وربع عفت اثاره منذ ازمان هذا عجز بيت لامرء القيس صدره
قفا نبك من ذكري حبيب وعرفان وفي القاموس وعرفان لعتبان مغنيه مشهوره والربع المنزل وعفت درست
والاثار جمع اثر وروي بدل اثاره اياته وهي جمع ايه وهي العلامه قوله اقوين مذ حجج ومذ دهر هذا عجز
بيت صدره لمن الديار بقنه الحجر ، والقنه بضم القاف وتشديد النون اعلي الجبل والحجر ديار ثمود ناحية الشام
عند وادي القري واقوين خلون من سكانهن والحجج بكسر الحا المهمله جمع حجه بكسرها ايضا وهي السنه قوله وقال
المبرد وابن السراج والفارسي مبتدان وما بعدهما خبر قال الرضي ان هذا مذهب الجمهور وفي الشرح هذا
الاعراب هو الذي اختاره ابن الحاجب في كافيته وصحح في غيرها بانه مذهب المحققين لكنه مشكل لعدم التمكن
في الظروف مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتداين مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر على جواب مع شدة
البحث عنه فتامله واقول لا منافاة بين كونهما مبتداين وكونهما ظرفين لجواز كونهما ظرفين متصرفين بان يكونا
مبتداين وفي الشرح ومما استشكلت به الابتدائيه ان قيل ما الموجب لتقدمه وهلا جاز يومان مذ كما تقول يومان
امدد لك واجيب بانهم اجروها في ذلك مجراها حالة نصبه في انها لا تدخل الا على اسم الزمان انتهى قوله وقال
الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين يعني مالقيته مذ يومان يعني

وبين لغايته يومان ولا خفا بما فيه من التعسف في الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان يكون مبتدا فان قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدا النكرة مصحح له وههنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف خبرا للمبتدا لقولك في الدار رجل وفي الجمعة صلاة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا لليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه كقولك في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة اسما الزمان يومان بل المراد انه هو **قوله** ما زال مذ عقدت يداه ازاره قاله الفرزدق يرثي به يزيد بن المهلب وتجزه فسما فادرك خمسة الاشبار قيل اراد بادراك خمسة الاشبار البلوغ مبلغ الرجال وقيل اراد الموت والدفن في خمسة اشبار من الارض وقيل اراد السيف لانه في الاغلب يكون قدر خمسة اشبار وقيل غير ذلك وخبر زال قوله بعده يدني كتايب من كتايب ملتقى في ظل معترك العجاج مثار والكتيبة الجيش والمعترك موضع المعركة والعجاج الغبار ومثار صفة العجاج على زيادة ال **قوله** وما زلت ابغي المال مذ انا يافع اليافع بالمثناة التحتية الغلام الذي راهق العشرين وفي الصحاح اليفاع ما ارتفع من الارض واشرف وايفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة **قوله** واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقات الساكن نحو مذ اليوم قال الرضي واما تحريكه في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين الذي من الكسر فلا يدل على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع **قوله** ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل بضم مع عدم الساكن قال الرضي وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة عمرو بن تميم وعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله انتهى

حرف النون

النون المفردة **قوله** احدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة في الشرح لا ياتي تقسيم نون التوكيد اليهما في هذا المحل لان المقسم ولا هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا ان يقال اراد المفردة خطا انتهى واقول بل اراد المفردة عن غيرها من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للخفيفة والثقيلة **قوله** اقايلن احضروا الشهودا هو لرؤبة بن العجاج وقبله اريت ان جات به املودا مرجلا ويلبس البرودا واريت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم قال في الصحاح شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره ترجيلا والمعنى اخبرني ان جات هذه المراة بشاب تتزوجها وهو رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم اتامر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه وفي الشرح ولقايل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقايلن توكيدا لاحتمال ان اصله اقايل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون

التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه اذ هو الافعال بهذه النون اذ يلحقه بلا شرط هذا مما لم ار فيه نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اقايلن ولم اوقف عليه مضبوطا في كتاب معتمد واقول انما دخلت النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسما الاعراب فيبقى على اصله مع انه لا ضرورة في بنايه بالحاق النون به وقد اختلف في المضارع المتصل به نون التوكيد والجمهور على انه مبني لتركبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لا حظ له في الاعراب فبقي الحرف مبنيين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النون من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا وقال بعضهم المضارع مع النون مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف او الواو او اليا لان الضماير البارزة منع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت **قوله** نظروه سوغها شبه الوصف بالفعل يعني المضارع قال الرضي قيل وقد دخل اسم الفاعل اضطرارا لشبهه بالمضارع وهذا جاشبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال **قوله** فانزلن سكينة علينا روى البخاري من حديث البراء رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب وقد وارى التراب بياض بطنه وهو يقول اللهم لولا انت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا فانزلن سكينة علينا وثبت الاقدام ان لاقينا ان الاولى قد بغوا علينا اذا ارادوا فتنة ابينا **قوله** فاحر به بطول فقر واحريا هذا عجز بيت صدره ومستبدل من بعد غضيا صريمة وفي الصحاح والغضيا ايضا مائة من الابل وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف من بعد غضيا صريمة والصريمة القطعة من الابل نحو الثلاثين وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين العشر الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة واحريا بها مهملة وقال في الصحاح وتحدث الرجل يقول بالحري ان يكون كذا وهذا الامر محراة اي مقمنة مثل مجداة وما احراه مثل ما احجاه واحر به مثل احج به **قوله** دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا لو الكاف من سعدك ولولاك مكسوره والمتيم من تيمه الحب اي عبده وذلله فهو متيم والصبابة رقة الشوق والجانح المايل **قوله** والذي سهله انه بمعنى افعل اي دال على الامر لان معناه ليدم سعدك **قوله** وقريبا من الوجوب بعد اما في نحو واما تخافن واما ترين عنك يريد بالقريب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو اما تخافن ان يكون المضارع شرطا لان المؤكدة بما **قوله** لم يعرفون بالجار هذا اخر بيت تقدم الكلام عليه في اللام وهو لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار **قوله** لقولهم ومن عضة ما ينبتن شكيرها العضة واحدة العضاه وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين المعجمة ما ينبت حول الشجرة قال الرضي فهذا ضرب مثل لما كان له اصل وامارة يدل على كون شي منه انتهى واراد المصنف بقوله لقولهم ان فعل مضارع وقع بعد ما الزايدة التي ليست بعد رب نحو قولهم بعين ما ارينك وبجهد ما يبلغن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال بدر الدين بن مالك وانما كان لهذا التوكيد شيوع من قبل ان ما لما لازمت هذه المواضع اشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام فان بعد ما ترتب على ما لم يوكد الفعل بعدها الا فيما ندر من قول الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وقولهم ربما يقولن ذلك حكاه سيبويه لان ما

يعيد الفعل بعدها ماضي المعنى وفي الشرح وقد عرفت انه اي ابن مالك جعل ما في كلا من قوله ما
ثبتت وقوله ما عهدته زايده ولا ادري الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل ان تكون ما في ما ثبتت نافيه
وفي ما عهدته مصدريه انتهى واقول الوجه الذي عين كون ما في ما ثبتت زايده لا نافيه انه مثل
لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفي والوجه الذي عين كون ما في ما عهدته زايده لا مصدريه انها لو كانت
مصدريه لارتفع مليلا على الخبريه اذ لا يصح نصبه بعهدته لان معمول الصله لا يتقدم على الموصول ولكانت
النون داخله على المضارع في موضع لا يدخل عليه فيه الا في الندره قوله ونون ضيفن للطفيلي في القاموس
الضيفن من يجي متطفلا قوله ولهذا لو سميت به رجلا نحو ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير هكذا قال
ابن الحاجب وقال الرضي وتنوين التنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل
واما التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم معرب وانا لا ارى منعا من
ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون
فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن انتهى قوله وتنوين التمكن لا يجامع
العلتين اي العلتين الموجبتين لمنع الصرف وهما هنا العلميه والتانيث بالتا قوله وزعم الزمخشري ان عرفات
منصرف لان تاه ليست للتانيث وانما هي والالف للجمع قال الرضي قال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو
مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التا التي فيها كانت
لمحض التانيث سقطت والباقيه علامه جمع المونث وفيما قاله نظر لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامه
تانيث فيها لا متمحضه للتانيث ولا مشاركه لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا
فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فثبت انها لا تقصر عن تانيث
مصر الذي هو بتاويل البقعه والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو
عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسره في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسره فيه تبع
لا متبوع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضروره لم يحذف المانع قوله فالاول كجوار وغواش فانه عوض
من اليا وفاقا لسيبويه والجمهور قال الرضي فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركه للاستثقال ثم جوار بحذف اليا لاستثقال اليا
المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعيه وانما ابدل التنوين من اليا لينقطع التنوين الحاصل
طمع اليا الساقطه في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف
مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبع الجر
له في السقوط ونصبه وردته فتحا وانما يلزم ان يقال ثاني الحوادث ومررت بالجوار بحذف اليا لان الكلمه لا تخف
بالالف واللام ونقل الفرعيه باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين
والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف اليا للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغه الجمع الاقصى حاصلة تقديرا

لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين
في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعيه فعوض التنوين من اليا قوله ويتممها النايبه
عن الكسره فانها ثقيله باعتبار نيابتها عن الكسره الثقيله قال الرضي قال المبرد التنوين في جوار عوض من
حركه اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف
الحركه ثم جوار بتعويض التنوين من الحركه لتخفيف الثقيل بحذف اليا للساكنين والاعتراض عليه انه لو كان
منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما ورد على مذهب سيبويه قوله اذ
لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى في الشرح وقد يمنع هذه الملازمه بناء على ان التعويض في نحو جوار انما
هو عن حركه يمكن التلفظ بها ولكنها حذفت استثقالا لا تعوض عنها والحركه في نحو حبلى متعذره لا سبيل الى
النطق بها فترك التعويض عنها والتي يتقدرها ولك ان تقول فحبلى احق بالتعويض من جوار لامتناع التلفظ
بالحركه فيها دون جوار انتهى قوله في جيال هو بجيم فمثناه تحتيه ساكنه فهمزه فلام اسم للضبع قوله
والثاني كجندل اراد بالثاني التنوين الذي هو عوض من حرف زايد وجندل بجيم فنون مفتوحتين فدال مهمله
مكسوره فلام الموضع الذي فيه حجاره قوله وهو اللاحق للقوافي المطلقه في الشرح وكذا للمقيده المقفاه
او المصرعه وقد ذكرنا الفرق بين التقفيه والتصريع في حرف اللام في الكلام على اللام الجازمه قوله والذي صرح به
سيبويه وغيره من المحققين انه جي به لقطع الترنم في الشرح قال ابن عقيل يعوهم تنوين الترنم لتوهمهم
داود القياسي نفي الحدثات القدريه مجوس هذه الامه وداود ينفي القياس والقدريه ينفون القدر ويقولون
الامر انف قال المصنف في حواشيه على التسهيل وليس بشي لانهم اثبتوا القدر لانفسهم واما داود القياسي
فلا نعلمهم يقولونه واقول القدريه طايفه ينكرون ان الله قدر الاشيا في القدم وقد انقرضوا وصار
القدريه لقبا للمعتزله لاسنادهم افعال العباد الى قدرتهم فكلام ابن عقيل بنا على الاول وكلام
المصنف على الثاني قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن هو صدر بيت مقفى عجزه اقلي اللوم عاذل والعتابن
واللوم بفتح اللام العذل بالذال المعجمه وعاذل مرخم عاذله واصبت بكسر تا التانيث كذا وجد بخط المصنف مضبوطا
مكتوبا عليه صح قوله لما تزل برحالنا وكان قدن هو عجز بيت صدره ازف الترحل غير ان ركابنا وقد تقدم الكلام
عليه في قد قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن هو صدر بيت عجزه مشتبه الاعلام لماع الخفقن والقاتم
والقاتن الشديد السواد والاعماق بالعين المهمله جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من اطراف المفازه والخاوي
الخالي والمخترق بسكون الخا المعجمه وفتح المثناه الفوقيه والرا الممر الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يهتدى
به في الطريق والخفق بفتح الفا للضروره واصله الخفق بسكونها مصدر خفق البرق اذا اضطرب وفي شرح اللباب ولعل
المراد من المخترق بسكون القاف فلما الحق التنوين به التقى ساكنان ففتح ما قبله تشبيها له بالنون الخفيفه او بلا الساكن
الادرك حرك بالكسر قوله وفايدته الفرق بين الوقف والوصل في الشرح اذ لو بقي باسكان لعاد لم يعلم السامع

ان هذا المنشد واقف او واصل فان ملت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي في اخر الكلمة ساكنة
ملت لانه شعر يتسلسل لا لاجل ان الوزن سقاه لا لاجل الوقف قوله اي يجعل فيه غنة في الصحاح
الغنة صوت في الخيشوم والاغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه يقال ظبي اغن وواد اغن كثير العشب لانه اذا
كان كذلك الفه الذبان وفي اصواتها غنة والذبان جمع كثرة للذباب وجمع القلة اذبة كغراب وغربان واغربة
قوله وثبت في الوقف في الشرح وقد تنازع في ذلك فان الزمخشري قال في حاجيه حيث اشار الى تنوين
الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا
يكون في حالة الوقف انتهى قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات لامرئ القيس وعجزه
فقالت لك الويلات انك مرجلي والخدر الهودج ويستعار للستر والحجلة وعنيزة مهملة مضمومة ونون مفتوحة
وهي ابنة عمه والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب ومعنى مرجلي تاركي راجلا اي ماشيا قوله
سلام الله يا مطر عليها وتمامه وليس عليك يا مطر السلام وهو للاحوص محمد بن عبد الله بن عاصم
الانصاري من قصيدة في سلمى اخت امراته وكانت جميلة وكان هو ايضا جميلا وكان يحبها حبا شديدا فتزوجت برجل
قبيح المنظر يقال له مطر فغلب على الاحوص حبها حتى باح به ومن تلك القصيدة فان المالكي نكاح سلمى غداة نكاحها
مان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام فلا غفر الاله لمنكحيها ذنوبهم ولو صلوا وصاموا
فلو لم ينكحوا الا كفيا لكان كفيها الملك الهمام فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام قوله وبقوله
اقول في الثاني دور لا اول لانا لا اول تنوين المقابلين لان الضرورة ابا حت الصرف في الشرح فيه نظر لان
وجود العلتين في الاسم مناف لصرفه وانما حمله على ذلك توهم تجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال
ما ذكرناه فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار دخول التنوين
ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فانه لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة واقول
وجود العلتين في الاسم ليس منافيا للصرف منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر وانما هو مناف له منافاة
اعتبارية وقد اعتبر وايضا الاسم منصرفا للضرورة مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين قوله وفيها قال نظر
لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف في الشرح اذ كان النظر
فيهما امكن ان يورد على ابن مالك فيقال ان سيبويه سمى ما هو الترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون
الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه انفا عن الزمخشري واقول ابن مالك استدل بثلاثة امور منها الثبوت في
الوقف كما مر فلا يلزم من نفيه نفي ما استدل عليه قوله وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل
التسمية حكي بعدها في الشرح لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف
ما فيه علتان مانعتان من الصرف وقد انه قسم براسه وان كان في المحلي تنوين صرف واقول وقد علمت لان ان
عدم مجامعة تنوين الصرف لما فيه علتان ليست الا اعتبارية وضعية لا ذاتية فاذا وجد ما يدل على المجامعة اعتبر كما في

الحكاية هنا قوله الرابع نون الوقاية في الشرح صرح ابن الحاجب في اماليه بان نون الوقاية لحرف
المضارعة ليست بحلية وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكري وعصي واطال الكلام
فيه وعلله ولا ينبغي عدها في اقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى قوله اذ ذهب القوم الكرام ليس هذا
بيت من شطور السريع تقدم الكلام عليه في قد قوله فقيل النون الباقية نون الرفع وهذا مذهب الجزولي لانها
سقدمة على نون الوقاية فيكون الثقل حصل بنون الوقاية فيحذف قوله وقيل نون الوقاية وهو الصحيح لان
الحذف بنون الاعراب اولى لانها عدة في الجازم والناصب بخلاف نون الوقاية وسبق للمصنف في الباب الخامس انه
اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى قوله الثاني اسم الفعل قال الرضي ويجوز الحاقها
اسماء الافعال لانها بمعنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل قوله وليس الموافيني ليريد
خائبا سال وافي القوم اذا اتاهم والرفد العطاء والخيبة عدم حصول المطلوب قوله وفي الحديث غير الدجال اخوفني
عليكم لا يقال هذا التركيب يقتضي ان غير الدجال خائف فان اصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل
وانما المراد ان غير الدجال مخوف منه لانه يجاب بان اصل هذا التركيب خوف غير الدجال اخوف مخوفي ثم حذف
خوف الاول والثاني وخلفهما غير والياء ويجوز ان يكون اصل التركيب اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف فيكون من
باب اشغل من ذات النحيين ويجوز ان يكون اصل التركيب غير الدجال اخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وبهذا
الذي ذكرناه من بيان اصل التركيب خرج الجواب عما يقال ان افعل التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا يقبل ذلك قوله
وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال بجلني وليس كذلك الذي رايناه في الصحاح وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هو سالته
ابدا يقولون بجلك كما يقولون قطك الا انهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكن يقولون بجلي وبجلي اي حسبي
قوله في الشرح وهو محتمل لان يكون عدم توهم بجلني بالنون من مقول الاخفش نعم قوله
نعم العين في الشرح المراد بها العين المهملة لا التصريفية لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم
هذه حرف لا حظ لها في ذلك قوله وكنانة تكسرها في الشرح كانهم ارادوا بذلك التمييز من الحرفية الى الاسمية
وآثروا الشرف اللفظين باخف الحرفين قوله وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين حكى المصنف ذلك في
حواشي التسهيل عن ابي حيان ثم قال وانما اراه اصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في
ثم العاطفة ما جاز في شد ومد من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم قوله ويحتمل ان يفسر في هذا
بالمعنى هذا يقع في اكثر النسخ عقب قوله وبعد الاستفهام في نحو هل يعطي ومعناه ويحتمل ان يفسر الاستفهام
في نحو هل تعطيني بمعنى نعم ولا يقال فيكون داخلا في قوله وبمعنى معناها ولا يكون قسما اخر مستقلا قوله
والثالث المعنيان بعد الاستفهام هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين وتوجه الاول
ان بالثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع ما دون ما صله لافادة معنى التصيير اي مصير المعنيين السابقين ثلاثة
وادخال العلي لمضاف اضافة لفظية للخوثهما داخلة ايضا على المضاف اليه نحو الجعد الشعر قوله وقول صاحب
المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قوله مبتدا خبره غير مطرد وصاحب المقرب

دون امتناعه بانه قال وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال
التفتازاني في شرحه يكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول
فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لانه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال
ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام عند التخصيص وفيه نظر لانه لا رجحان لتقديم سوى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يتبع وجه الحسن الذي هو قصد الاهتمام ولا قائل به انتهى **قوله** ونحو هل
زيد قام ام عمرو واذا اريد بام المتصلة قال التفتازاني لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام
المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهل لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق
بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع وان طلب التصديق ينافي التصور فليقبح
طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة
القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه
تام مر في الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد اسلفنا في اوائل الكلام على الالف
المفردة ان ابن مالك قال بان هل قد تاتي بمعنى الهمزة متعادلها ام المتصلة وفي شرح الرضي وقد تاتي هل
قبل المتصلة على الشذوذ **قوله** الا الطعان الا فرسان عادية هذا صدر بيت عجزه الا تجشؤكم حول التنانير
وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الا **قوله** والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال في الشرح هذا
على الوضع فالسين وسوف وقد يتعرض لهذا من النحاة **قوله** فمن مبلغ الاحلاف الا ... المهاجع
حلف فاشهد جمع شهيد وهم القوم تحالفوا على التناصر وذبيان بذال معجمة مفتوحة موحدة ساكنة فيوحدة مهمله
تشاه كمية ~~...~~ قال وبنون ابو قبيلة من قيس ومقسم مصدر ميمي من الرباعي **قوله** ان ذكرتم في الكشاف
وقرئ ابن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط واين ذكرتم بالف بينهما بمعنى اتطيرون ان ذكرتم وقرئ
ان ذكرتم بهمزة الاستفهام وان الناصبة بمعنى اتطيرتم لان ذكرتم وقرئ ان وان بغير استفهام بمعنى
الاخبار اي تطيرتم لان ذكرتم او ان ذكرتم تطيرتم وقرئ اين ذكرتم على التخفيف **قوله** وفي الحديث
وهل ترك لنا عقيل من رباع عقيل بفتح العين المهملة هو ابن ابي طالب اخو علي رضي الله عنهما لابيه وامه كان
اسرع الناس جوابا وينسبونه الى الحماقة قال ابن عساكر دخل عقيل على معوية بعدما ذهب بصره فاقعده معه
على سريره وقال انتم يا بني هاشم تصابون في ابصاركم فقال عقيل وانتم يا بني امية تصابون في بصايركم وقال هشام
ان عقيلا قدم على اخيه علي بالعراق فسأله فقال ما اعطيك شيا فقال اني فقير محتاج فقال اصبر حتى يخرج عطائي
من المسلمين فاعطيك فالح عليه فقال لرجل خذ بيده وانطلق به الى الحوانيت وافتح اقفالها وخذ ما فيها فقال
عقيل اردت ان تجعلني سارقا فقال علي انت اردت ان اخذ اموال المسلمين فاعطيكها فقال عقيل لاذهبن الى
رجل هو اوصل لي منك يعني معوية فقال انت وذاك فذهب الى معوية فاعطاه مائة الف درهم وقال اصعد
المنبر واذكر ما اولاك علي وما اوليتك فصعد المنبر وقال ايها الناس اني اخبركم اني اردت عليا على دينه فاختار

هو ابن عصفور واشار بقوله لما بيناه الى ما ذكر من ان نعم للاعلام بعد هل جاء زيد ونحو فهل وجدتم
ما وعد ربكم حقا وان لنا لاجرا **قوله** قيل وتاتي للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم بل بكسر
القاف وسكون المثناة التحتية واطلالهم بفتح الهمزة وسكون الطاء المهملة جمع طلل بفتحتين وهو ما شخص من
اثار الديار **قوله** قول جحدر وهو بجيم مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء **قوله** وهو حسن
لان نعم جواب عن متقدم عليها النظار يعني

حرف الهاء — الها المفردة

قوله نحو ماهيه ونحوها هاه وازيداه اراد بنحو ماهيه ما كان محركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فخرج اسم لا المبني
معها على الفتح وخرج نحو قبل وبعد المقطوعين عن الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاث حركته
عارضة فكانت كالحركة الاعرابية واراد بنحو هاهناه الاسم المبني وبنحو وازيداه الاسم المندوب **قوله** واتى
هواصها الا نح اعطى في مضارعه يتبع بالفتح والكسر وجفانا فحبرنا وهو واوي اللام تقول جفوته ولا تقول جفيته
قوله والمحققون ان لا تعد هذه لانها ليست باصلية في الشرح تبع المصنف في جعل الالف التي للاستفهام
وغير مبدلة من الهاء الاصلية فيرد عليه واقول ~~يعني بقوله~~ والمحققون ان لا تعد هذه يعني من اقسام الهاء وهو
لم يذكر الالف التي للاستفهام من اقسام الالف بما قال بعد في اقسام المسئلة ومن الغريب ان الالف التي للاستفهام
قوله لانها جزء كلمة لا كلمة قال الرضي ان ها التنبيه كلمة ركبت مع ما دخلت عليه لما اشتد الامتزاج ككلمة
ها قوله والثاني ان تكون للتنبيه فتدخل على اربعة في الشرح حكى الزمخشري في المفصل انه
يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا وهذا ليس شيئا من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضي لم اعثر
لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزمخشري انشد في المفصل ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد
وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشارة ولعل الرضي
يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال
المعجمة نوع من الاعتذار فان المفصل فيه ذهب تحريرا انتهى ما في الشرح واقول عبارة الرضي واما ها فيدخل
من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ويفصل بينها وبين اسماء الاشارة اما بالقسم نحو ها الله ذا وها لعمر الله
ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولا وبغيرهما قليلا كقوله ها ان تا عذرة وقوله فقلت لهم هذا لها ها
وذا ليا ثم قال وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان
تقول ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه بما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت
تراه قد صرح بان قوله ها ان تا عذرة وهو البيت الذي انشده الزمخشري في المفصل مما فصل فيه بين ها التنبيه
وبين اسم الاشارة بفاصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخولها
على اسماء الاشارة وحينئذ ~~فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجيه~~ **هل قوله** ممتنع نحو هل زيدا ضربت لان
تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة صرح المصنف بامتناع هل زيدا ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه

دون امتناعه فانه قال وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال
التفتازاني في شرحه ولكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول
فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته الا انه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال
ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام عند التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ للقبح سوى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحسن اذ يحمل على قصد الاهتمام ولا قائل به انتهى قوله ونحو هل
زيد قام ام عمرو اذا اريد بام المتصلة ~~قال التفتازاني~~ لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام
المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق
بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع وان قلت التصديق يستدعي التصور فليقبح
طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة
القيام الى احد الامرين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه
ما انتهى في الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصوره على طلب التصديق وقد اسلفنا في اوائل الكلام على الالف
المفرده ان ابن مالك قال بان هل قد تاتي بمعنى الهمزه فتعادلها ام المتصله وفي شرح الرضي وقد تجيء هل
قبل المتصله على الشذوذ قوله الا طعان الا فرسان عادية هذا صدر بيت عجزه الا تجشؤكم حول التنانير
وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الا قوله والمالك تخصيصها المضارع بالاستقبال في الشرح هذا
علم الوضع بالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النحاة قوله فمن يبلغ الاحلاف اي الاحلاف بالحا المهملة جمع
حلف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم تحالفوا على التناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة فمودة تكسر فهو حرفان
تشاه كنيته ~~مخففة~~ فالف ونون ابو قبيلة من قيس ومقسم مصدر ميمي من الاقسام قوله ان ذكرتم في الكشاف
وقري أين ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وآأن ذكرتم بالف بينهما بمعنى اتتطيرون ان ذكرتم وقري
ان ذكرتم بهمزة الاستفهام وان الناصبه بمعنى اتطيرتم لان ذكرتم وقري إن وأن بغير استفهام بمعنى
الاخبار اي تطيرتم لان ذكرتم او ان ذكرتم تطيرتم وقري اين ذكرتم على التخفيف قوله وفي الحديث
وهل ترك لنا عقيل من رباع عقيل بفتح العين المهملة هو ابن ابي طالب اخو علي رضي الله عنهما لابيه وامه كان
اسرع الناس جوابا ونسبوه الى الحماقة قال ابن عساكر دخل عقيل على معويه بعد ما ذهب بصره فاقعده معه
على سريره وقال انتم يا بني هاشم تصابون في ابصاركم فقال عقيل وانتم يا بني اميه تصابون في بصايركم وقال هشام
ان عقيلا قدم على اخيه علي بالعراق فسأله فقال ما اعطيك شيا فقال اني فقير ومحتاج فقال اصبر حتى يخرج عطاي
من المسلمين فاعطيك فالح عليه فقال علي لرجل خذ بيده وانطلق به الى الحوانيت وافتح اقفالها وخذ ما فيها فقال
عقيل اردت ان تجعلني سارقا فقال علي انت اردت ان اخذ اموال المسلمين واعطيكها فقال عقيل لاذهبن الى
رجل هو اوصل لي منك يعني معويه فقال انت وذاك فذهب الى معويه فاعطاه مايه الف درهم وقال اصعد
المنبر واذكر ما اولاك علي وما اوليتك فصعد المنبر وقال ايها الناس اني اخبركم اني اردت عليا على دينه فاختار

هو ابن عصفور واشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم للاعلام بعد هل جاء زيد ونحو هل وجدتم
ما وعد ربكم حقا وان لنا لاجرا قوله قيل وتاتي للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم قيل بكسر
القاف وسكون المثناه التحتيه واطلالهم بفتح الهمزه وسكون الطا المهمله جمع طلل بفتحتين وهو ما شخص من
اثار الديار قوله دنو لجحدر وهو بجيم مفتوحه فحا مهمله ساكنه فدال مهمله مفتوحه فرا قوله وهو حسن
لان نعم جواب عن ستقدم عليها القطا يعني حرف الهاء الها المفردة قوله
نحو ماهيه ونحوها هاه وازيداه اراد بنحو ماهيه ما كان محركه غير اعرابيه ولا شبيهه بها فخرج اسم لا المبني
معها على الفتح وخرج نحو قبل وبعد المقطوعين عن الاضافه المبنيين على الضم لان كلا من هذه البناآت حركته
عارضه فكانت كالحركه الاعرابيه واراد بنحو هاه هاء الاسم المبني وبنحو وازيداه الاسم المندوب قوله واتى
مواضعها الخ يعني اعطى في مضارعه نبح بالفتح والكسر وجفانا فحيرنا وهو واوي اللام تقول جفوته ولا تقول جفيته
قوله والمحققون ان لا تعد هذه لانها ليست باصليه في الشرح تبع في ذلك المصنف في حرف الالف حيث قال الاستفهام
وهم انها بدل من الفها الاصليه فيرد عليه وقولـــ ~~يعني قوله~~ والمحققون ان لا تعد هذه يعني من اقسام الها وهو
لم يذكر الى التي للاستفهـ ... ـان الى ماتي للاستفهام
قوله لانها جزء كلمه ك... لشدة الامتزاج ككلمه
ها قوله والنا ... كثيرة في المفصل انه
يقال ها ان زيدا منطلق ... لكن قال الرضي لم اعثر
لذلك على شاهد وهو ... قلت فان ما جاورناه في البلاد

ترجم لحذف البدل في الخاتمه التي ذكرها المحذوف وقضيه هذا
انه لا يحذف واجاز حذفه في هذه الايه وفي الخاتمه في
حذف الحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء
حيث قال ان المقدر يقولون ما نعبدهم وان هذا المقدر يحتمل
ان يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين ان الله يحكم بينهم

وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثلها ها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه في البيت اسم اشاره فلعل الرضي
يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخاليه من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهمله واسكان الذال
المعجمه نوع من الاعتذار لاني المفصل فتاه ذهب تعبيرا لما في الشرح وقولـــ عبارة الرضي واما ها فتدخل
من جميع المفردات على اسما الاشارة كثيرا وتفصل بين اسما الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا وها العمر الله
ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولا ويغيرها قليلا كقوله ها ان تا عذره وقوله تعلمن ها لعمر الله ها
ذا اليمين قال وما حكي الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان
تقول ها التنبيه تختص باسم الاشارة وقد تفصل منه بامر ولم يثبت دخوله في غير ما من الجمل والمفردات فانت
تراه لم يصرح بان قوله ها ان تا عذره وهو البيت الذي انشده الزمخشري في المفصل مما فصل فيه بين ها التنبيه
وبين اسم الاشارة بفاصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخولها
على اسما الاشارة وحينئذ ~~فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجيه~~ هل قوله ويمتنع نحو هل زيدا ضربت لان
تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة صرح المصنف بامتناع هل زيدا ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه

دون امتناعه فانه قال وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل قال الفاضل التفتازاني في شرحه وكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لانه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحسيب ايضا على قصد الاهتمام ولا قايل به انتهى قوله ونحو هل زيد قام ام عمرو اذا اريد بام المتصلة قال التفتازاني لان وقوع المفرد بعد ام دليل على انها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احدا لامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق يستلزم التصور فليقبح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى وفي الشرح هذا كله مبني على ان هل مقصوره على طلب التصديق وقد استعملها اهل الكلام على الالف المرده ان ابن مالك قال بان هل قد تاتي بمعنى الهمزة متعادلها ام المتصلة وفي شرح الرضي وقد تاتي هل المتصله على الشذوذ قوله الا طعان لا فرسان عادية هذا صدر بيت عجزه الا اجتثام حول التنانير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الا قوله والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال في الشرح هذا على الوضع كالسين وسوف وقد ينعرض لهذا من النحاه قوله فمن مبلغ الاحلاف الى الاحلاف بالحا المهملة جمع حلف كانها جمع شهيد وهم القوم تحالفوا على التناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة وتكسر قبيلة فهل اقسمتم كل مقسم اقسمت بمعنى حلفت والاحلاف بالحا المهملة والاحلاف بن اسد الى دخل تم لا لكتاب قتال ان ابن بان تم ... قالت ... قتيبة قبيلته مخففة قال ذرين ابو قبيله من قيس ومقسم مصدر ميمي من الرباعي قوله ان ذلكم زاد الكتاب ان ذلكم همزة الاستفهام ولا حرف الشرط وان ذلكم بالف بينهما بمعنى اتطيعون ان ذلكم وقرى ان ذلكم همزة الاستفهام وان الناصبة بمعنى اطيعتم لان ذلكم وقرى اين وان بغير استفهام بمعنى الاخبار اي تطيرتم لان ذلكم او ان ذلكم تطيرتم وقرى اين ذلكم على التخفيف قوله وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع عقيل بفتح العين المهملة هو ابن ابي طالب اخو علي رضي الله عنهما لابيه وامه وكان اسرع الناس جوابا منسوبه الى الحماقة قال ابن عساكر دخل عقيل على معاويه بعد ما ذهب بصره فاقعده معه على سريره وقال انتم يا بني هاشم تصابون في ابصاركم فقال عقيل وانتم يا بني اميه تصابون في بصايركم وقال هشام ان عقيلا قدم على اخيه علي بالعراق فساله فقال ما اعطيك شيا فقال اني فقير محتاج فقال اصبر حتى يخرج عطاي من المسلمين فاعطيك فالح عليه فقال علي لرجل خذ بيده وانطلق به الى الحوانيت وافتح اقفالها وخذ ما فيها فقال عقيل اردت ان تجعلني سارقا فقال علي انت اردت ان اخذ اموال المسلمين واعطيكها فقال عقيل لاذهبن الى رجل هو اوصل لي منك يعني معويه فقال انت وذاك فذهب الى معويه فاعطاه مايه الف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما اولاك علي وما اوليتك فصعد المنبر وقال ايها الناس اني اخبركم اني اردت عليا على دينه فاختار

هو ابن عصفور واشار بقوله لما بيناه الى ما ذكر من ان نعم للاعلام بعد هل جاك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وان لنا لاجرا قوله قيل وياتي للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم نعم بكسر القاف وسكون المثناه التحتيه واطلالهم بفتح الهمزه وسكون الطا المهمله جمع طلل بفتحتين وهو ما شخص من اثار الديار قوله وقول جحدر وهو بجيم مفتوحه فحا مهمله ساكنه فدال مهمله مفتوحه فرا قوله وهو حين لان نعم جواب عن سقدم عليها القطا بمعنى حرف الها الها المفردة قوله نحو ما هيه ونحوها هناه وازيداه اراد بنحو ما هيه ما كان محركه غير اعرابيه ولا شبيهه بها ليخرج اسم لا المبني معها على الفتح ويخرج نحو قبل وبعد المقطوعين عن الاضافه المبنيين على الضم لان كلا من هذه البناءات حركته عارضه فكانت كالحركه الاعرابيه واراد بنحو هاهناه الاسم المبني وبنحو وازيداه الاسم المندوب قوله واني صواحبها الا يبح اعطى في مضارعه يبح بالفتح والكسر وجفانا ما هجرانا وهو واوي اللام تقول جفوته ولا تقول جفيته قوله والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست باصل في الشرح تدرك المصنف في حرف الالف بمجي ها للاستفهام وعد انها بدل من الها الاصليه فيرد عليه واولى بمعنى قوله والتحقيق ان لا تعد هذه يعني من اقسام الها وهو لم يذكر التي للاستفهام من ... اقسام المسئله ومن الغريب ان الها تاتي للاستفهام قوله لانها جز كلمة لا كلمة قال ... الامتزاج بكلمه ... ها قوله والثالث ان ... في المفصل انه ... يقال ها ان زيدا منطلق وها ... الرضي لم اعثر ... لذلك على شاهد وهو محجوبا ... بما جها دنا في البلاد ... اشاره ولعل الرضي ... وهذا شاهد على دخولها على الجمله ... تقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسميه الخاليه من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهمله واسكان الذال المعجمه نوع من الاعتذار الذي في المفصل وناه ذهب تميم الى ما في الشرح واولى عبارة الرضي واما ها فتدخل من جمع المفردات على اسما الاشارة كثيرا وتفصل بينها وبين اسما الاشارة اما بالقسم نحو ها الله ذا وها لعمر الله ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولا وبغيرهما قليلا كقوله ها ان تا عذره وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما انتهى وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد ما لا ادري تقول ها التنبيه تختص باسم الاشارة وقد تفصل منه بالقسم ولم يثبت دخولها في غير من الجمل والمفردات فانت تراه قد صرح بان قوله ها ان تا عذره وهو البيت الذي انشده الزمخشري في المفصل مما فصل فيه بين ها التنبيه وبين اسم الاشارة بفاصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على شاهد هو دخولها على اسما الاشارة وحينيذ فالمعنى لتعجب الشارح ولا لترجيه هل قوله فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة صرح المصنف بامتناع هل زيدا ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه

دينه علي واني اردت معويه علي دينه فاختارني علي دينه وقال معويه هذا الذي يزعم قريش انه احمق
وانها اعقل منه وكان طالب اسن من عقيل بعشر سنين وكان عقيل اسن من جعفر بعشر سنين وكان
علي اصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينه قبل الحديبيه مهاجرا وقال هشام اسلم سنه ثمان من الهجره
وتوفي سنه خمسين والرباع بكسر الرا جمع ربع بفتح الرا وسكون البا الموحده وهو الدار **قوله** ليت شعري
هل لهم هل اتينهم اتيتهم هو بهمزه ممدوده فمثناه فوقيه مكسوره فتحتيه مفتوحه فنون ساكنه مضارع
اتي موكدا بالنون الخفيفه **قوله** التاسع انها يراد بها الاستفهام بها النفي في الشرح هذا يشعر بان ثم
استفهاما بها لكنه مجازي لا حقيقي وقوله بعد هذا قلت انما هي للانكار على مدعي ذلك ويلزم
منه ذلك الانتفا لا انها للنفي بمد اقتضى انها موضوعه للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي لا انها للاستفهام
تجوز فيه باراده النفي منه فبين كلاميه تناف واقول لا تنافي بين كلاميه فان قوله ابتدا معناه
بلا واسطه ومعنى ما قبله ان الهمزه تستعمل في الانكار ويلزم منها النفي فدلالتها على النفي بواسطه استعمالها
في الانكار بخلاف هل فانها تستعمل في النفي دلاله عمليه بلا واسطه وهذا لا يقتضي انها موضوعه للنفي حيث
يراد بالاستفهام بها النفي فليتامل **قوله** والبا في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدايم هذا عجز بيت بلا الاستفهام
صدره يقول اذا اقلولي عليها واقردت قال المصنف وهو للفرزدق يرمي به جريرا وقومه كليبا بانيا
الاتن جان بني فزاره يرمون بانيان الابل قال لا تامنن فزاريا خلوت به على قلوصك واكتبها باسيار
وقبل البيت وليس كليبي اذا جن ليله اذا لم يذق طعم الاتان بنايم وفي الصحاح وقد اقلولى اي ارتفع والمقلولي
المتجافي المستوفز العلق ويقال اقلولى الرجل في امره اذا انكمش وانشد خلف الاحمر يقول اذا اقلولي
البيت وفيه ايضا واقرد اي سكن وتماوت وانشد الاحمر يقول اذا اقلولى البيت وفي الشرح ظاهر هذا
انه لولا النفي المراد بهل لم تزد البا في الخبر وعلى هذا لا تزاد في نحو قولك هل زيد بقايم اذا اردت الاستفهام
الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف في حرف البا ان زيادتها في الخبر غير الموجب ينقاس والاستفهام
عندهم من قبيل غير الموجب واقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع وانما هو
عندهم من قبيله في مواضع صرح فيها بذلك ولم يصرحوا فيما نحن فيه الا ان يقال انه ليس منه الا بدليل **قوله** وان
شفاي الخ سياتي الكلام على هذا البيت في الباب الرابع في عطف الخبر على الانشا وبالعكس **قوله** لم يصفهم
بضم المثناه التحتيه وسكون الصاد المهمله وكسر الفا مضارع اصفاه بالشي اثره به **قوله** سايل فوارس الخ فوارس
جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفه لمن يعقل ويربوع ابو حي من تميم والشده بفتح الشين
المعجمه الحمله الواحده في الحرب ويكسرها القوه وسفح الجبل اسفله حيث يسفح فيه الما والقاع المستوي من الارض
والاكم بفتحتين جمع اكمه وهي التل **قوله** وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكر في باب ام المتصله ولكن فيه ما قد
يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم هل وهي للاستفهام ... والعمدة المستتر في فعله الزمخشري والمجرد
بعن والمستتر في ذلك لسيبويه والبادي في ذلك ومخالفه لما الاول والمجرور بفي لكتاب سيبويه وعدة بكسر العين

وشذ بل ذلك المهملتين وفي الشرح ومما خالف هذه النسخه صحيحه نقله قال بعد ذلك وقد نقض ان سيبويه
لم يقل ذلك انتهى واجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد دائما وفي بعض النسخ ولم ار في كتاب سيبويه
ما نقله عنه انما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وفي الشرح لا
يلزم من عدم رويته هو لذلك عدم وقوعه وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه قال في عند ذكره لذلك في باب
بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف وذلك في قابل الادات في بعض ابواب الاشتغال في
باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو من باب الاستفهام ثم في الشرح ما قلت
فاصنع في نح العارضه التي اشار اليها وهي مخالفه قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم لقوله في غيره ان هل
انما تكون بمنزله قد قلت احمل ذلك على انها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزه التي هي دونه المفيدة للاستفهام
لا انها موضوعه للاستفهام جمعا بين كلاميه **قوله** ولا للمامهم ايامك واهي هذا عجز بيت صدره فلاوالله
لا يلقى لما بي **قوله** فاصبح لا يسالنه عن بما به هذا صدر بيت عجزه اصعد في علو الهوى ام تصوبا ويدرك
فاصبحن وهو للاسود بن يعفر جاهلي يكنى ابا الجراح وصعد في الجبل وعلى الجبل تصعيدا طلع فيه وتصوب نزل
وعلو الدار بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلها بضم السين وكسرها **حرف**
الواو الواو المفرده قوله انهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر في الشرح اسقط
الشيخ التي ذكرها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وابطل منها سبعه وهي واو الصرف التي ينتصب
الفعل المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانيه والواو الداخله على جمله الصفه وواو الانكار وواو التذكر والواو
المبدله من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عد ما قبل من الاقسام في الجمله وان كان بعضها ليس بصحيح عنده
واما ان يكون غرضه عد ما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليصل الى خمسة عشر وان كان الثاني
فليصل الى ثمانيه انتهى واقول غرضه عد غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق انها
واو العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكر والواو المبدله من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان
لا تعد هذه الثلاثه من اقسام الواو وما عدا هذه الاربعه هو احد عشر فلا اشكال **قوله** قال ابن مالك وكونها
للمعيه راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل قال ابن ام قاسم قيل وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين
فهو قول ثالث **قوله** وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق الجواب
عن هذا ان ذكر المطلق هاهنا ليس للتقييد بل لبيان الاطلاق وقد ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه قول
المتكلمين الماهيه من حيث هي والماهيه لا بشرط شي لا يريدون بذلك التقييد بل بيان الاطلاق وفي الشرح
من شرح مختصر ابن الحاجب لابن السبكي والظاهر ان العبارتين اعني الجمع المطلق ومطلق الجمع صحيحتان وان
مودّاهما واحد لان المطلق هو الحقيقه بلا قيد كما صرح به غير واحد من علما الاصول وغيرهم فالجمع المطلق
هو الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الاعم في الاخص
والجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجموع فان كان
الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافه والصفه سوا كيف

حكما فلا يرد هذا قلت انما يرد انها ستجدد بدل منها بدليل قوله في الثاني عرد اولا هذا القيد لورد عمرو
اشاد بينه بدرهم فصاعدا انتهى قوله واما العطف على تفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاني زيد
وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم
للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واعترض عليه صاحب التلخيص بقوله مع اختصار
من نحو جاني زيد وجاني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف
الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر بعده مترتبا او غير متراخ نحو جاني
زيد فعمرو او ثم عمرو او جا القوم حتى خالد فهذه الثلاثه تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان
الفا دل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة
على ان ما قبلها ما يقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها
وهنا من الاضعف الى الاقوى وبالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما
بعدها قبل ملابسته للاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبيا او في
زمان واحد نحو جاني القوم حتى خالد اذا جاوك معا وبكون خالد اضعفهم او اقواهم يعني بتفصيل المسند في
حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزا المتبوع او اضعفها انتهى
قوله فاذهب فاي فتى في الناس الخ احرزه بحا مهملة وراء وزاي اي جعله في حرز وهو الموضع الحصين
والحتف بالحا المهملة والمثناة الفوقيه الموت والدعج جمع دعجا وهي الشديدة السواد والعرب تسمي اول
المحاق لدعجا وهي ليلة ثمان وعشرين والثانيه السرار والثالثة الفلتة وهي ليلة الثلاثين والجبل بالجيم
الموحده واحد الجبال وبردي بالحا المهملة المكسوره والمثناة التحتية المفتوحه جمع حيلة وفي الشرح
لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل من ادوات الاستفهام لهل في كونها للنفي فيعارض ما تقدم له
في هل لانا نقول اختصاص هل بهذا الحكم انما ورد هنالك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل ادوات الاستفهام فلا
معارضة اذن وهو ظاهر انتهى قوله واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا
الحرور وما يستوي الاحيا ولا الاموات فلا الثانيه والرابعه والخامسه زوائد لامن اللبس وهذا جواب
سوال تقريره ان الاستوائية معنى المعية فالاختصام وقد وردت فيه في هذه الايه وتقرير الجواب
ان لا الواقعه بين المستويين في الايه زايده لانافيه للنفي عن الاشيا في حالتي الاجتماع والافتراق وفي
او دانت لذلك جاني لمثال امتنع دخولها بين المستويين وفي حاشيه التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى
او لصيب من السما ولا في ولا الظلمات ولا الظل مولده تذكره للنفي مثلها في لم يجي زيد ولا عمرو وكلا لها في
ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائده محضه اذ لا يستقيم ولا يستوي النور انتهى قوله والسادس
عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون في الشرح المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات

يعقل نرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جا الالتباس
من توهم ان الشي المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد والذي اوقع هذا الوهم
في نفوسهم ما الفوه من الفرق بين الما المطلق ومطلق الما وليس ذلك مما نحن فيه في شي فان المطلق في قولنا
الما المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الما فالفرق بينهما
انما وقع من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الما المعنى والمطلق من قولنا الما المطلق لمعنى اخر بخلاف ما نحن فيه
انتهى ما في شرح المختصر قوله بل قال ما افادها اياه قطرب والربعي والفرا وثعلب وابو عمرو الزاهد وهشام
والشافعي في الشرح قال ابن السبكي ولم ينص الشافعي على افادتها للترتيب وانما اخذوه من قوله
بالترتيب في الوضو وليس ما اخذ صحيح قال ونقل ابو حيان الاجماع عن السيرافي وعن الفارسي وعن السهيلي
وغلطهم بانه قال ما افادها اياه قطرب والربعي والفرا وثعلب وابو عمرو الزاهد وهشام قال ابن السبكي
وفيه نظر من اوجه احدها ان قول القائل هو لا اجمعوا وقول الاخر هو لا اختلفوا مطلقان فلا يتناقضان
فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع الخلاف في الاجماع بعد الخلاف انه حجة اولا وفيه
خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الاجماع ولا اثر له واذا كان كذلك فلا
وجه للتغليط الثاني سلمنا ان المراد الوقت المستمر فتغليط ناقل الاجماع وان كثر في كلام اهل العلم فهو
المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع نافي فينبغي ان يتوقف فيه وهذه قاعدة
ينبغي التنبه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث ولم ار من تعرض لها والذي يظهر ان يقال اما ان يفرع على ان الاجماع
السكوتي حجة اولا ان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان
يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت وان قلنا ان السكوتي ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما
مثبتان وقد يقال بترجيح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيمكن صحة كل منهما
في وقت سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هو لا الى القوم قليلون فينبغي ان يتخرج ذلك على ان
النادر المخالف هل يقدح في الاجماع اولا ولا يخفى ان الكلام في ذلك مبني على ان الاجماع في الاوضاع
اللغويه هل هو حجة اولا انتهى قوله ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية وفي الحجي الداني
وقال امام الحرمين في البرهان اشتهر من مذهب الشافعي انها للترتيب وعند بعض الحنفية انها للمعية
وقد زل الفريقان انتهى قوله احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثه السابقة في الشرح هذا الحكم
الاول لا تختص به الواو بل تشاركها فيه حتى وان افترقا من وجوه اخر تعرض لها ذلك غير واحد من النحاة
وقال المصنف في تعرضه لحتى من اوجه هي ان يكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه
وهي ان معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهرا بعضا مما قبله غاية له في زيادة او نقص ولا بد ان يكون مفردا ولا
بد من اعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض وهذه الاوجه التي وقع الافتراق بها لا تقدح في مشاركتها
للواو في احتمال المعاني الثلاثه السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر

اوالمين اوالالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الاحاد وهو بتشديد اليا كخفف وهو واوي لعين من
بات ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثاني وما ذكره المصنف
من هذا الكلام انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة او عند دفعه مع اتفاقهما في الترتيب
والا فلا مانع من ان يقال صفت منه بمائة وعشرين او مع عشرين اذا بعد الترتيب بلا مهلة اوبها قوله سلبت
وما بحار جل الخ في الصحاح البكا يمد ويقصر اذا مددت اردت الصوت الذي يكون مع البكا واذا قصرت
اردت الدموع وخروجها انتهى قيل ولم يجي من المصادر على فعُال لا سُرَي وهُدَي وبكا والربع المسلوب
الذاهب بالحليه والبالي الذي بليت ثاره قوله الثامن عطف ما حقه التثنيه او الجمع يعني بالاعراب
تثني او يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ قوله ان الرزيه لا رزيه مثلها الخ الرزيه بالهمزة المصيبه يجوز
تخفيف الهمزه بقلبها ياء وادغام اليا الاولى فيها والمراد بالمحمدين ولد الحجاج بن يوسف والاخ
اخو الحجاج روي انهما نعيا اليه في يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد في يوم قوله اقمنا بها الخ في الشرح
ذكر الشريف ناصر الجماعه بعزنا طه ابو القسم محمد السبتي في شرحه مقصوره حازم ان ابا نواس مر
بالمداين فعدل الى ساباط قال بعض اصحابه فدخلنا ايوان كسري فراينا اثارا في مكان حسن يدل
على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة ايام وسالنا ابا نواس صفة الحال فقال

ودار ندامي عطلوها وادلجوا ** بها اثر منهم جديد ودارس
مساحب من جر الزقاق على الثرى ** واضغاث ريحان جني ويابس
ولم ادر من هم غير ما شهدت به ** بشرقي ساباط الديار البسابس
حبست بها صحبي فجددت عهدهم ** واني على امثال تلك لحابس
اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ** ويوما له يوم الترحل خامس
تدار علينا الراح في عسجدية ** حبتها بانواع التصاوير فارس
قرارتها كسرى وفي جنباتها ** مهى تدريها بالقسي الفوارس
فللراح ما زرت عليه جيوبها ** وللما ما دارت عليه القلانس

وفي هذه الحكايه تصريح بانهم اقاموا
خمسة ايام وعليه فينبغي ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس يعود الى مجموع الاربعه المتقدمه
يعني ان يوم الترحل خامس لما ذكر من الايام الاربعه وجعل يوم الترحل من ايام الاقامه باعتبار وقوع
الاقامه في معظمه قوله والجواب ما بينه في الشرح الصواب ان ايام الاقامه سبعه لان الثامن
وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم اقامه انتهى واقول ويمكن الجواب عن هذا بانه جعل يوم
الترحل من ايام الاقامه باعتبار وقوع الاقامه في معظمه قوله ويشاركها في هذا الحكم ام المتصله في الشرح
هذا اعتراف منه بان الواو غير منفرده بهذا الحكم فيعارض قوله اولا منفرد عن ساير احرف العطف
بما ذكر واقول قوله اولا بنا على ما قاله غيره من النحاه وقوله هنا اعتراض منه عليهم قوله

ويشاركها في هذا الحكم الاخيرحتي في الشرح يرد عليه ما ورد على الذي قبله واقول يجاب عنه
بما اجبنا به عن الذي قبله قوله وزججن الحواجب والعيونا هذا عجز بيت صدره اذا ما الغانيات
برزن يوما ومعنى زججن دققن وطولن قوله اذ العقد بريد هب الثمن صاعدا فالفا عطفت عاملا
حذف وبقي معموله على عامل اخر لانه لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد جامع بين الترجيح والتكميل التحسين
قوله والفى قولها كذبا ومينا هذا عجز بيت صدره وقددت الاديم لراهشيه وهو من قصيده لعدي
ابن الابرش يذكر فيه غدر الزبا بجذيمه الابرش والبيت في قصه قتل الزبا لجذيمه وسنذكرها ان
شا الله تعالى في الباب الخامس والكذب والمين بمعنى واحد والتقديد التقطيع والراهشان بالشين المعجمة
عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمه وفي قددت وفي قولها للزبا قوله وزعم
بعضهم ان الروايه كذبا مبينا قال بها الدين السبكي هذا اوفق لبقيه القصيده لان ابياتها كلها مكسوره
ما قبل اليا بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم قوله والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه
للضروره لقوله الا يا نخله الخ انشد المصنف عجز هذا البيت في الباب السادس عند ذكر الامور
التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وحكى عن ابي الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف
لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وانه اعترض بانه تخلص من ضروره باخرى وهي العطف مع عدم
الفصل وفي الشرح لا نسلم ان مثل هذا العطف ضروره بدليل قول بعض العرب في لغته مررت برجل
سوا والعدم وبدليل قول عمر بن ابي ربيعه قلت اذ اقبلت وزهر تهادى وقول جرير ما لم يكن واب له لينالا
قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر اذ من الممكن تعين اب واقول العطف الذي قال المصنف انه
ضروره هو العطف على الضمير المستتر في الظرف من غير فصل كما في البيت الذي مطلعه الا يا نخله وظاهر ان ما
ذكره في الشرح من الدليل على انه ليس بضروره ليس كذلك وفي الشرح وكلام المصنف صريح في ان الواو
تنفرد بهذا الحكم عن ساير احرف العطف وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جايز بشرط الضروره
وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسه اعني الواو والفا وثم واو ولا صرح به المحققون هذا كلامه
انتهى ما في الشرح قوله وفيه بحث سياتي يعني في اخر ابواب الكتاب في القاعده الثانيه منه وهو ان الذي عليه
المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور
قوله كما الناس مجروم عليه وجارم هذا عجز بيت صدره وننصر مولانا ونعلم انه وقد تقدم الكلام عليه
او قوله وقالوا تانت فاختر الخ تانت بنون وهمزه مفتوحتين اي بعدت والغليل حراره العطش والمراد به هنا
مطلق الحراره ووقع البيت في بعض النسخ بدون وقالوا ولا بد منها قوله ويقال عما ان الاصل فاخترن الصبر والبكا
في الشرح ويحتمل وجها اخر وهو ان يكون البكا مفعولا بفعل محذوف والتقدير واترك البكا ويدل عليه السياق والباقي
فان الامر باختيار الصبر امر في المعنى بترك البكا قوله وقال الشاطبي في باب البسمله وصل واسكتن هذا

بعض بيت من الشاطبيه وهو وصله بين السورتين فصاحه وصل واسكتا كل جلاياه حصلا والفا
في نصاحه رمز حمزه واشار بالمصراع الاول الي ان حمزه يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما
بالبسمله والكاف من كل والجيم من جلاياه والحا من حصلا رمز ابن عامر وورش وابي عمرو قوله
والثاني ان يكون يعني بالجر لقولهم انت اعلم ومالك وبعت الشا شاة ودرهما قاله جماعه وهو
ظاهر خلوه من التقدير والتكلف وقال الرضي ولا يجوز النصب في انت اعلم ومالك لانك لا تقصد
فيه مصاحبه المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم حذف
معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينه على كلا المحذوفين وتقرب من ذلك حذف
الجز الثاني من المركب المضاف والجز الاول من المركب المضاف اليه نحو مالك عشر في مالك عشر بلابه
عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك
وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه انتهي وفي التعليق قلت واما
بعت الشاشاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل في شاه وعامل في درهما اي بعت شاه واخذت
درهما وحذف الناصب في الموضعين لقيام الدليل عليه وفي الشرح واستظهار المصنف لكونها
بمعنى الباء في المثالين غير ظاهر وقوله بل هو ظاهر لما ذكر من خلوه عن التقدير والتكلف قوله
قاله الخارزنجي هو بخا معجمه فالف فرا ساكنه فزاي مفتوحه فنون ساكنه فجيم فيا للنسبه الي خارزنج
قوله والصواب ان الواو فيهن للمعيه قاله يعني في الباب الرابع في اخر اقسام العطف قوله اذ لو
كانت واو العطف لا نتصب تقرو ولا نصب او اكرم تشرب ولجزم تذرها في الاخرين وللزم عطف
الخبر على الامر يعني في واتقوا الله ويعلمكم الله وفي الشرح يمكن منع هذه الملازمه في الكل
اما في قوله ونقر فلاحتمال ان يكون معطوفا على ما تعلق به لنبين لكم اي نفعل ذلك لنبين لكم القدره
الباهره ونقر في الارحام ما نشا واما في قوله وتذرهم فلاحتمال ان يكون المعطوف بالعطف مجموع الجمله
المشتمله على الشرط والجزا لا جمله الجزا فقط واما في البقيه فبنا على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين
بالخبريه والانشائيه على ما ذهب اليه جماعه انتهي قوله وهذا متعين للاستيناف وفي الشرح
هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله ويحتمل ان يكون تقصد في الاصل منصوبا بان مضمرة وان وصلتها
عطف على ان وصلتها المقدمه عليه اي عليه ان لا تجوز وعليه ان تقصد اي تعدل ثم حذفت ان ورفع الفعل
كما في قوله ومن اياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالمعيدي وقد سبق في فصل لو ان ابن مالك حكى الخلاف في
كون ذلك مقيسا وفي الصحاح قال الاخفش وينبغي ان تقصد فلما حذفه واو قع تقصد موقع ينبغي رفعه
لوقوعه موقع المرفوع وقال الفرا رفعه للمخالفه لان معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما في الاعراب
انتهي كلامه قوله لانه لو نصب كان المعنى لا يجتمع تركك لعقوبتي وتركي لمساتهم ان عنه وهذا

باطل لان طلبه لترك العقوبه انما هو في الحال فاذا تقيد ترك المنهي بالحال لم يحصل غرض المودب في الشرح
وقد يقال هب ان الطلب واقع في الحال لا نه انشا لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه لو كان موجودا في
الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى لا يجتمع في المستقبل
كفك عن العقوبه وكفي عن العود الي المنهي عنه واقول المطلوب ههنا اريد تحصيله في الحال ايضا اما
على القول بان الامر يقتضي الفور فظاهر واما على القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقوله
الا من هو موثق لا يريد معاقبته وذلك انما يريد الترك في الحال كما في الاستقبال قوله ما يدري رجال الخ
يشيموا بفتح اوله مضارع شمت السيف بكسر المعجمه اغمدته ويقال شمته ايضا بمعنى سللته فهو من الاضداد
قوله ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يغمدوا سيوفهم
وان القتلى بها لم يكثر وهذا ذم لهم بالتقصير في الاقدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم
يغمدوا سيوفهم حال عدم كثرة القتلى ومفهومه انهم اغمدوها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعه وحصول
المراد من نكايه الاعداء وفي الشرح ولقايل ان يمنع الفساد بنا على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها
مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك انها في حاله اخراجها من الاغماد لا يقع القتل بها وانما يقتل
بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنه السل اي لم تكثر القتلى بها بقرب سلها تشبيها لذلك الي ثبات اصحابها
وعدم تهورهم وانهم لا يقدمون على القتل بابتداء سل سيوفهم لان الغرض قتل الاكفاء من يفتخر بقتله فان
قلت لم يشيموا سيوفهم صفه رجال فيلزم ان يكون في الجمله عليها رابط يربطها بالموصوف ولا
رابط قلت الرابط موجود بطريق التقدير او النيابه بان نقول التقدير ولم يكثر القتلى منهم او كان
بجعل الالف واللام نايبه عن ضمير مضاف اليه والاصل ولم يكثر قتلاهم انتهي واقول لا يخفي ما في
بنا منعه للفساد من البعد والتكلف قوله وليس النصب بها خلافا للجرجاني الصحيح ان نصب المفعول
معه بما قبل الواو من فعل او شبهه بواسطه الواو وذهب الجرجاني الي انه بالواو ورد بانه لو كان بالواو
لاتصل بها الضمير في كوسرت وايك وذهب الزجاج الي ان النصب بفعل مضمر بعد الواو وتقديره يلابس
وضعف بان فيه احاله باب المفعول معه اذ المنصوب بيلابس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وهو
ان ما بعد الواو مخالف لما قبلها الا ترى ان قولك استوى الما والخشبه لم ترد به ان الخشبه ارتفعت كالما
بل ان الما ارتفع اليها وبلغها وضعف بان الخلاف معنى والمعاني المجرده لم يثبت النصب بها وقال الاخفش
انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النيل فلما جي بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصاب
مع قوله ولم يات في التنزيل بيقين يعني بل انه فيه باحتمال قوله وموجب التقدير في الوجهين ان الجمع
لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني في الشرح قال ابن سيده في المحكم ان اجمع يستعمل في الذوات وفي
المعاني وحينئذ يمكن ان يكون شركا ولم يعطفوا على امركم من غير تقدير وقد يقال تعاداه ان

يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو في الايه لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنييه معا انتهى
واقول جاز ان لا يكون اجمع مشتركا بل يكون للقدر المشترك بين الذوات والمعاني **قوله** والواو
الداخله على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح او مأول في الشرح جزمه بانها للعطف مع
قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تناف فان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم
فيها ليست كذلك وقد جزم اولا بانها للعطف نعم لو قال اولا بانها واو الصرف لا العطف ثم قال والحق
انها واو العطف التام الكلام انتهى واقول العطف الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الاصطلاحي
فلا تنافي ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي فانما ذلك لبنيه من اول الامر على ما هو الحق **قوله** وليس
عباة الخ تقدم الكلام عليه في فصل لو **قوله** لا تنه عن خلق وتاتي مثله هذا صدر بيت عجزه عار عليك
اذا فعلت عظيم وبعده ابدا بنفسك فانهها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويقتدي بالقول منك وينفع التعليم **قوله** والحق ان هذه واو العطف كما سياتي
يعني في الباب الرابع في اقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفي الجنى الداني الا انها في الاول
عاطفه لمصدر مقدر على مصدر صريح وفي الثاني عاطفه لمصدر مقدر على مصدر متوهم واضمار ان بعدها
في الاول جائز وفي الثاني واجب وفي شرح الرضي لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعيه نصبوا
المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما
واو الحال واكثر دخولها على الاسميه فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم
واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع اي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول
معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفه للمصدر على مصدر متصيد من
الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه نصوصيه على معنى الجمع انتهى **قوله**
وليل كموج البحر ارخى سدوله هذا صدر بيت لامرى القيس عجزه علي بانواع الهموم ليبتلي والسدول
جمع سدل وهو الستر وعلى يتعلق بارخي والباء في بانواع للمصاحبه ويبتلي يختبر **قوله** وقاتم الاعماق خاوي
المخترق به تقدم الكلام عليه في النون المفرده **قوله** واجيب بجواز تقدير العطف على شي في نفس المتكلم
واجيب ايضا بجواز اسقاط الراوي ابياتا من اوايل تلك القصايد **قوله** ووالله لولا تمره ما حببته
هذا صدر بيت عجزه ولا كان ادنى من عبيد ومشرق **قوله** على القول الاول هو القول بزيادة الواو في الايه
السابقه **قوله** يا بالمنزاعي الخ جبر العظم اصلاحه من الكسر وخفاظا مفعول لاجله بمعنى حافظ يعني اقتب
وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفه لا زايده والمعطوف عليه محذوف اي فعلا مري وبقوي
لدي **قوله** ولقد يفتك في المجالس كلها الا ومفتك نظرت اليك وبقيني يقصدني **قوله** واذ ما مثلهم بشر
هذا اخر بيت وهو فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر **قوله** هل واما تقدمت

لهم قبل مجيهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم في الشرح وورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
اول من يقرع باب الجنه فيفتح له ومقتضى ذلك انها لا تفتح لاحد قبله فلو كان المراد بالفتح قبل المجي الاكرام
لكان عليه السلام احق الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيهم هي ابواب منازلهم من
الجنان والذي لا يفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذي يفضي منه الى المنازل فيندفع السوال
قوله والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي
متقابلان بخلاف بقيه الصفات في الشرح ليس التقابل شرط صحة العطف او حسنه حتى يكون دخوله بين
هذين الوصفين المتقابلين دون بقيه الاوصاف موجها ويكفي في العطف التغاير ومنع السوال عن اختصاص
هذين بتوسط العاطف بينهما واقول لا يريد المصنف ان التقابل شرط صحة العطف ولا شرط حسنه وانما
يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقيه الاوصاف المذكوره امتازا بالعطف اظهارا لامتيازهما
على بقيه الاوصاف **قوله** فاشار الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الاخر في الشرح
لكن ان يقال لا نسلم ان العاطف هو المقتضي للاعتداد بكل منهما بل لو ذكر من غير عاطف كان الاعتداد بكل حاصلا
والذي قاله ابن المنير ان الله تعالى لما اراد التفخيم لشان الامر بالمعروف عدد اوصافه وان كان احد الوصفين
يتضمن الاخر بحيث ياله وتنويها بقدره دخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير بين الوصفين في اللفظ انتهى
ما في الشرح وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى والناهون عن المنكر والعاطف فيه للدلاله على انه مع ما عطف عليه
في حكم خصلة واحدة كانه قال الجامعون بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان ما قبله
مفصل الفضايل وهذا مجملها **قوله** ورد بها القاضي الفاضل هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن احمد بن
المفرج بن احمد محيي الدين ابو علي اللخمي العسقلاني المولد المصري الدار كانت ولادته في خامس عشر جمادى الاخره
سنه تسع وعشرين وخمسماية بمدينة عسقلان وتولى ابوه القضا بمدينة بيسان ولذلك ينسب اليها ثم قدم الى
الديار المصريه وتعلق بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى ان صار وزيرا للسلطان صلاح الدين يوسف بن ايوب
وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي الملك العزيز استمر لذلك عند الافضل نور الدين
ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل واخذ الديار المصريه وعند دخوله القاهره توفي القاضي الفاضل وذلك في ليلة
الاربعاء سابع شهر ربيع الاول سنه ست وتسعين وخمسماية بالقاهره فجاة وكان من محاسن الزمان **قوله** والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين حكى ابن المنير في الانتصاف عن شيخه ابي عمرو بن الحاجب
ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الايه واو الثمانيه وكان يبتهج باستخراجها زايده على المواضع الثلاثه
المشهوره ايه براه واية الكهف واية تنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره
يوما بحضرة ابي الجود النحوي المقري فبين له انه واهم في عدها من ذلك القبيل واحال البيان على المعنى الذي ذكره
الزمخشري من دعاء الضرورة الى الاتيان بها هاهنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد وواو الثمانيه ان

ثبت فانها مزيدة بحيث لا حاجة اليها الا للاشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه القاضي الفاضل
واستحسن ذلك منه قوله وهذه الواو اثبتها الزمخشري ومن قلده في الجنى الداني وهو معترض
من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح التسهيل لابن مالك
ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسألة
لا يعرف من البصريين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معلل بما لا يناسب وذلك ان الواو
تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال
للعاطف مؤكد وايضا لو صلحت الواو لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها موضعا لا
يصلح للحال كقولك ان رجلا رأيه سديد لسعيد وان به سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم
صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح في موضعها الحال لانها بعد نفي وقال نجم الدين سعيد
على الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه
وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت
الالتصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالصاق لا انها الان عاطفة وعلى الثالث ان المراد
من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي فانه يبين ابن مالك بل المعنوي وبالواو يتاكد الثاني دون الاول قوله
اذ لا يجوز التفريغ في الصفات سيذكر المصنف معنى ما ذكر هنا في اخر الباب الثاني باشبع مما ذكره هنا وقد ذكرنا
نحن شيئا من ذلك عند الكلام على ان بكر [illegible] قوله شربت الخ في الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة
منها نعش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نعش وانشد ابو عبيدة
تمززتها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا . واتفق سيبويه والفراء على ترك صرف نعش
للمعرفة والتأنيث وفي الشرح الظاهر ان المراد ترك الصرف جوازا لا وجوبا لانه ثلاثي ساكن الوسط
كهند فيجوز فيه الامران انتهى والتصوب النزول قوله والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد
شبيه بجمع التكسير الاشارة بذلك الى بنو ولذلك الضمير المجرور في عايد اليه وما اسم ان وشبيه بشديد
الموحدة خبرها وان مع اسمها وخبرها خبر الذي سوغ وفي بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه بدون ان
وعلى هذه النسخة ما فيه خبر الذي سوغ وجملة شبيه بجمع التكسير في محل نصب على الحال ولا يصح ان يكون هذه
الجملة خبرا عن ما فيه والمجموع خبرا عن الذي سوغ لانه لا رابط لهذا المجموع بالمبتدا اعني الذي سوغ قوله
يلومونني في اشتراء النخيل اهلي الخ اللوم اسم تفضيل للمفعول اي ان اكثرهم لوما لي [illegible] وفي شراي النخيل بيا
ساكنة بعد الشين اي فاعل المصدر ويردي يدل قومي اهلي قوله الا بلك الخ الحلا بغير مد العشب والوبيل
الذي يستوخم ولا يوافق المزاج قوله هذه احد عشر وجها كانه جعل النصب على اضمار ادم او اعنى وجها واحدا

لانهما في المعنى كذلك ولولا ذلك لقال اثنى عشر وجها قوله واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل
الاتي جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية خفية في الشرح لا يرد ما قاله ابا حيان منع واسند
الى عدم سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح في كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك ان الجمع يراعى لفظه
فلذلك يؤتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه واسما من فافادتها الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى
فيها قليل وما استند اليه من تجويز الزمخشري لما منعه ابو حيان لا ينهض ردا عليه والمصنف يعترف بضعف
هذه اللغة ولا ينبغي حمل التنزيل عليها قوله وقد اسلماه مبعد وحميم هذا عجز بيت صدره تولى قتال المارقين بنفسه
واراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفي الشرح والمبعد اسم مفعول اريد به من
ابعد عن نسب هذا المسلم انتهى وفي النسخ تصحيحه بكسر العين على انه اسم فاعل والحميم القريب الذي يهتم
بامره قوله لانك لا تعطف المبين على المخصص قال من لفظ المبين والمخصص اسم فاعل فان لاح على تقدير انه
نفس زيد مبين له والوجه لكونه بعض زيد مخصص له قوله من نحو ما سلكوا ادنو فانظور هذا عجز بيت
صدره وانني حوث ما يثني الهوى بصري وحوث بفتح الحاء المهملة وسكون الواو لغة في حيث وقد روي
البيت بها في العجز ايضا ومن يتعلق بادنو قوله سقيت الغيث ايتها الخيام هذا عجز بيت صدره
متى كان الخيام بذي طلوح وفي الصحاح الخيمة بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر وفي القاموس وايضا كل
بيت مستدير وثلاثة اعواد او اربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر قوله واجاز بعضهم
استعماله في الندا الحقيقي قال الرضي بل وقد يستعمل في الندا المحض وهو قليل انتهى قوله وابأبي انت الخ
الاشنب من الشنب في الصحاح وهو حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة وقد با لذال المعجمة اي دق
والزرنب بفتح الزاي وسكون الراء وفتح النون ضرب من النبات قوله واهًا لسلمى ثم واهًا واهًا في الصحاح
اذا تعجبت من طيب الشيء قلت واهاله ما اطيبه قال ابو النجم واها لريا ثم واها واها يا ليت عينيها لنا وفاها
بثمن نرضي به اباها قوله ووي لقوله وي كان من يكن له نشب يحبب الخ وقد يقال وي والتي هي اسم لا عجب وي
وذكر صاحب رصف المباني انها حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر كان ها معناها التنبيه على الحض
وقال الصحيح في ويكان ان تكون حرف تنبيه والبيت مدرج من بحر الخفيف اخر صدره الحاء من يكن
والنشب بالمعجمة المال قوله ولقد شفى نفسي الخ القيل بكسر القاف القول وعنتر منادى مرخم عنترة واقدم
بكسر الميم فعل امر قوله والمعنى اعجب لان اسما عجب بلفظ المضارع وفي الكشاف عند قوله تعالى ويكانه وي
مفصولة عن كان وهي كلمة تنبيه على الخطا ومعناه ان القوم قد تنبهوا على خطائهم في تمنيهم لما قالوا انه لا
يفلح الكافرون اي ما اشبه الحال بان الكافرين لا ينالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين
ان ويك بمعنى ويلك وان المعنى الم تعلم انه لا يفلح الكافرون ويجوز ان تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة الى وي لقوله

وبك عدوا وقدم وانه معرفه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول **قوله** كانتي حين الح تحلي بالمثناه الفوقيه وفي الصحاح تيمه الحب اي عبّده وذلله فهو متيم **حرف الالف** **قوله** توصل اليه باللام فما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف يعني ان الالف التي هي همزه فما جعلت وصله للابتدا باللام الساكنه المعرفه جعلت اللام وصله للتلفظ بالالف التي هي مده لتعارضها لا تعاقب لا لقين في الاسم والمخرج **قوله** لان كلا من اللام والالف له مخرج فيه تسامح لان الذي يخص من الالف الهمزة لا الالف

الهوائي الذي هو مراده هنا **قوله** اصلت من عند زياد الح الخرف بفتح الخا المعجمه والرا من الخَرَف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف الرجل بالكسر فهو خرف وتكتبان بضم المثناه الفوقيه في اوله وفتح الكاف وتشديد المثناه الفوقيه المكسوره **قوله** واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامه في الشرح نسبه العربي الفصيح الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامه امر بعيد لا يلتفت اليه واقول ليس ببعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا على الالسنه لذلك وهذا العربي لم يقل هذا الشعر الا وهو في الحاضره ويخالط للعامه **قوله** لان الخط ليس له تعلق بالفصاحه في الشرح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ لا خط ولعل مراد ابي النجم بالتبيان لاما والفا وليس مراده لام الف الذي هو حرف مركب يقصد به لا مثل وقد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضروره وتوقف على المنصوب بدون الف ومراده انه تارة مشى مستقيما فخط برجليه خطا شبيها بالالف وتارة مشى معوجا فخط برجليه خطا شبيها باللام واقول يعني بالتبيان هذا من البعد والتكلف **قوله** وقد مثل الحصون لا نعدهن مفرد ذلك في اداخر الواو المفرده **قوله** الفما عنهاك عند القفا هذا صدر بيت عجزه اولى فاولى لك ذا واقيه واولى افعل من الولي وهو القرب والثاني تاكيد للاول وهو دعا معترض بين الحال وهو ذا وبين عاملها وهو الكاف في عنهاك وواقيه فاعله بمعنى المصدر والمعنى انه للذه البغاته الى ورايه عند الهرب وجدت عيناه عند قفاه وقال الغيث الذي وجد به وقد بشه تدارك **قوله** ودمي ومار متنا بذات الوصابين لعه في اصابني يعني انه نظر اليه فاصاب فواده بسهم يخالف لعادة السهام فانه معذب بعدم اهلاك المصاب بسرعه وتلك مرتبه باهلاكها المصاب بسرعه **قوله** فينا نسوس الناس الح تقدم الكلام عليه في ما **قوله** بينا يعانقه الكماه الح يعانقه بفتح المثناه الفوقيه في اوله وفي اخرها الضمير والكماه بضم الكاف جمع كمي بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المتكي في سلاحه والروغ بالغين المعجمه مصدر راغ الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين المهمله والفا من الرجال الجسور ومن النسا الجريه ومن النوق الشديده **قوله** يا ابن ابه الح هذا مثال للمنادي المستغاث والابل الراجي اسم فاعل من امّل يامل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع **قوله** يا عجبا لهذه الفليقه تمامه هل تذهبن القوبا الريقه قال ابن السيد وهذا البيت لاعرابي اصابته القوبا فقيل له اجعل عليها شيا من ريقك وتعهدها بذلك فانها تذهب فعجب من ذلك وقال هل تغلبن القوبا الريقه بضم القاف ونصبها بتنصيبها فان المعنى على ما تقدم وبنصبها فان المعنى ان الاعرابي كان يعتقد

ان الربقه تبرى من القوبا فسمع قايلا يقول ان الريقه لا تبروها فانكر ذلك والفليقه على وزن فعيله بالفا في اوله والقاف في اخره الداهيه والقوبا بضم القاف وفتح الواو وبالمد دا معروف يتقشر ويتسع ويعالج بالريق **قوله** حملت امرا عظيما الح هذا مثال للمندوب وقبله نعى النعاه امير المومنين لنا يا خير من حج بيت الله واعتمرا وبعده فالشمس طالعه ليست بكاسفه تبكي عليك نجوم الليل والقمرا والمطلوب به قوت عليه وعمر هو امير المومنين عمر بن عبد العزيز الاموي الامام العادل ولي الخلافه بعهد من ابن عمه سليمان بن عبد الملك في صفر سنه تسع وتسعين ولما ولي قدمت له فرس الخلافه فلم يركبها وركب فرس نفسه ومنع من لعن الامام علي بن ابي طالب اخر الخطبه وكان ذلك من عاده بني اميه وجعل مكانه ان الله يامر بالعدل والاحسان وحج خمس حجات ومات بدير سمعان سنه احدى وماية ومناقبه رحمه الله كثيره ثم اعلم ان المغالبه يبنى الفعل لها على فعل بفتح العين يفعل بضمها نحو ضاربني فضربته بضاربني فاضربه الا اذا كان الفعل معتل العين واللام فانه لا ينقل الى يفعل بالضم بل يبقى على الكسر نحو بايعني فبعته ابيعه ورامانى فرميته ارميه وعلى هذا حمل الجوهري قول جرير تبكي عليك نجوم الليل والقمرا اي ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر في البكا ويجوز ان ينتصب نجوم الليل بكاسفه اي انها لم تكسف نجوم الليل والقمر لعدم ضوها وقيل بحذف الواو والتي بمعنى مع اي الشمس تبكي مع نجوم الليل والقمر مدتها وهذا بعيد **قوله** ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا هذا عجز بيت للاعشى صدره فاياك والميتات لا تقربنها **قوله** تا هاج اشجانا وشجوا قد شجن والاشجان جمع شجن بفتحتين وهو الحزن والشجو ايضا الحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه والطلل ما شخص من اثار الديار والاتحمي بهمزة مفتوحه فتا مثناه فوقيه ساكنه فحا مهمله مفتوحه فميم فيا نسبة ضرب من البرود والهج بفتح الهمزة وسكون النون وفي اخره جيم فعل ماض بمعنى خلق وبلي **قوله** اعوذ بالله من العقارب هذا بيت من مشطور السريع المكشوف وبعده الشايلات عقد الاذناب وانما وصف العقارب بالجمع وهو مفرده لان المراد بها الاستغراق كما في قولهم الدينار الاحمر والدرهم الابيض حكى ذلك الاخفش واجازه جماعه منهم ابن مالك وان كان الجمهور على منعه **قوله** وهي الف انا عند البصريين انما قيد بالبصريين لان الكوفيين عندهم الضمير مجموع الهمزة والنون والالف **قوله** ولا الف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا يعني في حرف الها ان التحقيق ان لا نعدها التانيث ونحوه من الكلمات لانها جز كلمة لا كلمه **حرف اليا** **قوله** يا حرف موضوع لندا البعيد حقيقه وقد ينادي بها القريب توكيدا قال الكساني وما حرف وضع في اصله لندا البعيد واما ندا القريب فله اي والهمزه ثم استعمل في مناداه من سهي وغفل وان قرب منزلا له منزله من بعد فاذا نودي به القريب المفاطن فذلك للتاكيد المؤذن بان الخطاب الذي يتلوه معني به جدا فان قلت فما بال الداعي يقول في جواره يا رب ويا الله وهو اقرب اليه من حبل الوريد قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها مما يقربه الى رضوان الله تعالى مع فرط التهالك على استجابه دعوته والاذن لندايه وفي الانتصاف وهو ابلغ ان الداعي يقول في دعايه يا من هو غير بعيد يا من هو

اقرب الينا من حبل الوريد فاين هذا الكلام من الانتصاب في مقام البعد انتهى واقول ان هذا الكلام
من الداعي غير مناف لانتصابه في مقام البعد ولا بعيد منه لان المراد استقصار نفسه واستبعادها من ما
يقربه الى رضوان الله تعالى ثم انه قد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نايما او ساهيا حقيقة او بالنسبة
الى الامر الذى له ينادى به يعني انه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان
بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد قوله وقيل هي مشتركة بين القريب والبعيد قاله
ابن الحاجب وعبارته يا ينادى بها القريب والبعيد قال الرضي وما ذكره اولى لاستعمالها في القريب والبعيد
على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل قوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال هذا صدر بيت
من بحر الطويل للشماخ بالجيمين وتشديد الميم وعجزه وقبل صروف الدهر عاديات واجال وسنجال بالمهملة والجيم
منون ساكنة الجيم اسم موضع والصروف جمع صرف وهي حوادث الدهر قوله يا لعنة الله
والصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما
على العطف على محل المجرور قبله فانه مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسمعان بالسين المهملة اسم رجل قال
ابن دريد وقد سموا سمعا وسمعان بكسر السين وعن السمعاني في الانساب فتح السين وعن الخوارزمي الصحيح
فتح السين ومن جار تمييز قوله نحو للمنادى اللازمة وقوع النداء قبلها نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو
يا مالك ليقض علينا ربك ويوجد في بعض النسخ بدل قبلها بعدها وهو سهو من النساخ والامثلة الاولى مثال
لوقوع الامر بعد النداء والاية الثالثة مثال لوقوع الدعاء بعده قوله والا فهي للتنبيه اى وان لم يليها
دعاء او امر فهي للتنبيه فالتي يليها ليت نحو يا ليتني والتي يليها حبذا نحو يا حبذا جبل الريان من جبل
والتي يليها رب نحو يا رب سار بات ما توسدا قوله الباب

الثاني من الكتاب في تفسير الجملة

يجوز ان يكون من الكتاب خبر الباب الثاني وفي تفسير الجملة خبرا بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون
الباب الثاني خبر مبتدأ محذوف ومن الكتاب حال من الخبر او من المستتر الثاني وفي تفسير الجملة خبر المبتدأ المحذوف
ويجوز ان يكون الباب الثاني مبتدأ ومن الكتاب حالا من الضمير المستتر الثاني وفي تفسير الجملة خبر المبتدأ وفي
الشرح الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستتر في الخبر
ولا ضير هنا بتقدم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما
حال من المبتدأ على حد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل واما صفة للمبتدأ مؤولة بان يقدر متعلقه
معرفة اي الباب الكاين من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع صلته فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا
من الضمير المستتر في الثاني اذ هو اسم فاعل من ثنى يثني قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير والا لكان مشتقا فلا
يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير واقول لم لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى
التصيير وذلك انهم قالوا يصاغ من اثنين الى عشرة وزن فاعل مجردا من التا في المذكر ومتصلا بها في المؤنث
ويستعمل مفردا نحو ثان وثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما قبله ما اشتق منه

كالثاني اثنين وهذا الاخير هو الذي بمعنى التصيير فلعله مراد المصنف في بحث اذ في قوله تعالى اذ اخرجه
الذين كفروا ثاني اثنين ان معنى ثاني اثنين واحد من اثنين وليس فيه معنى فعل فلا يعمل في اذ وذلك في بعض
انه لا يعمل في الظرف لا في معراته ليس بمشتق قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد في الشرح
اثر القول على اللفظ لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ
وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا شايعا حتى صار كالحقيقة العرفية وليس هذا الم
يعرض في اللفظ انتهى واقول القول وان اطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على ان
المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحدود انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما
اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في
الحد على كل حال فما ذكر الشارح في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة وفي الشرح واحترز بقيد القصد
من حديث النايم ونحوه فانه عار من القصد قال ابن الضايع وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من
النايم قد يخرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النايم زيد قادم مثلا ووافق ذلك
قدومه فالفايدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم انتهى واقول كلامه مبني
على ان معنى مفيد يحصل فايدة للسامع ولم يفسره المصنف بذلك وانما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت
عليه ولا شك ان قول النايم مثلا زيد قايم يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بقيد القصد
قوله وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما فالاول مثال
لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نايب عن الفاعل لا فاعل حقيقة كما هو مذهب الزمخشري
والثاني والثالث يحتمل ان يكونا لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وان يكونا لما كان بمنزلة المبتدا والخبر
اما كونه نحو اقايم الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلعدم الخبر لان
المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين واما نحو كان زيد قايما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على ان المرفوع
بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدا
وخبر في الاصل واما الرابع وهو ظننت زيدا قايما فلكونه بمنزلة المبتدا والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهما
في الاصل مبتدا وخبر وفي الشرح واما الثالث وهو كان زيد قايما فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل
من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قايما فايراده فيما نزل
منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية مستقلة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة
الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر فان قلت لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدا والخبر باعتبار
المفعول الاول والثاني فانهما مبتدا وخبر وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدا والخبر قلت
لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ مفردان متسلط على العامل في كل واحد
منهما وليسا جملة انتهى واقول انه اراد انه يلزم كونهما جملة اسمية بعد دخول الناسخ فالملازمة ممنوعة

وان اراد تقليد خوله فالملازمه مسلمه وبطلان اللازم ممنوع وفي شرح الالفيه لبدر الدين فانه قال في باب
ظن ومن الافعال افعال وانعه معانيها على مضمون الجمل تدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما
مفعولين انتهى **قوله** وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما توهمه كثير من الناس قال الرضي والفرق بين
الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سوا كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا
فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وفي الشرح ظاهر كلام الاندلسي في شرح
المفصل كونهما مترادفين في راي الجميع فانه قال في باب المبتدا والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان
وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الاصول فانه قال والجملة
ما وضع لافادة نسبة وهذا لا يعد وقفا فانه اصطلاح عمل به هو لا وتواطوا عليه وما قاله المصنف اصطلاح
لقوم اخرين فليس توهيما وليس بناء على اعتبار اصطلاحه باولى من توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا
مشاحة في الاصطلاح واقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا ينافي المشاحة فيه وانما هو
من الاختلاف في نقل الاصطلاح فينافي المشاحة فيه والتوهيم **قوله** وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد
ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة في الشرح ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة
تسمية الجملة كلاما لانها اعم منه على رايه واقول بل هو ظاهر كلامه هنا لان قوله ويسمى الجملة ظاهر
في ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام لان ذلك معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا
للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا للفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان
لمعنى واحد وانما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا ان لفظ الجملة يطلق
عليه لانها اعم منه **قوله** اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل في الشرح بل كان من
حقه ان يعدها على سياق راي المصنف تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فان علة لم يعدها لانها خبر كان
فهي من تمام الثامنة قلت فيلزم ان لا يعد ثمنوا جملة لانها خبر ان ولقوله ~~بل كان من حقه ان يعدها~~
~~على سياق عشرة والعاشرة هي مجموع اسم ان وخبرها~~ وفي الشرح ثم ليس في كلام الزمخشري ولا
ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض مما قال الزمخشري فانه قال في الكشاف لمعطوف عليه
قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه وهما
فاخذناهم وافامن اهل القرى وهذا الاعتراض بكلام يتضمن سبع جمل انتهى **انقسام الجملة** الى اسمية
وفعلية وظرفية **قوله** وهيهات العقيق قال الرضي اعلم ان بعضهم ادعى ان اسما الافعال مرفوعة المحل
على انها مبتداة لا خبر لها كما في اقايم الزيدان وليس بشي لانه بمعنى ما هو معنى الاسم وان شابه الفعل فيجب ان
يكون مبتدا محلا فاسم الفعل فانه ليس بمعنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسع في قولك تسع بالمعيدي
مبتدا وان كان لفظه فعلا وما ذكره بعضهم من ان اسما الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشي ذلك ...

كانت لذلك لكانت الافعال قبلها مقدره ولم تكن قائمه مقام الفعل فلم تكن مبنيه **قوله** وعلى انه دال وحدله
واستقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه في الشرح فيه نظر لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند انتقاله اليه
لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان اريد عمله فيه انتهى واقول هذا النظر مبني على ان الضمير في عمل عايد
على الظرف وهو ممنوع ولم لا يكون عايدا على الفعل المقدر من الاستقرار ولو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية
بحسب الرتبة وهي لا تنافي المعية بحسب الزمان **ما يجب على المسؤل عنه ان يفصل فيه** لاحتماله خلاف
التقدير ولا هلال الغرض يعني ان خلاف التقدير فلانه من عدا حلاف النحويين ومع عطف خلاف
النحويين عليه بأو **قوله** وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا في الشرح الذي يظهر لي ان هذا
الكلام في هذا المثال بعيد لانهم اختلفوا في عامل اذا شرطها او ما في جوابها من فعل وشبهه اما الاول فظاهر
واما الثاني فلان المانع من جعل الفعل الواقع في جملة الجواب قائم وهو فا الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها
فيما قبلها فينبغي ان يقدر فعل يدل عليه الجواب اي اكرم زيدا اذا قام واقول العامل فان العامل في
اذا هو ما في جوابها من فعل ومعناه لم يعتبر الفائية مانعه من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم
لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر جوز ذلك **قوله** ونظيره ذلك قولك يوم سافر زيد انا
مسافر وذلك ان يوم مضاف الى الجملة التي تليه فلا يكون معمولا لشي منها وانما هو معدم من انا خبر معمول لما
بعدها **قوله** فبينا نحن نرقبه اتانا هذا صدر بيت عجزه معلق وفضة وزناد راع ومعنى نرقبه ننتظره
والوفضة بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المعجمة قال في الصحاح هي شي كالجعبة من ادم ليس فيها خشب
والجمع الوفاض قال والزند العود الذي يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى
واذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند وازناد **قوله** الثالث نحو يومان في
نحو ما رايته مذ يومان في الشرح يومان على كل اعراب ذلك مفرد مبتدا اما او خبر او فاعل واذا كان مفردا
فلا يحتمل ان يكون جمله اسميه او فعليه نعم مذ يومان يحتملهما لا يومان بمفرده واقول مراد المصنف
يومان مع ما نصب بفعيه كلاما لا يومان بمفرده **قوله** تعلقت ليلى وهي ذات ام عادني حلم هذا عجز بيت
صدره نبت للطيف مرتاعا فارقني وقد تقدم الكلام عليه في ام **قوله** التاسع توهم ما جات حاجتك اول
من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء رسولا اليهم من علي رضي الله عنه وفي الشرح عد هذا
المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب
الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال انتهى واقول هذا المثال مما ينبغي ان يفصل فيه على
القول بان استعمال جا بمعنى صار مطرد وعلى دخول الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك
الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي لا يتجاوز بها عن اعني جا في ما جات حاجتك وقعدت
تقعدت كانها حربه الموضع الذي استعملتهما فيه العرب وطرد ذلك بعضهم **قوله** وذلك اذا قدرته مفعولا معه
اي اذا قدرت سوى في هذا المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون المفعول معه

منصوبا به فان قدرته كان فا خبر وان قدرته يصنع فا مفعول به قوله واما النصب فيجوز كونه على الخبرية
او الحالية يعني بتقدير ~~كيف يصنع~~ اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف يكون واما نصبه على الحالية فعلى تقدير
كيف يصنع

قوله انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى

وقيل حذفا قياسيا بان نقلت
حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا رد المصنف هذا في الكلام على ان المكسورة المخففة بان المحذوف
لعلة بمنزلة الثابت قوله فان صغرى وكبرى من فواقعها الخ هذا البيت لابي نواس والضمير المضاف
اليه فواقع عايد الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تعلو الماء كالقارورة وفي الكشاف وعن
المامون انه ليلة زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة
اللؤلؤ نظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث يقول
كان صغرى وكبرى من فواقعها البيت قوله وقول بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان في الشرح
ورايت هذه الابيات هديه في شرح المفصل للفخر الاسفندري ما نصه ولست لعول ابي نواس وجه
صحيح وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني
عليه ومن لا تفسر لانها للبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح
في شرح سر الصناعة في قوله ولا بك موقف منك الوداعا اي موقفك منى قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
هذا عجز بيت للفرزدق صدره يا من راي عارضا اسر به قوله اذا غاب عنكم اسود العين الخ المراد باسود
العين هنا جبل قوله وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها وهو ان الظرف الواقع في موضع
الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش تصريحا ومذهب
سيبويه ايماء والصحيح عند ابن مالك واتباعه ان العامل فيه فعل لان اصل العمل للفعل وهو قول الفارسي
والزمخشري وعزاهما ونسب الى سيبويه قوله الا عمرو ولى مستطاع رجوعه هذا صدر عجزه
فيرأب ما اثات يد الغفلات وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزة وتخفيف اللام قوله بناء على ما
قدمنا نعني في التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله وقد يقال كما يكون الكبرى مصدرة بالمبتدا
يكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه قوله الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله
في الشرح مراده بالمنقطعة التي تقطع تعلقها عما قبلها لفظا ومعنى فالاول كالامثلة الاول ردها
فان جملة الدعا بالرحمة متعلقة بالاول من جهة المعنى اذ لا رابط لفظيا يربطها والثاني نحو الم ترد
كيف بيدا الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما يقوله المصنف بعد من ان اعادة الخلق لم
تقع بعد فيقرروا برويتها مع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف قوله زعم العواذل الخ في القاموس
الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص لبها الدين السبكي
ولم يستعمل الزعم في القران العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم لابي سفيان زعمت
وهو كذلك ولكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فانهم لقول لم يقم الدليل على صحته وان كان

الجمل التي لا محل لها من الاعراب

فيمعني اي نفس الامر قال وقد يستشكل قوله هذا قوله تعيير المذكرين والعواذل جمع عاذلة وهو مونث
وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة والطلاق مثله على الله لرين جابر فالمعنى
زعم الجماعات العواذل الدلوك والغيرة الشده ولا تجلي لا تنكشف قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان
لا يسمع هذا تعليل لبطلان كون جملة لا يسمعون صفة وحالا وقال ابن المنير يصح ان لا يسمعون ان يكون
وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون او لا
يتسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا في كونه لا يسمع
واحدى الحالين لازمة للاخرى ولا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة
وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه اليمني بان الصفة هنا
كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما
تسمية الشي باسم ما يول اليه فمجاز والاصل الحقيقة قوله وانما هي استيناف نحوي في الشرح ولكن ان يقول
اذا جعل استينافا نحويا كان اخبارا عن هولا الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال
وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما اخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه فان قلت
المقدر لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا المقدر يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فيصح
المقدر مع حالة الاستيناف يكون تحكما اقول الجواب عن اصل السوال انه اذا جعل استينافا نحويا
يكون اخبارا عن هولا الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم قوله ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى
ايضا في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السوال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري
واما لو جعل ان يكون جوابا للسوال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم فلا يفسد
المعنى قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى هذا صدر بيت من معلقة طرفة عجزه وان اشهد اللذات
هل انت مخلدي قوله واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين قال ابن المنير ان اجتماع حذفين سايغ كما في
قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا الا ان الاصل لئلا تضلوا فحذف الجار وحرف النفي قال اليمني وهذا غير وارد
على الزمخشري لانه لم يدل بل قال المعنى كراهة ان تضلوا قوله ولان الذي يقدر وجود معنى الحال هو
صاحبها فاني قولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين
لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه في الشرح وهو ضعيف اما اولا فلا نسلم ان الذي يقدر وجود
معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم
الصيد به في الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره واما ثانيا فعلى تقدير
تسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الاية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم
بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل

لكن كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لمظلوم ادخل
السجن خالدا في عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال
غدوا مريدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر واقول الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو
صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدرا كذلك لانه معناها فيجب ان يكون
مقدر الحال صاحبها **قوله** الثالث ان العزة لله جميعا بعد ولا يحزنك قولهم في الشرح كلت فيما
رايته من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هي بالواو ولا بالفاء **قوله** الخامس زعم ابو حاتم
هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير
الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي بيعت كتبه بعد وفاته باربعة عشر الف دينار وعلى ما دفعه
الوزير القفطي قال ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين **قوله** ورده ابو البقا
بان ولا انما يعطف على النفي في الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك
هذا التعقيب مع ضعفه بمناقشة ابي البقا واقول انما تركه لسهولة امره **قوله** وبانه كان يجب تكرارها
لا كلا اولى في الشرح قد يكون ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به
السخاوي وغيره مثل غضب من لا شيء وجئت بلا زاد لكن لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها
كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرير لانه لو قلت غير دلوك الثوب والكبر انما هو في حرف
النفي وهذه اسم لا حرف **قوله** وتبعه على هذا ... السفاقسي وشهاب الدين
الحلبي المعروف بالسمين **قوله** هذا فيما اذا حمل على الاستثناء ... اي تقدير جزء يكون معه كلاما نحو
زيد من قولك نعم الرجل زيد في الشرح ليس زيد مما يحتمل ان يكون استئنافا لانه مفرد والكلام في
الجمل واقول هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيدا يحتمل الاستئناف لكن باعتبار ما ينضم اليه ويصير
به كلاما **قوله** قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل في الكشاف
فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز ان يكون لا يالونكم صفة لبطانة وكذلك قد بدت
البغضاء كانه قيل بطانة غير الينكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا فكلام مبتدا واحسن منه وابلغ ان
تكون مستانفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله
كيف موقع هذه الجمل يعني لا يالونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور ان قوله وما تخفي صدورهم اكبر
حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يالونكم خبالا فلا يخفى محله ولذا لم يذكر عند تفصيل
المواقع وصرح انه لما وقع بين الصفتين يعني انه صفة وقوله واحسن منه اي مما ذكر وذلك لما في الاستئناف
من الفوائد وما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود وابهامه وهو تقييد النهي بكون البطانة على هذه
الصفات وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهي
بالاستقلال ترك عاطفها بنيها على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم كانوا ... بما عصوا

يعني انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى ان يكون الاولى علة للنهي
ويتم التعليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يالونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل
انه قد بدت البغضاء من افواههم وان كانوا يخفون الكثير لكن لا يخفى ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليلا
لبدو البغضاء من افواههم ويصلح تعليلا للنهي اي فانا بينا الايات الدالة على وجوب معاداة اعداء الله
وان كان الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون قوله مستانفات كلها اشارة الى ما سواه انتهى **قوله**
احدهما كقوم من قولك ان قام زيد اقوم قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا فيجوز في الجزاء
وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم
الشرط لم يجزم الجواب قال الرضي وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية
التقديم واما لتقدير الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال
السعة والاولى ان يقال تغير عن ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها
وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء ايضا لكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا
كما تجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولام الامر ولا للنهي **قوله** ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط
ماضيا وجه التاييد ضعف اداة الشرط حينئذ عن العمل في الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول
فيه وفي الشرح وجه التاييد انه استقر من قواعدهم ان الجواب متى جزم فلا بد من مجيء الشرط بصيغة
الماضي والمضارع المقرون بلم ولا يجيء على خلاف ذلك الا في الضرورة **قوله** والجزم بالعطف على محل الفاء
المقدرة وما بعدها في الشرح هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاء جواب الشرط جازم لا
محل لها وهو خلاف ما ياتي له من ان الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا بالشرط جازم في محل جزم واقول بل
هذا الكلام ظاهر في ان الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان المحل لمجموع الفاء وما بعدها **قوله**
وليس شيء لعدم الرابط في الشرح بل هو شيء وجه ذلك ان المعنى عند بعضهم بقي وبين لقائه يومان
فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودا واقول هذا عجيب فان الرابط اللفظي
في الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظا او تقديرا وهو اما الواو او الضمير او هما وسيذكر المصنف ذلك في الباب
الرابع في الاشياء التي تحتاج الى الرابط **قوله** الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية في الشرح اذا فرض الكلام
في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب او لا لان القائل بان
الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية واقول قد نقل المصنف عن الزجاج وابن درستويه
ان الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحتى فان قيل ما الفرق حينئذ بينها وبين حتى الجارة قلنا
ان هذه لا يقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد **قوله** حتى ماء دجلة اشكل هذا بعض بيت
وهو فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وفي الصحاح ... الشكل اذا كان فيه بياض
وحمرة قال ابن دريد ... الادم اشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه **قوله** وقد تقدم يعني في حرف

الحاني الكلام على حق الجملة الثانية المعترضة قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا هـذا صدر بيت
عجزه ولم تعبأ بعذل العاذلينا والربع الدار نفسها او المحلة واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول
بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنينا خبر عنه قال في الصحاح الشجو الهم والحزن يقال شجاه
يشجوه شجوا اذا احزنه واشجاه يشجيه اشجاء اذا اغصه تقول منهما شجي يشجى شجا قوله وقد ادركني الخ
الحوادث نوازل الدهر والجمه بفتح الجيم الكثيره والعزل جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه وضعاف وعزل
مجرورات بالتبعيه لقوم قوله الم يأتيك الخ تعالى في الخبر اذا شاع والانباء جمع نبأ وهو الخبر واللبون هنا
جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته وذكر بعضهم ان فاعل يأتيك ضمير يعود الى
النبأ الدال عليه الانباء او انه يكون على حذف مضاف اي الم يأتيك خبر لبون بني زياد قوله وبدلت والدهر
ذو تبدل الخ في الصحاح الهيف بفتح الهاء وسكون الياء مثل الهوف هي بضم الهاء هي ريح حارة تأتي من قبل
اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل والصبا ريح مهبها المستوي مطلع
الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة لغة في الشمال
بفتح الشين والميم وبعدها الف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور قوله ونحن والايام
لا هـذا البيت لمعن بن اوس وقبله رايت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن لا تكذب نساء صوالح وضمير
عللنه عائد الى الندب المفهوم من نوادب قوله وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن
معاشر الانبياء لا نورث في المطول ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ايضا قال
في انا افعل كذا ايها الرجل مضموم والرجل مرفوع ثانيا النداء والمجموع في محل نصب على الحال وتقديره متخصصا من
بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف
نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف
ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحوايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل
فيكون منصوبا بيا مقدرة ولو نه مثل المعرف فيكون منصوبا بمقدر يعني واخص قوله نحن بنات طارق هـذا
البيت لهند بنت عتبة زوجة ابي سفيان بن حرب قالته قبل اسلامها في يوم احد تحرض به المشركين على قتال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده نمشي على النمارق والدر في المخانق ان تقبلوا نعانق ونفرش النمارق
او تدبروا نفارق فراق غير وامق والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو هند بنت بياضة بن رياح بن طارق الايادي
قالته حين لقيت اياد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيسا اياد بياضة بن رياح بن طارق الايادي وقيل غير ذلك
وفي الشرح قولها ونمشي النمارق مشيا... يكون الردي ساكنا في الكل وهـذه الابيات من منهوك
الرجز الا انه دخله القطع والخبن مذودا قوله واني لرام الخ شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر
قوله ودل الله على تقدير ان وردها خبر لعل وتقدير الصلة بعد ذلك احترز به عن ما يأتي في الباب من تقدير
ان وصاصله وتقدير خبر لعل بعده قوله لعل الموعد حق لقاؤه الخ القلوص بفتح القاف الشابة من الابل

والبدا استقال الراي من شئ الى شئ قوله يا ليت شعري الخ التمني جمع منيه وهي التمني وعند هنا تامه والجملة بعده
في محل نصب على الحال قوله ان الثمانين الخ في الصحاح ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر ومنه
الترجمان ولك ان تضم التاء لضمة الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التاء والجيم الخ عوان قوله وقول ابن هرمه
ان سليمي الخ هرمه بفتح الهاء وسكون الراء وتكلوها تحفظها وضنت بخلت ويرزؤها ينقصها وهـذا بيت واحد
من منقى المنسرح قوله اني واسطار الخ هـذان بيتان من مشطور السريع وفي العباب ان الصغاني قال
انشد سيبويه هذا البيت لرؤبه وليس لرؤبه وهو مع ذلك تصحيف والروايه يا نصر نصرا بالضاد المعجمة
ونصر هذا صاحب نصر بن سيار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب واسباب
وسيتكلم المصنف على هذا البيت في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل قوله اني وفيها لمي الخ
التهيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتكلفت بالخاء المعجمه تحيت وتبوا اتخذ مباءة اي منزلا
قوله والظاهر ان الجواب فالله اولى بهما يعني انه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقه
لانه قال في الباب الخامس في الخاتمة الحذوف ان المحققين من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله
اي فليبادر العمل فان اجل الله لات وذلك انه لا بد من كون الجواب مسببا عن الشرط وانيان اجل الله ليس
مسببا عن رجاء لقاء الله تعالى فلذلك ههنا اولوية الله بهما ليست مسببه عن الكون غنيا او فقيرا قوله
نص عليه الابدي في الشرح هو بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة وذال معجمة منسوب الى ابذه
بلد من بلاد الاندلس كذا ضبطه عن شيخنا برهان الدين الاندلسي وهو اعرف ببلاده وفي القاموس في باب
الدال المهملة وابذه كقبره بلد بالاندلس انتهى واقول اخبرني بعض فضلاء الاندلسيين الاخيار انهم
لا يقولونها الا بالمهملة وانها بيد الفرنج الان وهم يقولونها بالمعجمة مع تحريف في لفظها قوله بل في موضع رفع
بدلا من احد الاسمين وحذف من الاخر مثل ذلك في الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير
النقل فيه قوله لعمري الخ البطل مصدر بطل الشئ يبطل بطلا اذا كان غير حق والاقارع بالقاف جمع اقرع
قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم وتجردها على سبيل الحكاية الذي في الكشاف بنصبه والحق اولى وكذا
اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به قوله ما اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق انا هكذا يقع في بعض النسخ
وفي بعضها بدل فالحق مني فالحق يميني والصواب الاول لان معنى يميني قسمي فكيف يعطف عليه باو ثم لا يخفى ان
الحق مقابل للباطل ان كان التقدير قسمي او مني واسم من اسمائه تعالى ان كان التقدير انا وتحتمله ان كان التقدير قسمي قوله
والتابع من جملة الصلة الظاهر ان يقول بين جملتين غير مستقلتين بان يكون الاولى صلة والثانية عطفا عليها لان مرادهم بقوله ...
على الصلة يكون صلة لا جزء صلة والصلة جزء غير مستقلة قوله ثم انه قد يكون جملة ما يوجد الله من عاصم ...
ليس بمعنى الجزاء بل يكون الخبر جزائيه بمعناها ولا قوله مكره اخاك الخ اصل هذا ان شخصا رؤي في موقف حرب
فقيل له في ذلك فقال مكره اخاك لا بطل قوله كان وقد اتى حول الخ الحول السنة والاميل الحامل الاثافي
بالمثلثة جمع اثفيه بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناه التحتيه وهي الحجر يوضع عليه القدر وتشديد الياء

الجمع ككفف والمثول من الاضداد يطلق على المنتصبات وعلى المتصقات بالارض قوله ويمكن ان يكون هذه
الجملة حالية تقدمت على عاملها هذا مبني على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو وقد منعه المغاربة واجازه
الجمهور قوله كان قلوب الطير الخ هذا البيت لامرئ القيس يذكر فيه العقاب وهي يعرفونه بانها لا تاكل
قلوب الطير والحشف اردى التمر اليابس ورطبا ويابسا حالان من القلوب على معنى رطبا بعضها ويابسا
بعضها قوله ليت وهل ينفع شيا ليت الخ ليت الثالثة مؤكدة للاولى واما الثانية فاريد بها نفسها قوله
وما ادري وسوف الخ تقدم الكلام عليه في ام قوله الا قد اده اوطات عشوه هذا صدر بيت عجزه
وما قابل المعروف فينا بعنف وقد تقدم الكلام عليه في قد قوله وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض
باكثر من جملة هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان
لا يكون احدهما معمولة للاخرى والاثنتي في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبر ان وقوله
ويحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين قوله وقد مر ان الزمخشري اجاز
في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم ابو علي بانه لا يعترض باكثر من جملة في
الشرح ظاهر هذا الكلام انه اخذ لابي علي من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض باكثر من
جملة وفيه نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يوخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث في هذا البيت
على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل
وكذا الحذف لذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى واقول قول ابي علي لئلا يلزم الاعتراض باكثر من جملتين
ظاهر في منع الاعتراض باكثر من جملتين مطلقا ولذلك فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك
الى اخره قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت واما على قول البصريين فيجب
تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين في الشرح بل قد يتخرج على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم
لا مفردا مبنيا والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول
لا تتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف
في الباب الخامس في المثال الثالث من الجهة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من
قال امر الله ولا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل
عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت
تخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المفاد هنا بتقديم المعمول
من قوله وعلى قولهم اي قول البغداديين يتخرج الحديث واقول بعد تسليم ان تقديم المعمول من قوله وعلى
قولهم لافادة الحصر لا يريد بقوله يتخرج الحديث تخريجه مطلقا وانما يريد تخريجه بقيد تعلق اللام باسم لا
وذلك انما هو على قول البغداديين واما على قول البصريين فيجب تنوينه قوله العبري والخطوب مغيرات الخ

تنبيها على ما سيقوله في الباب الخامس

الظعن مصدر ميمي يقال ظعن اذا سار والمصدر ظعن باسكان العين وفتحها وبالبينة عددته واكريت
به وهو متعد بنفسه قوله وما نه يجب ان يقدر للبا متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات في الشرح
كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لامور شتى خلاف قول الزمخشري اما ان يتعلق بما ارسلنا
داخلا تحت حكم الاستثنا مع رجالا اي وما ارسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط
لان اصله ضربت زيدا بالسوط واما برجالا صفة له اي رجالا ملتبسين بالبينات واما بارسلنا مضمرا
كانه قيل لم ارسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما بيوحى اي يوحي اليهم بالبينات
واما بلا يعلمون على ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي و
ان المصنف ابطل بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها
الا في المسايل الثلاث التي ذكرها واحتمال تعلقه بلا يعلمون ظاهر ولم يبطله بشي فدعوى ان وجوب تعلقه
بمحذوف سقط منه مبني على ما في الشرح قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيان في الشرح كان ينبغي ان يقول
باداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام الا زيد وعمرو وما ضربت الا بكرا وخالدا فان مثل هذا
جائز باتفاق واقول لا حاجة الى الاحتراز بما ذكر لان ما قام الا زيد وعمرو وما ضربت الا بكرا وخالدا
لم يستثن فيه باداة واحدة شيان وانما استثني شي واحد واتبع بالعطف عليه اخر ثم في الشرح واما
اذا لم يكن ثم عطف ففي المسالة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك واجازه اخرون وعليه مشى صاحب
الكشاف في مواضع منها هذه الاية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الاية فانه قال ان المستثنى الظرف
والحال جميعا وان الحصر في كل منهما مقصود قوله او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل في الشرح يلزم
على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المصنف في اواخر
هذا الباب نقلا عن الاخفش والفارسي وجوابه ان ذلك حيث الصفة واقعة في مركزها الاصلي واما الواقع
المفرغ في النعت نحو ما مررت باحد الا قايم بالجر فممتنع واما حيث تكون الصفة مزالة عن المحل الذي تستحقه
بطريق الاصالة فلا يضر لان اصالة المحل تجذبها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في التحقيق
نظرا الى الاصل فلا نعترض فيه بان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيد فاضل محلها ان تقع الى جانب احد الذي هو الموصوف
والفصل عرض لغرض فلم يلتزم به واقول الفصل الذي عرض هنا للغرض ان كان الا فينبغي ان لا يمنع المفرغ اذا
وقع في النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكتراث بهذا العارض لا يودي الى لصوق الصفة بالموصوف وانما يودي
الى لصوقها بالا فينبغي ان يمتنع كلا الصورتين فالاولى الجواب بان ما سيقوله المصنف مذهب الاخفش وما
ذكر هنا مذهب غيره وفي الشرح فان قلت من المعلوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى
من احد الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال المصنف عدل عن النطق به كذلك قلت
ليس المستثنى منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته وانما المستثنى منه المجموع وقد
اخر بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل قدم على بعضه فلذلك نصبه قوله وهو متعلق

محذوف مؤخرا انما قدر موخرا لان القصد افادة الاهتمام والحصر وذلك بتقديم المعمول قوله والثاني
ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكوره اتفاق الشيخ فيه نظر
وذلك ان المدعي اولا ان الوجهين صحيحان وان الثاني منهما ارجح من الاول ولا شك ان تعليل ذلك بما اورده
هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذي اشار اليه بقوله واقول لم يدع
المصنف صحة الوجهين ولم يتعرض في كلامه لذلك وكون الثاني ارجح من الاول لا ينافي كون الاول مشتملا
على محذور ومراده ليس ترجيح الثاني بل ذلك سبيل رجحانه على الاول قوله ان الثماني الخ بعدم الكلام عليه وعلى
السين الذي بعده من قريب قوله فانما يصح في لا آيه العطف هذا جواب شرط مقدر اي اذا تقرر هذا فانما
يصح في لا آيه العطف قوله وقد فهم مما اورد ته من ان المعترضه تقع طلبيه ان الحاليه لا تكون الا خبريه وذلك
بالاجماع قال الرضي انما وجب كون الحال جملة خبريه لان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون
عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت
وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائيه اما طلبيه او
ايقاعيه بالاستقراء والتي في الطلب لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت
حصول المضمون واما الايقاعيه نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه
مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع الذي يعرف بالعقل لا من دلالة
اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفي الشرح المجوز لوقوع الانشاء
خبرا او وصفه بالتاويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل اذ لا فرق انتهى واقول نقدم قال السيد في
حاشيه المطول الجمله الانشائيه لا يصلح ان تقع حالا لا معنى بنفسها غير مؤوله بالقول فان قوله جذب
الليالي ابطي او اسرعي والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجمله الانشائيه مقوله فلا تكون حالا
الا على سبيل المجاز انتهى ثم في الشرح وانظر من اين فهم من كون المعترضه تقع طلبيه ان الحاليه لا تكون
الا خبريه وانما فهم انها لا تقع طلبيه وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبريه والاعم لا اشعار له بالاخص
واقول اراد بالطلبيه هنا الجمله التي ليست بخبريه وفهم ان الحاليه لا تقع طلبيه فهم انها تقع خبريه
قوله واما قول بعضهم في قول القايل اطلب ولا تضجر من مطلب فهذا هو صدر بيت عجزه فافة الطالب ان
يضجرا وبعده اما ترى الحبل بتكراره في الصخره الصماء قد اثرا وصرح المصنف في الباب الخامس في النوع
الثامن من الجهة السادسه بان ذلك البعض هو الامين المحلي قوله بفلت ادعي الخ ايدي من الندي بفتح النون
والقصر وهو بعد ذهاب الصوت وادعو بالنصب ليس الاول لصوت بكسر اللام قوله الثاني انه يجوز تصديرها
بدليل استقبال اي الثاني من الامور التي تفارق المعترضه من الحاليه ان المعترضه يجوز تصديرها بدليل استقبال بخلاف
الحاليه قال التفتازاني في المطول ويشترط في الجمله الواقعه حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما

وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا جاءني زيد
غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا
تصدير الجمله الحاليه بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجمله وفي حاشيه السيد وهذا
توجيه منقول من كلام الرضي وهو مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا
من الازمنه الثلاثه على سواء ولا تناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ
الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير الجمله الحاليه بعلم الاستقبال كما
لا يخفى على احد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنه فهم منها استقبالها
وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقيه وحينئذ
يظهر صحة كلامهم في وجوب تجريد الجمله الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم
كونها مستقبله بالقياس الى عاملها قوله والشرط فيها عسيرهم ان توليتم ان تفسدوا في الشرح
قال المطرزي لا تقع جمله الشرط حالا لانها مستقبله فلا يجوز جاء زيد ان يسال يعط وان اردت صحة ذلك
فاجعل الجملة الشرطيه خبرا عن ذي الحال له كقولك جاء زيد وهو ان يسال يعط وتكون الحال الجمله الاسميه
انتهى وفي المطول فان قلت فهل تقع الجمله الشرطيه حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه
اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطيه خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسال يعط
فيكون الواقع موقع الحال هو الاسميه دون الشرطيه وذلك لان الشرطيه لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد تقاضا لذلك كالخبر والنعت كالمبتدا
لعدم استغنائه عن الخبر بعد نظره الى نفسه ما يقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين
المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضله سقط عن ما جهاز
قوله واعلم تعلم المرء تنفعه الخ ان مخففه من الثقيله واسمها محذوف قوله الرابع انه يجوز اقترانها بالواو
مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها الخ انما لم يجز ذلك في الحاليه لان المضارع المثبت
لما كان على وزن اسم الفاعل ومعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان
حالا انما هو الضمير وحاديي بالحاء المهمله تثنية حاد اسم فاعل من الحدو بالدال المهمله وهو سوق الابل والغناء لها
وقد حدوت الابل حدوا وحداء ويقال للشمال حدوا لانها تحدو السحاب اي تسوقه والعير بكسر العين المهمله الابل
التي تحمل الميرة قوله تنبيه للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين في التلخيص
الاعتراض يكون في اثنا كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع
الايهام وليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد
باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه وقال قوم قد تكون النكته فيه

الاعتراض مع الابهام ثم جوز بعضهم ولا وقوع الاعتراض اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان
لا يليها جملة اصلا بان يكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في
مواضع من الكشاف **قوله الجملة الثالثة التفسيرية** وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه
في الشرح هذا تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النجوى وهي ما
جزاء الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من
الاعراب وهو باطل انتهى واقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف
بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد الجملة التي اوردها لان لها محلا منه وكذلك انه **قوله** خلقه
وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد وجد جسدا من طين ثم كون في
الكشاف وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثم اب ولا
ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد آدم بغير اب وام قلت
هو مثله في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان حال المماثلة مشاركة
في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود
من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم
واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لم تعبدون
عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى
احيى اربعة نفر وحزقيل احيى ثمانية الاف قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه
طبخ واحرق ثم قام سالما انتهى ما في الكشاف **قوله** وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب
وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال هذا جواب عن اعتراض الزجاج على الوجه الاول فانه قال
وقد غلط بعض النحويين في قوله ان يغفر لكم جواب هل ادلكم لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم
غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه الامر اي امنوا بالله وجاهدوا
في سبيله يغفر لكم **قوله** والحال لا تاتي من المضاف اليه في مثل هذا وذلك لان المضاف هنا ليس بجايز العمل في الحال
كما في قولك اعجبني ضرب اللص منتوفا ولا جزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ولا شبه
جزء من المضاف اليه كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا ولا تاتي الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا
من هذه الثلاثة في التعليق والحالية متجهة من الضمير في خلوا **قوله** وترميني بالطرف اي انت مذنب وهذا
مذهب سيبويه وتقليني لكن اياك لا اقلي وقد تقدم في اي بالفتح والسكون **قوله** ان لم يقدر الباء قبل
ان انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدرية لا تفسيرية **قوله** والمحققون انها جواب لقسم مقدر
وان المفسر مجموع الجملتين ولا منع من ذلك لكون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل

من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون المحققون ان مجموع الجملتين
هو المفسر واقول العمدة من الكلام القسمي هو الجواب والقسم تاكيد له فلذا قال ان المفسر هو المعنى المتحصل
من الجواب **قوله** ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجمل الانشائية مفسرة بنفسها يعني بدون حرف تفسير اي او
ان **قوله** والثاني ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا في الشرح لا نتعين في
هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب
على انها بدل من المفعول به الذي هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها
مفعولا قلت الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكانه قيل واسروا هذا
الكلام واقول لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة تعينه لها وانما يلزم جوازه لها
وقد ذكر المصنف في اول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز في هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون تفسيرا للنجوى
وبدلا منه على قول الكوفيين وان يكون مفعولا لقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان
الجملة هنا مراد بها لفظها لان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به
ويغتفر في التوابع والثواني ما لا يغتفر في المتبوعات والاوائل **قوله** وانما قلنا فيها معنى ان الاستفهام مراد به
النفي تفسيرا لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة لا لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير ادخل ... هذا
جواب سوال يرد على ما تضمنه قوله الثاني ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا انه
تضمن كون هذه الجملة اعني هل هذا الا بشر مثلكم انشائية تفسيرية وتقرير السؤال انه قد منع دخول الكلام
على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك في الكلام على هل انا الاستفهام في هذه الاية مراد به النفي وان الجملة
خبرية وتقرير الجواب انا لم نقل فيها معنى ان الاستفهام هنا مراد به النفي لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه
لاجل ان المعنى اقتضاه واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا **قوله**
ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها في الشرح اختلف في
الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا
يعمل في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم الله تعالى ويرده ما انشده المصنف
قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك في كل جملة في الشرح ما اظن
ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل
جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف
مصدري وهو كما تقول الحالي نحو قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصايص
الاسم **قوله** ويعد بعدا ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات على ان الاسناد
الى مضاف محذوف لا الى الجملة في الشرح يمكن ان يكون هذا مراد القرافي ومن ذهب الى قوله اعني ان الاسناد
في المعنى الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف واقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير

ذلك مع كون المعلق استفهاما مما ذكره المصنف واما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد **قوله** وبعد مه
في واذا قيل ان وعد الله حق في التعليق وعدمه من هذه الآية لا يرد على ادلة القوم لانهم لم يقولوا التعليق
الجار والمجرور انما قالوا به في محل خاص لعامل المنفي له عندهم فلا يرد عليهم لان الكلام الذي نحن
واذا سئلهم لا نفسه دايل في كل قول بين المفعول وقع بعده جمل **قوله** وفي المثل زعموا مطية الكذب
شبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى
حاجته فان الرجل اذا اراد المسير الى بلد في حاجته ركب مطيته وسار حتى يقضي حاجته وفي بعض النسخ
مظنة بكسر الظاء المعجمة بعدها نون مشددة وهو تصحيف **قوله** وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في
الشرح لا تخرج الجملة المفسرة في هذا الباب بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها هنا
مفسرة للحال فهي فضلة واقول قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه
ما اورده لان له محلا **قوله** ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة في الشرح بدا جاز وافي قوله تعالى
واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان يكون جملة امدكم الثانية بدلا من
الاولى واجازوا في قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان يكون لا تقيمن بدلا من ارحل ولم ار من
اعترض بانه خلاف مذهب الجمهور وينبغي تحرير النقل في ذلك واقول الذين اثبتوا في الاية بدل البعض
وفي البيت بدل الاشتمال وهم بالنسبة الى باقي النحاة خلاف الجمهور وفي حاشية التفتازاني عند قول
صاحب الكشاف ان انما كنت مستهزئون بدل من انا معكم ثم الظاهر انه بمنزلة بدل الكل وارباب البيان يعدون
بذلك في الجمل التي لا محل لها ويعنون بها لا محل له ما لا يكون خبرا او صفة او حالا وان كان في موضع المفعول
للقول انتهى **قوله** لا تجزعي ان منفسا اهلكته هذا صدر بيت عجزه فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
كما استغنى في جواز بدا طلته قائما عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي المذكوره في الشرح لا
يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكوره بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدر وهو الاولى لان المقدره
هي المقصوده بالذات والثانية انما اتي بها للضرورة التفسير واقول الظاهر ان قائما هو ثاني مفعولي
ظننت المذكوره وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر **الجملة الرابعة المجاب بها القسم** **قوله** ولا بد
القسم مع كون الجواب منفيا بان قيل في كون هذا بعيد وانظر لقوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من
احد من بعده **قوله** ويؤيده ان بعده وقولوا وتيمموا واتوا وجه التاييد ان هذه الثلاثة انشا لفظا ومعنى
فحمل لا تعبدون الذي هو خبر لفظا على انه نهي معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفائدة
اخراج النهي في صورة النفي المبالغة في النهي حيث ان المكلف امتثل النهي فاخبر عنه بنفي ما نهي عنه **قوله** تعش فان عاهدتني
الخ صدر هذا البيت فقلت له لما تكشر ضاحكا وقائم سيفي من يدي بمكان وبعده وانت امرؤ يا ذئب والغدر
كنتما اخيين كانا ارضعا بلبان وتكشر بالشين المعجمة كشف عن نابه وقال ابن السكيت الكشر التبسم يقال كشر

الرجل واكثل واف‍تر كل ذلك بتبسم كل ذلك بدو منه الاسنان **قوله** اري محرزا اللح محرز اسم رجل وعربه
بلدا اي جلته عليه **قوله** وقد يحتج للحالية بقوله ايضا الم ترني عاهدت الخ في الشرح هذا عجيب
لانه يكون اللفظ الواقع حالا في تركيب خاص حجة على ان لفظا اخر وقع في تركيب مباين لذلك التركيب
حال هذا مما لا سبيل الى القول به اصلا واقول لما كان كل من الجملتين في البيتين نظير الاخرى
في انها فعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب والحالية وقامت القرينة في احدهما على الحالية فيحمل الاخرى
على الحالية لعدم الفارق بينهما مما ذكرناه مع عدم المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس
للمصنف وانما ذكره ليرده بقوله والذي عليه المحققون الخ **قوله** للاتفاق على ان اصله الافراد قال الرضي قالوا انما
كان اصله الافراد لانه القول المسمى نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا
كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالمعنى في زيد ضرب غلامه زيد مالك الغلام
ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما علم الكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب
الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة انتهى **قوله** جنات نقلت اللام ذخيت لبابين
هذا صدر بيت عجزه واذا اتاك فلات حين مناص وما على جنات ضمير يعود على النفس والمناص المأخذ والفرار
قوله ولو ان ما عالجت الخ ولو هنا مفتوحة بفتحة منقوله الهاء من همزة ان ولا يجوز تسكينها لئلا يصير
الصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل وينبغي ان يكتب منفصله عن ان لانها اسمها والعائد محذوف
اي به واستلين به خبر ان والجدل ايابس عن فاعله ولان جواب لو وفاعله ضمير الجدل **قوله** اذا قال قدني الخ
بعدم الكلام عليه في حرف اللام **الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم** مطلقا او جازم و
لم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية في الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل جملة لا
تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبعا في
الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** فالاول جواب لو ولولا ولما وكيف لكون لما للشرط انما
هو على ما ذهب اليه الاكثرون من انها حرف وجود لوجود وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه
معنى الشرط لا على ما ذهب اليه ابن السراج والفارسي وابن جني من انها ظرف بمعنى حين **الجملة السادسة** **قوله**
والصلة لا محل لها وذلك لانها بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له ولانها ليست في موضع مفرد حتى
يكون لها اعراب في الشرح وهنا بحث وهو ان الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب
وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للمفرد مطلقا كما يقول
الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعليه ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان
جملة الصلة في هذه الحالة يكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد واقول لما كان وصل ال
بالجملة لا يكون الا للضرورة مطلقا عند الجمهور وكان في حكم المستثنى لم يحتج الى استثنايه ولا سيما ان كل جملة

واقعه موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع بعد
الدليل للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا يعمل بمعنى الماضي ولو
سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه
بطريق العارية من ال فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية من ال فانها
كانى لا معنى غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال
احاجيكم لمعرب وهو اسمان واول اعرابه في الثاني وذا المعنى بكل حال هاهو للناظر كالعيان
قوله نحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هذا عجز بيت صدره فاما كرام موسرون لقيتهم قوله وقال
العقيلي نحن اللذون هذا بعض بيت وهو نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا العقيلي
بضم العين وفتح القاف في الشرح واللذون يكتب بلامين بخلافه في لغة من لزمه اليا
في جميع الحالات قيل والسر فيه انه في حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها
على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء واظهروها في حالة
الاعراب لان شبه الحرف الغي والنخيل بضم النون وفتح الخا المعجمة بعدها مثناة تحتية ساكنة اسم لمواضع
والمراد به هنا موضع بالشام قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لانها من كان يعني
انه جاز ان لا يريد بقوله وصلتها يكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون
هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر واما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض قوله الجملة السابعة
التابعة لما لا محل له فان قيل التابع ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ولا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب
اجيب بان المراد التابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب قاله ابن الحاجب
الجمل التي لها محل من الاعراب قوله ومحل نصب بقول مضمر وهو الخبر في الشرح
اضمار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه لنا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب
عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول فيه فيكون في محل نصب قوله وقد مر ابطاله يعني في الجملة الرابعة
المجاب بها القسم حيث قال واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي
هو قسيم الانشا لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة
الكلام قوله الجملة الثانية وهي محدثا لان النكرة تخصص بصفته مع انه قد سبق بالنفي هذا
جواب سوال تقريره لم صح جعل محدثا واستمعوه حالا من فاعل ياتيهم وهو نكرة وتقرير الجواب
ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت او كانت في سياق النفي وهنا وجد الامران فان ما نافيه
ومن ذكر صفة ذكر قوله فالحالان على الاول مثلهما في قولك ما لقيت زيدا عمرا راكبا الا ضاحكا يريد
بالحالين محدثا واستمعوه وبالاول كون استمعوه حالا من مفعول ياتيهم وبالثاني كونه حالا من فاعله
قوله فالحالان متداخلان لان الحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال اخرى والمتعدده هي التي صاحبها صاحب

حال اخرى قوله بايدي رجال الخ تقدم الكلام عليه في حرف الواو قوله وقول كعب صاف بابطح اضحى
وهو مشمول هذا عجز بيت من قصيدة لكعب التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره شجت بذي شبم من ماء محنية
وقبله تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان
الذي في عرض الفم والظلم بفتح المعجمة ما الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من نهلته اذا سقيته السقي الاول
والمعلول من عللته اذا سقيته السقي الثاني والراح الخمر وشجت كسرت من علاها لان الشج لا يكون الا في الراس والشبم
البرد والمحنية بفتح الميم واسكان الحا المهملة وكسر النون وتخفيف المثناه التحتية منعطف الوادي والابطح مسيل
واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذي تضربه ريح الشمال حتى يبرد قوله واضحى تامه في الشرح انما ادعى المصنف
ان اضحى تامه لوجود الواو في الجملة المذكوره بعدها فيمتنع ان يكون خبرا لما اسلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو
وقد حكى الرضي ان ذلك يقع قليلا فلا يمتنع حينيذ ان يكون ناقصة انتهى الجملة الثالثة قوله
وحكمها النصب ان لم ينب عن الفاعل في الشرح انما الكلام في جملة لا يراد بها لفظها فان التي يراد بها لفظها
في حكم المفرد وليس الكلام فيها انتهى واقول لا نسلم ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة الواقعة مفعولا سوا اريد بها لفظها او
معناها قوله والصواب خلاف ذلك لان الفاعل او نايبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما مفردا او ما هو بمنزلته
من الجمل التي يراد بها لفظها والجملة المقرونه بمعنى ليست كذلك قوله احدهما باب الحكاية بالقول ومرادفه قال
بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى ومعها القول لان الجملة اذا حكى بها القول فقد حكيت في
نفسها مع مصاحبة القول انتهى قوله والثاني نوعان ما معه حرف التفسير يريد بالثاني ما الحكاية فيه بمرادف القول
وبالاول ما الحكاية فيه بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم
ان المصنف قسم الجملة الواقعة مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة الى جعلها اقساما وقد جعل احد
نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو ما معه حرف التفسير لا يكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون مفعولا
ولكن يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل واقول لم يقسم المصنف الجملة الواقعة
مفعولا الى ثلاثة ابواب وانما قال انها تقع في ثلاثة ابواب ووقوعها في ثلاثة ابواب يصدق بوقوعها من كل باب
في نوع منه فهي تقع في باب الحكاية بالقول او مرادفه لكن لا في كل نوع من انواع مرادفه وقسم المصنف الحكاية بمرادفه
ليعلم ما تقع فيه منه فلا اعتراض على المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل احد نوعي الباب الثاني من تلك
الابواب فانه يشعر بان المراد بالثاني ما في الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو
الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في التعليق احسن منها هنا وهي وقد جعل قسما من احد الابواب
الثلاثه قوله رجلان من مكة الخ رجلان بكون الجيم للتصغير تثنية رجل لعضد واشار بقوله ونودي بالكسر
الى انه لو نودي بالفتح لكان حرف الجر مقدرا فلم يكن مما نحن فيه قوله في ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني
من اهلي وكذا ونادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني في الكشاف اتى مع القول في الجملة الاولى بالثانيا
دون الثانية لان المراد بالنداء الاولى ارادته ندائه فكانه قيل واراد نوح النداء فقال وفي الثانية نفسه فلم يعطف

جاء القول عليه بل جاءت مفسرة له **قوله** الم تر الى الخ في القاموس الجو الهوا وما انخفض من الارض وداخل
البيت واليمامة وبلا ثة عشر موضعا غيرها وفيه انما وسويقة لجهينة موضع وهضبة وجبل بين
ينبع والمدينة وموضع بالسيالة وموضع ببطن ملة وبنواحي المدينة يسلمه الى علي بن ابي طالب وموضع
بمرو وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد **قوله** وقد مر في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه
في تفسير البيضاوي يدعون من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جمادا لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو
الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل في التيه ضلالا لا يدعو لمن ضره بكونه معبودا لانه يوجب القتل
في الدنيا والعذاب في الاخرة اقرب من نفعه الذي يتوقع وهو الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى واللام
معلقة ليدعو من حيث انه بمعنى يزعم والزعم قول مع اعتقاد او داخلة على الجملة الواقعة مقولا اجرا له
مجرى يقول اي يقول الكافر ذلك بدعا وصراخ حين يرى استضراره به او مستانفة على ان يدعو تكرير للاول
قوله يدعون عنتر الخ عنتر بالضم منادى مرخم عنترة وهو ابن معوية بن شداد العبسي وذلك على لغة من
لا ينوي المحذوف ويروى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف او على انه غير منادى رخم للضرورة وهو مفعول يدعو
والاشطان جمع شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح في اوله والنون في اخره ما جرى عليه
اللبب من صدر الفرس **قوله** وجملة من وخبرها محكية بيدعو اي ان الكافر يقول ذلك في القيمة في الشرح
في هذه الاية اشكال معروف وذلك انه تعالى قال اولا يدعو من دون الله ما لا يضره اي ان لم يعبده ولا ينفعه
اي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد اي عن الصواب بنفي الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو لمن ضره اقرب
من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام واجيب بان الثاني خبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام
حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التي كان يعتقد وقوعها حين يعبدها واقول
ويجاب ايضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هما نفعه باعتبار توقع
الكافر منه الشفاعة وتوسله به الى الله تعالى وضره باعتبار ان عبادته توجب القتل في الدنيا والعذاب في الاخرة
كما اشير اليه بما نقلناه عليك انفا من تفسير البيضاوي **قوله** ولكن ان بعد رهابيد او خبرا على الحكاية كما في قوله
تعالى ام يقولون ان ابرهيم واسمعيل واسحق الاية بمعنى على قراءة يقولون بتا الخطاب لانه قال ان القول في
الاية استوفى شروط اجرايه مجرى الظن وشرطه ان يكون مضارعا للمخاطب بعد استفهام متصل او
منفصل بظرف او مجرور او معمول ويجوز مع وجود هذه الشروط ان لا يجري القول مجرى الظن بل
تحكي ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست شروطا لوجوب اجرا القول مجرى الظن وانما هي شروط
لجوازه **قوله** ووقع الزمخشري بالعلم في المفعول المذكور فانه قال في المفصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد
والجملة فيجوز فيه الرفع انهما شئت نحو قولك اول ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبرا لمبتدا فتحت
كانك قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا ادرت حاكيا **قوله** والصواب خلاف قولهما
فان فتحت فالمعنى حمد الله بمعنى باي عبارة كان لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس بمحكي وانما كان الصواب

خلاف قولهما لما قرره في المتن وهو ماخوذ من كلام ابن الحاجب **قوله** كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال
الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم تم عنده قوله من ارضكم هكذا وقع في بعض النسخ وهو
الصواب وفي بعضها لان قولهم تم عند بسحره ويرد عليه ان الاية التي فيها قال الملؤ من قوم فرعون
في سورة الاعراف وليس فيها بسحره ولفظها قال الملؤ من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم يريد
ان يخرجكم من ارضكم فماذا تامرون والاية التي فيها بسحره في الشعرا وليس فيها قال الملؤ من قوم فرعون
ولفظها قال للملا حوله ان هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون **قوله**
قال له وهو يعيش ضنكا الخ الضنك الضيق في كل شي **قوله** لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول
وان لم يكن محكية بالثاني يعني بلا يكون لانه مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه
الجملة في الاية محكية **الخامس قوله** قد يوصل بالحكاية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا ومنه
ولذلك يفعلون بعد حكاية قولها هذا الخامس بجميعه يقع في بعض النسخ دون بعض والمدرج في
اصطلاح المحدثين اقسام منها ما ذكره المصنف هنا وهو ان يصل الراوي بمتن حديث نبوي كلاما لنفسه
او لغيره فيتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفي الكشاف ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم
المستمرة الثابتة التي لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها **قوله** فان من يزعمني الخ في حاشية التفتازاني
زعم من افعال القلوب احد مفعوليه ضمير المتكلم والاخر ليت اجهلا اي تسافه على الناس فيما يتكلم وقد يتوهم
ان اجهل هنا افعل تفضيل فيروى بالنصب والمعنى اجهل الناس كما يتوهم ان الزعم هنا بمعنى القول فذكر
بعدها الجملة ولا يكون زعمت الا من افعال القلوب او بمعنى كفلت ومصدره الزعامة او بمعنى كذب ويقطع اي اقطع
قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان يكون في موضع مفعول مقيد بالجار في
الشرح هذا الكلام وان كان ابن مالك قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة اما ان تجعل في محل نصب باعتبار
ان الفعل بعد اسقاط الجار يتعدى الى مفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار المحل واما
ان تجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به الفعل المذكور وكلاهما غير مستقيم اما الاول
فلان هذا تركيب مقيس ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بمقيس واما الثاني فلان
ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا فيما بعده ملزوم في هذا المحل التعليقة وحرف الجر لا يعلق عن العمل الا ظهر
ان يجعل المعلق فعلا عاملا محذوفا يدل عليه المذكور ويكون الجملة في محل مفعول الفعل العامل والتقدير او لم
يتفكروا ليعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما يسألون ليعلموا ايان يوم الدين انتهى واقول
الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم
تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لانا في كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليتامل
قوله الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل يتعديه لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة
حال القول الاول جوزه ابو علي لكن شرط ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت
زيدا اخاك لم يجز والقول الثاني هو الصحيح وهو على تقدير مضاف اي سمعت كلام زيد بدليل
لان السمع لا يقع على الذوات ثم بين هذا المحذوف بالحال المذكورة فهي حال مبينة ولا يجوز حذفها **قوله**

وبما يوهمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى اي دين تداينت وهي في الصحاح دهمت في الحساب ادهم وهما اذا غلطت
فيه وسهوت ووهمت في الشي بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره ووهمت في انشاد البيت
واعرابه هو رفع اي الاولى وجعلها مبتدأ **قوله** واضطرب في ذلك كلام الزمخشري في حاشية اليمني
ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت في سورة هود التعليق المعنوي ولم يثبت التعليق الاصطلاحي
الكشاف لي في سورة الملك فاذن لا منافاة المراد بالتعليق المعنوي لا اتصال انتهى **قوله** ولم اقف على تعليق
النظر البصري والاستماع الا من جهته قال الرضي يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت
ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت
ونظرت وسمعت وشممت وذقت **قوله** بقول كثير وما كنت ادري الخ كثير بلفظ التصغير هو ابو صخر بن
عبد الرحمن بن ابي جمعة الخزاعي احد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير لانه كان حقيرا شديد القصر
وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طاطا راسك لئلا يؤذيك السقف يمازحه بذلك وكان شديد
التعصب لآل ابي طالب وعزة بفتح العين المهملة وتشديد الزاي هي بنت جميل بن حفص صاحبة كثير وله
معها حكايات مشهورة وكان كثير بمصر وعزة بالمدينة فاشتاق اليها فسافر فلقيها في الطريق وهي متوجهة الى مصر
وجرى بينهما كلام فقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافى الناس منصرفين من جنازتها توفي كثير
في سنة خمس ومائة في اليوم الذي توفي فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلى عليهما جميعا وقال الناس مات افقه الناس
واشعر الناس **حكى** ابو الفرج الاصفهاني في كتاب الاغاني ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته
عجوز في الطريق وقد اقبست نارا في روثة فما رقت لتنخس في وجهها فقالت من انت قال كثير فقالت الست القائل
فما روضة بالحزن طيبة الثرى يمج الندى جثجاثها وعرارها باطيب من اردان عزة موهنا اذا اوقدت بالمندل الرطب نارها
فقال نعم فقالت لو وضع المندل الرطب على هذه الروثة لطيب ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس
الم ترياني كلما جئت طارقا وجدت بها طيبا وان لم تطيب فناولها المطرف وقال استري على هذا والجثجاث
نبت طيب الرائحة وكذلك العرار والاردان جمع ردن وهو اصل الكم واراد بالمندل عود البخور **قوله**
الجملة السابعة المضاف اليها في الشرح لا ينبغي ان ينتظم هذه في الجمل التي لها محل من الاعراب غير واحد
ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية لذلك وهو لا يكون
الا اسما او ما في تاويل الاسم اقول لا نسلم ان المراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد
بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح وفي الشرح وقد انشد ابن جني في الخصايص
له قول طرفة بجفان نعتري نادينا من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهي كالقصعة ونعتري
اي نغشى محلنا ونادينا والسديف سنام البعير والناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة
فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد ثم قال ابن جني في توجيه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان يكون الباء مفتوحة

لان الراء مفتوحة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعني المصدر كانه قال حين هيج الصنبر يعني انه نقل الكسرة
في الوقف الى الباء الساكنة وسلبت الراء وهذا من الغرايب فان الصنبر لا يسند اليه فاعل هاج لانه اعرابه
بالكسر نظرا الى ان الفعل في معنى المصدر المضاف الى هذا الفاعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل اللغز
الذي نظمته فيه قريبا **وهو** ايا علماء الهند اني سائل فمنوا بتحقيق به يظهر السر
ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمحكي ولا بمجاور لذي الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم استفيده فمن بحركم ما زال يستخرج الدر وانما نظمته مريدا به بيت طرفة اعتمادا
على توجيه ابن جني واقول سبقه الى اللغز في ذلك ابو سعيد فرج بن قاسم النحوي الاندلسي المعروف بابن لب
في منظومته النونية في الالغاز النحوية فقال ما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان وفي
شرحها يعني الصنبر من قول طرفة بجفان البيت **قوله** ويبدل منه في الثالثة يعني من المفعول الثاني
وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير لينذر الناس يوم التلاق **قوله** ولن لي شفيعا الخ
روى اصحاب السير من حديث محمد بن كعب القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذ مر به رجل فقيل يا
امير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذي اتاه رئيه بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال له عمر انت سواد بن
قارب قال نعم قال انت على ما كنت عليه من كهانتك فغضب فقال عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشرك اعظم مما
كنت عليه فاخبرني باتيانك رئيك بظهور النبي صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة بين النائم واليقظان
اذ اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول
من لوي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتطلابها وشدها العيس باقتابها
تهوي الى مكة تبغي الهدى ما صادق الجن ككذابها فارحل الى الصفوة من هاشم ليس قداماها كاذنابها
قلت دعني انام فاني امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن
قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لوي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته
ثم انشا يقول عجبت للجن وتخبارها وشدها العيس باكوارها تهوي الى مكة تبغي الهدى ما مؤمن
الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم بين روابيها واحجارها قلت دعني انام فاني امسيت ناعسا فلما
كانت الليلة الثالثة اتاني فضربني برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتي واعقل ان كنت تعقل انه قد
بعث رسول من لوي بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم انشا يقول عجبت للجن وتحساسها وشدها العيس
باحلاسها تهوي الى مكة تبغي الهدى ما خيرة الجن كانجاسها فارحل الى الصفوة من هاشم واسم بعينيك الى راسها
قال فرحلت ناقتي واتيت المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حوله فانشات اقول
اتاني نجيي بعد هدء ورقدة ولم اك فيما قد بلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة اتاك رسول من لوي بن غالب
فشمرت عن ذيلي الازار ووسطت بي الذعلب الوجناء بين السباسب فاشهد ان الله لا رب غيره وانك مامون على كل غائب
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم
واصحابه بمقالتي قال فوثب عمر بن الخطاب والتزمه وقال كنت اشتهي ان اسمع هذا الحديث منك فهل ياتيك اليوم

قال اما بعد قرأت القرآن فلا والله علب الناقة السريعة والوجنا الناقة الغليظة والسباسب المفازة
والفتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة وقيل ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه
مفعول مطلق والمعنى بغن اغنا ما قوله ولا يتاتى هذا الجواب في البيت في الشرح ان لم يتات
فيه هذا بعينه ياتي فيه وجه اخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما ليكن محذوفة والبا في بمغن زائدة في خبره
يكون قوله وزعم المهدوي شارح الدريدية المهدوي منسوب الى المهدية بلد من بلاد المغرب والنسبة
اليها كذلك على غير القياس والدريدية قصيدة مطلعها اما ترى راسي حاكي لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى
وهي منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره في الادب والشعر ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري عرض
له في راس التسعين من عمره فالج سقي له الترياق فبري ثم عاوده بعد احوال لغذا ضار تناوله فكان يحرك
يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه الى قدميه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي سنة احدى
وعشرين وثلثماية قال رايت في النوم رجلا طويلا اصفر الوجه كوسجا دخل علي واخذ بعضادتي الباب وقال
انشدني احسن ما قلت في الخمر فقلت ما ترك ابو نواس لاحد شيا فقال انا اشعر منه فقلت ومن انت قال انا ابو
ناجية من اهل الشام وانشدني ∴ وحمرا قبل المزج صفرا بعده اتت بين ثوبي نرجس وشقايق ∴
حكت وجنة المعشوق صرفا فسلطوا عليها مزاجا فاكتست لون عاشق ∴ فقلت اسات قال ولم قلت لانك
قدمت الحمرة ثم قلت ثوبي نرجس وشقايق فقدمت الصفرة فهلا قدمت الحمرة ايضا فقال وما هذا الاستقصا
يا بغيض قوله ثمت راح الاثم العاطفة لحقتها التا لتانيث اللفظ وتختص بعطف الجمل والملبين جمع ملب
وهو من يقول لبيك اللهم لبيك والحجى اقام والمازمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق
بين مزدلفة وعرفة ومنى مقصور موضع النحر بمكة وهو بلد ويصرف سمي به لما يمنى به من الدما وقيل
لان جبريل لما اراد ان يفارق عنده ادم قال له تمن فقال اتمنى الجنة قوله وليس شي لما قدمناه في اسما الزمان
يعني بما قدمه ما اشار اليه بقوله احدها اسما الزمان ظروفا كانت او اسما من ان خروج ظرف الزمان عن الظرفية
الى الاسمية لا يمنعه من الاضافة الى الجملة وفي الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في اسما
الزمان ثبوته في اسما المكان الا ترى ان اسما الزمان يضاف كلها الى الجملة واسما المكان لا يضاف منها الا حيث
نعم يتوجه السوال عن سبب البنا على راي المهدوي فانها غير مضافة عنده اصلا وانما هي بمعنى مكان اي الى
مكان اقام فيه المازمان ومنى قوله بايه يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مدامًا
وقع في بعض النسخ البيت بتمامه والشعث جمع اشعث وهو المغبر الراس والسنابك جمع سنبك بضم اوله وثالثه
وهو طرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعني ان سنابك الخيل لكثرة دامية فان عليها خمرا وفي الشرح ونحوه
يقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله سياتي وهو الا ابلغ بني تميما باية ما يحبون الطعاما
واقول الذي رايناه في نسخ المغني يقدمون ويحبون بالمثناة الفوقية وفي قول المصنف ناقلا عن ابي الفتح
اي باية اقدامكم يدل على ذلك قوله ثم هو غير ثابت في قوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا وفي الشرح

بل هو ثابت بان يكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها واقول هذا احتمال يتبع فيه بعض
النسخ بعيد والكلام انما هو على الظاهر قوله لزمنا لدن سالتمونا وفاقكم الخ يقع في بعض النسخ بدل سالتمونا سالمتمونا
على الاول مفعول لزمنا محذوف يدل عليه المفعول الثاني لسالتمونا اعني وفاقكم وعلى الثاني مفعوله وفاقكم
المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون وتسلم خبرها والخلاف متعلق به قوله خليلي رفقا الخ في الصحاح رفقا على
ذبولهم ريث رفقا اي بطا واللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات جمع عرصة وهي كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها
بنا وتجمع ايضا على عراص والعهود جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال القوم اذا انتووا عنه رجعوا اليه وكذلك المعهد
قوله والاول قوله في التسهيل وشرحه هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها والاولى والاول هو الصواب
قوله من لد شولا هذا نصف بيت انشده سيبويه وتمامه والى اتلايها والشول بفتح المعجمة وسكون الواو
النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية والواحدة شايلة وهو جمع على غير
القياس والاتلا بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها وروى الجرمي شولا
بلا تنوين على ان اصله المد وقصر للضرورة قوله ماذا الرجال الخ الكهول جمع كهل وفي الصحاح وهو من الرجال من جاوز
الثلاثين ووخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى
وخمسين قوله واجبت قايل كيف انت بصالح الخ ملت على وزن علمت بمعنى سيمت والعواد بتشديد الواو جمع
عايد من العيادة وهي زيارة المرضى وفي الشرح لا ينبغي ان يعد هذان البيتان من قبيل ما هو بصدده لان
الجملة التي اضيف اليها كل من قول وقايل مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه واقول لا نسلم
ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو اعم منه قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفا او اذا جوابا
لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جيتني اكرمتك
في الشرح والذي في كلام الجماعة ان المحكي بكلام جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد
صرح المصنف به مثل هذا في الباب من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها
حيث قال وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفا المقدرة وما
بعدها وصرح ايضا بما ياتي به قريبا حيث قال وقيل عطفا على محل الفا وما بعدها بل صرح في اقسام العطف من
الباب الرابع بان هذا قول الجمع وسياق الكلام عليه واقول يحمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع
بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفا او اذا مجموع الجملة والفا او اذا ثم في الشرح وهذا الذي في الجماعة
ربما يتخيل على ما فيه وذلك لان الفا وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو متصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه
في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفا وما بعدها وانما الواقع
مجموع الجملة التي هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على
كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط جازم لا محل لها
بالاجماع مثل اذا قام زيد فعمرو مكرم مع انها يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فيقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما
تقدم للزم ان يكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل واقول اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب

الذي يقتضيه العامل السابق غير ملاحظ فيه ما بعده لم يرد عليه هذا الذي أورده ثم في الشرح وأما ما قاله
المصنف هنا من أن الجزم معلوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فإن الجزم لا محل له في هذا الموضع ليعطف وهذه الفاء مانعة
من جزم ما بعدها قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان وقد
تقدم الكلام عليه في أما بالفتح والتشديد قوله وإن أتاه خليل يوم مسغبة أي الخليل هنا الفقير المختل الحال والمسألة السؤال ويوم
مسغبة أي مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان وهو مبتدأ حذف خبره أي ولا عندي حرمان
ويجوز أن يكون معطوفا على غائب بشرط أن يكون بمعنى محروم قوله وهو أحد الوجهين عند سيبويه يعني الشرح
الضمير من قوله وهو عائد إلى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفاء المقدرة وهذا الوجه سكت المصنف عن
نقله في باب التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل خلاف واستئناف لا قوله ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا
بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره وإلا لجاز ضرب غلامه زيدا في الشرح ولسيبويه أن يمنع أن يقوم من
قولك إن يقم أقوم وإنما نويته إذ لو كان كذلك لجزم ونقدر الفاء المانعة من الجزم على خلاف الأصل لا سيما وتقدير
وجب تقدير مبتدأ يكون أقوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر إلى تقدير الفاء فإن قلت وما خبر الشيء
عن محله على خلاف الأصل فهو مشترك الإلزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب
كون الشرط ماضيا وهو آية كون الجواب مقدما قوله وكذا القول في الشرط يعني أن المحل فيه للفعل لا للجملة كما
أن المحل في الجواب الذي ليس مقرونا بالفاء ولا بإذا للفعل لا للجملة قوله قيل ولهذا جاز إن قام ويقعد أخواك
على إعمال الأول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل ومع في بعض النسخ ويقعدا بإفراد
الضمير في بعضها ويقعدوا بتثنيته وهو الصواب لأن الكلام على إعمال الأول وإهمال الثاني فيجب إضمار الفاعل
في الفعل الثاني وهو هنا مثنى وفي الشرح وهذا مستقل من وجهين أحدهما أن هذا اللازم ليس بباطل
في باب التنازع وما استدل به منه والثاني أن قضيته هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف
الجمل بل من عطف المفردات ويكون الفعل المجزوم وحده لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وما على هذا الفعل
المجزوم وهو الفعل الأخير معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو أخواك فقد وقع هذا القائل فيما فر منه وكأن
المصنف لم يرتض هذا الدليل لما رأيناه ولغيره فأورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض قوله بنيه
وأعرابي عمرو ولولا أخرتني إلى أجل قريب الآية فأصدق وأكن بالجزم قيد بغير أبي عمرو لأن أبا عمرو
قرأ بالنصب عطفا على المنصوب وهو فأصدق وفي الشرح فإن قلت المنقول أن المصاحف اتفقت
على كتابة هذا الحرف بدون واو فما وجهه قلت لعله حدث اختصارا من الخط كما وقع في كثير من المواضع
وإن كان ذلك خارجا عن مصطلح أهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا معارضة مثل هذا قوله فإن لم يكن
بلسلم لا بلون همزة قطع أي أعطوني من إبليه معروف أي أعطيه والبلية الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية
عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت وتحفر لها حفرة وتترك فيها إلى أن تموت والإسناد إلى الأسراء
لسلعتني والنوي الجهة التي ينويها المسافر وأصل نوى نأى قلب الشاعر الألف ياء وأدغمها في الياء
وهي لغة هذيل والشاعر منهم **الجملة السادسة** قوله ومن مثل المنصوبة المحل ربنا أنزل علينا
مائدة من السماء تكون لنا عيدا إنما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتمالها لغير النعت وعدم احتمال ما قبلها وفي
الكشاف أي يكون يوم نزولها عيدا قيل هو يوم الأحد فمن ثم اتخذه النصارى عيدا وقيل العيد السرور

العايد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرورا وفرحا انتهى قوله فهب لي من لدنك وليا يرثني
أي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث والذين رفعوا يرث من السبعة هم غير أبي عمرو والكسائي وفي الكشاف والمراد
بالإرث إرث الشرع والعلم لأن الأنبياء لا تورث المال وقيل يرثني الحبورة وكان حبرا ويرث من آل يعقوب
الملك يقال ورثته وورثت منه لغتان وقيل من للتبعيض لا للتعدية لأن آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء
وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن إسحق وقيل هو يعقوب بن ماثان أخو زكريا وقيل هذا يعقوب وعمران أبو مريم
أخوان من نسل سليمان بن داود قوله وأما من جزمه فهو جواب للدعاء عزاه أبي البقاء قوله تعالى يرثني
ويرث يقرأ بالجزم فيهما على الجواب أي إن تهب يرث وبالرفع فيهما على الصفة لولي وهي أقوى من الأولى لأنه
سأل وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفي الشرح وقيل الجزم أولى والرفع محمول
على الاستئناف لا على الصفة لئلا يلزم أنه لم يوهب له ما طلبه لموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام قوله
فترى برفع يصدق وجزمه الذين قرأوا بالرفع من السبعة هم ما عدا حمزة وعاصم والردء العون ومعنى يصدقني
لموسى إعانته له في بيان دعواه أنا أحاج قوله وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح
الأرض مخضرة الأصل فهي تصبح في إعراب أبي البقاء إنما رفع الفعل هنا وإن كان قبله لفظ الاستفهام لأمرين
أحدهما أنه استفهام بمعنى الخبر أي قد رأيت فلا يكون له جواب والثاني أن ما بعد الفاء ينتصب إذا كان المستفهم
عنه سببا له ورؤيته لإنزال الماء لا يوجب اخضرار الأرض فإنما يجب عن الماء والتقدير فهي تصبح أي القصة وتصبح
الخبر ويجوز أن تكون تصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا موضع له انتهى قوله والثاني تقديره الفعل المعطوف
على الفعل المخبر به لا محل له في الشرح ولا يخلو من كلام المصنف حمله حالية من الفعل أي تقديره الفعل حالا
من الحال وفي كلامه تجوز فإن المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف أيضا كذلك وإنما المخبر به الجملة ولذا المعطوف هو الجملة
لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء قوله وجواب الأول أنه قدر الكلام مستأنفا في الشرح وفي كلام المصنف أشياء
منها أنه سلم لأبي البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعا ولا نعلم أن أحدا أجازه ويقتضي المنع فأنه وهو عدم الدليل عليه
لو حذف إذ الخبر مستقل ليس فيه رابط وأما حذفه منصوبا في نحو إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
فلضرورة بالنصب في حق الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو أن الناسخ لا بد له من أداة بمجازاة فيها عمومه
أن يكون مراد النحاة أن الاستئناف لا يكون إلا على تقدير مبتدأ وفيه نظر لأن كلامهم يقول إن مثل يشرب مستأنف
ولو قدر خبرا لمبتدأ محذوف لم يكن مستأنفا وحمل الكلام على أن مرادهم يكون مستأنفا إنه مع كلام مستأنف بعيد
ومنها استدلاله على أن مرادهم ذلك بأنه لو لم يقدر مبتدأ لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر
لأن لزوم العطف إنما هو عند قصد التشريك كما إذا قصدت أن الشرب منهي عنه كالأكل في المثال المتقدم وأما عند
انتفاء هذا القصد بأن يكون الغرض من الثاني إفادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الأول لأن
العطف مخل بالغرض المطلوب وليت شعري ماذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا
هو مستأنف في حرف الواو أن ويعلمكم مستأنف فيمكن أن يقال هنا لو لم يقدر مبتدأ أي وأنتم يعلمكم الله لزم العطف
الذي هو مقتضى الظاهر قوله وجاز إسناد بدا إلى الجملة كما جاز إذا قيل إن وعد الله حق كذا وقع في بعض النسخ
وفي بعضها وجاز إسناد بدا إلى الجملة كما جاز إذا قيل وفي الشرح وهذا الاعتذار فاضح مؤاخذة على المصنف

فان الكلام في الجملة السابقة على جملتها التي في حكم المفرد فاذن اد خال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم وقد مر التنبيه على مثله واقول ومر لنا نحو ايضا الكلام على مثله الجملة السابعة قوله ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة في الشرح هذا الحصر بسط مثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الفعليه الثانية في محل رفع على انها تاكيد للجملة الخبرية فهي تابعة لجملة لها محل وليست في باب النسق ولا في باب البدل انتهى واقول لا نسلم ان هذا من تاكيد الجمل ولم لا يكون من تاكيد المفردات قوله ونحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون في الشرح فيه نظر لان الكلام في الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والاية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهي قوله امدكم بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية وهي قوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلا محل لها ايضا وقد يعتذر بان التمثيل في الاية الشريفة انما هو لكون الجملة البدل ادني بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية تابعة لما له محل قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا فهو لصدر بيت عجزه والا فكن في السر والجهر مسلما وفي الشرح ومثل في البيت ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم من ان المحل للمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراده جزء المقول وكذا ان جملتي ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزءه فلا محل لها قوله فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لا قامته بالمطابقة بخلاف الاولى في المطول فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة انتهى قوله ذو ربد والخطي الخ هذا البيت من الحماسة وهو لابي عطا السندي والخطي بفتح الخاء المعجمة رمح منسوب الى الخط بحر وهو موضع باليمامة يحمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوم به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة في الماضي وكسرها في المضارع وفعل بالحرفين اذا شرب الشرب الاول والمثقفة الرماح المسواة قوله فانه ابدل وقد نقلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال لا بعد ان لا يجوز البدل مع توسط الواو ولانا نقول البدل الواو وما بعدها قوله كما في العطف في نحو اسلم انت وزوجك انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف او ما في معناه صالحا لمباشرة العامل في الاسم الظاهر لا يصلح ان يرتفع بفعل الامر قوله تنبيه هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرره واعلم المنبه بجميعه يقع في بعض النسخ ويقع في بعضها على غير هذا الوجه مما هو بمعناه قوله قال ابن خروف من مبتدا وبعده الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثنا المنقطع يعني ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط وقال غيره منصوب على الاستثنا قال صاحب الكشاف الا من تولى استثنا منقطع اي لست مستول عليهم ولكن من تولى منهم فان له الولاية والقهر وهو يعذبه العذاب الاكبر الذي هو عذاب جهنم وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم تسلط وكانه اوعدهم بالجهاد في الدنيا وقيل هو استثنا من قوله فذكر اي فذكر الا من انقطع طمعك من ايمانه

وتولي فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض ويؤيد الاول اعني الانقطاع قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه قوله وقال جماعة في الا امراتك بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبر قال بدر الدين بن مالك ويمكن ان يكون من هذا اي من المستثنى المنقطع الا ان جعل قراة ابن كثير وابي عمرو الا امراتك انه مصيبها ما اصابهم وعلى هذا التوجيه يكون الاستثنا في النصب والرفع من فاسر باهلك وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع من احد وقال والده في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم اجمعين الا امراتك قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتاخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتدا ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتاده احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدا ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام ما للشياطين من سلاح ابلغ في الصالحين من النسا الا المتزوجون اولئك المطهرون المبرؤن من الخنا ومن الثاني قوله عليه السلام ولا يدري نفس باي ارض تموت الا الله اي لكن الله يعلم وقوله كل امتي معافا الا المجاهرون اي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون قوله وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من احد باتفاق وصفة له عند الاخفش اعترض عليه بانه سياتي في اخر هذا الباب ان الاخفش منع الفصل بالا بين الصفة والموصوف فكيف يقول هنا بان الجملة صفة لاحد وفي الشرح ويمكن ان يجاب بان الضمير من قوله صفة له ليس عايدا الى احد المذكور بعينه وانما هو عايد الى نظير كما في قولك له علي درهم ونصفه اي ونصف درهم اخر فهذه الجملة التي هي زيد خير منه صفة لاحد محذوف وهو بدل من احد المذكور قبله فلم يفصل بالا بين الصفة والموصوف وانما فصل بها بين البدل والمبدل منه وهو جايز عند الاخفش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف والصفة مع ان الصفة جملة وموصوفها ليس بعضا من مقدم مجرور بمن او في قوله وما راعنا الا يسير بشرطة فهو لصدر بيت عجزه وعهدي به قينا يسير بكير والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طايفة من اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي كتركي وشرطي كجهني سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكير كير الحداد وهو زق او جلد غليظ ذو حافات واما المبني من طين فهو الكور قوله ويسع ويسير على العبارات في الشرح احسن من هذا التاويل في المصراع ان يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على انها حال من فاعل راعني والاستثنا مفرغ اي ما راعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير

حكم الجمل بعد النكرات

قوله وانما اعيد ذكرها لاجل هذا الكلام قيل ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه وفي الشرح فان قلت يقع في بعض نسخ المغني لان الماضي المقرون بالفا لا يكون جوابا ما وقع في امالي

ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجهه
ان الاقتران بالفا يقتضي تقدير قد لقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين
وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ويقدر قد بوجوب تحقيق المعنى بما دخلت
عليه من الفعل الماضي ولا يصلح اذن لان يكون جوابا للشرط المستقبل قوله وايضا فلان الجواب في
قصة الغلام قال يعني قال لو شئت لتخذت عليه اجرا قوله ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا
غير لو قوعه بعد المعارف المحضة ولا تمتن تستكثر لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى في الشرح قد
ينتقض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم
المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه
ابن السيد في اجوبة المسايل اسمي واقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادي
كما قال الرضي ان الصفة في مثل ذلك يقدر قبل النداء قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة
مثل الحمار يحمل اسفارا في الشرح وقد تنوهم ان تجويز المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف
كله مثل معارض لرده على ابي البقا تجويزه حالية سيتهم الباسا والضرا من الموصول في قوله تعالى
ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباسا لايه بان الحال لا ياتي من المضاف اليه في مثل هذا
والمضاف ليس كلا ولا بعضا ومثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة يسوغ الحالية
اذ الحالح فيها عين مضاف اليه وعدم الصلاحية في اية البقرة منع من ذلك وقد مر الكلام في هذا ذلك في
الجملة التفسيرية قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
وقد تقدم الكلام عليه في حرف الفا الموحدة قوله وقد اشمل الضابط المذكور على قيود تركها الضابط
المذكور وقوله فيما سبق هو ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم تستلزم ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة
الى اخره قوله لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا في الشرح اما كون الانشا لا يقع حالا فقد مر تعليله
في اخر الكلام على الجملة المعترضة واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي في اخر الكلام على الجملة المعترضة وانما
وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف
والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة
فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر
تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما الانشايية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوه والطلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها قوله ويضعف
جهة المعنى ان يكون حالا وذلك لانه الحال قيد لعاملها وعاملها هو العامل في صاحبها وصاحبها هنا رجلان
فلزم ان يكون القول من الرجلين مقيدا بحالة انعام الله تعالى عليهما قوله ومنها قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم جاؤكم عطف على يصلون اي على صلة الذين وهو استثنا من ضمير النصب في قوله فخذوهم

واقتلوهم حيث وجدتموهم لا من المعطوف ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا لان قتال الذين بينهم وبين من معهم محرم
مطلقا كان للكفار عادة وهم وسلمهم فانه قد يجوز لعارض قوله ثم احلفوا فقال جماعة منهم الاخفش
حال من فاعل جاء على اضمار قد في الشرح نقل السبكي في شرحه للتلخيص عن شيخه ابي حيان ان
الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا تقدر معه قد بل يجوز ان تخلو منها لفظا وتقديرا
قال ابو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لنقل المصنف عن الاخفش بل هو مخالف لما ذكره المصنف
في قد من حرف القاف حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع
حالا قوله لما تحتاج الى اضمار قد هذا بنا على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها من
قد ظاهرة او مقدرة قوله وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين يعني لا من صفة المجي حتى يكون بدل
اشتمال منه وفي الشرح هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجي فيكون بدل الاشتمال لان مجي الجائين
ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية واقول ليس كل ملابس لمتبوعه بغير الجزئية والكلية
يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه المحققون هو البدل الذي لا
يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة
له فيجي هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا ومعلوم ان حصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيهم كذلك غايته انه
صفة قائمة بهم كان بجيهم كذلك فيكونان صفتين قائمتين بموصوف واحد قوله ورد بان الدعا عليهم
بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه سيدكر المصنف رحمه الله تعالى في التاسع عشر من الجهات التي يدخل
الاعتراض على المعرب من جهتها في الباب الخامس ان الراد هو الفارسي وانه يمكن الجواب بان المراد الدعا
عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة وفي الشرح وانما لا يتجه الدعا
عليهم بضيق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لان قومهم كفار قتالهم مطلوب والدعا عليهم بضيق صدورهم عن جهاد
الكفار غير مناسب وهذا مبني على ان قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت اي حصرت صدورهم
عن قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز ان يكون القايل بان حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى
ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم اي
جاؤكم لكراهة الدخول في القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم مسالمون لا لكم ولا عليكم
فيصح الدعا عليهم بذلك لانه لم يذكر للضيق متعلق بل دعي عليهم بحرج الصدر وضيقها قوله ولا يكون خبرا
لانهم لم يفعلوا كل شي في الشرح قد يورد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شي
اما اذا جعل صفة له استقام لان المعنى وكل شي مثبت في الزبر اي صحايف اعمالهم فعلوه ويرد بما انقطا
بانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو الخبر واما معنى فلان المراد في هذه الاية ما
ابيدي في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فتقلوه صفة لكل شي وفي الزبر الخبر اي كل ما فعلوا مثبت في

حكاية عنهم قوله ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا يستقيم الاول بقولهم لولا ان سكن هاهنا ولا الثاني
بقول الزمخشري ولولا نفر هاجرتها لخبطتها سيدها الشاعر مما نبه عليه بقوله فلا بد في الخبر من ان الخبر
لابد في بعد لولا واراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه اول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعد
لولا وبالثاني عدم ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا يستقيم الثاني بقولهم لولا ان سكن هاهنا
ولا الثالث بقول الزبيري وعلى هذا فالمراد بالثاني عدم ذكر الحال بعد لولا لانه ثان بالنسبة الى عدم
ذكر الابد في الحال وبالثالث عدم ذكر الخبر وتمام قول الزبيري لخبطه عصفور ولم اسلم قوله
وفي بعض نسخ المغني وفي بعض نسخ شرح الالفية لابن الناظم لخبطتها بتقديم الطا المهملة على البا الموحدة
وهو ليس بصواب قوله لنه ورد تعليل لقوله ولا يستقيم وهو مبني على مذهب الاكثرين في ان الخبر
بعد لولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف في ذيل خاتمة الحروف المذكوره في الباب الخامس من هذا
الباب ان هذا المذهب مردود قوله احدهما مانع حالية فانت متعينة لولا وجوده ومعنى حينئذ
الاستئناف نحو زارني زيد سايلا فيه اولا ان تنسى له ذلك في الشرح قد منع تعين الحالية في هذين
المثالين على تقدير زوال المانع اذ احتمال الاستئناف فيهما على تقدير زوال المانع ثابت واقول الدليل
على تعين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المقدم وسينبه المصنف على نحو هذا في
الثاني قوله واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما تقول سأذهب
مهديا فسهو وجهه ما تقدم الا ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال قوله معنى من دون الناس يستمعون في
هذا حديث عجزه تهالك الي الى الغداة شفيع قوله والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل
شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيهما ضمير يمنعهما وفيهما عايد الى الوصفية والحالية والذي مضى
فيه البحث فيهما هو اثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله بان جملة
تخشى على حال من الضمير في قايلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل في الشرح
هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون سودي محكيا اي يقول سوذي ولا يمنع كون تخشى على صفة لارتفاع
المانع

الباب الثالث من الكتاب

قوله وقال الكوفيون الناصب امر معنوي
وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال الرضي يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدا في زيد قائم او كانه هو في نحو
وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك
ان زيدا هو عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر
ولا يحتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق به الخبر انتهى قوله مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى انعمت عليهم
غير المغضوب عليهم قال التفتازاني في حاشية الكشاف وما ذكر ابن جني من انه اسند النعمة اليه تطريق الخطاب
تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تأدبا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب قوله واشتعل الشيب
في سورة الضمير المضاف اليه المسود عايد على الرأس قوله انا ترى راسي حاكي لونه طرة صبح

تحت اذيال الدجى والجزل ما غلظ من الحطب ويبس والغضا شجر قوله وتقديره في الارض له معطوفا
كذلك اي الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه قوله وفيه بعد حتى قيل بامتناعه الضمير المجرور
بفي وبامتناع عايد على الابدال من ضمير العايد قوله ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه
التخلص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تاويلين فلا وقع في بعض النسخ لان الحمل
بدون واو والصواب ما في اكثرها ولان الحمل بالواو عطفا على ليتضمنه الابدال احد التاويلين نفس
الابدال من الضمير المستتر في الظرف الاول والتاويل الاخر نفس الابدال من الضمير المستتر في الظرف
الثاني وفي الشرح قد يكون مراده بالتاويلين اللذين يحوج اليهما هذا التقدير ان المبدل
منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عايد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود حسا فلا تضر فيه
طرحه مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التاويل الذي اراده ولا شك انه يحتاج في الجملة الاخرى وفي
قوله وفي الارض اله الى مثل ذلك فيجي التاويلان واقول التاويل هو حمل الكلام على خلاف ظاهره
لا لاعتراض عليه وجوابه فالوجه ما ذكرناه قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدا
وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة من عايد ان عطف في الشرح مراده بالوجه
الذي اشار اليه تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير
الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل اله خبر مبتدا محذوف وفي السما متعلق
به اي وهو الذي هو اله في السما وجعل وفي الارض اله استئنافا فسد المعنى ايضا واقول لا اشكال
لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستئناف وخلو
الصلة من عايد ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه الذي فرع عليه دون غيره قوله وان الباني
شهده اللي في الصحاح والشهد والشهد العسل في شمعها والشهده اخص منها والجمع شهاد والعلقم شجر مر
ويقال للحنظل ولكل شي اشتدت مرارته علقم وتشديد واو هو وياء هي لغة همدان بسكون الميم وبالدال المهملة
قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان هذا من سطور السريع الموقوف قوله انا ابن ماويه اذا جد النقر هذا من
سطور الرجز وفي الصحاح وقد نقرت بالفرس نقرا وهو صويت تزعجه به وذلك ان تلصق لسانك بحنكك
ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماويه اذا جد النقر اراد النقر بالخيل فسكن قوله فتعلق بعض واذا بالاسمين
العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد في الشرح ولو قيل ان
التعلق باعتبار تأولهما باسم يشبه الفعل لما لزم محذور اصلا واقول عليهما انه منع من تأولهما باسم
الفعل لان تأولهما به يخرجهما عن العلمية قوله حتى شآها كليل موهنا عمل هذا في وصف برق وشآها
بمعنى سبقها والضمير للسحاب والكليل الذي حصل له كلال اي اعيا وتعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء
نحو نصف الليل الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل قوله فان في الاول حمل الكلام على المجاز في الشرح
المجاز لازم سواء جعل كليلا بمعنى مكلل للوقت او جعل بمعنى قوله ونعم من هو في سر واعلان هذا عجز بيت

عليه مر كان غائب مذهبه وقد تقدم مر من قوله على معنى وهو المعبود او وهو المسمى فهذا الاسم لا يخفى
عليك ان كون العلم على معنى المعبود او المسمى لا يقتضي تاوله به فان كون اسم ماوله به واي لمنهما العلم معنى
الشجاع او الجواد لم يقتض تاوله به لان كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع ماوله به وقد لا يكون قوله
وليس شئ لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته في الشرح لا نسلم ذلك ولم لا يجوز
ان يكون مقدرا بما يسرون وما يجهرون

قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص قال الرضي وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع
بل لا بد لها مع المرفوع من المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وربما قال
بعضهم انما سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر وليس بشئ لان كان في نحو كان زيد قائما
يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجئ
اولا بلفظ دال على حصول تام عينه بالخبر الذي هو الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام
فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة
اخرى وهي دلالته على تعين زمان ذلك الحصول ولو قلت قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان
يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده
في كان فدلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما
سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح وما دام الدال على معنى
الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر
في غاية الظهور فلذلك يكون تسميتها ناقصة بالمعنى الذي قاله قوله والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس في
شرح التسهيل ويبطل القول بانها لا تدل على الحدث اوجه احدها انه قد صرح بمصدرها
معملا عملها في قوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليه يسير واعترض بانه يحتمل ان يكون
التقدير وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل الضمير الثاني ان الافعال يستلزم الدلالة على الحدث
والزمان معا والدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا
الاستلزام في مطلق الفعل ويقول انما هو في الفعل التام فقط الثالث ان الاصل في كل فعل الدلالة
على المعنيين فلا يقبل اخراجها عن الاصل الا بدليل الرابع انها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز
ان ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان الخامس ان الافعال لا
تساوت بالزمان فاذا زال ما به الامتياز وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان
زيد غنيا وبين صار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب ذلك انه السادس ان من جملتها
انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد

هنا اصله الحرف المصدري رحمه
المصدري فعل ذلك الشارح ما سيذكر
المصدر وحينئذ فعول ليس على ما ينبغي
معدودا بما نشروه

غنيا ... وثبت من لا وكانت لما ضيه وذلك يقتضي ان السابع وقوع دام صلة لما المصدرية
الثامن ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان واولى بالبقاء التاسع مجي اسم الفاعل منها واسم
الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل دال على الحدث وما هو قايم به او صادر عنه العاشر انها لو
كانت مجردة من الحدث لم يبن منها امر لقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط قوله ولا باوحينا لفساد
المعنى اذ التقدير ان اوحينا للناس ان انذر الناس ولانه يقتضي ان العجب هو الايحا للناس وهو
خلاف لما روي انهم كانوا يقولون العجب ان الله لم يجد رسولا يرسله الا يتيم ابي طالب ولقائل ان يقول
لا نسلم فساد المعنى اذا كان الى رجل بدلا من للناس وقد كانوا يعجبون ايضا من كون الرسول بشرا وفي
اعراب ابي البقاء قال عجب هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم
معموله عليه فاسم المفعول قوله وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول
وصلته لا يمتنع التقدم عليه فهذا اعتراض على قوله لا يتعلق بعجبا لانه مصدر وقوله حرف موصول
منصوب على انه خبر ليس وصلته منصوب بالعطف عليه ووقع في بعض النسخ ليس في تقديره حرف موصول
بدون ال وباضافة تقدير الى حرف واشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبل هذا في الرد على من منع تعلق
الظرف من وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم قوله ويجوز ايضا ان يكون متعلقة بمحذوف
هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل يعني يجوز ان يكون للناس في الاصل صفة لعجبا فلما قدم
عليه انتصب على الحال كما ان موحشا في الاصل صفة لطلل فلما قدم عليه انتصب على الحال قوله هل
يتعلقان بالفعل الجامد هذا الفصل بكماله ساقط في بعض النسخ قوله وليقدر رب امر الجائب
اخاف وارعا اخوف هل يتعلقان باحرف المعاني قوله وما سعاد الخ في القاموس الغداة البكرة
او ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس والبين هنا الفراق وظبي اغن اذا كان يخرج صوته من خياشيمه
وغضيض الطرف فاتر العين وفي الصحاح والطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر فيكون واحدا ويكون
جماعة قال الله تعالى لا يرتد اليهم طرفهم قوله ومثله في التعلق بحرف النفي ما الزمت المسي لتاديبه وما اهنت
المحسن لمحاقا فانه لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد وذلك ان المراد ليس نفي الالزام المخصوص بالتاديب
ولا الاهانة المخصوصة بالمكافاة بل المراد نفي مطلق الالزام ومطلق الاهانة قوله وذلك على ان الاصل
وما كسعاد الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل
لمعنى التشبيه في الشرح لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الا حال
ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو النفور والظرف متعلق بالحال المحذوف كما في قوله تعالى واذكر
في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف اي واذكر حال مريم او
قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى يعمل ذلك
لقوله تعالى وهل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فالعامل

في جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد الم المصنف ببعض هذا في اخر الفصل الذي عقده بحروج اذا من الظرفيه واقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى يقال ان المقدر وما حال سعاد الا كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور والبعض الذي نقل عنه هو السيد ذكره في حاشيه المطول وفي الشرح على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك لمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي نعم ان اريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام ونفى الاعتراض المقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد بالتقدير تقسيم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر **قوله** ابن عمرون هو بفتح العين المهملة وسكون الميم وضم الراء والمشهور فيه الصرف والفارسي منعه للعلمية وشبه العجمة **قوله** كان قلوب الطير الخ تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة **قوله** مع ان الحال شبيهه بالمفعول به يعني من جهة انها فضله ومن جهة ان الفعل يتسلط على نصبها من غير توسط حرف ملفوظ او مقدر **قوله** واما كان فالجيد ما مر به في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف سوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تاويل كعشرين درهما **قوله** بعد ما الح العاله الفقرا جمع عايل ولذلك الععالك جمع صعلوك لعصفور وهو الفقير **قوله** لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي الذي في بيت زهير ظرف لا حال ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة اطلق اسم الحال على الظرف **قوله** قلت سوغه الذي سوغ تقدم بشر في هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هوا كفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى قال الرضي ولا نرى باسا ان يقال زيد احسن ما يا منه قاعدا كما تقول ضرب زيد قايما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وقال المصنف في حواشي التسهيل وانما عمل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا في الحالين المتقدمة والمتاخرة لان المعنى ان زيدا في حال القيام احسن من نفسه في حال القعود فلو اخر الناصب التبس فان قيل اجعل احدهما باليا لا تعلل ملتبسا يودي الى فصل افعل عن من وبجروره وهما كالموصول والصله فان قيل قد نصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا ان فصل جايز وهذا يكون فصلا واجبا لا زما في نوع هذا التركيب فلم يحتمل **قوله** وقد خطي في ذلك وقال انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على تقدير فيه وهو ان يكون معانيك مفعولا عامله في الشرح فيه نظر من وجهين الاول ان كلا من المحلين الذين حمل الكلام عليهما يا باه قول الحريري نحن وانتم بعطف احد الضميرين على الاخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان انتم توكيد لضمير معول لكم المحذوف وهو ضمير المفعول يعني ويكون توكيد الضمير عامله حذف بعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم واقول هذا هو وجه البعد الذي اعترف به المصنف في توجيه الثاني من وجهي النظر ان دعواه امتناع جعل انتم توكيدا للضمير في معانيك من جل كالنهما بالحصول والعيبه غير مسلمه لان ذا الحال على تقدير هو ضمير المخاطبين المحذوف من بقولكم فيكون الضمير الذي تحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك مررت بك انت ضاحكا والضمير

فيكون اسم توكيدا له وعلى الوجه الاول

الذي تحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك مررت بك انت ضاحكا والضمير الذي تحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا اشكال **ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر** **قوله** بالعامل المعنوي هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحه **قوله** لعل اي المغوار منك قريب تقدم الكلام عليه في لعل **قوله** جروا بها منبهة هو بميم مفتوحه فنون ساكنه فبا موحده مفتوحه بمعنى التنبيه **قوله** ان لا تجاورنا الاك ديار هذا عجز بيت صدره وما نبالي اذا ما كنت جارتنا **قوله** نحن بغرس الودي الخ الغرس مصدر غرست الشجر اغرسه غرسا وفي الصحاح والودي على فعيل الفسيل واحده وديه والفسيل صغار النخل وفيه قال الاصمعي السدفه والسدفه في لغه اهل نجد الظلمه وفي لغه غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال ابو عبيد وبعضهم يجعل السدفه اختلاط الضوء والظلمه معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اذا اظلم والسدف الليل قال الشاعر نزدد العدو على نايه بارعن كالسدف المظلم والسدف ايضا الصبح واقبل له وذلي الغرا وانشد لسعد القرقره نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف انتهى وفي الشرح شاهد في راسه بخط المصنف يعني ابن هشام ضبط السدف بضم السين وفتح الدال **قوله** وذلك عكس معنى التعديه الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم يقدم في خلال الجواب من هذا بان تعديه بالحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذي تقتضيه دلالة الحرف وان المصنف صرح بذلك في على الاستدراكيه **حكمهما بعد المعارف والنكرات** **قوله** فهما صفتان في نحو رايت طايرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضه لقايل ان يقول لا يلزم من كونهما بعد نكرة محضه ان يكونا صفتين لها بعد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله انه يجوز في من مثله ان يكون صفه لسوره وان يتعلق بفاتوا وعبارته بنصها من مثله متعلق بسوره صفه لها اي بسوره كاينه من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى مع انه قد وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين احمد بن الحسن الجاربردي شارح تصريف ابن الحاجب وبين القاضي عضد الدين عبد الرحمن الشيرازي في تخصيص صاحب الكشاف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضي عضد الدين اهل عصره في ذلك وانتصر للجاربردي ولده ابرهيم برساله سماها الصارم في قطع العضد الظالم وصورة الفتوى يا ادلا الهدي ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم والهمنا الحق بتحقيقه واياكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضو ناركم للهدي ملتمس يمتحن بالقصور لا يمتحن دو غرور يلتذ باطلاق لسان وارق جنان الا قل لسكان وادي الحبيب هنيا لكم في الجنان الخلود افيضوا علينا من الما فيضا فانا عطاش وانتم ورود قد استبهم علينا قول صاحب الكشاف افيضت عليه سجال الالطاف من مثله متعلق بسوره صفه لها اي بسوره كاينه والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وحظره في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري ما الفرق بين فاتوا بسوره كاينه من مثل

ما نزلنا على عبدنا فاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثمه حكمة خفيه او نكته معنويه او هو تحكم بحث
بل هذا مستبعد من مثله فان رايتم كشف الريبه واماطة الشبهه والانعام بالجواب اثبتم اجرا لاكم
والثواب وقد اجاب التفتازاني في حاشيته عن هذا وبعرض لما اجاب به غيره فقال والجواب
ان هذا امر تعجيزي باعتبار المأتي به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل
ورجوع العجز الى ان يؤتي منه بشي ومثل النبي عليه السلام في البشريه والعربيه موجود بخلاف مثل القران
في البلاغه والفصاحه واما اذا كان صفة للسوره فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسوره الموصوفه ولا يقتضي
وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاه حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة
بيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسه وقد يجاب بوجوه اخر الاول
انه اذا تعلق بفاتوا فمن للابتدا قطعا اذ لا مبهم تبيّنه ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض
ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المأتي به صريحا وهو السوره واذا كانت من للابتدا تعين كون
الضمير للعبد لانه المبدأ للاتيان لا مثل القران وفيه نظر لان المبدأ الذي يقتضيه من الابتدائيه ليس هو
الفاعل حتى يتعين مبدأ الاتيان بالكلام في المتكلم على انه اذا تأملت فالمتكلم ليس مبدأ للاتيان بالكلام
منه بل للكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الامر الذي اعتبر له امتداد حقيقة او توهما كالبصرة والخروج
والقران للاتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال ان المعتبر من المبدأ هو الفاعلي والمادي والغائي
او وجهة يتلبس بها ولا يصح شي من ذلك فيما نحن فيه على ان كون مثل القران مبدأ ماديا للاتيان بالسوره
ليس ابعد من كون العبد مبدأ فاعليا له الثاني انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صله فاتوا كان المعنى فاتوا
من منزل مثله بسورة وكان مماثل ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لا مماثله سورة واحدة منه لسوره
من هذا وظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت به الاي الاخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي
ان يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه اذا جعل صفة سوره لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القران بل من
كلام ولئن يتوهم ذلك فالمقصود تعجيزهم عن ان ياتوا من عند انفسهم بكلام مثل القران ولو سلم فما ادعاه
من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين الثالث انها اذا كانت صله فاتوا كان المعنى فاتوا من عند
المثل كما يقال ائتوا من زيد بكتاب من عنده ولا يصح ائتوا من عند مثل القران بخلاف مثل العبد وهذا
ايضا بين الفساد انتهى قوله في نحو يعجبني الزهو في اوان الزهو على اغصانه في الصحاح الازهر والجمامه وعا
الطلع وغطاء النور والجمع كمام واكمه واكمام والثمر بالمثلثه وفتح الميم قوله وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه
الثمر هنا ايضا بالمثلثه وفتح الميم واليانع النضيج يقال ينع الثمر يينع وينيع ينعا وينوعا اي ادرك ونضج
واينع مثله ويري ويانعه وهو مثل النضيج والنضج حكم المرفوع بعدها قوله احدهما
ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف والجرور ويجوز كونه فاعلا في الشرح هذا يصلح في توهم
انه متى اوقع تقدم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل وجب تاخيره نحو زيد قام واقول ان توهم ذلك

مثل

اي

انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو اقايم زيد ان يكون زيد مبتدا وان يكون فاعلا
له اغنى عن خبره قوله وحيث اعرب فاعلا يعني على سبيل المرجوحيه او على سبيل الارجحيه او على سبيل
الوجوب قوله احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع في الشرح
قد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا اضمر لضعفه
بالاضمار ووجوب الحذف واقول على تقدير كون العامل هو الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر المحذوف
لا يكون تقديم الحال على الظرف او المجرور الا تقديما على عامله الملفوظ وانما يمكن تقديم الحال فيما نحن فيه
على الظرف او المجرور من غير تقديمها على الفعل المضمر بان يختص الفعل سابقا عامل الحال السابقه على الظرف
او المجرور قوله ولقوله عطف على قوله احدهما امتناع تقديم الحال لانه في معنى لامتناع تقديم الحال
قوله ولقوله معطعلي لا يصح ان يكون توكيدا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان
في الشرح قد منع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد ووافقهما
على ذلك جماعه كما نص عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف في الخاتمه التي عقدها
لذلك قوله ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتدا لان الطالب للمحل قد زال هذا مبني على ما سيقوله
في الباب الرابع في اقسام العطف ان جمهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل خلافا لبعض البصريين
ولجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام في العطف وهذا الكلام في التاكيد لانا نقول قال الجرمي والزجاج
ان حكم التاكيد حكم عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا او غير ظاهر واليه ذهب الفراء لان شرط
خفاء الاعراب وفوائد من هذا القبيل قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك سماعا ولا اجازوا الا على
الجواز اذ لا فارق قوله تنبيهات هو بالمثناه الفوقيه في اخره جمع تنبيه قوله ظلت الخ اصل ظلت
ظللت حذفت اللام الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الاولى
بالحذف لانها تدغم وصل الثانيه لان الفعل انما يحمل عند هاويجوز فتح اوله كما هو اصله وكسره نقلا لكسرة
اللام اليه والخطاب في ظلت لنفسه والباقي بها ظرفيه والنضيجه فعيله من نضج اللحم اذا انتهى طبخه
والمراد هنا شدة الحراره والخلب بكسر الخاء المعجمه وسكون اللام وفي اخره باء موحده فسره المصنف بزيادة
الكبد او حجاب القلب وبما بين الكبد والقلب وفي القاموس هو لحيمه رقيقه تصل بين الاضلاع او الكبد او
زيادتها او حجابها او هو شي ابيض رقيق لازق بها قوله او بالابتدا هذا متعلق بمحذوف معطوف على فاعله
والتقدير او مرفوعه بالابتدا قوله واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما لانهما في الشخص في الشرح
الاحسن ان تقرر الملابسه هنا بين اليد والكبد بانها قد فرض وضعها على خلب الكبد واقول بل الاحسن
ما قاله المصنف لان خلب الكبد الذي فوقه اليد لا تاتي الملابسه بينه وبين الكبد على التفسيرين الاخيرين
اللذين ذكرهما المصنف للخلب الا بانهما في الشخص فطلب اضافة اليد الى الكبد لذلك قوله ولا خلاف في تعين
الابتدا في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة هذا هو المنسبه الباقي وفي الشرح
ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى

الموخر لفظا ورتبه فلا لكنه هذا وفيه بحث انتهي واقول القايل بجواز نحو ضرب غلامه زيدا هو الاخفش ومن معه وابن جني لا نسلم انه لا يلتفت الي عود الضمير الي الموخر لفظا ورتبه بل يلتفت اليه وانما اجاز نحو ضرب غلامه زيد لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضايه للفاعل قال الرضي والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن علي قله وليس للبصريه منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا قوله اما على الفاعليه فلما قدمناه هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبه قوله واجازها البصريون علي ان يكون المرفوع مبتدا لا فاعلا لانه اذا كان مبتدا كان مقدما بحسب الرتبه دون اللفظ وعود الضمير علي ما هو كذلك جايز واذا كان فاعلا كان موخرا بحسب اللفظ والرتبه وعود الضمير علي ما هو كذلك غير جايز عندهم قوله لقولهم في الفانه درج الميت لقولهم هو بلام مكسوره في اوله ودرج بفتح الدال المهمله وسكون الرا دين اخره جيم مصدر بمعنى الطي واللف قوله مسعاته هلك الفتي او نجاته في الشرح في الصحاح المسعاه واحده المساعي في الكرام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري في معاله يدل في الكرم في الكلام انتهي واقول الذي رايته في نسخة الصحاح التي راجعتها وهي نسخه في مدرسه جمال الدين والمسعاه واحده المساعي في الكرم والجود انتهي والهلك بضم الها وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشي هلكا وهلاكا وهلوكا ومهلكا ومهلكا ومهلكه والاسم الهلك بالضم قوله واذا كان اسم في نيه التقدم كان ما هو من تمامه لذلك هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدا به في نحو في داره زيد بان الضمير لم يعد علي المبتدا بل علي ما اضيف اليه المبتدا والمستحق للتقدم انما هو المبتدا قوله ولا يتعين الابتدا به في نحو ما افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر علي هذا الحد هذا هو المسيله الثالث واشار بقوله علي هذا الحد الي ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر علي غير هذا الحد وهو ما اذا سبق علي اسم التفضيل نفي وكان مرفوع اسم التفضيل اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وسمي ذلك مسالة الكحل قوله ومن التشاغل قوله فخير نحن الخ هذا هو المسيله الرابع وقد تقدم الكلام علي هذا البيت في حرف اللام قوله لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت لا يقال قد يثبت بقول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقاله لهبي اذا الطير مرت لانا نقول وقد اجيب عنه بان خبيرا خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعيلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملايكه بعد ذلك ظهير تمامه فيه تعلقهما بالحذف قوله احدهما ان يقعا صفه نحو او كصيب من السما في الشرح واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف فخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار وبقولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اراد المتعلق العام واجب الحذف دايما علي المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سوا وجب حذفه نحو يوم الجمعه صمت فيه او جاز نحو زيد راكب علي الفرس فان قلت ما وجه تسميه الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا وملغي قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الي الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه وهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصله اختصارا للاشتراك بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شي من متعلقه سمي لغوا وملغي

كانه الغي قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمي ذلك الظرف مستقرا ولهذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله نقول كان في الدار زيدا اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه قال الشارح ولا يخفى ان المناسبه التي ذكرها اولا وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولي مما ذكره الرضي اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر علي الخصوص بل يجوز ان يقدر كحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعه يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر انتهي واقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار او بمعناه وعن الثاني انه مستقر بمعنى انه متعلق بلفظ الاستقرار او بمعناه لا بمعنى انه يلزم معنى الاستقرار لترد الصوره التي ذكرها ثم علل المناسبه التي ذكرها الشارح عن بعض شيوخه انها لا تاتي علي ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تاتي علي ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الي الظرف قوله لكن العز الخ هان هونا ضد عز يعز والهون بالضم الهوان والذل وكبوحة الشي بكاف بين مهملتين وبا بين مضمومتين وسطه وفي الشرح ولقائل ان يقول ان كانا في البيت لون خاص وهو السوت وعدم التذلل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحصل لا شاهد في البيت انتهي واقول اللون بمعني السوت هو اللون العام الذي يقدر وسياتي عن قريب ما يدل علي ذلك للمصنف الشارح كلام المعارك قوله وهو غريب لانه لم ينقل به غيره قوله وقولهم للمعرس بالرفا والبنين المعرس من اعرس الرجل بني باهله والرفا بكسر الرا الالتيام والاتفاق وهمزته اصليه قوله وبالوجهين قرا في الايه يريد بالوجهين الرفع بالابتدا والنصب [struck through] ويريد بالايه قوله تعالى يدخل من يشا في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما وقراه النصب قراه السبعه وقراه الرفع شاذه وكذلك قراه الجر قوله فيه نظر اي تردد لاشتمال كل من البعد يرين علي مناسبه هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف قوله لان الفا بعد كرمي نحو رجل ياتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم الفرق بينهما ان الاول لما وصف بجمله فعليه شابهت فعل الشرط وشابهت الجمله التي هي صفه لها جملة الشرط ودخلت الفا في الخبر لمشابهته حينيذ لجواب الشرط قوله كالميه الخ المنوط المعلق من نطت الشي انوطه نوطا علقته وبما عدا بكسر العين المهمله قوله ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف يعني ان الفعل اذا وقع خبرا او حالا او نعتا يقدر بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق بالظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشيا يكون وصفا الكيفيه تقديره باعتبار المعني قوله وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيدا مررت به مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي في نحو زيدا ضربت اخاه مع كل سببي وانما لم يفصل كذلك تعدا الي لاختصار وفي الشرح كان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين علي المتعدي بالحرف والسببي ووجود كلاهما مع المصنف ينتقض بصور المانعين معا في بعض صور ما يتعدي بالحرف وفي بعض السببي ولا يحفظ ذلك علي العموم

نعم يمكن تصورها في المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت باخيه فان المانع الصناعي قايم وهو عدم الفعل المتعدي
بنفسه والمعنوي لذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد واقول تخصيص امكان تصورها بالمتعدي
بالحرف يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما في هذه الصورة بعينها قوله
واما في المثل هو بفتح الميم والمثلثه اشارة الى قوله السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل وشبهه
قوله واما في البواقي هي الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صفة او حالا او صلة او خبرا ورفعا الاسم الظاهر
قوله وهو كاين او مستقر قال التفتازاني عند قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما يتنبه له
انه اذا قيل في الظرف المستقر كان او كاين فهو من كان التامه بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو
لا الناقصه والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقديرات قوله واذا جهلت المعنى
فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال في الشرح لكنه يقدر مع الجهل بما هو
ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهول له وهل هذا الا تهافت واقول لا تهافت لان تقدير
الوصف انما هو لصلوحه للازمنة كلها دون غيره قوله وقد بينا فساد تلك الشبهة في ان الكون الخاص لا يحذف
والذي يبين به فسادها قوله ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر الى اخره قوله ومما يبعد ذلك ايضا انك
لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدا الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان تعلم عند موضع تقديره
نحو واسال القرية في الشرح موضع المقدر هو ما بين اسال والمفعول الذي هو القرية ولا تعلم المحذوف
هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف واقول في كلام المصنف مضاف محذوف وتقديره كلامه
عند موضع تحقق تقديره والبينية بين شيين لا تتحقق الا عند وجود ثانيهما فالمحذوف هنا لا يعلم الا بعد
ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف قوله واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع
كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثنا منقطع في الشرح ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما
الداعي الى اختيار المذهب التميمي على المذهب الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية حيث اخرج المستثنى
مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليول المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات والارض
فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان
كانت اليعافير انيسا ففيها انيس قال صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد يحتاج بيانه الى مقدمتين احدهما
توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني موازنة الاية بالبيت اما الاول فتحقيقه ان كان الله منهم وهو يعلم
الغيب ففيهم من يعلم الغيب اي استحالته كاستحالته واما الثاني فلو قلنا على تقدير شرطية مثل ان
كان اليعافير انيسا ففيها انيس فهذا انما يتم على المذهب التميمي وجعل من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير
ليصح تلك الشرطية واما الحجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد الا غير مخرج فليس فيه
انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد فات النكتة المقصودة ولله الحمد تعيين موضع التقدير
قوله فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا قال المصنف في

بيان مكان المقدر في الخاتمة التي ذكرها في الباب الخامس كما قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق
الظرف مقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل
تقديمه معنا لما يعارضه اصل اخر وهو انه عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان
يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا قوله ويلزم من

الباب الرابع من الكتاب

قوله احدهما ان يكونا معرفتين تساوت
رتبتهما نحو الله ربنا هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاندلسيون من ان المضاف في رتبة المضاف اليه
الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفي مطول التفتازاني واصله الاله
حذفت منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شي ومن
زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزئي فقد سها لان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما المعبود بالحق فيلزم استثنا الشي من نفسه
او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطله فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد
الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول
صاحب الكشاف ان الله تعالى تخصص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق
تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوي وقيل علم لذاته المخصوصة لانه يوصف ولا يوصف به ولانه
لا بد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القايل
لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب
عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجرا الاوصاف عليه وامتناع
الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره
غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى
وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى
والتركيب حاصل بينه وبين الاصول المذكوره انتهى قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القايم زيد
قايل هذا القول هو الامام فخر الدين الرازي ووجهه انه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل
لكونه مسندا اليه وثبتنا له المعنى والذات في المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسوا قلنا زيد المنطلق
او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا او المنطلق خبره قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى الشخص الذي له
الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا
اليه قال بها الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق لا المنطلق فالالف واللام
فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد قوله والتحقيق ان المبتدا ما كان اعرف بعض
كان ما خر زيد في المثال المذكور وهو القايم زيدا وكان هو المعلوم عند المخاطب بمعنى كان تاخر كان يقول
من القايم فيقول زيد القايم وان كان القايم معلوم عند هذا المخاطب فانه علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدا
وفي المطول والضابط في التقديم انه اذا كان للشي صفتان من صفات التعريف عرف السامع

اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فاذا كان بحيث
يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان يوخر اللفظ
الدال عليه ويجعله مبتدا واذا كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو الطالب ان يحكم بثبوته للذات
او بنفيه عنها يجب ان يوخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه
عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسود غابها الرماح ولا يصح رماحها
الغاب بمعنى لانه لابد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل في بيت السقط بعوض نحو انقعه ماؤه
ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان
انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان
تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق

قوله وحسبنا الله قال المصنف في دفع المسالك لحسب استعمالان احدهما ان يكون بمعنى كاف فتستعمل
استعمال الصفات المنكره فيكون نعتا للنكره كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفه
كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسما نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني ان يكون بمنزله لا غير
في المعنى فتستعمل مفرده وهذه هي حسب المتقدمه ولكنها عند قطعها عن الاضافه يجدد لها اشرابها هذا المعنى
وملازمتها للوصفيه او الحاليه او الابتدا وبناوها على الضم كرايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب **قوله**
ويتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين في الشرح واتجاه الامرين عنده اعمالا للدليلين
المذكورين ثانيا لما تقدم من التحقيق الذى قرره اولا وذلك لان احد هذين الدليلين هو شبه المرفوعين
في المثال المذكور ونحوه معرفتين باخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتض للحكم بابتدائيه الاخص جريا
على مقتضى حقيقه المعدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائيه غير الاخص فما هذا الذى قاله واقول
لا نسلم انه لان ذلك التحقيق بالنظر الى دليل قول سيبويه ودليل قولهم دونه اضماره ولا يخفى ان مراد المصنف
بالدليلين دليل قول الجمهور ودليل سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور لظهوره لا ما ذكر في توجيه
قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ما ذكر في توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين دليلا
قوله ولتحرمه قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفه مبتدا ولولا
هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله يعني انه لو لم يقدر حاجتك مبتدا بل قدر خبرا لم يدخل الناسخ
في هذا الكلام لانه لو دخل فيه لدخل على ما لا ابتداء والناسخ لا يدخل الا عليه ويلزم ان يعمل في الاستفهام
ما قبله وذلك يخرج الاستفهام عن ما يستحقه من التصدر لا يقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما تقدم ما
عليها وهو ممنوع لانا نقول هذا اللازم مبني على كون حاجتك خبرا عن ما ومعلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه
وانه لا يكون الا مبتدا فلو دخل الناسخ لدخل على ما تقدم ما عليها **قوله** واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك
بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه قال الرضي ومن الملحقات بكان جا في ما

جات حاجتك اي ما كانت حاجتك وما اسمها فيه وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عنه مؤنثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج
قالوه لابن عباس حين جاءهم رسولا من علي رضي الله عنه انتهى **قوله** بناء على انه من التشبيه المقلوب للمبالغه
هو التشبيه الذى جعل فيه الناقص في وجه الشبه مشبها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب
وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفه حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفه اتم من الصباح في الوضوح
والضيا **ما يعرف به الاسم من الخبر قوله** وان كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الاخر فيه
اشارة الى كون المبتدا والخبر معلومين لابد منه في كون الكلام مفيدا للسامع فائده مجهوله لان ما
يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا
يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج
فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات **قوله** واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين
بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك في الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي
تنزيله منزله الضمير فكم من الاسما ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابه الضمير واقول جاز ان يكون في تلك الاسما مانع
من جعلها بمثابه الضمير لان عدم المانع ليس جزءا من المقتضي ولا شرطا في وجوده وفي الشرح ثم الحكم على هذا
المصدر المسبوك من ان وان وصلتها المعرف بالاضافه سوا اضيف الى ضمير او غيره بحكم الضمير بما يقتضي ان المضاف
الى ذي الاداة مثلا بمثابه الضمير ولم يقله احد فيما علمت واقول هذا الكلام لا يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة
اذا كان غير مصدر مسبوك من ان وان وما بعدها بمنزله الضمير وانما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان
مصدرا مسبوكا من ذلك بمنزله الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني وفي الشرح تخصيص
ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقيه الاحرف المصدريه ليس بظاهر وقد وقع للمصنف في الباب الخامس في
النوع الثاني من الجهة السادسه ان قال والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفه فلا يقع صفه للنكره
ولم يخصصه بان وان واقول تقييده هنا بان وان اتفاقي لا للاحتراز فلا ينافي ذلك الاطلاق في الباب
الخامس وفي الشرح ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انه لو كانا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت
لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قلت عجبت ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفه للمصدر المقدر اي صنع رجل
حسن وفي جواز مثله نظر انتهى **قوله** الحالة الثالثه ان يكونا مختلفين فيجعل المعرفه الاسم والنكره الخبر في الشرح
لم يفصل المصنف في النكره بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ فالاحسن ان تجعلها
الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها
مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضروره واقول مراد المصنف انما هو النكره التي لا مسوغ لها بدليل
قوله في اخر هذا الكلام واغتفر له اي للزجاج ان النكره قد تخصصت بلهم **قوله** ولا يعلن الا في الضروره
يعني ولا يجوز جعل النكره الاسم والمعرفه الخبر الا في الضروره ولم يفهم ان مالكا ذلك بالضروره بل سوغه
في السعه قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها وشرط ذلك ان لا تكون النكره متمحضه للوصفيه فلا
يجوز عنده كان قائم زيدا ويجوز كان رجل زيدا **قوله** ولا يك موقف منك الوداعا هذا عجز بيت للقطامي

وان اراد المضاف الى ذي الاداة المسبوك من ان او ان وما بعدهما فجوابه انه لا يلزم من عدم العلم العدم ومن يكن محمد على من ينعلي
٩

صدره فتى قبل التفرق يا ضباعا ... وبعده قف فاي اسيركان فوى دتو ملالا ارى لهم اجتماعا ... ضباع مرخم ضباعه اسم امراة والوداع اسم للتوديع والمداراه الملاينه والمداجاه واسير بعتك الدكاسيره تمجيبك وقيل اسيره ابيك لان اباها زفر بن الحارث كان قد اسر القطامي ثم منّ عليه واعطاه مايه من الابل وفي الشرح قال بعض شارحي ابيات المفصل يجوز ان يجعل فان نامه وموقف فاعلها والوداع منصوب بموقف لانه مصدر اي قفي انت ولا يقف الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بمنك قبل وقيل منصوب بقفي اي قفي الوداع ولا تعجليه ولا يك موقف منك وداعا فحذف هذا لدلالة الوداع المقدم في التقدير عليه وما منصوب بفعل مضمر اي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناصبه اما قفي وقيل موقف وفي المطول والقلب ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى باقيا على حاله كما في قوله والاخر كما هو في موقع المبتدا نكره وما هو في موقع الخبر معرفه كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض **قوله** يكون مزاجها عسل وماء هذا عجز بيت لحسان صدره كان سبيئة من بيت راس وقد ذكره المصنف في القاعده العاشره في الباب الثامن **قوله** فرده لما ذكرنا يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين يجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر **ما افترق فيه عطف البيان والبدل** قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثه منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء من اللغو ولا سيما الكلام تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائده في ذكرهما معا احدهما بما اشتبه بالاسم اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كونهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فايدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا نحو برجل زيد فان الفايدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فايدة في الابهام بعد التفسير ثم سمي بعطف البيان من جمله بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كان كالموصوف بخلاف الصفه فانك لو حذفت الاول في جاني زيد

اراده الاسم الموصول وبه اسا بعناه في الفعل وصلته اي في كسائه تحمل العمل او ما لا يعمل م

العالم لاحتاج الثاني الى تقدير قبله لان الوصف لا بد له من موصوف بخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن لكون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا لكن صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل احرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني يا غلام بشر وبشرا معرب بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب ولذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر ولان المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغيره مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكوره بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف حرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفايده في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحه بالاول بقولك اكلت الرغيف ثلثه فقصدك بالرغيف بعض الرغيف ثم بينه بقولك ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا اسلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما يكرر العامل فيه ظاهرا فاي شي يمنع المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف بيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب يجوز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا انتهى **قوله** واما اجازه الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به بعد مضي ذكره يعني في ان المفتوحه الهمزه الساكنه النون اذا كانت مفسره **قوله** وكونها ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فان علام الغيوب صفه على المدح للضمير المستتر في يقذف **قوله** فلاتكه ان نعام البابسا هذا عجز بيت صدره قد اصبحت بقرقرى كوانسا وقرقرى بقافين علم بوزن فعللى بموضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كناسه وموضعه في الشجر يكتن فيه ويستتر والبابس صفة للضمير المنصوب بتلكم وهو اسم فاعل من بئس الرجل يبأس بؤسا وبئيسا اشتد حاجته فهو بابس **قوله** فعلى هذا لا يمتنع ما ذكره في عطف البيان على قول الكسائي الاشارة الاولى راجعه الى ما نقله عن الزمخشري والثانيه الى ما ذكره عن الكسائي اي فعلى ما قاله الزمخشري من ان عطف البيان في الايه للمدح يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للمدح او الذم او الترحم بناء على قول الكسائي ان الضمير ينعت لذلك **قوله** وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان ان اذكره في موضع نصب بدلا من الهاء في انسانيه **قوله** وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعايد الموصول وقد مضى ذكره يعني في ان المفتوحه الهمزه الساكنه النون اذا كانت مفسره ومضى ايضا الكلام فيه وفي الشرح فان قلت في كلام المصنف اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك مفعول توهما وقد وصف بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول التوهم بل للظرف المستقر والجار مجرور في توهما صادر منه بان ذلك او في ان ذلك فلا اشكال **قوله** واما قول الزمخشري في ان مقام ابرهيم عطف على ايات بينات فهو مما يعجب المصنف منه في النوع الثاني من الجهة السادسه من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف

البيان لتاخيرهما **قوله** نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان
جملة ان ربك لذو مغفرة بدل من ما قد قيل **قوله** نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فان جملة
هل هذا الا بشر مثلكم بدل من النجوى **قوله** لعلا ذهلتني ام عمرو لخ في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما هو
بصدده لان جملة البدل هنا مراد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد اي لقد اذهلتني هذا اللفظ ويؤيده ان
العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم او ما في تاويله واطلق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها
كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق انتهى واقول قد سبق غير مرة ان الكلام في
مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد او لا **قوله** نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا في الشرح صرح هنا بان الجملة الثانية تابعة
للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي او تقديري او محلي ولا اعراب هنا
فما هذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل
مع ان المقول هو المجموع ملزم انه لا يكون لشيء من اجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في الجملة السابعة من الجمل التي
لها محل من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق في اواخر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولم
يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى واقول ولا نسلم ان المقول هو المجموع ولم يجعله احد
كذلك والذي سبق في الجملة السابعة انما هو الزام من الشارح للمصنف بما قاله في اخر الجملة السادسة في نحو
قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم من ان الجملة الاولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها مع ان الجملتان
معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ولو سلم فكلامه في المتن انما هو على ما قاله الناس فيه والذي قاله هنا
من وقوع البيان والبدل جملة انما هو على المشهور الذي هو قول غير الجمهور **قوله** رويد قال ابن سيدة لخ في
الصحاح وتفسير رويد مهلا وتصغيره رويدك امهل لان الكاف انما تدخله اذا كان بمعنى افعل دون غيره وانما
حركت الدال منه لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مامور به لانه تصغير الترخيم من
الارواد وهو مصدر ارود يرود وله اربعة اوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمرا
اي ارود عمرا بمعنى امهله والصفة نحو سارو سيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا
والمصدر نحو رويد عمرو بالاضافة لقوله تعالى فضرب الرقاب وبني شيبان منادى محذوف الاداة وبعض
وعبدالله منقول ليحذف اي لفوا بعض وعبدالله وصفوان اسم ماء على اميال من البصرة والجياد جمع جواد وهو
الفرس الجيد ويجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان والوغى بفتح الواو والغين المعجمة الحرب والمازق بسكون الهمزة
وكسر الزاي المضيق والمداني المقارب والحدثان نوائب الدهر ومصائبه **قوله** ولهذا منع سيبويه في المسلمين
ويا المسلمين دون به المسلمين اما منع يا المسلمين وبك المسلمين فلانه لو جاز البدل فيهما لكان البدل انقص
التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفايدة لان مدلول البدل مدلول المبدل منه في بدل الكل والمبدل منه
في الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل لكون المخاطب والمتكلم اعرف المعارف واما عدم منع به المسلمين
فلان ضمير الغيبة يصلح لكل احد فيتبين بالبدل لان الضمير لمن اسمه زيد مثلا يكون قولك مررت به زيد بمنزلة قولك
زيد **قوله** وعلى ذلك لخ اي والوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اي ذكر الوجهان البيان
والبدل وفي قوله في قولك ذلك دلالة على انه لم يرد بيانا يا زيد زيد اليعملات البيت الذي هذا مطلعه ولا يا تيم

تيم عدي البيت الذي هذا مطلعه فان الاول مطلع بيت هو يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
والثاني مطلع بيت هو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وانما قيد بقوله اذا ضمت
المنادى فيهما لانه اذا فتح المنادى فيهما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني
مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الاخر والثاني
مضاف الى الاخر ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر
اسم مضاف في النداء نحو يا تيم تيم عدي تعين نصب الثاني وجاز في الاول الضم والفتح اما وجه الفتح فقد ذكرناه
واما وجه الضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني لانه منادى مضاف او توكيد او عطف بيان او بدل على
المحل او منصوب باضمار اعني **قوله** للقايل يا نصر نصر نصرا هو العجاج بيت صدره اني واسطار سطرن سطرا
وقد تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة **قوله** وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما اي في الاول نقط والثاني
اما مصدر دعاي الاشارة هؤلاء الى ابن الطراوة وابن مالك وابنه واراد بالاول الاول من الثاني والثالث بالثاني
الثاني منهما **قوله** وقيل لو قدر احدهما توكيدا لضما بغير تنوين فالمولد في الشرح الظاهر ان يقال لضم
الف لعود الضمير الى قوله احدهما ولو حذف قوله فالمولد لاستقام الا بيان نصبهما الاسمين **قوله** ولهذا
امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم
فانه بالعكس وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء والرجال وفي نحو يا ايها
الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو وبعني انه امتنع البدل في
هذه الصور بناء على انه لا يصح نية احلال التابع فيها محل المتبوع اما نحو يا زيد الحارث فلانه لو نوي احلال الحارث
محل زيد لم يكن مقرونا بال لان المنادى لا يكون مقرونا بها واما نحو يا سعيد كرز برفع كرز او نصبه فلانه لو نوي
احلال كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعا ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يا سعيد كرز بضم كرز فانه يصح بدلا لا
عطف بيان لان ضم كرز دليل على انه في نية احلاله محل سعيد ~~لم يكن كرز مرفوعا ولا منصوبا بل كان~~ واما نحو
انا الضارب الرجل زيد فلان زيدا لو نوي احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة باللام الى ما ليس معرفا بها
واما نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء فلانه لو نوي احلال الرجال محل الناس لزم احلال ما عطف عليه وهو النساء
محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط
ان يكون منهم واما نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام فلان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل
في هذا التركيب واجب الرفع واما نحو اي الرجلين زيد وعمرو فلانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو
محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى
اي اجزاء زيد احسن او عطف عليها مثلها نحو اي واياك فارس الاحزاب واما نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو
فلانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى ما يدل على اثنين لا بجملة واحدة وهي
انما تضاف الى معرف دال على اثنين بجملة واحدة واما قول الشاعر كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام
الملمات فمن نوادر الضرورات **قوله** ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو
مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه يعني ولا جل ان البيان في التقدير ليس من جملة اخرى

والبدل في التقدير من جملة اخري بعين البيان في هذه الصوره وامتنع البدل فيها اما نحو هند قام عمرو اخوها
نحو مررت برجل فلانه لو قدر اخرها من جملة اخري لزم خلو الجملة الواقعه خبرا اعني قام عمرو من رابط
يربطها بالمبتدا واما نحو مررت برجل قام عمرو اخوه فلانه لو قدر اخوه من جملة اخري لزم خلو الجملة الواقعه
صفه اعني قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف واما نحو زيدا ضربت عمرا اخاه فلانه لو قدر اخاه من جملة اخري
لم يكن هذه الصوره من باب الاشتغال **قوله** ما افترق فيه اسم الفاعل والصفه المشبهه **قوله** وهي
لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل وذلك لانها تلزم فاعلها ولا تتعدي منه الي المفعول فان قيل قد صيغت
الصفه المشبهه من المتعدي نحو رحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم وهو متعد اجيب بان الصفه انما تصاغ
من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح ان الصفه المشبهه لا تصاغ الا من القاصر **قوله** وهي لا تكون الا للحاضر
اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر في الشرح هذا اعني ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي
قال في الصفه المشبهه انها ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك قال ابو حيان
جمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان الصفه انقطعت وانما يريد
انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الي وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار ولا فرق
حينئذ بين القولين **قوله** وقول جماعه انها لا تكون الا غير جاريه مردود بانها تهم علي ان بينها قوله من عطيق
او اخي نفقه او عد وشاحط دارا قال الزمخشري في مفصله الصفه المشبهه هي التي ليست من الصفات الجاريه وانما
هي مشبهه بها في انها تذكر وتونث وتثني وتجمع انتهي وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح ورد بانهم يتفقون علي ان
شاحطا في هذا البيت وهو شحن مجيء وحاوطا مهملين صفه مشبهه بجاريه للمضارع **قوله** ولا يكون
معمولها الا سببيا نحو زيد حسن وجهه او الوجه وامتنع زيد حسن عمرا قال المصنف في دفع المسالك وقول
ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح يبطل العموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا موخرا مردود لان المراد
بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وانما عملها في الظرف بما فيها من معني الفعل ولذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك
قوله فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدما فالدما تمييز علي زيادة ال قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز
ان يكون الدما منصوبا بفعل مقدر اي تهريق الدما ويجوز ان يكون علي التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه
وعليها فليست ال زايده ويجوز ان يكون منصوبا علي توهم التعدي الي مفعول ثان لان الهمزه دخلت علي الهاء التي هي
عوض عن الهمزه التي في اراق فعداه بها الي مفعول اخر كان المعني جعلها غيرها مهريقه الدما ويجوز رفع الدما علي
البدل من الضمير في تهراق فانه فيل تهراق دمها فجعل الفعل او لا لها ثم ابدل منه كما تقول تحسنت الجاريه وجهها وحذف
الضمير للعلم به انتهي وفي الشرح تخريجه نصب الدما علي التشبيه بالمفعول اكثر من التخريج ياباه اذ النصب عندهم
علي التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه علي توهم التعدي الي مفعول ثان ضعيف انتهي **قوله** واما العطف علي عمل الصفه
فيمتنع عنده من شرط وجود المجرور كما سياتي تعني في هذا الباب عند ذكر تمام العطف والمجرور فيم مضمومه ضعيفا
مهمله سالمه فانه اي هو الطالب لذلك المحل لدا انسره المصنف فيما سياتي **قوله** لانها لا تعمل بمجرده ولان معمولها
لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل يحفض
الوجه ونصب الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه ورفع الصفه

في الكلام لف ونشر مرتب **قوله** الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم فاعل واضافته الي مضاف الي ضميره
نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه في الشرح ولذا لا يقبح في اسم الفاعل ان يقول
برجل قاتل ابيه ويقبح في الصفه ان يقول مررت برجل حسن وجهه فليست المساله مقيده بحذف الموصوف
وعبارة المصنف توهم تقييدها **قوله** التاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه فيفصل بضم اوله وفتح ثالثه
بني للمفعول **قوله** قاله الزجاج ومتاخروا المغاربه مستنده قوله لم يرد الا السماع من العرب وحكمه ان معمول الصفه
لما كان سببيا اشبه الضمير لكونه راجعا الي متقدم والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه **قوله** ويشكل عليهم الحديث
في صفة الدجال اعور عينه اليمني في الشرح خرجه بعضهم علي ان اليمني خبر لمبتدا محذوف لا صفه لعينه
كانه لما قيل اعور عينه قيل اي عينيه فقيل اليمني **قوله** فظل طهاة اللحم الخ الطهاة جمع طاه وهو الطباخ
وفي بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو يشمل طبخ اللحم وشيه والصفيف اللحم المصفوف علي الحجارة
لينضج والقدير اللحم المطبوخ في القدر والمعني ان الصيد كثر حتي طبخوا واشتووا **قوله** وخرج علي ان الاصل
او طابخ قديرهم فحذف المضاف وابقي جر المضاف اليه في الشرح لا حاجة بنا الي التخريج علي هذا
الوجه الثاني بل نقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه علي الطريقه المشهوره **ما افترق فيه الحال
والتمييز وما اجتمعا** **قوله** والتمييز لا يكون الا اسما يعني غير ظرف فلا يكون شبيها للجمله والظرف **قوله** الثاني
ان الحال قد يتوقف معني الكلام عليها القائل ان يقول ان التمييز ايضا قد يتوقف معني الكلام عليه نحو ما
طاب زيد الا نفسا **قوله** انما الميت من يعيش كئيبا الخ في الصحاح الكابه سوء الحال والانكسار من الحزن
وقد كئب الرجل يكاب كابة وكابة مثل رافة ورافة ونشاة ونشاءه فهو كئيب وامراة كئيبه وكابا ايضا ورجل
كاسف البال اي سيء الحال والبال يطلق علي الحال وعلي القلب وعلي رخا النفس وفي الشرح والرخا
بالفتح والسعة الحال اقول هذا التفسير يقتضي انه بالخا المعجمه والموجود في غالب النسخ ضبطه
بالجيم **قوله** والثالث ان الحال مبينه للهيات والتمييز مبين للذوات في الشرح قال المصنف في حواشي
التسهيل المراد بالهيئة الصوره والحاله المحسوسه المشاهدة كما هو المتبادر وخرج نحو سل حلم صادقا بات
سليما وعاش كاذبا وان اراد الصفه فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لانه يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعه
وجاء زيد وعمرو جالس فانهما في معني جا مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فتحسب لنا ولا تحرجان
لانهما مبينان للصفه انتهي ما في الشرح واقول سيذكر المصنف في اخر الكلام علي الحال احكام النائب في
ما دخل الحال الواقعه جمله وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير علي كافيه ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت
اقبلت وزيد قائم فان الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل او
المفعول وهذا شبيه العباره عن الملزوم باللازم فكانه بيان ذاتهما **قوله** علي انها مازرت ليلي الخ الرجلان الماشي
وانتصب رجلان وحافيا علي الحال من فاعل المصدر اذ التقدير زيارتي بيت اسه او من الضمير المجرور بعلي ويجوز ان
يكون حافيا حالا من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخله وفي حواشي التسهيل للمصنف في هذا
البيت عجيبه تقديره رجلي مكان رجلان واعربه فاعلا بزيارته وحافيا حالا منهما علي حد قوله بها العينان تنهل
وذكر علي حد قوله ولا ارض ابقل ابقالها فقيل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلاي البيت **قوله** لانه

لم يستعمل صفه ولا مجردا من ال في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكاينه بال يجوز دخولها
فيها نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفيه وعليه الغلبه يرد هذا ان الرحمن لم يستعمل الا له تعالى ولا تحقق
الغلبه واقول انما استدل المصنف بان لفظ الرحمن لم يستعمل في شي من الاوقات صفه ولا مجردا
من ال لا يجوز استعماله لذلك حتى يقال ان ذلك يجوز في نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفيه واما عدم
استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فانما منع الغلبه التحقيقيه لا التقديريه والقايل بانه علم يدعي انه
علم بالغلبه التقديريه قوله وان السوال الذي سال به الزمخشري وغيره وارد على المجرد فلا لانهما واحد قوله
نحو خاشعا ابصارهم يخرجون هذا مثال لتقدم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي اعراب الاية خاشعا
هو حال وفي العامل فيه وجهان احدهما يدعو اي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف وابصارهم
مرفوع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وصاحب خاشعا ولم يونث لان تانيث الفاعل بانيث
الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان ينتصب خاشعا بيدعو على انه مفعوله ويخرجون على هذا حال من اصحاب الابصار
وكانهم حال من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر
للجراد وانما هو حال من يخرجون او من الضمير المحذوف ويقول حال من الضمير في مهطعين قوله نجوت وهذا
تحملين طليق هذا عجز بيت صدره * عدس ما لعباد عليك امارة * وعدس بفتح العين والدال وسكون السين
المهملات قال في الصحاح هو زجر البغل قال ابو مفرغ * عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق
وربما سموا البغل عدس بزجره ايضا وكان هذا الشاعر هجا عباد بن زياد بن ابي سفيان وكتب هجوه على الحيطان
فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره فتفسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معويه فوجه بريدا فاخرجه وقدم
له بغله فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد البيت وما قاله المصنف من ان تحملين حال مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان ذا موصول وتحملين صلته والعايد محذوف اي والذي تحملينه طليق ويستدلون به على ان اسم
الاشاره يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهاميه او لم يكن قوله رددت مثل السيد الوافي وقبله
البيت والسيد بكسر المهملة الذيب وفي الصحاح وفرس هيكل اي جسيم مشرف وفرس معلم بكسر اللام
اي مشرف شمر طويل القوايم وفرس نهد وفتى صغير الجرذان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره
وانما لما في البيت العرق وكلب بسال قوله اذا المرء عينا الخ اي الرجل لم ماله ولم يعن بالنبا
اي لم يهتم قوله وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا هذا عجز بيت صدره * ضيعت حزمي في ابعادي الاملا *
قوله نحو وربان في الشرح فمن جعلها كالتي السابقين اي ما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفا
يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيبا راسي اشتعل واطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير
في البيت الثاني ظاهر واما في الاول فليس المعنى فيه على العطف بل الواو حاليه وراسي مبتدا واشتعل خبره
ولا يصح في مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا بمحذوف يفسره المذكور بعده فاذن يتعين ان يكون تقدم التمييز
في هذا البيت ضرورة قلت اما ان المعنى على الحاليه فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل راسي فاعلا لمحذوف
يفسره المذكور وما ورد به من ان نحو زيد قام يتعين ان يكون جملة اسميه ولا يجوز ان يكون فاعله محذوف
فعلها مفسرا بما ذكر بعد فهذا مذهب الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك تعليقها على الاضمار

والتفسير كما صرح به المصنف في الباب الثاني تقسيم الجملة الى الصغرى والكبرى قوله وتقع التمييز مشتقا والتمثيل بما هو الذي ينبغي
نحو لله دره فارسا قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في اماليه
المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيده او مؤكده وكلاهما غير مستقيم اما المقيده فلان قولك لله دره فارسا
لم ترد به المدح في حال الفروسيه وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره فارسا وان لم يلتبس بل تريد
الاطلاق وكذلك لله دره عالما واما الحال المؤكده فغير مستقيمه لان الحال المؤكده شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما
من الجمله التي قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره لكان صحيحا للفروسيه وغيرها فاذن لا يستقيم حمله على الحال
المقيده والحال المؤكده واذا بطلا ثبت التمييز قال الرضي وانا لا ادري بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده
ما احسن فروسيته فلا يمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته
قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى
عامله وهو اثنا عشر فمبين في الشرح لا نسلم ان شهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثنا
عشر اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنا عشر ان الاثني عشر
شهور فيكون التمييز الواقع في هذه الصوره بعد العدد الذي علم نوعه موكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذي
عندي عشرون رجلا واقول ليس الاول بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهور من غير شك فيكون
شهرا موكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع
النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة الشهور
موكدا قوله واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود بان الابهام مدار رفع بظهور
الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب سيبويه ومن وافق المبرد ابن السراج والفارسي وابن مالك قوله
فالصحيح ان زادا معمول لتزود وخرجه ابو حيان على ان في نعم ضميرا وزادا تمييزا خبر عن المخصوص وزادا بدل
منه

اقسام الحال

قوله بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين قال الرضي من الحال
التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاوني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين
ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزءه مكررا او
ان ياتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزءه معطوفا عليه بالفا او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا ورجلا
ثم رجلا اي مرتبين هذا الترتيب المعين وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا
رجلا اي مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج
الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما
وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى ما ادى الاول والمختار انهما وما قبله
منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان
نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء لان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم ابو حيان انه لا يجوز ان
يدخل حرف العطف في شي من هذه المكررات الا الفاء قوله فالواو منه وهو الحق مطلقا لان الحق لا يكون

الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما في الشرح الذي يظهر انهم ارادوا الحق المذكور بعده
الا انه وقع في قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم والمراد بما معهم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا
لا مصدق ولا مكذب ابهم واقول المراد بالحق المذكور في الاية جنس المبالغة وجنس الحق يكون مصدقا
لشيء ومكذبا لآخر ولا مصدقا ولا مكذبا لآخر وفي اعراب ... اي ليفا مصدقا حال مؤكدة والعامل فيها
ما في الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقا وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم وعند آخرين
صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب تحمل اسم الفاعل له عندهم فاما المصدر
الذي ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير عند قوم انتهى وقال بدر الدين بن مالك والعامل
في الحال من هذا النوع يعني الحال المؤكدة مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره احقه واعرفه ان كان المبتدا
غير انا وان كان انا فالتقدير احق واعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال
ابن خروف العامل هو المبتدا المضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز
تقدم الحال على الخبر وانه ممتنع فالعامل اذا مضمر كما ذكرنا وهو لازم الاضمار لتنزل الجملة المذكورة منزلة
البدل من اللفظ به كما لزم اضمار عامل الحال في غير ذلك قوله قال ابن مالك بدر الدين وهو الذي
انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب ... الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل في
الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام
الدليل القاطع على قدمه وتعرف هذه الدلالة من ظاهرها فاعلم ان الذي تمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم
بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالتنزل هو الثاني لا الاول قوله ويقع الملازمة هو بكسر الزاي
قوله ومنه قائما بالقسط اذا اعرب حالا انما قيد بذلك لان انتصابه يحتمل خمسة اوجه الحال والمدح
من فاعل شهد او ضميره هو والنعت لاسم لا المبني فاحترز بقوله اذا اعرب حالا عن الثلاثة الاخيرة اعني
وجهي المدح ووجه النعت وفي الكشاف فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح ان يكون معرفة كقولك الحمد لله
الحميد انا معشر الانبياء لا نورث انا بني نهشل لا ندعي لاب قلت قد جاء نكرة كما جاء معرفة وانشد سيبويه قول
الهذلي ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي قال التفتازاني والقياس يمنع لانه بمنزلة الوصف
ثم في الكشاف فان قلت هل يجوز ان يكون صفة للمنفي كانه قيل لا اله قائما بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقد
رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف قال التفتازاني فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه اعني المعطوفين
بانه من اتساعهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في الاستعمال لاغراض تتعلق بذلك
مثل ما ذكرنا من قرب المنزلة ويبقى بيان اتساع هذا الاتساع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة
الواحدة اعني ما هو في صلة ان المفتوحة ولو بيت فلا خفاء انه بعيد غاية البعد وكان الانسب ان يقول نعم مكان
قوله لا يبعد واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما
يوهم على ما عليه مفهوم الصفة ورجوع النفي الى القيد اثبات معبود آخر غير قائم بالقسط فدفع بان هذا الوصف
مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة قائم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن يتوجه المطالبة بفائدة هذا
الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التعديل بعد التوحيد واستحباب الشهادة على الامرين

قوله وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها في الشرح بل هو مستفاد مما
قبلها فان ذا الحال المذكور هو الا اله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام بالقسط منها واقول عند المصنف
ان المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها ان يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع نحو ولى مدبرا وما نحن
فيه ليس كذلك كذا في الكشاف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مصدقا فان قلت لم جاز افراده
بنصب الحال دون المعطوفين عليه ولو قلت جاءني زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالتباس
كما جاز في قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة ان انتصب نافلة عن يعقوب ولو قلت جاءني زيد وهند راكبا
جاز لتميزه بالذكورة او على المدح فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح ان ينتصب حالا عن هو
في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة والحال المؤكدة لا تستدعي ان يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها
عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت لا رجل الا عبد الله شجاعا وهو اوجه من انتصابه عن فاعل
شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى قوله ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين
رؤوسكم ومقصرين وتحليقه وقع في الماضية نحو جاء زيد امس راكبا فلا يقع في بعض النسخ ادخلوها بدون فاء ووقع
في بعضها فادخلوها بالفاء وفي الشرح اما كون الحال مقدرة في فادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان
الخلود غير مقارن للدخول واما امنين في الاية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن
في حال الامن المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما
مقدرة واقول ليس في كلام المصنف ما يدل على ان امنين حال مقدرة وتمثيله بالاية للحال المقدرة
باعتبار محلقين ومقصرين ثم في الشرح واما المثال فلا داعي الى ارتكاب كون الحال فيه مقدرة اذ كان
جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به منه المعنى المقارن لزمن عامله واقول الداعي الى ذلك ايضاح
المسئلة بذكر جزئي من جزئياتها ويكون المثال لكم امكانه فيه وصحته له قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها
هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس وعجزه بمنجرد قيد الاوابد هيكل واغتدي اذهب غدوة والوكنات بضم الواو
والكاف او فتح الكاف جمع وكنة قال ابو عمرو الوكنة الا كنة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات
ووكنات ووكن والمنجرد اسم فاعل من انجرد في سيره مضى وقيل المنجرد القصير الشعر وفي الصحاح يقال
للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته وانشد هذا البيت والهيكل الفرس الطويل
الضخم قاله الجوهري وفي طرفة هيكل قوله ويجوز ان يعود ذكرها اي ذكر الارض قال اليمني يريد به
ان عود الضمير الى الارض مشابه بعوده الى ذي الحال في الاية وهو ما في الارض قوله اعراب اسماء
الشروط والاستفهام ونحوها يريد بنحوها كم الخبرية قوله واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط
وحده في الشرح خبر المبتدا انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع
جملة الجزاء لا الفعل وحده واقول قد ما يطلق الفعل ويراد به هو مع فاعله كما يطلق جزء الخبر
ويراد به هو مع مجروره من الاول قول ابن الحاجب في كافيته في باب المبتدا وكان الخبر فعلا له نحو زيد قام
والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثاني قول ابن مالك في الفيته واخبروا بظرف او بحرف جر
والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور او ما يتعلق به من فعل وشبهه ثم في الشرح وعلى هذا يأتي في مثل قولك من يقم فاني

الفعل مع فاعله المضمر

الرمه ان يكون جملة الجزا في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفا جوابا لشرط جازم فا قرره المصنف في الباب
الثاني في محل رفع لانها خبر للمبتدا عند هذا القايل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقم الزمه فجملة
الزمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم يقترن بالفا ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي
خبر المبتدا على هذا القول وحينيذ يندفع اعتراض المصنف الثاني على ابي البقا حيث قال في نعما وكان ابو البقا
في هذه الاية اوهام متعددة فتضمنت مقالته الفصل بين ما الخبر فيه وصلتها وكون ماكذ يكون في موضع نصب
لانه قدره خيرا ثانيا وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغنا الموصول الاسمي عن عايد هذا كلامه وقد
عرفت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف
قد اعتذر عن اعتراضه في الباب الثاني في اخر الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب مسوغات
الابتدا بالنكرة قوله فالاول نحو واجل مسمى عنده في الكشاف ان التقدم هنا واجب لان المعنى واي
اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقدم قوله ولعبد مومن خير من مشرك
هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية وصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح
للابتدا بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم قوله ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرمله عاذ بالدال المعجمة اي
لجا وفي الصحاح القرمل شجر ضعاف لا شوك له وفي المثل ذليل عاذ بقرمله قال جرير كان الفرزدق اذ يعوذ بخاله
مثل الذليل يعوذ تحت القرمل قوله وقولهم شر اهر ذا ناب هذا مثل يضرب في ظهور امارات الشر وصحح ابن
الحاجب وغيره بان المسوغ للابتدا بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في اماليه كافيته وانما جاز ان يكون
مبتدا وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص
فلذلك ها هنا ووجه التخصيص في الفاعل انه لما كان مستندا ما صار المحكوم عليه لا بد ان لا يعد تقدم الحكم والذهن
فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه مستندا ما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه
ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى كلامه قوله وقد
احلك ذا المجاز الواو للعطف من كلام المصنف وما بعدها بعض بيت وهو قد احلك ذا المجاز وقد ارى واني مالك
ذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية واني بتشديد اليا في اخره وما نا فيه ولك جار ومجرور قوله
والثاني ان يكون عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجازه الذي اجازه هو الاخفش والكوفيون وفي الشرح
والصواب ان تمثل هذه المسالة نحو ضرب الزيدين حسن واما قايم الزيدان فليس مما نحن لان الكلام انما هو في حد قسمي
المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحاة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان
يكون معينا معرفة هو المناسب لا نكرة فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الاخر
من قسمي المبتدا وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة
في وقوعه مبتدا مع تنكيره الى ان يقال تخصيص بالعمل وقوله ليس كلام المصنف في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه
وانما كلامه في كلا قسميه بدليل ما سيقوله في المسوغ السابع قوله او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاك
في الشرح لا ينبغي ايراد المثال الثاني في هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتدا بالنكرة
اذا كانت موصوفة او خلفا عن موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرمله

بانه المبتدا ولا شك ان اسم التفضيل في نحو افضل منك جاني صفة لمحذوف فيكون الصواب على رايه ان يحكم على الموصوف
المحذوف فيه بانه المبتدا لا على اسم التفضيل الذي هو خلف عن الموصوف فكانه نسي ما قدمه قريبا وقوله لم يكن
ما قدمه انما بنى كلامه هنا على قول النحويين لا على ما استقر به هو قوله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة
كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود الاشارة بهذه الى النكرة العاملة
للجر وفي الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسالة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة ويكفي في تعينه عن التنبيه
على هذا الشرط وحمل هذا الامر له ان يقول يشترط في الابتدا بالنكرة العاملة جرا ان يكون نكرة لا معرفة ويكون
مع جعل صورة المسالة شرطا لها وهذا غير ما انتقده على ابي حيان فيما ياتي حيث قال ومن الغريب قول ابي حيان
ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسالة شرطا لها وقوله
كلام ابي حيان ظاهر في جعل صورة المسالة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فان مسلته في كون عمل المبتدا الجر مسوغا
للابتدا بالنكرة وشرطها هو ان يكون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان هذه
غير ذلك واما قوله لا حاجة الى هذا الشرط فان المسالة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فجوابه ان هذا شرط بيان الواقع
وتخصيص لمدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدا الجر مسوغ للابتدا بالنكرة اعم بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة
او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق قوله والثالث العطف بشرط كون
المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتدا به في الشرح اذا سمع نحو رجل قايم وامراة فعطفه على ما يجوز
الابتدا به او عطف ذلك عليه يجوز ما كان ممتنعا مع قيام المانع وقوله لما كان حرف العطف شركا بين
المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وجاعلا المعطوف مع المعطوف عليه كشي واحد كان المسوغ للابتدا في احدهما مسوغا
له في الاخر ولا نسلم انه يمتنع نحو رجل قايم ثم يعطفه على ما يجوز الابتدا به او يعطف ذلك عليه يجوز فان ذلك جايز
من اول الامر لان الكلام فيه كشي واحد قال التفتازاني في حاشية الكشاف انه ليس في القواعد احتياج المعطوف
على المبتدا الى التعريف او التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتدا بالنكرة وجعل من
ذلك قوله شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا ويوم نسا ويوم نسر والمسوغ لها
عند غيره التفصيل ولم يذكره هو في المسوغات قوله نحو طاعة وقول معروف اي مثل ما سلك المصنف في ما كان الحذف من
الباب الخامس انه يجوز ان يكون طاعة وقول معروف خبر مبتدا محذوف اي المطلوب منكم طاعة قوله فان الخبر هنا ظرف
مختص وهذا المجرور مسوغ كما قدمناه في الشرح الظاهر ان قوله كما قدمنا وقوله وقد اسلفنا سهو فانه لم يتقدم
ذلك ولا اسلفه في موضع من هذا الكتاب وانما ذكره بعد في الرابع من مسوغات الابتدا بالنكرة قوله والرابع ان يكون خبرها
ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفا او
مجرورا قال ابن مالك او جملة واراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجرى هذه الجملة
مجرى الظرف والمجرور الا هذا المصنف يعني ابن مالك قوله وشرط الخبر فيهن الاختصاص المراد بالاختصاص هنا ان
يكون المجرور بالحرف والمضاف اليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا للاخبار عنه قوله وانه انما وجب التقدم
هنا لدفع توهم الصفة فاشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص المراد بالتخصيص هنا تسويغ الابتدا بالنكرة والاشارة
الاولى هنا الى كون خبر النكرة ظرفا او مجرورا او جملة والثانية الى مسوغ الابتدا بالنكرة بمعنى ان وجوب التقدم في هذه

ويقوله او جملة العطف على مقدر والمقدر هو ما قال ابن مالك او يكون خبرها ظرفا او مجرورا او موصولا او جملة الا ولم يقل يكون خبرها جملة ابن مالك

الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة فاشتراط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة لتوهم ان تقديمها له مدخل في التسويغ وليس كذلك وهو يدل على ما قلنا انهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقدم الخبر قوله والخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار والٰه مع الله في الشرح واما النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة منظور فيه لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها مما الذي يوجب كونها عامة فان قلت ـــ عد هذا المعنى في مخصصات النكرة التي تسوغ الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فلا يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت ـــ هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا خصصت بوجه والمصنف لم يقله وانما عد هذا في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من حيث انه يصلح لمتعدد على البدل فساغ الابتداء به انتهى واقول ـــ ولا يرد ايضا على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا خصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص ضد التعميم وانما يريد به حصول المسوغ ثم انه قد يكون النكرة في سياق الاثبات للعموم كقولهم تمرة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقدر العموم في نحو هل رجل في الدار بنحو ما قرره المصنف في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امراة بان يقال لما استفهم عن كل واحد من الجنس من غير خصوصيه لفرد على فرد حصل الشياع قوله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل به في الكافية وليس كما قال قال الرضي لو كان المجوز في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم تخصصه بالمبتدأ انتهى قوله السادس ان تكون مرادا بها ماهية الحقيقة من حيث هي كرجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة وفي الشرح جعل المصنف هذا من قبيل ما المعنى فيه معنى العموم وقرره بانه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصيه لفرد منه على فرد فحصل الشياع انتهى والمثال الثاني من كلام عمر روي مالك في الموطا ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى نحكم فقال كعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة قوله السابع ان تكون في معنى الفعل في تعليق ابن النحاس على مقرب ابن عصفور السابع والعشرون ان تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على راي الكوفيين والاخفش قوله ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها يعني ان كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى ان في هذه الصورة عندهم مسوغين احدهما العمل كما تقدم والاخر معنى الفعل قوله وعلى هذا فنحو ما قائم الزيدان مسوغان ثاني قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان في الشرح يعني بهما ما تقدم اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت ـــ بل فيه على رايه ثلاثة امور هذان وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد اسلفنا انه لا يمنع عده ذلك في هذا الباب لان الكلام في المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثاني لا من الاول انتهى واقول ـــ ليس الوقوع في سياق النفي مسوغا كما في هذا المثال وانما هو شرط للعمل او شرط لكلا نفيا بالفاعل على الطهر القولين كما سيقوله المصنف وفيه نظر لجواز كونه مسوغا وشرطا للمسوغ او لا مرا اخر وقد اسلفنا نحن ان الكلام في مطلق المبتدا لا في المبتدا الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ

الظاهر ان يقول مرادا بها الحقيقة بدون قيد ماهية

الصفة والاخر كون الخبر ظرفا مختصا قوله والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل وذلك لان العمل في المرفوع يكفي فيه الاعتماد فقط قوله سرينا ونجم قد اضاء الخ سرينا سرنا ليلا وسرينا بمعناه وبدا ظهر والمحيا الوجه والسارق هنا الكوكب قوله وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها يشير الى قوله في المسئلة السابقة اذ لا توجب العادة ان لا تخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك اسد او رجل وتقريره هنا اذ لا توجب العادة ان لا تخلو السري من اضاءة نجم ما قوله الذي بطلعتها الخ الطروق المجي ليلا والضمير المنصوب بيطرق عائد الى الغنم والدهيه الشدة وهي السلبة العظيمه قوله ولا يمكن ان يكون بدلا من الياء في الشرح بل يمكن ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في يرى ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبني وجهك او بدل اشتمال كاعجبني كلامك او بدل كل مفيد للاحاطة نحو يكون لنا عيدا لاولنا واخرنا والربط موجود في البيت انتهى واقول ـــ بل هنا مانع من بدل الاشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له متشوقة الى ذكره وليست الدهيه مع ضمير المتكلم هذه الصفة قوله عرضنا فسلمنا الخ عرضنا بمعنى اعترضنا وبعد بنا والتبريح الشدة والجهد والوجد بفتح الواو الحزن قوله ولا دليل فيهما في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكر الاية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما فكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انهما متعينان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض عليه بقوله لاحتمال قيام النعت مقام المنعوت بقيام الاحتمال واقول ـــ بل له وجه لان الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه انه للاستدلال لا لمجرد التمثيل قوله ومما ذكروا من المسوغات لم يذكر المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد لولا نحو لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة ولعله انما لم يذكره لانه داخل في النكرة الموصوفة بصفة محذوفة قوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر نحو شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى قال ابن بري في رده لما فات ابن الخشاب على مقامات الحريري يحمد فيه النوى من ثرى ومرعى اتباعا للعرف ثم ترى لكونه فعلا قوله اما الاول فلان الابتداء فيهما بالنكرة صحيح قبل مجي اما في الشرح يعني في قولهم اما في الدار رجل وهذا قدح في المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح الى تلك القاعدة الا ترى انها صادقة على مثل قولنا اما قائم رجل والاحتمال الذي ابداه المصنف غير متات فيه قوله واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت ـــ فليكن بدل بعض او اشتمال قلت ـــ يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى تكلف حتى يقدر الضمير بطلان التركيب صحيح بدونه ولم نر بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا الى تقديره وذلك لانه كونه بدل كل فان قلت ـــ اذا كان مجموع المتعاطفين هو البدل فما اعراب كل واحد من الجزئين على انفراده مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت ـــ هو نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل واحد من الجزئين مرفوع محتاج الى عامل ولم يتحرر لي في ذلك جواب ارتضيه انتهى واقول ـــ كل واحد من حلو وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عد من انواع تعدد الخبر والعامل في كل منهما ما يعمل في الخبر واما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لابي علي وقالوا لا يعبر عنه بعد لفظ الوحدة الا تجوزا فلا يقال مرتين

في حلو حامض خبران وانما يقال خبر وقال ابو علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان
الاول نزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بمجموعهما وقال الاكثرون لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين
ولا تقدمهما على المبتدا ولا تقدم احدهما وتاخر الاخر ثم لا نسلم ان نظيره ما قاله المفصل في باب الخبر بقولهم الرمان حلو
حامض وانما نظيره بنو زيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد الخبر فيه لتعدد صاحبه حقيقة ولا
يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف قوله ولاحتمال شمول الاول للخبر به يعني وشمول الثاني والثالث معطوفان
عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصالة والثاني والثالث بطريق التبعية لقولك بنو زيد
فقيه وكاتب وشاعر قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه في تاريخ النحاة للوزير القفطي وحبيب
اسم امه عند اكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه وكان عالما
بالنسب واخبار العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب ينسب الى امه وهي حبيب
وانه ابن ملاعنة وكان ببغداد وتوفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين بسر من راى

اقسام العطف

قوله وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح
الشرح ينتقض بنحو رب امراة صالحة لقيت ورجلا صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن
ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امراة صالحة لقيت بالنصب على ان الاصل رب امراة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف
في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا وان لم يكن نحو مررت بزيد وعمرا الا
قليلا واقول لا نسلم انه لا يقال امراة صالحة لقيت بالنصب على ان يكون الاصل رب امراة صالحة ثم حذف الجار
واوقع الفعل على المجرور اذا قامت قرينة تدل على ذلك قوله تمرون الديار ولم تعوجوا هذا صدر بيت لجرير وتمامه كلامكم علي اذن حرام
قوله فان لم تجد من دون عدنان الخ يقال ودعه ورعاه اي نفقته والعواذل بالذال المعجمة اللوائم جمع عاذلة
من الملامة او الجماعة قوله سنعج خفيف شوا او قدير معجل وتمام جوابه هذا بعض بيت لامرئ القيس وتمام الكلام
عليه وجوابه في اخر الكلام على ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة قوله ولكن شرط اللغة المعجمة الرفع قبل مجي
الخبر خفاء اعراب الاسم هذا يصدق على الاسم المبني نحو هذا والاسم الذي اعرابه تقديري نحو موسى قوله فقلت
هل طب الخ الطب بتثليث المهملة وهو في اللغة الاصلاح والسحر والعادة وفي الاصطلاح علم بقوانين يتعرف منها
احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ حاصلة وتحصل غير حاصلة ما امكن والمراد به هنا الدوا ويباح
نكلم جهلا والدنف بفتح الدال المهملة وكسر النون المريض مرضا ملازما قوله والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر
الصابئون محذوف اي كذلك وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف فقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره
المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئين التنبيه
على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم
انتهى قوله فمن يك امسى الخ هذا البيت لضابي بن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم وضابي بضاد معجمة والف
بعدها موحدة مكسورة فهمزة وقبل لاسارس الثاني رحله فاني منزله وما واو وقيار اسم جمل له ولعله البيت خبره
ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة وكان ضابي استعار كلبا من بعض بني نهشل يقال له قرحان فاطال
مكثه عنده فطلبوه منه فامتنع فاخذوه منه غصبا فرماهم بالكلب فشكوه الى عثمان رضي الله عنه فهم بقتل عثمان

فحبسه عثمان ثم بعد قتل عثمان افلت من الحبس فلما كان زمن الحجاج وعرض بنو اهل الكوفة مدد اليوجههم
للمهلب عرضه فيهم وهو شيخ كبير فقال للحجاج اقبل مني بدلا فقال الحجاج نعم فقال له عنبسة بن سعيد
هذا الذي رفس عثمان برده للحجاج وقتله والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر
على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان
له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر
تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى
التحسر وفي الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يرتبط الا بالضمير فلا ضمير في قوله
فاني وقيار بها لغريب قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فاني وقيار بها لغريب قوله
وتضعفه تقدم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها هذا اذا كان رحله المبتدا مقدما على خبر ان فاما
اذا كان رحله خبرا عن خبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها قوله المسئلة
الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب قوله المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب
منعهما الحذاق يعني منعوا المسئلة الثالثة والرابعة لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او منونا او
مضافا يعني الى غير المعمول وغير متبوعه وهو هنا مضاف الى متبوعه وفي الشرح المنع مذهب سيبويه
والجمهور وانظر تعليل المصنف للمنع بما ذكر فهل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور رفعا ونصبا لزم
اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى معموله الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده اشكل بمثل
اعجبني ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتامل ماذا
اراد فلم يتضح لي مقصوده واقول اتضح لنا بحمد الله مقصوده وهو ان معناه انك لو اعملت المصدر
في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه فلا يشكل علي
ذلك بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا ولا بغيره قوله واجازهما قوم هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك
المتاخرين قوله وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل
مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كانت اضافته
اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة قال التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين فان قيل
قد دل في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستمر كانت الاضافة لفظية قلنا
الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضية والاتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فيجعل الاضافة حقيقية وتارة جانب
الاتي والحال فتجعل لفظية والتعويل على القرائن والمقامات وقال ايضا عند الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا وفي كونه في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار ايضا معتبرا كونها
غير حقيقية على ما صرح به في مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر في توجيه التوفيق ان الاستمرار
لما تناول الماضي والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضي يجعل الاضافة حقيقية في مالك يوم الدين والى
الاخيرين غير حقيقية في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية
الى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بفعل يحدث عليها مثل فان هذا هو المنشا وفي الشرح فاما كلام المصنف

انه نما تعرض لكلام صاحب الكشاف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما تمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال فاسم الفاعل بمعنى الماضي فجوابه انا لا نسلم بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولك اعجبني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فلا زمخشري ان يقول جعلت اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى المضي واعمل حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر فلاحظنا بين الامرين لما قررناه هكذا كنت رايت من قديم ثم دفع الى السائر تعرضا بانا احدا لم يقله ثم وقفت بهذه البلاد على ما هو قريب منه في شرح الكشاف للبيني وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقة لانتفا المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فقط يكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل واما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه انتهى **قوله** هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتازاني فما نقلناه عنه فلا معنى لتعجب الشارح به على ان قول التفتازاني وذكر في وجه الوقف بصيغة المجهول يقتضي انه غيره قاله وسيذكر المصنف ايضا هذا السائر تعرضا له في كلام الزمخشري في باب الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة **قوله** وقد ثبت ذا بيت الخ يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من وافي الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور السريع الموقوف وفي الصحاح وقد افلس الرجل صار مفلسا كانما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال اخبث الرجل اذا صار اصحابه خبثا واقطف الرجل صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الى حال يقال فيها ليس معه فلس كما يقال اقهر الرجل صار الى حال يقهر عليها واذل الرجل صار الى حال يذل فيها والليان المطل يقال لواه بدينه ليا ولينانا اذا مطله **قوله** مالحازم السهم الخ الحازم الضابط لامره الاخذ له بالثقة والسهم الجلد الذكي الفواد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع **قوله** وكما دفع هذا العطف المجرور وقع في خبره المجزوم جعل المجزوم خالص المجرور لمشاركتهما في ان كل واحد منهما عامل في نوع من الكلم ولا يعمل في نوع اخر غيره **قوله** فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق قد اخذ في الشرح قد يستشكل بان التحضيضية دالة على الطلب والشرطية لا دلالة عليه لها فكيف يجعل معناهما واحدا ويجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه كما تقول رب ان وفقني علت ما كان ملون شيء امطلب الموفق من هذه الجهة كانت الشرطية المذكورة في معنى التحضيضية **قوله** في قراءة الاخوين هما حمزة والكسائي **قوله** وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم في الشرح قد لا يجعل المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يحتاج لتقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدا حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر اي ان اخرتني فتصدق ثابت والفا حينئذ رابطة للجواب والجملة معطوفة على محل الفاء وما بعدها فالعطف حينئذ للجمع ولا هادي له ويذوقه وقد اسلف المصنف الاشارة الى شي من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** وما التذا لزمت قول الهذلي فابلوني بليتكم لعلي الخ مر بد بالقولين قول سيبويه والخليل وقول السيرافي

والفارسي وقد تقدم الكلام على البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب **قوله** فانه قيل وزهبناه اسحق هكذا وقع في بعض نسخ الكشاف وفي بعضها وزهبناها والمناسب فوهبناها بالفاء وضمير المؤنث لان الانسب ذكرها بالفاء وضمير المؤنث وانما خصت المراة بالبشارة لان النساء اعظم سرورا بالولد ولانها لم يكن لها ولد وكان لابرهيم عليه السلام ولد من غيرها وهو اسمعيل **قوله** مشائيم ليسوا مصلحين الخ لم يذكر الزمخشري نسبة هذا البيت الانصفه الاول وهو عجز الشاهد والبيت للاحوص الرياحي وبعده فان بين بشوم وناعب اسم فاعل من نعب الغراب صاح الغراب **قوله** ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور وانما تعرض لرد الاول ولم يتعرض لرد الثاني لان رد الثاني يعلم مما سبق من ان شرط العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح والمحل في الثاني لا يظهر في الفصيح **قوله** واما المنصوب فعلا للقراءة بعضهم ورد الوجه من فيه هنوا حالا على معنى ورد وان يد هن هذا وجه في الاية ويقدم في لو وجه اخر وهو جعل يد هنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المصدر المسبوك من لو يد هن بناء على ان لو مصدرية **قوله** فان خبر لعل يعدى بان كثيرا كقوله لعل بعضهم ان يكون الحن بحجته من بعض هذا مثال المجرد او تران خبر لعل بان **قوله** ولبس عباءة ويقر عيني هذا مما يتقدم في لما وقع في بعض النسخ هنا وفي لما ولبس بالواو وفي بعضها هنا للبس باللام بدل الواو **قوله** على تقدير لبث ثم لم يدع لم حمل مبشرات على يبشركم وهو معنى مرتب وعطف عليه لم يدعلم **قوله** ولم تقرأ ذلك هو بفتح المثناة الفوقية فيهما مثال اخر لما القطع فيه واضح **قوله** غير انا لم نانا سيقتل الخ البيت هنا وفي قوله اذ المعنى انه لم يات بالمعين بصفة الحدوث يقدر بن في الاول كخبر يقين وفي الثاني بالخبر اليقين **قوله** واما اجازتهم دالك في انشاد السابق فنشله لان الحديث لا يكون مع عدم الاتيان الا تنابه بذلك الى القطع ولكون ما بعد الفاء موجبا والمثال السابق هو ما يأتينا فتحدثنا **قوله** وقد توجه بوجهان بكون معناه ما تاتينا في المستقبل فانت تحدثنا الان فالرفع ولا يجوز ان يتعلق بالاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان فلك جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما يأتينا فانت تحدثنا بما حدث مرا اما اهل علينا **قوله** نسيه لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما في الشرح وفيه نظر اذ كلا موجب لتعين ان يكون النهي عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذ قلت ما جاني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجي فاذا جي بلا مار الكلام نصا في المعنى الاول واقول يرتفع هذا النظر بان معنى توهم والنهي عن كل واحد منهما اي ظاهرا فلا ينافي ذلك احتمال النهي عن الجمع بينهما **قوله عطف الخبر على الانشا وبالعكس** منعه البيانيون هذا هو المشهور عند الجمهور وقال السعد في حاشيته المطول ان منع البيانيين انما هو في الجمل التي لا محل لها وان ذلك جار في الجمل التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد وذلك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان نعم الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا اشكال من به سالم في حسن قولك زيد ابوه صالح وما احسنه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وقال ابن الفتاح في باب الفصل والوصل ويدل على جوازه انهم قالوا ان الجملة الاولى اذا كان لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها

كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات والحقوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا وانشا بنا على ظهور فايدة العطف بالواو اعني التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب بل وكانت تشبه الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظايره جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضايعا فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشا لفظا ومعنا او معنا فقط ان اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سوا كان للاولى محل من الاعراب او لا قلت الجمل التي لها محل منه واقعة موقع المفردات وليست النسب من اجزايها مقصودة بالذات بل العات الى حال تلك النسب بالخبرية والانشايية فصار في الجملة المحلية بعد القول بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي نعتت في موقعها على ان ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فتعتبر احوالها العارضة لها انتهى **قوله** واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المومنين في سورة الصف وفي شرح التلخيص لبها الدين السبكي ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يكون لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفي الشرح فان قلت ما وجه استدلال الصفار وغيره باية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشاييتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه من ان الانشا لا يقبل التعليق بناء على انشاييته فاذا وقع معلقا احتيج الى تاويله بما يكون خبرا في المعنى مكان التقدير في الاية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فتقوا النار مطلوب منكم فال الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهي انشايية لفظا ومعنا نجا ما قالوه انتهى **قوله** وان شفاي الخ هذا البيت من معلقة امرئ القيس والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ومهراقة مراقة بزيادة الها على غير قياس والرسم الاثر والدارس المنمحي والمعول مصدر ميمي او اسم مكان من عول الرجل اذا بكا رافعا صوته او اسم مفعول بحذف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه **قوله** نباعي غزالا الخ في الصحاح والمراة مناغي الصبي اي تكلمه بما يعجبه ويسره والماقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف والاذن والا ثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما واهمال الدال حجر يكتحل به **قوله** وقوله اما اية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المومنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على فاتقوا قال التفتازاني وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شي من هذا على شي من ذلك وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخريين على مجموع الاوليين ويجوز ان يكون معطوفا على فاتقوا ووجه ربطه بالشرط المذكور ان تبشير المومنين نظرا مرتب على عدم معارضة الكفرة القران والالم يكن معجزا والا لم يثبت صدق النبي ولا يكون تصديقه وسيلة نيل الثواب فانه قيل فان لم تاتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار ايها الكافرون وبشر المومنين بالجنات ايها النبي او ايها المبشر ولما في الوجهين من التعسف بسيما الثاني فان في ربطه بالشرط تكلفا وعطفا الامر للمخاطب على الامر للمخاطب الخ من غير

قال ابو حيان في البحر والاحسان ان يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم يتفق معناها في الجملة كما ذهب اليه سيبويه وقد استدل لذلك بقول الشاعر نباعي غزالا البيت وقول امرئ القيس وان شفائي عبرة ان سيبويه البيت واجاز سيبويه جاني زيد ومن اوك العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمبتدأ مضمر

تمريح بالندا لما منعه النحاة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس كانه قيل كذا وكذا وبشر المومنين انتهى ثم الظاهر ان المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبيانه ما قال السيد في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المتعود في هذه المباحث بل اريد معنى المجموع اي المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المومنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف اي ليس من باب عطف جملة على جملة ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى اخرى مسوقة لاخر والمعتمد بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشا عطفت احديهما على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الداله على حسن حاله على قصة زيد الداله على سو حاله ليوافق ما مثل به من الاية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والازهاق فما اسوا حاله وما اخره الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما اربحه **قوله** نزل السبب منزلة السبب لان الدلالة على التجارة التي هي الايمان سبب للايمان والايمان سبب للغفران فاسم سبب سبب الغفران وهو الدلالة عام سبب الغفران وهو الايمان **قوله** لان مخالف الفاعلين لا يقدح هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله وكان يومنون لا يتعين للتفسير جواب عن قوله ولا ان يقال يومنون انه تفسير للتجارة **قوله** وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا ايها يعني بالامرين الامر الذي في اية البقرة والامر الذي في اية الصف وتقديره في اية البقرة قل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الى اخر الاية وفي اية الصف قل يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة الى اخر الاية وفي حاشية التفتازاني ولما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم الا بتكلف وهو ان يكون مسوقا على طريق كلام الامير ويكون المقصود ذكر عبارة يلين بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزله الله على ذهب بعضهم الى انه عطف على قل مرادا قبل فان لم تفعلوا او على محذوف يقابل بشرى فانذر الكافرين وبشر المومنين انتهى **قوله** واذ قد استدلا بذلك ~~لما استدلا بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر مقتضى الظاهر ان يقول استدلا بالواو الضمير لانه لم يذكر فيما سبق الاستدلال بهذا البيت الا عن الصفار~~ **قوله** وتحليا قيل فيه وقف على النظر فيما قبله من الابيات هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه حولان وفي بعضها اماره وتحليا قيل وهو ظاهر **قوله** واما ما نقل ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه في الشرح الذي نقل ابو حيان عن سيبويه اجازته ان يقال جاني زيد ومن عمرو العاقلان ووجه الغلط الذي اشار اليه المصنف ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جا من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه يمتنع في المثال المذكور اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع توجيه اي وجه الرفع ووجه النصب فحمل ابو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي واعتقد ان ذواله يصح المسئلة بعال اذا كان العاقلان خبر مبتدا محذوف وحاصل المسئلة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار انه اذا زال النعت المقطوع البتة والغرض تعذر النعت الصناعي بان يقول من عبد الله وهذا زيد فان الترتيب جايز لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشا وجوابه ما ذكر المصنف من انه قد يكون للشي متعلقات ويقتصر على احدها لاقتضا المقام له عطف الانشا

قولا ان البيت ورد عليه ان المستدل به انما هو الصفار وحده فليف قال استدلا فالصواب ان الاشاره الى هذا البيت والى الذي مطلعه نباعي وان الضمير في استدلا للصفار والمشارك له في الاستدلال بالذي مطلعه نباغي

على الفعلية وبالعكس قوله والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما ... هذا
ورأيناه في النسخ بغير واو وقبل انه وفي الشرح والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال وقد وجد في بعض
نسخ المغني في هذا المحل حكي عن ابن جني انه قال بدون واو وعلى انه استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت
منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ما ذكره ابن جني ان الغرض فاعل الابتدا
جاز ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لا انه ممنوع انتهى واقول الظاهر من قول ابن جني انه قال يحتاج
ولعمري ... ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية والنقد بكسر القاف لما كان اسم فاعل من نقد
السن بالكسر اذا اكلت وتكسرت ومعنى البيت ان هذه المرأة عوضها الله غلاما من زوجها بعدما وصلت في الكبر الى
هذه الحالة قوله واضعف الثلاثة القول الثاني لمجيء هذا العطف كثيرا نحو قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
قوله معنى انه يلزم للحال يكون جملة الحال مقيدة للنهي في حاشية التفتازاني واعترض بان ... واللام
... كون الجملة حالية لانه انما يحسن ... الاعلام تحققه البتة والرد على ... في علم المعاني
والحال الواقع من الامر والنهي ... انه قيل لا تاكلوا منه ... فسقا ... وهو فسق
والجواب انه لما كان المراد بالفسق هنا الاهلال لغير الله كان التاكيد مناسبا فانه قيل لا تاكلوا منه اذا كان هذا النوع
من الفسق الذي الحكم به متحقق والمشركون يتركون ... واعترض بانه ولو سلم كونها حالية فلا نسلم انها قيد للنهي يقتضي
انه يكون النهي عن اكله في هذه الحالة دون غيرها بل يكون اشارة الى المعنى الموجب للنهي عنه كما يقال لا تهن زيدا وهو
اخوك ولا تؤذ فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون له فائدة
لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه قوله فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله في الشرح
اعترض هذا ايضا بان ما قدره اخص مما لم يذكر اسم الله عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير
الله والى ما لا اهل به لاحد بان لم يذكر اسم الله عليه ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المحملين اولى لانه اعم فائدة
فتحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يخص التحريم بما اهل به لغير الله واقول ما قدره وان كان اخص
من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا اهل به لغير الله كما هو المراد
والمفروض العطف على معمولي عاملين قوله وهو لهم على عاملين فيه تجوز يعني بحذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه قوله ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح
اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة قد اسلفنا
في اول الكلام على كلام الرضي على نحو هذه الاية وانه قدر في نحو هذه الاية مضافا بعد الواو وهو العامل في
مدخول الواو في الطرفين فيكون العطف حينئذ على معمولي عامل واحد قوله المسالة المواضع التي يعود الضمير
فيها على ما تاخر لفظا ورتبة قال الرضي فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة وضعه بتاخير مفسره عنه
قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوف نفس السامع الى العثور
على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا
فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي ... حاله ... على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم

١٥٧

وان عامر في رواية وابن عباس في رواية ... وعطاء وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاوس والنخعي وقتادة وربيعة ومالك في رواية وذهب ابو حنيفة ...
وسفيان الثوري الى انه ان كان عمدا لا يوكل وان كان نسيانا يوكل وهو قول مجاهد وطاوس ايضا وابن شهاب وابن جبير وعطاء في رواية والحسن بن حي والحسن بن صالح
واسحق ومالك في رواية واحمد في رواية وابن القسم وعيسى واصبغ واختاره النحاس وقال لا يسمى فاسقا اذا كان ناسيا وذهب اشهب والطبري الى ان ترك التسمية عمدا
ان كان استخفافا لا يوكل والا يوكل وظاهر الاية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك او نسيانا وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عباس ...
ابن يزيد الخطمي وابن سيرين والشعبي ونافع وابو ثور وداود واحمد في رواية قوله وانه لفسق قال الحسن للذي قال الزمخشري يريد مع الاستحلال وقال غير الحسن
العصبة والضمير في انه عائد على الاكل ويجوز الحوفي ان يعود على ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعني ترك الذكر في التحريم ...
المفسر قلت الذي ... انه يلي ما يجيء في باب المعرفة وعند التمام يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما في الاول لحاله الابهام ... التعليل فانه قبل التفسير
لان المفسر يحصل بعد ذلك مبهما فقبل الوصول الى المفسر فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب
عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا بسابقه على ضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده
بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا
عمرو وكذا ما في التمييز من نعم وبئس واما ما غيره من المخصوص نحو نعم زيد رجلا فذهب سيبويه والبصريون
الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح قوله ويلحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء
مثلا القوم ولبئست كلمة فعل الذي يراد به المدح او الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم العين وقد يكون من فعل بكسرها
وقد يكون من فعل بفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وقضو الرجل زيد ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس
انه يثبت له من الاحكام ما يثبت لنعم وبئس واصل ساء سوء بفتح الواو وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقرئ
كبرت كلمة بالرفع ... قوله وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل فقد حكيا بعد هذا
الاتفاق وقال الكسائي ان النكرة المنصوبة حال وقال الفراء انها تمييز ...
~~المخصوص ... وهو من تحريف الناسخ~~ قوله ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل ... قيل
كان في مثل هذا التركيب زائدة وعلى هذا لا الاصل عدم زيادتها قوله فقال الكسائي يحذف الفاعل انما قال ذلك فرارا
من الاضمار قبل الذكر وما فر اليه اشنع مما فر عنه وهذا الذي ذكره المصنف عن الكسائي هو المشهور عنه وفي
شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون
عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد
في الاحوال كلها انتهى قوله وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف
بالواو نحو قام وقعد اخوك فهو عنده فاعل بهما في شرح التسهيل لابن ام قاسم والمشهور عن الفراء في هذه المسالة
وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجيز اعمال الاول في هذه المسالة بشرط تاخير
الضمير مفعولا نحو ضربني وضربت هو الزيدان ... قال ابن النحاس ولم اقف على هذا النقل عن
الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل انتهى وقد نقل ذلك ايضا بعض من تاخر من المغاربة ونقل عن الفراء
ايضا انه يقتصر في مثل ضربني وضربت زيدا على السماع حكاه في البسيط انتهى ... في شرح الرضي والنقل الصحيح
عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعل عليه نحو ضربت واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون
الاسم الواحد فاعلا للفعلين اذ اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده في الاصول وهم يجوزون
عوامل النحو فالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو
حيث جيء بالمنفصل لتعذر المتصل لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له
لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع فرارا من كل هذا الذي
لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى قوله وفي كلام ابن مالك انه ضعف لامكان
وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو ان يكون ضمير ... في الشرح كلام عبارة الزمخشري ان جعل المثالين
على كون المفسر فيهما خبرا متعين ولعل من حاول القدح في ذلك ابدا احتمالا اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابدا
جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعيين وهو حاصل بابدا بعض ما يحتمله اللفظ فان قلت

سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه ير ادم ان اسم
ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ولكن يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في
المثالين محتمل لان يكون ضمير القصه وقد وافق على امكان غيره قلت المراد ان ضمير الشان والقصه لا
ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجه عن القياس فقد تساوت
اقدامها في الحمل عليها ولا يختص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير في المثالين مفسرا بالخبر او بدلا منه يخالف
للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبه فاذن لا تنافي بين كلامي المصنف في الموضعين
ولقايل ان يقول ضمير الشان والقصه مخالف للقياس من خمسة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن مالك
ليس فيهما مخالفه الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما مزيه على ذلك فلعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاعتراض
عليهما والاعراض عن ذلك **قوله** في النسخ
~~في تسميه ضمير المجهول هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها والاولى تسميه~~
~~ضمير المجهول بزياده اسم الاشاره والاولى هو الصواب~~ **قوله** اسال ان الجمي المراغه اسم مكان من التميع في
هنا لقب ام جرير الشاعر قال في الصحاح لقبها بذلك الاخطل اي تمرغ عليها الرجال والجو ما بين السما والارض والعرض
ما اتسع من الاوديه والمسائل الذي يظهر السائل وليس به **قوله** والصواب ان كان زايده يعني فيمن رفع سال ان ابن
المراغه **قوله** مرفوع جمله ~~سال وخبر~~ في محل جر صفه لمزيد **قوله** واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب عمرو فيه
المرفوع في الشرح هذا يقتضي ان الكوفيين قاطبه يجوزون حذف الفاعل وليس كذلك بل المعروف المنقول ان الكساي
منهم هو الذي يجيز حذفه **قوله** والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه لم يذكر المصنف
عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضماير لا تنعت واراد بقوله ولا يعطف عليه ما يعم عطف البيان وعطف النسق في الشرح
اما كونه لا يوكد فلانه اشد ابهاما من الذوات والذوات لا توكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا
يزول الابهام المقصود منه واظهر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق وانا ارى وجهه ان الجمله التي هي خبر
ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه لزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط هو ثم **قوله** وان نقرر
هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره في الشرح ذكر المصنف في الباب الخامس في النوع السادس من الجهة
السادسه ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يلتمسها فانه اثم قلبه ضمير الشان مع امكان كونه
عايدا على من **قوله** ويويده انه قرى وقيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف عليه في الشرح لم يتعين تخريج النصب
على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه اي يعلم مع قيله وان كان العطف ارجح **قوله** وقول ثالث هو مرفوع معطوف على
قول الزمخشري **قوله** ويويده قول سيبويه بمحل الشاهد من هذا الكلام هو قوله انه يقدم ثم انك وقوله مرتفع على انك **قوله**
الخامس ان يجر برب هذا خامس المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبه **قوله** ربه فتيه الفتيه جمع فتى وهو
السخي الكريم ويجمع ايضا على فتيان **قوله** وبما دل على ان مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا يا باه في الانشاد
في سوره فصلت عند قوله تعالى فقضاهن سبع سموات ما يعين مراده هنا فانه قال هنالك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السما
على المعنى كما قال طايعين ونحوه اعجاز نخل خاويه ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين
ان احدهما على الحال والثاني على التمييز **قوله** وقوله فلا تلمه ان ينام البايسا هذا عجز بيت صدره قد اصبحت بقرقرى
وربما انكت البيت بجملته في بعض النسخ وقد مر الكلام عليه فيما تقدم فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على

توهم **قوله** وقال سيبويه هو باضمار ادم في الشرح البايس هو الذي اشتدت حاجته فهذه اذن صفه
ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر ارحم فان قلت ان شده الحاجه ايضا صفه
ذم فلعل سيبويه لهذا قدر اذم **قوله** وتوهم فاما اخوالك وقاموا اخونك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتاخير
وقيل الالف والواو والنون حرف والثاني امت هند وهو المختار توهم منصوب بالعطف على مفعول ذكر جوازا
في الشرح الا لغه لبعد ذكرت ابن مالك ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال والتقديم والتاخير لان
ايمة اللغه اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتثنيه والجمع فانهم بنوا ذلك على
من العرب من يلتزم مع تاخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المونث
تورث ان يكون عنده هولا حروفا وقد لزمت للدلاله على التثنيه والجمع كما قد يلزم التا للدلاله على التانيث لانها لو
كانت سما للزم اما وجوب الابدال او التقديم والتاخير واما اسناد الفعل مرتين وذلك باطل الا بقوله اول **قوله**
~~اجازه الاخفش وابو الفتح~~ وابو عبد الله الطوال هو بضم الطا المهمله وتخفيف الواو وانما اجازه لشده اقتضا الفعل
المفعول كالفاعل **قوله** ولو ان مجد الاخ المجد الشرف ومطعم بكسر العين علم على رجل **قوله** لما حليه الحي الحلم الاناه
والسودد السياده والندى الجود والدري بضم الدال المعجمه جمع ذروه بالضم والكسر وهي اعلى الشي **قوله** ويمتنع بالاجماع
نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول لاشتمال قوله
السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول موخر على قيدين احدهما اتصال الضمير بالفاعل والاخر عوده
على المفعول الموخر فاشار الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بذينك القيدين **قوله** ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير
على الموخر لانه قدر ضميره في المحذوف مقدما على الذين يفرحون مع انه عايد اليه ومفسر به **قوله** وقد وقع له نظير هذا
في قول القايل مررت برجل ذاهبه فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبه ممتنع لان فيه
تقديم الضمير على مفسره يعني لفظا ورتبه اما لفظا فظاهر واما رتبه فلان فاعل الصفه حينيذ وهو فرسه رتبته التاخير
عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفه فعاد الضمير على متاخر في الرتبه لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه
بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفه التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفه يجب تاخيره عنها **قوله**
ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد هذا اعتراض على ابي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكر لامتنع
قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه ورفع زيد ويمنع بيان الملازمه ان هذه الصوره كالصوره التي ذكرها في انه
عاد الضمير على متاخر في اللفظ وفي الرتبه لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه فاعلا
للفعل الذي يقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تاخيره عنه وقد يفرق بينهما بشده اقتضا الفعل للمفعول
كالفاعل بخلاف الحال **قوله** ولو قدم لكان لغير الرتبه هذا جواب سوال يرد على قوله فان الضمير الا لان عايد
على متقدم لفظا تقرير ذلك السوال هو ان عود الضمير على متاخر لفظا ورتبه لو لزم من هذا التركيب وانما
لزم من تقديمه تقدم مكون وتقرير الجواب ان الواقع في التركيب الان ما خيروا واما تقديمه فتركيب اخر غير هذا
التركيب **قوله** ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نيته التاخير لقايل ان يمنع كونه في نيه التاخير بل هو
في محله غايته انه عامل عاملا **قوله** وقد استشعر وروده ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه في الشرح وجه الفرق

الذي اشار المصنف الى ضعفه هو ان ابا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تاخره عنه لعود
الضمير فيلزم من ذلك ايضا جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما يقتضي جملة الجزا لا جملة دليله لانها
ليست بعاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها من الاعراب حالها لانها من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط وبين
عود الضمير على اسم الشرط اقتضيها من اتعاون وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانهما في جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل
والمفعول معا فكل واحد منهما يقتضي صاحبه ولذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هند
هذا فرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما اشار اليه المصنف شرح حال الضمير المسمى فصلا
قوله احدها كونه مبتدا اي الحال يعني في حال التكلم او في الاصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ
الابتدا قوله وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر ولكن ابو عمرو من قرابة له قال الرضي وروي
عن محمد بن مروان وهو احد قرا المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو
ابن العلا احتبى ابن مروان في لحنه يعني في ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها قوله وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي
جامد غير ماول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين الضمير المجرور يعني عائدا الى كونه من توكيدا وكونه مبتدا
خبره لكم وفي الشرح لا نسلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولودا اي فيكون في معنى المشتق فيتحمل الضمير وانما
قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا ياول بمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك في شرح
الالفيه ونقله غيره ايضا واقول لا ضرورة تدعو الى تاويله بالمشتق فلا يأول به فلا يتحمل ضميرا قوله واما
الثاني فلان الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند الاكثر في الشرح القراءة المخرجة على الشاذة فاي حرج في
تخريجها على قول غير الاكثرين وليست لهذه القابلية تكلم موجبة لاطراح قول الاقلين حيث لا يلتفت اليه ولا يعرج
في ترتيب عليه ولقد تحجر المرتكب لذلك واسعا قوله وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقبل الا لا يتقدم في خبرا واقرانا قال
الرضي واجاز الجرمي توسطه بين افعل التفضيل [illegible] خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك
وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك ولذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد الا كون نحو مثلك وغيرك في صورة
المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما ولذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم
وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعاوي لم يثبت صحتها بينة من قرآن وكلام موثوق به ونحو قوله اذ انا
اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا ما بعده خبره والجملة خبر ان ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغا الضمير
لسريا مجرى قياس بل يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ما بينهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة وهو افعل التفضيل
كما ذكر سيبويه قوله وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدي ويعيد وهو
عند غيره توكيدا ومبتدا قال الرضي واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه
الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم [illegible] فيه كان الماضي اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا
الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدا ما بعده خبره وقوله
لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى قوله تعالى في شرح الايضاح لا فرق
بين كون امتناع ال العارض كافعل من والمضاف فيلحق العارض هنا هو نحو من بعد افعل والاضافة في الجامد قوله بمثله
بغلام زيد مرة ودلالة معرفة [illegible] ان نقول انما مثل به لمجرد ما امتنع فيه ال العارض قوله واما الثالث فلم يدعه
احد من الناس يعني بالثالث خلق الزوجين الذي دل عليه قوله وانه خلق الزوجين قوله وقد يستدل لقول الجرجاني

بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي بعطف يهدي على الحق الواقع خبرا
بعد الفصل في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان تعالى لا نسلم انه معطوف
على الخبر بل هو معمول لمحذوف اي ويرونه يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم انه وقوعه معطوفا
على الخبر لكونه هو خبرا اذ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل قوله احدهما ان يكون بصيغة المرفوع
قال الرضي وانما جي بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا لكونه في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة
خبر المبتدا الاول فيتم به هذا السبب دون اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس مبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك
لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم قوله واما قول جرير ان الخطفي وداين بالاباطح لم يقع
في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذي ثبت في النسخ التي وقفت عليها
من هذا الكتاب اثبات الالف وينبغي ان يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبني على القول بان الالف
انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب ولذا التنوين لا
يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسياق الكلام فيهما بعد وهذا ان شاء الله تعالى والخطفي
ليس ابا اقرب لجرير لان جريرا هو ابن عطيه بن حذيفه وحذيفه هو الخطفي ملقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف
والجمزي لقب حذيفه جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفي ايضا لقب عوف وهو جد جرير ابن عطيه بن عوف انتهى
وكان همزه ملسوبة بعد الالف نون ساكنه يعني كاين قوله وانما هو توكيد للفاعل يعني في يرى قوله اي يرى
معالي والمعاب حينئذ مصدر على ما يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهمله والبا الموحده ويقع في بعضها المضاف
بالغاء المعجمة والفا قوله اي ما نعالا لان عالهم يوزن في الشرح هذا المعنى غير متعين لجواز ان يكون المراد
كما قال الزمخشري وغيره ما يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال قوله تعالى فلا نقيم لفلان وزنا
اي لا نعبا به ولا يلتفت اليه وهو من مثل الكنايه وعليه فلا حذف في الاية قوله وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا
تتم الاعتراض في الشرح الصفة التي اشار اليها انما قدرها على جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن
الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا لترى والمفعول الاول هو اياه ولولا ذلك
لما صح بحسب الظاهر والاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفة وذلك لان
مبناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكره والواقع في البيت ليس نكره بل هو معرف بال والحصر مستفاد من التركيب
كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غيره ولذا المعنى في البيت اي لو اصبت رايت المصاب يعني انه لا ترى المصاب
الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه كما رايته دون تقدير صفة قوله ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع قال
الرضي يسمى فصلا عند البصريين قال المتاخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد العالم
جاز ان يتوهم السامع كون العالم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي
فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومآل المعنيين الى شيء واحد الا ان تقريرها
احسن من تقريرهم قوله وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام قال الرضي والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى
لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية اهل
البصرة اقرب الى الاصطلاح لان الذي يسمى باسم معناه في اكثر الاصطلاحات ان المعنى في هذه الالفاظ

الفصل فان تسميتها فصلا احرى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان المتكلم والسامع او هما جميعا يعتمدان
بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويودي الى معناها وكانت تسمية البصريين اظهر
قوله وذلك التابع اولى من ذلك الترجم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضماير لا توصف
لقايل ان يقول مرادهم انه يفصل من اول الامر بين كون ما بعده خبرا لا صفة وان كان هناك ما يمنع من كونه صفة
فلا اعتراض عليهم وفي الشرح كان الصفة هنا منتفية لذلك غيرها من التوابع اذ لا يصلح في هذه
الاية شي منها البتة اما عطف النسق والتوكيد فظاهر واما عطف البيان فللاشعار وشرطه الجمود
وكان ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان على الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل ظاهر من ضمير حضور
الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل كل مفيدا للاحاطة والكل هنا منتف فالاسناد الى هذه في التعبير
بالتابع اولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى واقول بل يظهر له وجه بناء على ان المراد بالتابع
اللغوي لا الاصطلاحي قوله والثاني معنوي وهو التاكيد ذكره جماعة اعترض عليه ابن الحاجب في اماليه
بانه لو كان تاكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظي اعادة اللفظ
بعينه مثل قام زيد زيد او بمعناه مثل قمت انت واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ محفوظة ولا يقاس عليها
وفي الشرح التاكيد الذي رده ابن الامير هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في
الفصل بهذا المعنى وليت شعري ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في التاكيد بان واللام ونحو ذلك ولعله انما
اعترض على من يقول ان الفصل تاكيد للمسند اليه فيتجه اعتراضه حينئذ ولكن الذي صرح به بعض المحققين
انه تاكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط انتهى واقول يريد ببعض المحققين التفتازاني فانه قال في حاشية
الكشاف ذكر يعني صاحب الكشاف لضمير الفصل ثلاث فوايد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لا نعت لانه
انما يتوسط بين المبتدا والخبر لا بين الموصوف والصفة وبهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل الثانية تاكيد الحكم لما
فيه من زيادة الربط وما قيل انه لتاكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشي الثالثة افادة
قصر المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما
يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد
قصره على المبتدا وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره
على الخبر وان كان مع ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى وفي المطول ثم التحقيق ان الفصل
قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند عليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وكما صاحب
الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان
التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا
هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قوله وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل في الشرح معه اذ الدليل لا يجمع ما يليه ان
على شي واحد وهو مبني على انه تاكيد للمسند اليه لكن المانع من اجتماعه مع ما لديه اخر وانت تقول جاء زيد نفسه عينه وجا

زيد زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالهن الى سماعهما من العرب مجتمعتين في تركيب
واحد واقول ليس ما نحن فيه نظير جاء زيد نفسه عينه ولا جاء زيد زيد نفسه وانما هو نظير زيد نفسه
زيد الفاضل لان التاكيد بضمير الفصل عندهم ليس من باب التاكيد اللفظي لانه عندهم تكرار معنى الاول باعادة
لفظه او بتقويته بمرادفه ويمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير بجاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه انما
هو في مجرد اجتماع تاكيدين قوله واعجب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره في الشرح
وسالت من بعض الاصحاب عن نكتة في التفريق بين شان المومنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك
ضمير الفصل في حق الاولين فقال اولئك اصحاب الميمنة واتى به في حق الاخرين فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب
المشامة فتامله انتهى واقول في تفسير البيضاوي اشارة الى هذا السوال وجوابه فانه قال وتواصوا
بالصبر واوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرحمة بالرحمة على عباده او بموجبات رحمة الله
اولئك اصحاب الميمنة اليمين او اليمن والذين كفروا باياتنا بما نصبناه دليلا على حق من كتاب وحجة او بالقران هم
اصحاب المشامة الشمال او الشوم ولتكرير ذكر المومنين باسم الاشارة والكفار بالضمير شان لا يخفى انتهى قوله ثم
قال الاكثرون انه حرف فلا اشكال يعني في انه لا محل له من الاعراب قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل
دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس
الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة
التصرف الا ان بنيته تصرف واحد وكان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما
ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا الحرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله
معنى الحرفية اي افادته في غيره وهو الفايدة لكون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا او
مونثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه انتهى قوله ونظيره على هذا القول اسما الافعال عند من يراها
غير معمولة لشي في الشرح ليس هذا برافع للاشكال بل هو توسيع لدايرته فان ما ورد على الاول يرد على
هذا واقول معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس بمستبعد وقد قيل بنظيره في هذين الشيين قوله
وال الموصولة عند من يراها اسما في الشرح والسطر هذا فيه شي فان ال الاسمية لما كانت في صورة
الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا التي بمعنى غير واقول قول المصنف وال الموصولة
يعني به عند من يراها غير معمولة لشي قوله ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده بناء على انه يقع مع ما بعده كالشي الواحد
ولا يدخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وقال الفرا بحسب ما قبله في الشرح يرد على هذا
توكيدا لما قبله لان المضمر لا يوكد به الظاهر وايضا فاللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد الاسم فلا يقال
ان زيدا لنفسه قائم قوله ورابط الجملة بما هي خبر عنه لقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد
الله الحسنى في التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العايد على كل اذا كان مبتدا وفي غيره ان المنع مذهب
البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن ابي الربيع ان ذلك جاء في الشعر وفي قليل من الكلام
لقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفرا اجازة ذلك قوله وقول ابي النجم كله لم اصنع هذا اخر بيت

وهو قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في فصل كل وقوله في كلام المصنف بجره بالعطف على قراه ابن عامر **قوله** لما بيناه في فصل كل هكذا اتفق في غالب النسخ ويقع في بعضها لما بيناه في فصل لو وليس بصواب اذ لم يتقدم ذلك في فصل لو بل في فصل كل **قوله** وقراه جماعه هو ايضا بجره بالعطف على محل جمله اليمين متوان بدرهم وهذه المراه احدى النسا اللاتي اجمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن وحديثهن في صحيح البخاري ويعرف حديثهن بحديث ام زرع والارنب واحد الارانب ويطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال للذكر خزز بمعجمات على وزن صرد والزرنب بزاي فرا نون فبا موحده طيب وقيل شجر طيب الرايحه **قوله** وقوله تعالى ولمن صبر هو بالجر معطوف ايضا على اليمين متوان بدرهم **قوله** سوا قدرنا اللام للابتدا اي اللام الداخله على من صبر **قوله** اما على الاول فلان الجمله خبر يريد بالاول كون من موصوله وبالجمله جمله ان ذلك لمن عزم الامور **قوله** واما على الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتدا من ان تشتمل على ضميره في الشرح يريد بالثاني ان يكون اللام في ولمن صبر وغفر لام الابتدا ومن شرطيه واذا كانت كذلك فالجمله التي بعدها فيها الضمير وهو قوله ان ذلك لمن عزم الامور في اسميه فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفا والمصنف قد قال بان هذا الكلام وقول ابي البقا والحوفي ان الجمله جواب الشرط مردود وذكر جوابه انه لم يجزم بان من شرطيه فلما جزم ابو البقا والحوفي وانما قال ان قدرتها شرطيه ولابد من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطل الجوابيه بعدم الاقتران بالفا ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطيه مع جعل اللام للابتدا فتامله **قوله** احدها ان يكون معطوفا بغير الواو احترز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا بالواو فان الضمير حينيذ يكون رابطا وفي حواشي التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها او الاسما بمنزله اسم مثنى او مجموع فيه ضمير **قوله** والثانيه ان يعاد العامل كزيد قام عمرو وقام هو في حواشي التسهيل لان الواو ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا منعوا الزيدان تقوم وقعد وجاز قاما وقعدا وما قول بعض المعربين واطنه ابا البقا في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفه ثانيه لرجلين فمردود **قوله** والثالثه ان يكون بدلا نحو حسن الجاريه اعجبني هو هكذا اتفق في بعض النسخ ويقع في بعضها حسن الجاريه الجاريه اعجبني هو **قوله** فان قدرته بيانا جاز ما يقال في الشرح هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا واني يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع او غيره من غير تفصيل او بتفصيل بين البدل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال واقول انما حكى الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ولهذا لم يحكه ابن ام قاسم وحكاه الرضي عن بعضهم قال ابن ام قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها معنوي لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه واكثر المحققين وقال الرضي اما الصفه والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثه اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعه وقال بعضهم ان عامل الثاني

مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول واما عطف النسق ففيه ثلاثه اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطه الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعه ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابه **قوله** وكتمله ولباس التقوى ذلك خير في الشرح ~~ولما قال وكتمله~~ لان ذلك يحتمل ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد لا جمله لكن ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الايه يقتضي ان الايتين اللتين قبلها او لا وهما قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار وقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنه متفقان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما ايضا **قوله** والثالث اعاده المبتدا بلفظه واكثر ما يقع ذلك في مقام التهويل والتفخيم في عجايب اللباب وضع الظاهر في معرض التفخيم والتعظيم جايز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول كزيد قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنيه زيد **قوله** لا ارى الموت يسبق الموت شي ويروى يسبق مكان نغص ويقال نغص الله عليه العيش تنغيصا اي كدره **قوله** او ضمه بعد ذكر منهم يعني ومن بيانيه لا تبعيضيه لان الذين تتلون الكتاب لا يكونون غير مصلحين حتى يكون المصلحون بعضهم **قوله** والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل في الشرح ظاهر ان العموم جا من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما تقصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور وجعله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جمله تشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس قيل وان لم يكن على الاستغراق والجنس يشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وعائد مجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي **قوله** فاما الصبر عنها فلا صبرا هـذا اخر بيت اوله الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل **قوله** واما المثال الرابط اعاده زيد نعم الرجل **قوله** والثاني عيني الخ هـذا البيت مثال للمحل الاول وهو ان يعطف بفا السببيه جمله مشتمله على الضمير على جمله خاليه منه والايه مثال للمحل الثاني وهو ان يعطف بفا السببيه جمله خاليه من الضمير على جمله مشتمله عليه وانسان العين المثال الذي يرى في سوادها ويجمع ايضا على اناسي ويكثر بفتح السين المهمله وكسرها مضارع حسد بفتحها اي المفتوحه وهذا لازم ومصدره الحسود ويقال حسر بمعنى كشفه فيكون متعديا ومضارعه مضموم العين ويكسرها ومصدره الحسر بالفتح والضرب ويحم بفتح الجيم وكسرها مضارع جم جموما اي كثر واجتمع ويعرف ونقع الرامضارع عرف بكسرها **قوله** وفي المسله كحقق تقدم في موضعه يعني في الجمله السادسه من الجمل التي لها محل من الاعراب وهو قولهم ان الفا نزلت الجملتين منزله الجمله الواحده ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد وحينيذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزا الواقعتين خبرا والمحل انما هو للمجموع **قوله** اما من شرطيه تشتمل على ضمير ولو ...

على جوابه بالخبر نحو زيد ان قام عمرو ان قام قوله مدلول هو بالرفع على انه صفة شرط وفي الشرح الرابع
في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الاول فلا يعد قسما مستقلا براسه وقوله
القسم الاول بكون الضمير وانما في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه
اشتمل على الضمير قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله في شرح
التسهيل لابن مالك اي قوله في الهاجرة وفي الصحاح والهجير مثال الفسيق الدأب والعادة ولذلك الهجيرى
والاهجيري يقال ما زال ذلك هجيراه واهجيراه واجرياه اي دابه وعادته انتهى وفي الشرح الجملة في
هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها واقول لا نسلم ان الجملة
في هذا المثال ليست مما الكلام فيه لان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير قوله ومن هذا
اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا في المطول
تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضله نحو فهي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار فقصدا الى
المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع هي الامير على عرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي
جوازه **الاشيا التي تحتاج الى الرابط قوله** وقول ابن عطية في فالحق والحق اقول لا ملان
جهنم في الكشاف وقرئ فالحق والحق اقول منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في ان عليك الله ان
تبايعا وجوابه لاملان اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد
بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما نقيض الباطل عظمه الله تعالى باقسامه به
ومرفوعين على ان الاول مبتدا محذوف الخبر لقوله لعمرك اي فالحق قسمي لاملان والحق اقول اي اقوله
كلم اصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به وقد اضمر حرف قسمه لقولك الله لافعلن والحق اقول اي ولا اقول الا
الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب ايضا وهو
وجه حسن قوله وماشي حيث يستباح هذا الغريب صدره حيث حمى تهامة بعد نجد وفي الصحاح ونجد من بلاد
العرب خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى ارض العراق فهو نجد قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا
هذا صدر بيت عجزه قليل سوى الطعن النهال نوافله والطعن بالطا والعين المهملتين والنهال جمع ناهل كجمال جمع
جمل والنهل جمع ناهل كطلاب جمع طالب والناهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة
وهي العطية التي لا تجب نفلها وقليل هنا معنى النفي اي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن قوله ادا نيابة عن
المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع يعني ان ادعي ان الجملة انيبت هنا عن المضاف كانت مفعولا لانها
نايبة عن البدل من المفعول والنايب حكمه حكم المنوب عنه والبدل حكمه حكم المبدل منه وهو لا يكون مفعولا في
مثل هذا الموضع قوله ومنها ما تشتهيه الانفس هذه الاية في سورة الزخرف واثبات الها فيها قراة نافع وحفص
وابن عامر وحذف الها منها قراة الباقين واتفق القرا على حذف الها من قوله تعالى في سورة فصلت ولكم فيها ما
تشتهي انفسكم قوله والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه في الخبر قال ابن الحاجب

في اماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغني بالربط اللفظي عن لا لابد لذلك الضمير وخبر المبتدا
مع المبتدا مستقل في الجزئية والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما
جعل لها حكم بينهما فلم يكن كالصلة في استوا جواز الحذف والاثبات وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة
احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير معمول نحو هذا الذي بعث الله
رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة
بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالحذف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة
انقص منه حسنا في الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول
وضرورياته قوله وكانهم ذهبوا بنا قليل على قليل القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن
ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب قوله وعلى هذا قول الزمخشري
في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه
يجوز كون العطف ثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم منه ان يكون من هذا القليل مكون الاصل الذين كفروا به
فيمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل اعتراض عليه بالاتصال على الاشاف
بان العطف على الصلة موجب الدخول في حكمها ولو ملت الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقم
~~واجيب بان هذا العطف على الصلة ليس على قصد انه صلة براسه حتى يتوجه الاعتراض المذكور بل على~~
~~قصد ان المجموع صلة واحدة حتى كانه قيل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم الذين كفروا~~ قوله
وزعم الزمخشري في لله انها شاذة نادرة فانه قال في المفصل بان كانت اسمية فالواو الا ما شد من قولهم
كلمته فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه في الندرة وفي الشرح لكنه قال في الكشاف في قوله تعالى اهبطوا
بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال اي متعادين وفي قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه انها ايضا حال كانه
قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاني زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوه تريد حاسرا قال اليمني وقد يكون
مراده ان الا لتفا من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ستنزع من طرفيها صيغة تدل على مفرد ولا كذلك
جاني زيد هو فارس وسيرد عليه انه حكم بالشذوذ في توهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور المعنى
كلمته مشافهة قوله نبذوه ورا ظهورهم كانهم لا يعلمون هل لا ادعي فيها رايناه من النسخ وليست التلاوة لذلك
لان الاية التي فيها نبذوه ورا ظهورهم ليس فيها كانهم لا يعلمون وانما فيه فنبذوه ورا ظهورهم واشتروا
به ثمنا قليلا فبيس ما يشترون والاية التي فيها كانهم لا يعلمون ليس فيها نبذوه ورا ظهورهم وانما هي نبذ
فريق منهم كانهم لا يعلمون قوله نصف النهار الما غامره في الصحاح ونصف النهار وانتصف بمعنى ومنه قول
المسيب ابن عبس في ذكر غايص نصف النهار الما غامره ورفيقه بالغيب لا يدري يريد والما غامره فحذف
واو الحال انتهى قوله فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتدا لانه حينيذ يكون
من جملة اخرى قوله واذا لا يجوز زيدا جدعاله ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلق بمحذوف

يعني غير متعلق بهذا المصدر لانه قال انها لا تتعلق بهذا المصدر لكونه لا يتعدى باللام
لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وفي الشرح
تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر
وفي التبيين فانهم يريدون انها متعلقة بالمصدر وقول المصنف انه فيها فيما تقدم لانهم اذا اطلقوا القول
بان اللام للتبيين فانما يريدون انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين قد لا يسلم له وادعاء انها لازمة
معارض بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها في سقيا لك ورعيا لك ودعا اياه **قوله** وقوله تعالى سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ او مفعول لما بعده ذلك ان كم الاستفهامية
كناية عن جماعة وكذا ان قدرته للعلم به واية مفعول بان لا يقدر زائدة من ساعدها يراد بعد الاستفهام ويبعد
فالمعنى كم جماعة آتيناهم فكم مبتدأ او آتيناهم خبره او كم مفعول لمحذوف يفسره الفعل المذكور **قوله** وجوز
الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية يعني على سبيل التقرير واعترض عليه ابو حيان لان جعلها خبرية يقتضي
اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ثم
قال كم آتيناهم من الآيات فصار هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة كم آتيناهم على هذا التقدير خبرية
صرف لا يتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا في الاستفهام ويحتاج
في جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بني اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ثم اخبر
تعالى انه آتاهم كثيرا من الآيات **قوله** ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل فرد اعتراض
على الزمخشري بانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق العامل عن العمل
وفي الشرح وفيه نظر اما اولا فلان المصنف ذكر في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة
ان كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم واما ثانيا فلا نسلم ان سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم
التعليق بل عمله في محذوف اي سل بني اسرائيل عما آتيناهم من الآيات كثيرا من الآيات آتيناهم والقول بان
الجواب عن الاول بان مراده بالنحويين هنا الاكثر وعن الثاني بان كلام المصنف انما هو على الظاهر المتبادر
وهو عمل سل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل لان معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة **قوله** لقد كان
في حول الحول السنة والثواء الاقامة واللبانات بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة والسآمة
الملالة ويسأم منصوب بان مضمرة اي تقضى لبانات ويسأم سائم **قوله** وزعم ابن سيده انه يجوز كون
الهاء في نوته للحول على الاتساع في ضمير الظرف محذوف ولحله في وليس بشيء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف في
الشرح ان اراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فمسلم وان اراد خلوها لفظا فلا ولا نسلم ان تقدير
المصنف ولكن يقدر ابن سيده لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل فصار ان مثل ان الجار والمجرور محذوف
معا ان دلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف ايضا **قوله** ولاشتراط الرابط في بدل البعض وبدل
في نحو قولك مررت بثلاثة بزيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لا نه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير وفي الشرح
لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يكمل به منهما الى المذكورة

الوفا بالتفصيل اما اذا نوي فلا يجب القطع بل يجوز فيه الاتباع ومنه قوله تعالى اسم علم اجتنبوا السبع الموبقات واستبعادها
الشرك والسحر واخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث آخر لكن اقتصر منها هنا على هاتين التنبيه عليهما
على انهما احق بالاجتناب ومنه تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا
كان آمنا ان يكون مقام ابراهيم وما بعده بدلا من الآيات ويطوي ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الآيات فانه قال فيه آيات بينات مقام
ابراهيم وامن من دخله وكثير سواهما **قوله** والاولى اولى لضعف مثل مررت بامراة حسنة الوجه لان حسنة
مجرور على الصفة رافع لضمير موصوفه والوجه بدل من ذلك الضمير وابدال ذي اللام من الضمير مما يشترط فيه
الضمير قبيح عند البصريين **قوله** وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشري لا ساوي هذا البدل
الى بدل الاضراب من ضمير مستتر في مفعوله وفي الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار
بعض من الدار او ليست بعضا منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني والمصنف الى الاول **قوله** والعرب
في تلك الحضارة الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة بكسر الباء الموحدة وفتحها قاله الجوهري في الصحاح
اهل الحضارة بدل ولذا قوله فاي اناس بادية فان التفصيل انما هو بين الحضريين والبدويين بقول من اعجبته
رجال الحضر فاي اناس يكن وان قلنا من اهل البدو والمراد التمدح والتعجب **قوله** او على ادعاء ان في الشرح
الاول وهو قال وطن ليس عاملا في نفس الفعل الثاني وانما هو عامل في الجملة التي فيها الفعل الثاني **قوله** فلو ان ما اطلب
قليل من المال هو ذا مجزوم بيت سيذكره المصنف صدره بعد اسطر وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة وقد تقدم
الكلام عليه في لو **قوله** وفيه نظر لان المعنى لو ثبت اي اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة عدم
طلب له فيكون انتفا كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفة على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده في الشرح
هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضي انه جعل المعلق مناط الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو
حذف الانتفا وقال فيكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لو لتعليق الثبوت على
الثبوت مع القطع بالانتفا لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم
فتأمله **قوله** وبهذه القاعدة ابطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان
فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه في الشرح
الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابطة بين الجملتين الواقعتين بعدها فيمتنع كون الاولى
جزءا من الثانية واعلم من معمولات هذا الجزء الثاني فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا بهذا الاعتبار فكان
الربط متحققا في قوله تعالى وظنوا انه لن يقدر الله عليه **قوله** على انه لو صح لم يكن حمل التنزيل
عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في الشرح هذا ثم وقد ذكر المصنف في سالف قوله تعالى لقد
تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون ومن تنح بينا ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى
مصدر الفعل والى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل او
الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه قلت معنى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو سائغ في
هذا المحل مع انه لم يستضعفه **قوله** واحترزت بذكر الاول عن جمع واخواته فانها انما يؤكد بها بعد

كل عوضي الملايكه كلهم اجمعون في الشـــرح هذا سهو ظاهر بعد قال الله تعالى وكذبكوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون وقال تعالى حكايه ومن العجيب خفا مثل هذا على المصنف سهو واقول مراده

المصنف ان اجمع واخواته لا يوكد بها مجتمعه مع الفاظ التاكيد الا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يرد انها لا يوكد بها مطلقا الا بعد كل حتى يرد عليه نحو لا علينهم اجمعين قال الرضي اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته مرتبا لتعين الى بتعين وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ما شئت ومن النفس الى اجمع ولا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس واجمع وتصرفاته واخواته من دون كل

قوله الامور التي يلتبس بها الاسم بالاضافه

الثاني التخصيص نحو غلام امراه والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما في غلام زيد وفي الشـــرح فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرات نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفه ولا يقال له مخصص انتهى واقول ان قول المصنف والمراد بالتخصيص الخ بيان لمعنى التخصيص في العرف اذ لولاه لتوهم انه اسم لمفهوم شامل لما لم يبلغ درجه التعريف ولما بلغها ثم اعلم ان التخصيص مذكور في باب النعت مقابلا للتوضيح قال التفتازاني في مطوله وعند النحاه التخصيص عباره عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفه بالعلم والتوضيح عباره عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حاشيته الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل فيه متصور فيه بلا تمحل فان في رجل عالم فلا يكون جاريه في تولا عين جاريه صفه مخصصه وقد يحمل على الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي ويجعل جاريه مخصصه لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جاريه الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى قوله ولا يجمع على الاسم تعريفان في الشـــرح هذا منتقض بالذي الموصوله المضافه الى معرفه فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنويه قطعا مفيده التعريف في نحو فاين ايهم اكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندي انه يجوز اضافه العلم مع بقا تعريفه اذ لا منع اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله وقول لبيد فبات به حوش الفواد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل هذا صدر بيت عجزه

ووقع في بعض النسخ البيت بتمامه وابو لبيد مالكا الموحده هذلي من شعرا الحماسه وحوش الفواد بالحا المهمله المضمومه والشين المعجمه حديد الفواد والمبطن الضامر البطن والسهد بضم السين المهمله والها القليل النوم والهوجل الاحمق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي قوله لخلو الصفه لفظا عن ضمير الموصوف فانه لفظا لان الخلو عن الضمير فهو موجود معنى لا لفظا قوله ولكن دار الفرا هو بالفا ووقع في بعض النسخ ضبطه بالقاف وهو تصحيف واما قول الجوهري ان الله ليدل الدون التانيث مجازيا توهم في الصحاح وقوله ان رحمه الله قريب من المحسنين فلم يقل قريبه لانه اراد بالرحمه الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره قوله وما حب الديار شغفن قلبي هذا صدر بيت عجزه ولكن حب من سكن الديارا قوله ويشرب بالعول الذي قد ادعه الخ هذا

خطاب لرجل لا يلتم مايسمعه ويسرق فلان بريقه اذا غص به واد عت العول اسنته كما تشرق القناه بالدم ولا تشرب به قوله ومراده بها الكنايه عن الرجل الناقص لنقص بالموصوله وعمرو والكنايه عن المزيد لاخذ بالفيل باخذ عمرو والواو في الخط في الشـــرح ليس المراد الكنايه وانما المراد تشبيه الصديق المامور بتجنبه بالموصوله في الاتصاف بالنقص والحذر من الشخص الذي يكون شبيها بعمرو في الزياده واخذ مالبس له قوله انه من باب يقطعت بعض اصابعه هذا معقول قول ابي الفتح وقوله لان المضاف بيان لمراد ابن مالك على قول ابي الفتح قوله اي يوم سرور نتج لعدم الكلام عليه في اي لكن المصنف انشده هناك لم ترعى وانشده هنا لم تسوفي قوله لا تعال يدل على انها شرطيه ان الجمله المنفيه ان تستوعب ولم تربط بالاولى نسد المعنى فهذا تعرض من المصنف لنفي ما يدل على انها شرطيه بعد تعرضه لنفي انها شرطيه قوله ومن روي بالمه ما لم يع فالحاليه ممتنعه لعدم الرابط في الشـــرح قد اسلفنا في فصل اي عند الكلام على هذا البيت ان الربط يحصل بعد بالضمير اي بعد دوسك قوله سيعلم ليلي في الشـــرح لا معنى لانشاد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ان يذكر ما يلتبس الاسم بالاضافه وهنا لم يكتسب الاسم بالاضافه ما لم يكن قبلها واقول بعد تسليم انه لم يكتسب الاسم بالاضافه في البيت ما لم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل الاستطراد لمناسبته لما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون قوله والى هذا يشير قول بعض الفضلا ملغزا بباب العدد والخ هذا البعض هو الشيخ امين الدين العزي المحلي وقد ذكر المصنف عنه سوالا في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاعتراض قوله ملغزا بباب العدد والتمييز في قوله واياك ان ترعى في الشـــرح فان قلت قوله بين تولي الى الخ لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدا ان المعطوف احدهما على الاخر من قوله في نحو ابو من ثم حفص ومزمل ولا خبرا عن احدهما اما الاول فلعدم المطابقه اذ لم يقل بينان واما الثاني فلاشتمال الجمله على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع ابو من لا يبين قوله مغربا ونحوه عذرا وانما يبين قوله مغربا فقط وحفص ومزمل ايضا لا يبين في الحالين وانما يبين في حاله التي يرد فيها السيل الى تصحيح الكلام قلت السبيل اليه ان يجعل قوله مغربا ونحوه عذرا سد المحذوف لا المذكور ويجعل بين تولي بيانه خبرا عن احدهما وخبر الاخر محذوف والتقدير على ان يكون المحذف من الثاني سلا وفي نحو ابو من بين تولي وحفص ومزمل كذلك هما بينان تولي مغربا وعذرا واقول لا حاجه الى هذا التكلف بل هو خبر عن المبتداين المعطوف احدهما على الاخر والضمير في يبين عائد اليهما باعتبار المذكور ويحصل المطابقه بهذا الاعتبار قوله كان ابانا الخ ابان هنا جبل بعينه والمشهور كان ثبيرا والعرانين جمع عرنين وهو معظم الانف وهو هنا استعاره لاوائل المطر والبجاد بكسر الموحده وبالجيم كسا مخطط والمزمل بفتح الميم الثانيه الملفف في الثياب قوله والعاشر الاعراب نحو هذه خمسه عشر زيد فمن اعربه والا الدلالبنا اعلم انه يجوز في العدد المركب غير اثني عشره واثنتي عشر ان يضاف الى مستحق المعدود ويستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد ويجب عند البصريين بقا البنا في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في اخر الثاني كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافه الاول الى الثاني كما في عبد الله وفي الشـــرح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسه عشر عنده من نصيفه معرب مطلقا سوا اضيف الى معرب او مبني وقول هذه

خبره عشرك بضم الراء على انها حرك اعراب مع ان المضاف اليه مبني قوله وقالت متى تبخل عليك الخ في الصحاح
اذا تجنى عليه ويدرب بالدال المعجمة وفتح الراء مضارع درب بكسرها اي حدة لسانه قوله ولا بد عندي
من تقدير علمه ولولا علمها بالمدلول ويكون حالا من الضمير لينعقد بها مفيدا ما لم يفده الفعل قال الشرح
لا حاجة الى هذا الذي ذكر انه لا بد منه عنده فان الضمير النايب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود اي
الاعتلال وقد صرح به المصنف بعد فقد افاد المصدر فايدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على
مصدر نكرة والنايب هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على الالفية المعنى يعتلل
الاعتلال المعهود او اعتلال تخفه بعليك فذرى تحذفه للدليل كما تحذف المضاف نحوز الامر ولم
يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق انتهى واقول بعد تسليم ان اللام في
الاعتلال الذي قدره المصنف في المغني للعهد الاعتلال المعهود بين المتكلم والمخاطب وهو معهود
لا الجنس معهود اللام هو المصدر المفهوم من الفعل ولا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر ما لم يفده الفعل
واما اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف في التوضيح فمعهوده الاعتلال المعهود بين المتكلم والمخاطب
وهو مفيد لما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان احدهما يحتاج الى متعلق ليفيد غير ما افاده
الفعل بخلاف الاخر قوله اولي ما لتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه في الشرح وتخريج
التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصنف فعله ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر وما في قوله
تعالى فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير واقول هذا القول حكاه المصنف هنا عن غيره وتلقي
من المصنف في عدم تقريره اعترانه فيما مر بضعفه قوله اهم بامر الحزم الخ في الصحاح وهممت بالشيء اهم هما
اذا اردته والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشي والاهلي
ايضا والنزوان بفتح النون والزاي الوثوب على الانثى للضراب قوله وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل
لمخالفتها المبهمات فانها تثنى وتجمع اعترض على ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى
مع انها تثنى وتجمع ولعل المصنف لاجل هذا قال وزعم واجيب بان الكلام الان فيما تثنى لكونه مبهما اضيف
الى مبني لا لكونه ظرفا اضيف الى جملة قوله كما قيل بموسى وثم يسر بفتح الموحدة وسكون السين المهملة وثم بفتح
النون والكل بالتنوين وتشديد لا لاخر قوله واما بيت الفرزدق فعنه اجوبه بيت الفرزدق هو قوله
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر واجوبته قيل شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم
يعرف الفرزدق شرط اعمالها عند الحجازيين لانه تميمي وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي في الوجود قوله لم يمنع
الشرب منها غير ان نطقت تمام الكلام عليه في غيره فان قيل ليس هذا من قبيل الاضافة الى المبني اذ المعنى غير نطق
حمامة احدث بان المضاف اليه هنا جملة مصدرة بحرف مصدري فيكون مبنيا غايته الامر انه في تاويل مفرد
معرب قوله على حين عاتبت الخ الصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل والفتوة والصحو الافاقة من السكر
والوازع المانع قوله او بنا عارضا كقوله لا تجدن منهن الخ بنا الفعل المضارع لاجل اتصاله بنون الاناث

عارض على اعرابه لمشابهة الاسم واعرابه لمشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبنيا لاصالة والتمام تداول الحلم
وعلى بمعنى في لقوله تعالى على حين غفلة وينتصبن بمعنى يعين ليستميل بمعنى يكذب او بمعنى يطارن الصبوة
قوله اذا قلت هذا الخ يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويهيج بفتح حرف المضارعة يثير والصبا
ريح مهبها المستوي مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار ويطلع بتشديد الطاء المهملة قوله الم تعلمي يا عمرك الله الخ
في الشرح وعمرك الله بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوايد والاصل تعميرك الله
والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى
ذكرتك بالله بذكرى تعمير قلبك ولا تخلو منه وحقيقته عمرت قلبك بذكري الله ثم حذف القلب والذكر والباء وصل
عمرتك الله واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارتفع الاسم
الشريف لانه فاعل واخزي بفتح الهمزة والزاي مضارع خزي بكسر الزاي ويجوز فيه ضم الهمزة على انه مضارع
اخزاه الله والملق القصير قوله اما ترى ابيت اللعن الخ قول العرب ابيت اللعن دعا للمخاطب بان يجعله الله
ابيا للعن بان يكون شريف النفس عالي الهمة واستكاك المسامع ضمها وضيقها والزبيع بالزاي والعين المهملتين اسم فاعل
من زاعه يزوعه اذا زعه قوله ولا يعمي لا ردي فيرديني الردي هذا عجز بيت صدره اذا انت في يوم تصادف
قيادهم وقبله عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي قوله وفي البيت اشكال لو سال
السايل عنه لكان اولى وهو اضافة مقاله الى ان وقد علمت انه في التقدير مقالة قولك ولا تضاف الشيء الى نفسه في
الشرح لا اشكال فان هذا من اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقاله اعم من المصدر المسبوك
من ان وصلتها وهذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة البيان لتميز اي مقاله هي بمدلول ان وما له
واقول بل هو في الصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة الشيء الى نفسه وهي غير جايزة وجوابه هو
جواب ما ورد على قولهم لا يضاف الشيء الى نفسه من نحو كل الدراهم وزيد نفسه وهو انه ليس من اضافة الشيء الى
نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص قوله وقد يكون الشاعر انما قال مقاله ان ما بالتنوين ونقل حركة الهمزة
فانشده الناس بتخفيفها فاضطروا الى حذف التنوين في الشرح هذا امر عجيب يلزم من فتح بابه التطرق
الى القدح في كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدح في كل ما ورد على خلاف الاصول والقواعد وليس ارتكاب ذلك
فيه بشنيع قوله اما الامور التي لا يكون الفعل معها الا تاما احدها كونه فعل بالضم
كظرف وشرف بيد بالضم ضم العين بطريق الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وطلته عند سيبويه فان اصله بالفتح
فلما سلب اخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فايه ليعلم ان عينه التي
حذفت واو واما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو ذلك ليس بمحول لان العين الى الفاء وانه في الفا لبيان بنات
الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصالة قوله ولا قالت فيهما في القاموس ودخل الدخول في طاعة الكرم
بمعنى وبمعنى شاذ لان فعل ليست متعد به الا ان ابا علي حكى عن هذيل تعديتها قوله والثاني كونه على فعل بالفتح
او فعل بالكسر ووصفها على فعيل بمعنى ولا يكون فيهما وصف على غيره فلا يرد النقض بعلم لان وصفه جا ايضا على فاعل
كعالم قوله وانها حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير العقيد الباردة

في ماعله عايد الى الاخر وفي الشـــرح ينقض بنحو قولك ضربت زيدا قائما لان الضرب لا يلام على رأي
المصنف فانه يجيء في دايل الخاتمة التي وردها مقدمة الكلام في الحذف من الباب الخامس وكان حقه
ان يقول ان يدل احد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق فيخرج مثل هذا وقولـــه اما لم يذكر المصنف
هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فاخبرني عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا
القيد قوله يجرح في عراقيبها نصلي هــذا اخر بيت وهو وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح
في عراقيبها نصلي وفاعل تعتذر ضمير الناقة والمحل انقطاع المطر والمراد بذي ضروعها لبنها والعراقيب جمع
عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها قوله وعيث هو من عاث الذيب بالغنم
المهملة والمثلثة اذا افسد قوله لنجرح في الصحاح عجم الشيء بالكسر يعجم عجما فهو عجيم وعجم ايضا قوله لدعج والكحل
والشنب الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلو جفون العينين سواد مثل التكحيل وفي الصحاح الشنب
حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة وفي القاموس الشنب ماورقه وبرد وعذوبة في الاسنان او نقطة
بيض او حدة الانياب حتى تراها كالمنشار قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا هــذا صدر بيت من معلقة امرء
القيس عجزه على حراصا لو يسرون مقتلي والاحراس جمع حارس كصاحب واصحاب او جمع حرس كجمل واجمال
والحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراص جمع حريص كالكرام جمع كريم وقد جا فعله من باب ضرب
ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة بمعنى يظهرون او بمعنى يكتمون ويروى بالمعجمة ومعناه يظهرون لا غير
والمقتل هنا بمعنى القتل ولو ما مصدرية في محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلي واما امتناعيه وجوابها محذوف
اي لو يسرون قتلي لسرهم قوله بينا تعانقه الكماة الخ الكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه
والروغ بالراء والغين المعجمة مصدر راغ اي مال عن الشيء وحاد عنه والتيح بالمثناة الفوقية والحا المهملة تكلف وجري بجرأة
في اخره فعيل من الجراءة وهي الاقدام والسلفع بسين مهملة ولام ساكنة وفا مفتوحة وعين مهملة الجسور الاســود
التي تعدى بها الفعل القاصر قوله واعطيته دينارا في الصحاح اعطاه مالا واعطيته اعطاء والاسم
العطاء واصله عطاو بالواو لانه من عطوت الشيء تناولته باليد والمعاطاة المناولة قوله والرابع صوغه على
استفعل للطلب او النسبة للشيء كاستخرجت المال واستعملت زيدا واستقبحت الظلم المثال الاول للطلب
لان معنى استخرجت المال طلبت خروجه والمثالان الاخيران للنسبة لان معناهما نسبة الحسن الى زيد والقبح
الى الظلم قوله واما قول الكرهم ان استغفر من باب اختار فرد وذو بعض باب اختار فعل يتعدى الى اثنين
احدهما بنفسه والاخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذي سمع فيه هو اختار واستغفر وامر وسمى وكنى
ودعا وزوج ووجه رد المصنف لقوله لا لان صوغ الفعل على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل فتزاد اذا
كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين وغفر يتعدى الى واحد فاذا صيغ على استفعل تعدى الى اثنين فلا يكون من باب
اختار قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه
وانزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس هكذا وقع في النسخ وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت التعدية
بالهمزة والتضعيف اما اولا فلانه المجتمع في هذه الاية وثانيا فلانه لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ
به واما ثانيا فلان الحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية وايضا فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين

التعديتين فرقا الى اخره انما هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف قوله ويشكل على الزمخشري قوله تعالى
وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة اجيب بان الزمخشري كلما
يحمل نزل على التدريج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهي قوله تعالى جملة واحدة وقال في الكشاف
عند الكلام على هذه الاية نزل هاهنا بمعنى انزل لا غير كخبر بمعنى اخبر والا كان متدافعا وعند الكلام على
قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه
مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج والاليق هذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا
في الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر الله وعلى ما يراه صوابا وحكمة انتهى قوله كما عسل الطريق الثعلب
هــذا اخر بيت وهو لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم الكلام عليه قوله ويرغبون
ان تنكحوهن اي في ان او عن على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في ذلك ايضا لك اشترط ابن مالك في
ان وان امن اللبس فمنع في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف واشكل عليه ويرغبون
ان تنكحوهن بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا في المراد انتهى وقال في الخاتمة التي يتكلم فيها على الحذف في
الباب الخامس واما ويرغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها للقرينة وانما اختلف العلما في المقدر من الحرفين
في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى قوله ويرغب ان يبني الخ المعالي
جمع معلاة بفتح الميم والصنيع بفتح الصاد وزيادة مثناة تحتية بعد النون فعل الفعل تقول صنع به صنيعا قبيحا
اي فعل والالام جمع الالام من قولك لؤم الرجل فهو لئيم اي دني الاصل شحيح النفس قوله ولا يجوز ان
تقدرهما في وعن للتناقض لاختلاف الزمان بان يراد بيرغب الاول وقت غير وقت يرغب الثاني اجيب
بان المراد من كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض لازم قوله نحو قولهم لاه ابوك اصل لاه ابوك لله ابوك فحذف
حرف الجر وبقي عمله ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قوله ولا يجوز تقدم منصوب الفعل عليه اذا كان
ان وصلتها علل المصنف ذلك في النوع الحادي عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التي
بمعنى لعل قوله وان يعرين ان لبي الجواري الخ هــذا البيت لابن خالد الخارجي وقبلـــه
لقد زاد الحياة الي حبا بناتي انهن من الضعاف • احاذر ان يرين البوس بعدي وان يشربن رنقا غير صاف
وبعده • ولولا هن قد سومت مهري وفي الرحمن للضعفا كاف • والرنق بفتح النون مصدر رنق
الما بكسرها اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة والعجاف جمع عجفا وهي الهزيلة وفي الشـــرح والكرم
بفتح الكاف وليس الا المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامراة كرم ونسا كرم انتهى وفي الصحاح
ويقال رجل كرم وامراة كرم ونسوة كرم وانشد البيت وضبط الناسخ الرا في ذلك كله بالفتح قوله واركب
في الروع خيفانة الخ الخيفان الجراد اذا صارت فيه خطوط مخالفة لسائر لونه والواحدة خيفانة شبه به
الفرس الجواد في خفته وضموره وقد عاب الاصمعي على امرء القيس هذا الوصف وقال ان الشعر اذا غطى وجه
الفرس فذلك هو الغمم الذي يكره في الخيل فان السفا وهو قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال

وقال ابن حبيب امرؤ القيس اعلم بالخيل من الاصمعي وقال ابن بشر الامدي ان امرا القيس كلف عن الغم بقوله منتشر لان الغم انما هو تكاثف شعر الناصيه واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطي العين وانتشار الشعر تفرقه وفي الشرح ونقيضه وذلك ان يكون السعف هو شعر ناصيه الفرس وفي الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصيه ~~من الخيل وانما هو جمع سعفه بالتحريك~~ ومعناه ان السعف شيب الناصيه انتهى واقول لا نسلم ان السعف في البيت ماخوذ من الاسعف للاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعفه بالتحريك وهو غصن النخل استعير للشعر قال في الصحاح والسعفه بالتحريك غصن النخل والجمع سعف **قوله** يقال شتره شترها قال ثرمه فترم وثلمه فتثلم الافعال المتعديه من هذه الافعال بفتح العين واللازمه بكسرها

الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

قوله لا يبعد الله الخ هذا البيت للمرقش وهو مدح اخر صدره اللام من الغارات والتلبب مصدر تلبب الرجل اذا تشمر والغارات جمع غاره اسم للاغاره والخميس الجيش لانه خمس فرق مقدمه وقلب وميمنه وميسره وساقه ~~والنعم واحد الانعام~~ **قوله** فقلت حتى عرف ما الحقلد فنظرنا فاذا هو السيء الخلق في الشرح الذي توهم ان المصنف تعمد التنكيت على ابي حيان لما كان بينهما من المنافسة فاورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله فاذا هو السيء الخلق الى ابي حيان نسبه الى ما ينسب الى كثير من المغاربه من سوء الخلق على ان الذي في الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفي القاموس حقلد كزبرج البخيل والضعيف وكزبرج السيء الخلق الثقيل الروح **قوله** فعلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بكذا عنه ما سوط ذلك في الشرح يحتمل وجها اخر وهو ان يكون معطوفا على بهلة تريب له ولا بهلة ستهجن سوء الخلق اذ هي صفة نقص يمدح بنفي ان لا تخبر باسره لكان تقصه ذو تريب وثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بهلة حقلد والمعنى ان هذا الممدوح لا تدركه بهلة وانما يدركها الاشراف واهل الكمال هذا ان كان الحقلد هو السيء الخلق واما ان كان الضعيف كما في القاموس اتجه المعنى اتجاها قويا واقول هذا التقرير يقتضي ان المراد بالبهلة الاسر والذي في الصحاح وبهله السلطان عتو به بهله فكانه بالغ في عقوبته واذا لا يقال في الحث على القتال افعلوا وجوه القوم يعني جهدهم اي ابلغوا جهدهم انتهى **قوله** واما قراءه من قرا يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح البا فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام اشاره الى سوال يرد على ما تضمنه الكلام السابق من انه الحق لا نه ذكر الفاعل بعد طيه والى جوابه اما تقرير السوال فهو ان ذكر الفاعل بعد بنا الكلام على طيه جائز ليس بممتنع فان قراءة يسبح بفتح البا طوي فيها ذكر الفاعل حيث بني الفعل للمفعول ثم بعد ذلك ذكر واما تقرير الجواب فهو ان المراد ان طي الفاعل من كلام ثم ذكره فيه ممتنع وهذه القراءه ليست كذلك لانا طوي ذكر الفاعل فيها من كلام وذكره بعد ذلك في كلام اخر لان رجال في هذه القراءه فاعل لفعل محذوف هو وفاعله جواب لسوال مقدر **قوله** وها انا مورد بعون الله امثله في الشرح وقع نظير هذا التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها انا بايح

ثم بلغ الشيخ محب الدين ابو حامد سماعا وبحثا على كاتبه مولفه

مما سيرته ومثال نظيره قريبا يعني في اول الجهه الثانيه وفي ذلك ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشاره وقد صرح المصنف في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت نجم مجالد يشير بذلك الى قول صاحب التسهيل واكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل او اسم اشاره مخبر عن بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تعلقه انما يقع شاذا **قوله** نعم من قرا نفعل وتشا ماكنا بالنون والعطف على ان نترك في الكشاف الذي قرا بالتا هو ابن ابي عبله والمراد تفعل في اموالهم ما كان يامرهم من ترك التطفيف والبخس والاقناع بالحلال القليل من الحرام الكثير وقيل ما كان ينهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها وفي الانتصاف وعلى قراءه ابن ابي عبله بالخطاب يكون ان نفعل معطوفا على ان نترك وعلى المشهوره يمتنع لفساد المعنى **قوله** والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولايه في الكشاف من ورائي بعد موتي وقرا ابن كثير من وراي بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف او بمعنى الولايه في الموالي اي خفت فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم او خفت الذين يلون الامر من ورائي **قوله** واما من قرا خفت بفتح الخا وتشديد الفا وكسر التا فمن متعلقه بالفعل المذكور في الكشاف وقرا عثمان ومحمد بن علي وعلي بن الحسين خفت الموالي من ورائي وهذا على معنيين احدهما ان يكون وراي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف بالموالي اي قلوا وعجزوا عن اقامه امر الدين فسال ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يرزقه والثاني ان يكون وراي بمعنى قدامي فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوٍ واعتضاد **قوله** والصواب ان تضمن ما به معنى لبثه في الشرح هذا مما لا حاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما في ماته من معنى الموت لا باماته نفسها والموت اما عدم الحياه عما من شانه الحياه او وصف وجودي مضاد للحياه على الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعي الى ذلك التكلف واقول الداعي الى تضمين اماته معنى لبثه موافقه قوله تعالى قال كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مايه عام فان الظرف في ذلك كله متعلق باللبث **قوله** وفايده التضمين ان يدل بكلمه واحده على معنى كلمتين يدل لذلك على ذلك اسما الشرط والاستفهام وذلك ان كلا من اسما الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلا من اسما الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشيه التفتازاني وحقيقه التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان مثل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلاله على الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلاله على معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقه والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونه القرينه اللفظيه فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده وقد يعكس يقال في يومنون بالغيب يعترفون به مومنين واقول هذا عند من لا يرى صحة اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه معا كالزمخشري واما من يرى ذلك فله ان يختار انه مستعمل فيهما او يمنع بطلان اللازم والمسله ذات خلاف مشهور **قوله** فالصواب تعلقهما بما يتعلق به على وان على متعلقه بكاين محذوف منصوب على الحال من الضمير في تولد ويولد حد كذا في الشرح اذا تعلق بكاين الذي هو مغيا بهذه الغايه فلذلك يصح كونه حالا

ومضمون الحال يجب ان يكون مقارنا للعامل فيها وليس الاون الممتد الى تلك الغاية التي هي تسويد الابوين للولد او تنصيره ما له مقارنا وهل هو الا مثابه قولك جا زيد امس راكبا الى غد واقول بل الاون على الفطره الممتد الى تلك الغاية التي هي تسويد الابوين للولد او تنصيره ما له مقارن للعامل الذي هو يولد غايه الامر انه استمر بعد مقارنته الى غايه وذلك لا يقدح في كونه مقارنا له **قوله** مركب بنا الوحالي مرلت بكسر التاخطاب لامراه واللوح بفتح اللام وبالحا المهملة العطش والاري النعاس ودرمان بكسر الدال وقيل بفتحها وانكر الادماني شارح البخاري وقال لم اعلم بضبط بلد نادي القاموس ودرمان ودقد تكسر اوله ناحيه من فارس وسجستان والتاج الخالص **قوله** ولا يتعلق مع سلع لا يتضايه انهما تلفا معاحد السعي قيل لا يلزم ذلك لان المراد المعيه اللايقه كا في واسلمت مع سليمان واسلامها متاخر عن اسلامه **قوله** ولا بالسعي لان صلة المصدر لا يتقدم عليه قال الرضي عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري في الحقيقه معمول الفعل الذي هو صله الحرف ومعمول الصله لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراه واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافه وقال بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشي حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رايحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غايه البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون **قوله** السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرساله لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه في الشرح تقدم هذا في حرف الحا المهملة في الكلام على حيث وقد اسلفنا هناك انه لو قيل بان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرساله لم يبعد واقول قد سلفنا نحن ايضا انه بعيد لان فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل **قوله** واما اذا ضربا ملحن فالمتعلق به قرا حمزه نصرهن بكسر الصاد وقرا غيره بضمها وهما لغتان بمعنى الاماله يقال صاره يصوره ويصيره اماله **قوله** لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا في باب ظن وعلم وما الحق به من فقد وعدم وانا لم يذكره هنا لانه ذكره في حرف العين في على والمغني ذكره هناك عن ذكره هنا **قوله** فلا تحسبنهم بمفازه فمن ضم البا فقد به لان من فتح البا وقرا بالمثناه الفوقيه في ولا يحسبن الذين فانه من هذا الباب لان الفاعل المخاطب والمفعول غيره **قوله** دع عنك نهبا صيح في حجراته هو لامري القيس تقدم الكلام عليه في عن **قوله** العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني الا من اغترف فهذه الايه دليل على ان الاستثنا اذا تعقب جملا لا يتعين عوده على الاخيره واعترضه العراقي من وجهين احدهما ان الاستثنا اما ان يعود الى الجمله الاخيره او لجميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به احد ولا حجة في الايه لقيام دليل من خارج دل على اراده الاولى الثاني ان يعود الاستثنا الى الجمله الاخيره او الى الكل حيث لم يقم به

ما يدل على خلافه **قوله** بلت وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا اي ومدوا الغسل الى المرافق في الشرح ولا بد من شي اخر وهو ان يكون ايديكم مفعولا بفعل مضمر والتقدير فاغسلوا اذ لو كانت متعلقه بالفعل المذكور في الايه من قوله فاغسلوا وجوهكم لا ستحال المعنى وانما هو عطف المقدر من عطف الجمل وحرف الغايه متعلق بالمحذوف واقول لا حاجه الى ما قدر الشارح لان ما قدره المصنف يغني عنه لان معنى ومدوا الغسل الى المرافق ومدوا غسل ايديكم الى المرافق **قوله** ان امرا القيس جري الى مدى الح امرو القيس هو ابن حجر الكندي قال الاصمعي كان امرو القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك انه مات وهو رضيع فطلبوا من يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبه انتهى والمدى الغايه واعتاقه حبسه في الجمام بالكسر قدر الموت لاني الصحاح **قوله** واما الى مدى متعلق بالوتخامر منصوب على الحال اي طالبا الوصول الى مدى الشرح وفيه نظر اذ لا يقال طلبت الى كذا وانما يقال قصدته وقصدت له وتقصدت اليه ويكون ان يتعلق بجري على ان المعنى اراد الجري او على ان جري على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الاخر اي دون قطع المدى **قوله** سوى التي يعطيها الهسوى بقصد والموصول صفه اللعبه او صله وذهاهم لين بسط والبنا اما بضم البا الموحده جمع بنيه لغرفه واما بكسرها جمع بنيه لفرفه **قوله** من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما في تفسير البيضاوي عوجا شيا من العوج باختلال في اللفظ وتنافي المعنى وانحراف من الدعوه الى جناب الحق وهو في المعاني كالعوج في الاعيان قيما مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط او قيما بمصالح العباد فيكون وصفا له بالتكميل بعد وصفه بالكمال او على الكتب السابقه يشهد بصحتها **قوله** وترجحت على من وقف من القرا على التنوين في عوجا وقفه لطيفه دفعا لهذا الوهم الذي وقف من الوقف وهو عاصم **قوله** واما من الضمير المجرور باللام اذا عاد الى الكتاب لا الى المجرور على لان سياق الايه في وصف الكتاب والتنويه بشانه ولم يسبق لكونه حالا من الكتاب او من ضميره **قوله** لان الحال بالخبر اشبه هذا تعليل لقوله لا يقال قد صح ذلك في النعت ومما يدل على ان الحال بالخبر اشبه من النعت انه لو حذف العامل من نحو جا زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدا وخبر لا نعت ومنعوت **قوله** واما جنبا فعطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله بل قد ثبت في الحال نحو لا تقربوا الصلاه وانتم سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف ان جنبا حال بطريق التبعيه والعطف لا بطريق الاصاله والكلام انما هو في الحال بطريق الاصاله **قوله** ونظيره قراه من قرا وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكاس من معين ليس الذي قبل قوله تعالى وحور عين هو يطاف عليهم بكاس من معين وانما هو قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهه مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون **قوله** ويرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم اثم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج في الشرح هذا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبه واقول كون اللام

في هذا الموضع للعهد الذكري في غاية البعد مع انه لا يدفع الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصناعة
دفي اعراب اي البقاء حج البيت مبتدا وخبره على الناس ولله متعلق بما لاستقرار في على ويجوز ان يكون
الخبر لله وعلى الناس متعلق به اما حالا او ما مفعولا ولا يجوز ان يكون حالا لان العامل في الحال على هذا
يكون معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالجار الاول او الثاني والحج مصدر
اضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم
من استطاع او الواجب عليه من استطاع والجملة بدل ايضا وقيل هو مرفوع بالحج تقديره ولله على الناس
ان يحج البيت من استطاع فليحج ويدل على ذلك قوله ومن كفر وجوابها انتهى قوله افتى بلادي الحج التلاد
بكسر المثناة الفوقية المال القديم وقيل المال الذي ولد عندك واصل التاء فيه واو والقشب بالشين المعجمة
المال الثابت وقيل المال مطلقا وفي الصحاح والقاررة وهي قدح وكذلك القاقوزة ولا تقل قاقزة قال
ابن السكيت اما القاقزة فمولدة واشد البيت والاباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس
الابريق معرب آب ري قوله والمشهور في من في الاية انها بدل من الناس بدل بعض في الشرح ويحذف
الرابط لفهمه اي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي قوله السابع عشر
قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة اخي ان انتصاب اوارى
في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز في حاشية
التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب اي ان لم اعجز واريت
قيل هو من قبيل اتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب لينصب الانكار التوبيخي على الامرين ويشعر بانه في العصيان
ووقوع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل
وكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة ودلالة على العكس المؤكد للعجز والقصور عما هدي
اليه غراب قوله والصواب القول الاول هو امتناع نصب فتصبح قوله لما بينا يعني من ان جواب الشيء مسبب
عنه واصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر وزيادة العقل وحاله تتسبب عن السير في
الارض قوله وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا
حال في الشرح في هذا الصواب تقييد النهي عن اتخاذهم الهة من دون الله سوا المقصود النهي عن اتخاذ الالهة
من دون الله مطلقا ولا تنافي ذلك مع المقيد وقد يقال هذه الحال مبينة ان من شان الاله عند هولاء ان
يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى قوله ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله
اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا هذا الوجه قاله صاحب الانتصاف وقال التفتازاني وجها
اخر وهو ان الهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين
اتخذوهم الهة من دون الله انهم قالوا بالهية الاصنام وهذا فاسد لانهم لم يتخذوها الهة من دون الله حتى
نسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية الله تعالى مع قولهم بان الاصنام الهة والمقصود من فلولا نصرهم

١٦٩

الذين اتخذوهم الهة من دون الله انهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية الله تعالى وهذا لا يصح الا
ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى حينئذ انهم اتخذوهم الهة حال تقربهم بهم الى الله فانه لا يفهم منه هذا
نفي الهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة تامل انتهى قوله قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من
احد ولو جاني ديار ولو جاني فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع وقد اشبعنا الكلام على هذا في اول
في حرف الالف قوله في قول العرجي اظلوم ان مصابكم الخ ظلوم اسم امراة وهو منادى ووقع في بعض الروايات
اهدى السلام وفي بعضها رد السلام والعرجي بفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان منسوب
الى العرج منزل بطريق مكة قوله وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى البتة في
الشرح بل يحصل له معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدر
اسم ان ويرتفع رجلا على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدا
محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اي مظلوم الجهة السادسة
قوله احدها قول بعضهم في وثمودا فما ابقى ان ثمودا مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما
بعدها فيما قبلها في الشرح لصاحب ذلك القول ان يجعلها ما بعده وهو مظان ان يحذف قياسا لما تقدم عن
الرضي اي واما ثمودا فما ابقى ولا يمتنع التقدم لعروض الفصل بين ما والفاء بما في حيزها ولو كان عامل مقدر فما له
الصدر كما زيدا فاني ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره واقول
ذلك البعض لم يعلم ان ما هنا مقدره ولم يقم قرينة على تقديرها واعتراض المصنف انما هو على ظاهر قوله قوله
واما قراءة عمرو بن فايد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف اي ومن شر شر ما خلق وحذف الثاني
لدلالة الاول يعني ان ما على هذه القراءة اسم موصول بدل من المجرور ولا نافية والجار والمجرور قبلها متعلق بما بعدها
ولا يكون مما نحن فيه وفي الشرح يحتمل ان يكون هذه هي لا الابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته
وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد اي كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف واقول فيه
نظر اما على مذهب الاكثر ويختاره الزمخشري في المفصل ان ما الابهامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف
واما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم ولذلك جعلها الزمخشري في الكشاف فيهما الحرف الصلة فلان وصفها
ينافي الغرض من وضعها وهو زيادة الابهام قوله الثاني قول بعضهم في ذكر قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون
لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول او للثاني وكلاهما ممنوع
قال ابن الحاجب في اماليه العامل في اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون
الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي
وهو اكبر الذي هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف يتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثاني ويكون المعنى لمقت
الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا يدعون في الدنيا
فاجيب بان المراد ادعى لو نكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ ثبت ظلمكم اي ثابت الحجة فعلى هذا يكون
اذ تدعون للاخرة او يكون المراد بانفسكم امثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا قوله فلا يسلط اسم الفعل

بين المصدر ومعموله بالاجنبي في امالي ابن الحاجب الاجنبي هو المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت ضربي في الدار زيدا حسن لم يفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما بمتعلق به فاذا قلت ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الجزئية وانما جرت الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانه اي الفصل بها عرض من الجزئين لغرض مع انه لا لبس في ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزئين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه للثاني وهو للاول وللاول وهو للثاني قوله ومن دون الى الصمد يلاثي والعصا الحيلم والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وهاديها [illegible] قوله ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزم الذي قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله في حاشية التفتازاني وهاهنا حاشية عن المصنف يعني صاحب الكشاف [illegible] بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله لو جعلنا الاولى [illegible] والصد عن سبيله [illegible] لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه تمام له ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقدم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه قوله والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة دل عليها ما قبلها لا بالعطف في حاشية التفتازاني قيل الجيد ان يتعلق بمحذوف اي وبصدهم عن المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة قوله ومن مثله ذلك قول المتنبي وفا وما اي ومن امثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وانسجامه احزنه والطاسم الدارس والساجم الهاطل قوله لسانا جعلناه [illegible] قوله وانما المعلوي في ذلك محمد وفا لا عند البغداديين وقد مضى بعض مذهب البغداديين لانه الذي مضى في الباب الثاني عند الكلام على الجملة المعترضة لا المعلق قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا وقد تقدم الكلام على البيت بما معنى لولا قوله فالظن بالحال التي في شبهه بالمفعول به وجه شبهها به ان كلا منهما فضلة منصوب قوله ومثله قول ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم آباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا فلو تاخر ابو حيان هذا الاعتراض الذي ذكره المصنف واجاب عنه بما لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف و[illegible] او بين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا على انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف زيد من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط الاخير وهو كون حرف العطف ازيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال لانا نقول الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف انتهى وجوز ابو حيان في لانه ايضا وجها آخر وهو ان يكون [illegible] منصوب على الحال لانه في التقدير نعت لذكرا تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون اشد معطوفا على محل الكاف [illegible] على حالته

الثالث او اشد ذكرا في موضع جر عطفا على ما اضيف اليه الذكر في قوله كذكركم [illegible] او في موضع نصب عطفا على اباءكم بمعنى او اشد ذكرا من اباءكم على ان ذكرا من فعل المذكور قال التفتازاني يعني ان من الافعال المتعدية اضافات بين الفاعل والمفعول [illegible] من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكرية ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكورية وتحقيقه ان المصدر عبارة عن [illegible]

وفي الشرح ولو قيل انه من قبيل عطف الجمل وان التقدير او اذكروه اشد ذكرا لم يحتج الى السؤال من اصله وكان التقدير في الاخرى التي تلاها قبل فقال التقدير واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك قوله ومثله قول ابن عطية في قاتلهم الله اني يؤفكون ان اني ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موضع لها [illegible] بعد ان ابن عطية يلزمه شيان احدهما خروج الاستفهام عن الصدر والاخر كون جملة يؤفكون لا موضع لها [illegible] لكان قاتلهم الله دعا عليهم وهو انه طلب من ذاته تعالى ان يلعنهم او تعليم للمؤمنين ان يدعوا عليهم بذلك ومعنى اني يؤفكون كيف يصرفون عن الحق قوله ونظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها في الشرح لا نسلم انهم قصدوا ان من الارض الملفوظ به متعلق بتخرجون وانما قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل المذكور متعلق به والاصل في التقدير ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها وغاية الامر انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض واقول هذا تاويل لكلامه وصرف له عن ظاهره الذي اعترض عليه المصنف قوله وهذا لا يصح في العربية لان اذا الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله وقول آخرين وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بالزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو ظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الشرح صرح ابن الحاجب في امالي القرآن بخلافه فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما انه متعلق بالناصحين ولا يرتاب في ان المعنى اني لمن الناصحين لكما وان اللام انما جيء بها للتخصيص بمعنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا من ان صلة الموصول لا يعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتهما صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت لفقدها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم قال الشارح فتفرقت بينها وبين الموصولات بذلك ثم فرق بينهما بان الالف في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف واقول هذا الذي قاله ابن الحاجب في اماليه بحث منه واختيار من اختياراته ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة وهو ان تقدمه يقتضي تقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه واما وصل الالف واللام باسم فاعل او مفعول فامر ثابت عن العرب خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقدم معمول الصلة قوله فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفا او بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين في الشرح اما التعلق بالزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول فلان اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المعنى اعني الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعني واما الاخر فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون واقول الجواب عن الاول ان تضمنه معنى اعني لا الضمير بواسطة في [illegible] من يعاني اعني فيه اي في يوسف وعن الثاني بانه ليس الاخبار بمجرد كائنون وانما هو بكائنون المتعلق به

١٧٠

فيه ومن البانه هذب قوله بعد بعدت بيانا لما الخ تعالى بعد بالكسر بعدا بفتحتين اي هلك وبيانا فتبين
عن النسبه ولا بياضه له اي لا حسن سائره لان العرب تطلق البياض على الحسن السار قوله وذلك ممتنع في
الالوان في الشرح امتناع ذلك مذهب البصريين وذهب الكسائي وهشام الى انه يجوز بناء اسم
التفضيل من الالوان مطلقا وذهب غيرهما من الكوفيين الى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة والمتنبي
كوفي فلا حرج عليه في ارتكاب طريقته وطريقة اصحابه قوله والصحيح انه من الظلمة لا سود في الشرح
الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفي وتخريج المصنف تفوت لغرضه من كون ساقي الشيب
عنده اشد سوادا من سواد الظلم قوله ملعالة مرتديا الخ الارتدا لبس الردا وهو هنا استعارة لتقلد السيف
واراد باحمر من دم السيف والطلى بضم الطا المهملة الاعناق قال الاصمعي واحدتها طليه وقال ابو عمرو والفرا
واحدتها طلاه والاسد جمع اسد والذي في الصحاح انه جمع كذا اساد وفي القاموس انه جمعه اساد واسود
قوله الثامن قول بعضهم في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان لدال الفعل سقيا اياك يعني واللازم باطل
في الشرح اللازم حق على ما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل من جواز قولك سقيا لك زيدا وجدعا
اياه قوله وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغا مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منام وهو بالليل
لا يجوز في الشعر في الشرح ليس في قول الزمخشري بل ما من الليل والنهار ما يقتضي ان يكون قوله بالليل
معمولا لمنام وان يكون النهار معمولا لابتغاؤكم بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا
لابتغا الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى
فقط فان قلت ثم تعلق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر
مبتدا محذوف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغا الفضل وابتغاؤكم ما خبره
لفظا هو مقدم تقديرا بانه من تتمة الاول قوله والمطلق والمقيد عندك في الشرح كان المصنف نبه
ما قدمه في الباب الرابع في اواخر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من ان توهم غيران واغيار ليس بعربي
واقول لا يلزم من كونه غير عربي في لغات العرب لم تتكلم به وانه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من لزوم انه
لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين قوله لانه لا يلحقه علامات الفروع الا بشرط يريد بالفروع التانيث
والتثنيه والجمع وبالشرط ان يكون خاليا عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان اسم التفضيل معرفا باللام او
مضافا الى معرفه لا يقصد بها التفضيل على المضاف اليه وجبت مطابقته لصاحبه وان كان مضافا الى نكرة يقصد بها
التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقه وعدمها الجهة الثالثة قوله وانت الذي في رحمة الله اطمع
هذا عجز بيت صدره فيارب ليلى انت في كل موطن قوله وفي الاية اقوال اخر بانها ان الحال مبتدا في الشرح
ما مثل قوله اخرج قوله بانها فانه ان اعتبر بالقول المقدم او هاديا يكون هذا بانها لم يصح لان الاقوال
نفيد كونها اخر لا يشمل ذلك اصلا وان قوله الصحيح بانها راجع الى الاقوال لا بقيد كونها اخر قوله
ابن مهران في القاموس وهو مهران بالسند ومهران قرية باصبهان وجد احمد بن الحسين المقري قوله اقترح

اقترح اجاد المتين الى نقترح بحجج ولا اداراجع ليكون في موسه قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة
الاستعمال في الشرح الذي ذكر ابن مسعود مشكل في نفسه وذلك لان ان اذا كانت موصولا اسما فتدلد
الذي عليه معظم النحاة في مثل قولنا انت اعقل من ان تكذب ان يكون صلتها بالتا الفوقيه للخطاب وانما
يجب ان يكون اذ ذاك بالياء التحتيه ليكون متصلا الضمير غيبه يعود الى ان التي هي اسم بمعنى الذي فان المسموع فيه
الخطاب ولا ارى في كونه انا اعقل من ان اكذب والمصنف سلك له على هذا واخذ بقول الملك بما يوافقه ولا يحيد
ذلك من الاعتراض واقول لعل ابن مسعود يجوز في مثل انت اعقل من الذي ومن ان يكذب بالتا الفوقيه للخطاب
وفي مثل انا اعقل من الذي ومن ان اكذب بالهمزة للمتكلم فان ابن مسعود قد قال المصنف خالف النحويين في
اقوال كثيرة قوله التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى ابعد في الشرح فيه نظر فان الفعل الذي يسبك هو وما
معه في المثال بالمصدر يسند الى ضمير افعل فينبغي عند السبك ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في
اعجبني ما صنعت المعنى اعجبني صنعك ولا نضرب في غرضنا ان فاعل المصدر يكون ... واذا فعلنا ذلك في المثال صار معناه
زيدا ابعد الناس من الكذب بكونه مفضلا على الناس في البعد من الكذب لضرورة التفضيل نفسه فيلزم ...
الناس له في ذلك اعني البعد من الكذب لضرورة التفضيل وهذا من بطلان التوجيه ... في كلام المصنف
الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضي وما يتوهم انما الضربان
اشعر ... اعظم من ان نقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعد
عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل عن المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيليه
بل هي مثلها في قولك بنت منه متعلقة بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل بمعنى انت اعز علي من ان
اضربك اي باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيليه متعلقة بافعل التفضيل ...
من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن هذا يكون فيه ...
الا في معنى التفضيل انتهى كلامه الجهة الرابعة قوله واما من نصب فقيل عطف على سربهم او على مفعول
محذوف يقوله يلبسون او يعلمون اي يلبسون ذلك او يعلمون الحرب في الشرح حكاية هذه الاقوال الثلاثة
هنا في توجيه النصب فيها هو صواب ليس كذلك لوجود التباعد الموجود في الوجه الذي ادعى انه غير صواب
بل البعد فيما حكاه هنا اشد قوله وقيل هو لما جاهم اي للذرايه في الشرح يعني ان خبر ان في قوله تعالى
ان الذين كفروا بالذكر لما جاهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان التقدير ان الذين كفروا بالذكر
لما جاهم لكفروا به والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدا وقد تخلف هنا وقد يقال بقيد ... ووقع
في الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار قوله والذي فسرت به عائشة رضي الله عنها
خلاف ذلك ونصها مع عروة ابن الزبير رضي الله عنهم مسطور في صحيح البخاري في ما روي هشام بن عروة عن ابيه انه
قال قلت لعائشة ام المومنين وانا يومئذ حديث السن ارايت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن
حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فما على الرجال ان لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت فلا

جناح عليه ان لا يطوف بهما انما انزلت هذه الاية في الانصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذو قديد
وكانوا يتحرجون ان يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل
الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما انتهى
وفي الكشاف كان على الصفا اساف وعلى المروة نائلة وهما صنمان يروى انهما كانا رجلا وامراة زنيا في الكعبة
فمسخا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله وكان اهل الجاهلية اذا سعوا مسحوهما
فلما جاء الاسلام وكسرت الاوثان كره المسلمون الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح
في ذلك فرفع عنهم الجناح قوله وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الاية محوج للتاويل في حاشية
البيضاوي في نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان ان اما ان تجعل مصدرية او مفسرة فان جعلت مصدرية
كانت في موضع البيان المجرد لا من ما او من العائد المحذوف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان
الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا فمنه ارتكاب عطف الطلبي على الخبري وجعل المعاني الواجبة
المامور بها محرمة فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها
وتضمين الخبر معنى الطلب واما جعل لا ناهية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف
نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في لا مع الفعل فلا
سبيل اليه هاهنا لان زيادة لا الناهية مما لم يقل به احد ولم يرد في كلام وان جعلت ان مفسرة على ان لا ناهية
والنواهي بيان لتلاوة المحرمات توجه اشكالان احدهما عطف ان هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا
مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانها لا تصلح بيانا
لتلاوة المحرمات بل الواجبات واختار المصنف يعني صاحب الكشاف كون ان مفسرة لان انعطاف الاوامر على
المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهي لما عرفت واجاب
عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق
باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى صراط لتقدمه في اللفظ وان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا
على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي عطف اعني الفاء والواو وليس
بمستقيم وان جعلنا الواو استينافية اعتراضية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقدم المعمول فصلا بينهما شائع
في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا فاياي فارهبون ومنعت زيادة الفاء جعل المعمول
متعلقا بالمحذوف والمذكور بالفاء عطف عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا مع الله واتبعوه فاتبعوه وعن الاشكال
الثاني بان عطف الاوامر على النواهي الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المامور به لا يكون محرما
دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر كلها ذكرت وتعلق كونها التي هي النهي عن الاضداد فكانه
قيل اتلو ما حرم ان لا تسيئوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا
وان لم يجز عكسه الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف واما انتصاب ان لا تشركوا بعليكم يعني الزموا ترك

الشرك فيا باه عطف الاوامر الا ان يجعل لا ناهية وان المصدرية موصولة بالنواهي والاوامر على ما هو
قاعدته انتهى قوله ويتناولون وراء حفص تقدم الكلام من المصنف على هذه الاية في اخر اقسام العطف
الا انه لم يذكر هنالك الوجه الاول قوله ولبس عباءة وتقر عيني هذا صدر بيت عجزه احب الي من لبس الشفوف
وقد تقدم الكلام عليه قوله ولا سابق شيئا هذا بعض بيت وهو بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق
شيئا اذا كان جائيا وقد تقدم الكلام عليه قوله وقد مضى البحث فيها مفصلا في اواخر الباب الثالث واما كونه توكيدا
قبل الكلام على تعيين موضع المقدر قوله وانما لغة الا لكثرتها في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او
العين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم في الشرح تقدم هذا في حرف الباء وتقدم
ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين ليس حقه ان يكون بعد توكيده بالضمير المنفصل على التعيين بل الفائدة
حقه احد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره ايا ما كان الفاصل وتقدم هنالك ان الما
الزائدة ملتزم لا عتداد بها واقول تقدم لنا بحث ايضا هنالك مع الشارح كلام في ذلك على انه ملتزما يكون
في كلام المصنف هنا تخلص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الا لكثرتها قوله لعمرك انت يا ابن الخ في
الشرح اسم على التمثيل بالبيت لكونه دعوى المصنف وتقدم ذكره هو في حرف اللام انه في اجماعه
فبذلك فليفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم وهي قراءة القراء المعوقية في تلك الاية يعقوب والسبت وانه
شاذة اذ الصحيح في الشاذ انه ما وراء القراءات العشر قوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هذا صدر بيت
عجزه هم القوم كل القوم يا ام خالد وقد سبق الكلام عليه قوله والا يظهر فيه قول الجماعة انه جاء على
اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية في الشرح فيه نظر من وجهين احدهما انه لا وجه
لكون هذا الظاهر فان حمل ان الناصبة على ما المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ
من الكلام بخلاف اعمال معنى من فانه كثير ومقيس ووقوعه في الكلام فصيح شائع الثاني انه قد ذكر
في اواخر الكلام على المثال الثاني من مثله الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد
وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان تموا بالجمع حملا على معنى من حسن وهذا المنافاة ان كون هذا
حسنا يقتضي سداده واقول الجواب عن الاول اما لكونه اظهر فجها وهو متبادر الى الذهن ولكونه
غير مقيس لا ينافي ذلك وعن الثاني ان هذا المحل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط
ولا نسلم امكان الاصل فيه قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع منافيا لقول العرب
ما بيت اليه الشرح حاصله دفع التناقض عن الزمخشري بانه اسمع من جعل ما شرطية لم يرفع تود من حيث كانت
هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في تجويزه ما جاء في ايمنا تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما
منعه او اشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها احاد ولا متواترها
ولذلك يراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراءات السبعة في بعض الاماكن ولا يبالي بالعدول لظنه ان

القراة بالراي لا بالرواية المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا اعتداد له بما ذكره المصنف غير ظاهر واقول
بل الاعتداد له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراات كلها احاد لان لما كانت الاولى
قراة الجماعة لم يتسع فيها لقوتها بسبب كثرة القارى بها وكانت الثانية قراة البعض تسمح فيها لقلة القارى بها
قوله والتاسع قول بعضهم ان اصل بسم الله بكسر السين او ضمها على لغة من قال سِم او سُم في الشرح
هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على العرب الخلل من جهتها
والنظر وكذلك ليس من الاعراب في شي وهذا ذكر في ديباجة الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب
فكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك اصلا وراسا واقول لا يخفى عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم الجواب
عنها مرارا قوله وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع في الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح
وذلك لان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النخعي الاذان جزم حتى نقل الحركة ايذان بانه واقف حكما من جهة
انه اعتد اخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الرا بالضمة الاعرابية
كان غير واقف لا حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا ثبوت لها
في الدرج لا يفيده اذ قد بينا ان الناقل لحركتها الى الرا واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود
حكما واما الم الله فاطبق القرا الا في رواية عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة وذهب سيبويه
من النحاة الى انه حرك لالتقا الساكنين واوثرت الفتحة للخفة والمحافظة على التفخيم في الله وذهب الزمخشري
في المفصل واختار في الكشاف ان حركة الهمزة في الله نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة
الوصل تسقط في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما له ثبوت وكذلك لا ابقا حركتها لابقائها ودلالة عليها
فاجاب بان ميم اذا كان في حكم الموقوف عليه لم يكن الهمزة في الدرج بل في الابتدا فجاز تخفيفها بحذفها والقا
حركتها على الساكن قبلها كما في واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة قوله تنبيه وقد يكون الموضع لا يتخرج الا
على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المومنين في الشرح هذا اعتراف
من المصنف بان هذه القراة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله
واقول ليس في كلام المصنف اعتراف بان هذه القراة غير فصيحة غايته الاعتراف بانها مرجوحة ولا
يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة قوله نجي فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان اخر الماضي
وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابته مع المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه
ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ذكر هذين الضعفين ابو على الفارسي والزمخشري قال اليمني في شرحه
للكشاف واعلم ان ما ذكره المصنف وابو علي ضعيف لانه لا بعد في تخفيف اليا بالاسكان ولا بعد ايضا في اقامة
المصدر مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل لان اقتضا الفعل للمصدر
ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم او متعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل اولى من قيام
المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية فهاهنا اذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب
المومنون بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فبقي المومنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجا المومنين او نقول

نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي ونقول هذه القراة تدل على جواز هذا الادغام فان
العربية تؤخذ من القران المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجئ عن العرب مشيرا الى انه احاط بجميع
كلام العرب وفيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه
لجهله او لعدم عدالته او لجهالة علمه وعدالته ويترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته
عن الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون
فان قلت القراات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الادا واما ما هو من قبيل الادا كالمد والامالة
وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله وذكره غيره قلت نعم
لكن لا يكون نقل القرا لهذه الاشيا اقل من نقل ناقلي العربية والاشعار والاقوال وكيف يطعن فيما نقله القرا
الثقات بانه لم يجئ مثله ومن ابن عرف انه لم يجئ مثله ولم نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه فقبول هذا
اولى وايضا فقد ذكر المصنف في صورة الجاثية انه قري ليجزي قوما وقال معناه ليجزي الجزا قوما
فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به وقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا انتهى الجهة
الخامسة قوله فلنورد مسايل من ذلك هذه الاشارة الى ما يحتمله اللفظ من الاوجه لا الى ترك ما يحتمله
اللفظ على ما لا يعنى باب المبتدا قوله النصل وهو ارجحها او الابتدا وهو اضعفها
في الشرح في ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان الوجهين الاخرين وارجحيه
النصل وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الوجهين الاخرين واضعفية الابتدا فيكون النصل الذي حكم
بارجحيته ضعيفا والابتدا الذي حكم باضعفيته راجحا وهو متناقض فينبغي ان يكون التفضيل غير مراد
على ان الابتدا انما يضعف حيث يكون صيغة الضمير معينة لان تكون نصلا وهنا لا تتعين لذلك انتهى
واقول لا نسلم ان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان كل من الوجهين الاخرين ولم لا يكفي في صدقه
رجحان احدهما ولا ان قوله وهو اضعفها يقتضي ضعف كل من الوجهين الاخرين ولم لا يكفي لصدقه
ضعف احدهما سلمنا لكن النصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا ولا يكون الابتدا الذي حكم باضعفيته راجحا
وذلك لقولك زيد ازهد الناس فان ما عدا زيدا من الناس منهم من هو زاهد ومنهم من ليس بزاهد قوله ومثلهما رب رجل
صالح لقيته اي ومثل كم رجل لقيته ومن الرسمية في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخرا رب رجل لقيته وارد فان
بينهما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة ان معمول الفعل والابتدا فيهما هو كم ومن وفيه هو المجرور برب وقد تقدم
في رب انها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وان محل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية
وفي نحو رب رجل لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قوله هذا لقيته قوله
وان فهم ابن الحاجب وغيره ان تعلق اماله الاجماع عود الى في الشرح وقول الفخر زاني وغيره من شارحي
كافيته انه اراد بالظاهر خلاف المستتر وهو معناه اللغوي ليدخل اما زيد وان تم انتم فينقض جمل كلام ابن الحاجب
على ما هو بري منه وكيف وهو يصرح بانه لا خلاف في امتناع نحو اما قام انتم قوله وبحثهم ان الضمير المرتفع

المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه المرفوع المستتر في يجاوره عائد على المضمر والمنصوب البارز فيه عائد على
الفعل ويجاوره بالجيم والراء المهملة قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي
يا ابرهيم وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع قال في
الشرح ليس هذا مما يقطع به على رد مذهبهم اما الاية فيحتمل تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب
عن آلهتي واما البيت فيحتمل ان يكون انتما مبتدا وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف لدلالة قوله
عليه بقوله ما واف بعهدي اي ان عدم قيامكما معي على من اقاطعه سبب لان لا تكونا وافيا بعهدي لان من
سوالكما اليه انكما عندي في خلوص المودة وصدق الخلة فاذا لم تساعداني بالقيام على من اقاطعه ايتساعدني انتما
وعلى عن نصرتي انتما ومن هو افق بهاسه فتكون تلك دعا اليلا يفي احد بعهدي وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت
عليه وبه يندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا له عن الحلبي وقوله
مراد المصنف بالقطع في قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب ولا يقدح فيه احتمال غيره لكن ولا شك ان غالب
الظن من الاية تعلق عن آلهتي براغب وتعلق البيت انتما اذا لم تكونا لي عونا على من اقاطعه فما انتما وافيان بعهدي
قوله وان تكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير ع معناه على تقديره رافعا له فان معنى الاول مضروب به
الاخ لا زيد ومعنى الثاني مضروبة زيد لا الاخ قوله والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا وردا بالخلو الجملة
الاسمية الحالية من الواو ووجدان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما قال الرضي اجتماع الواو والضمير
في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاء زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة
في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاني زيد راكبا فتصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد
وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرت فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سوا كان مبتدا نحو جاني زيد يده على راسه
وكلمته فوه الى في او خبرا نحو خرجت مع البازي علي سواد فلا تحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط
في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقول هو اولى من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر
الكلمة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بنا على ان انفراد الضمير في الاسمية
ضعيف مطلقا ان قولهم جاني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرا عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد
تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على المبتدا جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد
انه واجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله
وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا سوله لقيته وان عليه
جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر مفردا فمسلم انتهى قوله وليس شي لان
النفي هنا منصب لا واحد بدليل كاي وذلك لان تاكيد على الكثرة وهو الغالب فيها وكذا مثل المصنف لذلك في
حرف الذات بهذه الاية قوله على الخلاف في الالف واللام الجنس هي ام للعهد وذلك انها ان كانت للجنس

فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعادة واختار ابن الحاجب ان الالف واللام للعهد وانه ذهني
قوله وقيل يجوز ايضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا اي المبتدا زيد فان قيل يرد على هذا القول ما سيورده المصنف
على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوبا ان يسد شي مسده اجيب بان ذلك شرط المحذوف قياسا
وحذف المبتدا وجوبا ليس بقياسي ولو سلم فيعمل المدح مع فاعله ساد مسده قوله مسئلة حبذا زيد محمل
زيد على القول بانه خبر فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وهذا القول هو المشهور في مختار
ابن الحاجب واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يقدم ولم يلتزم في الاحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون
وحبذا هند والهندان والهندات واجيب بان صيغة حبذا جرت مجرى المثل فلم تغير قوله ومن يابد ابن داود
انه لا محل للاول وانه لا يجوز الاستغنا عنه في الشرح قد منع الخصم كلا من الامرين وسند الاول صحة قولك
فتنت هند حسنها وقلبها الا ترغبه جزئيها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض ولا يقال فتنت حسنها
ولا قلبه جزئيها وسند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما حيث يسع
بدون البدل اعني فما كان قيس هلك واحد ويصح معه ولا سعد التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما
التزم الوصف في مجرور رب الظاهر وتقدم هذا البحث الشي واتى قوله تريد الشارح بحلا الامرين حلول
البدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن البدل لا حلول زيد في حبذا زيد محل ذا وجواز الاستغناء عن زيد فيه قوله
ومما عطف بيان ويرده قوله وجه النفحات من مانيه هند اهدبيت مجرة ما تلدمن ستال الريان احيانا وتمع
البيت تمامه هنا في بعض النسخ والنفحات جمع نفحة من نفح الطيب اذا فاح ومانيه تخفيفا لشاة اليمنية واصلها يمنية بتشديدها
نسبة الى اليمن حذفت احدى يائي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد
يجاب بان صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البدل كما اعتد به المصنف نفسه عن الزمخشري في بعض المواضع
وفيه لا نعرف الخلاف بالتعريف والتنكير قوله واذا قيل بان حب اسم للمحبوب فهو مبتدا وزيد خبرا وبالعكس قال
المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب وصار المجموع من حب وذا اسما بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا
زيد فالمعنى المحبوب زيد قال ابن مالك وجاء التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداة فالمعنى فان تعريب عركه
التعريف وما وليه بمنزلته لهذا قوله واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل هذا القول للاخفش
وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف
الجزئين ومن ادعى تركيب فعل من فعل واسم قوله الا حبذا قوما سلمى قال في الشرح تقدير المخصوص في هذا البيت
الا حبذا حبيب لا اسمه لان الكلام دل على ان مراده ايهام المحبوب قوله مسئلة يجوز في نحو نعم رجلا زيد ابتداء به
كل منهما اي من صار المذكور والاسم الاخر محذوف لان جعل اصله صح سواء جعل مبتدا او خبرا وسابق في الخاتمة ان البابه
بيان الاولى في هذين الوجهين

باب كان وما جرى مجراها قوله مسئلة

يجوز في كان منطلقان في ذلك الذكرى لمن كان له قلب ويجوز بكان له مال فقصان كان وتمامها وزيادتها وهو
اضعفها في الشرح هذا اعتراف بان التمام والنقصان ضعيفان يحتاج الى جعل فعل مستقلا الغير التفصيل
ثم لم يتبين له تخريج التنزيل على اضعف الوجوه عنده ثم لم يلتفت لذكر هذا الوجه في هذه الجملة حتى بموضوعه المتروك ما

يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهره ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضير لانه وجه ضعيف غير ظاهر ثم
كيف دل المصنف هذه الجهه بالاشتمال عليه في جهات هذا الباب وهو معقود لذكر الجهات التي يدخل على
المعرب الخلل من جهتها ودل على بعض الاوجه الظاهره وترك بعضها لا يتاتى منه خلل في الاعراب اللهم الا ان يحتج
المعرب بان ما ذكره متعين لا يحتمل غيره او يكون ذلك مما يقتضي البعض من غير تصريح بهذا خلل الا من جهة الترك لكن
جهة امر اخص منه فتامله انتهى واقول ـــ ان المصنف لم يخرج التنزيل على اضعف الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل
يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهه لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه
الظاهره لكن لما كان اجتناب المعرب لهذا الترك لا يحصل الا بمعرفة الاوجه الظاهره وغيرها ذكر في هذه الجهه من
باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب المعرب في اعرابه ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض
الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهه الخامسه ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهره ويقتصر
على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا مما يتاتى منه خلل في الاعراب قوله قال ابن عصفور ما ... زيادتها في الشعر
الشرح لمسالة العلا النزاع في جواز زيادتها بعد ما التعجبيه قياسا نحو ما كان احسن زيدا وما ثبت من قوله في
ام ايمن رضي الله عنه في بعض الاحاديث او نبي آدم وفي التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا وبجواز زيادتها وسطا
باتفاق واخرا على راي قوله الا ان الناقصه لا تكون شانيه لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر ... الا ان ضمير الشان
لا يكون الا جمله خبريه متاخره بجميع اجزائها قوله فمعناه موحيا او موحى يعني ان وحيا ان كان حالا من الفاعل فمعناه
موحيا وان كان حالا من المفعول فمعناه موحى وانما لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيا بمعناه اسم فاعل او
اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار والمجرور قوله مقدرا او موصلا ذلك من وراء حجاب
لا يخفى ان هذه الحال ايضا ان كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالمقدر اسم مفعول وانما لم ينبه
المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحيا قوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف في الشرح والتقدير تكليم
وحي وتكليم ارسال وينبغي ان يجعل الاشاره من قوله وجعل ذلك راجعة الى بعض مذكور في كلامه وهو الايحاء وذلك
الارسال بطريق الاولى واما الايصال من وراء الحجاب فتكليم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفا ان ما يدل من
الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق فهم المحجوبون والباري جل اسمه منزه عما يحجبه اذ الحجب انما تحيط بمقدر
محسوس ولكن حجبه على ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء ومتى شاء كقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ
لمحجوبون وفي تفسير البيضاوي وما كان لبشر وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك بسرعه لانه ليس في
ذاته مركبا من حروف مقطعه يتوقف على تموجات متعاقبه وهو ما يعم المشافه به كما روي في حديث المعراج وما وعد
به في حديث الرؤيه والمهتف به كما اتفق لموسى في طوى والطور ولكن عطف قوله او من وراء حجاب عليه يخصه بالاول
فلا يه دليل على جواز الرؤيه لا على امتناعها وقيل المراد بها الالهام والالقاء في الروع او الوحي المنزل به الملك الى الرسل
فيكون المراد بقوله او يرسل رسولا او يرسل اليه نبيا فيبلغ وحيه كما امره وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحى
الى الرسول انتهى وفي الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف
على وحيا ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده
وكالمصدر ووقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قالته العرب ولذلك لا يجوز جاء زيد بكاء اي باكيا ومنع سيبويه ان يقول ان الفعل المقدر
بالمصدر موقع الحال ولا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى ضاحكا الواقع موقع ... جعل صاحب الكشاف وحيا في موضع الحال مما لا ينقاس وجعله
ان يرسل في معنى ارسالا الواقع موقع مرسلا ممنوع
قوله

وفي حاشيه اليمني وقوله او يرسل رسولا في تقدير او ان يرسل وهو عطف على وحيا ولا يكون عطفا على ان
يكلمه الله لانه فاسد قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسل او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان لبشر ان
يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا قوله وليشر على هذا تبيين تقدم الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبيين
وعلى ما يتعلق به فلا نسيم منها قوله وعلى الزياده والتمام نقلها قال وابن ظرف له فيه نظر لان ان على زيادة كان
ظرف مستقر خبر ان مقدم لا ظرف لغو لقايما قوله مسلما وما زيد بقائل يحمل ما الحجازيه والتميميه وابو
الفارسي والزمخشري الحجازيه ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر بعبارة الزمخشري في مفصله ودخول الباء في
الخبر نحو قوله ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق انتهى قوله ونحو فلا رفث ولا
فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثه فالظرف خبر للجميع عند سيبويه فتح الثلاثه هو قراءة غير ابن كثير وابي عمرو
وانما كان الظرف خبرا للجميع عند سيبويه لان لا المركبه مع الاسم لا عمل لها عنده في الخبر وهو مرفوع بما كان مرفوعا به
قبل دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في نحو زيد وبكر وخالد في الدار قوله وان رفعت الاولين
وفتح الثالث هو قراءة ابي عمرو وابن كثير قوله وخبرا واحدا ان قدرتها مهملة لها وقدرت الرفع بالعطف في الشرح
خبرا منصوب بفعل محذوف اي واضمرت او قدرت خبرا واحدا وقوله ان قدرت لا الثانيه مؤكده للاولى والرفع
بالعطف كما صرح به كاسلا زائده لتاكيد النفي ولا يتاتى تفريعه على كون لا معهما جميعا حجازيه ويحتمل ان يكون
قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله بان قدرت لا معهما حجازيه فيكون قسيما له ولا يكون من التفريع في شيء واقول ـــ
اذا كانت الاولى حجازيه والثانيه مؤكده فهكذا كانت الثانيه ايضا بهذا الاعتبار حجازيه ثم الظاهر ان خبرا معطوف
على خبر باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول في التقدير كعجبت من ضرب زيد وعمرا اي من ان ضربت زيدا وعمرا
وعلى هذا يجوز واعجبت من ان ضربت زيدا وعمرو بالجر اي من ضرب زيد وعمرو وعليه حمل قوله فكانما يغرن في
تلك الدروع باسر والعيوق والدبران اي باسر العيوق والدبران كذا في حاشيه التفتازاني قوله وان قدرت الرفع
بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين او للثالث لانه لا في الاولين مهمله
والاسم بعدها مبتدا وفي الثالث عامله في خبرها فلو قدر الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا للعاملين مختلفين
الابتداء لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا عن الثالث قوله ولم يحتج لذلك عند سيبويه لانه لا يرى للا عملا
في الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع باب المنصوبات قوله من ذلك نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون
نقيرا في الصحاح الفتيل ما يكون في شق النواه ويقال هو ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه ايضا والنقير النقره
التي في ظهر النواه قوله وانما لا تضرونه شيئا مصدرا لا سيما ضمير مفعوله في الشرح يحتمل ان يكون الضمير
المنصوب من قوله ولا تضرونه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيئا مفعولا به وتعبير المصنف بضمير غير مناسب
لان المذكور في الايه مضارع لا ماض قوله واما فلن يغني له من الله شيئا فيل ارتفاعه مصدرا ايضا لا مفعول لان يغني لا
يتعدى في الكشاف اي شيء من العقوبه ولا يصح ان يكون شيء في معنى المفعول به لان يغني لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطه
واخوه هو ولي المقتول وقيل له اخوه لانه لابسه من قبل انه ولي الدم ومطالبه وذكر بلفظ الاخوه ليعطف احدهما
على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسيه بالاسلام قال التفتازاني يعني ان شيء في موقع المفعول المطلق الموصوف
مثل ضرب ضربا شديدا لها في تاويل شيئا من الاغناء ... والقول بانه مفعول به انما يكون بواسطة حرف الجر كان ساويا

للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن اجته يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شي انتهى وفي الكشاف
فان قلت ان عفى يتعدى بعن لا باللام فما وجه فمن عفي له قلت يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب فاذا
تعدى الى الذنب قيل عفوت لفلان عما جنى كما تقول عفوت له ذنبه وعلى هذا ما في الاية كانه قيل فمن عفي له عن
جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية قال التفتازاني يريد ان عفى لازم يتعدى الى المفعول بعن لكن يعديه بعن تارة
الى الجاني وقد يكون الى الجناية وعند تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجاني ذكر باللام مثل عفى الله لزيد عن ذنبه فحيث
اقتصر على ذكر الجاني باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجناية الا انه لم يذكر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث
ذكر بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا جميعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم يلتفت الى الاستغنا
بدلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر العفو مغنيا عن ذكر الجناية
ففي كل موضع ذكر الجاني فرط يجب ان يكون باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجاني من غير التفات
الى الجناية **ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية قوله** ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد
اي ازلافا غير بعيد او زمانا غير بعيد او ازلفت الجنة اي لا ازلاف في حاله لونه غير بعيد في تفسير البيضاوي
وازلفت الجنة للمتقين قربت لهم غير بعيد مكانا غير بعيد ويجوز ان يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف اي شيا
غير بعيد او على زنة المصدر ولان الجنة بمعنى البستان **قوله** الا ان هذه الحال يؤكده يعني لعاملها من جهة المعنى وعاملها
كذلك لان الازلاف القرب وهو بمعنى عدم البعد **قوله** وهي ايضا حال مؤكده يعني لعاملها من جهة المعنى **قوله** ويكون
التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب قال ابو البقا ويجوز ان يكون ذكر قريب على معنى الزمان او على معنى البعث او
على معنى النسب اي ذات قرب **ما يحتمل المصدرية والحالية قوله** جا زيد ركضا اي يركض ركضا او عامله جا
على حد قعدت جلوسا مذهب سيبويه ان المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني والمبرد انه
منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجية اليه **قوله** ويؤيده قوله
تعالى اتينا طوعا او كرها فالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره يعني ان اتينا طائعين
لما كان جوابا لا ايتيا طوعا او كرها دل ان طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السوال وفي الكشاف
فان قلت هلا قيل طائعين على اللفظ او طائعات على المعنى لانها سموات وارضون قلت لما جعلن
مخاطبات ومجيبات ووصفن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعات كقوله ساجدين انتهى
ما يحتمل المصدر والحالية والمفعول لاجله قوله وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا
فيما استثني يريد بما استثني فيما سبق اعلم ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا جوازا في كونه سيرا وجوبا في
كونه سيرا سيرا وسماعا في نحو سقيا وحمدا وشكرا دالته تعاونا بدلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على ابيه بانه
قد حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا في نحو هذه الصور بان يقال ان الكلام في تجرد المصدر المؤكد من غير
هذه الصور لانما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه في هذه الصور **قوله** لانه يؤدي الى اخراج
الابواب عن حقائقها لان تقدير كذا يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه
قوله انه تقدير ضرب يوم الجمعة ضرب بفتح الضاد وسكون الرا مصدر مضاف الى يوم **قوله** ابتلى

الهوى اسفا الح يقال ابلاه اي جعله باليا والاسف اشد الحزن والوسن بفتحتين النعاس **قوله** والتقدير
آسف اسفا في الشرح الترجمة معقوده لما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره
تقدير الحالية وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها اخر اسهل من ذلك وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل
اي اسف الهوى اي لا اسف الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لادنى هذه الملابسة انتهى واقول لا يخفى ما
فيه من البعد وعدم الظهور **قوله** لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به يعني
الفعل وما جرى مجراه وحسب لبيك لذلك وهذا التقرير يندفع ما سبق الى بعض الاذهان من عبارة المصنف
ان الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه **قوله** اذا كانت الهيجا مدحها في البيت ويعبر بانشقاق العصا به
عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة والسيف المهند هو المطبوع من حديد الهند **باب**
الاستثنا قوله لكن زيد بدلا من المستثنى وهو ارجحها او لكونه منصوبا على الاستثنا وكون الا وما بعدها
نعتا وهو اضعفها هكذا وقع في اكثر النسخ وهو المرتب في بعضها وهو من المستثنى منه ووجه رجحان الاول على
الثاني ان شروط اختيار البدل مستكملة هنا والنصب على الاستثنا ههنا استحق بشروط اختيار البدل الاقل من
البدل ووجه رجحان الثاني على الثالث ان كون الا نعتا خلاف الاصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البدل
في المستثنى ان يكون بعد الا ومتصلا ومتاخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول غير
مردود به كلام تضمن الاستثنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه وفي الشرح وفي عبارة المصنف
الذائع ما مر قريبا واقول يعني في باب المبتدا وقد ذكرناه نحن هناك ما فيه **قوله** مسلة يكون في نحو ما
احد يقول ذلك الا زيد لكن زيد بدلا من احد وهو المختار ولكونه بدلا من ضميره اما وجه هذا فهو اشتمال النفي
على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما احد يقول ذلك الا زيد ما يقول احد ذلك الا زيد واما وجه اختيار الاول
فهو ان الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب **قوله** فان
قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فالعلة يعني في رفعه من وجه وهو البدل من الضمير وانتصابه
من وجهين وهما البدل من احد والاستثنا قال الرضي ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او الاصل لم
يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس
منفيا بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب
المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله قال الرضي وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتدا ايضا بدلا
من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما جاءني احد ينصفني الا زيد لان المعنى
انصفني احد كلمة الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ونرى
من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا للظاهر معنى البيت الا انصاف
والحكاية سفيان معنى بل لو قلت لا ادري احدا يوحد الله تعالى الا زيد لم يجز الابدال منه من ضمير يوحد
لان التوحيد ليس منفيا بل الادرى فقط انتهى **ما يحتمل الحالية والتمييز قوله** يمتنع ان يدخل عليه
من لانها تنه لبيان الجنس **قوله** وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز ويكون من التمييز عن الغالب على ما

ذهب اليه ابن مالك من انه لا يلزم في تمييز الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل بل هو على قسمين غالب وهو
ان يكون مقدر الاسناد الفعل اليه مضافا الى الاول نحو طاب زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير غالب
وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلا الكوز ماء قوله فالاحسن ان تدخل من لما فيه من التنصيص على المقصود قوله
والارجح الخ يعني في خاتم حديدا قوله وخير منهما الخفض بالاضافة اي من كون حديدا حالا او من نصبه
على التمييز وانما كان الخفض بالاضافة خيرا لحصول التخفيف به من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه
من المفعول قوله نحو ضربت زيدا ضاحكا في الشرح نصوا على ان الحال اذا تعددت وتعدد
صاحبها لا تجعل لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغي ان يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم عن
الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاغتفر وفيه نظر انتهى واقول
~~لعل وجه النظر ان في كون الحال الاولى للثاني والثانية للاول انفصالا كليا وجوابه ان المراد من الفرق~~
~~ان الفصل هنا في موضع فاغتفر دون ما هناك في موضعين~~ قوله ويجوز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة
وقد لان كافة يختص بمن يعقل فانه من الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازاني
في حاشيته بل قال والسلم بالكسر والفتح وكذا بفتح السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمومنين الخلص
او لاهل الكتاب المومنين بنبيهم وكتابهم او للمنافقين المومنين بالسنتهم او للكل وكافة حال من ضمير ادخلوا
او من السلم وتحمل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون الخطاب للمومنين الخلص الا بتاويل الاسلام بشعبه وفروعه
لان قولنا ادخلوا صريح في الامر باحداث الاسلام لا الثبات عليه او الازدياد منه وكافة في الاصل اسم فاعل
من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم ان يخرج منهم احد قوله ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك الا
كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي رسالة كافة لانه اشد انما قدره الزمخشري كذلك فرارا من
تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه واكثر البصريين يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور
لا يتقدم على الجار فكذا تابعه قال الرضي ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن الدهان الجواز استدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتا للمبالغة وهو تعسف ثم هنا
حكاية اخبرنا بها اجازة ان لم يكن سماعا شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابرهيم
ابن الامام التلمساني قال اخبرنا شيخنا القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي
يشتغل بالعلوم فقال ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم فقلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال لي هذا
خبر احاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب في المسالة القطع فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال
هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى
واقول الجواب عن اعتراض اليهودي بعد تسليم الادلة القاطعة على رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم
بالمعجزة كون في كتب الكلام ان هذا الخبر وان كان احادا في نفسه متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وسلم من الاحاديث
الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم

بالنسبة معناه اليه

وشجاعة علي قوله ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه
اياه عن النصب البتة في الشرح يعني اشد من الاول واشد من الثاني وفي اللباب ومن الاسما
ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وقاطبة وكافة واستهجن اضافتهما قال السيد عبد الله عند
شرحه لهذا الكلام وقد وقع كافة مضافا في كلام البلغا والفصحا منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لال بني
كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب وختمه كفى بالموت
واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في ال بني كاكلة الى الان فلا وجه للتخطية انتهى ما في شرح اللباب وفي
الشرح ان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعماله لغير العاقل وعدم نصبه على
الحال واخراجه عن النصب البتة واقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ واما كان ختم
عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختمون به من الحال ما
يحتمل باعتبار عامله وجهين قوله نحو هذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او معنى الاشارة
الاولى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب ان
يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه او الاشارة لا يكون كذلك
لان بعلي خبر والعامل فيه المبتدا اجيب بان انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار
انه مفعول انبه او اشير اذ التقدير انبه عليه او اشير اليه شيخا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد
قوله هاء بيننا الخ الصريح الخالص نصفا بصفو ونصفا بالرشد تمحين خلاف الغي من الحال
ما يحتمل التعدد والتداخل قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال قال الرضي وجوز الجمهور
ان يحكي لشي واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة لقوله بعد
اخرج منها مذموما مدحورا فجعلها كخبري المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان
والمكان فجعل مدحورا حالا من ضمير مذموما واستشكل مثله في المتضادة ومنعها مطلقا ولا وجه للقياس لان ذلك
لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما
على الاخر جاز لكلا لانه على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك ولا يجوز ان لم تتباين المكانات او الزمانات
نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار وما تقيد الحدث بتقييد مختلفين كما في قوله مذموما
مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما اشتريته اسود ابيض او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا
فلا باس به انتهى قوله ويستحيل التداخل لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية قوله ويجب كون الاولى من المفعول
والثانية من الفاعل تقليلا للفصل لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو
جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول
وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب فانه
قال واذا جا حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنيتهما فانه افصح نحو لقيت زيدا راكبين
ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة

يعرف بها صاحب كل واحد جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى وبهذا تبين ان ما قال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه وذلك لا ينافي جواز بالقياس الى جعل كل حال بجنب صاحبه وان الرضي لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى عكسه فليتامل **قوله** خرجت بها امشي الخ هذا البيت لامرء القيس وبعده على اثرنا اذيال مرط مرحل والاثر والاثر كذلك والمرط بكسر الميم كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل وجرها المرط لتستر الاثر على القافة **باب**

اعراب الفعل قوله فان قلت ما انت ات فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل يعني بالفعل المجزوم الذي تتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي تتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب **قوله** بالرفع على وجهين والنصب على الاضمار يريد بالوجهين العطف على ما يلي والاستيناف **قوله** وهل زيد اخوك فلا يمتنع الرفع على العطف بل على الاستيناف نفي من وجهي الرفع السابقين العطف واثبت الاستيناف وسكت عن النصب على اضمار ان والظاهر ان سكوته عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا منع اذ يصح الاستفهام عن اخوة زيد وعن الزامه الواقع بعد ثبوت الاخوة واقول بل يظهر انه هنا مانعا غير تخالف الجملتين وهو ما قررناه انفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة له في رفعه وجهته **قوله** وهل لك التفات اليه فلزمه الرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضمار ان على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وقال غيره لانها لو اظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمار ان على الوجه الثاني لان الفاء دخل على الاسم الصريح نحو اعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح **قوله** والمثال سواء كان لو لنادرة فلو كانت ان سلم كون لو للتمني يريد بالمثال هل التفات اليه فتكرمه ويريد المشابهة بكون لو للتمني لانها لو كانت للشرط لم يكن لايه مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تاتي النصب على الجواب فيها وتاتيه فيه **قوله** مسئله ليلتي احدهما لا فاتقو منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار

ثم بلغ الشيخ محب الدين محمد حامد المقدسي سماع بحث على كاتبه مؤلفه

ان يريد بالوجهين العطف على حد والاستيناف **قوله** وليت لي مالا فانفق منه منع الرفع على العطف سكت عن الرفع على الاستيناف وعن النصب على اضمار ان لظهور جوازه **قوله** مسئلة لم تقم زيد فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف على لا اضمار سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو عين ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف في هل زيد اخوك فتكرمه ليس هو تخالف الجملتين وانما هو عدم ما يشاركه المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح الظاهر ضبط تكرمه بالنون للمتكلم عظيما وسائر النسخ بالنون الجزم فيا ساعر والنحو خطاب لم وضبطه بتاء الخطاب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين اللهم الا ان يعتقد بان النواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل انتهى واقول احسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من داب المحصلين **قوله** ومن تغير مثار يخضع نوره هلا صدريت عجزه ولا تكثر ظلما ما اقام ولا هضما **باب الموصول**

قوله نحو ذي نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه يعني في الباب الثاني فما يجب على المسؤول عنه ان يفصل فيه **قوله** والا لتركيب نحو من ذا العيت لون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصوله ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه وجه الا لتركيب ان الاصل في ذا ان تكون اسم اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك في نحو هذا المثال وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد من لان من تخص من يعقل فليس فيها ابهام كما في ما فانها صارت بالرد الى الاستفهام في غاية الابهام فاخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجعلتها في معناها ولا كذلك من لتخصيصها واجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة وان لم يتقدم عليها استفهام وعندهم ان اسماء الاشارة كلها يجوز ان تستعمل موصولات انتهى وقد جزم المصنف في حرف الميم عند الكلام على من بما ذكر هنا انه قليل وسكت هناك عن ما ذكر هنا انه لا لتركيب قال واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدا وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة انتهى **قوله** واما ذلك الذي يبشر الله عباده فيحتمل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذفته في شرح التسهيل لابن ام قاسم حكى الفارسي في الشيرازيات عن ابي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة الى عائد وتاول عليه ذلك الذي يبشر الله عباده قال الفارسي ويجيء على قول يونس وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ولا يعود الى الذي شيء لانها في مثل هذا حرف قال ويقوي هذا انها قد جاءت موصولة غير موصوله وهذا ايضا مذهب الفرا جاز في قوله تعالى تماما على الذي احسن ان يكون الذي مصدرية حاملا الحسن فعلا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه قال ابن مالك وهو صحيح وحكي عن الفرا انه سمع بعض العرب يقول ابوك بالجارية الذي يكفل والجارية ما يكفل والمعنى ابوك بالجارية كفالته قال ابن خروف وهذا

صرح في ورود الذي مصدرية وقد ذهب البصريين منع ذلك لان الذي قد ثبت اسميتها فلا يعدل عنها
الا بدليل قاطع وما استدلوا به محتمل فاما قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده فالعايد محذوف تقديره
يبشره واصله يبشر به فلما حذف الحرف صار منصوبا واما قوله كالذي خاضوا فتقديره كالخوض الذي خاضوا
او كالذين فاوقع الذي موقع الجمع واما قوله تعالى تماما على الذي احسن فالفاعل ضمير اسم الله والتقدير
على الذي احسنه الله اي احسن اليه وهو موسى واما قولهم بالجارية الذي يكفل فالجار متعلق بمحذوف والذي
على حاله والتقدير اوكل بالجارية الذي يكفل انتهى وفي الشرح ويجوز ان يكون التقدير في ذلك
الذي يبشر الله عباده ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده وهذا اولى اذ لو قدر ما حذف العايد المجرور
بالطريق المذكور لوجد السبيل الى حذف كل عايد مجرور بحرف وبطلانه معلوم قوله ولو ثبت نحو مررت بما معجب
لك لسبق ذلك في الشرح الظاهر انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمل ان يكون موصوله حذف صلتها انتهى وفيه
قوله ولا اعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية هذا رد لقول ابي حيان ان ما في قولهم مررت
بما معجب لك للالصاق وما الزايدة لا تقع بعد باء الالصاق وانما تقع بعد باء السببية قوله وقد جوز في ومن
الناس من يقول الصفير في يجوز عايد الى كون من موصوله وموصوفه وفي حاشية التفتازاني قد يقال
قد يقال انه لا يتصور مثل هذا الاخبار فايده والجواب بانه للاخبار بالبعضية او للتعجب واستعظام الحكم
بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية كيف كان ينبغي ان لا يعد المتصف بها من جنس الناس
ضعيف فان مثل هذا التركيب شايع ذايع في مواضع لا يتاتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد منها الا الاخبار
بان من هذا الجنس طايفه متصف بكذا فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا بمعنى وبعض الناس او
بعض من الناس من هو كذا وكذا ليكون مناط الفايده تلك الاوصاف وفي قول الحماسي
فمنهم ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب ما يشير الى ما ذكرنا حيث وقع من منهم في مقابلة وبعضهم
مبتدا لا خبرا ووقوع الظرف في موقع المبتدا ليس مستبعد لقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم
يقدرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدا والظرف المقدم خبرا ولو جعلوا الاستقام اللفظ
والمعنى جميعا في جميع الموارد اي جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاسم الظاهر ان
من الناس كذا وكذا لا شاهد لهم انتهى وفي اعراب السمين وقد سال سايل فقال الخبر لا بد ان يفيد
غير ما افاده المبتدا ومعلوم ان الذي يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا
تفصيل معنوي لانه قد ذكر المومنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار نظير التفصيل اللفظي نحو
ومن الناس من يعجبك ومن الناس من يشتري فهو في قوه تفصيل الناس الى مومن وكافر ومنافق واحسن من
هذا ان يقال ان الخبر افاد التبعيض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مومنين فصار
التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى

باب التوابع قوله

ويكمل هذا التقدير مبتدا النحاة في ان ادمرنا هم الاسان هذا الى الايه الاخيره وضمير هي للعاقبه قوله مسئله

نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز كون الاعلى صفه للاسم او صفه للرب في تفسير البيضاوي سبح اسم ربك الاعلى نزه
اسمه عن الالحاد فيه بالتاويلات الزايغه واطلاقه على غيره زاعما انهما فيه سواء وذكر الاعلى للتعظيم انتهى
وفيه ايضا عند الكلام على بسم الله والاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتالف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف
باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى
لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقايص
يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب او الاسم مقحم كما في قول الشاعر
الى الحول ثم اسم السلام عليكما وان اريد الصفة كما هو راي الاشعري تعتبر انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس
المسمى والى ما هو غيره والى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى
وعلم ادم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف في اسم لان تمسكات الفريقين تشعر بذلك
لان القايلين بان الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى سبح اسم ربك
الاعلى اي ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء الى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون
الفعل فههنا الاسم والمسمى واحد والقايلين بانه غيره تمسكوا بمثل قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى مع
القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكروه من التفصيل وهو ان من الاسم ما هو نفس المسمى كقولك الله فانه يدل على
الوجود اي الذات ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو
ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة يشعر بان الكلام ليس في اسم بل في مدلوله
مثل الانسان والفرس لا الاسم والفعل ولذا توهم ان اسماء الله تعالى متعدده وكيف يكون نفس الذات فان
قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي من جملتها لفظ الاسم وظاهر انها اصوات وحروف فهي من
الاعراض المتزايله وكيف يتصور كونها نفس مدلولها التي هي الاعيان والمعاني وان اريد بالاسم
المدلول فلا خفاء في انه نفس المسمى من غير ان يتصور فيه خلاف بل فايده لانه بمنزله قولك الذات التي ذاتنا
الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد
يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد يراد نفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحيوان جنس وقد يراد جزوها كالناطق او عارضها كالضاحك فلا يبعد ان يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه ام
غيره وما ورد في المواضع من الكلام في لفظ الاسم لا ينافي ذلك لانه ايضا اسم من الاسماء والتمسكات ايضا
تنزل على هذا انتهى وفي الشرح هنا سوال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه
وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم واجاب الغزالي بانه لو كان الاسم غير المسمى كما يجب
تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقايص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه
السهيلي من وجهين احدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام سبحان اسم ربنا الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل
على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مقحم وكذلك اخرى والثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم التكبير والتحميد

والتنزيه وغيره من المعاني تقول تبركت باسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال السهيلي والجواب
السديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم
منهما الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل من الايمان الا ما كان قولا
باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الايتين قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر
ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان
لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما دل عليه لان
اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو المسبح دون ما دل عليه من المعنى بعد وضحت الحكمة التي من اجلها اقحم
ذكر الاسم وبه تمت الفايده الى هنا كلامه واقول ـــ اذا كان مراد الغزالي ما قاله البيضاوي في تفسير هذه
الاية وهو ان المراد تنزيه الالفاظ الموضوعة لذاته وصفاته تعالى هو تنزيهها عن التاويلات الزايغة وعن اطلاقها
على غيره زاعما انها فيه سواء وعن ذكرها لا على وجه التعظيم اندفع ما يرد من اعتراض السهيلي عليه **قوله** واما
نحو جاني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف الا بدليل لان المضاف اليه انما جي به لغرض التخصيص ولم يوت به لذاته
فان قيل ما الفرق بين الاية وهذا المثال حتى جاز في الاية ان يكون الاعلى صفة للاسم المضاف او للرب المضاف اليه
وتعين في المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف اجيب بان المضاف اليه في الاية مقصود لحكم المضاف
وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه في المثال كذلك **قوله** وكل اخ مفارقه اخوه لم يتقدم الكلام
عليه في الا في حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل والصفة هي الا الفرقدان **قوله** وعلى البقيه فهو نعت لا بدل
الا ان يتعذر في الشرح ينبغي ان ينظر في وجه تعين النعت وامتناع البدلية نحو هدى للمتقين الذين يومنون
بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذي فعل واقول ـــ وجه تعين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو
موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله صرح بذلك الرضي في باب الصفة وسينقله عنه في الجهة السادسة
فالموصول الذي فيه الالف واللام دايما صفة لموصوف مذكورا ومقدرا فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له
تعين جعله نعتا لان جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتا لاحتياجه دايما الى منعوت وجعله نعتا يغني عن جعله غير ذلك
ولذلك لم يذكر الزمخشري ولا ابو البقا كونه بدلا وان كان ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من ثلاثه اوجه اظهرها انه
نعت والثاني بدل والثالث عطف بيان **باب حروف الجر قوله** مسئله زيد
على السطح يحتمل الوجهين تعين كون على حرفا وكونها اسما ظرفا وعليهما فهي متعلقة باستقر محذوف لانها مع ما بعدها
في موضع الخبر **باب في مسايل مفرده قوله** مسئله نحو يسبح له فيها بالغدو
فيمن فتح البا يحتمل كون النايب عن الفاعل الظرف الاول وهو له والثاني والثالث في الشرح يحتمل
ان يقال انما كان الاول اولى لانه لا فصل حينيذ البته وعليه ينبغي ان يكون الثاني اولى من الثالث لتقليل
الفصل ويحتمل ان يقال الوجه في كون الاول اولى بالنيابه انه اقرب الى المفعول به من الظرفين واما هما
فلا اولويه بينهما وهذا اسعد بمراد المصنف ولذلك خير بين اقامه الثاني والثالث من غير ترجيح **قوله** وبما ذكرنا
من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابنتاي الخ

في الشرح انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذفت منه احدى التاءين لا باحتمال
الوجه الاول وهو كونه ماضيا **قوله الجهة السادسة** النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف
البيان والاشتقاق للنعت قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا
او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما نحو تميمي وذو مال او خصوصا نحو مررت بهذا الرجل يعني ان معنى
النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون
مشتقا او غيره لكن لما كان اكثر الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان
الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق انتهى وقال الرضي ان جمهور النحاه شرطوا في الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا لانه
شرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاه يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف يعني
ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة
للفاعل او المفعول والمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب
وذو والمضاف الى اسم الجنس فان كلها موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا ومن الجامد الموضوع لذلك الموصول
فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائيه لان الذي قام بمعنى القايم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا
ما وضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع
للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل فاذا جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل
اي الكامل في الرجوليه فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجوليه ليس وضعيا
كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا انتهى **قوله** ومن الخطا في الثاني قول
كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك
والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك وظاهر كلام الرضي ان الحامل
لهم على ذلك غير ما قال ابن مالك فانه قال في باب النداء ولا ينكرون على ان ذا اللام وصف الاسم في النداء وغيره
لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمه وهو الرجوليه وهذا حد النعت اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم
هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ـــ ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشاره
الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهيه من بين الاسما والمبهم محتاج بعد اسم الاشاره
بيان ماهيه المشار اليه ومن ثم قبح نعتها بالصفات المشتقه الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا
الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهيه حصل من لفظ الجنس وتعيين المفرد من افرادها علم من اسم الاشاره
فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان مثله قولك الرجل للعهد لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الذي
الذي دل عليه الرجل وهذه الفايده تحصل من لام العهد فظهر شده احتياج المبهم الى صفته ومن ثم لا يجوز الفصل
بين النعت والمنعوت هاهنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو

مثل الرجل والفرس والبقل هي قوله وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ذكر المصنف
كلام ابن عصفور هذا في بحث البدل وجعله منها على حدته قوله والنعت دون المنعوت او مساو له قال الرضي
ينبغي ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الذوات اخص مما
يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول
جاني الرجل العاقل وهذا الرجل ولبس التي العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيا ابيض وهذه ذات
قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى
احدها لا يوصف ما يتخ وصفه منها مما هو الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او
مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة
التعريف الطاري على مدلولها الوضعي متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه
يجوز ان يشار به بوضع واحد الى كل ما يشار اليه فان لكن التعريف الاشاري اقوى من التعريف اللامي فلعل هذا
كتمن توهم الموصوف اخص او مساويا بالمعرفة فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض
حتى ينكشف عليه الامر في توهم الموصوف اخص او مساويا والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد واما ان العلم اخص واعرف من اسم
الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع وعند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع
اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
حسية ولذلك كان اسما الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه
وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب
معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى
لئن اكله الذيب واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب التعريف
منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه
ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر وعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل
لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان اعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام والعلم
نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يشابهه وان اتفق
شاركه فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو
اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام
وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص اي الذي لم يسبق له مشارك وضمير المخاطب فجعلهما في درجة
ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا تشبيه بغيره ثم المشار به والمنادى والموصول وذو الاداة والمضاف
بحسب المضاف اليه انتهى قوله وفيما قاله نظر لان الذي تاوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة

نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة فليس في ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله في الشرح
انما احتاج النحويون الى تاويل هذا في قولك مررت بزيد هذا بمعنى المشار اليه او الحاضر لانهم يرون ان النعت
لا بد ان يكون مشتقا او ماولا بمشتق وهذا لا يقدح في تاويل ابن عصفور ولا يدفعه لان الالف واللام من سلم
كونهما للحضور كما يراه هو وكان ما دخلتا هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بعد معنى الحاضر لا من جهة كونه
نفسه الحاضر بل من جهة دلالة الاداة قوله قال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة
او بيانا وربكم الخبر في الكشاف في سورة فاطر ذلكم مبتدا والله ربكم له الملك اخبار مترادفة او الله ربكم خبران
وله الملك جملة مبتداه واقعة في قران قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم
الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا لولا ان المعنى يا باه انتهى قال ابو حيان
ولا يظهر ان المعنى يا باه لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم وما للكلام ومعنى كم
وهذا معنى سايغ لا يقال انتهى وقال الحلبي يحتمل انه انما لم يجز كونه صفة او عطف بيان هنا لان من حق صفة
المعرفة وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز
ويحتمل انه لم يجز كونه صفة او عطف بيان لان فحوى الكلام يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به
الى مولج الليل في النهار ومولج النهار في الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المنفرد بالملك انتهى
وقال الطيبي ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل موصوفا او مبينا لكان
المشار اليه ما بعده ولا يستقيم له التركيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل جريان الاوصاف عليه اذ
المعنى ان الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة الاله المنفرد بالالهية
والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كلما يجي اعرابا فان وجها لان الاعراب تابع للمعاني ولا
ينعكس انتهى قوله ويجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به في الشرح بذلك اعترضه ابو حيان
ووقع للزمخشري في تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز
الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا
هذا نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل
انتهى واقول في تفسير البيضاوي ما يشير الى انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لانه المخصوص لانه يوصف
ولا يوصف به ولانه لا بد ان يجعل اسما يجري عليه الصفات قوله ويجوز نعت الاشارة بالمعرف بلام الجنس وذلك مما
اجمعوا على بطلانه في الشرح اذا كان عنده علما بالغلبة فالامر لم يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم الاشارة
ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذي بمعنى المعبود واللام فيه على هذا المقدر
للجنس وحاصله انه عند قصد النعت مشابه قولك ذلك المعبود ولا يمنع هذا احد وقد جازوا تعلق الظرف بالاسم
الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله بذلك لاجل التعلق
فلم لا يجوز مثله للزمخشري لاجل الوصف واقول وقد يفرق بينهما بان هنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة
هناك عن التعلق النوع الثاني قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز

وافعل التفضيل من نعت النكرة يعني انهم اشترطوا التعريف لامور منها عطف البيان ونعت المعرفة
واشترطوا التنكير لامور منها الحال والتمييز ونعت النكرة وافعل من قوله ومن الوهم في الاول يعني في
اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة قوله من الرقش في انيابها السم ناقع هذا عجز بيت صدره
فبت كاني ساورتني ضئيلة وساورتني بمعنى واثبتني والضئيلة الدقيقة والمراد الحية ضئيله والرقش جمع الرقشا
وسكون القاف جمع رقشا وهي من الحيات المنقطة بسواد وبياض والسم مثلث السين والناقع بالقاف البالغ
الثابت قوله والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان في الشرح ليس كونه صفة خطا
فان القائل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل
الحمار يحمل اسفارا وقد جوزوا كون الجملة في ذلك صفة لذي الاداة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة
بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا
ولم في تراجم الحذف حيث ترجم على حذف الاسم قوله وليس من ذلك يعني من الوهم في الاول وعليك هذا
النفي هو قوله بعد اسطر لانه جعله على تقدير ال قوله والذي قدمه الزمخشري ... وجميع ما قبله ابدال اما
انه بدل فلتنكره واما الصفات قبله الضمير المنصوب بان والمجرد يقبل لشديد العقاب والمراد بالبواقي
العزيز العليم لانها البواقي من جميع ما قبل شديد العقاب وهو ذي الطول ان اريد البواقي من التوابع في الاية قوله
ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو
ظاهر قال اليمني كيف ان يكون وجه النبو هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع
في حكم المنحى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم المنحى وايضا فكونه بدلا يقتضي ان يكون هو
المقصود بالنسبة الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع هو المقصود دونه او يقول
لو كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان مع عامله اجنبيا بين الصفات انتهى قوله ومن ذلك قول الحافظ هكذا
رايناه في اكثر النسخ وفي بعضها ومن الوهم في الثاني قول الحافظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثاني انه لعلي من
قوله ولست بالاكثر منهم حصى هذا صدر بيت عجزه وانما العزة للكاثر والحصى هنا العدد يقال رجل كثير الكثر
منهم حصى اي عددا قوله ومن متعلقه بالاكثر مثل محذوف وقامت لانه لما ذكر في الشرح ما يلزم عليه ابدال النكرة
عن الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه قوله وما المذكور على انها تدل على الذات منهم الفارس البطل يريد ان من
في البيت ليست تفضيلية جارة للمفضول قوله عند من قال في اخواتها انها تدل عليه في الشرح لعدم هذا الظرف
مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل في اخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له
وانما هما قولان احدهما ان اخوات ليس دالة على الحدث الثاني انها ليست دالة عليه واما ليس فلا دلالة لها عليه
قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت النصيحة على ان ابا علي علق الظرف بليس عنده
من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب اولى فهو مفهوم موافقة قوله ولانه نصل هذا معطوف
على بانها لا تدل قوله وبان نصل التمييز هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وبان الفصل بالتمييز

والعزة القوة والغلبة والكاثر الكثير

وهو غير صواب على ما لا يخفى قوله ومن الوهم في الثاني قول مكي هكذا وقع في النسخ التي وقعت لنا ومن ذلك قول
الحافظ وفي بعض النسخ وقول مكي وفي النسخ التي فيها ومن الوهم في الثاني قول الحافظ قوله والصواب انه مشبه
بالمفعول به في الشرح واعتراض المصنف انما ياتي على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون فيجوزون
وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك ولعلما في قصد التصحيح على مذهبهم قوله وقول الخليل هلا عطف على قول
مكي وانما جعل هذا من الوهم في الثاني لان الاضافة شرطها عند المصنف وفي الشرح لعل مذهبهم جواز
اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من وجهين مختلفين
قوله نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه في الشرح لكن
يجعل الكلمتان معا مبتدا مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة
مسند اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله اسما مجردا ولا صفة
معتمدة واقول لا نسلم ان مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قوله
عندي خمسة عشر وفي شرح المغاني ثم لا يخفى انا لا اسلنا ههنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف
اي لا اله موجود او في الوجود الا الله فان قلت هلا قدرت في الامكان دون في الامكان مستلزم نفي الوجود
من غير عكس قلت لان هذا رد لخطا المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس انما
يدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره
ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن اله سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة
الله عن كل اله وفي اعراب السفاقسي واعترض صاحب المنتخب على النحويين بتقدير الخبر فقال ان كان لنا ما يكون
معنى قوله لا اله لنا الا هو معنى قوله والهكم اله واحد فيكون تكرارا محضا وان كان في الوجود كان نفيا للوجود لا له
ومعلوم ان نفي الماهية اقوى في نفي التوحيد الصرف من نفي الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا
الاضمار اولى واجاب ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي في ري الظمآن فقال هذا كلام من لا يعرف لسان
العرب فان اله في موضع المبتدا على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدا والا
فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد واما قوله اذا لم نضمر كان نفيا للماهية فليس بشيء لان نفي الماهية هو نفي الوجود
لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة
فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والا هو في موضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا لان
لا تعمل في المعارف ولو قلنا ان الخبر للمبتدا وليس للا فلا يصح ايضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدا وتعريف الخبر ولا يصح
واستشكل ابو حيان البدل من اله وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل لو قلت لا الا هو لم يجز واختار انه بدل من
الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولولا تصريح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا
لتاولنا كلامهم على انهم يريدون بقولهم بدل من اسم لا اي من الضمير العائد على اسم لا قوله واما لا رجل ظريفا

بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع قال الرضي في المنادي علم انه انما جاز الرفع حملا
على اللفظ لان النصب في توابع المنادي المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسه انما وضعت تابعه للمعرب
في اعرابه لا للمبني في بنايه الا ترى انك لا تقول جاني هولا الكرام بجر الصفه حملا على اللفظ بل يجب رفعها
حملا على المحل لكنه لما كانت الضمه في الحركه البنايه تحدث في المنادي بحدوث حرف الندا وبزواله يزول صارت
كالرفع فصارت حرف الندا كالعامل لها وكذلك فتحه لا رجل قلنا فهذه الرفع جاز ان يرفع التوابع المفرده
لانها كالتابعه للمرفوع وقليلا ما استندا رتبعيه حركه الاعراب لحركه البنا التي هي خلاف الاصل لكن الرفع
غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادي لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادي
المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقفت من مده طويله في شرح الكافيه للشيخ تاج الدين
التبريزي على اشكال وهو ان الحركه الاعرابيه انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يقتضي الرفع هو وجوده
ان المتبوع وهو المنادي مفعول به وهو اشكال متقدح انتهى واقول فيما ذكرناه عن الرضي جواب عن هذا
الاشكال بان يقال لما كانت الضمه تحدث في المنادي بحدوث حرف الندا وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت
حرف الندا كالعامل لها **قوله** لم يتجه الاعتذار المتقدم هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر لا انها
فانها في موضع رفع بالابتدا عند سيبويه **قوله** ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول في الشرح
انما ~~هذا البدل~~ يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما
اسلفنا في مثل وقتلت هند حسنها وأكلت الارغفه جزءا منها انتهى واقول في حاشيه الكشاف في
عند قوله تعالى والهكم اله واحد لا اله الا هو ما يحصل به الجواب عن اشكال المصنف وهو ان قيل كيف
يصح ان البدل هو المقصود والنسبه الى المبدل منه سلبيه قلنا انما وقعت النسبه الى البدل بعد النقض بالا
فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات **قوله** وقد يكون بالبدل
من الاسم مع لا فانهما كالشي الواحد في الشرح ما هذا البدل من الاقسام المذكوره في باب البدل واقول
هو من بدل الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتامل **قوله** ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل
ما شئت من رجل ان ما مصدريه وانها وصلتها صفه لرجل في الشرح لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل
على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشيئتك فلا بد من تقدير اي مثل مشيئتك اي برجل مماثل
مشيئتك بمعنى انه على وفقها او على تقدير برجل ذي مشيئتك اي صاحبها على حذف مضاف ايضا او يأول المصدر باسم
المفعول من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير اي برجل مشيئتك والمعنى برجل هو الذي تشاوه وتريده وتقدير
ما شرطيه يحتاج الى تقدير الجواب فكل من القولين لا بد فيه من تقدير فيم يتجه تقديرهم على تقديره بل ما الذي
اقتضى لون قولهم صوابا وقوله غير صواب انتهى واقول اعتراض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسي
وظاهر كلامه انه قدر ما مع ما بعدها بمصدر صريح من غير تقدير شي قبله او تأويله بشي **قوله** والحرف المصدري
وصلته في كونه معرفه يرد نحو ذلك ان يكون الفعل مسندا الى معرفه كالضمير في لا به حتى لو كان مسندا الى
نكره لم يكن المصدر المقدر معرفه وفي الشرح والحرف المصدري يعم كل حرف مصدري سوا كان ان او ان

او غيرهما فافاد هنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما يحكم لهما بحكم الضمير **قوله** والصفه
الجملتان معا يعني مجموع جمله الشرط وجمله الجواب **قوله** وكان حقه ان يعلق في ذلك وقال الجمله صفه
ان يقطع بان ما زايده اذ لا يعلق الشرط الجازم بجوابه في الشرح الذي ينبغي ان يعلل به ان معمول الجزا
لا يتقدم على اداه الشرط وهنا قد جعله ذلك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزا
على الشرط وهو باطل واما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يعلق بجوابه فلم اتحقق معناه ولا وجه لكونه
عله لبطلان القول بشرطيه ما انتهى واقول هذا من باب نفي الشي بنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط
الجازم معمولا لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الايه ولا احتمال ان
يقال ان غير الجازم يجوز تقدم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه **النوع الثالث قوله**
يمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلميه او شبهه كما في جمع قال الرضي عند الخليل ان اجمع واخواته تعريف
الاضافه لسقوط المضاف اليه منها انتهى وفي المتوسط واما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام او الاضافه نحو
اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض الفاظ التوكيد وقيل تعريف
التاكيد تعريف العلميه لان الفاظ التاكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي انتهى **قوله** وتنعت الاشاره واي في
الندا اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسيه قال الرضي وانما لم ينعت اسم الاشاره الا بذي اللام او بما حمل عليه من
الموصول ذي اللام او ذو الطائيه وكان الواجب بنا على ان الموصوف اخص او مساو ان ينعت اسم الاشاره بجميع واحد
من اسم الاشاره والموصول وذي اللام والمضاف الى احد الثلاثه لان اسم الاشاره مبهم الذات وانما تتعين الذات
المشار اليها به اما بالاشاره الحسيه او بالصفه فلما قصد تعيينه بالصفه لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله
لا يدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدها وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا لتبس الحال له
ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه لذي اللام لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم
منه تعريفه المستفاد فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي
ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفه ذو لام وان كانت زايده الا في ذو انتهى **قوله** ومن الوهم
ذلك قول الزمخشري في قراه ابن ابي عبله ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه صفه للاشاره قال
الدماميني يلزم عليه الفصل بين اسم الاشاره وصفته بالخبر وذلك غير جائز **قوله** لان نعت الاشاره لا يكون الا طبقها
في اللفظ في حواشي التسهيل للمصنف كلام والنعت اسم الاشاره سته شروط الاول ان يكون بال الثاني ان
يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث ان يكون مفردا الرابع ان يكون متصلا الخامس ان يكون
انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز هذان الرجل والمراه انتهى **النوع
الرابع قوله** اشتراط الابهام في بعض الالفاظ لظروف المكان قال الرضي واعلم انه انما نصب الفعل جميع
انواع الزمان لان بعض الازمنه اعني الازمنه الثلاثه مدلوله وطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان
فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شي منه بل لا لدلالته عليه عقليه لا لفظيه لان كل فعل لا بد له من مكان ينتصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنه الثلاثه وهو غير المحصور والمعدود ووجه المشابهه المعنيه
والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنه الثلاثه انتهى **قوله** كما عمل الطريق الثعالب هذا مجرد بيت في

وصف الرمح مصدره لدن بهز الكف يعسل متنه وقد تقدم الكلام عليه قوله وقول جماعة في دخلت
الدار والمسجد والسوق ان هذه المنصوبات ظروف قال الرضي اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت
تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة
وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما
بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه
لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يكون بفي نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكذا
ما يستعمل مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلاد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقوله
نزلت في الخان ولكون مصدره دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب ولكونه ضد خرجت وهو لازم
انتهى فارجحان لكونه لازما انتهى قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا [illegible] وهذا مذهب ابن
مالك في هذه المواضع وفي الشرح ولا يخفى ان التخريج على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من يدعي
من هذه المنصوبات انه ظرف مكان يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه
المصنف من التخريج على اسقاط الجار توسعا ليس بمقيس والذي اقتضى لكون هذا صوابا دون توهم واقول يمكن
ان يكون الذي اقتضى لكون هذا صوابا لان وجود النصب على اسقاط الجار توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من
المكان على الظرفية قوله ورده ابو علي لان الافعال ما ذكرناه وهو انه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما وابو علي هو
الفارسي وذلك الافعال يقصد وضعه فيما اغفله الزجاج قوله واخفي الذي لولا الاسى لقضاني هذا عجز بيت
صدره تخص بتذكار ما لي من صبابة قوله له حاجب في كل امر يشينه هذا صدر بيت لمروان بن ابي حفصة وعجزه
وليس له عن طالب العرف حاجب ويشينه يعيبه من الشين بفتح المعجمة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان وذلك
في مدح الحاجب الاول اشار الى ان الامر الذي يشين بمثل المانع منه بكل الطرق من الظرف قوله فارسا ما غادروه ملحما
هذا صدر بيت لامراة من بني الحارث وعجزه غير زميل ولا نكس وكل والمغادرة الترك والملحم المطعم للسباع وهو بضم
الميم وبالحاء المهملة والزميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خير
فيه واصله السهم الذي انكسر فوقه والوكل بفتحتين العاجز وفي الشرح ولم ار في الحماسة النصب في فارس وانما
رايته فيها مرفوعا ولعل النصب رواية النوع الخامس قوله فيما لا وليه بمجرور ولولا يعني عند سيبويه وقد
تقدم الكلام عليه في حرف اللام عند الكلام على لولا قوله بمجرور كلي وسعدي وحناني في بعض النسخ زيادة وذلك
قبل حناني قال المصنف في اوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا لك بعد اسعاد
ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول وفي الصحاح وحكى ابو عبيد عن
الخليل ان اصل التلبية الاقامة بالمكان يقال البث بالمكان ولبيت به اذا اقمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء استثقالا
كما قالوا تظنيت وانما هو تظننت قوله فلبى فلبي يدي مسور هذا عجز بيت صدره دعوت لما نابني مسورا ولبى الاول
فعل ماض ويقال نابه امر وانتابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل قوله ومن الثاني كيد
الاسم يريد بالثاني اشتراط الاظهار في بعض المعمولات قوله ومن الوهم في الاول قول بعضهم يريد

بالاول اشتراط الاضمار في بعض المعمولات قوله ومن الوهم في الثاني قول ابي البقاء ان شانئك هو الابتر
انه يجوز كون هو توكيدا وقد سبق في قول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به الموضع الذي
سبق فيه قول ابي البقاء هو شرح حال الضمير المسمى فصلا لكن المصنف اعتذر عنه هناك بقوله ولعل مراده توكيد
الضمير بمستتر في ما بعده لا بمفسر ثابت كذا في الشرح واذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهيمه واقول
لعل المصنف اشار بقوله وقد سبق الى الاعتذار الذي ذكره هناك والا فلا وجه لتخصيصه بالسبق لان قول الزمخشري
انما سبق في حرف الالف في الكلام على ان وهو لم يقع في بعض النسخ وقد سبق قول الزمخشري بدون واو وقيل قوله قوله
وقول النحويين في نحو اسكن انت وزوجك ان العطف على الضمير المستتر في الشرح يعني ومن الوهم في الثاني
قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط احد
في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان يكون العطف اسما ظاهرا واقول لا وهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني
لان رد ابن مالك على النحويين يقتضي ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا او يصح
في موضعه ظاهر قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضميره انتهى اجاب
التفتازاني عن الاول في حاشيته على الكشاف بان قال وجمعه امر الغائب بصيغة افعل للتغليب مثل يا زيد فعلنا
واثباته على سبيل الاشعار بالاصالة والتبعية انتهى واقول هذا جواب عن الثاني ايضا فيقال مرفوع المضارع
ذي النون قد يكون غير ضمير المتكلم تغليبا قوله تطوف ما تطوف ثم تاوي [illegible] والجوف بالجيم المضمومة جمع اجوف
بمعنى الواسع والصناح بضم الصاد المهملة وتشديد النون العريض من الحجر قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن قال
الرضي وقد يجري بعض الابدال بمعنى الفاظ الشمول مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه
ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله ويجوز ان يكون
ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وقد جاء منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعولان اي على ظهره وبطنه
كقوله تعالى واختار موسى قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وسميت الشام وعلى الوجهين لا
يقاس عليه ولا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى النوع السادس قوله فاما ثم بدا لهم من بعد
ما راوا الايات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا وامثلة من البحث فيهما مر ذلك في اخر الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من
الاعراب قوله وخبر القول المحكي كقوله لا اله الا الله في الشرح القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ
وفي مسالة خلاف تعرض لها الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل
هو خبر مبتدا محذوف او منادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فلك ان تقول حاكيا المفرد المراد به مجرد
اللفظ قولي ابراهيم فيرد على المصنف على القول المختار قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه اذا قدر انه ضمير
الشان لزم كون اثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون اثم الخبر
وقلبه فاعل به وهذا احسن لما يعمله اللفظ مع [illegible] فلا يرد ما في الشرح من
انه تشكل عليه ما تقدمه من انه اذا ادخل في الضمير ان يكون لغير الشان لم يحمل على كونه الشان لمخالفته للقياس

وفيه قلت الفقه من وجوه الاعراب [illegible] المقدرين [illegible] من غير [illegible] او عدمها

قوله وقد مر البحث في الدعوى في حرف اللام قوله والتقدير الثاني باطل يجب عليه كون من موصولة في
الشرح قد يكون اراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به في المعنى وذلك
ان المبتدأ الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط فصلته لجملة الشرط وخبره لجملة الجزاء
في المعنى اذ قوله الذي يأتيني اكرمه في معنى من يأتيني اكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازي ولا قرينة
على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهي عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط فتعذرت الحقيقة فحمل
على المجاز والعلاقة المشابهة قوله وقد يتوهم ان مثله قول صاحب اللوامع المشار اليه بهذا هو التقدير الثاني
والمثلية الموهمة هي البطلان

النوع السابع

قوله قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا الزباء بالمد هي
بنت عمرو بن عامر وعامر هو ماء السماء كان خرج من اليمن لما احس بسيل العرم فنزل الجزيرة واعالي الفرات
وملكها فغزاه جذيمة الابرش فقتله وبدد جموعه وهربت الزباء عند قتل ابيها وبنت مدينة على الفرات وربما
من الرقة وبنت قصرا وحصنا وجعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به احد عدته ليوم فصارها ثم عزمت على
الاخذ بثار ابيها فقالت لها اختها وكانت ذات راي نكأ مرأة مطوع فيها ولكن خديعة بالخديعة فكتبت اليه ان
رايت ان تصل جناحي بجناحك وملكي بملكك فافعل فاستشار اصحابه فاشاروا بالمسير اليها الا قصير بن سعد
وهو مولى لجذيمة فانه اشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو بن عدي وهو ابن اخته رقاش فلما
قرب جذيمة من قصر الزباء اشرفت عليه من القصر ولم تكن مهابته عند الجواري فقالت ما احسنك من عروس
تجلى علي في الكتائب فلما دخل القصر قالت للجواري وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شخصها خذوا بيد
سيدكن ثم امرتهن بقطع رواهشه في طست الى ان يموت والرواهش عروق في باطن الذراع فلما قطعت الجواري
رواهشه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباء لا تضيعن دم الملوك فقال جذيمة لا يحزنك دم اراقه اهله
فقالت الزباء دماء الملوك تشفي من الكلب وانما جمعت دمه في طست لان المنجمين قالوا لها ان قطر من دمه في غير
الطست قطرة طولبت بدمه وقتلت به فلما قتل جذيمة ركب قصير ولحق بعمرو فقال له عمرو ما وراءك قال سعي
القدر بالملك الى حتفه على رغم انفي وانفه فتقدم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهي امنع من عقاب الجو فقال
قصير فاجدع انفي واضرب بالسياط ظهري فقال له عمرو وانت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير انف نفسه وضرب
بالسياط ظهر نفسه ولحق بالزباء فلما وصل الى بلادها قيل لها هذا قصير جاء مجدوع الانف مضروب الظهر فقالت
لامر ما جدع قصير انفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو قال لي انت اشرت على خالي بالمسير اليها واراد
قتلي فمنع اصحابه فجدع انفي وضرب ظهري وتوعدني بالقتل فهربت فاكرمته وقالت له اقم عندنا فاقام عندها
يتحيل في قتلها واخذ بلادها فاقام مدة ثم قال ان لي ببلد العراق اموالا وذخائر فاذني لي في التوجه لاحضارها
فاذنت له فقدم العراق وارسل الى عمرو ان ابعث الي احمالا من التحف والهدايا فانفذ اليه فقدم عليها بها فاعجبها ثم فعل
ذلك مرارا حتى عرف باب نفقها الذي يفضي الى حصنها فخرج الى العراق وارسل الى عمرو ان ابعث الي بالفي رجل على
الجمال في الغرائر بالسيوف فجهزه ما قال وتجهز عمرو معهم فلما قدم قصير اخبرت الزباء بقدومه فصعدت الى علي

قصرها فلما رأت الجمال الرابيات قالت ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا
ام صرفانا باردا شديدا ام الرجال جثما قعودا ويروى ام الرجال في المسوح سودا فلما دخل الجمال من باب
المدينة وتكاملوا انها اخترط الرجال سيوفهم وشقوا الغرائر وخرجوا ينادون يا ثارات جذيمة واوقعوا السيف
في الناس وقصدت الزباء باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصيرا سبقاها اليه فقالت بيدي لا بيدك وكان معها
فص مسموم فامتصته الى فيها فادركها عمرو فقتلها واستولى على خزائنها واخرب مدينتها وعاد الى الحيرة والله اعلم
وفي الصحاح مشى مشيا وئيدا اي على تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بالصاد المهملة وفتحات جنس من التمر قال
ابو عبيد لم يكن يهدى الى الزباء شيء كان احب اليها من التمر الصرفان وانشد ولما اتتها العير قالت ابارد من التمر ام هذا حديد
والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم وهو الذي يلبد بالارض والقعود بضمتين جمع قاعد والمسوح بضمتين
جمع مسح بكسر الميم وهو البلاس قوله ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول الصدود يدوم
اراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذي نشده عجز بيت واخر صدره وهو صددت فاطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم ووجه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف في حرف الميم عند الكلام على ما الزائدة ان
قل المكفوفة بما لا تدخل الا على جملة فعلية وفي الشرح والقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب تكلم
على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به
في التسهيل قوله وكن لي شفيعا الخ تقدم الكلام عليه في الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله وفيه
ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها في الشرح قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل كما ذكر المصنف
في القاعدة الخامسة من الباب الثامن في قوله تعالى وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فقال لا
يكون في التقدير فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن اغتفر ذلك في الآية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب قوله
على انه لو قدر سيبويه له لم يصح قوله ايضا ممكن ان يجاب عن هذا ايضا بانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل
قوله اي لامر والشأن بهذا تفسير للمستتر في كان قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو في الشرح ليس هذا قول هؤلاء عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع
الاسمية في هذا المحل وهو مذهبهم اختاروه فلم يحكم عليه غلطا وانما وجه الرد ان يقال الصواب خلاف قولهم في
اعمال المسألة ونصب الدليل على ذلك قوله ومن الوهم قول الناني يجوز لديه من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو برفع زيد بالابتداء فاشترط الاسمية في بعض المواضع وبالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير قوله
ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد يكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها
اعتذر ابن الحاجب عن هذا بان قال كان قياس لزوم المبتدأ والخبر بعد اذا المفاجأة ان يمتنع النصب فيما اضمر عامله
اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدأ والخبر مناف للنصب والنهم جوزوا
النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر قوله وقد مر ان يخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا
يمنع التعاطف مر ذلك في الباب الرابع في الكلام على العطف قوله ولم يقم دليل على امتناع ذلك هذا جواب عن
رد بعض المتأخرين ما جوزه ابو البقاء في الآية قوله النوع الثامن هذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها

الثامن بدون ذكر النوع قوله قيلا وخبرا للمبتدا وجوابا للقسم غير الاستعطافي قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف قوله بربك هل ضممت اليك ريّا هو صدر بيت عجزه قبيل الصبح او قبلت فاها والمشهور ان البيت لمجنون ليلى وانه بربك هل ضممت اليك ليلى وبعده وهل رفّت اليك ليلى رفيفا كاقحوانة في نداها ورفت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والاقحوانة بضم الهمزة والحاء المهملة واحدة الاقحوان والاماحي بتشديد الياء وتخفيفها ورده تشبه بها الاسنان والندى المطر والبلل قوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة هو صدر بيت عجزه ابا غير ما يرضيك في السر والجهر ويقع كاملا في بعض النسخ قوله وفي الكلام الذي تقدم الكلام عليه في الجملة الاعتراضية قوله جا وامنحه الذي تقدم الكلام عليه في لا قوله وقوله اني ادركا وجدت الناس اخبر تقله في الصحاح واما قوله اني ادركا وجدت الناس اخبر تقله فقد ذا دائما اذا خبرتهم قليتهم فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبرت الشي خبره خبرا بالضم وخبره بالكسر اذا بلوته والقلي البغض يقول قلاه يقليه قلاً وقلاه يقلاه لغة طي قوله دلوك بالمحارم الخ في القاموس دلك المراه ودلاكها دالوكا هاند لها على زوجها وقد دلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين قوله ان الذين تعلم الخ المراد بالذين هنا المفرد والمعنى لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثاره سيدهم قوله اي اذا ما القوم كانوا انجية الخ الانجية جمع نجي على وزن فعيل من النجوى وهي المشاورة والارشيه جمع رشا بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذي يجعل في الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت اراؤهم فاضطراب الحبال فهو ثابت الراي لا يتزلزل قوله والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول نشر وان الجملة بدل من العظام في الشرح قد تقدم مرارا ان من شرط البدل صحة حلوله محل المبدل منه والبدل هنا وهو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل المبدل منه وهو العظام المجرور بالى لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد منع المحققون ذلك في حرف الكاف في نحو كيف اقول وقد ينازع ايضا في كون ذلك الكلام وانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل قوله ذكر النوع التاسع هكذا وقع في اكثر النسخ وفي بعضها التاسع بدون ذكر النوع قوله والجما في قولهم جاء الجما الغفير في الصحاح وقولهم جاؤا جما غفيرا ممدود والجما الغفير اي جاؤا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف احد وكانت فيهم كثرة والجما الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التي في معناه كقولك جاؤني جميعا وقاطبة وطرا وكافة وادخلوا فيه الالف واللام كما ادخلوها في قولهم اوردها العراك اي اوردها عراكا انتهى قوله الربع من ليلى الخ هذا البيت للصمه وقيل لقيس بن الملوح والربع اسم مفعول والهمزة فيه للاستفهام ومعنى تبتغي تطلب وهو بالمثناه التحتيه المضمومة في اوله وبالغين المعجمة المفتوحة قبل اخره وفي الشرح الظن ان هذا البيت بعد قوله وتلفت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها وتبتغي بمعنى تطلب وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام لكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا واقول ظنه ان هذا البيت بعد قوله وتلفت ظن صحيح ظاهر وكلامه يقتضي ان يبتغي بالمثناه الفوقية المفتوحة في اوله والمعجمة المكسورة قبل اخره وهو خلاف ما في النسخ قوله ومن ثم ابطل ابو علي كون الظرف

من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال سعلقا باسرى لئلا يخلوا ما عطف على مجرور رب من صفة قال فاما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال فعلى ان صفة الثاني مدلول عليها بصفة الاول ولا يتاتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاراقة اتلاف فقد يجعل دليلا عليه هذا كلامه ويقع في بعض النسخ دون بعض والرفد بالكسر العطا وبفتحها وقد يكسر القدح الضخم وهو في اصله اراق واسرى جمع اسير والمعشر جماعة من الناس والاقيال ان كان بالمثناه الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثناه التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شا فينفذ وجمعه اقيال واقوال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح واما قوله دل على انه لا يصح تعلق من معشر باسرى فمبني على شيئين احدهما ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه وقد تقدم عند الكلام على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ونسبه في البسيط الى البصريين وانه خالف في ذلك الاخفش والفرا والزجاج وابن طاهر وخروف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوايل قوله وهو قوي في القياس لانها معربة بمعنى والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالقاف بدل الباء وهو خطا قوله ومن ذلك الضمير قال الرضي انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه اتسع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغايب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما قوله وجوز الكسائي نعته ان كان الغايب والنعت لغير التوضيح قال الرضي واجاز الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل قوله واجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعل نعم وبئس تمسكا بقوله نعم الفتى الخ في الشرح وفي حاشية التسهيل ما نصه انما المنع قول جمهور النحويين يريد بذلك الاعتراض على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على المصنف انتهى والمري منسوب الى مرة بضم الميم وتشديد الراء والموقد بضم الميم وكسر القاف قوله وقال الزمخشري وابو البقاء في ولم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وقيد بالجملة التي بعد كم جملة هم احسن لانها ان كانت غير صواب لان كم من الاسماء المتوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسماء المتوغلة في الابهام لا توصف وفي الشرح وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام ولم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضي واذا انجر المميز من وجب تقدير كم منونة نفيا لها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى يساعد عليه انتهى واقول لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضي

بان عبارته وقد يدخل من في تمييز كم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز
المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن وجب
تقديره لم منونه انتهى وهو ظاهر فانه بمعنى ان كم حينئذ لا بد لها مما تتم به ولا يمكن ذلك فيها الا مع التنوين

النوع العاشر قوله ان ينعت باسم الجنس الا ان ماع العزم مع تعميم قال الامام يقال ان ينعت
الامر ولا يقال ان ينعت عليه وقال الفراء ان ينعته وان ينعت عليه بمعنى والياس بمثناة تحتية فهمزة سالنه القنوط
قوله وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر
كلام ابن عصفور في المقرب ويختار ابن مالك والقول الذي ذكر انه صحيح مذهب البصريين والفراء ووجهه
ان وصف الاسم يمنعه عن العمل لانه انما يعمل بمشابهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها
وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع ما وقع النوع الحادي عشر قوله

احكامهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط قال العضد في بحث التخصيص
واسماء الشرط انما يكون صدر الجملتين بعد ما عليها لان الشرطي قسم من الكلام فحقه ان يشعر به من اول الامر
ليعلم نوعه اجمالا ثم شخصه تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والتمني والقسم والنفي وقال الرضي في باب
المبتدا وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع
يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوزنا ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو
راجع الى ما قبله بالمغير او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ولذا حكم المضاف الى اداة الشرط
والاستفهام يجب تصديره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف
والا لم يجز تقدمه على ما له الصدر قوله ان من يدخل التنبيه الخ بعدم الكلام عليه في ان المكسوره قوله
وشبهه اي شبه الفاعل وهو اسم كان الناقصة واخواتها قوله كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فانه يقدمه
يعني بتقدم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهم انه مبتدا وان الفعل مسند الى ضميره وهذا المعنى عكس المعنى المراد
وفي الشرح نسبه المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاج ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان دلالة
الاسمين تحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتاخرين وانه لا التباس واقع
في العربية بدليل اسما الاجناس والمشتركات قوله وكالمفعول الذي هو اي الموصوله وجوب تقدم عامل
اي الموصولة لمذهب الكوفيين قوله ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في ادلم هذا هم ثم قلنا هم
كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في حرف الكاف عند الكلام على كم قوله وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة مر ذلك
في اخر الجمل التي لها محل من الاعراب ومر هناك ان فيه خلافا الا ان ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع
من امثلة الجملة المفسرة ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائبة عن الفاعل وان
قولهم الجملة لا يكون فاعلا ولا نائبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات قوله ولكم الخبرية
تعلق خلافا لا كثرهم في الشرح بعدم في الباب الرابع عند الخامس من الاشيا التي يحتاج الى الربط
حيث قال قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية وكالاستفهامية

التعليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا كلامه هناك وفيه اشعار بالاعتراض
على الزمخشري حيث ذهب الى ما لم يقل به نحوي مما بالاحرى رضا قوله وجزم به على ان قوله انه لم يذكر النحويون
ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغنا بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك يستلزم تعليقها العامل
عن العمل اذ كل ما له الصدر يعلق بقول لا نسلم انه اعتراض على الزمخشري بانه ذهب الى ما لم يقل به نحوي
وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرحوا به مما كان حقهم ان يذكروه عند تعداد نظايره قوله اطيب كان مكلم جار
هو عجز بيت صدره فانك لا تبالي بعد حول وبعده لعد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار
وعاد العبد مثل ابي قبيس وسيق مع المعلهجة العشار والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك
ويروى بالقاف المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وابو قبيس على الرواية الاولى مصغر ابي قابوس بتصغير
ترخيم في المضاف اليه وعلى الرواية الثانية جبل بمكة والمعلهجة بالتاء المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم
والعشار بكسر العين المهملة جمع عشرا بالمد وهي الناقة التي اتى عليها عشرة اشهر من يوم ارسل عليها الفحل قوله
والجمل نكرات قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات والتعريف
جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع فان قيل اذا لم يكن
الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح
تاويلها بالنكرة كما تقول في قام الرجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل
ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك للجملة موضع من الاعراب في خبر المبتدا
والحال والصفة والمضاف اليه ولا يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان
لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع
المفرد هناك كما في المواضع المذكورة قوله وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا
مر الكلام على ذلك في الباب الاول في كل قوله الست حب العراق الدهر اطعمه هو احد بيت عجزه والحب ياكله في القرية السوس
وقد مر في حرف الهمزة وفي لا قوله وقول الفراء في وان كلا لما ليوفينهم مر في خلاف انه من باب الاشتغال مع قوله
ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها في الشرح فيه نظر اما اولا فلانه
لا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى اخرى وهما مختلفان في الاحكام واما ثانيا فمن
المشهور عن الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا وكل منهما عامل في الاخر فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم
عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فدعوى الاجماع على هذا مشكلة واقول ليست مشكلة لان الخبر في الحقيقة
ليس قائم وانما هو العامل المقدر الذي استثني منه قائم قوله واما قوله تعالى ويقول الانسان ايذا ما مت لسوف اخرج
حيا فان اذا ظرف لاخرج جواب اما هو ان مع معمولها وجب اقترانه بالفاء في ساقطة في النسخ وفي الشرح
وهنا بحث وهو ان المصنف نص في حرف الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقدم في مثل قوله وكن عن فضلك ما
استغنينا خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الاية عليه الا ان يدعي عدم نظيره هذا الاعتراض في حرف اللام
النوع الثالث عشر قوله منعهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمن الاول
الفاعل يشبهه بالفاعل وكاعل عامل المصدر فتعدى ذلك لفظا ومعنى فلا يرد ان فاعل المصدر يجوز حذفه ولان

نحو ما قام وقعد الا انت حذف منه فاعل احد الفعلين لان المحذوف منهما عمدة وفي لفظا لا معنى في قول بعضهم ان نحو
هذا من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه لو كان هذا من باب التنازع لوجب ان يكون في احدهما
ضمير لانهما موجهان الى الفاعل بمعناه مثلا ما ضربت وما اكرم الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين
عن المذكور بعدها والمقصود حصرهما فيه **قوله** والصواب انه مضمر عايدا اما على البعض المفهوم من الجمع السابق
كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم قال ابن ام
قاسم في شرح التسهيل هذا مذهب البصريين وعليه حمل كلام ابن مالك عليه في التسهيل وكلامه في شرحه يحتمله
وقد صرح به في غيره من كتبه انتهى فان قيل اذا عاد الضمير في كن على البنات يقع الاخبار عنهن بكونهن نساء وهو
غير مفيد اجيب بان المعنى كما ذكره صاحب الكشاف فان كانت البنات او المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل
هي بنات ليس معهن ابن واذا كان معنى النساء ذلك افاد الاخبار به عن البنات وفي الكشاف فان قلت هل يصح
ان يكون الضمير في كن وكانت مبهمين ويكون نساء وواحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت لا ابعد ذلك انتهى
قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي الفعل السابق على فعل الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو
معترض بانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك خلا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه **قوله** واما على المصدر المفهوم
من الفعل وذلك في عد ليس ولا يكون نحو قاموا خلا زيدا اي جانب هو اي قيامهم زيدا والمراد بالفعل الفعل السابق
على افعال الاستثناء وقيد بعضهم ليس ولا يكون وان كان غيرهما لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر لكون كان المستثنى
منهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما اخبر به عنه
فان قيل هناك مضاف محذوف اقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو اي قيامهم قيام زيد اجيب
بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط **قوله** لان دلالة على نكتة مخصوص باستطالة القسم وجعل المصنف القلة
مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها لقول ابي بكر الصديق رضي الله عنه والله يا رسول الله انا كنت اظلم
قال واما ان كان في المقسم به استطالة فالحذف حسن كما في المثال المتقدم **قوله** حنت نوار ولات هنا حنت
هذا صدر بيت عجزه وبدا الذي كانت نوار اجنت ونوار بفتح النون وتخفيف الواو اسم امراة **النوع**
الرابع عشر قوله وذلك بدلا الغلط والنسيان الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما
سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه غلط كما توهم وان كان مقصودا
ثم تبين بعد ذكره فساد قصده فهو بدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا **النوع الخامس عشر قوله** والثاني
الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد علل ابن مالك ذلك بان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر
من معناها وكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود الضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد
ذلك نادرا **قوله** وسمنا الحج بسكون بفتح المثناة الفوقية وسمع الحا المعجمة من السمو به وما عليه ضمير المرأة وزناج
الذلك نعم النون صباحه وهو [illegible] صوته باحه من قلة صبره على البرد **قوله** نقضت منه الحواسه والعارض
والحجة بالحا المهملة واحد **قوله** هذا رجز في الصغار بعينه هذا صدر بيت عجزه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب
وقبله واذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب والجد بفتح الجيم الحظ والصغار بفتح الصاد
المهملة والغين المعجمة الذل والكريهة هنا الشدة في الحرب وفي القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط

ثم بلغ الشيخ محمد الآلي
اوحد العلاسي
سماعا وبحثا
لكم مولفه

فيجري بعدما لم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحيسه وجندب بضم الجيم والدال المهملة وفتحها
مع دالا اسم رجل **الجهة السابعة قوله** ولذلك يجي قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي
بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك في الشرح سبقه الى هذا صاحب الانتصاف فانه قال تكرر في القران يخرج الحي
من الميت ويخرج الميت من الحي في سورة يونس والروم وغيرهما فبعد قطعها عن نظيرها والوجه ان قياس
الاية ان يكون الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع
للدلالة على تصوير ذلك وبيثه واستحضاره لقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة ولقوله تعالى انا سخرنا الجبال
معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعم في القدرة وكانت العناية به اولى اكثر
بعدما في القران انتهى الذي في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحي من الميت موقعه موقع
الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحي من الميت
لان النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان قوله يخرج الحي في موقع البيان
لفالق الحب والنوى لم يتات عطف يخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا
على فالق الحب ففي تلك الايات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الاية وجد ما يرجح العطف على غيره
فعمل في كل بمقتضاه انتهى ما في الشرح واقول يرجع حينئذ كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع الزمخشري
الى كون يخرج الحي من الميت في موقع البيان لفالق الحب والنوى فهي يتجه عطف يخرج على فالق **قوله** الثاني
قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني
لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء في الشرح جوز الجماعة الامرين في
الاية الاولى لاستقامتهما واما الاية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستيناف فصيروا اليه وليس تعينه هنا
مقتضيا لتعينه في محل اخر وجد فيه ما يجوز غيره واقول ان القران يفسر بعضه بعضا فاذا ورد نظم منه وكان
له في موضع محمل واحد وفي اخر ذلك المحمل وغيره حمل في الاخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثمة ترى المهرة من
شارحي المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حملها على ما في مطولاتها وان احتملت غير ما في تلك المطولات
احتمالا ظاهرا **قوله** زعمتني شيخا ولست بشيخ هذا صدر بيت عجزه انما الشيخ من يدب دبيبا وفي القاموس
والشيخ من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين والدبيب المشي
على هينته **قوله** تعلم شفا النفس قهر عدوها هذا صدر بيت عجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر **قوله**
وعلمها في ذلك هب بمعنى ظن استعمال هب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك **قوله** ووقوعه على
ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قايم لحن قال الحريري في درة الغواص
ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل به فيقال هبني فعلت وهبه فعل **قوله**
وذهل عن قول القايل هب ان ابانا كان حمارا سبب هذا القول ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وام
واخوين لام واخوين لاب وام بالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوين للاب والام
شيا فقالا له يا امير المومنين هب ان ابانا كان حمارا فاشركنا بقرابة امنا في الثلث فاشركهم فيه **قوله** السادس
قولهم سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون ان لا يومنون مستانف او خبر لان وما بينهما اعتراض

[illegible]

والاولى لا اول بدليل وسوا عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون ان لا يومنون مستانف او خبر لان
وما بينهما في الشرح هذا من نمط ما تقدم فيقال في وجه الرد وجد في اية البقرة ما يصلح ان يكون لا يومنون
خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الاية الاخرى وهي اية يس فرتب على كل ما يقتضيه واقول قد ذكرنا
الجواب عن النمط المقدم فلا نطول باعادته وفي الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل
على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبوه خلاف الاولى وما لا يكون خطا فليس ثم
خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عن ما يخالف رايهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب
ثم عبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتامله واقول ليس مراده بالخلل الخطا بل ما يشمل خلاف الاولى
فان مراده بالصواب ما غلب على الظن قوله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم في الشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر
تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها واقول لا معارضة فان
الكلام انما هو في خصوصية الجواب الذي سنده خلق لا في كل جواب قوله التاسع قول ابي البقا في اسس بنيانه
على تقوى ان الظرف حال اي على قصد تقوى ومفعول اسس وهذا الوجه الذي اخره هو المعتمد عليه عندي لتعينه
في لمسجد اسس على التقوى في الشرح لم يظهر لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا
باسس مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في اسس كما كان حالا من بنيانه في
مثالا لانه والمسجد المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهه الثامنة قوله
وكان ان يدعي فيهما ان لا الفن ولا زايدة هذا جواب عن قوله وقد نعاه ان الرسم ... والجواب ان هذه الجملة
لم يدل لنفاد معناها جواب عن قوله والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان المنت على الكل لا تو به
له قوله جانبي الاثم عن المتاخر فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ
بالعزيمة في الشرح وقيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل اثما ومنهم من جعل المتاخر اثما فورد
القران بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التحقيق بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين قوله
انه دليل على جواز استثناء الاكثر الا الاقل هكذا وجد في اكثر النسخ وفي بعضها الا الاكثر او الا الاقل وهو ليس بصواب قوله والصواب
ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك
عليهم سلطان في الشرح اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بانه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة
لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر في ذلك ان اية سبحان بدون
استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء واقول هذا من نمط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء
المنقطع وان كان خلاف الاصل لكنه فصيح شايع وفي الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة
لان يحمل الكلام على شي دون ذلك الوضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة وروده في اية سبحان مجردة عن الاستثناء
فهو من امثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شي ويشهد استعمال اخر في محل اخر بخلافه قوله المثال السابع قول
الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا امراتك انه من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت
منكم احد ورد بانه يستلزم تناقض القراءتين فان المراة يكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير مسري بها على قراءة النصب
وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسري بها بل على انها معهم ووقع في بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال

وفي بعضها بدل ... وقد اجاب الرضي عن هذا التناقض بغير ما اجاب به المصنف فقال ولما تقرر ان الاتباع
هو الوجه مع الشرايط المذكوره وكان اكثر القرا على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف
جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محموله على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى
من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترضه المصنف يعني ابن الحاجب بلزوم
تناقض القراءتين قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت
احد يقتضي كونها مسري بها والجواب ان لا اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم
الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسرا مع الالتفات فاستثن
على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه
انتهى قوله وبعد فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر في الشرح التقدير واقول بعد ما
نقل بقية قول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد مر مثل هذا في حرف الفا حيث قال وبعد فعندي
ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي قوله وقد التزم بعضهم جواز كون قراءة الاكثر على ذلك هذا جواب
عن سبب حمل الزمخشري وغيره الاية على ما حملوها عليه والاشارة بذلك الى الوجه المرجوح والمراد بعد ذكر
قرينه رجحان الرفع على النصب وقد علم من كلام سيبويه والمعنى ان النصب عند سيبويه في الاية من قبيل النصب
المرجوح لا من قبيل النصب الراجح كما ان سيبويه لم ير خوف الالتباس المفسر بالصفة اذا رفع الاسم مرجحا للنصب
على الرفع كما راه بعض المتاخرين قال الرضي اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين
دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرا هذا الثمن قلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص
في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له
وقوله بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل
واحد وقوله بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدا اذن على التقدير الاول اعم لان
قولك كل واحد من مماليكي عم من اشتريته ومن اشتري لك ومن حصل لك منهم بغير الشرى من وجوه التملكات والمبتدا
على الثاني لا يقع الا على من اشتريته انت فمعناه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ويخالف الوجه
الاول اذ ربما يكون على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك ايضا منهم جماعة
بالهبة والوراثة وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع يحتمله ولغيره
والاية الشريفة اعني قوله تعالى انا كل شي خلقناه بقدر لا يتفاوت فيها المعنى كما تفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة
فلا يصح ان تكون مثل المثال المذكور لان مراده تعالى بكل شي كل مخلوق نصبت كل او رفعته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا
عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شي بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شي لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير
المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شي فكل شي في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شي قدير لان معناه انه قادر
على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شي خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق
بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شي مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شي في الاية مختص بالمخلوقات سوا

فان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما في مثالنا انتهى يقول
لقايل ان يقول ليس المعنيان واحدا لان كل شي في الاية اذا كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول
مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة في صفته واذا لم يكن صفة له مختص بالمخلوق بقطع النظر
عن هذه النسبة فالاول اخص من الثاني بحسب المفهوم وان كان مساويا له بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه
بحسب الصدق ايضا عند المعتزلة وفي شرح اللب ان رفع كل شي يحتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد
المعنى المقصود من الاية وهو عمومية خلق الاشيا بقدر خيرا كان او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة
تخصصه وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويوهم وجود شي ليس بقدر لانه ليس بمخلوق
له بخلاف ما لو نصب كلا فان في نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة لشي لانه اذا نصب كل شي لزم ان يكون خلقناه
مفسرا للناصب واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينيذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينيذ خلقنا كل شي بقدر انتهى
واقول يرد عليه اولا ان المقصود ليس عمومية خلق الاشيا مطلقا بل خلق الاشيا المخلوقة له تعالى بقدر
سوا كانت تلك الاشيا المخلوقة خيرا او شرا وثانيا ان خلقناه اذا كان صفة تخصصه وبقدر خبرا افاد الكلام
عمومية القدر في جميع المخلوقات ولا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات ويجاب عن
الاول بان مراده بالاشيا الاشيا المخلوقة وعن الثاني بان خلقناه اذا كان صفة افاد الكلام عمومية القدر في جميع
مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق في الصفة مسند اليه لا عمومية القدر في جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى

الجهة التاسعة قوله زيد احصى ذهنا الذهن بكسر المعجمة قوة للنفس معدة لاكتساب الارا
وشدتها في الادراك وجودته هو حسن التصور ما يرد عليها في الفطنة قوله وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه
فاعلا في المعنى زيد اكثر مالا اعلا انت مال زيد اكثر مالا وذلك ان فاعل الاول في المعنى المال لا زيد وفاعل الثاني في
المعنى مال زيد لا مطلق المال قوله الثالث رايت زيدا فقيها ورايت الهلال طالعا فان رايت في الاول علمية
وفقيها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال فان قيل لم لا يكون رايت في الاول بصرية وفقيها حالا قلنا
اجيب بان الغالب في الحال ان يكون منتقلة وفقيها ليس كذلك قوله واذا حمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا
يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر في الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير
وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفاعيل متعدده الاثنين لانه وليس احدهما تابعا لما بعده كما تقول ظننت زيدا
فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا واقول لا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقيل بجواز
تعدد الخبر في الشرح وفي عبارته بحث وذلك لان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان
لا يلائم اما اولا فلانه ينافي غرضه من جعل كل منهما مفعولا ثانيا واما ثانيا فلان وصفه بالكل غير مستقيم اذ المجموع ليس
بكلية واقول ليس الاخبار بمفعول ثان بالنظر عن مجموع الظرف ولا يبصرون وانما هو اخبار عن كل واحد منهما
فكل واحد منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا لا باعتبار ذاته قوله الرابع اغترفت غرفة في الصحاح وغرفت الماء بيدي
غرفا واغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للمفعول منه لانك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف
مثل نطفة ونطاف **الجهة العاشرة** قوله وقول بعض العصريين في الشرح وجد في بعض حواشي
هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ ابي العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل العصري ابن الاقفاني الحليم الشهير

قوله وانما مثلهم بشر هذا اخر بيت اوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش وقد تقدم الكلام عليه في اذ
قوله لا نسب اليوم ولا خلة هذا صدر بيت عجزه اتسع الخرق على الراقع قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
هذا صدر بيت عجزه يدل على محصلة تبيت وقد تقدم الكلام عليه في الا بفتح الهمزة والتخفيف قوله وهو اولى
من تقدير فعل غير مذكور يعني ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر
بمذكور اولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف في الا بفتح الهمزة والتخفيف ان اضمار
الخليل اولى من اضمار غيره لانه لم يرد ان يدعو لرجل هذه صفته وانما قصده طلبه وهذا هو الثالث من
الامور التي ذكر المصنف انها يجاب بها عن اولوية الاشتغال قوله ويجاب بان ذلك جايز لقوله تعالى
ان امرؤ هلك ليس له ولد تقدم الكلام على ذلك في حرف الا قوله اعاد قلبك الحي الطلل ما شخص من اثار الديار
والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف وبالمد المنزل الذي لا انيس به واذاع افنى والمعصرات
السحاب اذا شارفت ان تعصرها الرياح فتمطر والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين الرطب والنبت الناعم
قوله ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه والمصنف يبدل الاكثر من الاقل في الشرح
هذا مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق احدهما على الاخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم
الصدق ايضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له من مصحح فاي شي فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية
واقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة ولا معنى لها في الابدال قوله فترجح عنده الحمل عليه اي
حمل ما احسن زيدا على حذف الخبر قوله لان نعم وبيس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما
الاطناب بتكثير الجمل فاذا قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان فيه اطنابا بابهام الفاعل اولا وتفسيره ثانيا
وفيه من المحاسن ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز
من وجه حيث حذف المبتدا وايهام الجمع بين المتنافيين وهما الايجاز والاطناب قوله واما قولهم نعم الرجل
هذا فقول سيبويه قوله فسوى بين ما فيه المخصوص وتقدمه حيث جعل المخصوص في كل منهما مبتدا خبره
الجملة قوله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع
تقدم المخصوص يعني انه يرد على اكثر النحويين ان سيبويه قال هذه التي ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح او الذم
اذا كان المخصوص متاخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سوال مقدر وحذف مبتدا وهاد في خبر فقال ايضا عبارة
ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سوال مقدر وهذا ما قال به احد قوله وانما اراد
ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم ولا تحصل الفايدة الا بالمجموع تقدمت او تاخرت هذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه
هذا الكلام ظاهره فما الذي اراد به قوله ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شي مسده وذلك وارد على الاخفش
في ما احسن زيدا لان الخبر عنده محذوف بناء على ان ما موصولة او موصوفة وما بعدها صلة او صفة قوله انه يجوز ان يكون
بعده هو في اذا هم وقد يحذف المبتدا او في اذا هم منه فلا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل او في اذا هم لا او في اذا هم
والصواب الاول قوله وقد ساق العوان يعني كلاما في بيان القران قوله وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يصح
قوله يعني ان ابا بكر لم يرد بقوله والامر على الحكاية الحكاية بالقول وانما اراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي
يصح به قوله **خاتمة** قوله وقد يحذف القول الى ذلك الحذف فلنوجه العود اليه في الشرح

كانه ادخل الفا لاجرا الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون لان بعد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها في الشرط او تقول اجرا اذ مجرى الشرط حتى يدخل الفا بعدها لا يقتضي اعطاها حكم الشرط من كل وجه قوله ولفظا يفيد معنى فيها هذا معطوف على قوله الجملة باسرها قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي في الشرح يعني وان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثنا مما تقدم قوله وسياتي شرحه يعني في السابع والثامن من شروط الحذف قوله ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رايت رجلا ابيض اذ لو حذف وقيل ابيض لم يدر اهو من انواع الحيوان ام من انواع النبات ام من انواع الجماد وفي الشرح فان قلت كيف قال ولاشتراط الدليل مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفا الضرر المعنوي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثنا من الاول فكانه قال فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي قوله بخلاف رايت رجلا كاتبا في الشرح فيه نظر لان الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم يدل الصفة وهي كاتبا على خصوصية الرجل وانما تدل على اعم منه وهو انسان او تقول لو حذف الموصوف هنا لكان ما يدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان الموصوف به امراة لقيل كاتبة قوله وكان يرد ذلك اي ولاشتراط الدليل فيما تقدم كان يرد ذلك مع معموليها معطوف على امتنع حذف الموصوف ولذلك قال الجمهور في قوله وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد يا كلك قوله وقول جماعة المعطوف هنا وفي قوله وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا معطوف على قول ابي الفتح قوله وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد اغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل فعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع قال الرضي قال الاندلسي والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول كيف يثبت مع عدم القرينة عند بني تميم وعدم دمع وجودها لانه عند اهل الحجاز يجب عند بني تميم انتهى وفي الشرح كلام المصنف هنا مناف لما ياتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة امر واجب وقوله فيما ياتي ولذلك كيف عن الجمهور يقتضي ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وانه اذا اريد التعبير عن هذا المعنى اخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدا واسم لا واضيف الى ما كان مبتدا في الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل قوله ولذلك كيف عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس الخبر عند الجميع في باب لولا وعند تميم في باب لا لا يريد بالجمهور الا الذين القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القائلين بان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرية ويريد بالخبر خبر المبتدا بعد لولا وخبر لا التبرية وبكونه مجهولا ان لا يدل عليه دليل وبالمجهول الذي الحذف من غير دليل قوله وذلك لقول حمزة لا اقسم بيوم القيمة هذه القراة بلام مفتوحة بهمزة مضمومة مقابلة ما لغة ورسمها بالف زائدة بين اللام والهمزة قوله لان ام المنقطعة لا يعطف الا الجمل في الشرح لو قال لا تقع بعدها الا الجمل

لكان احسن بان كثيرا من النحاة لا يرى ام المنقطعة عاطفة قوله ورده الفارسي بان المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسما في الشرح يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضي واما الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه اللفظي واقول ما ذكره المصنف من عدم اعمال المخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي قوله ان يكون طبق المحذوف معنى في المعنى قوله والاخر بمعنى الايلام المعروف هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز في شرح البزدوي في اصول الحنفية الضرب اسم لفعل هو استعمال الة التاديب في محل صالح للتاديب ومعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام قوله وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى عنه فلا وقع في بعض النسخ لفظ عنه بعد متمنى وسقط في بعضها وفي الشرح حكايته الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان من غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف في المسالة مشهور مذكور في التسهيل وغيره قوله قال الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض في الشرح هذا الراي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف في كتابه المسمى بنتائج الفكر وقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا انتهى قال الحلبي ... في الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في اصول الحنفية في الرد على من استدل بالاية على استعمال المشترك في اكثر من معنى فقال ان سياق الاية لايجاب اقتدا المومنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي عليه السلام فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له يا ايها الذين امنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية الركاكة فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلاة سوا كان معنى حقيقيا او معنى مجازيا اما الحقيقي فهو الدعا فالمراد والله اعلم ان الله يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعا الرحمة فالذي قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد اراد هذا لا ان الصلاة وضعت للرحمة كما ذكر في قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشترك له من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا واما المجازي فكارادة الخير ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلاف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا باس به ولا يلزم هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه فهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لا ان معناه مختلف وضعا انتهى وفي الكشاف عند قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة الصلاة الحنو والعطف فوضعت موضع الرافة وجمع بينها وبين الرحمة كقوله تعالى رافة ورحمة رؤف رحيم وقال التفتازاني والصلاة لما انها في الاصل تحريك الصلوين ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرافة المناسبة له لا نوع العطف الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رافة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال ان الصلاة من الله رحمة فهو اخذ بالحاصل

وبان الرحمة ايضا ليس عن الرقة والانعطاف ومنه الرحم **قوله** الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذ كان الاسناد حقيقيا لما كان الجواب الاول في حيز المنع بان يقال لا نسلم انه لو كان تقديرا لاية ان اسيعلي لكان فعل الصلاة مشتركا اجاب ثانيا بنا على عدم تسليم هذا التقدير الاشتراك الفرق بين هذا الجواب وبين ما قاله انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لم يختلف في نفسه بل موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة يخالف في نفسه لمعنى الثاني في الشرح بل ذلك معروف نحو قال ارض الرجل وارض الجذع والاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل بمعنى ارعد او زكم ومعناه عند اسناده الى الجذع بمعنى اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كتابة مثلثة وهمزة ان اسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته وان اسندته الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا انتهى واقول وقد عرفت ان مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة **قوله** وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر هذا اختيار ابن الحاجب في اصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الاخر مطلقا ويختار البيضاوي ان كانا من لغة واحدة ويختار الامام انه غير واجب **قوله** فقال اهل المدر فالف قال اهل الوبر في الصحاح والعرب تسمي القرية مدرة يقال اهل المدر والوبر انتهى ويقع في بعض نسخ المغني المدارة بدل المدر بضم الميم وسكون الدال بعدها نون **قوله** وبهذا اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب ابنته لسقي الماشية في الكشاف فان قلت كيف ساغ لنبي الله الذي هو شعيب عليه السلام ان يرضى لابنتيه بسقي الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا يأباه واما المروة فالناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه واحوال العرب فيه خلاف احوال العجم ومذهب البدو فيه غير مذهب اهل الحضر خصوصا اذا كانت الحالة حالة ضرورة **قوله** وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع افعال الاستثناء وذلك في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة **قوله** فان اراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود يعني بان الفاعل لا يحذف وان اراد تفسير المعنى وان في بئس ضميرا المثل مستترا فان تفسيره بعني فليس هنا تفسير للضمير وكيف اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا ان يفسر بتالي منصوب على التمييز فاقام السؤال عن كان التفسير مقام خلو ذلك الكلام عن التفسير اقامة السبب مقام السبب **قوله** وهذا لازم للزمخشري فانه قال تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف الا ان هذا الا ما نقى عنه المصنف بقوله فاين تفسيره وهو خلو فاعل بئس اذا كان ضميرا من مفسر وفي الشرح بمجرد نص سيبويه على ذلك لا ينهض ردا على الزمخشري فلو ان يقول الحذف لا ينافي التمييز بعد ما اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقد سمع في نعم في الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة وادعاء شذوذه ممنوع واقول ان اراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فمسلم ولا نضر بالان الكلام في منافاته في محل مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه في باب نعم فممنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القران مع امكان غيره مما هو كثير شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة **قوله** الثالث ان لا يكون مؤكدا فهو يتبع الحاذف الشديد **قوله** ولهذا رد الناظم على ابن مالك في قوله الالفية كاشا حلا ذيبه قاله بدر الدين رحمه الله في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره ان المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز فان اراد ان

المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى ولو لم يكن معناه حاصلا لما دفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو انت سيرا ومما وجد فاواجبا في مواضع يأتي ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا اما لسهو عن وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى وقال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التاكيد لان المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد ويدل ايضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ان المصدر المؤكد لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل انتهى **قوله** ايها المائح دلوي دونكا هذا بعض بيت هو يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا وفي الصحاح المائح الذي ينزل البير فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث نزلنا سته ماحة وقد ماح يميح ثم انشد البيت **قوله** فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب انما قال فقالوا لان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز اعمال اسم الفعل مضمرا **قوله** ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا ودونك خبره قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين معمول اسماء الافعال عليها وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا البيت ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو خبر لدلوي او دلوي مبتدا محذوفها **قوله** ولا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع الجر من مقدرة بعد كم الاستفهامية في كم بكم درهم اشتريت **قوله** ولا كله لان من توهم انه لعلمه هذا انما لا في الشرح نص المصنف في حرف الميم في ما الزائدة غير الكافة ان ما في هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا انه لا عوض واقول لا مخالفة لجواز ان يكون مجموعا ولا في هذا المثال عوضا فنفى العوضية فيه الى لا فاجمع نسبتها فيه الى ما **قوله** واما قوله تعالى واقام الصلاة فمما يجب الوقوف عنده في الشرح قال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في اجارة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل بقوله ارية ارا قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ ولا يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشائع اولى كيلا يلزم ورود القران على اللغة النادرة وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة لكون المضاف شادا مسد التاء وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وتوهم ارية ارا جاز ذكرنا يقوي لا صح قلت بعد هذا الجواب التاء في عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا يحذف لبس من ظرفه المعنى واما من ظرفه اهل الصرف واقول الشرح ذكر المصنف ذلك على سبيل الاستطراد دونما لا صالة كما هو عادته في الاستطراد بذكر اشياء ليست مما ترجم له وانما هي مناسبة له **قوله** ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل زيد ضربته فيعلوا

الحذف وان لم يود الى ذلك يعني يجوز حذف المفعول فيهما وان لم يود حذفه الى تسليط ضرب على العمل في زيد
مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما رفعه لضعف منهما لا يسلط ما بعدها على العمل فيما
قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشوا قوله ولذلك جوزوا رفع راسها اذا كان السهاه
حتى راسها الا ان يذكر الخبر وقع في بعض النسخ ولذلك باللام في ولذلك والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول
في زيد ضربته والحاصل ان البصريين جوزوا رفع راسها في هذا المثال اذا لم يذكر له خبر لانه يكون فيه تهيئة حتى
للعمل مع قطعها عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى لكونه لفظيا
قوله ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقدم الخبر في زيد قام اراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون
تقدم الخبر في نحو ذلك وبالالباس التباس الفاعل بالمبتدا قوله بما كان ايام عطية عودا هذا عجز بيت صدره
فيا قد هداجون حول بيوتهم وهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدج الظليم اذا مشى
في ارتعاش قوله وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور يريد بالنكتة علة جواز تقدم معمول الخبر على
المبتدا في نحو زيدا ضرب عمرو مع امتناع تقدم نفس الخبر قوله وقد بينا ان امتناع تقدم الخبر في ذلك لمعنى
مفقود في تقدم معموله وذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان القوي
والالباس المبتدا بالفاعل قوله تنبيه وربما خولف مقتضى هذين الشرطين يعني السابع وهو تهيئة العامل
للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوي قوله وخالد يحمد ساداتنا هذا صدر بيت
عجزه بالحق لا يحمد بالباطل قوله كله لم اصنع هذا الخبيث وهو وقد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع
وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في كل قوله بعكاظ عكاظ بعين مهملة مضمومة في اوله وظاء معجمة في
اخره كما قال صاحب القاموس هي سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما
تجتمع قبائل العرب فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعشي يحتمل ان يكون بضم المثناة التحتية وسكون
العين المهملة وكسر الشين المعجمة من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل ويحتمل ان يكون بفتح المثناة التحتية وسكون الغين
المعجمة وفتح الشين المعجمة من غشيه غشيانا قوله وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي لان كلا من العاملين في البيت قوي
لانه عامل لفظي قوله عممتهم الخ تقدم الكلام عليه في حتى قوله فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول
في الشذوذ يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى
غير مذكور ففيه تهيئة حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوي وهو حتى وفي
الشرح وتشكك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل بثبوتها غير مناسب ايضا
فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وتدرك بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم ... البيت واقول
فيه تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروي ليس بصحيح والشك
انما هو في الصحة قوله بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه قوله
من يسمع يخل اي يكن منه خيلة في الصحاح وخلت الشيء خيلا وخيلة وخيلولة اي ظننته وفي المثل من يسمع يخل وهو
من باب ظننت واخواتها التي تدخل على المبتدا والخبر وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو
اسد تقول بالفتح على القياس قوله فيما تقدره مسندا الى يخل لون عام وفي الشرح هذا الكلام فليحمل مراده
ان يقال فيما تقدره مسندا اليه يخل لون عام واقول تقديره بالصواب ليس بصواب الا على راي من

رد القلب في الكلام او على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب قوله ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية
قال التفتازاني في مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم
امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول منه للقصد الى نفس
الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج
عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما
على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك لو قلت مالك تمنع اخاك
كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار
والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان
الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم
حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه فانه دقيقة
اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد
في حاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر وجعلا باضافة
اليهم احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ بل هو باق على حاله وادعيا انه لو قدر المفعول فلو قدر في الاية المفعول
لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر
الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم فكل واحد منهما يقابل الاخر فلو لم يقدر المفعول في الاية
لفسد المعنى وهذا ادق نظرا واصح معنى انتهى قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره
نحو اهذا الذي بعث الله رسولا في الشرح فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا لم
يذكر فحينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكلا وعد الله الحسنى
او لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى واقول قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول
امر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا لم يجزم قوله
وما شيء حميت بمستباح هذا عجز بيت صدره حميت حمى تهامة بعد نجد وقد تقدم في الاشياء التي تحتاج الى رابط
بيان مكان المقدر قوله من ان تقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز البيانيون
تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند
اقتضاء امر معنوي له كما في الشرح بل ليس الامر كما توهمه هو فانهم لا يقدرونه مؤخرا ليفيد الاختصاص
الا عند وجود المقتضي له كما هو قد وافقهم هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضاء امر
معنوي فما وجه اعتراضه عليهم واقول وجهه ان كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخرا عند عدم ما يقتضي
ما قبله وعنده هو يجب تقديره مقدما قال التفتازاني في مطوله واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف
قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص
لان المقدم على المحذوف كالمقدم على المذكور فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد الا ان اذا قامت قرينة
على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد قوله

ويوخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق في الشرح يعني هولاء المحققين
طايفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم ماذكر وفي تاريخ قاضي القضاة ابن خلدان ما معناه دخل على ابن الحاجب
لاداء شهادة فسالته عن وجه قول الفقهاء انها اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى تاكل ثم تشرب
فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وارسل الي بجواب حسن لبيبه ولك طرف من مدة طويلة هذا الجواب وحاصله
انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الا شي واحد فاما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل
اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جوابا لهما ولا سبيل اليه لما يلزم من
الاتيان بما لا دخل له في الكلام وترك ما له فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا لا
سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم
الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالاصل ان اكلت فان شربت
فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تاكل ثم تشرب فكذا ما هو في معناه وانما قصد الشيخ ابن الحاجب
به توجيه مذهب الشافعي في المسالة والا فمذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين
كما هما في اللفظ او عكس الترتيب وبعض لما اليه توجه ذلك بانه على حذف فاء العطف كما في قول الشاعر
فيا صاحب كيف اثبت مما غرس الود في فواد الحبيب ثم ما ذكر المصنف انه مذهب
المحققين هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى واصحابه وهو انها لا تطلق حتى يقدم المؤخر ويؤخر المقدم الا اذا نوى
ابقا الترتيب فيصح نيته وعن ابي يوسف ان ذلك اذا لم يكن الترتيب معتادا كقوله ان دخلت فعلي حج
وان شربت ان اكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الاكل **قوله** ان تستعينوا بنا الخ
يذعروا بضم اوله مبني للمفعول من الذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وهو الخوف والمعاقل جمع معقل بفتح
الميم وكسر القاف وهو الملجأ **قوله** فان عرتت بعدها الخ يعاد وقالت نفسي اي طلبت النجاة وهاتا بمعنى هذه وقال
للعاثر لعا لك وهو دعاء له بان ينتعش اي يرتفع **بيان مقدار المقدرة قوله** ولذلك كان تقدير
الاخفش في زيد ما ضربه قايما اولى من تقديرها في البصريين حاصلا اذا كان واذ كان قايما لانه قدر
اثنان وقدروا خمسة يريد بتقدير اذا كان في المستقبل واذ كان في الماضي ويريد الخمسة في حاصل والمستتر فيه
واذا واذ وكان والمستتر فيها ومقتضى كلام الرضي انهم يقدرون ذا كان في الجميع قال ويرد على مذهب الاخفش
حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال
اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا ما لك
وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الحين الذي هو حاصل عند البصرية هو ان الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا
بالقيام لانه لا يمكن تقييده بالقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال بعد حصل شرطا وجوب
الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما وليس اذا للاستقبال هنا بل هو للاستمرار كما في نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله قيد حذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف العامة كزيد عندك والرضى في الميدان فصار اذا كان قايما ثم اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام
الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قايم مقام الظرف القايم
مقام الخبر فان قيل لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقايما خبرها قيل لان شاهد المنصوب اي الذي يجي

ووكانا قدمنا في نحو في الدار زيد مقدم ذلك في اخر الباب الثالث **قوله** واذا قلت كان فلذلك زيد جاز الوجهان
ولو قدرته فعلا لان خبر كان متقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يلبس الجملة الاسمية بالفعلية في الشرح
ولقايل ان يقول الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع ما خبره زيد يحتمل ان يكون هو
مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل ان يكون مبتدا
موخرا اخبر عنه بالفعلية المتقدمة عليه وهي يقوم وليس ثمة ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول
الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا عليه قبله باعتبار يقوي الحكم وعدمه فتجويز التقدم يوقع
في الالباس بعد دخول الناسخ ايضا على ان ابن عصفور صحح منع التقدم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي
استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد
لم يرجعا الى ذلك واقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شان احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد
ذكر المصنف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما بعده لفظا ورتبة انه لا يتبع الجملة على ضمير
الشان ما امكن غيره **قوله** واجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة اهم قال
السيد في حاشية المطول يعني اهم من الامر باختصاص القراءة اذ لا مناسبة للمقام ولا يرد ما يتوهم من كون
غير اسم الله اهم منه **قوله** واجاب السكاكي بتقديرها متعلقة باقرا الثاني في المطول ومعنى الاول اوجد
القراءة من غير اعتبار تعديته الى المقرو به كما قال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى
كذا في المفتاح وهو مبني على ان يتعلق باسم ربك باقرا الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرار والدوام
كقوله اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل
القراءة واوجدها والمفعول محذوف من كليهما اي اقرا القران والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم
ربك او متبركا ومبتديا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا
باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى **قوله** واعترضه بعض العصريين هو الشيخ شهاب الدين
الحلبي المشهور بالسمين وعبارته وهذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرا الثاني توكيدا للاول
فلا يكون قد فصل معمول المؤكد بينه وبين ما اكده مع الفصل بكلام طويل انتهى **قوله** تنبيه ذكروا انه اذا
اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني
محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال الرضي اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصد كون
الشرط الثاني مع جزايه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالته
فان اعطاك فاشكره لانك لا تعطيه الا بعد السوال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام
الذي هو جزاء وهما معا اعني الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء فهو بمنزلة واسطة
ان اتيتني لا بينك وبين الشرطين لفظا او لهما معنى ومثله ان بلغت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان بلغت ترحم
وكذا ان كان الكلام من شرطين نحو ان سالت ان تعطيني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان تعطيني
فان سالتني اعطك تقول فان سالتني مع الجزاء جواب فان تعطيني وقولك فان تعطيني مع جزايه جواب ان دخلت
وعلى هذا فقس انتهى **قوله** وهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر

به المصدر المضبوط بالضوابط المذكوره لا يكون الا نادره لانه لم يسمع مع كثرته الا لكا ملو كان خبره كان الجاز بعرفه
هـ ـذا ما قيل وفيه تكلفات كثيره وفيه مع حذف اذا مع الجمله المضاف اليها دلم يثبت في غير هذا المحل من الحذف
عن ظاهر معنى كان الناقصه الى معنى التامه وفي الكلام معنى قولهم حاصل اذا كان قا بما ظاهر في معنى الناقصه من قيام الحال
مقام الظرف ولا نظير له والذي دعاهم في هذا ما وقع عندهم فيما لزمهم الزاميهم اعمال العامل في الحال وما جهلها لادليل
دلهم عليه ولا ضروره الجاتهم اليه والحق انه يجوز خلاف اعمالين على ما ذهب اليه المالكي معمول ضربي زيدا حاصل
قايما والعامل في الحال حاصل وفي ما جبها ضربي وهو اليا او زيدا معمول حذفناه ثم وحاصل العامل في الحال الوثيه عاما
شاملا لجميع الافعال فاحذفناه في زيد عندك اوفي الدار مشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف
مقام العامل كما تقدم بيانه انتهى قوله لانه قدر مضافا فلا يحتاج معه الى تقدير شي اخر متعلق به الظرف والفارسي قدر
شيئ يحتاج معها الى تقدير ما الشي يعني متعلق به الجار والمجرور اعني من عنا من الاخفش والفارسي وقد شيئين الى تقدير
الاخفش لا يحتاج معها الى تقدير ما الشي وتقدير الفارسي يحتاج معه اليه وفي الشـرح اما كون ما قدره الاخفش
لا يحتاج معه الى تقدير شي اخر متعلق به الظرف فصحيح الا انه يحتاج معه الى تقدير شي اخر يصح معه الاخبار وذلك لان
فرعان ليس نفس العهد في المعنى ولا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف اذ يصح معه الاخبار اي سانه يوقت في
فرعان واقول ـ بل يصح معه الاخبار ولا يحتاج الى تقدير مضاف لان القرينتين بعد في المعنى لانه عين النهي ثم
لامتداد خصوص قوله والاولى تقدير الحب وقرط في الشـرح تقدير حب العباده ارغل في ذمهم والتشنيع عليهم
فينبغي ان يكون هو المقدر ويدل عليه قوله تعالى بكفرهم والا فليس المنعى عليهم مجرد حب العجل بدون عبادة له قوله
ولا ياتي ذلك في المثال السابق يعني به زيد صنع بعمرو جميلا وخالد سوا وبكر قوله كان قيل لو صح ما ذكره
في الايه فالمثال السابق بريد ما لمثال السابق هنا زيد في الدار وعمرو قوله ولكن تشهد للجواز قوله وكنت مقر الح
انما قال تشهد لان الذي فيه الكلام هو الخبر والا زمان في البيت صفة لا خبر **بيان كيفية التقدير**
قوله والثاني لقوله اذا قاما تضوع لم يرد بالثاني استدعا الكلام تقدير موصوف وصفه والضمير في قامتا
لام الحويرث وام الرباب المذكورتين في قوله قبله كدابك من ام الحويرث قبلها وجارتها ام الرباب بما سل والتضوع
انتشار الرايحه والريا الرايحه الطيبه وفي القاموس القرنفل والقرنفول ثمره شجرة بسفاله الهند افضل الافاويه
الحاره واذكاها ومنه زهري ويسمى الذكر ومنه ثمري ويسمى الانثى وزهره اذكى وكلاهما الطف مصف للدماغ والقلب مقو
لهما نافع للخفقان والبصر والغشاوه والنكهة هضوم وطعام مقرنفل ومقرفن مطيب به انتهى والاب العاده
وما سل نفع السين جبل بعينه وبكسرها ما بعينه والروايه بفتح السين قوله والثالث لقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس يريد بالثالث استدعا الكلام تقدير جار ومجرور مضمر عايد على ما يحتاج الى الرابط وقد تقدم الكلام
على هذا في الباب الرابع في الاشيا التي تحتاج الى الرابط **ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور** قوله مهما امكن
هذا الاوقع في بعض النسخ ووقع في بعضها مهما امكن وحسن قوله فالاول كزيدا ضرب اخاه تقدر فيه اهن لان
في الشـرح ووقع في حواشي التسهيل للمصنف لو قدرت العامل في زيدا من لو ان زيدا ضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن
عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كنايه عن لا هانه والضرب المذكور كنايه عن الضرب الحقيقي وهـذا مما لهما وجه
في المعنى من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى بحسب معناه جامد قوله اذا ادار دلوي منصوبا فقد يه لانه
اذا قدر مرفوعا يكون مبتدا او دونك خبره قوله وقد مضى يعني في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانيه قوله ولكن
منا بالسيوف لغوانسا هـ ـذا عجز بيت لعباس بن مرداس السلمي صدره الاواخي لحقيقه منهم والا الرجوع والحمايه

النع والحقيقه ما يحق على الرجال ان يحميه والقوانس جمع قونس على وزن كوثر وهو اعلى البيضه من الحديد وعظم ناتي
بين اذني الفرس وقبل هذا البيت ولم ارمثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا والمراد بالحي اعداوه
والمصبح بفتح البا الموحده الذي يوتى في الصبح للغاره قوله والله ان يصلوا الخ تقدم الكلام عليه في لن قوله قال
الفارسي ومتابعوه واللام كحفض المقدر بعد كتهن بلا به اشهرو وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به امتنع
الفصاحه ان يقال لذلك ولا يعاد الجمله الثانيه هـذا بجميعه يقع في بعض النسخ وهو المعتمد الذي وقع فيه
الترجيه ممهما امكن وحسن **واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى** قوله
ومثال المثال فصبر جميل اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره في المطول ورجح حذف المبتدا
بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح كحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل
على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبه اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له
دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينه حاليه على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل
قرينه لفظيه ولا حاليه وفي هـذا نظر لان وجود القرينه شرط الحذف مطلقا لا يجوز الحذف اصلا والقرينه
ها هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
بسهوله ورجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل
في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفه اولى وان كانت النكره موصوفه وبان المفهوم من قولنا
صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع ونحوه الشكوى انتهى
قوله لا ايمان باللسان هو بكسر الهمزه بمعنى التصديق قوله امثل بكم من هذه الايمان هو بفتح الهمزه جمع يمين
اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا قوله وكذلك يوحي اليك والى الذين
من قبلك هـذا في غالب النسخ والتلاوه كذلك يوحي اليك بدون واو قوله ليبك يزيد
ضارع لخصومه هـذا صدر بيت عجزه ومختبط مما تطيح الطوايح وفي المطول هو لضرار بن نهشل يرثي
يزيد بن نهشل والضارع الذليل ولخصومه متعلق بضارع وان لم يعتمد على شي لان الجار والمجرور يكفيه رايحه
الفعل اي يبكيه من ذل لا لاجل الخصومه لانه كان ملجا وظهيرا للاذلا والضعفا وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي
من جهة المعنى والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيله ويطيح من الاطاحه وهي الاذهاب والاهلاك
والطوايح جمع مطيحه على غير القياس كلواقح جمع ملقحه فقال طوحته الطوايح واطاحته الطوايح ولا يقال
المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدريه اي يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله او بيبكي
المقدر اي يبكي لاجل هلاك المنايا يزيد ويطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصوره ذلك الامر
الهايل قوله ولا بعد في هذه المرفوعات مبتدات حذفت اخبارها في الشـرح في العباره قلب فان
المرفوعات اخبار حذفت مبتداتها لا مبتدات حذفت اخبارها قوله والثاني كقوله تعالى ولين سالتهم من خلقهم
ليقولن الله فلا بعد ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجي ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولين سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال التفتازاني في مطوله وجمهور النحاه على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السوال عن الفاعل ولان القرينه فعليه فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السوال التصريح

عن فعل الفعل وصدر عنه فيقدره مبتدا لقولنا الله خلقها يودي هذا المعنى وكذا القرينه انما تدل على ان تقدير
الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السوال جمله اسميه لا فعليه ومن ثم قيل الاولى
انه مبتدا والخبر جمله فعليه ليطابق السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل فتقديمه اهم المسوول عنه
اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزياده وان الواقع عند عدم
الحذف جمله فعليه لقوله ولين سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال السيد
في حاشيته ان تلك الزياده تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسوال في كون كل
منهما جمله اسميه فيرجحها جمله فعليه والتطابق بينهما امر مهم عندهم لما صرحوا به فيما اذا صنعت بالجمل على
الجملتين اولى واما قوله ان الواقع عند عدم الحذف جمله فعليه فصحيح لان الكلام في الجهة الباعثة على ترك
المطابقه المهمه والحق في الجواب ان يقال السوال جمله اسميه صورة وفعليه حقيقه بيان ذلك ان قولك
من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام
بالفعل اولى لكونه متغيرا متسع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات
المفصله هناك ومتضمنه لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجمله اسميه في الصوره
لعروض تقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقه هي فعليه فنبه بايراد الجواب جمله فعليه على اصل السوال في المطابقه
الحاصله حقيقه ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه
تضرعا وخفيه لين انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص ههنا اوجب
تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحي العظام وهي رميم قل يحييها وقوله من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيها **قوله** وفي مواضع آتيه هذا هو الثالث وقد
ذكر في ضمن الثاني معطوفا على شبه هذا الموضع **اذا دار الامر بين كون المحذوف**
اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى ه **قوله** يسو الغاليات اذا فلين هذا عجز بيت لعمرو بن معدي
كرب صدره تراه كالثغام يعل مسكا والضمير المنصوب في تراه للشيب والثغام مثلثه مفتوحه وعين معجمه
نبت يكون في الجبال يبيض اذا يبس يشبه به الشيب الواحده ثغامه ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مره بعد
اخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال عله يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه السقيه الثانيه والغاليات بالفا
جمع فاليه من فليت راسه من القمل ويقال افليت الشعر اذا تدبرته واستخرجت معانيه وغريبه **قوله** ولان
في التسهيل ان المحذوف الاول وانه مذهب سيبويه في الشرح يلزم عليه حذف الفاعل وهو خلاف مذهب
سيبويه واصحابه **قوله** تحونا تلظى ولقد ليسم تمنون اما نارا تلظى فلانه لو لم يكن مضارعا لوجب ان يقال تلظت
لاسناده الى ضمير المونث واما تمنون فلانه لو لم يكن مضارعا لم يلحقه نون علامة الرفع **قوله** الرابعه نحو مقول
ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقي عين الكلمه هذا عند سيبويه والخليل لانها زائده وقريبه من الطرف
وعند الاخفش المحذوف عين الكلمه لان واو مفعول زيدت لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمه حذف الاول
منهما في الشرح وهذه المسله والتي بعدها هي المناسبه لما من الاعراب في شي فايرادها غير
مناسب واقول ان اراد ان ايرادها ههنا مطلقا غير مناسب فممنوع وان اراد ان ايرادها على سبيل
الاصاله فسلم لكن لا نسلم انه اوردها لذلك وانما اوردها على سبيل الاستطراد **قوله** ما زيد زيد اليعملات
هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده تطاول الليل عليك فانزل واليعملات جمع
يعمله بفتح المثناه التحتيه في اوله والميم الناقه المطبوعه على العمل ومذكرها يعمل والذبل بضم المعجمه وتشديد
الموحده جمع ذابل وهو الضامره **قوله** ويا تيم عدي وجبهة الاسد الواو الاولى من المصنف للعطف وما
بعدها عجز بيت للفرزدق صدره يا من راى عارضا اسر به والمبادي محذوف اي يا قوم ومن استفهاميه
والعارض السحاب الذي يعترض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول وذراعا الاسد وجبهة الاسد نوء بانه معروف
وجبهة الاسد اربعة ~~كواكب~~ من منازل القمر **قوله** ولا فالمبرد فانه ذهب الى ان الحذف من الاول لا
من الثاني فرارا من التقديم والتاخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه **قوله** ولان مذهبه في نحو يا
زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني مقتضى كلام الرضي انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه قال واما نصب
الاول فقال سيبويه ان الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي للاسم الاول وقد مر في
توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابيه كانت او بنائيه
فكان الاول محذوف التنوين للاضافه وكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمه
بين المضاف والمضاف اليه في لا اباك لتاكيد اللام المقدره وانما جي ساند المضاف لفظا بينه وبين المضاف
اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستبعد بقا الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بنا على الضم وجاز الفصل
به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضروره وذلك بالظرف خاصة في
الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك انتهى
قوله خليلي هل طب الخ يعدم الكلام عليه في الباب الرابع في اقسام العطف **قوله** ومن الثاني اي ولا تردد
في ان الحذف من الثاني في قوله تعالى قل لين اجتمعت الانس والجن الايه لقوله من الثاني معطوف على قوله
من الاول **قوله** فقلنا بذلك في نحو ان اذلت ان شربت فانت طالق في الشرح هذا الكلام ظاهر في
ان جعلنا الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الحمل على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا
المثال وليس كذلك فان المقتضي لجعل الجواب للشرط الاول لا للثاني قائم متحقق وهو عدم الفا الداخله على
الشرط الثاني اذ لو كان الجواب له وهو وجوابه جوابا للاول لوجب اقترانه بالفا ولا فا فامتنع كونه مع
الجواب المتاخر جوابا واقول مراد المصنف انا قلنا بان الجواب المذكور للشرط الاول في هذا المثال كما
قلنا بان الجواب في الايه للاول وهو القسم فان موجب ذلك فيهما مختلفا **قوله** ولولا رجال مومنون
ثم قال تعالى لو تزيلوا اسوقه هذه الايه يقتضي ان المذكور فيها جواب لولا ولولا مع جوابها دليل على جواب لو
وفي الكشاف غير هذا وعبارته والمعنى انه كان بمكه قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم
ولا معروفي الاماكن فقيل ولولا ان تهلكوا اناسا مومنين بين ظهراني المشركين وانتم غير عارفين بهم فيصيبكم
باهلاكهم مكروه ومشقه لما كف ايديكم عنهم وحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيلوا
كالتكرير للولا رجال مومنون لمرجعهما الى معنى واحد ويكون لعذبنا هو الجواب اهـ واما قاله ان مرجع
لو ولولا هنا الى معنى واحد لان لو هنا دخلت على عدم في المعنى اذ التزيل معناه المفارقه **قوله** كافي وتبادرها

لغرب هذا عجز بيت صدره فمن يك امسى بالمدينة رحله وقد تقدم الكلام عليه في الباب الرابع في اقسام
العطف قوله واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما
في الشرح هذا مشكل فان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جا
الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين واقبل اللذان لزيتهما **حذف الاسم المضاف** قوله
وجاء ربك في التلخيص اي امره او عذابه فان العقل دل على امتناع المجي على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف يعني (اي احد جاء)
بانه الامر او العذاب قوله فاما ذهب الله بنورهم فالبا للتعدية اي اذهب الله نورهم تقدم الكلام على هذا
في البا المفردة قوله لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال لو قال كما قال صاحب الايضاح البياني لان الحكم الشرعي انما
يتعلق بالافعال دون الاجرام لكان اولى ليتناول المباح وهذا الذي قاله مذهب فخر الاسلام البزدوي وشمس
الائمة السرخسي وصاحب الميزان من علما الحنفية ومن تابعهم فان هولاء ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين
الى الاعيان نحو حرمت عليكم امهاتكم حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه الصلاة والسلام
حرمت الخمر لعينها احلت لنا ميتتان مضافات اليها بطريق الحقيقة فالتحليل والتحريم المضافين الى الفعل بوصف
المحل اولا بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بنا عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان
تكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجه من الاعتبار شرعا فاذا امكن العمل بحقيقته فلا معنى
للاضمار لانه ضروري يصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ قوله ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل
على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفي شانه اي
الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره لصاحبه وغلبته
عليه ولا يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة كذا في المطول قوله
واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير فتكون الاية من مجاز الحذف ومن انكر وقوع
المجاز في القران قال القرية مجمع الناس من قرت الناقة لبنها ومنه القران قال ابن الحاجب في منتهى السول وهذا
غلط في المعنى والاشتقاق لان مجمع الناس غيرهم وكلام قرية ياو وكلام قرا والقران همزة وقيل المراد اسال القرية
حقيقة فانها تجيبك بخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع بانه ليس بمراد وان كان ممكنا فانما يقع عند
التحدي واظهار المعجزات قوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا هذا صدر بيت عجزه وبت كما بات السليم مسهدا
والسليم اللديغ فانهم يقولون له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من سهده بالسين المهملة والها المشددة جعله قليل
النوم قوله وعلى نيابة الزمان عن المصدر هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها وعليه في نيابة الزمان عن المصدر
والمال واحد **حذف المضاف اليه** قوله وفي الغايات اي ويكثر حذف المضاف اليه في الغايات والمحدود
هو ما اضيف هي اليه لانتهائها فان قوله وفي الغايات معطوفا على ما المتكلم يوهم ذلك والغايات هي الظروف التي
تقطع عن الاضافة وتبنى على الضم وقد تقدم في الكلام على اي وجه تسميتها غايات قوله وجاز غير من يكون فلا
خوف عليهم بضم ولم ينون اي فلا خوف شي عليهم وسمع سلام عليكم محتمل لذلك اي سلام الله او اضمارك في
الشرح لا وجه لتفريق المصنف بين الايتين حيث جزم في الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة

للتخريج على امرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم واقول وجه التفرقة ان تقدير
كلا الوجهين في سلام يقدر تعريف لصحة كونه مبتدا وفي فلا خوف احدهما يقدر تعريف والاخر يقدر تنكير
فلا ضرورة فيه الى التعريف فلا حاجة الى زيادة اعتباره **حذف اسمين مضافين** قوله فانها
من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب هكذا قدره الزمخشري وقال محمد بن ... الصفاقسي
ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزا الى من ليرتبط به واعترض ابو حيان بان ما قدره
عار من راجع من الجزا الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب ليس في شي منه ضمير يعود
الى من يربط جملة الجزا بجملة الشرط الذي اداته من واصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فالضمير
في منه عائد على من فيرتبط الجزا بالشرط وهذا الذي قدره ابو حيان قدره ابو البقاء وفي اعراب الصفاقسي
الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا هو من في المعنى وهو قوله ذوي فكون قد
بني على مذهب من يرى الربط بالمعنى انتهى وفي الشرح الذي نظمه كان في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع
لا من الجهة التي ذكرها الصفاقسي بل من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل
وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير وهذا امر مجمع
عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى واضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به متصلا وظهر ايضا ان من الجارة
يحتمل ان تكون للتعليل اي ان تعظيمها لاجل التقوى وان تكون لابتدا الغاية اي ان تعظيمها ناش من تقوى القلوب وعليهما فلا
يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين قوله وقال وقد جعلتني من حزيمة اصبعا هكذا وقع في غالب النسخ ووقع في
نسخة الشارح وقال ذو الرمة واعترض بان نسبة هذا الى ذي الرمة سهو فانه من اهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه في
المفصل للاسود وهو عجز بيت صدره فادرك ابقا العرادة ظلعها والابقا بالبا الموحدة ما يبقيه الفرس من عدوها
اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطي كل ما عندها من العدو بل تبقي منه شيا تظهره وقت الحاجة ونقي هو بالنون
جمع نقي بالكسر وهو كل عظم ذي مخ اي ان الوجع الذي نشا منه غمزها في مشيها ادرك عظامها التي فيها المخ والعرادة
اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم للجرادة والظلع بفتح الظا المعجمة فسكون اللام غمز في المشي وحزيمة بفتح الحا
المهملة وكسر الزاي قبيلة من باهلة **حذف الموصول الاسمي** قوله ومن يحجبهم امنوا بالذي
انزل الينا وانزل اليكم هكذا وقع في النسخ والاية ليست الا في العنكبوت وهي وقولوا امنا بالذي انزل الينا وانزل
اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون قوله ما الذي دابه احتياط وحزم ... الداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد
تفتح العادة والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم الضبط **حذف الصلة** قوله وبعد اللتيا واللتي الخ
هكذا وقع في اكثر النسخ وهو الصواب وفي بعضها وعندي الذي فانه عندي ضمير المتكلم ...
ظرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافا للذي وعديد بضم العين المهملة من العيادة وهي زيارة المريض
والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحا المهملة الحقد وتجمع على احن بكسر الهمزة وفتح المهملة وفي الشرح في
البيت تغليب المونث على المذكر اذ العوائد جمع عائدة والمراد جميع من تقدم ذكره ومنه مذكر ويحتمل ان يكون على
حذف عاطف ومعطوف اي ذي العوائد والعائد فلا تغليب واقول الوجه هو الثاني لان المصنف ذكر في
السادس عشر من الباب السادس ان تغليب المونث على المذكر في كلمتين فقط وليس هذا من واحدة منهما قوله

وقال بعد اللتيا والتي والتي اذا علتها انفس تردت فقيل يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة
وقيل بعد اللتيا دقت والتي ردت لان التصغير يقتضي ذلك وصلة الثالث الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتيا
فيهما عظمت لا رقت فانه تصغير تعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل هذا بجميعه وقع في بعض النسخ
الكبرها واللتيا بفتح اللام تصغير التي قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز
ضمها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة صلة اخرى في الكلام عليها كقولك عندي الذي والتي عندك
والقول الثاني من باب حذف الصلة لدلالة غيرها عليها نحو نحن الاولى فاجمع جموعك حذف
الموصوف قوله وفيه كلب سياتي يعني في الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب في مثل
ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير فليلقه اي الفعل في حال كونه قليلا وليسكوه اي البكاء في حال كونه
كثيرا قوله وذلك دين القيمة اي دين الملة القيمة هذا وقع في غالب النسخ وهو تقدير الزمخشري وجماعة وبعض
القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وفي بعض النسخ وهي نسخة الشارح اي دين الامة القيمة وهو موافق لما ذكر
عن النضر بن شميل انه قال سالت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم والقائم ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد
قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا صدر بيت عجزه متى اضع العمامة تعرفوني وقد تقدم الكلام عليه في حرف
العين المهملة في عن قوله بيت اخوالي الخ في الشرح كتب اشياع الهمزة لهم اذ لو سكت لزم الاخلاف
اعني كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثاني من بحر اخر وذلك ان المصراع الثاني من بحر البسيط والمصراع
الاول اما من مصرع الرجز او من شطور السريع المكسوف وفي شرح المفصل لابن يعيش وفي نسخ المفصل
تزيد بالياء وصوابه بالتاء المثناه من فوقها وهو تزيد بن حلوان ابو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية
والقديد الصوت يقال قد الرجل يقد قديدا اذا صوت قال وفي تزيد منصوب على الحال من اخوالي ولهم قديد جملة
في موضع المفعول الثاني وهم متعلق بمحذوف وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقدمه عليه وان كان العامل معنى كما
قالوا كل يوم لك ثوب ولا يعمل فيه قديد لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع
الحال او مفعول له والعامل فيه محذوف دل عليه لهم قديد والتقدير تحملوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز ان
يكون ظلما منصوبا على انه مفعول ثان اي ذوي ظلم ويكون لهم قديد في موضع الحال كالمفسر لقوله ظلما انتهى
وفي شرح المفصل لابن الحاجب وقول من قال انما هو بالمثناه الفوقية تنطعا منه وتبجح بانه علم ان في العرب
تزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء يعني المثناه التحتية
والثاني ان يزيد في كلامهم مفرد لاجله فاستعماله بالجيد خطا حذف الصفة قوله فان تعيبها لا
يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اي حين عدم تقدير الصفة يعني وتعيبها يخرجها عن كونها صالحة
فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها قوله فلم اعط شيئا ولم امنع هذا عجز بيت صدره
وقد كنت في الحرب ذا تدرا ووقع في كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لابي الهيثم عباس بن مرداس السلمي من الصحابة
قاله في ابيات حين اعطى النبي صلى الله عليه وسلم المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين مائة مائة واعطاه اباعر دون ذلك
اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع ❊ وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيئا ولم امنع ❊
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ❊ وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع ❊ فقال
النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد اسم فرسه وحصن هو ابو عيينة وحابس هو

ثم بلغ الشيخ المجد الاكبر
ابو حامد القدسي
سماعا وبحثا على كتبه مولفه

١٩٨

ابو الاقرع ومرداس هو ابو طلحة والتدرا بمثناه فوقيه مضمومه فدال مهملة ساكنة فراء مفتوحة فهمزة
القوة والعدة قوله ولست دارنا هاتا بدار هذا عجز بيت صدره وليس لعيشنا هذا بهاه ووقع في
اكثر النسخ البيت بتمامه وهو لعمران بن حطان السدوسي الخارجي واستدل به صاحب التسهيل على
~~...~~ والبهاه بهاء بن معناه الصفاء والرونق وقيل النضارة واللين وقد روي بهاة بالتاء التي تبدل في
الوقف هاء قوله دفعا للتناقض فيهن اي في الاية والتقدير اما وجه التناقض في الاية فلان فعل
التفضيل يجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه ويقتضي ذلك ان يكون كل واحدة من الايتين الاخرى
فيكون كل واحدة اكبر من الاخرى وغيرا الكبرتها واما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة
اي اختها السابقة عليها او بان المراد الا هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون اما ان كل واحدة منهما افضل من
الاخر من وجه او بان المراد الا هي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان التي اخر اثرا في النفس ليس للغائب
واما وجه التناقض في البيتين ودفعه فظاهر وفي الشرح بل ان يكون التقدير في قوله فلم
اعط شيئا انما هو لتحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا لكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يلتئم الكلام بها ليطابق
الصدق ولا يعدم الاعطاء لا تناقض وعدم المنع انتفى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا لكنه يناقضه عرفا
حذف المعطوف قوله وفي لزوم هذا نظر لان اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على سبيل
العموم بالفعل ليس تفريق المعترض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل والتفريق بين بعضهم
~~منهم او ما هو اعم من ذلك~~ قوله والذي يظهر لي وجه التقدير وان المقدر بين احد وبين الله في الشرح ليس
ما ذهب اليه ارجح مما ذهب اليه القايل بان احدا الموضوع للعموم فان هذا يحصل المراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق
بين الرسل في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله في ذلك فان من امن ببعضهم وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله تعالى
والقول لا نسلم انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم وبين الله فلا نسلم ان ما ذهب اليه المصنف ليس
بارجح بل هو ارجح لما نبه عليه بقوله بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله لان القران يفسر بعضه بعضا فيستدل
على التقدير في بعضه من بعض قوله والاية من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع شبهة المعتزلة الزمخشري
وغيره في الكشاف لم يكن امنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى
ان اشراط الساعة اذا جاءت ذهب اوان التكليف فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها او مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا في ايمانها من قبل ظهور الايات
او مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا امنت في غير وقت الايمان وبين
النفس التي امنت في وقتها ولم تكتسب خيرا وفي حاشيته للتفتازاني ووجه التمسك بالاية على ان مجرد الايمان
بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان اوكذلك الامرين نفي مساوي النفي يفيد العموم
كالنكرة على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا الخير
مدفوع بان هذا لا يستقيم ها هنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من
الكلام فوجب حمله ها هنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الزمخشري وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك
اليوم والتي امنت ولم تكتسب خيرا والحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر بأو ثم سلط عليه النفي مثل

لم يكن آمنت أو لم يكن عملت لا إذا عطف بأو نفي أمر على أمر كما تقول لم يكن آمنت أو لم يكن كسبت وههنا
تعذر الأول للزوم المحال وتعين الثاني وأجيب عن المسألة بأن الآية من قبيل اللف التقديري أي
لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها في الإيمان لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فيه موافقة الآيات والأحاديث الشاهدة
بأن مجرد الإيمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين وكلام معقود الآية حيث وردت تحذيرا للذين
أخلفوا ما وعدوا من الرسوخ في الهداية عند إنزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا عنه أي يوم يأتي الآيات لا
ينفعهم التلهف على ترك الإيمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب أن المعنى لا
ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل أو لم تعمل العمل الصالح قبله فاختصر للعلم به
انتهى ما في الحاشية **قوله** فما أدري أرشد طلابها هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو
دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها وقد تقدم الكلام عليه في حرف الألف المفردة **قوله**
وقد مر فيه بحث مر ذلك في الألف المفردة حيث قال ولك أن تقول لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة
قولك ما أدري هل طلابها رشد وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل **حذف المعطوف عليه**
قوله ~~ويرده أن ذلك يقتضي تقدم الإنجاز على الضرب مثل إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل بأن سرقة الأخ~~
~~التي هي الجزاء متقدمة على السرقة التي هي الشرط الذي تقدم الإنجاز على الضرب باطل في هذا المقام~~ لفوات الدلالة
على الإنجاز الذي هو ترتب الإنجاز على الضرب **قوله** إلا أن يقال المراد ثم علمنا ترتب الإنجاز على ضربك
لأن السابق على الضرب هو العلم بترتب الإنجاز لا نفس الإنجاز وفي الشرح لا يفيد ما ذكره في هذا
الاستثناء شيئا في دفع الاعتراض من جهة أن إيراد الماضي يقتضي مضيه معنى فلا يصلح أن يكون جواب الشرط
مستقبلا وأقول ليس اعتراض المصنف على الزمخشري من جهة أن الماضي لا يصلح أن يكون جوابا للشرط
مستقبلا لأنه معترف بوقوعه مثل إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل بل من جهة أن تقدم الإنجاز على الضرب في
هذا المقام باطل وفي المطول إن جعلت الشرط والجزاء الآن وإن جعلت كلتاهما أو أحدهما اسمية أو فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال حتى إن معنى قولنا إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس إن تعتد بإكرامك إياي الآن فأعتد بإكرامي
إياك أمس وقوله تعالى وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك
وقوله تعالى إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا تقدير
ما يناسب المقام **حذف المبدل منه قوله** وقد مر أنه قيل في لا إله إلا الله أن اسم الله تعالى بدل من
ضمير الخبر المحذوف مر ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة **حذف المؤكد وبقاء التوكيد قوله** تقدم
أن سيبويه والخليل أجازاه وأن أبا الحسن ومن تبعه منعوه مر ذلك في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية
المذكورة في أول الخاتمة **حذف المبتدأ قوله** فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أي فالشاهد في
الشرح الأنسب بقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أي فليستشهد
رجل وامرأتان وقد ذكر الزمخشري نقلا من الشهادة ... فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى إذ المأمور
هم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشهيدان لا فالشاهد
وأقول المناسب لقوله فإن لم يكونا تقدير المبتدأ وإنما لم يقدره فالشهيدان وقدره فالشاهد لأن

الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولأن الشاهد المراد به الجنس **قوله** وبعد القول وقالوا أساطير الأولين في
الشرح والآية في سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا
ويكون أساطير الأولين خبر مبتدأ محذوف كما ذكر المصنف قاله غير واحد ولا مانع من أن يكون مبتدأ وخبره
اكتتبها فلا يكون فيه حذف البتة **قوله** ولا تقولوا ثلاثة جعل التفتازاني في مطوله هذه الآية مما يحتمل الأمرين
قال ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة أي لا تقولوا لنا أو في الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة فحذف
الخبر ثم الموصوف أو المبتدأ أو ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة أي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما
إذا أريد إلحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفي الشرح أراد الآية الثانية هنا
سهو فإن الكلام فيما إذا حذف المبتدأ وتعلق بعد القول والحذف فيما وقع فيها بعد القول **حذف الخبر**
قوله والوجه فيه أن الأصل ما لك ثم أنيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظي قال الرضي أصل التركيب أنت
أعلم بمالك فأنت وما لك ثم حذف أعلم لدلالة معمول أعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على
المحذوف والمعنى أنا لا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه فأنت أعلم بما يصلحه
قوله لهفي عليك كلهفة اللهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسرها بمعنى حزن وتحسر وقولهم يا لهف فلان كلمة يتحسر
بها على ما فات والجوار بكسر الجيم أن يعطي الرجل ذمة فيكون بها جاره فيجيره **قوله** وقد مر البحث في أن الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى في الشرح فإنه سهو رحمه الله في
الإخبار بمرور البحث في الآية الأولى فإن البحث فيها لم يمر في شيء مما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى
ولا غير مستوفى وهذه الآية في سورة الحج قال الزمخشري وخبر إن محذوف لدلالة جواب الشرط عليه بعد قوله
إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذقهم من عذاب أليم والآية الثانية في سورة حم السجدة
وقد مر الكلام عليها مستوفى في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة **قوله** من يصد عنها الخ تقدم الكلام عليه
في فصل لا من حرف اللام **قوله** إذا قيل أي الناس شر قبيلة والقرن بالنون هنا قرن الثور ونحوه وفي بعض النسخ الترب بالباء
الموحدة وهو ... والأعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة المكسور القرن الداخل شبه ما يكون بينهم وبين من جاورهم
في القبح وسوء الحال بكبش مالك قرنه وعضب **ما يحتمل النوعين قوله** بكسر بعد الفاء يعني عقيبها من غير
فاصل بينه وبينها **قوله** وما في غيره أي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لأن احتماله
للنوعين وإن كان بعد الفاء إلا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور **قوله** ويدل للأول قوله فقالت على اسم الله أمرك طاعة
في الشرح فيه نظر لأنه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الأمر أن يكون
كذلك في كل تركيب وأقول لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وإنما يريد أنه لما وقع في كلام العرب لفظ
طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذكور هو لفظ الأمر ولم يقع في كلامهم مبتدأ الخبر مذكورا رجح بذلك أنه عند الحذف خبر
لمبتدأ محذوف هو الأمر وفي الشرح الظاهر أن الأمر في البيت واحد الأوامر وهو ضد النهي أي أمرك ذو طاعة
أي مطاع ممتثل والأمر المقدر في الآية واحد الأمور وهو بمعنى الشأن فلا يصح جعل الأول دليلا على الثاني **قوله** وقد مر
تجويز ابن عصفور الوجهين في لعمرك لا تفعلن مر ذلك فيما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا أيهما أولى

حذف الفعل وحده او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما قوله نحو والملائكة
يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم سيذكر المصنف في حذف الحال انه يجوز ان يكون المقدر قائلين سلام
عليكم قوله والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم اي واعتقدوا الايمان من قبل مجيئهم ويكون التجوز في
حذف الجملة وقال اليمني في حاشية الكشاف ويجوز ان يكون التجوز في الايمان على طريق الاستعارة بان يكون
قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار يتمكنون فيه تمكن المالك المستوطن في مكانه ومستقره بمدينة من المداين
الحصينة تبوءوا بها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق على المتخيل اسم الايمان المشبه
وجعلت القرينة نسبة التبوء واللازم للمشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون مانعة من ارادة الحقيقة
قوله علفتها تبنا وماء باردا هذا عجز بيت صدره حتى شتت همالة عيناها ويروى حتى غدت والمعنى واحد
قوله لها سبب ترعى به الماء والشجر هذا عجز بيت صدره اعمرو بن هند ما ترى راي صرمة وفي القاموس
والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين او ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين والاربعين او ما بين
العشرين الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة حذف المفعول قوله بكثير بعد لو شئت اي بعد
فعل المشية او الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم
لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط
صار مبينا وهذا اوقع في النفس ويستثنى من ذلك فعل المشية الذي يكون تعلقه بمفعوله غريبا نحو
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر
المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس به قوله وبعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون في
الشرح يحتمل ان يكون هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو ابلغ في الذم واقول احتماله
~~من حذف المفعول في الترجمة بعدم ذكر الشامل~~ لما نزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه اثباته لفاعله او
نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه حتى لا يقدر له مفعول ولما لم ينزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه
تعلقه بمفعول غير معين لورود ذكره يقدر بحسب القرائن قوله وما شيء حميت بمستباح هذا عجز بيت صدره
حميت حمى تهامة بعد نجد قوله على ذنبا كله لم اصنع هذا عجز بيت لابي النجم صدره قد اصبحت ام الخيار تدعي
قوله فثوب نسيت وثوب اجر هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره فاقبلت زحفا على الركبتين ويروى فلما
نسيت على قوله ومن غريبه حذف القول وبقاء المقول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر هذا احد
الاوجه التي ذكرها الزمخشري في الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف
قيل لهم اتقولون اسحر هذا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق اتعيبونه وتطعنون فيه وكان
عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول
الذكر في قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم ثم قال اسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن فيه وان يحذف مفعول اتقولون
وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كانه قيل اتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل اسحر
هذا وان يكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا اجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح

ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله انتهى قوله ويجوز حذف مفعولي
اعطي فقط قيد به لان مفعولي علم وظن لا يحذفان معا قال الرضي اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت
يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما بعد جعلهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة دون
المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان
من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما دون المفعولين واما مع القرينة
فلا باس بحذفهما كقولك من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا فاما حذف احدهما دون الاخر فلا يجوز في علمت
لو بمهاني الافعال مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر غير قليل وسبب العلة هنا ان المفعولين معا كاسم واحد لان
مضمونهما هو المفعول به على الحقيقة فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك
مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو
خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا
اذلة على اغرائك الملك بنا قوله نحو فاما من اعطى في الشرح هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا يقال
حذف مفعوله وقد قرر المصنف ذلك في المتن مثل هذا انتهى واقول يعني بتقرير المصنف قبل هذا قوله
في بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما
~~لا مفعول له انتهى وانت تعلم ان هذا الذي قرره المصنف من قبل انما هو ان ذلك المفعول لا يسمى محذوفا لا انه~~
~~لا يقال حذف المفعول او يجوز حذفه فلا هو مذكور ههنا~~ قوله حذف الاستثناء اي المستثنى قوله يقال
قبضت عشرة ليس الا وليس غير وقد تقدم بعض الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حرف الغين المعجمة
حذف حرف العطف قوله ان امرأ رهطه ... نصيبين اسم موضع وقال رمل بيبرين وهو بنون
تحتية مفتوحة في اوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه
الاعراب ما يلزم الاسماء المفردة التي لا تنصرف فيقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورايت نصيبين ومنهم
من يجريه مجرى الجمع فيقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورايت نصيبين وكذلك القول في يبرين وفلسطين
وياسمين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبي ويبريني وكذلك اخواتها قوله وقيل على بدل الاضراب
وهو ما تقصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك بخرج ما لم يقصد
فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد قصد الاول وهو بدل النسيان قوله وقد
خرج على ذلك اي على حذف حرف العطف قوله ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين
بالمرفوع اي ويبعده حذف العاطف في الايتين ان الاية الاولى ~~فيها فصل بين المتعاطفين المرفوعين بمنصوب~~
~~والاية الثانية فيها فصل بين المتعاطفين المنصوبين بمرفوع~~ قوله او معمول الكلام على ان اصله الكلام ثم حول الى الباقي فبذلك
لانه لو لم يكن اسم فاعل لذلك لكان صفة مشبهة لم يجز عمله في ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سببي وشرط معمول
الصفة المشبهة ان يكون سببيا اي متصلا بضمير الموصوف لفظا كزيد حسن وجهه او معنى كزيد حسن الوجه اي منه
قوله واجاز الزمخشري ان يكون شيئا قال اي ان يكون طلب لا اجد ما احملكم عليه اسيفا فانا حذف ما الجواب

قوله وقد مر ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك خبر الوصيه ابو الحسن وذاهوا لا احسن والموضع الذي تقدم
تقدم الكلام على الفا المفرده حذف واو الحال قوله تقدم في قوله نصف النهار الما غامره الموضع
الذي تقدم فيه ذلك هو الاسما التي تحتاج الى الرابط في الباب الرابع حذف قد قوله زعم البصريون ان الفعل
الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد تقدم الكلام على هذا في حرف القاف عند الكلام على قد قوله وقد احسنا
كل بيضا شحمه هذا صدر بيت عجزه عشيه لاقينا جذام وحميرا ووقع في بعض النسخ البيت بتمامه وجذام
بجيم مضمومه وذال معجمه قبيله من اليمن نزلت بجبال حسمى وفي بعض نسخ بلاد ارض بالباديه منها جبال شواهق
ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وحمير ابو قبيله من اليمن قوله حلفت لها بالله تقدم الكلام عليه في قد قوله
حذف لا النافيه غيرها اي غير لا التبريه وفي بعض النسخ وغيرها بالواو اي وغير لا النافيه وهو لا
الناهيه والصواب الاول ولهذا لم يمثل الا للا النافيه قوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا هذا صدر بيت لامرئ
القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وا لاوصال المفاصل او مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو
كل عظم لا يكسر ولا يختلط بغيره قوله فان شئت اليت البيت الى في الشرح هذا البيت من بحر المتقارب والاول
منهما مدرج اخره عكاره الف المقام واول عجزه فيه وبعض ان لا يكون مدرجا بان يكون اخر صدره ميم المقام واول
عجزه واو والركن لان يكون فيه الثلم والسرمد الدائم قوله فلا واسه ادرك الحي قومي هذا صدر بيت عجزه
هداة بالمساة والعلاط والهداة جمع الهادي والواو مصدر هدا هدا وهدة اذا رماه بالمساة ساعد
والعلاط بالعين المهمله المكسوره في اوله والطا المهمله في اخره مصدر علطه بشر اذا ذكره وفي الشرح
وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكوره اولا هي نافيه الجواب وعدم اعتنا بالنفي فيه تقدم
نافية جملة على جملة اخرى مع انه لا ينافي قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم انتهى قوله
وقولي اذا ما اطلقوا الخ هذا البيت للنمر بن تولب والمحل بفتح الميم والعجمه المشدده شاعر قال صاحب العباب
ومنه لا افعله حتى يؤوب المنخل وفي الشرح واظنه احد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا
فقالوا لا اتيك او يؤوب القارظان حذف ما النافيه قوله فوالله ما نلتم الخ في الصحاح والوثق الموافقه بين
الشيئين كالالتحام يقال حلوبته وثق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا حذف كي المصدريه قوله وانما يقدر الجمهور
هنا ان بعينها لانها ام الباب نهي ذلك بالتجوز هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه اشارة الى وجه الرد على السيرافي
حذف اداة الاستثنا قوله لا اعلم ان احدا اجازه الا السهيلي في الشرح هذا عجيب فلا يعرف لا اعلم احدا
اجازه غير السهيلي والمسله في التسهيل قاله في باب التنازع ذكر ما قام وقعد الا زيد يحمل على الحذف لا على
التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا الا عين حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا
وقد صرح ابن الحاجب بالمسله ايضا واختار فيها ذلك اي انه يحمله على الحذف دون التنازع انتهى واقول هذا
لا يرد على المصنف لان مراده حذف اداة الاستثنا وحدها قوله وتاول ذلك بان الاصل الا قايلا الا ان يشا الله وقال
القول ليس في رد ما لا لان ذلك ينفي لا الا ان يشا الله بحذف قد اولى ادا الاستثنا قوله والصواب ان الاستثنا مفرغ

وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشا الله او الا ملتبسا بان يشا الله
ان قدر حالا او حذف هذا المستثنى لوجود ما دل عليه وهو ان يشا الله لان معناه بان يشا الله قوله وقد علم
انه لا يكون القول مصحوبا بذلك يعني بالمشيه الا مع حرف الاستثنا لفظا نحو لا تفعلن الا ان يشا الله فيكون المحذوف
لا تفعلن ان شا الله او بمشيه الله وطوى ذكر حرف الاستثنا لان القول لا يكون مصحوبا بالمشيه الا مع حرف الاستثنا
وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب في اماليه وهو والوجه ان يكون الاستثنا مفرغا لعوامل لا على الا ما ذكر زيد ولا تخرج
الا بمشيه فلان على ان يكون الاعم المحذوف حالا او مصدرا مقدرا من الحال لا تخرج على حال الا مستصحبا لذلك
لقولك ما تحدثت الا بالقلم وما جرت الا بالقدوم وحدث الناس ان شا الله والتقدير الا بان يشا الله اي الا بذكر
المشيه وقد علم ان ذكر المشيه المستصحبه في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيه المذكوره بحرف الشرط او ما في معناه
كقولك لا افعلن ان شا الله او لا افعلن بمشيه الله او الا ان يشا الله وما اشبه ذلك انتهى وما ذكر من انه استثنا منقطع
او متصل على تقدير ذلك بعيدا اما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدي الى نفي كل احد عن ان يقول اني فاعل غدا الا مطلقا فقد
نهي ولم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لا افعل غدا الا ان شا الله وجعله منقطعا
يدرجه في النهي واما ما ذكر انه متصل باعتبار النهي مودي الى ان يكون المعنى فيسلم الا ان اشا والنهي لا يتقيد بالمشيه
لانه ان اريد تحقيق الاخبار عن شي تحقق ولا يصح تعليقه بالمشيه وان اريد نفس النهي الذي هو انشاؤه فلا يقبل تعليقه
على المشيه وان اريد دوامه الى ان ياتي نقيضه فذلك معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل احد منهيا عن
ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثنا بالمشيه لم يتعرض له وانما تعرض لنفس النهي ودوام النهي كما تقدم واما
ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل ففاسد اذ يصير المعنى اني فاعل بكل حال الا في حال مشيه الله فيصير منهيا عن
ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل ان شا الله واني فاعل الا ان يشا الله وهذا لا يقوله
احد واما ما ذكر من ان بعض المتاخرين زعم ان الا هنا ليست باستثنا فان اراد انها ليست باستثنا متصل
فقد تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست باستثنا اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل
وغباوة والله اعلم انتهى حذف لام الطلب قوله وقيل هو جواب لشرط محذوف او جواب للطلب
قد سبق الكلام على هذه الابيات في حرف اللام قوله محمد تفد نفسك كل نفس هذا صدر بيت لابي طالب عجزه
اذا ما خفت من شي تبالا وقد تقدم الكلام عليه في اللام قوله حذف حرف الندا يريد به يا لانها اصل
الباب الكثيره الاستعمال قوله وشذ في اسم الجنس والاشاره قال الرضي ما اسم الجنس المراد به هنا كل نكرة
قبل الندا يصح تعريفه باللام سوا تعرف بالندا نحو يا رجل بالضم او لم يتعرف نحو يا رجلا وسوا كان مفردا كما مر او
مضافا نحو يا غلام رجل او مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا والسر في امتناعهم من حذفه اما من النكره فلان حرف
التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفه واما من المعرفه
المعرفه بحرف الندا فلان الحرف المذكور حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما عرف به لئلا يظن بقاؤه على
اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها وحرف الندا اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع
التعريف التنبيه والخطاب واما اسم الاشاره فلانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شي بين كون الاسم مشارا اليه

ولونه مناداي مخاطبا مناوطا هرفلما اخرج في الندا عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهره
تدل على تعينه وجعله مخاطبا وهي حرف الندا انتهى وفي الشرح ونقصد المصنف مجرد كحذف حرف
الندا مما ذكره من اسم الجنس والاشاره ظاهر في ان حذفه من منادي غيرهما ليس شاذا ويرد عليه كلمة الله
فانه لا يحذف حرف الندا منها الا مع تعويض الميم المشدده في الاخر وذلك لان حق مافيه اللام ان يتوصل الى
ندايه باي او باسم الاشاره فلما حذفت الوصله مع هذه الكلمه لكثره ندايها لم يحذف الحرف لئلا تكون اجحافا
واقول لا وجه لايراد خصوصيه كلمة الله فان حرف الندا لا يحذف ايضا من المندوب نحو يا عمرا ولا
من المستغاث نحو يا لله ولا من المنادي البعيد لان المراد فيهما اطالة الصوت والحذف ينافيه ولا يحذف
ايضا من المضمر ونداوه شاذ وياتي على صيغتي المرفوع والمنصوب لقوله يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي
طلقت عام جعتا وقوله يعصم يا اياك قد كفيتك قوله اصبح ليل هذا القول لام جندب زوجة
امرء القيس والتمثيل به في الصحاح وكان امرء القيس مفركا وهو بالتشديد الذي تبغضه النسا قوله
مثلك هذا الوعه وعرام هذا عجز بيت صدره اذا هملت يوما لها بال صاحبي ولوعة الحب حرقته وتلاعه
الحب بلوغه والتاع فواده اي احترق قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا هذا صدر بيت عجزه
ثم انصرفت وما شفيت نسيسا والرسيس ابتدا الحب والنسيس بنون في اوله وبمهملتين بينهما مثناه
تحتيه بقيه الروح وغايه جهد الانسان قوله واحسب ان هذي مفعول مطلق في الشرح ولان
جعل هذي منادى ولا يتم التلحين وذلك لان المبني لونفي ومذهب اصحابه حكاه الكوفيه جواز حذف
حرف الندا من اسم الاشاره فلا يبعد ارتكابه لذلك ولا يتجه تلحينه قوله يا عمرو انك قد مللت الخ الملل السامه
ومعنى البيت على ما قال المصنف انك قد مللت صحابتي فالقها قليلة وفي الشرح الذي نظم في
ان ذلك اشاره الى الملل المفهوم من قوله مللت او الى الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك
اياي وصحبتي اياك فيما اخاله واظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب فقوله ذلك مبتدا اخبر عنه بقليل وقوله
اخال جمله الغى تعلقها واوتى بها بعد الجمله السابقه لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها ناشئا عن الظن لا عن اليقين كما
تقول زيد قائم اظن وحينيد فليست الاشاره بذلك الى مفعول مطلق انتهى واقول لا يخفى ما فيه من
البعد والتكلف حذف نون التوكيد قوله ولا راي لبناتها الخ في الصحاح والروم من ولد الروم
ابن عيصو يقال رومي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا اليا المشدده كما قالوا تمره
وتمر ولم يكن بين الواحد والجمع الا الها قوله ويجب حذف الخفيفه اذا لقيها ساكن قال الرضي انما كان ذلك
حطالها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافه بخلاف
النون الخفيفه فانها قد تترك بلا مانع واعلم انه ينبغي ان تكون النون اللاحقه للاسم تحمل على اللاحقه للفعل قوله
وتعاد حينيذ ما كان حذف لاجلها هو واو الضمير في اضربن يا قوم ويا الضمير في اضربن يا هند وقالت يوسف
الواو والياء عوض من النون قوله اضرب عنك الهموم طارقها الخ قونس الفرس عظم نا في بين اذنيها حذف
نون التثنيه والجمع هذه الترجمه تقع في بعض النسخ وتسقط في بعضها قوله هما خطتا الخ الخطتان تثنيه خطه وهي الامر والقصه
وقيل يقع ... ومنه ... على الحكايه وحذف النون مع ذلك من خطتان للاضافه فانه قال هما خطتا ... اما ... اما

قوله لا يزالون ضاربين القباب هذا عجز بيت صدره رب حي عرندس ذي طلال وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف عند
التنوين قوله اسلمني الى قومي شراح هذا عجز بيت صدره وما ادرى وظني كل ظن قال الفرا
وشراح مرخم شراحيل في غير الندا وفي الشرح ويمكن ان يكون منادي واسلمني خبر المحذوف اي
انت مسلمي الى قومي يا شراح وفي الصحاح وشراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفه ولا نكره لانه
بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش انتهى والجمهور على ان النون في مسلمني للوقايه دخلت في اسم الفاعل
على سبيل الضروره وذهب هشام الى انها للتنوين واجاز هذا ضاربني وضاربني والكاف والياء في موضع
جر قوله ثم هو نون وقايه لا تنوين لقوله وليس الموافيني الخ هذا يقع في بعض النسخ دون بعض وهو
لبيان مذهب الجمهور في نون نحو مسلمني والرد على مذهب هشام قوله والكون الاسم علما موصوفا بما اتصل
به واضيف الى علم من ابن او ابنة قال الرضي وذلك لكثره استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن ولذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كنايه عن العلم
وان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة
الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفه نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذف
في الموصوف لكونه مع الصفه كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العله موجوده في المبتدا وخبره
انتهى وفي امالي ابن الحاجب وقياسه ان تكتب بالالف لان ما بين الكتابه ان تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق
بها عند الابتدا والوقف والدليل على ذلك انهم في اسما انما كتبوها في ذي واثبات الالف في اسم ولذلك اذا ابتدات زيدا
ثبت قاقا وهالاه لو وقفت لقلت ره فدل على ان قياس ابن ان تكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدات به
لقلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرته واذا حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التي حذفت
العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفه لانه انما
يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبتدا به غالبا لان القاري
ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فلو حذفوا لادى الى توجيه النطق به غالبا وحذفهم الالف
وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن
للحذف وجه قوله جاريه من قيس بن ثعلبه بعده كريمة اخوالها والعصبه وفي الشرح قال ابن جني
والذي اري انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان يحرك ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين
ولكن الشاعر اراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشي الواحد فوجب لذلك ان ينوى انفصال
ابن مما قبله واذا قدر ذلك فيه فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا به فلذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت
زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير من جمله اخرى غير جمله المبدل منه وقال بعض المتاخرين
لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه
قليل ولقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضروره قوله فالفيته غير مستعتب الخ هذا البيت لابي الاسود الدولي
وقبله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا حذف ال قوله يحذف للاضافه المعنويه لانها
موضوعه لتخصيص المضاف فان كان المضاف اليه نكره وتعريفه ان كان معرفه ولو لم يحذف لكان المضاف معنويه

لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفه وتخصيصه ان كان نكره وكل ذلك تحصيل الحاصل اما تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه اراد ان معرفا كان مخصصا وقيد بالمعنويه لان الالف لا تحذف للاضافه اللفظيه وهي التي يكون المضاف فيها مشتقا مضافا الي معموله لانها لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وتفصيل ذلك ان الالف لا تمتنع فيها من المثنى ولا من المجموع بالواو والنون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانت متعدين ويجرور مضمر نحو الضاربك والضاربك او مظهر باللام نحو الضارب الرجل والضارب الرجل او مضاف الي المظهر باللام مره بعد اخرى نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قوله فيا ذا الاسم المشبه به نحو يا الخليفه هيبه لان تقديره يا مثل الخليفه هيبه فدخول يا في الحقيقه على غير الالف واللام قوله ومرده انها لا تجامع من الجاره للمفضول قيد به لانها تجامع من الجاره لغير المفضول بل اذا اتي افعل التفضيل مما يتعدى بمن لقوله الميت فهم الاقربون من كل خير وهم الابعدون من كل ذم ويجوز ان تجامع من بعده من الجاره للمفضول مقدمه عليها او مع خبره نحو زيد الا قرب من عمرو او من كل خير قوله وليس هذا بقياس والتركيب قياسي هذا رد على الاخفش في قوله ان اللام الزايده مات زياده اللام ليست قياسيه وهذا التركيب الذي لا منافيه قياسي قوله واما قال المشتق ضعيف قال الرضي والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لا يستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا فقوله ولا وابيك خير منك اذ لو يدني التميمي والصهيل قدر الموصوف اي ولا وابيك رجل خير منك قوله فالاولى عندي ان تخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومعنى ان يجعل اللام للجنس فيكون نحو دخولها في المعنى كالنكره فيصح نعته بالنكره حذف لام لا نفعل قوله وقتل مره اثارلها مره تميم مضمومه وراء مشدده ابو قبيله من قريش وابو قبيله من قيس عيلان واثارن بهمزه مفتوحه فمثلثه ساكنه تميمزه مفتوحه مضارع ثارت القتل وبالقتيل ثارا وثوره اذا قتلت قاتله والفرع بكسر الفاء وتم اهم ما تعني الجهه الهدف حذف جواب القسم قوله ومنه ان جاني زيد والله اكرمته هكذا وقع في النسخ وهو سهو لانه من القسم الثاني دون الاول حذف جملة الشرط قوله وجابه ونه نحو ان ارضي واسعه فاياي فاعبدون في حاشيه الكشاف عند قوله تعالى واياي فارهبون ونقل عن المصنف نقلا الزمخشري انه قال في واياي فارهبون وجوه من التاكيد تقديم الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفا الموجبه معطوفا عليه ومعطوفا فقدره اياي ارهبوا فارهبون احدهما مضمر والثاني ظاهر وما في ذلك من تكرار الرهبه وما فيه من معنى الشرط بدلاله الفا فانه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبون قوله ومرده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه الفا في الشرح ليس الجواب هنا نفيه نفعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسميه حذف مسندا ليها اي فانتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفا جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم قوله وحذف جمله الشرط بدون الاداه ليس لقوله مطلقها الخ الا انه علي ان حذف جمله الشرط مع بقا الاداه جائز مطلقا وقد نقل بعضهم انها لا تحذف الا مع بقا لا النافيه مثلا هذا البيت حذف جمله جواب الشرط قوله ولو ان قرانا سيرت به الجبال الايه اي ما امنوا بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القران وما قدرته اظهر

ذكر الزمخشري هذا الوجه عن بعضهم وبينه بالايه التي بينها بها المصنف وذكر ايضا الوجه الذي ذكره المصنف عن النحويين وبينه بقوله تعالى لو انزلنا هذا القران على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشيه الله وفي الشرح فلم يعد المصنف شيا انفرد به دون النحاه ولم يتبين كون تقديره اظهر من تقديرهم قوله ما ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ومرده ان جملة الاستفهام لا تقع جوابا الا بالفا في الشرح لم تقع في الكشاف هذا الكلام على هذه الصوره ولانه ما يقتضي ان الاستفهام جواب فان قلت هذه الجمله المقدره اذا لم يجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لا خبروني والعامل معلق كما في لذلك في قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغته او جهره هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط قلت هو محذوف دل عليه الجملتان المتقدمتان له والتقدير فلا به الا حقاف ان كان من عند الله فاخبروني الستم ظالمين وكذا تقدير الايه الاخرى ان اتاكم عذاب الله بغته او جهره فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون انتهى قوله ومثله وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر في الشرح هذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا يشكل على هؤلاء المحققين بانهم نصوا على ان الجواب لا يحذف في السعه الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ولذلك لا يعد من الضروره قوله لئن تك قد ضاقت علي بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع واقول يندفع الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شي يسد مسده الا اذا كان الشرط ماضيا وهذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شي ساد مسد الجواب حذف الكلام بجملته قوله فان ان هنا بمعنى نعم لانها لو كانت العامله لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جايز فيها قوله الثالث بعد حرف الندا في مثل يا ليت قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى ليس هذا من حذف الكلام بجملته لان المحذوف هو المنادى فقط فالمحذوف هو بعض الكلام لا بجملته قوله قالت بنات العم الخ العين بعين مهمله مفتوحه فمثناه تحتيه مكسوره فمثناه تحتيه مشدده من العي وهو خلاف البيان ويروى فقيرا مكان عييا وفي الشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جاء زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب الشرطيه وجملتاها وليس شي من الجملتين حاله تعلق ان به وارتباطه بها كلاما لعدم استقلاله بالافاده بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف في الرابع والخامس الذي ذكرهما المصنف بعض الكلام لا بجملته حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر قوله ان يكن طبك الخ الطب بالمهمله مثلثه والبا الموحده مشدده العاده كقوله فان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا قوله اي ان كان عادتك الا لا فلو كان هذا فيهما مغني لاحتملناه مثله في الشرح هذا لم يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزا فكيف يكون هذا مثالا لما حذف منه اكثر من جمله في غير ما ذكر نظرا واقول ما ذكره ولا هو ان يكون الشرط والجواب بعد ان وهذا ليس كذلك قوله ولم اذكر بعضه لكني كاي جريا على عادتهم وانشد وهل انا الا من غزيه الخ في الشرح يحتمل ان يكون الا سيفا ف والبيت لدريد بن الصمه وغزيه بغين معجمه مفتوحه فزاي قبيله ويقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وعرضه انه لم يذكر بعض ما اورده في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لا كلا وقنا اثر غيره من

فعل لكن من المعربين حتى يحتاج ان ننشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما نعله لامر اخر وهو انه وضع
كتابه ليفيد به من تعاطى التفسير والعربية جميعا **قوله** واما قولهم في راكب الناقة طليحان فانه
حاذب الكلام الطلاحة الاعياء من السير ومن كلامهم راكب الناقة طليحان اي والناقة فحذف العاطف
والمعطوف وليس التقدير بالناقة وراكب الناقة لان الحذف اساغ وبابه اوسط الكلام واخره لا اوله الا
ترى ان كان يزاد وسطا واخيرا لا اولا ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه ابو عثمان
اكلت خبزا سمكا تمرا انتهى

الباب السادس من الكتاب **قوله**

اذا ارتد تفسيرها من حيث الجملة هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها من حيث هي والمعنى واحد **قوله** واما
الافراد والتذكير واضدادها فهو فيها كالفعل فيفرد النعت على الانعم وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله
في التثنية والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى مفرده في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا
جمع تصحيح فان المطابقة ح لا تضعف نحو مررت برجل تعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل لان اسم الفاعل
المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه
شبه اجتماع فاعلين كيعود غلمانه فالزم في قاعد دون غلمانه **قوله** بكرت عليه بكرة الى البكرة بالضم الغدوة
ومنه بكرت على الشيء واليه وفيه بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وباكرت وباكرت والصريم الارض المحصود
زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد **قوله** والرابع قولهم في نحو فحلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف
في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه ال الامر من كلام المصنف
الى ان الذي شهر في هذا بين المعربين صواب وان كطيهم بها نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف المحز
واقول انما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه
والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على ادلتهم **قوله** فلجواز ان المانع من الرفع كراهيه
اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة في الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين
امر مستكره ولا انه مانع بما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيا الارض شباب الزمان من شيخنا
الكلام واقول قد سبق مثل هذا اي اخر الكلام على ما وسبق منا توجيه كلام المصنف فليراجع **قوله**
اي الشملة الصماء والحالية متعذره تعريفه في الشرح تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا لانتفى
المنع منها لتحققها عند عدم المانع والشملة بكسر المعجمة هيئة الاشتمال بالثوب واشتمل بالثوب اداره على جسده
كله حتى لا تخرج منه يده وفي القاموس واشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه
الايسر ثم يرده ثانيه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب واحد
ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه **قوله** والصواب العطف على معمولي عاملين
في الشرح غاية ما نقلوه في هذا والذي قبله ان حذفوا مضافا القيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك
ولا نعالى ان الصواب خلافه **قوله** والصواب ان يقال موضع الجر اوله محلا الا سم وهو قول البصريين قال
ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو
للاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كاني نقوم زيدا ومنع منه الاستعمال كاني جعل زيد يفعل

فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التحضيض وان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا
فباطل ايضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطيه لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما في ان احد من المشركين استجارك
فلو كان الرافع المضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطيه الا مرفوعا واللازم منتف فالملزوم
كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان التعريه من الناصب والجازم عدمي ~~لانه عبارة عن استعمال المضارع في~~
~~اول احواله~~ والرفع امر وجودي وكيف يعمل ان يكون الامر العدمي علة للوجودي فجوابه لا نسلم ان التجريد من
الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال
الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي انتهى وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعه لانها لما دخلت
في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع فاحالته عليها
اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء فاما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها فيجرد ركنها
لجزء الكلمة **قوله** ثم اذا اعربوا او عربوا اي عربوا الكلام او عربوا الطالب اي جعلوه يعرب **قوله** عن درك الحق الدرك
فتح الدال وسكون الراء بمعنى الادراك والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب
باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابله الكذب وقد يفرق
بينهما بان المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته الواقع ومعنى
حقيته مطابقة الواقع اياه **قوله** وهو الاعداد الاصول يعني التي ليست بمعدوله **قوله** ولكنها اهلي تواد انيسه الخ
هذا البيت لساعدة الهذلي وتبغى بالغين المعجمة المفتوحه المشدده واصله تتبغى بتاءين في اوله فحذف احديهما
من التبغي وهو التطلب وشيء موحد منه ذئاب اوحد تبدلا يجد فذكر بعضها مثنى وبعضها موحد **قوله** وتجهل
موقع هذه الالفاظ يعني الالفاظ المعدوله **قوله** احادا ام سداس الخ تقدم الكلام عليه في الكلام على ام **قوله** الذي
اطلق اي بعج **قوله** ولو افردت لم يكن له معنى قال التفتازاني اي لو قلت اقتسموا هذا المال درهمين وبلا بل او اربعه
لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين حالا من المال الذي هو القدر درهما مثلا بخلاف ما اذا قرر فان القصد فيه الى
الوصف والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح **قوله** لا علمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه
قال التفتازاني فيجد لكلان او لاحد الامرين او الامور لا غير واما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن
وابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالستهما خير وزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون اولى بالجواز
وحاصله ان الا لاحد الامرين والحال بيان للكيفيه الفعل والقصد في الكلام يكون نفيا لما يقابله بمعنى ان يكون
الاقسام على حد هذه الانواع غير مجموع من اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوز اياها الى
فوقها وهذا معنى قوله محظورا عليهم ما وراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع تمسكا بان
الواو للجمع فمجموع الاثنين والثلاثة والاربع وهي تسع وكذلك من نكح الخمس وما فوقها لم يحافظ على العدد على كيفيه
النكاح وهي كونه على هذا العدد والتفصيل بل جاوز الى الخماس والسداس انتهى **قوله** واختلف فيها هنا اي في الواو التي في
قوله تعالى وثامنهم كلبهم **قوله** ويمتنع الاستدلال بها هو ان في قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل ردا على كون الواو في وثامنهم
كلبهم للاستيناف وعلى كونها للكلام فيه تقريرا للتوهم سبعه **قوله** فاما الواو الداخلة على واو الثمانية **قوله** قلنا

العامل المعنوي لا يحذف في الشرح الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قايما جوابا لمن قال من في
الدار اي زيد فيها قايما لقوه الدلاله على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه او تقدم ذكره في
استفهام او غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره انتهى واقول يحمل على غير المعنوي لقول المصنف في بحث الواو
بعد قوله ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع وهذا رد على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر
ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم قوله ولا ارض ابقل ابقالها هذا عجز
بيت صدره فلا مزنه ودقت ودقها والمزنه السحابه البيضا والودق المطر وضمير ودقها للسحابه التي شبه بها
الحبش في البيت قبله وابقلت الارض خرج بقلها قوله الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكره كانت
غير الاولى واذا اعيدت معرفه او اعيدت المعرفه معرفه او نكره كان الثاني عين الاول قال التفتازاني في تلويحه
والكلام فيما اذا اعيد اللفظ الاول اما مع لفظه من التنكير والتعريف او بدونه كما هو ح يكون طريق التعريف هو
اللام او الاضافه ليصح اعاده المعرفه نكره وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكور اولا اما ان يكون نكره او معرفه
وعلى التقديرين اما ان يعاد نكره او معرفه فيصير اربعة اقسام وحكمها ان ينظر الى الثاني فان كان نكره فهو مغاير
للاول والا لكان المناسب هو التعريف بنا على كونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفه فهو الاول حملا له على
المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافه انتهى فان قلت مقتضى كلام المصنف ان المعرفه اذا اعيدت نكره كانت
عينا وكلام التفتازاني انها تكون غيرا قلت حكى ابن السبكي في هذه الصوره قولين وحكي عن امالي ابن الشجري انه
قال انها غير الاولى لا نفسه فيجري كلام المصنف على القول بانها عين والتفتازاني على القول بانها غير قوله
وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين روى ذلك موقوفا على ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ومرفوعا
الى النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك ويقول لن يغلب عسر يسرين وفي تفسير البغوي قال ابو علي
الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني صاحب النظم تكلم الناس في قوله لن يغلب عسر يسرين فلم يحصل منه غير قولهم ان
العسر معرفه واليسر نكره فوجب ان يكون عسر واحد ويسران وهذا قول مدخول فان قول القايل ان مع الفارس
سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا اليسر
الذي وعده الله المومنين فيها واليسر الذي وعدهم في الاخره وانما يغلب احدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الاخره فدايم
غير زايل اي لا يجمعهما في الغلبه لقوله صلى الله عليه وسلم شهرا عيد لا ينقصان اي لا يجتمعان في النقص قوله ويشهد للصورتين
الاولتين هما اعاده النكره نكره واعادة النكره معرفه قوله وللرابع هو اعادة المعرفه نكره وذلك على تاويل التقسيم
والا فمقتضى قوله الاولتين ان يقول الرابعه ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفه معرفه لانه ذكرا ولا ما يشهد له
وهو ما حكاه عن الزجاج قوله صفحنا عن بني ذهل الخ هذان بيتان من بحر الهزج والصفح العفو وذهل بضم المهمله
وسكون الهاء قوله والثالث في التنزيل اما ان يرد هذه الاحكام الاربعه قال التفتازاني في تلويحه واعلم
ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القراين والا فقد تعاد النكره نكره مع عدم المغايره لقوله
تعالى وهو الذي في السما اله وفي الارض اله وقالوا لولا انزل عليه ايه من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل ايه الذي
خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوه ثم جعل من بعد قوه ضعفا وشيبه يعني قوة الشباب ومنه باب
التاكيد اللفظي وقد تعاد النكره معرفه مع المغايره لقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما

انزل عليكم الكتاب على طايفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفه معرفه مع المغايره لقوله تعالى وهو الذي انزل عليكم
الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفه نكره مع عدم المغايره لقوله تعالى انما الهكم اله واحد
ومثله شايع في الكلام لقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرايت دارا لذا وكذا ومنه بيت الحماسه انتهى قوله
فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام بعني فلا يكون الثاني عين الاول لان المعتبر من كون الثاني
عين الاول ان المراد به هو المراد بالاول قوله لان اللام ان كانت فيه اي في العسر الاول للعهد في العسر الذي
كانوا فيه فهو حصه معينه من العسر معهوده بين المتكلم والمخاطب فهو هو اي فالثاني عين الاول قوله الخامس عشر
قولهم يجب ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها في الشرح عد هذا الموضع في هذا الباب مبني
على ان قول سيبويه في المسله صواب وقد رده بعد هذا فال الامر الى سلامه ما اشتهر بينهم في ذلك من
المعارض ولا ينبغي ان يعد من قبيل ما هو من الخطا واقول ما رد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به
له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده قوله وليس بلازم عند سيبويه لم يحك الرضي ذلك عن سيبويه وانما
حكاه عن المالكي واختاره هو ونصه في باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه
ولا ضروره الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي انتهى قوله معمول المضاف اد
لجار مقدر قال الرضي اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدره او من او المضاف فمن قال
انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافه بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل
لزيد فمعنى الاضافه قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا نكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا لقوه الدال عليه بالمضاف
الذي هو مختص بالمضاف اليه ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعه منسوخه
والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكره كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له
بواسطه الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافه وليس بشي لانه ان اراد كون الاسم مضافا اليه
فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبه التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان
يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبه التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد
قوله ها بينا اذا صيح الحي فاسمع له هذا صدر بيت عجزه وقطع نطاعه سهد نعيمه رشد وقد تقدم في الجهه الخامسه
مما عمل باعتبار عاملة وجهان قوله لان الحال حسنه من المعرفه هذا هو المرجح لكونه موضحا لا من المستتر في الظرف
قوله واما جواب ابن خروف اجاب ابن خروف عن تجويز كونه موضحا في البيت حالا من الضمير المستتر في الظرف
بان الظرف ههنا لا يستتر فيه لانه انما يكون فيه مستتر اذا اخبر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف
بان هذه التفرقه مخالفه لاطلاقهم ولقول ابي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها
فقوله ولقول ابي الفتح معطوف على لاطلاقهم قوله عليك ورحمة الله السلام هذا عجز بيت صدره الا يا نخله من ذات عرق
والمراد بنخله هنا امراه وبذات عرق موضع قوله وقد اعترض يعني انه اعترض على ابي الفتح في قوله ان عطف رحمه
على المستتر في عليك اولى من عطفه على السلام بان ما ذهب اليه فيه تخلص عن ضرورة وقوع تقدم المعطوف على المعطوف
عليه بضروره اخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على ابي الفتح بانه ليس في عليك

ضميرا لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على ان الظرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدا قوله وجوابه
ان عدم الفصل اسهل لوروده في الشعر اي والجواب عن ما اعترض به على ابي الفتح من انه تخلص عن ضرورة
بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الى ضرورة اسهل منها ورد الالتباس الممتنع
قوله واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر وانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف
يعني ان ابن مالك اجاب عن قولهم لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل هو ضميره المستتر في الظرف بان جعل صاحب
الحال طلل اولى من جعله الضمير المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر اولى من جعله ضمير ذلك
الاسم ودفع المصنف هذا الجواب بانه انما تثبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر واما اذا كان
نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم اولى لكونه معرفة فما هو الاصل في صاحب الحال قوله احدهما ضبعان في تثنية
ضبع المؤنث وضبعان للمذكر يعني ان المؤنث من الضباع يقال له ضبع بفتح اوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبعان
بكسر اوله وسكون ثانيه وزيادة الالف والنون في اخره فاذا ارادوا تثنيتهما غلبوا المؤنث لقلة حروفه على المذكر
فقالوا ضبعان قوله وهو سهو فرق الحكما بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة عند العقل عما
من شانه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اي وقت شاء يسمى ذهولا وسهوا وان كان
بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسيانا قوله ولا يجتمع الليل والنهار لقائل ان يقول
ان اراد لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكن لا يفيده لان المراد بقوله ان يجتمع شانهما الاجتماع في حكم من الاحكام
وان اراد لا يجتمعان في حكم فممنوع قوله وضابطها في الشرح مع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة ايام بلياليهن
لكن انث لتغليب الليالي واقول هذا الضابط انما هو لتغليب الليالي على الايام في التاريخ لا لتغليب
الليالي على الايام مطلقا نعم يقتضي التغليب في هذه الاية ان قيل بانه لا اختصاص لتغليب المؤنث على
المذكر بمثال المثلين قوله لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواه
ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجاد والى العبد من جهة الكسب وتحقيقه ان صرف العبد قدرته
وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن
بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا ومقدور العبد كسبا قوله وقد يعبر بذلك عن الجملة
التالية من الجمل التي لها محل من الاعراب قوله الا من [illegible] قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات قال
الرضي قال بعضهم ان كاد ان نفيها اثبات واثباتها نفي اما كون اثباته نفيا فان اردت به انك اذا قلت كاد
زيد يقوم فالمعنى اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشي نفيه بل
كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان اراد ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو
صحيح وحق لان قرب من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لانتفى ذاك الفعل لا قربا
منه واما كون نفيه اثباتا فمعناه ايضا انه تفيد وان نفي الدنو والقرب في ما كاد يقوم اثبات لذلك
القيام بل هو ابلغ لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء الفعل من نفي الفعل نفسه فانه ما قربت من الضرب

الذي نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه
وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء
القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشي في وقت وثبوته في وقت اخر وانما التناقض في ثبوت الشي
وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت
قرينة هكذا فلما ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون اي وما كادوا يكون
قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم العنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل
ايضا وان لم تكن قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر فلما نفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى
انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها اذ ليس هنا ما يدل على حصوله بعد انتفائه وبمثل هذه القرينة
في الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات قوله احدهما ان الزمخشري قال في ولسوف يعطيك ربك [illegible] تقدم كلام
الزمخشري بدونه ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين قوله الثاني قال بعضهم في سيحمدون تقدم
هذا بجميعه في حرف السين قوله تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب
ان يقال مخفوض بالاضافة في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو
المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا لما هو المضاف اليه فالمصرح بقولهم زيد
مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما ارادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح
بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم
فالبناء عليه الجاعه عليه واه واقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا في خفضه
وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا
المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف او الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد
القول بانها عاملة قولا

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب

قوله ان كان حرفا واحدا يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر بلفظه قوله فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت
التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقال التاء فاعل الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره
والثالث بلفظه قوله اذ لا يكون اسم هكذا يعني انه في هذه الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا
اسم ظاهر على حرف واحد قوله واما الكاف الاسمية فلها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه والكاف الاسمية هي التي
معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه ومراده ان الكاف الاسمية كالمتصل بالفعل من نحو ضربت في انه لا يعبر عنها
بلفظها الا ان الكاف الاسمية لها علة ليست للمتصل بالفعل من نحو ضربت وهي لزومها للاضافة واعتمادها
على المضاف اليه فلو عبر بلفظها مع ما يليها الا ما تعتمد عليه قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فيقال قد حرف تحقيق
وهل حرف استفهام لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه عليها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون
الى المعبر عنه ولو وضعوا له لفظا اخر لكان الوضع له ضايعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه وقال التفتازاني
ولا خفاء ان هذا ليس بوضع فمعدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ
ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر والله اسم والمدلول فعل او حرف

يجوز

وذلك لانه عليه ليست الاكتسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على كل مثل هذا الوضع لا
يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قايل به انتهى وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان
على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها
شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن اللو ليكونا على اقل اوزان
المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ ولم يقصد اعرابها فلا تشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاني كم
ورايت منًا لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا قوله وان كان الذي يراد به النطق به انما يقبل سوف حرف استقبال
وضرب فعل ماض ضرب هذه اسم ولهذا اخبر عنها بقوله فعل ماض قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك
اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشي بعينه
غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ قوله وانما تحتمت على الحكاية
لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ فالاكثر فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف
حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر ليت وهل ينفع شيا ليت ثم ان اولت هذا اللفظ صرفت مطلقا
وان اولت بمونث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهي كهند في الصرف وتركه
وان كانت رباعية او ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة قوله فهذا انه لفظ سماه لفظ فاسما السور وامثالها
حروف المعجم وذلك انها الفاظ سماها الفاظ فان العين مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل
يوما وسال اصحابه كيف تقولون اذا اردتم ان تلفظوا بالكاف التي في لك والباء التي في ضرب فقيل نقول با كاف
فقال انما جيتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال اقول كه به وفي الكشاف فان قلت من اي قبيل هي من الاسما
امعربة ام مبنية قلت بل هي اسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها اعراب
لفقد مقتضيه وموجبه والدليل على ان سكونها وقف وليس ببناء انها لو بنيت لحذي بها حذو كيف واين وهولا
ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين قوله فاسر همزات الاسماء غير الاسماء العشرة وهي التي ليست جارية
مجرى الفعل فلا ترد نحو الانطلاق والاقتدار من المصادر التي همزتها همزة وصل لانها ليست باسماء صرفة فانها
من معمولات الفعل قوله كما اذا سميت باضرب قطعت همزته في الشرح لانه صار اسم صرف ولا نظير لهمزة الوصل
في شي من الاسماء الصرفة الا ان كان من الاسماء العشرة فان قلت فلم لم تقطع همزة الانطلاق اذا سمي به لانه عند
التسمية به غير معدود من الاسماء العشرة قلت ابقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من
قبيل الى قبيل بخلاف مثال الى واضرب قوله نقلت وكيف توهم ابن مالك ان النحويين كانه غلطوا في قولهم الفعل
يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه لقائل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليط النحاة
~~بل قال انما انتفى اختصاص توهم الفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه حيث لا يتناول الاسناد اللفظي~~
~~على انه يمكن حمل كلام ابن مالك على ما ذهب اليه المصنف بان يكون مراده بالاسناد اللفظي الاسناد الذي المسند~~
~~اليه فيه نفس لفظه وبالاسناد المعنوي الاسناد الذي المسند اليه فيه غير لفظه~~ واعلم ان الامام الرازي
اعترض في المحصل على توهم الفعل لا يخبر عنه بان الخبر عنه في هذا الكلام لفعل حرفا اتفاقا فهو اما

اسم او فعل او على التقدير فهو كاذب اما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد قال لا يخبر عنه واما ان
كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض واجيب بان الاخبار اما
عن اللفظ وذلك جايز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او عبر عنها بالفاظ اخر
واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره واما معبرا عنه بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم
والاخبار ان شئت كان بينه وبين اخويه فاذا اريد الاخبار عن معناها فما شاع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه
غير لفظه او به مع غيره فيخبر عنه ح معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث فلا تناقض
في ذلك فصل قوله وقد سمعت من يعرب الهالك النحاة مبتدا وخبرا طمنهما مثل قولك المطلق زيد
في الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان الهالك نفسه هو المبتدا واما اذا اطلق القول في ذلك
ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان النحاة مبتدا مؤخر والهالك خبر مقدم بنا على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم
مثل هذا الخبر ولعل المصنف ما سمع عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد ان الهالك مبتدا والنحاة خبره
قوله وذكر لي رجل عن كثير من الفقها هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها وذكر لي عن رجل كثير من الفقها
وكذا في جميع النسخ ما ابا الوحده قوله ابيت ريان الجفون الريان ضد الظمان والكرى النعاس يقول
منه كري الرجل بالكسر يكري كرى فهو كر وامراة كرية على فعله والمراد به في البيت النوم والملسوع اسم
مفعول من لسعته الحية او العقرب لسعا وليله الملسوع كناية عن السهر قوله وقال جماعة من المعربين في
ولاة المحكي المومنين في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون واحدة تقدم الكلام على هذه القراءة في التنبيه الذي ذكره
المصنف في اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس بما لا مزيد عليه قوله والا فقيل يلطت في الشرح فيه
ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد ذكر المصنف رحمه الله من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش في عبارة
غيره من المصنفين قوله من باب ولا ارض ابقل ابقالها يعني من مانه في حذف التا الساكنة من الماضي الذي
وجب لحاقها به وان كان فعلا مسندا الى ظاهر مونث حقيقي واتصل بمسندا الى ضمير مونث غير حقيقي قوله
وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة لان حذف التا من الماضي المسند الى ظاهر مونث حقيقي والى ضمير
مونث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل بقي في البيت لذلك لجواز جعله مضارعا محذوفا
منه احدى التائين قوله قلت هلا استدللت بورود الفاعل مجرورا فان زايد فاعل سلمي وانخره
كسره وكان هذا السايل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وهو انما
يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المدركين بحاسة السمع قوله ويسلي من الاول نحو ارايتك زيدا
ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب لتقدم الكلام على ما فيه في الكاف المفرده قوله وكنحو توهم
لا عهد لي بالام قفا منه ولا اوضعه نحو معطوف على نحو الضاربك وا لا لام افعل تفضيل من لوم الرجل لوما
على فعله وملامة على فعله ولائمة على فعاله ويقال منه للرجل يا ملام مان خلاف قولك يا مليم قوله
وليست مضافا اليها والا لخفض او وضع بالكسرة لانه ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله لام التعريف انجر
بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما يتغير به نفس مدلوله

ومقابلته شبه الفعل بخلاف لونه مسندا اليه ومفعولا وداخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل العامل
لا تغيره عن مدلوله وقال الا ان امتناع الاسم تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغير هما
زال موجب المنع من الاسم فدخل بمسع على هذا ما لم يزل احد سببيه كالمساجد والحمرا والحبلى والاحمر
والسكران وينصرف غيره **قوله** ويلزم ذلك انا اذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان تميز الا
يعني لونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لم يدخله اضافة ولا لام تعريف فالها منصوبة على التشبيه
بالمفعول لان احمر لا ينصب المفعول به وان كسرت الا لان ما لا ينصرف اذا اضيف او دخلته لام التعريف
انجر بالكسرة فالها مجرورة بالحمل على الاضافة **قوله** لتستهم الصورة الجميلة دمية في الصحاح والدمية
الصنم والجمع الدمى وهي الصورة من العاج ونحوه **قوله** فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله
تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم الآية في الشرح في ايراد هذا السؤال من الازرا بالزمخشري ما لا
يخفى ولم لا كان ارادة ما الذي يلزم من المصنف والادب مطلوب مع الاكابر فضلا عن الا كابر واقول
لا يخفى ان في جوابه دفعا لتوهم الازرا والنقص بالزمخشري وفي حاشية التفتازاني ولم يجعل شيا من الجمل
في موضع الخبر لطائفة تصدا الى ان مضمونها مقرر معلوم السوت المنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه فالخبر
محذوف اي ومنهم طائفة او وثم طائفة على ان الخطاب للجميع من المومنين والمنافقين او وطائفة اخرى لم
يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهمتهم صفة ويظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبرا لان
النكرة موصوفة في التقدير اي وطائفة اخرى وما الجملة الواو للحال يعني وهو مسوغ نص عليه سيبويه **قوله** وانما
هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة في الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال
ولا يكون مصدرا والمولى هو الخبر وقبح خبر مبتدا محذوف اي ان الذي اصبته هو مولاك هذا قبيح **قوله**
وقد سبقت الحكاية يعني في خبر الجهة الاولى من الباب الخامس **قوله** وسال الطالب ما حقيقته كان اذا
ذكرت في قولك ما احسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسؤول عنه ما كان احسن زيدا وليس في السوال
تعيين له ذلك في الشرح في السوال ما يشعر بان كان يذكر في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا
تقع فيه عند ذلك الا زائدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل اذ له ان يقول متى كان بعد احسن وجب الاتيان
بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فخيئذ يخرج التركيب
بذلك الى تركيب اخر وهو خلاف ظاهر السوال

الباب الثامن من الكتاب

قوله لما كان فتح اللام وتشديد
الميم **قوله** لما دخلها هنا بكسر اللام وتخفيف الميم **قوله** ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو لان ليت زيدا قائم ليس في معنى زيد قائم لان ليت زيدا قائم
لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملهما **قوله** الثالث جواز انا زيدا غير ضارب قال السيرافي في الزمخشري
وابن مالك يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمتنع مطلقا وقيل ان كان المعمول
ظرفا جاز والا امتنع **قوله** لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب هذا عند الجمهور وحكى ثعلب عن الكسائي

ثم بلغ الشيخ محب الدين ابي حامد المقدسي سماعا وبحثا على [illegible] مؤلفه

٢٠٧

جواز التقدم في الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقدم في الثاني **قوله** فتى هو حقا الى آخره
فتى منصوب بمحذوف يفسره الفعل بعده وحقا منصوب بمبلغ **قوله** ان امرا خصني عمدا مودته
الخ هذا البيت لابي زبيد الطائي في مدح اخيه لامه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه
وكانت اخوال هذا الشاعر اخذوا له ابلا فاقتلعها منهم وليد المذكور وردها اليه فمدحه وبعد هذا البيت
اذعى واذوي واذناني واظهرني على العدو بنصر غير تعذير وعلى بمعنى مع كقوله تعالى وان ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم والتنائي التباعد والمكفور المجحود والطرف اعني عندي متعلق بمكفور ومعنى اذعى جعل
ابلي ترعى الكلا واروي اذهب عطشها **قوله** ولو قلت جاني غير ضارب زيدا لم يجز التقدم لان المضاف
لا يكون هنا بمعنى لا اذ لا يقال جاني لا ضارب زيدا **قوله** ولولا ذلك لم يجز يعني ولولا ان غير قائم الزيدان
بمعنى ما قام الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدا وهو لا يجوز لان المبتدا اما ان
يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما **قوله** غير لاه الخ هذا
البيت من بحر الخفيف وهو مدح اخر صدره ما اللهو والسلم بفتح السين وكسرها الصلح وفي الشرح
ولمانع ان يمنع كون لاه مفرد اللفظ ومعنى لجواز كونه صفة لفريق او نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى انك لو
قلت عداك غير فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال **قوله** غير ماسوف على زمن من تقدم الكلام عليه عند الكلام
على غير في حرف الغين المعجمة **قوله** وادخلوا عليه ال في الشرح ظاهر هذا الكلام ان النحاة والعرب اجازوا
ادخال ال على اسم الفاعل من قولك ضارب زيدا الان او غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور
ممتنع **قوله** السابعة العطف بلا في الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو ولا بمجموع قوله
ولا **قوله** اني وان اسمو اباهم ولا اب هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل صدره فما سودتني عامر عن وراثة
وقبله واني وان كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب **قوله** ثم لم تكن فتنتهم في الشرح
هذا مبني على ان المصدر المأول به هو القول او المقال وليس ذلك متعينا لجواز ان يأول بالمقالة وهي مصدر ايضا
تقول قال زيد كذا قولا ومقالا ومقالة فلعل التانيث وقع بهذا الاعتبار واقول المصدر الذي ليس
بمزيد اصل للمصدر المزيد وعند الحاجة الى التاويل بالمصدر ينبغي ان يكون بغير المزيد **قوله** ولقد حكى
ابو عمرو بن العلا ذكر هذه الحكاية صاحب الصحاح وذكر فيها نقلت ما اللغوب فقال الاحمق **قوله** تبا لخطط الج
قال التفتازاني يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر
لبيد وقصة طويلة كما تقول لما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في اسم الاشارة اكثر واشهر
ولهذا قال رؤبة اردت كان ذلك وارد به بلفظ وذلك على عادة العرب تحقيرا وتنبيها وفي الاساس شي مولع
ملمع وفرس مولع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق وقال الاصمعي اذا كان في الدابة ضروب من الالوان

من غير بيان ذلك التوليع ولعله جعله تخطيطا وقيل هذين البيتين قود ثمان مثل امراس الابق
والقود بفتح القاف وسكون الواو الخيل والامراس جمع مرس والمرس جمع مرسة وهي الحبل والابق بفتح
البا الموحده القنب اي افراس طوال الظهور والاعناق مثل حبال القنب قوله من نزلهم من بان
لما ذكر الضمير هو نون وهو نزلهم عايدا الى بلغ قوله وقد تقدم له معنى في الباب الرابع في اقسام العطف
قوله وخصوان الخفيفه وصلتها بسدهما مسد جزئيها في باب عسى على قول ابن مالك انما تسد ان الخفيفه
وصلتها مسد الجزئين في باب عسى على قول ان ما الان عسى هنا ناقصه لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل
تام مسند الى ان والفعل قوله نحو عجبت من قيامك هذا شروع في مثال البنيه الثاني على الترتيب
المتقدم قوله ومثله في ذلك لعل يعني ان لعل مثل عسى في سد ان الخفيفه مع صلتها مسد جزئيها وفي ايشاع
سد ان المشدده مع صلتها مسدها قوله وحج التعي الخ تقدم الكلام عليه في حرف الميم عند الكلام على ما
قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله هذا صدر بيت لدريد بن الصمه وقيل للخنساء وعجزه كاليوم طالي اينق جرب
وقع البيت بجاله في نسخ كثيره وبعده متبذلا تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب والمتبذل بالذال المعجمه غير
المصون والهنا بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها موحده جمع نقبه وهي اول ما يبدو
من الجرب متفرقا والهاني الطالي الهنا والانق بعدها الياء المثناه التحتيه على النون جمع ناقه واصلها نوقة فلما جمع على افعل
صار انوقا فاستثقل الضم على الواو فقدمت وقلبت ياء قوله ومن ادلها على المهم لم يحتج الى هذا الضمير في ادلها لا
التي في الامثلة التي ادنها المضارع بالنون بعد لا الناهيه وفي حاشية الشمني في عد قوله تعالى لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصه فالنهي وان كان للفتنه الا ان المراد نهي القوم عن التعرض للظلم الذي هو اصابه الفتنه قوله وبدليل
البحث فيها بما يغني يعني في الباب الاول في الكلام على ان المكسوره المشدده قوله واما نحو العرب في المثال هكذا وقع
في بعض النسخ وفي بعضها واما نحن العرب في المثال وفي بعضها واما العرب في المثال وهو اظهرها لان الذي في المثال
العرب لا نحوه ولا نحن العرب نفس المثال لانه فيه قوله بنا باب حذام في لغه الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال وبه
باب حذام ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثه لان حذام بالحاء والذال المهملتين علم على امراه واما قال في
لغه الحجاز لان الاكثر منهم على ان ذوات الرا من هذا القسم مبنيه على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وغير ذوات
الرا كقطام معربه غير منصرفه للتانيث والعلميه واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الرا كان او لا
قال الربعي وعله بنا الحجازيين له تضمنه معنى ها التانيث وقيل تشبيهه بنزال من اربعة اوجه الوزن والعدل والتعريف
والتانيث وذهب المبرد الى انها بنيت لتوالي العلل لانها كانت ممنوعه الصرف للعلميه والتانيث فلما ازداد العدل
بنو اذ ليس بعد منع الصرف الا البنا قوله ما ليت حظي الخ الجدا بفتح الجيم والدال المهمله والقصر العطيه قوله جالت
لتصرعني الخ هذا البيت في نسخ صحيحه من الشاعر فامرها بالرفق ووقع في بعض نسخ المغني جالت من الجولان وفي بعضها
جاءت من المجي وفي الصحاح انتصرت عنه لغه في نزعت مع القدره عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف وفي الشرح
الذي رايته في نسخة صحيحه من شعر امرء القيس مقروءة على الامام ابي زكريا التبريزي وعليها خطه مانهايته عليه قراءة

٢٠٨

تصحيح وضبط جالت من الجولان واقصدني بكسر الصاد والدال المهمله من القصد وهو الرفق قوله وليس لذلك
اذ ليس لفعله فاعل وفاعله حتى يكون معه كلامين واحد منها قوله والدهر بالانسان دواري هذا عجز بيت
صدره اطربا وانت قنسري وقد تقدم الكلام عليه في حرف الالف قوله ولو انه يحان اولى الاقوا في علم القوافي
هو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيده التي منها هذا البيت مكسوره الروي وانما كان الاقوا اولى
وان كان عيبا في القافيه لانه اسهل مما ذكر لان فحول المتقدمين استعملوه كثيرا قوله بنا يه اي بنا اوان قوله بنا
حاشى في قولك حاشيه تقدم الكلام على هذا في حرف الحا المهمله قوله العاشره اعطا الحرف حكم مقاربه في الشرح
هذا لا مدخل له في الاعراب فما باله ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما نص عليه في ديباجه الكتاب واقول انما
التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد قوله وحق اجتماعها
مد الروي هو الحرف الاخير من القافيه والقافيه اخر كلمه من البيت وقيل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن قبله
مع الحركه التي قبل الساكن وهذا مع الحرف الذي قبل الساكن قوله ما سقم الخ تقدم الكلام عليه في الباب الاول
في ام قوله اذا ركبت فاجعلوني الخ في الصحاح العاند البعير الذي يحود عن الطريق ويعدل عن القصد والجمع عند
مثل راكع وركع وانشد البيت عن ابي عبيده لكنه ذكر فاجعلاني بدل فاجعلوني قوله ويسمى ذلك اكفا لا اكفا في
علم القوافي اجتماع روي متقاربين في المخرج في شعر واحد من الفات بمعنى قلبت او بمعنى ملت لان الشاعر يقلب
الروي ويميله عن طريقه الى طريق اخر وفي الشرح لا نسلم ان في ابيات ابي جهل اكفا لجواز جعل الميم فيها
رويا وقد نص بعض علما القوافي على جواز مثل ذلك اعني كون الياء الساكنه التي لم ينفتح ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم
او لغيره وان كان قليلا قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا هذا صدر بيت عجزه من هؤلياء الضال والسمر
وتصغير املح قيل راجع الى المصدر وقيل الى المعنى منه الذي وصف باملح وشدن الغزال يشدن شدونا اذا قوي
وطلع قرناه واستغنى عن امه وانشده صاحب الصحاح عطون مكان شدن من العطو وهو التناول ورفع الراس
وهاتا ابن تصغير ها ولا ان والضال بتخفيف اللام السدر البري والسمر بفتح السين المهمله وضم الميم شجر عظيم
ذو شوك قوله وليس كذلك قاله ابو حيان وما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين
والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسميه افعل فهو عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك
في كتبهم وان كان خارجا عن القياس القاعدة الثانيه قوله لمن انا رسي بعماد من مثل هذا عجز
بيت لامرئ القيس صدره كان ابانا في عرانين ودقه وقد مر الكلام عليه في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم
بالاضافه في الامر التاسع منها قوله يا صاح ابلغ الخ صاح مرخم صاحب وهو بكسر الحا على لغه من ينتظر
وبضمها على لغه من لا ينتظر وقال ابن خروف انما يجوز ترخيم صاحب اذا كان منادى ولا يجوز ترخيم الكلمه الثانيه لانها لا تجري مجرى المركب المزجي ولم يرخم
بانها تحذف التا والمراد بالذين هنا الذي قوله ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور وفي شرح ابن مالك
لكنا به المسمى بالعمده في النحو مذهب الواو يجوز العطف على الجوار في الجر خاصه لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
في قراءة ابن كثير وابي عمرو وحمزه وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو قوله
وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضا الثلاثه المغسوله تغسل بصب الما عليها كانت مظنه للاسراف

الذموم شرعا معطف على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها قال التفتازاني
فان قيل العطف على الممسوح لا للتمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه
حقيقته وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال
ولا مخلص سوى الحمل على تقدير اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فيكون الارجل معطوفة على
الرؤوس الظاهر من عطف الجملة في التحقيق اي وامسحوا بارجلكم اي اغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى
ان هذا يفضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم
محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة
العطف ولما ورد عليه ان الجر بالجوار لم يجئ مع الالتباس وههنا ملتبس اجاب بانه لا التباس لان المسح لم
يضرب له غاية في الشرع وههنا قد ذكر غاية بقوله الى الكعبين فدل على ان ليس جره وعطفه على الممسوح للقصد
المسح به لئلا يفضي الى ما ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على ان يكون كل غسل في الشرع له غاية حتى يرد هذا
ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح لم يضرب له غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم لانه لم
يذكر له في الكتاب والسنة غاية لا يتعدى هو بدونها وانت خبير بانه لا دلالة لكلام المصنف يعني الزمخشري على
هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه ليس
من كلام المصنف مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق العامل
بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا ارجلكم واقرب ما يقال في ايجاب غسل الارجل ان قراءة النصب
توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالتباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق
المشاكلة او الجر على الجوار لانتفاء الالتباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا بارجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح
تنبيها على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجواز
حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة ان في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان يصير
الاية محتملة للمعنيين فيدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك
وكان هذا ادعى بما عليه الاكثرون وادنى في تحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب الى الاحتياط لما في الغسل من
المسح ولا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني قوله على ما سبق يعني في آخر القاعدة الثامنة
قوله ومن ذلك قولهم هناني ومراني والاصل امراني في الصحاح هنؤ الرجل هنوءا وهناءة اي صار هنيئا وكذلك
هني مثل فقه وفقه عن الاخفش قال وهنأني الطعام يهنئني ويهنأني ولا نظير له في المهموز هنأ وهنئا وتقول هنأت
الطعام اي تهنأت به وكلوه هنيئا مريئا وكل امر ياتيك من غير تعب فهو هنيء ومرؤ الطعام يمرؤ مراءة فهو مريء وكذلك
مرئ الطعام قال الاخفش هو كما يقول فقه الرجل وفقه بالكسر دون القاف وتقول مرأني الطعام ومرأ لي وقال بعضهم
امرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني الطعام ومرأني اذا اتبعوها هنأني بغير الف فاذا افردوها قالوا امرأني وفي الشرح
والكلام على هذا لا تعلق له بالاعراب ولذلك الكلام على دخل وبخس وعلى قدم وحدث وعلى نقضها في هذه
القاعدة فلم يكن لذكره معنى لان المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل واولى وقد عرفت غير مرة ان
المصنف انما التزم اجتناب كو هذا على سبيل القصد بان يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعل هنا قوله اذ يقال

تفعل بكسره فتسكون في كل تفعل شيء فلسره نحو كتف كالاسم على فعل بفتح الاول وكسر الثاني يجوز فيه كسر
الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف حلق جاز فيه اتباع الاول
تبعا للثاني واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم تكن عينه حرف
حلق فليس فيه من الفرعية الا فتح الاول فسكون الثاني قوله وقراءة جماعة سلاسلا واغلالا بصرف سلاسل
لتناسب ما بعده وهو اغلالا وسعيرا قوله اي حبه هو بكاف مهملة مفتوحة فباء موحدة مشددة
القاعدة الثالثة قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا
وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين هذا ظاهر في ان اللفظ المضمن مستعمل في المعنيين وقد اختلف
في جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي معا بحيث يكون كل واحد منهما متعلق الحكم وهو
فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه فمن اجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد مر في
اوائل الباب الخامس شيء من الكلام على التضمين قوله وقال ابو كبير الهذلي حملت به الخ ابو كبير بالباء الموحدة
بعد الكاف من شعراء الحماسة وهذا الشعر في وصف تابط شرا ومزؤدة بميم مفتوحة فزاي ساكنة فهمزة مضمومة
والعقد بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المراة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على
الاسفل الى الركبة والاسفل يجر الى الارض ومنه رجل منطق ومن النسوة للعلم بهن وان لم يجر لهن ذكر وفي
الصحاح الحباك والحبيكة الطريقة في الرمل ونحوه وجمع الحباك حبك وجمع الحبيكة حبائك وقوله تعالى والسماء
ذات الحبك قالوا طرائق النجوم وقال الفراء الحبك تكسر كل شيء كالرمل اذا مرت به الريح والماء القائم اذا مرت به الريح
ودرع الحديد لها حبك والشعرة الجعدة تكسرها حبك وفي حديث الدجال ان شعره حبك والمهبل المدعو عليه
بالهبل والثكل الخ من هبله اللحم اذا اثقله والعرب تزعم ان المراة اذا وطئت مكرهة فاتت بولد كان نجيبا
قوله كيف ترى الخ المجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس والجمع المجان بفتح الميم وزياد هو زياد بن ابيه ولد
على فراش عبيد بن اسيد الثقفي عبد الحرث بن كلدة زوجه سمية جاريته اسلم زياد في زمان ابي بكر وولي
عام الفتح وعمل غير ذلك كان كاتبا لعتبة بن غزوان ثم للمغيرة بن شعبة ثم لابي موسى الاشعري ثم ولي العراق
سنة ثمان واربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سر اهل العراق والزهاد والعلماء بموته وقالوا
مات طاغية العراق وقال الاصمعي كان زياد يقعد وشريح القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا
تكلني وان حكمت بشيء وغيره اقرب الى الحق فاعلمنيه وكان زياد كيسا ولا يرد عليه شيء شيئا
القاعدة الرابعة قوله فلهذا قالوا الابوين في الاب والام هذا تغليب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الاخر بان يجعل الاخر موافقا له في الاسم ثم يثنى ويقصد اليهما جميعا قال التفتازاني فان قلت لا يكفي في المثنى
الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذلك لا يقال الزيدين بالمسميين بزيد ولا تطلق قرآن الا على
الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض بل هو مختلف فيه قال لانه ليس كالعينين في عين الشمس وعين
الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع باب التغليب

من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له قوله ومنه ورفع ابويه على العرش انما يكون منه على قول غير ابن اسحق
ان ام يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج يعقوب عليه السلام بخالتها واما على قول ابن اسحق ان امه كانت
باقية تحت ابيه فهو من الاول قوله ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب لانه يقال
خفقت النجوم خفوقا غابت وخفقت اذا تولت للغروب لكن في الصحاح والخافقان المشرق والمغرب قال
ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فيهما وعلى هذا فلا تغليب فيه ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب
قوله والقمرين في الشمس والقمر هذا من تغليب احد المتناسبين على الآخر قال التفتازاني وينبغي ان يغلب
الاخف لفظا الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين انتهى وقال ابن الحاجب في
اماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وابا بكر افضل من عمر قال بهاء الدين السبكي
وقد يرد عليه البحران للملح والعذب يغلب فيه البحر الملح وهو اعظم من العذب وفي الشرح وفيه نظر
اما اولا فلان لون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من اهل اللغة الى
ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه مما تلتذه النفوس وتقوم به
البنية بالشرب وغيره لكون ان الملح اعظم جرما قوله وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه
لا يجتمع قمران في ليلة فلا يجتمع الشمس والقمر قال العلامة الصفدي في كتابه رشف الزلال في وصف الهلال
وليس معنى البيت كما ظنه بعض الناس من انه يريد بذلك انه راى في وقت واحد القمر ووجهها وانما التحقيق
انها لما استقبلت قمر السماء ارتسم خياله في وجهها فراهما في وقت واحد كما يقابل الاشكال المراة فتنطبع الصورة
فيها فترى المراة والاشكال المنطبعة فيها في وقت معا وفي الشرح وما احسن قول القائل
رات قمر السماء فاذكرتني ليالي وصلنا بالرقمتين ٭ كلانا ناظر قمرا ولكن رايت بعينها ورات بعيني ٭ وهذا
من المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السماء ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق اسمه عليه مجازا لمشابهته
لوجهها وقوله رايت بعينها ورات بعيني يرشد اليه انتهى واقول ذكر هذا المعنى الصفدي في رشف
الزلال وعبارته واحسن ما يمكن ان يقال في هذا ان معناه قمرين قمر حقيقي وهو قمر السماء وقمر مجازي وهو وجه
المحبوب فهو يقول هي رات القمر المجازي وهو قمر السماء وانا رايت وجهها وهو القمر الحقيقي لانها هي نظرت الى قمر السماء وهو
نظر الى وجهها فصح انه راى بعينها وهي رات بعينه وهذه مبالغة وافراط في الوصف وهي عادة الشعراء ان يجعلوا المحبوب
هو القمر الحقيقي والذي في السماء هو القمر المجازي انتهى وذكر الشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد بن عبد المؤمن بن اللبان
الشافعي المصري رحمه الله تعالى معنى هذين البيتين في بعض تصانيفه وقال يشير هذا الشاعر الى ان قمر السماء من عشاق
محبوبته وان محبوبته رات ذات ليلة فلم تبرح به وهاله نور جمالها ومحاسن صفاتها والقت عليه شبهها واعارته
اسمها فاذكرت هذا العاشق بتلك الليالي التي وصلته بالرقمتين وانها بوصالها اله افنته عن صفاته وغلبت عليه
بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما نظره بعينه وهي عين المحبة لان المحب صار محبوبا وهو ينظر بعينها
لانها اعارته عينا راها بها وكان البصير لها نفسها قوله وما ذكرناه امدح لانه جعل وجهها شمسا وهو ابلغ من
قمرا قوله وقالوا القمرين في ابي بكر وعمر هذا ايضا من تغليب احد المتشابهين على الآخر وقال ابن رشيق

في العمدة ان الاصمعي قال ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول من ايام ابي بكر وكذا قال
ذكر ابن الشجري قوله واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم
المخاطبين على الغائبين فاسم مرفوع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب في
لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة اذ الا لعلكم
تعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون
قوله والمذكرين على المؤنثة حتى عدت منهم المذكرين عطف على المخاطبين والمعنى ولاجل الاختلاط اطلق
وصف المذكرين على المؤنثة وهذا من تغليب الذكور على الاناث بان اجرى على الذكور والاناث صفة
مشتركة المعنى بينهم طريقة اجرائها على الذكور خاصة نحو قوله تعالى وكانت من القانتين فان مريم عليها
السلام جعلت من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل يكون لابتداء الغاية اي كانت ناشية من القوم القانتين لانها
من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت
من المطيعين له قوله والملائكة على ابليس يعني ولاجل الاختلاط اطلق اسم الملائكة عليهم وعلى ابليس حتى
استثني منهم وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان اطلق اسم
ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس وقيل لا تغليب في الاية
فان الجن ايضا كانوا مامورين مع الملائكة لكنه استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مامورون
بالتذلل لاحد والتوسل به علم ان الاصاغر ايضا مامورون به والضمير في فسجدوا راجع الى القبيلين وكانه
قال فسجد المامورون بالسجود الا ابليس قوله ومن التغليب اولتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب
والذين امنوا معك من قريتنا هذا من تغليب الاكثر على الاقل من جنس واحد بان ينسب الى الجميع وصف
يختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام اذ دخل بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى
يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به وفي الشرح وفي الاية تغليب اخر وهو تغليب شعيب عليه
الصلاة والسلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن اشارة اليه لمن تامل قوله ومثله جعل لكم من انفسكم
ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام وفي المطول فقوله يذرؤكم
خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا
لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا
لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب كان القياس ان يقال يذرؤكم
واياها الا ان في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقايل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة
اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس
في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير

التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا يبقى بقاؤكم وتدوم بدوامكم
وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدره وهو وجعل للانعام
من انفسها ازواجا انتهى ما في المطول قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ الشرح
يعني ان الاية الثامنة من قبيل ما روعي فيه المعنى دون اللفظ لان تجعلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون
الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر لكن لما كان المعني به هنا المخاطبين بقوله انتم روعي معناه
فجعل ضميره ضمير خطاب واما الاية الاولى فروعي فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء
والمنادى مخاطب فروعي لفظه دون معناه فقيل امنوا بضمير الغيبة القاعدة الخامسة قوله
الى ملك الخ الشاهد في قوله وزال الراسيات اي وشارفت الراسيات الزوال قوله ومنه في غير اي ومن
التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط قوله وقيل هما على حذف مضافين اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم
اي خلقنا اباكم ادم حينا غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره قوله ثم دنى
فتدلى الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام وهو تمثيل لعروجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم تدلى من الافق الاعلى
فدنى من الرسول فيكون فيه اشعار بانه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير لشدة قوته فان التدلي استرسال
مع تعلق كتدلي الثمرة قوله فارقنا الخ الجماع هنا الاجتماع والوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والجمع اوطار
قوله واما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك قراءة الكسائي بتاء فوقية وادغام اللام فيها
القاعدة السادسة قوله جارية لم تقطع بضم المثناة الفوقية وفتح القاف وفي الصحاح وبض
البرق يبض ومضا وميضا لمع لمعا خفيفا ولم يعترض في نواحي الغيم قال فاذا ومض فاما اذا لمع واعترض في
نواحي الغيم فهو الخفق فان استطال في وسط السماء من غير ان يعترض يمينا وشمالا فهو العقيقة ويقال
اومضت المراة اذا سارقت النظر قوله يغشون حتى لا تهر كلابهم هذا صدر بيت عجزه لا يسألون عن
السواد المقبل وتقدم الكلام عليه في حرف الكاف في حتى القاعدة السابعة قوله وما كان هذا القران
لا ان يفترى من دون الله تقدم الكلام على هذه الاية في حرف لا في ان المفتوحة قوله لعمرك ما الفتيان الخ
اللحية بكسر اللام تجمع على لحى بكسرها الفربة وتربت وعلى لحي بعضها الدرة ودري وندي الرجل اذا جاد فهو ندي
قوله واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا الخ قبل هذا البيت ومن تكرمهم في المحل انهم لا يعلم الجار فيهم
انه جار لهم يعني الجيران المحل القحط وحتى متعلقة بلا يعلم والمعنى من جيرانهم فارق وهو يجمع الحال
يزين الحيه لا يعرفون ما يعطونه عليه من الاحسان ولا يعلم الجار من شدة احسانهم اليه
انه جارلهم بل انه عزيز قال ابو الفتح قال ان في البيت زائدة لظهرت في المعطوف على المنصوب بعد
حتى وان كانت لازمة الاضمار في الاول لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل القاعدة الثامنة
قوله وسحلها في الصحاح السحلة بفتح السين المهملة وسكون الحاء المهملة اسم للذكر والانثى من ولد الضان ساعة
وضعه وفي القاموس السحلة ولد الشاة ما دام قوله واي فتى هيجاء انت وجارها اي فتى مضاف الى هيجاء في

بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى قوله ولا يجوز ان يقم زيد فاقم عمرو في الاصح الا في الشعر احترز
بالاصح عن مذهب الفراء ان ذلك يكون في النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله عليه السلام من يقم ليلة
القدر ايمانا واحتسابا غفر له قوله ان سمعوا الخ في الصحاح ويقال طار لفلان الامر سبة بالضم اي عارا يسبّ به
ورجل سبة اي يسبه الناس وسببة اي يسب الناس قوله اذ لا تضاف كل واي الى معرفة مفردة فلا يكون
كل لا تضاف الى معرفة مفردة نظرا لما سبق في حرف الكاف من الكلام على كل انها لاستغراق اجزاء المفرد المعرف
نحو كل زيد حسن فكان ينبغي ان يقال سبع كل محلها لان كلا اذا اضيفت الى مفرد معرفة افادت عموم الاجزاء والمقصود
هنا انما هو عموم الافراد القاعدة التاسعة قوله ولذلك يمثلون بها الفعل التام من معموله
نحو كان في الدار وعندك زيد جالسا هذا عند جمهور البصريين وذهب ابن السراج وابو علي الى جواز
ايلاء كان واخواتها معمول خبرها نحو كان طعامك ياكل زيد دون كان طعامك زيدا ياكل وذهب الكوفيون
الى جواز ذلك مطلقا قوله فلا يلحين الخ في الصحاح لحيت الرجل الحاه لحيا اذا لمته فهو ملحي والجمع الكبد والبلابل
جمع بلبال وهو الهم ووسواس الصدر قوله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن في الشرح
ليس الفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن مشروطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع
فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه في التسهيل وغيره قوله ابعد بعد تقول
الدار جامعة هذا صدر بيت عجزه شملي بهم ام دوام البعد محتوما وفي الصحاح جمع الله شمله اي ما تشتت
من امره والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو القضاء المبرم وحتمت عليه الشيء اوجبته والحاتم القاضي قوله اذن
والله يرميهم بحرب هذا صدر بيت عجزه تشيب الطفل من قبل المشيب قوله يا كل حين من يوالي مواتيا هذا
عجز بيت صدره باهبه حزم لذ وان كنت امنا ويروى من توالي مواليا قوله وما كل من ذا في مني انا عارف هذا
عجز بيت صدره وقالوا تعرفها المنازل من منى قوله ابا خراشة الخ تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الهمزة المسالة
النون قوله واما المسالة الاخرة فهي تقديم الظرف على عامله المعنوي القاعدة العاشرة قوله
من دون كلامهم العليمون ان يجعلوا احد جزئي الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما
ان يكون الداعي الى عبارة من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا له اذا وقع ما هو في
موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى نحو عرضت الناقة
على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب
عنه وقبل السكاكي القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات
وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره مطلقا وقال ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي
من اللطائف قبل والا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال
قوله كان سبيئة من بيت راس الخ هذا البيت من قصيدة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وهجو ابي سفيان بن حرب قبل
اسلامه وبعد هذا البيت على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء وفي الصحاح سبأت الخمر سبأ وسباء
اذا اشتريتها لتشربها ولا يقال ذلك الا في الخمر خاصة والاسم السباء على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الخمر
سبيئة فاما اذا اشتريتها لتحملها الى بلد اخر قلت سبيت الخمر بلا همزة وبيت راس قرية في الشام مشهورة

بجودة الخمر والعض لمجتنيه الطري وهصرت الغصن والعض بيني اليها وشديد العاد اذا اخذت براسه
فاملته اليك شبه ريق المراه بخمر مزجت بعسل وبطعم تفاح طري قوله ويهمه مغبرة ارجاوه الي المهمه
المفازه والمغبره المملوة بالغبره والارجا النواحي جمع رجا بالقصر قوله يعلس التشبيه مبالغه يعني
ان لون السما قد بلغ من الغبره الى حيث شبه به لون الارض في الغبره قوله كان لون الخ في القاموس الجهده
يطلق على السده وعلى العيال وعلى الهول والفزع قوله ولا هيبني الخ اصل هيبني تهيبني تحذف منه التا الثانيه
والموماه المفازه والاصدا جمع صدي وهو هنا ذكر البوم وقال الكودي ابن العدا هو هذا الطاير الذي يصر
بالليل ويقفز قفزانا ويطير والناس يرونه الجندب وانما هو الصدي فاما الجندب فهو اصغر من الصدي قوله
وقول القطامي قلنا ان جري الخ القطامي بضم القاف وبعد هذا البيت امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن
انا لن نستطاعا قوله في الشرح وانشد البيت المذكور في شعر القطامي في نسخة قديمة مصححة على هذه الصورة
قلنا ان جري عش علينا فاطينت بالفدن السياعا والعس بالضم الشمع القديم قوله ومنه في الكلام ادخلت
القلنسوه في راسي وعرضت الناقه على الحوض لان القلنسوة ظرف والراس مظروف ولما كان المناسب ان يحف
تحرك بالمظروف كون الظرف ويوتى بالمعروض عند المعروض عليه وهاهنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية
لهذا الاعتبار قوله ورد على قول الزمخشري في الايه بقال بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القران على القلب اذ
الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا فما الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقه على الحوض ما يدل على القلب
لان عرض الناقه على الحوض وعرض الحوض على الناقه صحيحان وقال بها الدين السبكي لم ينفرد الزمخشري بجعل
عرضت الناقه على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما
هو للمعروض عليه لانه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على الناقه لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها
عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشار اليه وهو انهم مقهورون فكانهم
لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجاريه
على البيع وعرضت الحامل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفه في العود ما عرضت العود
على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا ابو حيان وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الايه
قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت الناقه قلب لفظي وهو شاذ انتهى قوله وقال اذا طلعت
الجوزا انتصب العود في الحربا في الشرح الجوزا برج في السما اذا حلت الشمس فيه قصر الليل وطال النهار على
حلولها ببرج القوس انتهى ومن تاريخ الخطيب عن ابي محمد اسمعيل بن ابي منصور موهوب الجواليقي البغدادي
قال كنت في حلقة والدي والناس يقرون عليه فوقف عليه شاب وقال يا سيدي بيتين من الشعر لم افهم معناهما
وهما وصل الحبيب جنان الخلد اسكنها وهجره النار يصليني به النارا فالشمس في القوس امست وهي نازلة
ان لم يزرني وفي الجوزا ان زارا فقال له والدي يا بني هذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة والى
على نفسه ان لا يجلس في حلقته حتى ينظر في علوم النجوم ويعرف تسيير الشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جلس في
الحلقه ومعنى البيت ان حبيبه اذا لم يزره فليله في غايه طوله واذا زاره فليله في غايه قصره انتهى وكيف

فليس في القوس كان الليل في غايه طوله واذا كانت في الجوزا كان في غايه قصره والحربا دويبة تدور كيف
دارت الشمس لمحبتها لها قوله وقد مضى تاويلها مفرد الذي في القاعده الخامسه **القاعده الحاديه عشر**
قوله ان تقران على اسما الخ ذكر المصنف هذا البيت في ان المفتوحه الساكنه النون وقبله يا صاحبي فدت نفسي
نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها ويدا قوله
يدل على ان المعطوفه عليها في الشرح لا مانع من عطف ان الناصبه وصلتها على ان المخففه وصلتها اذ هو
عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه احد واقول المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن وليس المراد ان ذلك دليل
من جهة امتناع عطف ان الناصبه وصلتها على ان المخففه وصلتها بل من جهة ان الظاهر ان الثانيه من نوع
الاولى والثانيه ليست مخففه من ثقيله فكذا الاولى قوله واعمالها حملا على ان كما روي من قوله عليه
الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب في الشرح لا حاجة ان تجعل ما ناصبه هنا
فان في ذلك اثباتا حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفه قوله لو يشا طار بها
ذو ميعه هذا صدر بيت عجزه لاحق الاطال نهد ذو خصل والميعه بفتح الميم وسكون الياء التحتيه بعدها
عين مهمله النشاط واول جري الفرس والاطال جمع اطل وهي الخاصره وفرس نهد بفتح النون وسكون الها
اي جسيم وقد تقدم الكلام على هذا البيت في لو قوله اعطا ان الشرطيه حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث
فان لا تراه فانه يراك في الشرح وقد مضى في لو ان ابن السيد خرج قوله فان لم تري قبلي اسيرا يمانيا
على انه جا على لغة رأى فاصله يرأ احذفت الالف لالتقا الساكنين ثم ابدلت الهمزه الساكنه الفا لوقوعها بعد
فتحه ومثل هذا في الحديث متات واقول لو كان تراه في الحديث من هذه اللغة لقيل فانه يراك بالهمزة
ولكون تراه من لغه ويراك من لغه اخرى من غير دليل بعيد قوله والظاهر انه تخرج على اجرا المعتل مجرى
الصحيح كقراة قنبل انه من يتقي ويصبر فان فيه اثبات يا يتقي وجزم يصبر وقد ذكر المصنف في الباب الرابع
في اقسام العطف هذه القراءة وذكر فيها اوجها منها ما ذكره هنا وهو اجرا المعتل مجرى الصحيح قوله واذا
تصبك خصاصة فتجمل هذا عجز بيت صدره واستغن ما اغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه في اذا
قوله واعطا لن حكم لم في الجزم في الشرح تامل هذا مع قول المصنف فيما ذكره بنحو سطرين وانما
يصح او يحسن حمل الشي على ما يحل محله فان فيه تنافيا وذلك انه ذكر المحل بلن على ان غرضه النفي في المستقبل
لا الماضي فليس المحل للام وكيف يصح او يحسن حمل لن عليها واقول تاملنا ذلك فلم نجد فيه تنافيا وذلك
ان قول الشاعر الان يمنع ان يكون غرضه النفي في المستقبل فما يمنع ان يكون غرضه النفي في الماضي فان في البيت
اريد بها مجرد النفي وقامت مقام لم في الجزم فقط وحلت محلها في ذلك قوله قد بلغت نجران او بلغت
سواتهم هجر هذا بيت حذف اوله وهو فنا قد حدوا جون والعاقد بالدال المعجمه جمع قنفذ حيوان معروف
والهداج بتشديد الدال المهمله الذي يمشي كمشي هدج الظليم اذا مشى في ارتعاش ونجران بلد باليمن وكذلك هجر
وهو مذكر مصروف وقد يونث ويمنع الصرف قوله هما خطتا اما اسار ومنة هذا صدر بيت عجزه
واما دم والقتل بالحر اجدر والخطتان تثنيه خطه بمعنى الامر والقصه قوله ان من صاد عقعقا الخ

في القاموس العقعق طاير ابلق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومه بضم الموحده كبيلا يهما للذكر والانثى ولا شي في الشرح لا دليل في البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر اراد ععقعقان على لغه من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلاث ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدا حذف خبره اي ومعهما بوم

قوله التاسع اعطا الحسن الوجه حلم الضارب الرجل في النصب واعطا الضارب الرجل حلم الحسن الوجه في الجر حق اسم الفاعل المعرف باللام ان لا يضاف الى ما عرف بها لعدم افاده اضافته التخفيف وحق الصفه المشبهه المعرفه باللام ان لا تنصب المعرف بها لانها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما لما تشابها من حيث ان كلا منهما صفه معرفه باللام متصله بالمعرف بها حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه في الجر وحمل الحسن الوجه على الضارب الرجل في النصب واما الضعيف فنه ~~ويقبل بحذف الضمير واستتاره وقلب الضمه لبره اواصل الحسن الوجه الحسن وجهه~~ قوله وقد مر ذلك يعني في اخر القاعده الاولى • والحمد لله على التمام • وعلى نعمه العظام • ومننه الجسام • ونساله حسن الختام • والفكاك من ربقه الاثام • وان يحشرنا في زمره سيدنا ونبينا محمد عليه افضل الصلاة والسلام • وعلى اله واصحابه الساده الكرام • تم الكتاب المسمى المنصف من الكلام على مغني ابن هشام •

انهاه على سماعا وبحثا من حرف الباء الشيخ الامام العالم العلامه ابو حامد محب الدين المقدسي وانهى المتن جميعه سماعا وبحثا على ايضا وقد اجزته بهما باقرائهما نفع الله به كتبه ملتمسا منه صالح ادعيته وذلك في شعبان من سنه احدى وستين وثمانمايه كتب ذلك في التاريخ المذكور احمد بن محمد بن حسن الشمني الحنفي